جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير

تخصص تجارة دولية

بعنوان :

التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية

دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012

إعداد المترشح : عقبة عبداللاوي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 26 نوفمبر 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أد. عبد الغني دادن	(أستاذ التعليم العالي – جامعة ورقلة)	رئيسا
أد. اعمر عزاوي	(أستاذ التعليم العالي – جامعة ورقلة)	مقررا
أد. بلقاسم زايري	(أستاذ التعليم العالي – جامعة وهران)	مناقشا
أد. كمال بن موسى	(أستاذ التعليم العالي – جامعة الجزائر)	مناقشا
أد. محمد قويدري	(أستاذ التعليم العالي – جامعة الأغواط)	مناقشا
د. محمد لحسن علاوي	(أستاذ محاضر أ – جامعة ورقلة)	مناقشا

الموسم الجامعي
2015/2014

جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير

تخصص تجارة دولية

بعنوان :

التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية

دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012

إعداد المترشح : عقبة عبداللاوي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 26 نوفمبر 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أد. عبد الغني دادن	(أستاذ التعليم العالي – جامعة ورقلة)	رئيسا
أد. اعمر عزاوي	(أستاذ التعليم العالي – جامعة ورقلة)	مقررا
أد. بلقاسم زايري	(أستاذ التعليم العالي – جامعة وهران)	مناقشا
أد. كمال بن موسى	(أستاذ التعليم العالي – جامعة الجزائر)	مناقشا
أد. محمد قويدري	(أستاذ التعليم العالي – جامعة الأغواط)	مناقشا
د. محمد لحسن علاوي	(أستاذ محاضر أ – جامعة ورقلة)	مناقشا

الموسم الجامعي
2015/2014

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

[البقرة: 282]

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

عماد الدين الأصفهاني

كلمة شكر . . .

الشكر ترجمان النية، ولسان الطوية، وشاهد الإخلاص، وعنوان الاختصاص . .

من إنعامه، وخاص برّه وعامه . . ما يستغرق منه الشكر، ويستنفد قوة النشر . .

شكرٌ للمنعم الوهاب، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه شكر على كل ما أنعم علي وتفضل وجاد وتكرم . .

والشكر موصول لـ :

الأستاذ المُشرف الدكتور اعمر عزاوي على توجيهاته . . ونصائحه . .

والشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها . .

كما أتقدم بأجزل عبارات الشكر لكل من :

الدكتور : فوزي محيريق

الأستاذ : لطفي مخزومي

الدكتور الأزهر عزه

الأستاذ : فارس قاطر

الأستاذ محمد الطاهر جرمون

وقد كانوا نعمّا العون في هذا العمل

شكرا لكم . .

وإن كان الشكر الذي أعارني رداءه، وقلدني طوقه وسناءه، لا يعجز عندما يعجز البيان عن تبيانه

إهداء

إلى روح والدي . . ترحُماً . . وصدقةً جارية . .

إلى الوالدة الكريمة . . التي ربت . . وتعبت . . وحزنت . . وفرحت

إلى زوجتي اعتزازاً ووفاء . .

إلى ابنتي . . . عطفا وحنانا . .

إلى أخوتي . . وكل الأهل والأقارب

إلى كل الأصحاب . . الأصدقاء . . والزملاء . .

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

ملخص :

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعلى إثر الأعطاب التي أفرزتها، تظافرت الجهود في سياق ترميم تلكم الاختلالات المتعددة الصُعد، وقد ارتكزت السياسات الإصلاحية في جوهرها على مرجعيات الفكر الليبرالي، وضمن سياق محاولات الرأسمالية لتجديد نفسها وتجاوز إشكالية تلك الوصمات والأزمات، طفت مذ ذلك الحين ظاهرة التجمعات الاقتصادية (المؤسساتية والجغرافية)، وغزت المشهد الاقتصادي الدولي كطرح جديد لتجاوز مشكلات الرأسمالية الليبرالية الجديدة. لكن الإشكالية اليوم أن الأزمة تنمطت وبات انتشارها أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات التدويل، والتي أقحمت فيها التكتلات الاقتصادية كجدلية بين ذلك وبين النقيض، أي بين اعتبار التكتلات معبرا لتدويل الأزمات وبين تصنيفها كآلية لصد الانتشار الدولي للاختلالات الرأسمالية الراهنة. ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق لأهم الأطروحات التي تتعلق بتدويل الأزمات أو ممانعتها ارتكازا على الدور الذي تسهم فيه التكتلات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، التكتلات الاقتصادية، الصفقات التجارية، الأسواق المالية.

رموز *JEL*: *G15, F10 , F15, E31.*

Abstract:

In the aftermath of the 2nd World War many efforts and initiatives took place at the world economic scene to heal some of the woes resulting from the destructive policies leading to the war. Despite the various manifestations of those efforts, they have been based upon the liberal economic thinking of capitalism. One of those efforts has been the establishment of economic blocs in many regions of the world. At the same time it has been apparent that capitalism through its liberal version has seen the occurrence of many crises that have transcended their counties of origin.

As a result the various channels that have played part in the 'internationalization' of those crises have come under rigorous scrutiny. The role of economic blocs has been identified among those channels. Based upon the above this study tries to critically examines the status of economic blocs amidst those cries, and see whether these blocs act as protecting shields or as channels of the 'internationalization' of those crises.

Keywords: *crisis, economic blocs, commercial transactions, the financial markets.*
JEL classification : *E31, F15, F10, G15.*

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول والأشكال البيانية	
قائمة الرموز والاختصارات	
المقدمة	أ -ذ
الفصـل الأول **« التكامل الاقتصادي » بين مرتجيات الإطار النظري وإشكالات التطبيق**	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: التكامل الاقتصادي بين حقبة الارتكاز الجغرافي وعالمية المرحلة الراهنة	4
أولا : الإطار النظري للتكامل الاقتصادي	4
ثانيا : أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي	9
ثالثا : التكامل الاقتصادي والتكتلات إطلالة في المصطلح	17
رابعا : التولد التاريخي لـ «التكامل فوق الإقليمي» (أسباب ودوافع ظهور الإقليمية الجديدة)	18
المبحث الثاني: قضايا ذات طابع إشكالي في التكامل الاقتصادي	31
أولا : إشكالية التفاعل بين التعددية والإقليمية وتعدد الالتزامات	31
ثانيا : التكامل الاقتصادي وتعدد المداخل التكاملية في الدول النامية	40
ثالثا : الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكل السوق الوطنية	47
رابعا : الإقليمية الجديدة وإشكالية التحرير التجاري العميق	61
خامسا : إشكالية حقوق الملكية الفكرية قراءة في الرؤية الأمريكية	69
خلاصة الفصل الأول	76
الفصـل الثاني **الأزمات والتأصيلات الفكرية للمدارس الاقتصادية**	
تمهيد الفصل الثاني	79
المبحث الأول: الأزمات مقاربة نظرية	81
أولا : الأزمة قراءة في المصطلح	81
ثانيا : الأزمة الاقتصادية والمالية	82
ثالثا : العلاقة التبادلية بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية	86
المبحث الثاني: مسار الاقتصاد الكلي ودورية الأزمات	94

أولا: الطابع الطفيلي لـ« الرأسمالية »، و « التطرف الرأسمالي » 94
ثانيا: أوجه القصور في الفكر الكلاسيكي 97
ثالثا: أوجه القصور في النماذج الكينزية 115
خلاصة الفصل الثاني 147

الفصـل الثالث
التكتلات والأزمات قراءة في العلاقة التبادلية

تمهيد الفصـل الثالث 149
المبحث الأول: قنوات عولمة الأزمات 150
أولا: العولمة ومستويات تدويل الأزمات 150
ثانيا: قناة الصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية 159
ثالثا: قناة الأسواق المالية وعدوى الأزمات 164
رابعا: الاحتباس الدولاري كقناة لانتقال الأزمات 179
المبحث الثاني: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات 189
أولا: التكتلات وإشكالية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية زمن الأزمات 189
ثانيا: التكتلات الاقتصادية وممانعة الأزمات 205
ثالثا: التكتلات قناة لانتقال الأزمات 217
خلاصة الفصل الثالث 232

الفصـل الرابع
واقع تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية زمن الأزمات

تمهيد الفصل الرابع 235
المبحث الأول: أزمة الرهون العقارية الأمريكية 236
أولا: أزمة الرهون العقارية الأمريكية: قراءة تاريخية 236
ثانيا: أسباب الأزمة 240
ثالثا: تداعيات وآثار الأزمة 247
رابعا: حلول الأزمة 250
المبحث الثاني: واقع تكتل النافتا زمن أزمة الرهون العقارية الأمريكية 255
أولا: النشأة التاريخية لتكتل النافتا 256
ثانيا: وصف جيو - اقتصادي لأطراف التكتل 266
ثالثا: قراءة في الوضع الاقتصادي المكسيكي 269
رابعا: قراءة في الوضع الاقتصادي الكندي 283

المبحث الثالث : قياس أثر الأزمات على اقتصاديات دول تكتل النافتا	295
أولا : اختبار التغير الهيكلي لـ k متغير مستقل	295
ثانيا : إطار الدراسة	297
ثالثا : نموذج ومتغيرات الدراسة	299
رابعا : تقدير النموذج وتحليل النتائج	302
خلاصة الفصل الرابع	340
الخاتمة	343
قائمة المراجع	350

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الجدول (1- 1)	مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي المنهج التقليدي والإقليمية الجديدة	26
الجدول (3- 1)	مصفوفة مستويات انتقال الأزمات	158
الجدول (4- 1)	تطور أسعار فائدة الاحتياطي الفدرالي خلال الفترة (2000– 2011)	241
الجدول (4- 2)	تراجع الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في الربع الأخير العام 2008	250
الجدول (4- 3)	نمو السكان في تكتل النافتا للفترة 1996 -2002	267
الجدول (4- 4)	مؤشرات اقتصادية كلية لتجمع النافتا للفترة 1980-2005	268
الجدول (4- 5)	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول النافتا خلال الفترة 1990 -2001	268
الجدول (4- 6)	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للفترة 1988-2007	269
الجدول (4- 7)	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2007 إلى 2012	273
الجدول (4- 8)	مؤشرات التجارة المكسيكية للفترة 2000-2012	276
الجدول (4- 9)	نمو الناتج المكسيكي بحسب طريقة الإنفاق للعام 2009	277
الجدول (4- 10)	نمو التحويلات المالية المتدفقة إلى المكسيك للفترة 2001- 2010	282
الجدول (4- 11)	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكندا للفترة 1988-2007	282
الجدول (4-12)	المؤشرات الاقتصادية الكلية لكندا للفترة 2006-2012	286
الجدول (4- 13)	نمو الناتج الكندي بحسب طريقة الإنفاق للعام 2009	288
الجدول (4-14)	مؤشرات التجارة الكندية للفترة 2000-2012	290
الجدول (4-15)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكندا للفترة 2000-2012	292
الجدول (4-16)	الأزمات المالية والاقتصادية المدرجة ضمن النموذج	298
الجدول (4-17)	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	301
الجدول (4-18)	تحليل التباين لنموذج الولايات المتحدة الأمريكية	303
الجدول (4-19)	معامل التحديد المعدل لنموذج الولايات المتحدة الأمريكية	303
الجدول (4-20)	معاملات النموذج الولايات المتحدة الأمريكية	304
الجدول (4-21)	تقدير النموذج للولايات المتحدة قبل التكتل	306
الجدول (4-22)	تقدير النموذج للولايات المتحدة بعد التكتل	306
الجدول (4-23)	معامل ارتباط *Crisis * GDP* للولايات المتحدة	307
الجدول (4-24)	معامل ارتباط *Crisis * EXP* للولايات المتحدة	308
الجدول (4-25)	معامل ارتباط *Crisis * IMP* للولايات المتحدة	308
الجدول (4-26)	معامل ارتباط *Crisis * FDI* للولايات المتحدة	309
الجدول (4-27)	معامل ارتباط *Crisis * NR* للولايات المتحدة	309
الجدول (4-28)	معامل ارتباط *Crisis * HCE* للولايات المتحدة	309
الجدول (4-29)	معامل ارتباط *Crisis * GFCE* للولايات المتحدة	310
الجدول (4-30)	معامل ارتباط *Crisis * GCF* للولايات المتحدة	310
الجدول (4-31)	معامل ارتباط *Crisis * Inflation* للولايات المتحدة	311

الجدول (4-32)	معامل ارتباط *Crisis * REER* للولايات المتحدة	312
الجدول (4-33)	الجدول التكراري المزدوج لدراسة العلاقة بين الأزمة والتكتل للولايات المتحدة	313
الجدول (4-34)	نتائج معاملات الارتباطات الاتجاهية بين الأزمة والتكتل للولايات المتحدة	313
الجدول (4-35)	نتائج معاملات الارتباط المتماثلة بين الأزمة والتكتل للولايات المتحدة	315
الجدول (4-36)	تحليل التباين لنموذج المكسيك	316
الجدول (4-37)	معامل التحديد المعدل لنموذج المكسيك	317
الجدول (4-38)	معاملات النموذج للمكسيك	318
الجدول (4-39)	تقدير النموذج للمكسيك قبل التكتل	320
الجدول (4-40)	تقدير النموذج للمكسيك بعد التكتل	321
الجدول (4-41)	الصادرات المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نسبة إلى إجمالي الصادرات	322
الجدول (4-42)	معامل ارتباط *Crisis * GDP* للمكسيك	322
الجدول (4-43)	معامل ارتباط *Crisis * IMP* للمكسيك	323
الجدول (4-44)	معامل ارتباط *Crisis * FDI* للمكسيك	323
الجدول (4-45)	معامل ارتباط *Crisis * NR* للمكسيك	324
الجدول (4-46)	معامل ارتباط *Crisis * HCE* للمكسيك	324
الجدول (4-47)	معامل ارتباط *Crisis * GFCE* للمكسيك	325
الجدول (4-48)	معامل ارتباط *Crisis * GCF* للمكسيك	325
الجدول (4-49)	معامل ارتباط *Crisis * Inflation* للمكسيك	325
الجدول (4-50)	معامل ارتباط *Crisis * REER* للمكسيك	326
الجدول (4-51)	الجدول التكراري المزدوج لدراسة العلاقة بين الأزمة والتكتل للمكسيك	326
الجدول (4-52)	نتائج معاملات الارتباطات الاتجاهية بين الأزمة والتكتل للمكسيك	327
الجدول (4-53)	نتائج معاملات الارتباط المتماثلة بين الأزمة والتكتل للمكسيك	328
الجدول (4-54)	تحليل التباين للنموذج الكندي	329
الجدول (4-55)	معامل التحديد المعدل للنموذج الكندي	330
الجدول (4-56)	معاملات النموذج الكندي	330
الجدول (4-57)	تقدير النموذج الكندي قبل التكتل	332
الجدول (4-58)	تقدير النموذج الكندي بعد التكتل	332
الجدول (4-59)	معامل ارتباط *Crisis * GDP* لكندا	333
الجدول (4-60)	معامل ارتباط *Crisis * EXP* لكندا	333
الجدول (4-61)	معامل ارتباط *Crisis * IMP* لكندا	334
الجدول (4-62)	معامل ارتباط *Crisis * FDI* لكندا	334
الجدول (4-63)	معامل ارتباط *Crisis * NR* لكندا	334
الجدول (4-64)	معامل ارتباط *Crisis * HCE* لكندا	335
الجدول (4-65)	معامل ارتباط *Crisis * GFCE* لكندا	335
الجدول (4-66)	معامل ارتباط *Crisis * GCF* لكندا	335

الجدول (4-67)	معامل ارتباط *Inflation * Crisis* لكندا	336
الجدول (4-68)	معامل ارتباط *REER * Crisis* لكندا	336
الجدول (4-69)	الجدول التكراري المزدوج لدراسة العلاقة بين الازمة والتكتل لكندا	337
الجدول (4-70)	نتائج معاملات الارتباطات الاتجاهية بين الأزمة والتكتل	337
الجدول (4-71)	نتائج معاملات الارتباط المتماثلة بين الأزمة والتكتل	339

فهرس الأشكال

الشكل (1- 1)	مراحل التكامل الاقتصادي وفقا لطرح بيلا بلاسا	16
الشكل (2- 1)	مخطط بسيط لانتقال الأزمة من صيغة مالية إلى صيغة اقتصادية	87
الشكل (2- 2)	آليات تحول الأزمة من صيغة مالية إلى صيغة اقتصادية	89
الشكل (2- 3)	آليات تحول الأزمة من صيغة اقتصادية إلى صيغة مالية	93
الشكل (2- 4)	التمثيل البياني لدالة الاستهلاك في المدى القصير والطويل	128
الشكل (2- 5)	التمثيل البياني لدالة الاستهلاك وفقا لنظرية الدخل النسبي لـ « دوزنبري »	133
الشكل (2- 6)	التمثيل البياني لدالة الاستهلاك وفقا لنظرية حلقة الحياة	137
الشكل (2- 7)	العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم في المملكة المتحدة للفترة 1861-1913	143
الشكل (2- 8)	العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم في المملكة المتحدة للفترة 1960- 2005	145
الشكل (3- 1)	تراجع معدل « التعريفة الجمركية » بين 1980 إلى 2000 كمؤشر لتزايد «الانفتاح التجاري»	161
الشكل (3- 2)	تأثير انخفاض نمو الصادرات على نمو الناتج لسنوات الأزمة لبعض الدول	163
الشكل (3- 3)	أثر السياسة المالية التوسعية على الشركاء التجاريين	191
الشكل (3- 4)	أثر السياسة النقدية التوسعية على الشركاء التجاريين	193
الشكل (3- 5)	مستويات انتقال الأزمات بحسب طبيعة الأزمة ونسق التكامل	231
الشكل (4- 1)	نسبة الديون إلى الناتج المحلي في « الولايات المتحدة» للفترة 1960 إلى 2005	242
الشكل (4- 2)	نمو الأرباح المالية في الاقتصاد الوهمي والاقتصاد الحقيقي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في « الولايات المتحدة» للفترة 1970 إلى 2005	243
الشكل (4- 3)	الفقاعة العقارية : أسعار المنازل في الولايات المتحدة بين عامي 1997 إلى 2008	246
الشكل (4- 4)	السياسة النقدية التوسعية: أثر ضخ السيولة وانتهاج مصيدة السيولة الكينزية على الاقتصاد الأمريكي	253
الشكل (4- 5)	نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للفترة 1980-2004	270
الشكل (4- 6)	معدلات التضخم للمكسيك للفترة 1980-2008	272
الشكل (4- 7)	تأثير أزمتي الرهون العقارية واليونانية على نمو الاقتصاد العالمي	273
الشكل (4- 8)	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1985 - 2009	274
الشكل (4- 9)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في والمكسيك خلال الفترة 1983-2004	278
الشكل (4- 10)	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة إلى المكسيك من إجمالي التدفقات خلال الفترة 1983-2000	279
الشكل (4- 11)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك	280
الشكل (4- 12)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك بحسب القطاعات	280
الشكل (4- 13)	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكندا والولايات المتحدة للفترة 1988-2007	285
الشكل (4- 14)	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول تكتل النافتا للفترة 2007 إلى 2012	287
الشكل (4- 15)	حجم تدفقات الاستثمارات المباشرة الأمريكية إلى كندا للفترة 1987-2000	291

الشكل (4- 16)	الاستثمار المباشر الأمريكي إلى كندا كنسبة من إجمالي تدفقات الاستثمارات إلى كندا للفترة 1987-2000	292
الشكل (4- 17)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى كندا ارتباطا بالولايات المتحدة للفترة 2000-2012	293
الشكل (4- 18)	تكوين الناتج الأمريكي وفقاً لطريقة الإنفاق	304
الشكل (4- 19)	انتشار البواقي المعيارية لنموذج الولايات	306
الشكل (4- 20)	نمو الناتج المحلي حسب نمو القطاعات المساهمة في تكوينه الفترة 1994-2002	319
الشكل (4- 21)	انتشار البواقي المعيارية لنموذج المكسيك	320
الشكل (4- 22)	انتشار البواقي المعيارية لنموذج كندا	331

قائمة الرموز والاختصارات

منطقة التجارة حرة	*Free Trade Area*	**FTA**
منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين	*Free Trade Area of Americas*	**FTAA**
اتفاقيات التجارة التفضيلية	*Preferential Trade Agreements*	**PTAs**
منطقة التجارة الحرة العالمية	*World Free Trade Area.*	**WFTA**
منظمة التجارة العالمية	*World Trade Organization*	**WTO**
الدولة الأولى بالرعاية	*Most-Favored Nation*	**MFN**
الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية	*General Agreement on Tariffs and Trade*	**GAAT**
اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية	*Trade Related Aspects Of Intellectual Property Rights.*	**TRIPS**
حقوق الملكية الفكرية	*intellectual property rights*	**IPRs**
مبادرة شيانغ ماي التعددية	*the Chiang Mai Initiative Multilateralization*	**CMIM**
منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا	*North American Free Trade Area*	**NAFTA**
الصادرات	*Exports*	**EXP**
الواردات	*Imports*	**IMP**
الاستثمار الأجنبي المباشر	*Foreign direct investment*	**FDI**
استهلاك الأسر المعيشية	*Household consumption*	**HCE**
الإنفاق الحكومي	*Government spending*	**GFCE**
تراكم رأس المال الإجمالي الثابت	*The accumulation of gross fixed capital*	**GCF**
التضخم	*inflation*	**Inf**
سعر الصرف الحقيقي	*The real exchange rate*	**RERE**
صافي عوائد الملكية	*Net property returns*	**NR**
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	*Gross domestic product*	**GDP_R**

المقدمة

المقدمة

عقب نهايات الحرب العالمية الثانية العام 1945، وعلى أثر الأعطاب التي أفرزتها الحرب على مستويي المالية والاقتصاد الدوليين، بدأت الجهود تتوالد ضمن سياق محاولات ترميم تلك الاختلالات متعددة الصُعد اقتصادياً، مالياً وحتى سياسياً وعسكرياً... كل ذلك أملاً لإفنائها (أي تلك الاختلالات)، الحد من تفاقمها، وردم معابر إعادة توالدها.

على مستوى العمق، الملموس تاريخيا أنّ جملة تلك الجهود وبرغم تنوعها على مستوى السطح ارتكزت في جوهرها على مرجعيات الفكر الليبرالي الممتد منذ منتصف القرن الثامن عشر، وذلك ما يُمكن المُحاججة له بيسر مثلاً عبر إفرازات كل من اجتماعيي «بروتن وودز» و«جنيف» بتأسيس مؤسستي النقد والمالية الدوليتين العام 1945 وإبرام «الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية» سنة 1947.

وتزامنا مع ذلك التوحد لنمط «السياسة الاقتصادية» دولياً باعتناق الجميع طوعاً وقسراً لمبادئ «الليبرالية الاقتصادية» وصنوا مع الفطرة التي وصمت بها الرأسمالية منذ بداياتها منتصف القرن الثامن عشر، باعتبارها آلية توليد دورية للأزمات المالية والاقتصادية، وضمن سياق محاولات تجديد الذات وتجاوز مطب تلك الوصمات، طفت ظاهرة «التجمعات الاقتصادية» (المؤسساتية والجغرافية) وغزت المشهد الاقتصادي الدولي كطرح جديد لتجاوز مشكلات الرأسمالية الجديدة. وبدأت مع ذلك موجات لفحص أطروحة العلاقة التبادلية بين الظاهرتين: «الأزمات» و«التكتلات».

1. الإشكالية الرئيسية:

بناءً مما سبق، وعلى مستويي حقلي التنظير والتنظيم من الفكر الاقتصادي، وضمن أدوات التحليل للاقتصاد السياسي، مروراً بآليات السياسة الاقتصادية، بدأت إشكالية العلاقة التبادلية بين الظاهرتين: «الأزمات» و«التكتلات» تخترق إشكالات الراهن، وبدأت ماديات أهميتها كموضوعة بحث تتصاعد ملامسة ذروة «البحث العلمي»، سيما وأنّ المأزق خضم المرحلة الراهنة من تطور «الرأسمالية» - أي مرحلة «الليبرالية الاقتصادية الجديدة» - أنّ «الأزمة» وحالات «اللا استقرار» انفلتت من سمتها «الاستثنائية قصيرة الأجل» الصحية، وباتت ظاهرة «نمطية» دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات «الاقتصاد الرأسمالي»، حتى أصبح

اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى يُوصف باقتصاد الأزمات. وبات انتشار عدوى تلك الأزمات أسرع ممّا كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات التدويل، والتي أقحمت فيها «التكتلات الاقتصادية» كجدلية بين ذلك وبين النقيض، أي بين اعتبار التكتلات معبر تدويل للأزمات وبين تصنيفها كآلية لصد الانتشار الدولي لاختلالات الرأسمالية الراهنة.

فهل «التكتل الاقتصادي» معبر لتدويل «الأزمة» ؟ أم أنّه آلية ممانعة قادرة على تقليص معدلات الانتشار العالمي لـ «الأزمة» إلى حدود المعقول؟

2. **الأسئلة الفرعية:**

منهجياً، الإشكالية أعلاه تقتضي بحثياً تجزئتها إلى حزمة من عدة إشكاليات ثانوية قد تسهل مواطن التعقد، وتُتيح مجالات أوسع لفهم الفكرة الأساس حول الموضوع الذي سيُعنى بالدراسة وعليه:

❶ ما هي أهم ملامح «التكتلات التقليدية» و«الإقليمية الجديدة» ؟ وما الدوافع والأهداف من إقامة هذا النوع من التكتلات ؟

❷ ما هي الأزمة ؟ وكيف تتوالد وتتطور في الأنظمة الرأسمالية ؟

❸ ما هي أهم قنوات تدويل الأزمات ؟

❹ إلى أي مدى تعتبر «التكتلات الاقتصادية» آلية للحد من انتشار عدوى الأزمات دوليا ؟

❺ هل ساهم التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا في أحداث تغيرٍ هيكلي في معالم النموذج قبل التكتل وبعده ؟

3. **فرضيات الدراسة :**

❶ تختلف «الإقليمية الجديدة» على «التكامل التقليدي»، فهي تجمع بين إقليمين أو أكثر، والمعيار فيها تباين مستويات النمو أملاً في زيادة القوة التصديرية البينية، وتحقيق التنمية للأطراف النامية. كما أنّها لا تستهدف الارتقاء في سلم مراحل التكامل إنّما تقتصر على مرحلة ابتدائية ممثلة في منطقة تجارة حرة، خلافاً لما هو عليه الحال في التكامل التقليدي.

❷ الأزمة هي حالة اللا استقرار التي يتم ارتقاؤها من وضعها الاستثنائي قصير الأجل إلى حالتها النمطية (أو الدورية) طويلة الأجل، مُخلفةً آثاراً سلبية اقتصادية وهيكلية ومالية واجتماعية.

❸ تُعتبر قناة «الصفقات التجارية» و«الأسواق المالية» و«رأس المال» و«الدولار» من أهم قنوات تدويل وتدوير الأزمات، وارتقائها إلى الصيغة الدولية والصبغة العالمية.

❹ التكتلات الاقتصادية آلية فاعلة لها من الإمكانات ما يُؤهلها لتقليص الآثار السلبية للأزمات وردم معابر توالدها.

❺ يوجد فرق في تأثير الأزمة ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية قبل وبعد اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، في تفسير المتغير التابع الممثل في الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في تكتل النافتا.

4. **أسباب اختيار الموضوع :**

عن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى بروزه بشكل واضح على الساحة الاقتصادية الدولية، خاصة بعد الحضور البالغ للتكتلات الاقتصادية في عالم اليوم، وتنامي عددها منذ التسعينيات، سواء في شكلها التقليدي أو الجديد. مع ما يشهده العالم من أزمات مالية واقتصادية تعصف بكثير من اقتصاديات الدول، والتي كان آخرها الأزمة المالية العالمية، والأزمة اليونانية التي لا تزال تداعياتها وآثارها لحد الآن.

5. **أهمية الموضوع :**

تكمن أهمية الموضوع في أنّها محاولة لتسليط الضوء على التكتلات الإقليمية كواقع جديد، تجسّد على الخصوص في امتداد مستوى التنافسية، بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس الاقتصادي الدولي، كما أنّه محاولة لفهم أهم المفاهيم المتعلقة بالأزمات مؤشرات حضورها وانتشارها قنوات الانتقال، كما أنّه محاولة لمعرفة أهم الخيارات الإستراتيجية التي تتلاءم مع اقتصاديات الدول من أجل تحسين الأداء الاقتصادي والتعامل مع القوى الاقتصادية الفاعلة، بما يحفظ مصالحها ويحقق أهدافها، ويضمن تحقيق التنمية ونجاحها وبما يجعلها في منء عن الآثار السلبية للأزمات أو يُخفف من حدتها.

6. **أهداف الدراسة :**

تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي :

❶ تسليط الضوء على بعض تجارب «التكتلات الإقليمية»، حقيقتها والعوامل الداعمة لها؛

❷ استيعاب أهم المفاهيم المتعلقة بالأزمات ومعرفة انعكاسات هذه الأخيرة على التكتلات الاقتصادية والدول المنظمة لها.

7. **حدود الدراسة** :

زمنياً، تقع دراستنا ضمن المجال الزمني المرتسمة حدوده بين نصف القرن الماضي حتى نهايات العقد الأول من الألفية الراهنة. أمّا جغرافياً، يمكن إضفاء الصيغة الكونية على الدراسة كونها تتعلق بالأزمات ذات الصبغة العالمية، كما ترتكز على تحليل العلاقة الواقعة حدودها بين أطراف السوق الدولية ومراكزه الرأسمالية ضمن سياق عموم الترتيبات الإقليمية المختلفة. كما ركزنا من خلال الأطروحة على أزمة الرهون العقارية الأمريكية 2007 وتحليل مدى قدرة تكتل النافتا على تقليل آثارها. وكيف ساهمت درجة التكامل ووثاقة الروابط الاقتصادية والمالية في المساهمة في نقل الأزمة إلى مجموعة الدول المتكاملة. أمّا الدراسة القياسية فتمتد من العام 1980 حتى العام 2012، وتُشكّل سنة 1994 (تاريخ سريان اتفاق النافتا) نقطة المحور الزمني التي اعتمدناها في تحليل التغير الهيكلي، من أجل قياس مديات التغير في أثر الأزمات الداخلية والخارجية قبل وبعد عملية التكامل الاقتصادي.

8. **المناهج البحثية** :

تبعا لما تمليه متطلبات البحث العلمي، وتناسقا مع ما رصدناه ضمن دراستنا، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد مجموعة من عدة مناهج بحثية، نعتقد أنّ أهمها كان:

❶ **المنهج التاريخي**: وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلّى ذلك من خلال العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث. لأنّه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون التطرق إلى الماضي.

❷ **المنهج الوصفي**: ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها. وقد فرض نفسه دون أية هوامش تذكر، وكان حضوره متعدد المواطن يلامس عند بعض مستوياته كل فقرة، لاعتبار أنّنا ملزمين بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث، خاصةً منه مثلاً استعراض «الإطار النظري» مستخدمين أسلوب المقارنة خاصة في المقارنة بين الإقليمية الجديدة والتكتلات التقليدية، الأزمات المالية والاقتصادية ...

❸ **المنهج التقويمي:** ويبرز المنهج من خلال تثمين أهم الجوانب الإيجابية في صيغ التكامل الاقتصادي ودور بعض الصيغ التطبيقية للتكتلات في التقليل من آثار الأزمات. في المقابل الدلالة على وجه القصور في بعض التجارب التكاملية وآليات تفاديها. ويظهر كذلك عند نقد تطور الفكر الاقتصادي وتفسيرات المدارس الفكرية للأزمة والمتغيرات المرتبطة بها.

❹ **المنهج التحليلي**: من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العوامل المؤثرة على سلوك الظاهرة ومن ثمّ التنبؤ بمسارها مستقبلا. ارتكازا على استخدام أدوات التحليل العددي والبياني لدراسة تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة، وربط الإطار النظري للدراسة بالواقع التطبيقي لها.

9. **الدراسات السابقة** :

عُنيت مجموعة من الدراسات بالموضوع محل الدراسة، ونورد في ما يلي بعضها:

❶ دراسة (*Sebastian Krapohl*),(*Daniel Rempe*) بعنوان :

Financial Crises as Catalysts for Regional Integration? The Chances and Obstacles for Monetary Integration in ASEAN+3 and MERCOSUR

وقد تطرق الكاتبان إلى الأساس المنطقي للتكامل النقدي في المناطق الأقل نمواً في جنوب نصف الكرة الغربي، وأشارا أنّه يختلف اختلافاً جوهرياً عن التكامل بالنسبة للمناطق الصناعية في نصف الكرة الشمالي. في حين أنّ التكامل النقدي - بما في ذلك المرحلة الأخيرة من توحيد العملة هو أكثر وسيلة لمواجهة الأزمة المالية المتكررة. لكن المشكلة بالنسبة للمناطق النامية تكمن أنّ مواجهة الأزمات المالية يحتاج إلى قدر كبير من السيولة والأموال، وعلى الأخص في شكل احتياطيات العملات الأجنبية، من أجل أن تكون السياسات التحفيزية فعالة. وبناء على ذلك، فالتكامل النقدي الإقليمي من المرجح أن يكون أكثر نجاحاً في علاج الأزمات إذا كانت الإمكانات الاقتصادية داخل المنطقة غير متناظرة وهو ما يتطابق مع الترتيبات الإقليمية الجديدة، أي إذا كانت هناك دولة أو أكثر من البلدان الرائدة في المنطقة أو ما يسمى بالقوى الإقليمية، والتي لها من القدرة لتوفير رأس المال اللازم لعلاج حالات الذعر، وكمحصلة نهائية تحقيق الاستقرار للاقتصاديات الأضعف والأقل نموا.

❷ دراسة ماريك بليكا (*Marek Belka*) المعنونة بـ " الأزمة المالية واختبار تلاحم الاتحاد الأوربي " والمنشورة ضمن مجلة التمويل والتنمية، عدد جويلية 2009، وتطرقت الدراسة إلى كون الأزمة المالية العالمية أكبر اختبار لتكتل الاتحاد الأوربي الذي توثقت عراه منذ سنوات بسلاسة، مضيفا أعضاء جدداً، وملغياً الحواجز التي تقسم شعبه، ومحققاً ازدهاراً للإقليم المتكامل، وناقشت الدراسة هل سيتمكن الاتحاد الأوربي من تجاوز الآثار السلبية للأزمة، وهل ستسهم آليات التنسيق الاقتصادي والمؤسسات المالية والسياسية القائمة والضوابط المالية والنقدية المتخذة في نطاق الاتحاد الأوربي في الحد من الآثار السلبية لأكبر أزمة مالية منذ 1929.

❸ دراسة ماسهيرو كاواي (*Masahiro Kawai*)، دومينيكو لومباردي (*Lombardi Domenico*)، الموسومة بـ: الإقليمية المالية، والمنشورة في مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد3، سبتمبر 2012، ودراسة دومينيكو لومباردي (*Lombardi Domenico*) المعنونة بـ:

Financial Regionalism: a Review of the issue

وقد ركزت الدراستان حول دور الترتيبات المالية الإقليمية التي تتراوح من التمويل الحكومي وتجميع احتياطات النقد الأجنبي إلى ترتيبات لمبادلة العملة. والسمة التي تشترك فيها جميع هذه المبادرات، برغم تنوعها الجوهري، أنّها نشأت جميعا من عمق الجهود الأوسع لتعزيز التكامل الإقليمي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، وممانعة الأزمات. وعملياً تُشير الدراسة إلى أنّ الجهود الإقليمية المُشار إليها خاصة ما تعلق بالشق الآسيوي تحتاج إلى مزيد من المناقشات والتغيرات على الأحكام الحالية لتعمل بكفاءة مستقبلا لعلاج آثار الأزمات والحد من تفاقمها وانتشارها.

❹ دراسة *Ulrich Volz* المنشورة العام 2012 عبر (*Asian development Bank Institute*) تحت عنوان :

Lessons of the European Crisis for Regional Monetary and Financial Integration in East Asia

وقد استخلص الباحث أهم الدروس المتعلقة بالأزمة اليونانية وأزمة منطقة اليورو وأوجه الاستفادة لبقية التكتلات الاقتصادية خاصة التجربة الآسيوية، خاصة التكتلات الطامحة لارتقاء إلى مرحلة الاتحاد النقدي. وقد أشار الباحث أنّ الأزمة في منطقة اليورو كشفت عن وجه آخر من الأزمات ناهيك عن أعباء الأزمة المالية والاقتصادية، وهي أزمة سياسية نابعة عن عدم انتظام الردود والاستجابات بين حكومات منطقة اليورو، ناهيك عن الخلاف الناشئ بسبب المصالح المتناقضة مما ولّد استجابات فاترة وضعيفة إزاء الأزمة. وقد بين الكاتب أنّ شروط «الاتحاد النقدي» شكّل تحدياً لصناع السياسات، هذه الشروط والتنظيمات النظرية وما يرتبط بها من تعقيدات من الناحية المؤسساتية والتطبيقية، حالت دون انتهاج حلول مهمة واتخاذ تدابير سريعة لحل الأزمة اليونانية، والاكتفاء باتخاذ الحلول الجزئية التي لم تكن أبداً كافية لعلاج مكامن الخلل، ما مكّن العدوى من الانتشار وانتقال الضعف إلى بلدانٍ أعضاءٍ في المنطقة، وقد ربط الكاتب التباطؤ في وضع حلولٍ جذريةٍ للأزمة إلى طبيعة الأُطر القانونية المنظمة للاتحاد النقدي.

كما اهتمت الدراسة بالعلاقة التكاملية في الأدوار بين صندوق النقد الدولي وكذا المؤسسات الإقليمية بالتكتل، ويرى الكاتب أنّه يتعين أن يكون هناك فهماً مشتركاً لدرجة التغير

الحادثة في توزيع العمل، فعند نشوب أزمة صغيرة على النطاق في بلد أو بلدين صغيرين، غالبا ما يكون الترتيب المالي الإقليمي أكثر قدرة على توفير الإقراض أثناء هذا النوع من الأزمات دون مشاركة من صندوق النقد الدولي، أمّا في حالة الصدمات النظامية أو الأزمات التي تعصف بكامل المنطقة، قد يتعين أن تتكاتف جهود الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي، بالنظر إلى مدى ترابط المناطق الفردية مع الاقتصاد العالمي ومحدودية الإقراض لديها، لذلك سيكون من الأفضل العمل على تفاصيل التعاون بين الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي مسبقا لتجنب الاحتكاكات في أوقات الأزمات.

❺ كما تطرق كل من (*Klender Cortez , Jorge Castillo*) في دراستهم المعنونة بـ:

Financial Crisis of USA and the theory of transmission: Case of Mexico and Argentina

إلى مستويات انتقال الأزمات بين الدول، وتأثيرات كل من الأزمة المكسيكية 1994، والأزمة الأرجنتينية 2001، والأزمة المالية الأمريكية 2008، على اقتصاديات الدول الثلاث، على اعتبار أنّ الأرجنتين عضو ضمن منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين، والمكسيك عضو في المنطقة السابقة إضافة إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وقد خلص الباحثين إلى أنّ هناك مجموعة من المتغيرات التي تساهم في انتقال عدوى الأزمات في نطاق الأقاليم المتكاملة، كما أكدوا تأثير الأزمة المكسيكية على الاقتصاد الأرجنتيني، في حين لم يتم تسجيل أثر واضح للأزمة الأرجنتينية على الاقتصاد المكسيكي وفقا للنموذج الذي تم صياغته من طرف الباحثين، في حين أنّه وعند اعتماد النموذج الذي صيغ من طرف (*Bekaert*) ضمن دراسته: (*Market Integration And Contagion*) يُسجل أثر انتقال للأزمة الأرجنتينية إلى الاقتصاد المكسيكي.

ومن خلال الدراسة أكّد الباحثان أنّ أزمة الرهون العقارية الأمريكية قد كان لها واضح الأثر على كل من الاقتصاد المكسيكي والأرجنتيني.

عموما يُمكننا القول أن أغلب الدراسات السابقة تركزّت حول تحديد ماديات انتقال الأزمات لدول التكتل وشدّة أثرها، أو مدى تماسك ومستقبل التكتل على إثر هذه الأزمات. وفي هذه الأطروحة فإنّا سنُركّز التحليل حول اختلاف أثر الأزمات قبل وبعد التكتل، لتحديد إذا ما شكّل التكتل قوة ممانعة للأزمة، أم أنه ساهم في تدويل الأزمات وتعميق أثرها. وعليه فإننا سنهتم بقياس الاختلاف الحاصل في تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي للدول المتكاملة، وتُشكّل سنة دخول الاتفاق حيز التنفيذ محورا للمقارنة، للحكم إذا ما كان التكامل الحاصل بصيغته

التطبيقية أحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي إثبات وجود فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة، في تفسير المتغير التابع الممثل في الناتج المحلي الإجمالي.

11. **تقسيمات البحث:**

بناءاً ممّا سبق، وعلى ظلال الأفكار التي تستبطنها الإشكالية أعلاه، وتحت ضغط متطلبات المنهج البحثي الذي اعتنقناه، وتماشياً مع المرتجى ممّا نود طرحه، ضَمّت الأطروحة أربعة فصول مركزية كالآتي:

الفصل الأول: يُمثل وعاءً معرفياً لما تعلق بـ«التكامل الاقتصادي» كأطروحة نظرية أو كسياسة اقتصادية. حاولنا من خلاله (أي الفصل الأول) توضيح فكرة مفادها أنّ «الإقليمية الجديدة» ما هي في آخر المطاف إلاّ مرحلة تطورية لنظرية «التكامل الاقتصادي»، باعتبار هذه الأخيرة استكملت مهامها التاريخية (مرحلة الارتكاز الجغرافي)، وبدت الحاجة ملحة للارتقاء إلى مستوى «فوق جغرافي» أكثر شمولية. كما تطرقنا في الجزء الثاني من الفصل إلى أهم الإشكالات التي تصادف التكتلات الإقليمية سواء التقليدية منها أو الجديدة.

الفصل الثاني : كان إطاراً نظريا لما تعلق بالأزمات، من خلال تقديمٍ لأهم المفاهيم المتعلقة بها، متطرقين لتطورات مسار الاقتصاد الكلي في ظل مدارس الفكر الاقتصادي والإخفاقات المتكررة للنظريات والنماذج الاقتصادية الكلية الرأسمالية في تفسير الأزمات الاقتصادية ووضع حلولٍ جذريةٍ لتجلياتها.

الفصل الثالث: يبين أنّه اليوم (لحظة العولمة الراهنة)، وأكثر من أي وقت مضى تتسم الأزمات بالعالمية... وصارت أكثر انتشاراً من ذي قبل، بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصادات الدولية، ولعلّ الذي ساهم في امتداد بقع الأزمات لتتجاوز مراكز نشوئها، منتقلة لغير قليل من الدول، وعاصفة بكثير من الاقتصاديات، ما يُصطلح بتسميته قنوات تدويل وتدوير الأزمات، والتي من أهمها، «العولمة المالية» (الأسواق المالية)، «الصفقات التجارية»، و«الدولار». وعليه ركزّ هذا الجزء من الدراسة على دراسة أهم قنوات التدويل الداعمة لانتقال الأزمات مركزين على قنوات «التعولم الثلاثي» محللين العلاقة القائمة بين الأزمات وكل من القنوات السالفة الذكر ومعدلات الارتباط فيما بينها.

كما بيّنا من خلال هذا الفصل أنّ كل ذلك أدى إلى تضافر الجهود في محاولات مختلفة لأجل سدّ ما يمكن سدّه من منافذ هذه القنوات. وفي سياق المحاولات السالفة الذكر ينحى البعض

إلى اعتبار التكتلات أحد المساهمات الجادة التي يمكن أن تخفف من حدة الاختلالات، وتُفعّل آليات الحماية والعلاج اللازمة لتلكم الأزمات. وفي هذا الصدد تعددت الأطروحات المفصلة لهذا الطرح، بين من يسانده، ومن يعتبر التكتلات لا تعدوا كونها آلية وقناة تضاف إلى القنوات السابقة تدعم عمليات انتشار العدوى. وعليه وفي الجزء الأخير من الفصل تطرقنا بالتفصيل لما أقحمت فيه «التكتلات الاقتصادية» كجدلية بين ذلك وبين النقيض، أي بين اعتبار التكتلات معبر تدويل للأزمات وبين تصنيفها كآلية لصد الانتشار الدولي لاختلالات الرأسمالية الراهنة. ومن ثمّ تمّ بسط أهم ما تعلق بأطروحات التكتلات كمعبر أو كواقي من الأزمات مدللين عن هذا الطرح أو ذاك ببعض الشواهد التاريخية.

الفصل الرابع: تناولنا من خلاله بالتحليل أزمة الرهون العقارية الأمريكية 2007 نموذجاً، في محاولة لتحديد إلى أي مدى ساهم تكتل النافتا في ممانعة الأزمة والتقليل من آثارها بالنسبة الدول الأعضاء في هذا النسق من التكامل. كما خصصنا الجزء الأخير من الفصل لقياس اختبار التغير الهيكلي للنموذج الذي تم صياغته للدول الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. في محاولةٍ لتحديد إذا ما كان التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا أحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي إثبات وجود فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة، في تفسير المتغير التابع الممثل في الناتج المحلي الإجمالي.

وتوجنا الأطروحة بخاتمة أوردنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات المستخلصة من الدراسة.

الفصل الأول

« التكامل الاقتصادي » بين مرتجيات الإطار النظري وإشكالات التطبيق

تمهيد الفصل الأول ...

أحدث الوضع الراهن لـ «النظام العالمي» حُزم من عدة ضغوطات حادة متعددة الإسقاطات على كل أقطار «الاقتصاد الدولي» قاطبة، وكافة التجمعات «الإقليمية العالمية» دون استثناءات، ذلك لتخفف نسب توجهاتها الداخلية الضيقة، ووضع وعلى النقيض من ذلك التشابكات الدولية في موقع مُتقدم، سواء عبر الاعتماد بدرجة أكبر على التصدير والمنافسة العالمية، أو من خلال فتح حدودها أمام نفاذ السلع والخدمات ورأس المال الأجنبي، وهو التوجه الذي يرعاه ثالوث النظام العالمي الراهن بكل قوة «منظمة التجارة العالمية»، «صندوق النقد الدولي» و«البنك العالمي» . ويروج الآن لمقولة أننا نعيش عصر «الكيانات الكبيرة».

وقد أنهت اتفاقية مراكش عهد النظم التفضيلية التي كانت تقدم فيها الدول المتقدمة مزايا للدول النامية دون اشتراط المعاملة بالمثل، وأصبحت القاعدة هي تماثل التزامات جميع الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستوى النمو. ومن ثم يقال أن «عهد المنح من دول قادرة والأخذ من جانب دول محتاجة» (أو ما يُطلق عليه مشروع مارشال) قد انتهى، فالتعامل بين أنداد أو شركاء حسب متطلبات الأخذ مقابل العطاء، مع تعويض الدول الأقل تقدماً عند الاقتضاء بما يساعدها على تجاوز الخسائر واكتساب القدرة على جني المنافع.

فظهر نسّق من التكتلات، يضم ضمن أطرافه دولاً متقدمة وأخرى نامية، وبحكم التوجه الخارجي لمثل هذه التكتلات، مع استمرار حالة عدم التكافؤ في علاقاتها الدولية، فإنّه يُدعى إلى الارتباط بقوة اقتصادية متقدمة لها شأن في واقع علاقاته الخارجية. وهكذا تنشأ «إقليمية جديدة» تتمحور فيها مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز، تُعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري لكن هذه المرة على نحو «طوعي لا قسري»، أو قد يكون على نحو يمكن أن نُطلق عليه «طوع قسري» بحكم أن بعض هذه التكتلات أملاها الواقع.. وهى تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية.

إن مرحلة «الإقليمية الجديدة» ليست من نتاج فراغ زمني، وهي ليست ظاهرة لا ماضي لها. بل هي في جوهرها مرحلة تطورية لمرحلة سبقتها وشكّلت حجر الأساس لها. كما وأنها ـ التكتلات القارية ـ لا يُمكن إلاّ أن تكون عتبةً زمنيةً سوف تُشكّل حجر الأساس لمستقبلٍ ما ولمرحلةٍ لاحقة ما. هذا المدخل التأريخي السريع، سوف يُشكل حجر الأساس لاعتبارنا أن «الإقليمية الجديدة» هي مرحلة تطورية لمرحلة سابقة ارتكزت على التكامل التقليدي الذي أملته متطلبات المرحلة التي نشأ وتطور فيها والظروف المصاحبة لهذا التطور.

بدءا ومن خلال هذا الفصل نحاول توضيح فكرة مفادها أن «الإقليمية الجديدة» ما هي في آخر المطاف إلاّ مرحلة تطورية لنظرية «التكامل الاقتصادي»، باعتبار هذه الأخيرة استكملت مهامها التاريخية (مرحلة الارتكاز الجغرافي)، وبدت الحاجة ملحة للارتقاء إلى مستوى «فوق جغرافي» أكثر شمولية. مع ضغط رئيسي لأسباب قد تكون بينة أو خفية، مستترة أو جلية. يغذيها التسابق المحموم من أجل اعتلاء قمة القرن الواحد والعشرين.. في مضماره كل من «الولايات المتحدة الأمريكية»، «الاتحاد الأوربي» و«اليابان». وما أفرزته من استقطاب حاد ميز راهن العلاقات الدولية، جراء الحاجة الماسة للتوسع من أجل تثمين رأس المال واستفحال التفاوت والصراع بين أقطاب المنظومة العالمية للاستحواذ على الأسواق.

لنصل بعد ذلك إلى طرح فكرة مفادها أن الكلام السابق وتحت ضغط متطلبات المنهج العلمي الذي اعتمدناه يفرض علينا بالضرورة تخصيص عنصر مدخلي، يكون كوعاء معرفي شامل لكل ما تعلق بـ «التكامل الاقتصادي» كـ «أطروحة نظرية» أو كـ «سياسة اقتصادية». فكان تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين جاء الأول كإطار نظري لما تعلق بالتكامل الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به, أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله لأهم الإشكالات التي تصادف التكتلات الاقتصادية سواء في صيغتها التقليدية أو صبغتها العالمية.

المبحث الأول

التكامل الاقتصادي بين حقبة الارتكاز الجغرافي وعالمية المرحلة الراهنة

إن لا توافق الحاصل حول مدلول التكامل الاقتصادي بين الباحثين والاقتصاديين المهتمين بشؤون هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية، أفرز مفاهيم مختلفة وتعاريف عدة، وإن كان هذا التنوع طبيعي من باب اختلاف المنطلقات وأدبيات المدارس الفكرية؛ ونتاجا لتنوع المناهج، والظروف السائدة وخلاصة نظرة الباحثين وتحليلاتهم..

وكأرضية لبسط المفاهيم المُقدمة، وكوعاء معرفي لاحتواء الجوانب المتعددة، كان هذا الجزء من الدراسة.

أولا: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

خضع مفهوم وترتيبات التكامل الاقتصادي لتحليل اقتصادي كبير خلال عقود من الزمن، بدءا بالمساهمات الأصيلة* بخصوص «الاتحاد الجمركي» للاقتصادي «فينر»؛ حيث ظهر مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول لأول مرة عند وضع «فينر» نظرية الاتحادات الجمركية سنة 1950 التي تبحث في أثر إقامة تكتل اقتصادي سواء كان في شكل «إتحاد جمركي» أو غيره على رفاهية الدول الأعضاء، ثم تلت ذلك كتابات «ميد» سنة 1955 وغيرها من المساهمات[1].

★. يضم الجيل الأول بجانب كتابات «فينر» (*J. Viner*) أعمال وكتابات عدد آخر من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال «ميد» (*E.Meade*) و«ميلفن» (*J.R. Melivin*) و«ليبسي» (*R.G. Lipsey*) و«جيرلز» (*F. Gehrels*)، وتم تدارك أيضا في تحليل «بجواتي» (*J. Bhagawai*).

ولقد انصبّ اهتمام هؤلاء الكتاب على إبراز الآثار الاستاتيكية لقيام الاتحاد الجمركي على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. فتكوين الاتحادات الجمركية يؤدي –طبقا لآراء وتحليلات هؤلاء الاقتصاديين - إلى زيادة أو نقص الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج والاستهلاك في اقتصاديات الدول الأعضاء أو اقتصاديات الدول غير الأعضاء. ولقد استقر الرأي في الأدب الاقتصادي الدولي على إطلاق تعبير « النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية » للدلالة على أعمال وكتابات الاقتصاديين الدوليين المنتمين إلى هذا الرعيل.

أما الجيل الثاني: ويتكون من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي من أمثال « كوبر » (*C.A.Cooper*) و« ميسل » (*B.F.Massel*) و« هاري جونسون » (*H.Johnsson*) و« سامي حاتم » (*Samy Hatem*). وتتحصل نقطة البدء في كتابات الجيل الثاني في توجيه النقد الشديد لكُتاب الجيل الأول لإهمالهم السؤال الخاص بالدوافع أو البواعث من وراء تكوين الاتحاد الجمركي.

ويُرجع أنصار الجيل الثاني عجز الرعيل الأول عن التصدي للإجابة عن هذا السؤال إلى أن نقطة البدء في كتابات وتحليلات الجيل الأول من الاقتصاديين الكلاسيك كانت التسليم بوجود الظاهرة الاقتصادية التي يرغبون في تحليلها، ومن ثمّ التعمق في البحث عن الأسباب التي دعت إلى وجود هذه الظاهرة، أو ساهمت في نشأتها.

1.See: Dean A. De Rosa, ***Regional Integration Arrangements: Static Economic Theory, Quantitative Findings, and Policy Guidelines****, 1998, P3.*
,www.worldbank.org/html/dec/Publications/Workpapers/wps2000series/wps2007/pdf

ومن الجانب اللغوي تُشير مفردة التكامل في السياق العام إلى قيام مجموعة من المفردات بالتجمّع في كيان واحد؛ وما يعنينا هو الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولاً مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، تتصرف فيها كما لو كانت كياناً واحداً أي كدولة واحدة، في مجال أو أكثر من نواحي النشاط الإنساني. ويحدث عادة لدول ضمن إقليم «جغرافي» معين، ولذلك يطلق عليه «تكامل إقليمي»[1].

ويُشير مصطلح «التكامل الاقتصادي الإقليمي»* في الفكر الاقتصادي التكاملي إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسيابية رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء، مضافاً إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق وتجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتُصبح ـ أي هذه الدول ـ في التحليل الأخير كلاً واحداً [2].

ويُشير «بيلا بلاسا» أن استعمال كلمة «التكامل» يرمز إلى الجمع بين الأجزاء؛ ويُؤكد بهذا الخصوص أنّه في الأدبيات الاقتصادية لا يُوجد معنى واضح ومتفق عليه لمصطلح «التكامل الاقتصادي»، فبعض الاقتصاديين يُدخل ضمن مفهوم التكامل «التكامل الاجتماعي»**، وبعضهم يُضَمِّنه أشكالاً مختلفةً من التعاون الدولي، وحُجَتهم في ذلك أن مُجرد وجود علاقات تجارية بين الدول المستقلة هو عبارة عن عملية للتكامل.

ويرى «بلاسا» أنه يُمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي بوصفه «عملية» و«حالة» والمقصود بوصف التكامل بالعملية تضمنه التدابير والإجراءات الرامية إلى إلغاء التمييز بين الوحدات

---

1. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص1.

★. التكامل الاقتصادي الإقليمي (*Regional Economic Integration*): للإشارة فإن باحثي الاقتصاد الدولي يستخدمون مصطلح **«التكامل»** تدليلا عن المعنى الإنجليزي *Integration* وفي اللغة الإنجليزية اشتق من كلمة *Integer* ومعناه الكل التام، أو الشيء المتراكب عضوياً في كل لا يتجزأ، كما يُسمى في اللغة الرياضية بالعدد التام أو الواحد الصحيح؛ ويذهب البعض إلى تفضيل مصطلح الاندماج بدلاً من مصطلح التكامل.

2. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»**، القاهرة: الدار المصرية، 2005، ص27.

★★. يُشير «بلاسا» في هامش كتابه «*the theory of economic integration*» أنّ التكامل الاجتماعي يُعتبر شرطاً مُسبقاً للمزيد من التكامل الاقتصادي التام. ومع ذلك فمفهوم الاندماج الاجتماعي لم يُدرج في تعريفه على الرغم من أنّه يزيد من فعالية وتعميق التكامل الاقتصادي، إلاّ أنّ «بلاسا» يرى أنّه ـ أي التكامل الاجتماعي ـ لا يُعتبر ضروري لأدنى أشكال التكامل. وتدليلاً عن ذلك يستطرد بأن من درجات التكامل أو مراحله حالة درجة التكامل في شكل «منطقة التجارة الحرة» والتي تتطلب إزالة الحواجز التجارية فقط، وهذا يُعتبر عمل من أعمال التكامل الاقتصادي حتى في غياب تطورات في الميدان الاجتماعي.

الاقتصادية المنتمية لدول ذات قوميات مختلفة. أمّا كونه حالة يتمثل في إلغاء مختلف صور التمييز بين الاقتصاديات الوطنية المختلفة للدول الأعضاء في هذا التكامل[1].

فيرتكز تعريف «بيلا بلاسا» على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقته بسياسة حرية التجارة الدولية، إذ يرى أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة من «الدول الأعضاء» في «التنظيم التكاملي». غير أنه يذهب في تحديده لمفاهيم حرية التجارة الدولية إلى أبعد من كونها مجرد تجارة سلعية (التجارة الخارجية بمعناها الضيق) بحيث تحتوي على الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج (التجارة الخارجية بمعناها الواسع)، وهذا ما يعني إزالة كافة القيود التي تعوق انسياب رؤوس الأموال الدولية وانتقالات عنصر العمل بين الدول الداخلة في اتفاق تكاملي[2].

كما يعرّف «جان تنبرجن» التكامل على أساس احتوائه على جانبين «سلبي» و«إيجابي» فيُشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أمّا الناحية الإيجابية منه فتُشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يُراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال[3].

وينظر « جان تنبرجن » إلى تحرير التجارة بين مجموعة من الدول على أنّها وسيلة لتحقيق التكامل من خلال عامل تساوي أسعار عناصر الإنتاج في حالة انطباق الشروط الآتية:

1. سيادة المنافسة الكاملة؛
2. اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج؛
3. تشابه أنماط الطلب العالمي؛
4. غياب عنصر نفقات النقل؛
5. تشابه دوال الإنتاج عالمياً.

غير أنّ تحقيق هذه الشروط في واقع الحال أمراً بعيد المنال، فضلاً عن أن قضية تحرير «التجارة الدولية» لن تكون بمفردها أساساً في تكوين «التكامل الاقتصادي» بين دولتين أو أكثر، لجانب من اعتبار أن محددات أخرى تُعد ركائزاً لقيام عملية التكامل، والدعامات الضامنة

---

*1. Bela Balassa, **the theory of economic integration**, Richard D. Irwin, INC. Homewood, Illinois, 1961,P1.*

2. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص29.

*3.Miroslav N. Jovanovic and Richard G. N Lipsey, **International Economic Integration "Limits and Prospects"**,second edition, London, Routledge,1998, P5.*

لاستمراره وتحقيق المرتجى منه، وبعبارة أخرى فإنّه من الصعوبة بمكان أن تحقق إزالة القيود التي تحد من انسياب التجارة البينية بين دولتين أو أكثر شروط استكمال التكامل الاقتصادي.

أما طرح «جونار ميردال» فيرتكز حول العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تُزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتُؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع «عناصر الإنتاج» ليس على المستوى الوطني بل أيضا على «المستوى الإقليمي»[1].

وعليه فإنّ مرتكزات التكامل في نظر «ميردال» تقوم على أساس زيادة «الكفاءة الإنتاجية» ضمن الكتلة الاقتصادية المُشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل؛ ويُمكن القول أنّ تعريف «ميردال» يتسّع ليشتمل على العناصر السابق طرحها في التعريفين السابقين لكل من «بلاسا» و«تنبرجن»؛ فينظر إلى عملية تحرير التجارة الدولية (بمعناها الواسع) بين الدول الأعضاء على أنّها تُحقق تساوياً في أسعار عناصر الإنتاج من ناحية، أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو كلاً من العنصرين السابقين من وجه ثالث؛ وذلك باتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف مجتمعة.

غير أن الواقع يثبت إن شروط تساوي أسعار عناصر الإنتاج قد لا تُكون محققةً غالباً، بل إنّ احتدام النقاش في هذه المسألة أوحى بالمقولة الآتية: «إن شروط التسوية بين أسعار عناصر الإنتاج عن طريق حركة السلع شروط مُعقدة إلى الحد الذي لا يُحتمل وجودها ولو بصورة تقريبية في عالم الواقع»*.

أما «مخلوب» فيرى أن التعريف الأكثر ملائمة ينصرف إلى أن «التكامل الاقتصادي التام» الذي ينطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يُتيحها التقسيم الكفء للعمل. ويضيف «مخلوب» أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع، كما يتم

---

1. فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية الجامعية، القاهرة، 2005، ص6.

*. وتدليلا عن هذا - على سبيل المثال لا الحصر - فإنه في حالة قلعة التجارة لأمريكا الشمالية، فإن المكسيك كطرف من الأطراف المكونة لهذا التكتل تتميز بعمالة رخيصة مقارنة بمثيلاتها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وعليه فالعمل كعنصر من عناصر الإنتاج لم يتساوى بل على العكس فالبون شاسع في متوسطات الأجور بين الوحدات المنظمة لهذا التكتل. هذا مما أدى إلى التخوف من تنامي هجرة المكسيكيين «غير الشرعية» «إلى الولايات المتحدة الأمريكية» سعيا من الحالمين بمستويات أعلى في الأجر، لتحقيق العيش الرغيد. وما ينجم عنها -أي الهجرة غير الشرعية - من مشكلات ومعضلات اجتماعية.

ويعتبر الاقتصادي «أوهلين» من أوائل المعالجين لهذه المشكلة «تساوي أسعار عناصر الإنتاج» وأعقبه تحليل أعمق قدمه الاقتصادي الأمريكي «بول. أ ساملسون»، ويشار إلى النظرية التي تثبت ذلك «هكشر -أولين - ساموسلسن». أنظر:

- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص ص 85-95.
- سامي خليل، **الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية**،ج2، دار النهضة العربية، 2001، القاهرة، ص ص 211-220.

تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب «الكفاءة الاقتصادية» البحتة، وبصفة أكثر تحديداً دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة[1].

تأسيساً على ما سبق وفي محاولة للإحاطة بمفهوم التكامل، وللمّ الجوانب المتعددة لمدلوله، فإننا نخلص إلى المفهوم الآتي:

«التكامل الاقتصادي» هو عملية سياسية اجتماعية واقتصادية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة وخلق مصالح اقتصادية متبادلة بين دولتين فأكثر، يقوم على أساس مرتكزات العمليات التي بموجبها يتم إلغاء كافة القيود والحواجز أمام «التدفقات المختلفة» والتي تُكرّس لحرية المعاملات التجارية «انتقال السلع والخدمات»، وكذا انسيابيةِ عناصر الإنتاج «العمل، رؤوس الأموال»، وإيجاد نوعٍ من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بمرتجى زيادة الإنتاجية العامة وتحقيق تكافؤٍ للفرص بين الدول، مع تنسيقٍ للسياسات الاقتصادية والنقدية والمالية لتحقيق عوائد مشتركة متناسبة، وتقاسم الأعباء الناتجة عن تفكيك الكيانات الوطنية، والعمل على تعميق التشابك والتداخل بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ممّا يُؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

كما أنه قد يقع تشابك مفاهيمي أفضى إليه التداخل واشتراك بعض جوانب التكامل مع بعض الجوانب المفاهيمية لمصطلحات اقتصادية أخرى.

وفي هذا الصدد ينبغي التمييز بين «التكامل الاقتصادي» و«التعاون الاقتصادي». وفي هذا المنحى يُشير «بلاسا» أن الفرق بين هذين المصطلحين يكمن في «الكم» و«الكيف» معاً[2]. فإذا كان الهدف من «التعاون الاقتصادي» هو مجرد التخفيف من أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، بمعنى تسهيل عمليات التبادل الدولي، فإن «التكامل الاقتصادي» يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يتضمن إزالة هذه العقبات، وحل تلك المشكلات بشكل يزيد من عُمق وفعالية العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وترتيباً على هذه النتيجة فإن الاتفاقيات التجارية الدولية الهادفة إلى تنشيط التبادلات التجارية تقع في دائرة التعاون الاقتصادي الدولي، في حين يتم تصنيف إزالة الحواجز القائمة في وجه

---

1. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل في الدول النامية «دراسة نماذج مختلفة»**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط «غير منشورة »، الجزائر، 2007/2006، ص3.

2.See, Bela Balassa. OP. cit P2.

التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منطقة تكاملية على أنّها خطوة على طريق التكامل الاقتصادي الإقليمي[1].

وعلى طريق المزيد من التحليل والتأصيل لمفهوم «التكامل الاقتصادي» يرى بعض الباحثين ضرورة التفرقة بينه وبين مصطلحات «التدويل الاقتصادي» و«التبعية الاقتصادية».

فـ«التدويل الاقتصادي» اتجاه شامل للتطور العالمي يتم عفوياً بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. أمّا اصطلاح «التبعية الاقتصادية» فيعني علاقة ارتباط من جانبٍ واحدٍ بين الدول الأكثر تطوراً، وتلك الأقل تطوراً لصالح الأولى وعلى حساب الثانية، هذا في الوقت الذي يُنظر فيه إلى التكامل الاقتصادي على أنّه ترتيب يسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية متكافئة لمنفعة كافة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[2].

ثانيا: أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي

«التكامل الاقتصادي» على النحو المحدد يُمكن أن يتخذ أشكالاً ودرجات متفاوتة، وذلك باختلاف الإجراءات المتخذة حيث يتم إلغاء الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية على التدفقات التجارية، وإضافةً لذلك قد تُوَحد التعريفات اتجاه العالم الخارجي، أو يكون تحرير التدفقات شاملاً لكل من المعاملات التجارية وحركة عناصر الإنتاج، وينتقل إلى مراحل أعلى يتم خلالها تنسيق السياسات المالية والنقدية والاجتماعية وصولاً إلى توحيد هذه الأخيرة وتداول عملة موحدة، فالتكامل التام كصورة لأرقى مراحل التكامل.

ويتضح ممّا تقدم أنه مع تقدم الحركة على مسار التكامل يتسع نطاق السياسات الاقتصادية التي يجري التنسيق والتوحيد بينها، وتزداد درجة الإلزام بها، ويُنقل جانب متزايد من عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الكلية إلى مركز إقليمي أي «سلطة فوق وطنية».

إنّ أهم ما يُميز بين أشكال التكامل الاقتصادي هو الدرجة التي تحققها كل منها في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين البلدان الأعضاء، والدرجة التي تُحققها كل منها من تحقيق التمييز أو القضاء عليه فيما بين البلدان الأعضاء، وأيضا فيما بينها بين البلدان الأخرى غير الأعضاء[3].

---

1. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»**، مرجع سبق ذكره، ص ص31-32.
2. نفس المرجع، ص32.
3. علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة 2010، ص 14.

وفي هذا الصدد أيضا لم نعثر في ما أتيح بين أيدينا وما وقفنا عليه من دراسات على تقسيم موحد لدرجات ومراحل التكامل، حيث تتباين التقسيمات وإن تقاطعت في العديد من المراحل، ومن هذا المنظور فقد اعتددنا بالتقسيم الذي قدمه «بيلا بلاسا».

ومن هذا المنطلق قام بلاسا وفقا «للمنهج الوظيفي المحدث»* للتكامل بالتدرج حسب تصاعد «درجة الإيجابية» في الأدوات المستخدمة حتى الصورة النهائية لتشمل: «منطقة التجارة الحرة»**، «الاتحاد الجمركي»، «السوق المشتركة»، «الاتحاد الاقتصادي»، «التكامل الاقتصادي الكامل» أو «التام»[1].

ويرتكز «المنهج التجاري» في تقسيمه لمراحل التكامل الاقتصادي على أسس ثلاث[2]:

❶ أن الاقتصادات القطرية قد استنفدت إمكاناتها الاقتصادية الذاتية من خلال التشابك الاقتصادي الداخلي، بحيث يُصبح تطورها الاقتصادي مرهوناً بالمزيد من التشابك الخارجي؛

❷ أن إطلاق التشابك الخارجي بصورة شاملة يُؤدي إلى تبعية الاعتماد المتبادل على المستوى الدولي؛

★. ظهر المنهج الوظيفي المحدث بعد الحرب العالمية الثانية محاولة لمعالجة القصور الذي شاب المنهج الوظيفي، وقد جمع بين إسهامات كل من «ارناست هاس» (*Ernat Hass*) و«أميتاي ايتزيوني» (*Amitai Etozioni*) و«كارل دويتش» (*Karl Deutsch*) الذين أكدوا على وجوب توفر أسس تساعد على تغذية المسيرة التكاملية :

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل يقع ضمن إقليم معين، إي الاعتماد على مفهوم التكامل الإقليمي؛
- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في عمل مشترك ضمن المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز؛
- وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا محوريا في هذا المنهج.

للاستزادة راجع: ◆ أسيا الوافي، **التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص8.

◆ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص30

★★. هناك من يدرج كمرحلة أولى أو مرحلة تمهيدية اتفاقيات التجارة التفضيلية كنقطة البدء، وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن يتم الاتفاق بين دولتين مثلاً على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية مع الإبقاء على الرسوم التعريفية، أو الاتفاق على منح امتيازات وتفضيلات جمركية متبادلة. ومن أمثلة على ذلك النظام التفضيلي بين دول الكومنويلث البريطاني الذي أنشئ عام 1936 بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة، وفي هذه الدراسة سنعتد بالتقسيم الذي اعتبره بلاسا وفقا للمنهج الوظيفي المحدث.

1. Bela Balassa. OP. cit P2.

2. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص38.

❸ أن المستوى الإقليمي تقل فيه مخاطر التبعية، وتتزايد من خلاله فرص إقامة اعتماد متبادل مستقل على المستويين الإقليمي والعالمي. وبالتالي فهو قادر على تحقيق استقرار للعلاقات الاقتصادية يجعل المضي نحو اتحاد اقتصادي يُحقق منافع لجميع الدول الأعضاء، ومن ثمّ يُهيئ لاتحاد سياسي.

1. **منطقة التجارة الحرة** ★:

وهي تَجَمُع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية وإلغاء جميع القيود على التدفقات التجارية، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وزيادة حجم التدفقات التجارية بين دول المنطقة[1].

وتُعتبر هذه المنطقة أساسا لإقامة تجمع اقتصادي يُسهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة «التكتلات الاقتصادية» الأخرى، وتهدف منطقة التجارة الحرة إلى دفع التنمية الاقتصادية وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود، ممّا يُؤدي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول[2].

ويُمكن الإشارة إلى كون أنّ عملية منح حرية الحركة بداخل المنطقة تقتصر فقط على السلع التي منشؤها إحدى دول المنطقة دون غيرها، وقد يُثير هذا بطبيعة الحال مشكلة التعرف على هوية ومنشأ السلع التي ستستفيد من حرية الحركة داخل المنطقة «فيُحتمل أن تقوم بعض الدول غير الأعضاء في المنطقة, استغلال دولة عضو في المنطقة, بجعلها نقطة دخول لمنتجاتها، بسبب فرضها لرسم جمركي خارجي منخفض مقارنة ببقية الدول الأعضاء الأخرى في المنطقة، لكي تستفيد بعد ذلك من حرية الحركة بالداخل»، ولهذا يستوجب على دول المنطقة الاتفاق فيما بينها على وضع قواعد مشتركة تُعرف بقواعد المنشأ التي يتسنى من خلالها لدول المنطقة تحديد هوية ومنشأ السلع المتداولة بداخل المنطقة وكذلك مراقبة حركتها[3].

★. تختلف منطقة التجارة الحرة FTA (*Free Trade Area*) عن المنطقة الحرة حيث أن هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها. وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض وتشترك في إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

1. حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص29.

2. السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية** ،الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2009،ص 201 .

3. سيد أحمد عبد اللاوي، **دراسة تحليلية لتجارب إنشاء مناطق التجارة الحرة**، رسالة ماجستير في علوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003, ص 14.

وقد أظهرت تجربة إقامة «منطقة التجارة الحرة» بين «السويد» و«النرويج» مثلاً بعض الصعوبات في مجال التطبيق، إذ عمدت السويد وقتئذ إلى حماية منتجاتها من الحديد والمنسوجات، بينما كانت «الرسوم الجمركية» على هذه المنتجات منخفضة جدا في النرويج. كما ثبت عملياً أنه من الصعوبة بمكان مراقبة «منشأ» السلع ومنع السلع الأجنبية من أن تُستورد إلى الدولة ذات «الرسوم الجمركية» الأقل بغرض إعادة تصديرها إلى الدولة الأخرى في المنطقة ذات «الرسوم الجمركية» الأعلى، على اعتبار أن هذه السلع هي منتجات محلية معفاة من الرسوم الجمركية، وقد كان هذا أمراً واقعاً بالنسبة للمنسوجات المستوردة التي كانت تتعرض لعملية بسيطة من «التشطيب» و«المعالجة» في النرويج ثم يجرى تصديرها بعدئذ إلى السويد معفاة من الرسوم الجمركية.

2. **الإتحاد الجمركي** :

تقوم الدول الأعضاء في النطاق التكاملي في هذه المرحلة بتوحيد «التعريفات الجمركية» إزاء «العالم الخارجي» فضلاً عن إزالتها لجميع «التعريفات» و«القيود الكمية» بينها، بحيث تتعامل مع الدول غير الأعضاء في مجال التجارة كوحدة واحدة، ويُعدّ «الإتحاد الجمركي» من أكثر أشكال التكامل الاقتصادي قبولاً وانتشاراً[1].

كما تلتزم الدول المنضوية في الاتحاد بالامتناع عن عقد أي «اتفاقات جمركية» أو «تجارية» بين دول العالم الخارجي، كما تحترم الإجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي، ضماناً لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدولة اتجاه بعضها الآخر[2].

وفي «الاتحاد الجمركي» يتم توزيع حصيلة الضريبة الجمركية الموحدة بين الأعضاء وفقا لطرائق معينة يتم الاتفاق عن فحواها عند إنشاء الاتحاد، حيث أن حصيلة الرسوم تكون شبه مملوكة للاتحاد بوصفه وحدة مستقلة عن الدول الأعضاء[3].

---

1. منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية «دراسة نظرية تحليلية»**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي «غير منشورة»، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص27.
2. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 40.
3. مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية «غير منشورة»، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001، ص16.

ومن أمثلته سوق أمريكا الجنوبية «ميركوسور»* والذي أصبح إتحاد جمركي سنة 1995 وقد أطّر هذا الاتحاد مجموعة من الاتفاقيات المنظمة «اتفاقية التعريفات المشتركة، اتفاقية الاستثمار الأجنبي واتفاقية المنافسة والنقل[1]».

3. **السوق المشتركة:**

بالإضافة إلى حرية «حركة السلع» بين الدول الأعضاء وتطبيق «تعريفة جمركية موحدة» اتجاه العالم الخارجي، فإنّه يتم إلغاء القيود على انتقال «عناصر الإنتاج» كـ «العمل» و«رأس المال» فيما بين دول السوق، وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء «سوقاً موحدةً» يتم في إطارها انتقال «السلع» و«الأشخاص» و«رؤوس الأموال» في حرية تامة[2]. ومن أمثلة ذلك السوق الأوربية المشتركة التي تأسست سنة 1957 على إثر «معاهدة روما»**.

4. **الاتحاد الاقتصادي :**

إنّ مرحلة الاتحاد الاقتصادي هي المرحلة الرابعة في سلسلة مراحل التكامل الاقتصادي، وهي المرحلة التي تعلو مرحلة السوق المشتركة، فبالإضافة إلى الإجراءات المحققة سابقاً، فإنّ هذه المرحلة بصدد شمولها الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والنقدية[3].

---

*. تقارب البرازيل والأرجنتين أدى إلى اتساع سوقي الدولتين وتنوع اقتصاديتهما واتفاقهما على إعطاء اهتمام خاص لتطوير المشاريع المشتركة للبنية الأساسية والتكامل والتنمية بينهما، وتم توقيع معاهدة التكامل والتنمية بينهما سنة 1988 لتدخل حيز التنفيذ في 1989/08/23 ومن ثم الاتفاق على إقامة سوق مشتركة تستكمل في ديسمبر 1994 ونظرا لوقوع أوروغواي وباراغواي بين الأرجنتين والبرازيل فإن معظم تجارتهما كانت تتم معهما مما دفعهما لطلب الانضمام إلى السوق ووقع رؤساء الدول الأربعة معاهدة أسونستون (باراغواي) أسست للسوق المشتركة للجنوب المركوسور. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ 1991/07/19، وعقد في 1995 اتفاقية ارتباط مع بوليفيا انضمت فيها إلى منطقة التجارة الحرة ابتداء من جانفي 1997 دون أن تنظم إلى الاتحاد الجمركي. وبدأ في العمل في أكتوبر 1996 باتفاقية ارتباط تجارية مع التشيلي تزال بها الرسوم على معظم المنتجات خلال 10 سنوات دون أن تنظم إلى الاتحاد الجمركي. وانضمت فنزويلا إلى المجموعة في 17 أفريل 2006.

1. أنظر: محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، ط1، العربية للعلوم، ترجمة مركز التعريب والبرمجة ناجي حداد، بيروت، 2004، ص ص 407-417.

2. داودي الطيب، **التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 09/08 ماي 2004، ص186.

★★. بدأت ست دول مُمثلةً في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج في تنفيذ شراكة فريدة من نوعها حينما وقّعت في الخامس والعشرين من مارس 1957 «معاهدة روما» ووضعت تلك الدول بذلك حجر الأساس لتكوين الاتحاد الأوروبي. وقامت هذه البلدان بتجميع نفسها في كتلة اقتصادية وهي السوق المشتركة، وبعد عقود من الصعود والهبوط حظيت السوق المشتركة بدفعة قوية من القانون الأوروبي الموحد عام 1986 الذي سهل حركة السلع والأيدي العاملة. وبدأت عملية التجارة في أوروبا تنتعش، ليتحقق حلم السوق الداخلية المشتركة التي امتدت لتشمل حركة السفر للأفراد والبضائع والخدمات والأموال داخل دول المنطقة. وكانت أهم تواريخ هذا التطور عندما ألغيت نقاط التفتيش للبضائع على الحدود، وأصبح السوق الكبير يضم 488 مليون.

3. حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص125.

ويُمكن القول أن الهدف الرئيسي من التكامل هو زيادة الرفاهية*؛ ويجري بذلك تقييم السياسات البديلة على أساس ما تُسهم به في زيادة الرفاهية سواء في الاقتصاد الوطني أو بالنسبة إلى المنطقة المتكاملة. وبناءً عليه فإنّ ثمّة إمكانية استخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية الإقليمية من أجل بلوغ هذا الهدف. ويُمكن أن نميز بين نوعين من التدابير التي تتضمنها السياسة الاقتصادية الإقليمية:

- تشجيع هجرة العمل؛
- المساعدات التي تقدمها الحكومة من أجل دعم الصناعة.

أمّا السياسات الاجتماعية على مجالات ثلاث[1]:

- مجال التنسيق** بين مستويات الأجور في المنطقة التكاملية؛
- مجال التنسيق ساعات العمل ومعدلات الأجر عن العمل الإضافي؛
- مجال التسوية في الأجر بين الرجال والنساء.

في حين تتمثل السياسات المالية في الأدوات التي يمكن أن تستخدمها الحكومة للتأثير على مستوى توازن الدخل والناتج لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وذلك من خلال مكونات الموازنة المتمثلة في «الضرائب، الإنفاق والتحويلات»[2]؛ وقد تكون هذه السياسة توسعية أو تقيدية (انكماشية) حسب الأهداف المُراد تحقيقها.

أمّا السياسات النقدية فتُعبّر عن الإجراءات اللازمة والتي تُمّكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. ويُمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية. بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الطلب الكلي، خفض التضخم أو رفع سعر الصرف. كما يمكن أن تكون تحفيزية، وتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعا للاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي[3].

★. تتكون الرفاهية من عنصرين أساسيين الدخل الحقيقي والعدل، وبناء عليه فإن الحكم على السياسات المختلفة، يجب الأخذ بعين الاعتبار أمرين:

- الزيادة في الدخل الحقيقي بالنسبة للأفراد (القوة الشرائية للأفراد)؛
- الفوارق الإقليمية.

1. حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص128.

★★. يلاحظ أنّه في الأدبيات المنشورة حول المشكلات الاجتماعية «بالاتحاد الاقتصادي» كانت كلمتا « التنسيق» و«التسوية» وتستخدمان بالتبادل، أما هنا فإن كلمة «التنسيق» تُستخدم للدلالة على السياسة الرامية إلى التقليل من الفوارق في الأجور والسياسات الاجتماعية.

2. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي «المفاهيم والنظريات الأساسية»**، ج1، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994، ص295.

3. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية «دراسة تحليلية تقييمية»، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص53.

5. **الاتحاد الاقتصادي الكامل «التام»**:

وهناك من يُحبّذ تسمية هذه المرحلة بالاندماج الاقتصادي ويُمثل المرحلة الخامسة والأخيرة التي يُمكن أن يصل إليها أي مشروع تكاملي يتدرج عبر المراحل السالفة الذكر ليصل في آخر المطاف إلى ما يلي:

- توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية؛
- إيجاد سلطة إقليمية عليا؛
- عملة موحدة تجري في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة؛
- جهاز إداري موحَّد لتنفيذ هذه التدابير.

وفي هذه المرحلة، تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية وخضوعها ـ في كثير من الأحيان ـ للسلطة الإقليمية العليا. وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي التام أو ما يُسمى بالاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلاّ لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية. ويُعتبر الاتحاد الأوربي في صورته الحالية أقرب حالة للاتحاد الاقتصادي التام.

الشكل 1-1

مراحل التكامل الاقتصادي وفقا لطرح بيلا بلاسا

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على المفاهيم السابقة.

ثالثا: التكامل الاقتصادي والتكتلات إطلالة في المصطلح

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، وازداد الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من دول العالم، حتى وُسِمَ منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين.

والتكتل الاقتصادي يُعبّر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية، لتحقيق أكبر عائد مُمكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[1].

ولقد حاول «كونيدك» (*Conidec*) تعريف تكتلات الدول أو كما يُطلق عليها «التكتلات الدبلوماسية»، ويُشير بأنها : "تلك التجمعات من الدول، التي تكون ثابتة نسبياً، وتدور حول دولة واحدة أو عدة دول، وتُؤدي إلى ظهور العلاقات من نوع خاص"، ولكنه يستدرك فوراً ويُقرّ بأن هذا التعريف مُبهم، لعدم إشارته إلى المعيار الذي يسمح بتحديد طبيعة التكتلات لذلك فإنه يُعاود الالتحاق بمنهج «ريمون أرون» (*R. Aron*) الذي بدلاً من أن يتحدد بتعريف مجرد لتكتلات الدول، فَضّل الإشارة إلى مجموعة من المعايير التي تسمح بتحديد مؤشرات التكتلات وهكذا يحاول «كونيدك» تحديد طبيعة التكتلات من خلال مفهوم «أقطاب الدول»* و «مفهوم الهيمنة»**.[2]

والتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يُعبّر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، ويُجسد مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويُعبّر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضاً على مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يُمثل أيضاً صورة من صور التكامل. والصور المختلفة للتكتل الاقتصادي لا تخرج عن المراحل الخمسة السابقة الذكر[3].

ومن هنا يُمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن

---

1 . عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، ط 1، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 30.

★. يرى ريمون أرون "بأن الأقطاب يمكن تعريفها حسب توزيع القوى في المجتمع الدولي، وهو يميز بهذا الخصوص بين القوى الكامنة (الموارد الطبيعية والبشرية والمعنوية التي تملكها كل دولة) والقوى الفعلية (الموارد التي تسخرها الدولة فعلاً لتسيير سياستها الخارجية)".

★★. يرى كونيدك " أن معيار الهيمنة يتضمن قدرة أو إرادة دولة أو مجموعة من الدول في السيطرة على دولة أخرى أو مجموعة دول أخرى، عن طريق سلب سيادتها".

2. علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص 192.

3. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكريز**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 21.

منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية[1].

رابعا: التولد التاريخي لـ «التكامل فوق الإقليمي» (أسباب ودوافع ظهور الإقليمية الجديدة)

يمكن النظر إلى عمليات التجمع الأولى خلال القرنين الماضيين في أمريكا وأوربا خاصة، على أنها عمليات توسيع النطاق القطري المحدود. كما اتخذت بعضها شكل إنهاء الترتيبات الإقليمية التي أقامتها دول المركز مع مستعمراتها، كما كان الحال في أمريكا اللاتينية عقب موجات الاستقلال خلال القرن التاسع عشر عن كل من الإمبراطوريتين الاسبانية والبرتغالية، إذ اتحدت بعض الدول في دول جديدة كالمكسيك والأرجنتين والبرازيل. وتكرر الأمر في القرن العشرين خاصة عقب الحرب العالمية الثانية بسقوط الخلافة الإسلامية وانتهاء صور الاستعمار الأوربي (لا سيما البريطاني والفرنسي) بينما حدث انفصال بين بلجيكا وهولندا. في المقابل بدأت موجات توحد إقليمي على أسس اقتصادية أو سياسية.

لقد أدى تنامي العولمة إلى إحداث ضغوط على الأقطار والتجمعات الإقليمية لتخفف من توجهاتها نحو الداخل، ووضع التشابكات الدولية في موقع متقدم، سواء بالاعتماد بدرجة أكبر على التصدير للخارج، والمنافسة على المستوى العالمي، أو فتح حدودها أمام نفاذ السلع والخدمات ورأس المال، وهو التوجه الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد والبنك الدوليين[2].

ولقد تميّز العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة بتنامي عدد «الاتفاقات التجارية» التي أُخطرت بها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الجات/ منظمة التجارة العالمية) بشكل بيّن من 20 اتفاقا في عام 1990 إلى 86 اتفاقا في سنة 2000 ليبلغ مع نهاية 2007، 159 اتفاق، وقد كانت الاتفاقات المبرمة على مدى هذه السنوات اتفاقات ثنائية بصورة رئيسية، وقد أُبرمت في أغلبها أساساً بين البلدان النامية والمتقدمة، وتضمنت هذه الاتفاقات على نحو متزايد أحكاماً تهدف إلى تحقيق «الاندماج العميق» الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات الوطنية بما يتوافق مع برامج للإصلاح تُحبذ إتاحة قدر أكبر من الحرية لقوى السوق، وبذلك تُشجّع أيضا حرية حركة الشركات المتعدية الجنسية، ويحد من

1. عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص13.

التدخل الحكومي. وهذا الاتجاه مقترناً بتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل بلدان من مناطق جغرافية مختلفة، يُمثل سمة مميّزة لما أصبح يُسمى بـ «الإقليمية الجديدة»[1].

والإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السياسية أو الاقتصادية؛ والعولمة التي تستهدف إلغاء الحدود الجغرافية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كله. وهذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية، سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية (من حيث المبدأ) كما تتضمن تنازلاً عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل جماعة وتتصرف باسمها[2].

إنّ النظم الإقليمية الجديدة، في عالم اليوم، تختلف عن إقليمية الستينات في أنها ليست امتداداً أو تعبيراً عن مصالح إقليمية فحسب، بل هي استجابة للتطورات العالمية. فإذا كان المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي قد حكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية التقليدية، فإنّ المحتوى «الاقتصادي – الاجتماعي»، على الخصوص، يحكم علاقات وتفاعلات التكتلات الإقليمية الجديدة. وأياً كان نوع الاختيار ودرجة تكيّف الدول والنظم الإقليمية مع التكتلات والشراكات الإقليمية والعالمية الجديدة، فإنّها مطالبة بإجراء مراجعات دقيقة لأهدافها وطبيعة علاقاتها مع البيئة العالمية الحديثة.

1. الإقليمية الجديدة :

كونياً، يروج الآن لمقولة أننا نعيش عصر «الكيانات الكبيرة»، نظرا لأن الحجم التقني للاقتصاد المرشح للمشاركة في الاستفادة من الثورة التكنولوجية الحالية يقتضي وجود كتلة سكانية كبيرة «لا تقل عددياً عن 100 مليون نسمة، خالية من الأميين، ونصفها تلقى على الأقل تعليماً ثانوياً، والربع تلقى تعليماً جامعياً أو ما بعده»، وبحكم التوجه الخارجي لمثل هذا التكتل، مع استمرار عدم وصوله إلى حالة التكافؤ في علاقاته الدولية، فإنّه يُدعى إلى الارتباط بقوة اقتصادية متقدمة لها شأن في واقع علاقاته الخارجية. وقد تميزت الفترة الأخيرة بتصاعد الدعوة إلى أن «التكامل الاقتصادي» أصبح ضرورة في «عصر العولمة» باعتبار أنه يتطلب التعامل مع التزايد الكبير في الاعتماد المتبادل.

---

*1.UNCTAD, **Trade and Development Reeport 2007, Regional corporation of development**, PP54-55.*

2. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي«العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة»** ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص169.

فضلا عن ذلك ظهر نوع جديد من الترتيبات الإقليمية تُكرّس عدم التكافؤ والتمايز في درجات النمو وذلك بسبب سيادة القوى الكبرى، هذه الترتيبات المبشرة بتكامل منفتح على الخارج يتم مع واحدة أو مجموعة من هذه القوى، مُسلماً بما يسود بينها من تفاوت في مستويات النمو. بل لعلّ هذا أصبح واحد من شروطها، بحيث تعمل الدول الأعضاء المتقدمة «كقاطرة» تشدّ الدول الأقل نموا نحو الإطار العالمي، باعتبارها أعضاء أساسيين فيه. بالإضافة إلى أنها تعمد على التأكيد على تحرير الخدمات وانتقال رؤوس الأموال، وما يطلبه ذلك من تعديل في السياسات الاقتصادية الوطنية، وهو ما يُطلق عليه البعض تعميق التكامل[1].

وهكذا تنشأ «إقليمية جديدة» (*new-regionalism*) تتمحور فيها مجموعة من «الدول النامية» حول إحدى دول «المركز»، تُعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول «المركز الاستعماري» لكن هذه المرة على نحو «طوعي»* لا «قسري»، وهي تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية[2]. وبذلك نشأت ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف أو تُلف فيه مجموعة من الدول «النامية» حول «دولة متقدمة» (أو مجموعة من الدول) تتولى قيادة المجموعة، وهو ما يجعلها تجمعاً بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، بالمعنى التقليدي؛ أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملاً في زيادة القوة التصديرية البينية. لذلك فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظراً لأنها تُجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا، وبالتالي فإنّها تضع حدودا على عمليات انتقال البشر، خاصة مع تصاعد معدلات البطالة فيها. وبينما كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي هو توفير السلام والأمن، وإنهاء الحروب التي أنهكت العالم (بالنسبة للدول المتقدمة) أو تأمين أعضاء التجمع من تبعات الاستعمار، وتحقيق التنمية المتكافئة لدول نامية حصلت عن استقلالها. تأخذ الدوافع السياسية في «التجمعات الجديدة» التي تفرضها الدول الأعضاء المتقدمة شكل العمل على دعم استقرارها السياسي، بإيقاف الهجرة إليها من الدول الأقل تقدما، والقضاء على ما قد تتعرض

---

1. محمود محمد الإمام، مرجع سبق ذكره، ص45.

★. في واقع الحال ورغم حرية الدول في اختيارها للانضواء في «اتفاقيات إقليمية»، هذا الاختيار الذي يعطيها صبغة الطوع، إلا أن صبغة القسر تكون ملازمة لهذه الاختيارات كونها لا تنفك عن الضغوط التي فرضها الواقع، بحيث يمثل الانضمام مشكلة وعدم الانضمام مشكلة أخرى، كما أن عدم تكافؤ الأطراف في حالة «الإقليمية الجديدة» يولد تبعية للأطراف الأضعف، وانحياز لمصالح الأطراف الأقوى، فالقوانين والبنود التي تنظم هذه الاتفاقيات كتبت بمداد الدول المتقدمة، لتصب في صالحها ولخدمة مصالحها. مما يصبغها بصفة «الطوع القسري»، لذلك فإن انضمام العديد من الدول لهذه الترتيبات الإقليمية قد يورث من المغارم أكثر ما سيحقق من مغانم.

2. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص14.

له هذه الأخيرة من عوامل تذمر قد تتحول إلى حركات أصولية تغذي مشاعر الكره للدول الأغنى وشعوبها[1].

وقد أنهت اتفاقية مراكش عهد النظم التفضيلية التي كانت تقدم فيها «الدول المتقدمة» مزايا «للدول النامية» دون اشتراط المعاملة بالمثل، وأصبحت القاعدة هي تماثل التزامات جميع الأطراف بغض النظر عن تفاوت «مستوى النمو». ومن ثمّ يُقال أن عهد المنح من دول قادرة والأخذ من جانب دول محتاجة (أو ما يطلق عليه مشروع مارشال) قد انتهى، فالتعامل بين أنداد أو شركاء حسب متطلبات الأخذ مقابل العطاء، مع تعويض الدول الأقل تقدما عند الاقتضاء بما يساعدها على تجاوز الخسائر واكتساب القدرة على جني المنافع.

ولذلك تتخذ الصيغة الاقتصادية للتجمع شكل «منطقة تجارة حرة» تختلف آجال تدرج تطبيقها لكل عضو وفقا لتفاوت ظروف النمو، على أن يكون ذلك ضمن الحدود التي تجيزها منظمة التجارة العالمية، والتي لا تتجاوز عادة عشر سنوات. ونظراً لأن هذه الترتيبات لن تتمكن من تحقيق تقارب في «الهياكل الاقتصادية» خلال فترة السماح فإنّها لا تتضمن تحركا نحو «اتحاد جمركي».

كما تنطوي «الإقليمية الجديدة» على العديد من العناصر التي تتحقق في مستويات متقدمة في (التكامل الاقتصادي التقليدي) وجدت في مستوى أعمق من التكامل منها[2]:

- تيسير تدفقات رأس المال (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر) عن طريق إنشاء بروتوكولات تنظيم وحماية الاستثمار؛
- إدخال تحسينات على البنية التحتية والاتصالات والنقل المفضية إلى زيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة العوامل؛
- إنشاء مؤسسات لإدارة وتيسير التكامل الإقليمي (على سبيل المثال صناديق التنمية وبرامج التمويل، ومؤسسات الاستثمار ووضع المعايير وآليات لتسوية النزاعات)؛
- تنسيق الضرائب المحلية وسياسات الدعم، ولا سيما تلك التي تؤثر في حوافز الإنتاج والتجارة؛
- تنسيق السياسات الكلية، بما فيها السياسة المالية والنقدية، لتحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك تنسيق سياسة سعر الصرف؛

---

1. محمود محمد الإمام، مرجع سبق ذكره، ص48.

2-Mary E. Burfishert, Sherman Robinson, Regionalism :Old and New, Theory and Practice, the International Conference Agricultural policy reform and the WTO*, where are we heading?Capri (Italy), June 23-26, 2003, P 55. www.ifpri.org/pubs/confpapers/2003/burfisherrobinsonthierfelder.pdf .(22-03-2008)*

◆ التنسيق والتنظيم القانوني للأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج على سبيل المثال: (مكافحة الاحتكار، القوانين التي تنظم التدفقات التجارية، وعلاقات العمل، والمؤسسات المالية).

كما يُحبذ بعض الباحثين إطلاق مصطلح «التكامل القاري» على النسق الجديد للتكامل الاقتصادي (الإقليمية الجديدة) كون هذه الأخيرة أسقطت البعد الإقليمي* من جهة ثانية (بعد إسقاط معيار التجانس الاقتصادي)، فنظرية التكامل الاقتصادي التي ظهرت في البداية (خمسينيات وستينيات القرن العشرين) في شكل إقليمية، بمعنى أنها اختارت كنقطة بداية مجموعة من الدول المنتمية جغرافياً إلى إقليم اقتصادي معين، ثم بدأت تبحث في الآثار المترتبة على تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء وعلى فرضها لسياج جمركي موحد في مواجهة الدول غير الأعضاء؛ انتقلت اعتبارا من مطلع التسعينات من نفس القرن بحركة التكامل الاقتصادي من إطاره الإقليمي إلى النطاق القاري[1].

هذه النقلة تعود للتحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من التقدم والتطور التكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية... لذا اتخذ التكامل الاقتصادي بُعداً قارياً وهو ما يُؤصل لارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي.

لذلك شهد العالم نشاطاً متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية الاقتصادية سواءً في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، وتركزت خاصة في شكل تجمعات لا تكتسب صبغة الإقليمية المباشرة وإنّما تجمع بين مجموعة من الدول ذات نطاق جغرافي متسّع تحده المحيطات والتي تُسمى بـ «المجالات الاقتصادية الكبرى» ، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات نمو مختلفة[2].

★. يرتكز البعد الإقليمي للتكامل الاقتصادي –على نحو ما قدمنا سابقا – على فكرة الإقليم الاقتصادي داخل القارة الواحدة، أو داخل المنطقة الجغرافية الواحدة. ومفهوم «الإقليم الاقتصادي» يعتمد بدوره على ما تقضي به نظرية التوطن (*The Theory of Location*) من تحليل البعد المكاني وأثره على اقتصاديات الدول الأعضاء مع مزجه بنظرية التجارة الدولية وما تسعى إليه من تحليل للآثار المختلفة على قيام التجارة الدولية وتحريرها من القيود المفروضة عليها.

1. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص342.

2. أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية «مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية»**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 49.

ويتضح ممّا تقدم أن «الإقليمية الجديدة» تطرح بديلاً للمنهج التقليدي للتكامل الإقليمي، وفيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الإقليمي بالارتكاز على الأبعاد التي يُصاغ بموجبها المنهج التقليدي[1].

❶ **النطاق الجغرافي**: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنّه يضم دولاً متجاورة جغرافياً. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنّه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر.

❷ **الخصائص الإقليمية** : يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدراً كبيراً من التجانس والتقارب الاقتصادي لأنّ ذلك يُؤدي إلى مزيد من التقارب بين إطار التكتل، أمّا المنهج الجديد فإنّه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماماً فإنّه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

❸ **الخصائص الاجتماعية والثقافية**: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلاً للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدراً من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

❹ **الدوافع السياسية**: الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأنّ هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أمّا الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

❺ **تحرير التجارة**: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية ثمّ منطقة تجارة حرة فاتحاد جمركي، لترتقي في سلم التكامل لتصل أعلى درجات التكامل وهو الاتحاد التام، أمّا الصيغة الجديدة فإنّها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

❻ **تحرير عناصر الإنتاج**: نُركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل. ففي حين نجد أن تحرير رأس المال في الصيغة التقليدية يتم تدريجيا مع توفير الشروط اللازمة للتكامل النقدي. وبالنسبة

---

1. عبد الناصر طلب نزال، **النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص ص 16-18.

لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية أي عند مرحلة السوق المشتركة، ويُستكمل عند الاتحاد. ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنّ تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأعضاء الأقل تقدماً، بينما عنصر العمل فإنّه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدماً.

ويُعتبر هذا العنصر من أهم النقاط إثارة للجدل في ما تعلق بالاتفاقات المُنظمة «للإقليمية الجديدة» بحيث يتم استبعاد تدفق قوة «العمل» من البنود المنظمة لمثل هذه الاتفاقات، وعموماً يُؤكد بعض الباحثين على بروز حالة استثناء «العمل» من منظومة «التجارة الدولية» كما يعتقد بوجودها «أمير السعد»[1] ضمن ما يدعوه بـ «إشكالية القطع أو البتر في التجارة الدولية» حين كتب: إن الإشكالية هنا أن حرية «التجارة الدولية» وإشاعة مفهوم «تجارة دولية بلا حدود ولا قيود» يفترض في إطار مقتضيات «نظرية التجارة الدولية» فتح الباب على مصرعيه لانتقال المستويات الثلاثة: «سوق السلع»، «سوق رأس المال»، و«سوق العمل» بينما الواقع الميداني يعكس أننا إزاء آلية في «التجارة الدولية» لتكوين سوقاً لـ «السلع»، وسوقاً لـ «رأس المال»، من دون أن تكون تلك الآلية سوقاً للعمل الحر؛ بمعنى أننا إزاء «سوق مبتور» في حال «قطع». وقد أشار إلى الإشكالية السابقة قبلُ «إيمانويل والترشتاين»[2] من خلال تحليله لـ «سياسات التراكم الرأسمالية» في الفصل الثاني من كتابه «الرأسمالية التاريخية» عندما كتب أنه: في معظم الأوقات.. كانت السياسات الاقتصادية مختلفة نوعياً بالنسبة لحركة «البضائع» وحركة «الأموال» وحركة قوة «العمل»، وبشكل عام كانت حركة قوة «العمل» أكثر تقييداً من حركة «البضائع» و«الأموال». كما يُشير «سمير أمين»[3] من خلال بدايات سفره «إمبراطورية الفوضى» أن عملية تراكم «رأس المال» التي تفرض ديناميكية هذا النظام ـ أي الرأسمالي ـ تتشكل عن طريق عالمية «قانون القيمة» الذي يعمل بدوره في «سوق عالمية مبتورة»؛ أي سوق مقتصرة على «السلع» و«الرساميل» ومستثنى منها «العمل».

وفي هذا الصدد وبرغم خلو الاتفاقيات المنظمة «للتكامل بصيغتها الجديدة» من بنود تنظم انتقال عنصر العمل يُعزى إلى نسب «البطالة» المرتفعة في كثير من الدول المتقدمة التي تُعتبر القاطرة في هذه الاتفاقيات، ومخاوف هذه الدول من تعميق المشكلات الاجتماعية الناجمة عن هجرة العمالة، لجأت الدول المُقننة «للإقليمية الجديدة» إلى تحرير تدفقات رأس المال من خلال الاستثمار

---

1. أنظر: أمير السعد، **مقاربة نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد17، القاهرة، 1999.

2. أنظر: إيمانويل والترشتاين، **الرأسمالية التاريخية**، ترجمة محمد مستجير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص58.

3. أنظر: سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقرا، ط1، دار الفرابي، بيروت، 1991، ص5.

المباشر وغير المباشر لخلق مشاريع استثمارية حقيقة تمتص الفائض في قوة العمل في الدول النامية، إذ أن انتقال «العمل» لا يستلزم بالضرورة انتقال «العمال»، باعتبار أن العمل يمكن أن يتدفق دوليا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الدولية لدعم الاستثمار، القروض والهبات والتعويضات الدولية[1]. باعتبار أن كل ذلك سيُسهم في خلق مناصب شغل جديدة تمكن من امتصاص الفائض من العمالة.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى الباب المفتوح للهجرة اتجاه الدول المتقدمة خاصة «للكفاءات والعمالة الماهرة والفنية»، بل أبعد من ذلك فإن الدول المتقدمة تقدم العديد من المحفزات والإغراءات من أجل استقطاب «الكوادر والأدمغة» والاستفادة من مؤهلاتهم والاستغلال الأمثل لهذه الطاقات؛ وهو ما أدى إلى إثارة إشكالية «هجرة الأدمغة» من دول «الجنوب» باتجاه «الشمال».

❼ **عدم اشتراط المعاملة بالمثل**: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مُجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدماً في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإنّ هذا الشرط غير مُجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدماً.

❽ **نطاق التجارة:** الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسّع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

❾ **تنسيق السياسات والدعوى والتوجيه**: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يُشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنّها تُعطي وزناً أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدماً. كما أنّ دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، في حين تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تؤول إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات[2].

❿ **المرحلة النهائية:** الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر

---

1. أنظر: نور الدين جوادي، قراءة نقدية في أطروحتي القطع والتقاطع للدكتور أمير السعد، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 356، أكتوبر 2008.

2. وهذا راجع إلى تنامي دور هذه الشركات في رسم طريق العديد من المشاريع المتعلقة بـ «تحرير التجارة» وإدارتها.. وكما يشير «جان زيغلر» في كتابه «سادة العالم الجدد» قائلا : إنّني عندما أكتب أنّ: «الولايات المتحدة» و«الاتحاد الأوربي» يتفوضان ... أكون عندئذ أنا شخصياً شريكاً في عملية تضبيب وتعتيم واسعة قد لا يغفرها التاريخ لي، لأنّه في الواقع «المائتين شركة عابرة للقارات» والأقوى في العالم والمسيطرة على ربع الناتج المحلي العالمي هي التي ترسم طريق... [جان زيغلز، **سادة العالم الجدد: " العولمة ـ النهابون ـ المرتزقة ـ الفجر"**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص145].

على تحرير التجارة وحركة رأس المال. كما ترتكز الصيغة التقليدية على تخصيص حُرّ أو مُخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة فإنّها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية تدفقات الاستثمار المباشر.

ويُلخص الجدول الآتي أهم نواحي التباين بين الصيغتين التقليدية والبديلة، وذلك وفقاً للأبعاد التي يصاغ بموجبها المنهج التقليدي.

الجدول 1-1

مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي المنهج التقليدي والإقليمية الجديدة

الخصائص	المنهج التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين. أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات،وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز، لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز، مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات، مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر: رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القوميات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال

المصدر: محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملي، **مجلة بحوث عربية اقتصادية**، العدد 7/ 1997، صادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ص15.

ويُلاحظ أن هدف إحداث تكامل تام قد أخلى السبيل أمام هدف تحرير التبادل التجاري، وهو تحرير يتمّ مع دول متقدمة، أي أنّه تقنين لاندماج فعلي فرضته الرأسمالية العالمية في مراحل تاريخية سابقة. كما أنّه يُتفق في جوانب عديدة مع النظام الذي أرسته اتفاقيات مراكش، في مقدمتها تحرير انتقال رأس المال، وهو ما يخلق فرصاً جديدة أمام أصحاب رأس المال في الدول الأغنى. ورغم أن الحجّة التي تستند إليها الترتيبات الإقليمية الجديدة هي أن رأس المال سوف يتجه إلى الدول الأقل نموا ليستفيد ممّا لديها من مزايا نسبية في تدعيم إمكانياته للإنتاج والتصدير إلى

أسواق الدول الأعضاء الأكثر تقدماً، فإنّ هذا الانتقال إنّ حدث يزيد من اعتماد الدول الأقل نمواً على التكنولوجيات التي تفرضها الدول المتقدمة، بما في ذلك استيراد السلع الوسيطية من هذه الأخيرة. ولذلك نجد أن المسئولين الأمريكيين والأوربيين يُؤكدون أنّ الجمع بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف يُؤدي إلى تسريع التحرير الشامل. بل إنّ البعض يرى أن ما أتت به منظمة التجارة العالمية يضع حداً أدنى، غالباً ما تتجاوزه الاتفاقيات الإقليمية الجديدة، ممّا يُساعد على تسريع حركة التحرير الشامل. والجدير بالذكر أنّ التجمعات الإقليمية القائمة على الأُسس التقليدية بين الدول النامية تأثرت بالتوجهات الجديدة التي تتبناها هذه الإقليمية. يُساهم في ذلك ما يتعرض له الكثير من الدول الأعضاء من ضغوط لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تُؤكّد على إتباع القواعد العامة التي تفرضها منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير التجارة في السلع والخدمات وانتقال رأس المال. ولذلك فإنّ التجمعات التي تضم دولاً نامية فقط بدأت تُعيد تنظيم أُسسها وفقاً لهذه القواعد، وهو ما حذا بالكثير منها إلى تجاوز الترتيبات التعاونية التي كانت سائدة فيها إلى إقامة تجمعات تختلف في أسسها على التجمعات التقليدية.

2. أسباب ودوافع ظهور الإقليمية الجديدة:

❶ إنّ بذرة المنافسة التي امتدت جذورها ضاربة في العمق منذ عقود، واستوت بعد مراحل من النمو والبناء، وطفت إلى السطح هنيهة «انهيار السور العظيم»* (المعسكر الشرقي) الذي مثّل قُطب المواجهة لمدة نصف قرن، كان خَرَاجها وجناها «التناطح»[1] الذي تشهده الساحة الدولية بين «الأقطاب الثلاثة «الولايات المتحدة الأمريكية»، «الاتحاد الأوربي» و«اليابان» وسعي كل قطب لكسب أكبر عدد من الأنصار.. والانتصار.. والعمل الدؤوب للتوسع واكتساب أكبر الأسواق.

فانهيار «الشرق» بسرعة تجاوزت كل التنبؤات، وإعلان «النظرية الليبرالية» انتصارها بالفعل على مستوى العالم، بانهزام «نماذج التنمية الاجتماعية» الثلاث في العالم**: انهارت «الاشتراكية» في «الشرق»، وابتلعت «دولة الرعاية الاجتماعية» في «الجنوب» وأزيحت «الكينزية» في دول «الغرب» (تحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ودول أوربا عموما) دونما رجعة.

★. لقد انهار «الشرق» فجأة بتفكك «الاتحاد السوفييتي» مهد «النموذج الاشتراكي» العام 1991 وعبر سقوط «جدار برلين» رمز «الشيوعية» في أوروبا العام 1989، ومن خلال تآكلت شظاياه دون سابق إنذار مُعلن في كل من قارتي آسيا وأفريقيا وبلدان أمريكا اللاتينية.

1. لستر ثرو، **المتناطحون**، ترجمة محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، ط 2، الإمارات، 2006، ص 11.

★★. فقد ابتلعت «دولة الرعاية الاجتماعية» في دول «الجنوب» الفقير وحديث الاستقلال، ذلك عندما أغرقت تلك «الاقتصاديات الرخوة» في أسر «الدين الخارجي» وخدماته بدايات ثمانينيات القرن الماضي. كما وأزيحت الكينزية في دول الغرب الكبير تحديداً منه في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و أوروبا عموماً دونما رجعة، عندما روج لها ـ أي الكنزية ـ أنها غير قادرة على التأقلم مع الوضع الجديد الذي تزاوج فيه «الركود» بـ «التضخم» لأول مرة في تاريخ علم الاقتصاد الحديث.

ونشير إلى أن تلك «الثلاث انهيارات» بقدر ما ألغت منطق التعددية في السياسة الاقتصادية، وأنجبت واقعاً ليبراليا صرفاً فرض نفسه على العالم (العولمة)، بقدر ما كان رحما تولدت ضمنه «ثلاث قوى» اقتصادية رأسمالية عظمى متباينة، تتصارع على سدة حكم هذا القرن اقتصادي البلاط، كل بأدوات صممت وفق مقاسات خاصة.

❷ تنامي ظاهرة «العولمة»، وما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار، ومن ثمّ في العلاقات بين المنشآت وبين الدول. فقد أدى تسارع وتيرة «الثورة التكنولوجية»، إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم (بقدر ما باعدت بينها في نفس الوقت). وقد أدى تراكم التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاظم تدويل العمليات الإنتاجية إلى خروج المنشأة من نطاق الاقتصاد القطري إلى الاقتصاد العالمي، في شكل «عابرات للقوميات».[1]

❸ بروز قضية «الكتل الحرجة»، فمن الأمور التي استقر عليها الرأي أنّنا أصبحنا نعيش عصر «الكيانات الكبيرة»، وأن التكتل الإقليمي هو السبيل الأجدى لمواجهة «العولمة»، ليس كبديل لها بل لكونها الأنسب لتحقيق القدرة على التعامل الدولي في ظلها. فقليل من الدول تستطيع أن تحقق قدرة على توفير شرط «اتساع السوق»، من خلال توفير «كتلة حرجة» (*critical mass*) ترفع من كفاءة عمل المنشآت الاقتصادية، بتمكينها من الاستفادة من «وفرات النطاق» والقدرة على تحقيق حجم كبير من المبيعات، خاصة بالنسبة للسلع ذات المحتوى التكنولوجي العالي، كما تُقلل من مخاطر التجديد والابتكار، وتُهيئ حوافز قوية للتعاون في البحث والتطوير وفي إنشاء مشروعات مشتركة، ويتخذ كل من «عدد السكان» وحجم «الناتج القومي» كمعيار للكتلة الدنيا اللازمة. ففي دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بعنوان «الاعتماد المتبادل عن النمو حتى سنة 2020»، اتخذت معيارا للسكان يتجاوز 150 مليونا، والناتج المحلي 150 مليار دولار. وبالتالي فإن الدول التي لا تستطيع توفير «الكتلة الحرجة بمفردها، يتعين عليها أن تقوم بعمل «ترتيبات إقليمية» يتوفر فيها هذا الشرط[2].

❹ استكمال أوربا بناء اتحادها الجمركي وتوجهها نحو «إقامة الاتحاد الاقتصادي» في ظل مزيد من الاعتماد عن النفس لعدم توقع أن تأتي قوى دفع النمو في الاقتصاد الإقليمي (الأوربي) من خارجه. وبدأ الحديث عن تحول أوربا إلى «قلعة» (*fortress*) تكتفي بسوقها الداخلية الموحدة كبديل للأسواق الدولية، وعن إصابتها بما يسمى بـ «التصلب الأوربي» (*Eurosclerosis*) ومن ثم لجأت

1. محمد محمود الأمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص8.
2. نفس المرجع، ص46.

الولايات المتحدة إلى التكامل الإقليمي كأداة ضغط من أجل العودة إلى التحرير متعدد الأطراف، بل تعزز هذا الاتجاه في الفكر السياسي الرسمي للإدارة الأمريكية الذي يرى في مناطق التجارة التفضيلية تحفيزاً على التحرير التنافسي بين دول وتكتلات العالم المختلفة، بل إن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الثاني ترى في هذا الأسلوب منهجاً بديلاً لتحرير التجارة الدولية بحيث تتنافس الدول لفتح أسواقها لمنتجات دول أخرى[1].

ولقد تناول بلدوين (*Baldwin*) هذه الأسباب تحت عنوان «إقليمية الدومينو» (*dominoRegionalism*) حيث أرجع تحقيق الدرجة الحالية من الإقليمية إلى عاملين: العامل الأول يتعلق بإنجاز «مشروع أوربا الموحد» 1992 والثاني يرتبط بإنشاء «قلعة شمال الأطلسي» (النافتا).

❺ دخول التكتلات الاقتصادية الكبرى مرحلة نوعية ارتباطا باستنفاذ مهماها الداخلية باعتبار هذه الأخيرة استكملت مهامها التاريخية (مرحلة الارتكاز الجغرافي)، وبدت الحاجة ملحة للارتقاء إلى مستوى «فوق جغرافي» أكثر شمولية[2].

❻ في أعقاب إخفاق المؤسسات المالية الدولية في إدارة الصدمات والأزمات المالية في أواخر التسعينات من القرن المنصرم، وبالنظر إلى بُطء وتعثر المفاوضات المتعددة الأطراف، وشعور بعض الحكومات بالإحباط إزاء هذا التباطؤ، رسخ اعتقاد لدى هذه الحكومات بأن من شأن عقد عدد من الاتفاقات «الإقليمية الثنائية» أن يشكل أداة أفضل للمضي قُدما في تنفيذ برامج التحرير الاقتصادي والتنسيق بين مجموعة واسعة من السياسات والقوانين والمؤسسات بهدف تشجيع تدويل الاستثمار والإنتاج. فالإقليمية الجديدة تتجاوز المؤسسات والترتيبات المتعددة الأطراف، حيث تسعى الحكومات إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية بأدوات لم يتم التوصل بصددها إلى اتفاق على المستوى المتعدد الأطراف. كما أنها تعكس في الوقت نفسه ميلاً نحو تصور العولمة كعملية يُشكل فيها الوصول إلى أسواق الشمال واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من مستثمري البلدان المتقدمة مفتاح نجاح للاندماج في الاقتصاد العالمي[3].

❼ ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الإحلال محل الواردات، الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الإقليمي، ليس فقط بسبب المآزق التي تعرضت لها بل أيضا لحاجتها الماسة إلى تعزيز صادراتها إلى العالم المتقدم (والحصول على تسهيلات لا تمنح لبلدان

---

1. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «قضايا معاصرة في التجارة الدولية»**، ج3، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص52.

2. عبد الأمير السعد، الجدل الراهن حول الشراكة الأورومتوسطية، **الندوة الدولية أثر التوسع الأوربي على المشروع الأورومتوسطي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص121.

3. Mary E. Burfishert ,Sherman Robinson, op cit, P 54.

أخرى ولا سيما إتاحة إمكانية وصول منتجاتها إلى الأسواق على نحو أفضل) لتستطيع سداد ما أُستحق عليها من خدمة الديون، في وقت تصاعدت فيه الدعوة إلى تقليص معدلات الحماية[1].

❽ فشل أغلب تجارب التكامل التقليدي بين البلدان النامية، وعدم تحقيقها على أرض الواقع وبقاء هذه التجارب تحت سقف المرتجى منها.

كما أن هناك حزمة من الأسباب جعلت الدول المتقدمة خصوصا تحث السير نحو التكامل «العابر للجغرافيا»[2]:

- التخلص من أسلوب «المعونات» الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات، والإدعاء بأنه قد آن الأوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون أخذ، إلى أسلوب التعامل «الاقتصادي المتبادل»، وهو ما أُطلق عليه الأخذ بـ «مبدأ المشاركة»*، الذي يفترض أنّ جميع الأطراف تقف على قدم المساواة؛
- ضمان تقيد الدول النامية المشاركة بمسيرة الإصلاح الاقتصادي، بالتلويح بتقديم مساعدات على تحمل أعباء التكيف، ودعم التوجه نحو مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص؛
- إيجاد فرص لانتشار نشاط الشركات العاملة في الدول المتقدمة عبر الحدود، تأكيداً للتوجه العالمي السائد نحو توسيع نشاط عابرات القارات. ويرتبط بهذا تأمين انتقال رؤوس الأموال، تمكيناً لعبور منشآت الدول المتقدمة حدود الدول النامية وتحقيق ربحية أفضل فيها، وسعياً لربط مدخرات الدول النامية بالأسواق المالية للدول المتقدمة؛
- العمل على فرض الرؤى السياسية للدول المتقدمة على الدول النامية، بما في ذلك الإقتداء بنظمها بدعوى ضرورة تحقيق «الديمقراطية» كأمر يتلازم مع «التحرر الاقتصادي»، وكفالة «حقوق الإنسان» كما تفسرها الدول المتقدمة، وهو ما يُهيئ لها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية وفي تسيير حكوماتها؛
- الادعاء بأنّ التوجه التصديري يساعد على تعجيل التنمية وما تعنيه من رفع معدلات التوظيف، وتخفيف الدوافع إلى الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال (خاصة المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة، ودول المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوربي).

---

1. Mary E. Burfishert , Sherman Robinson, op cit, P 54.

2. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

★. أُطلقت دعوى المشاركة للتنصل من عملية إعادة التوزيع التي اتخذت أساسا لتقديم المعونات وترتيبات التفضيل. هذا على الرغم من حدوث تغيرات جوهرية في مواصفات عدم التكافؤ، زادت من تعميقها بدلا من إضعافها. وفتح الباب أمام الصيغة الجديدة للتكامل الإقليمي، أو بالأحرى «الإقليمية الجديدة»، المرتكزة على مبدأ وقوف كل طرف على قَدر المساواة؛ وهو افتراض يجافي الواقع، ولكنه شرط يتعين على الدول النامية قبوله حتى تحصل على ما تعتقد أنّه مزايا تُقابله.

المبحث الثاني

قضايا ذات طابع إشكالي في التكامل الاقتصادي

في ضوء نظرية التكامل الاقتصادي وما يُؤصّل له من منافع ومكاسب في مجالات عدة خاصة الاقتصادية منها، وفي نطاق آليات التطبيق لنظرية التكامل الذي يتجسد بصيغة التكتلات التقليدية أو بصبغة الإقليمية الجديدة، وبين النظرية والتطبيق تلوح حُزم من إشكالات متعددة ومتنوعة، تحول دون تحقق المرتجى من نظرية التكامل الاقتصادي نطرح مجموعة منها في هذا الجزء من الفصل.

أولا: إشكالية التفاعل بين التعددية والإقليمية وتعدد الالتزامات

مذ حقبة السبعينات من القرن العشرين يتنازع ضمن الاقتصاد العالمي ظاهرتان تقفان في مواجهة بعضها الآخر[1]:

الظاهرة الأولى: تتمثل في اتجاه كثير من دول العالم إلى الانخراط في ترتيبات الإقليمية (*Regionalism*) الساعية إلى بناء نظام تجاري إقليمي من خلال سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs)* مع دول الجوار الجغرافي، والتي يُمكن بالتبعية أن تُشكل إقليماً اقتصادياً جديداً.

الظاهرة الثانية: فتُشير إلى تعزيز الاتجاه العالمي متعدد الأطراف أو التعددية (*Multilaterlism*) لبناء منطقة تجارة حرة عالمية (WFTA)** وهو ما يُطلق عليها اصطلاحاً منظمة التجارة التفضيلية السوبر (*Super - PTA*) حيث يُصبح انضمام كل دول العالم إليها أمراً مُمكنا وذلك من خلال نظام العضوية المفتوحة في منظمة التجارة العالمية (WTO).

إن العلاقة التبادلية بين العولمة والتعددية والإقليمية مرت بتغيرات عميقة في العقود الماضية، هذه التغيرات والتجاذبات بين مراكز وأقطاب الاقتصاد العالمي وبين رواد الفكر الاقتصادي وصانعي السياسة، في عمقها تنصب حول التصور المرتجى تحقيقه لمسارات التجارة العالمية بما يضمن نظرياً تحقيق أكبر قدر من الرفاهية، نتيجة الاستفادة من المنتجات الأكثر كفاءة بين دول العالم. وفي هذا السياق ينحى « بجواتي » ضمن كتابه*** إلى القول أن النظام المتعدد الأطراف هو أفضل

---

1. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «قضايا معاصرة في التجارة الدولية»**، مرجع سبق ذكره، ص48.

★ . *Preferential Trade Agreements*.
★★ . *World Free Trade Area*.
★★★ . *the building blocks versus stumbling stones argument*.

خيار للتحرير التجاري، هذا الخيار يُمكن أن يُدْعم أو يُضْعف بالحلول الجزئية للتحرير التجاري الناتجة عن الترتيبات الإقليمية[1].

وفي سياق تحليل الطرح السابق يجدر التأشير أنّ ما يصطلح عليه «بجواتي» بالحلول الجزئية للتحرير التجاري تستمد أصولها الفكرية من «قانون الاتحادات الجمركية»*، لـ «فينر» (*Jacob Viner*) في كتابه الذي صدر عام 1950[2] والتي شكّلت المواقف السائدة نحو التكامل الإقليمي لعقود من القرن العشرين، والتي ـ أي النظرية ـ ترتكز في عمقها على الأثر الإيجابي للتكامل الناتج عن عملية خلق التجارة، وفي المقابل الأثر السلبي الناتج عن تحويل التجارة، وفي المحصلة يقيم القانون الفينري مقابلة بين القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي، والقوة التحويلية لهذا الاتحاد.

ويستمد قانون «فينر» جذوره من التحليل النيوكلاسيكي للتجارة الدولية مُعبّراً عنه بشروط نموذج « هيكشر ـ أولين ـ ساموبلسون » لنسب عناصر الإنتاج. ومن البديهي في ظل هذا التحديد أن يقبل قانون «فينر» بالفروض الأساسية التي عرضتها النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية، وعلاوة على ذلك يضع «فينر» لقانونه مجموعة الفروض الإضافية التحليلية الآتية[3]:

- الافتراض في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات للإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساوية للصفر، أي عديمة المرونة؛
- افترض «فينر» أيضا في جانب العرض خضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة، بمعنى أن جميع مرونات العرض مساوية لما لا نهاية.

وفي إطار هذه الفروض مجتمعة قدم «فينر» دراسته للنموذج الأساسي للاتحادات الجمركية متحدياً بذلك الفرضية التي قبلها الاقتصاديون الليبراليون، والتي تُشير إلى أن الاتحاد الجمركي يُعتبر خطوة أولية على طريق تحرير التجارة العالمية. فقد قرر أنّه من الصعب منذ البداية تقرير ما إذا كان الاتحاد الجمركي يُعتبر أمراً مُفيداً على طريق تحرير التجارة العالمية أم لا ؟. وللوصول إلى إجابة شافية لهذا التساؤل استخدم «فينر» النموذج الريكاردي للإنتاج، وركّز نتيجة لذلك على أثر

---

[1] . *Pavel Hnát, Globalization, Multilateralism, Regionalism: from dilemma to multi-dimensionality,* ***Acta Oeconomica Pragensia****, Vol 16, N 2, 2008, Czech,2008, P13.(24-08-2009)*
http://www.vse.cz/polek/download.php?jnl=aop&pdf=53.pdf

★. بما أنّ «فينر» هو أحد الاقتصاديين «النيوكلاسيك»، فإنهّ يتبين لنا الأساس النظري لإطلاق اصطلاح «قانون» على هذا التحليل الذي طرحه لتفسير ظاهرة «الاتحادات الجمركية»، كون الكتاب والاقتصاديين «الكلاسيك» و«النيوكلاسيك» اجتهدوا في صياغة العلاقات الاقتصادية في مجموعة من القوانين الاقتصادية التي تُلزم الدولة باحترامها، وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية، حتى لا تعطل تطبيق هذه القوانين أو تبطل مفعولها.

2.*For more detail see:*
- *J. Viner,* ***The Customs Union Issue****, Endowment for International Peace , Cambridage, New York, 1950.*
- *F. Machlup,* ***A History of Thought on Economic Integration****, Macmillan, London, 1977.*

3. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص60.

تكوين الاتحاد الجمركي على الإنتاج ، وبالتالي أثر التغيرات التي تحدث في الإنتاج على الرفاهية الاقتصادية لاقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. وفي هذا الصدد يُفرّق «فينر» بين قوتين متناقضتين ناتجتين عن قيام الاتحاد الجمركي: تتعلق القوة الأولى بما يُولده من قوة خلق التجارة (*Trade Creation Force*) وهي قوة نابعة من إزالة القيود على التجارة البينية للمنطقة التكاملية، وبالتالي تُحفز المنتجين المحليين في الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية[1]. أما القوة الثانية فتُعرف بقوة تحويل التجارة (*Trade Diversion Force*)، وهي القوة الناشئة عن تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين من خلال توحيد التعريفة الجمركية الموحدة قبل العالم الخارجي، أي في مواجهة المنتجين من غير الدول الأعضاء. وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من منتج دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أغلى من دولة عضو[2]. وفي رحاب هذا القانون تُشعّ القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي آثاراً إيجابيةً على الإنتاج، وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية. أمّا القوة التحويلية للاتحاد فتُؤدي إلى نقصان في الرفاهية الاقتصادية.

فخلق التجارة يحدث إذا أدى قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محلياً إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في الاتحاد، ممّا يعني أن خلق التجارة يكون أثرها إيجابياً لأنّها تعني استخداماً أفضل لمجموعة موارد أعضاء الاتحاد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة. أمّا أثر تحويل التجارة فيُعرف بأنه الأثر الذي ينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل في السوق الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى العضو في الاتحاد التي اكتسبت ميزة حماية التعريفة الجمركية الموحدة. ويُعتبر أثراً سلبياً بعكس أثر خلق التجارة لأنّه يُؤدي إلى تحول التجارة من منتج أقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفة وبالتالي الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة[3].

وفي واقع الأمر فإن قيام الاتحاد الجمركي يؤدي إلى حدوث الأثرين معاً. ومن أجل تحديد صافي أثار الرفاهية الناتجة عن إقامة الاتحاد الجمركي يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحول التجارة، فإذا طغى أثر الخلق على أثر التحويل فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقق البلدان المنضوية في التكامل زيادة صافية في الرفاهية الاقتصادية.

---

1. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2. *Ali .M. El-Agraa, **The European Union Economics and Policies**, 8 edition, Cambridge university press, London, 2007, P 109.*

3. زايري بلقاسم، بلحسن هواري، تحليل إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية والحديثة للتكامل الاقتصادي، **الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص 151.

غير أن صياغة النظرية الأساسية للاتحاد الجمركي في شكل قانون مُبسّط يقودنا أيضا إلى صياغة مُبسّطة للعلاقات التي تنشأ بين المتغيرات التي تُحدد مسار العملية التكاملية. وعليه فإنّ هذا المنهج التحليلي يتعرض لنفس الانتقادات التي تعرض لها نموذج «هيكشر ـ أولين ـ ساموبلسون» لنسب عناصر الإنتاج من بساطة الفروض التي يقوم عليها النموذج، وعدم انسجامها مع حقائق الواقع الاقتصادي العالمي الذي نعيشه في وقتنا المعاصر.

وعلى كل حال فإنّ الآثار الصافية الفعلية لقضايا الاتحاد الجمركي بصفة خاصة وعمليات التكامل عموماً تتوقف على المرونة النسبية لعناصر الإنتاج، ومنها المرونة في عنصر العمل. وكذلك من المهم أخذ الأبعاد الزمنية للتكامل الاقتصادي في الاعتبار، لأنّ المرونة طويلة المدى قد تختلف عن المرونة قصيرة الأجل. فتحقيق قد أكبر من الكفاءة يحتاج إلى بعض الوقت الأمر الذي يستدعي دراسة البعد الزمني اللازم لدراسة الآثار الإيجابية والسلبية على مدار فترة زمنية كافية لظهور الآثار. ومن المناسب الإشارة إلى أن نتائج مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية في ظل الفروض الاستاتيكية (الساكنة) لن يكون كاملاً بسبب التأثير الديناميكي المستمر للتكامل على التنمية الاقتصادية[1].

فقد يؤدي إنشاء الاتحاد الجمركي مع الوقت إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو، ويُشار لهذه التأثيرات بالآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي. فبانخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يتوجب على الصناعات المحمية من المنافسة الأجنبية في السابق أن توائم نفسها في بيئة تنافسية جديدة. كما يُؤدي كذلك (الاتحاد الجمركي) إلى اتسّاع حجم السوق أمام المؤسسات العاملة داخل الاتحاد. ونتيجة لذلك تستطيع هذه المؤسسات زيادة مستوى إنتاجها وتحقيق ما يُسمى بوفرات الحجم. وهناك عوامل أخرى قد تُنعش الإنفاق الاستثماري أيضا داخل الاتحاد، إذ تقترن زيادة الكفاءة الإنتاجية بزيادة في الأرباح (نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج مثلاً) ممّا يُوفر للمؤسسة أرصدة أكثر للاستثمار في السلع الرأسمالية. وقد يُؤدي نمو حجم السوق إلى توليد توقعات بزيادة الأرباح في المستقبل مما يُنعش الإنفاق الاستثماري[2].

وتُؤدي جميع الآثار الديناميكية إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول الأعضاء، إمّا عن طريق تحسين توزيع موارد الإنتاج، أو تبني سُبل إنتاج أفضل أو تأثير هذه الأحداث في الأجل الطويل على إمكانيات زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء، وبذلك تزداد احتمالات تحسن الأوضاع الاقتصادية

---

1. منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، **تقرير الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي**، 1996، ص 29.

2. جون هدسون، مارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، تعريب طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص ص 578- 580.

في هذه الدول. وفي الواقع أن الكثير من الاقتصاديين والباحثين في هذا الشأن يعتقدون أنّ فوائد الاتحاد الجمركي لا تأتي نتيجة لخلق التجارة، ولكن من الآثار الديناميكية في الأجل الطويل.

وإيماناً بالأثر الذي تُحدثه الاتفاقيات الإقليمية سواء بصيغة مناطق للتجارة الحرة أو بشكل اتحاد جمركي، شهد نظام التجارة العالمي نزعة حادة لهذا النسّق من التحرير، وقد تضاعفت الاتفاقيات التجارية الإقليمية حول العالم، وهو ما يُفسر أنّ كل بلد على الأقل عضو ضمن واحدة من هذه الترتيبات، والكثير من الدول أطراف في أكثر من اتفاقية. ويتم توسيع الاتفاقيات القائمة لتضم أكثر عدد من الأطراف، وتشمل مجموعة من المجالات سواء تجارة السلع، والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار بمرتجى تعميق التكامل بين الدول الشركاء[1]. وتشهد هذه العمليات ديناميكية سريعة ومستمرة ما يُوحي أنّ هذا الاتجاه المضطرد نحو الإقليمية والأسس التي يرتكز عليها ستُشكّل مستقبلاً أهم ملامح النظام المتعدد الأطراف.

وقد وجدت هذه الترتيبات الأخيرة سنداً لها فيما أقرته اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية من العمل بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية (MFN)★، وإن كان بضوابط معينة، ولقد تمت صياغة هذه الضوابط في المادة 24 من اتفاقية الجات، ومادة التمكين (*The Enabling Clause*) التي تم صياغتها في اتفاقية طوكيو 1979، بالإضافة إلى المادة الخامسة الواردة في اتفاقية الخدمات المالية (GATs). ومن هنا ليس مستغرباً النظر إلى ظاهرة الإقليمية وما ينبثق عنها من اتفاقيات تجارية تفضيلية على أنّها ظاهرة مكملة لإستراتيجية السياسة التجارية لكل دول العالم الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تقريباً، حيث نجد أن لكل عضو في هذه المنظمة الأحقية في الجمع بين عضويتها والدخول شريكا تجارياً في أحد الاتفاقيات التجارية التفضيلية[2].

ويرى بلدوين (*Baldwin*) أنّه في حين تتحرك الدول بشكل متهافت لإبرام اتفاقيات إقليمية من شأنها تحرير التدفقات التجارية البينية، تشهد المفاوضات المتعددة الأطراف تعثراً ملحوظاً منذ عقد من الزمن، الأمر الذي يطرح سؤالاً مركزياً حول سبب تلهف الدول إلى الأسواق المفتوحة إقليمياً وممانعة العمل على ذلك بشكل متعدد الأطراف، ويربط هذا الأمر بسببين هما[3]:

---

[1]. *UNCTAD, **MULTILATERALISM AND REGIONALISM: The New Interface**, New York and Geneva, 2005, P ii. (23.04.2013) http://unctad.org/en/docs/ditctncd20047_en.pdf*

★. *Most-Favored Nation.*

2. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «قضايا معاصرة في التجارة الدولية»**، مرجع سبق ذكره، ص49.

3. *Richard E. Baldwin, **A Domino Theory of Regionalism**, Graduate Institue of International Studies, University of Geneva, National Bureau of Economic Research (NBER), NBER Working Paper No. w4465,Geneva, September 1993, P 1. (23.04.2013) http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/ctei/shared/CTEI/Baldwin/Publications/Chapters/Regionalism/dom_old.pdf*

- أثبت التكامل الإقليمي نجاحه كبديل استراتيجي لتحرير التجارة، في حين أن المفاوضات المتعددة الأطراف المفضية إلى تحرير التجارة أصبحت مُتعبة ومُعقّدة عبر الآليات التي تنتهجها؛
- التحول الواضح في المواقف الأمريكية من مساند قوي للتجارة المتعددة الأطراف إلى مُشارك نَهِم وقوة فاعلة ضمن الترتيبات الإقليمية.

وبعد تفصيل النقاش الخاص بالأسباب التي تُفسر ظاهرة الاندفاع الأخير في اتجاه التحرير التجاري الإقليمي، يبرز لنا نقاش آخر على جانب من الأهمية في أدب التجارة الدولية، إذا ما كانت هذه العولمات القطرية تُشكل دعم لبناء النظام المتعدد الأطراف أم أنّها ستُعيق تشكّل ملامح هذا الأخير، ويُختصر هذا التساؤل في مصطلح «بجواتي» (*Bhagwati*) المشهور هل تُشكل التكتلات الاقتصادية «كتل بناء» أو «عقبات» للنظام المتعدد الأطراف؟

وبمنظور التحليل السابق، فليس ثمّة تعارض بين منطق التكتل التجاري الجهوي ومنطق التجارة المتعددة الأطراف، وقد ظلّ هذا التحليل مقبولاً وسائداً إلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي، ليتطور الموقف بعدها ـ ضمن جولة الأورغواي (1986-1994) ـ باتجاه الاختلاف في الرأي بين فريقين من الدول[1]:

الفريق الأول، يرى أن استفحال ظاهرة الاستقطاب الجهوي للتجارة العالمية يتناقض مع منطق التحرير الشامل للمبادلات في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف التي تقودها « الجات »، ليس فحسب لأنّه يخترق المادة الأولى للاتفاق المتعلق بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بل أيضاً، لأنّه يُنذر بانقسامات عالمية باعتبار أنّ هذا الاستقطاب يعني صراحة « تجزئة الاقتصاد العالمي إلى مناطق تفضيلية ».

أما الفريق الثاني، فعلى العكس لا يرى أي تعارض بين إقامة التكتلات التجارية الجهوية والتحرير المتعدد الأطراف للتبادل التجاري، إذا لم تنغلق هذه التكتلات على نفسها ولم تلجأ إلى زيادة القيود التجارية تجاه المنتجات القادمة من الخارج.

وفي هذا الصدد يرى «كريجمان» (*Krugman*) أنّ التكتلات الاقتصادية تُساهم في تحقيق الرفاهية، ومن غير المحتمل أن تكون لها تأثيرات سلبية على النظام المتعدد الأطراف، بينما يُشير (*Arvind Panagariya*) أنّ الحُجة القائلة بإعاقة التحرير التجاري المتعدد الجوانب مشكوك فيها، لأنّها ليست واضحة خاصة عندما يتعلق الأمر بالتكتلات بصيغة منطقة التجارة الحرة (FTA) لأنّها

1. موله عبدالله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 262، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر، 2000، ص 60.

لن تُؤثر في عدد الدول المشاركين في النظام المتعدد الأطراف، ولأنّه خلافاً ـ لترتيبات الاتحاد الجمركي ـ تحتفظ الدول الأعضاء بتعريفاتها الجمركية اتجاه العالم الخارجي وهو ما يتم التفاوض حوله في جولات منظمة التجارة العالمية بشكل منفرد[1].

وفي الجهة المقابلة يُعارض «بجواتي» هذا الاتجاه مُعتبراً ذلك عملاً يُؤدي إلى نشوب حروب وصراعات تجارية جديدة، تنتهي إلى حدوث أزمة اقتصادية عالمية كتلك التي عرفها العالم أثناء الكساد العظيم خلال الفترة (1929 - 1933). ويذهب «فريد برجستين» من معهد الاقتصاد الدولي إلى أبعد من ذلك، حيث يُقرر أنّ النمط الحديث للتكامل الاقتصادي سوف يُحرّك الصراع التجاري الدولي من جديد، ولكن هذه المرة على أساس قاري، بمعنى صراعاً تجارياً دولياً تُشارك فيه القارات الرئيسية في العالم، وهي: أوربا، آسيا، الأمريكيتين بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وفي إطار التحليل المتقدم يُمكن الوصول إلى نتيجتين هامتين بخصوص نظام العضوية في الترتيبات التكاملية[3]:

- في حالة تقييد العضوية، أي حالة وضع شروط وضوابط لقبول الانضمام للمنطقة المتكاملة، فإنّ الأمر يتطلب موافقة كل الدول الأعضاء على قبول أعضاء جدد، وبالتالي يفشل هذا النهج الإقليمي في بلوغ مرحلة التعددية وإقامة منطقة التجارة الحرة العالمية، لأنّ بعض الدول ـ ولأسباب مختلفة ـ سوف ترفض قبول أعضاء جدد؛
- في حالة العضوية المفتوحة، فإنّ التوسّع المستمر لهذه المنطقة من خلال قبول أعضاء جدد من شأنه المساهمة في إنشاء المشروع العالمي لإقامة منطقة كونية للتجارة الحرة.

ومن المرجح ـ في نظر الكثيرين ـ أن تستمر موجات التحرير التنافسي العالمية وفق المنهج الإقليمي، عن طريق الدخول في الترتيبات التي تعقدها اتفاقيات التجارة التفضيلية، وهي الموجات التي شهدها العالم منذ مطلع حقبة السبعينات من القرن العشرين، ومن المتوقع استمرارها حتى العام 2020 وبعد هذا التاريخ من المتوقع أن تنصهر هذه الاتفاقيات الإقليمية في بوتقة واحدة، لتُشكل في التحليل الأخير اتفاقية عالمية واحدة يتحول العالم بمقتضاها إلى منطقة تجارة حرة عالمية واحدة، أي

---

[1] . *Parthapratim Pal,* ***Regional Trade Agreements in a Multilateral Trade Regime: An Overview****,2004, P9. (23.04.2013) www.networkideas.org/feathm/may2004/survey_paper_RTA.pdf*

2. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»**، مرجع سبق ذكره، ص ص 362-363.

3. سامي عفيفي حاتم، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص60.

(*Super - PTA*) كخطوة أُولى، ثمّ منطقة التجارة الحرة الكونية (*Global Free Trade Area*) كخطوة ثانية[1].

وإذا سلمنا بقوة الطرح الأخير وإمكانية تحققه على أرض الواقع، فإنّ الإشكال الذي يُطرح هنا هو تعدد الالتزامات التي تترتب على الدول جرّاء العمل على صعيدين، الصعيد الأول الترتيبات الإقليمية وما يترتب عنها من تحرير تختلف مجالاته ومادياته بحسب الاتفاق والقوى الفاعلة فيه، وما يترتب عليه من التزامات ـ وفي كثير من الأحيان يكون هذا التحرير أعمق ممّا يُطرح في جولات مفاوضات المنظمة ـ، إضافة إلى الالتزامات التي تترتب على هذه الدول من خلال ترتيبات التحرير التجاري المتعدد الأطراف، والمشكلة هنا أنّ أي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية ووفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، يكون من حقها الاستفادة من نفس الميزات التي تمنحها الدول الأطراف في الترتيبات الإقليمية لبعضها البعض، وذلك بعد انتهاء مدة الإعفاء المنصوص عليها خاصة فيما تعلق بالدول النامية. وهنا تبرز لنا إشكاليات مُرتبطة بتعدد مستويات التحرير التجاري ما يطرح على الدول ـ وخاصة النامية منها ـ مجموعة من التعقيدات من أهمها:

- إشكالية تغييب الدور الفعال للدولة في تنشيط القطاعات الوطنية، وهنا يدور الحديث عن أكثر الإشكالات أهمية وتعقيداً في خضم ما يشهده العالم من شمولية اقتصاد السوق، وما يُرافقها من زحف الخصخصة والأسواق المالية وغيرها من الظواهر المميزة لعصر العولمة والنظام العالمي الجديد[2]، إضافةً إلى التخلي على جزء من سلطتها (أي الدولة) الوطنية لمؤسسات إقليمية في حالة المراحل المتقدمة من التكامل، الأمر الذي يحرمها من الاستخدام الحر لكثير من أدوات السياسات الاقتصادية في خدمة الأهداف الاقتصادية الكلية الوطنية، وهنا يتطلب الأمر إعادة النظر بشكل جوهري في أساليب التدخل وآلياته، وتوفير الأطر المؤسسية والتشريعية الملائمة لذلك؛
- إشكالية صعوبة التوفيق بين المستوى الوطني والمستوى الإقليمي الذي يجب أن يجد تعبيره، بشكل خاص في الربط بين التنمية الوطنية، والتنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وبين السياسات الوطنية والجهود التكاملية. وهذا يعني أن لا تكون الجهود التكاملية على هذه المستويات مشتتة ومتعارضة. وإنّما تخدم بعضها البعض، وأن تؤدي على وجه الخصوص إلى

1. سامي عفيفي حاتم، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص54.
2. علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، ط1، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2004، ص 409.

بناء وتدعيم الفضاء الكبير، فتُصبح الجهود التكاملية والإنمائية على المستوى الأدنى روافد تصب في المستوى الأعلى[1]؛

- إشكالية تعدد الالتزامات المتعلقة بتفكيك منظومة القيود الجمركية، وما يترتب عليها من خفض مُزدوج للرسوم والقيود الجمركية المختلفة، وذلك نتيجة لإلغاء الرسوم البينية في نطاق الإقليم المتكامل، وتعميم هذه الإعفاءات ليشمل الدول الأعضاء في النظام المتعدد الأطراف، ما يتسبب في خفض إيرادات الدولة المتأتية من شركائها الإقليميين والعالميين، وقد يكون نتيجة هذه الالتزامات حدوث اختلالات على مستوى الميزانية العامة للدولة، وتمتد لتُؤثر كذلك على سياساتها المالية، بالرغم من تطبيق هذا الإلغاء تدريجياً لفترة زمنية قد تمتد لسنوات، إلاّ أنّه قد تكون غير كافية لاتخاذ التدابير اللازمة، وتوفير الموارد البديلة[2]. إضافة إلى المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصادياً في كيفية توزيع الإيرادات المحصلة فتبرز مُشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب، وتحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن عدم عدالة آليات التوزيع[3]، مع عدم عملية الدور الذي تُساهم فيه منظمة التجارة العالمية من أجل التغلب على مثل هذه المشكلات؛
- إشكالية اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل وظروف المشاريع الإنتاجية، تُؤدي إلى تباين درجة الحضانة اللازمة للمشاريع الوليدة، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، أو تخفيضها إلى مستويات دُنيا، ويتجلى ذلك خاصة في تجارب التكامل التي تضم دول متقدمة كمركز وأخرى نامية كطرف ثاني، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنتجات الناشئة للدول النامية أو الأقل تقدما، ويزيد الإشكال تعقيدا ما يترتب من التزامات متعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وشروط نقل التكنولوجيا والتزام بالمواصفات المنصوص عليها في منظمة التقييس العالمية، وتعميم هذه الالتزامات لتشمل الدول الأولى بالرعاية.
- مُشكلة انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار، إذ يتحايل المنتجون الأصليون «الأجانب» على الدول التي تفرض رسوماً مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة، ويتعلق الأمر عندما يكون التكامل في مرحلة منطقة التجارة الحرة أي عدم وجود آليات توحيد للتعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي، أو عندما تكون أحد الدول الأعضاء في الإقليم المتكامل عضو في المنظمة ما يعني منحها لإعفاءات جمركية لبعض الدول من خارج الإقليم المتكامل،

1. علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 405.
2. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص67.
3. عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

وهنا قد تقوم بعض الدول غير الأعضاء في الإقليم, استغلال دولة عضو في المنطقة, بجعلها نقطة دخول لمنتجاتها، بسبب فرضها لرسم جمركي خارجي منخفض مقارنة ببقية الدول الأعضاء الأخرى، مع القيام ببعض التعديلات على السلع، أو تركيز بعض مراحل الإنتاج بالدولة المشار إليها، لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم حيث تُصبح أرخص ممّا لو استوردتها مباشرة (مع أخذ نفقات النقل في الحسبان)[1]. ويُثير هذا بطبيعة الحال, مُشكلة التعرف على هوية ومنشأ هذه السلع التي ستستفيد من حرية الحركة داخل المنطقة خاصة عند إدخال بعض التعديلات عليها، وهو ما يطرح النقائص التي تعتري قواعد المنشأ، التي رغم تحديد قواعد ضابطة لها، إلاّ أنّه قد يتم التحايل بطرق مختلفة. كما أن عدم اتخاذ الإجراءات والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يُؤدي إلى انحراف الاستثمار وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء ذات مستويات الضرائب المنخفضة.

ثانيا: التكامل الاقتصادي وتعدد المداخل التكاملية في الدول النامية

يجب الاعتراف بداءة أن الفكرة العامة للتكامل الاقتصادي إنّما هي فكرة موروثة أو نابعة من البناء النظري للاقتصاديين الكلاسيكيين ومن بعدهم الاقتصاديون النيوكلاسيك، وبخاصة في شقّه الذي يُعنى بنظريات ونماذج التجارة الدولية. ولاحقاً تواصلت هذه الفكرة من خلال نظريات التكامل الاقتصادي، وبخاصة نظرية الاتحادات الجمركية والتي مفادها أن إقامة تكتل اقتصادي بين قطرين أو أكثر، فضلاً عن كونه يُشجّع التبادل فيما بينهما، من شأنه أن يُحقق أيضاً تخصيصاً عقلانياً للموارد ... ناهيك عن الاستفادة من وفورات الحجم، ومن أثر المنافسة وتحفيز الاستثمار[2].

وفي كلتا الحالتين، ما تجدر ملاحظته هو أن مدخل التكامل هنا هو : التكامل الدولي (بين دول)، باعتبار التخصص على مستوى وحدات مختلفة (دول، فروع، سلع). ومن ثمّ فإنّ الحيثية التي تُؤسّس لهذا التكامل تُختزل في اختلاف ظروف الإنتاج (العرض). أي وجود مزايا مُطلقة أو نسبية[3].

ويُمكننا القول بصفة عامة أنّ التأصيل النظري لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي قد ركزّ في عمقه على واقع حال الدول المتقدمة القائمة على إدارة اقتصادياتها القوية استناداً إلى فلسفة

---

1. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 67.
2. موله عبدالله، التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت والمتغير مع إشارة خاصة إلى الحالة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 279، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ماي 2002، ص 26.
3. نفس المرجع والصفحة.

اقتصاديات السوق، وهي دول باختصار أحرزت تقدماً ملموساً في شتى المجالات سواء الاقتصادية أو التكنولوجية أو غيرهما، فهذه النظرية افترضت أن طُرق الإنتاج لا تتغير، وبالتالي وكنتيجة لذلك تُعتبر المكاسب المتحققة من تكوين الاتحاد الجمركي دالة في درجة التخصص والتوسع التجاري بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. وفي الوقت نفسه، فإن كُلاً من درجة التخصص والتوسع التجاري تُعتبر بدورها دالة في هيكل الإنتاج ومرحلة النمو الاقتصادي للدولة العضو في الاتحاد الجمركي[1].

ارتكازاً على الطرح السابق تبرز حزمة من الأطروحات في سياق مناقشة مداخل التكامل الاقتصادي ومحاولات التكييف لتتناسب مع واقع حال الدول النامية ومن ذلك:

1.2 التكامل القطاعي وأسلوب المزايا المتصلة:

يبرز نمط التكامل القطاعي كأسلوب بحث في قضايا التكامل الاقتصادي، مرتكزاً على تحقيق التكامل بين مجموعة من الدول بالنسبة لقطاع واحد في مبدأ الأمر، وذلك تمهيداً للانتقال فيما بعد إلى قطاع آخر بصور متعاقبة. والواقع أن بعض اقتصاديي التكامل كانوا يُؤيّدون اتخاذ هذا الأسلوب في التكامل الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تقدموا ببعض المقترحات لربط القطاعات الاقتصادية قطاعاً بعد آخر برباط التكامل في مختلف فروع الصناعة بصورة متعاقبة، وقد كانت حجة مُؤيّدي هذا الأسلوب على اعتبارات ثلاث[2] :

- أن الحكومات المعنية بالتكامل كانت أكثر ميلاً إلى تقبل التزامات محدودة منها إلى تقبل التزامات عديدة عند تحقيق التكامل بين جميع القطاعات في آن واحد؛
- أن ما ينطوي عليه أسلوب القطاع الواحد في العملية التكاملية من مرونة لهو أمر هام، إذ أن هذا القدر من المرونة يكفي لإجراء التعديلات اللازمة في صدد هذه العملية التكاملية بيُسر وسهولة؛
- أن التجربة الناجحة للتكامل في قطاع واحد سوف تكون بمثابة دافع قوي للمضي في مسيرة التكامل على نطاق أوسع.

لكن الإشكال المطروح في هذا الصدد، أنه بينما يسمح تكامل جميع القطاعات في آن واحد بإجراء التغييرات التعويضية، يُؤدي التكامل في قطاع واحد إلى إجراء التعديلات في هذا القطاع لوحده، حيث أن إعادة توزيع الموارد في القطاعات الأخرى تعوقها استمرارية وجود التعريفات

---

1. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 105.

2. حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

الجمركية وغيرها من الحواجز القائمة في وجه حركة التجارة. وبناءً على ذلك، فإنّ الخسارة التي تلحق بالدول التي تُقلص نشاطها الإنتاجي في القطاع الذي تكامل لن تُعوَّض إلاّ في مرحلة تالية. وبوجه عام، ففي نطاق هذا الأسلوب القطاعي، تُسفر كل خطوة على طريق التكامل على توازن جديد ومُؤقت في الأسعار والتكاليف وتوزيع الموارد[1].

كما يُلقي التكامل القطاعي عبئاً إضافياً على ميزان المدفوعات، إذ يتعرض الميزان للضغوط بالدول التي يتسم فيها القطاع الذي تحقق تكامله بارتفاع تكاليف الإنتاج فيه. ومن ثمّ فبافتراض عدم مرونة سعر الصرف، تُلقي هذه العملية التكاملية أعباءً على احتياطات العملات الأجنبية في هذه الدول بلا أي مبرِّر، هذا في الوقت الذي تتضخم فيه الاحتياطيات الأجنبية في غير هذه الدول. كما أنّه من المحتمل أن يُثير غياب السياسات الاقتصادية بعض الصعوبات في إطار أسلوب التكامل القطاعي، حيث يُمكن أن تفضي الاختلافات في السياسات الاقتصادية إلى تحركات شاردة للسلع وعناصر الإنتاج. وتدليلاً لذلك على سبيل المثال فلو أنّ السياسة التضخمية هي المتبعة في إحدى دول التكامل القطاعي، في حين أن السياسة الانكماشية هي المتبعة في دول أخرى فيها، فإنّه من المحتمل أن تحدث مُغالاة في الضبط والتعديل في القطاعات الأخرى. فضلاً عن ذلك، فإنّ أية قرارات مُشتركة، يجري اتخاذها في شأن القطاع الذي تحقق تكامله، سوف تُؤثر ـ على الأرجح ـ في جميع القطاعات الأخرى في دول التكامل[2].

إضافةً لما سبق من الإشكالات المطروحة في نمط التكامل القطاعي، يبرز إشكال آخر يطرح نفسه في أرض الواقع، ويُعتبر من المحددات التي حالت دون نجاح مجموعة من المبادرات التكاملية بنسق التكامل القطاعي، وما نتج عن نمط هذا التكامل من حالة تنافس غير صحية، إضافة إلى تباين النظم الاقتصادية والاختلاف ما بين دول تُطبق التخطيط المركزي وتعتمد في نشاطها الاقتصادي على إدارة الدولة والقطاع العام، ودول أخرى تُطبق اقتصاد السوق وتعتمد على القطاع الخاص. إضافة إلى مجموعة الضغوط المحلية ـ خاصة في الدول التي تعتمد القطاع الخاص ـ من أجل حماية مجموعة قطاعات بوجه خاص من المنافسة الخارجية[3].

من الإشكالات السالفة الذكر يبرز أمامنا مدخل التكامل المرتبط بأسلوب «المزايا المتصلة» وهي تُمثل مجموع المكاسب التي تنشأ عند مستوى معين من «التجميع» لمجموعة من الوحدات المتجانسة (دول، فروع، شركات ...)، أيّ إدماجها بشكل ما في كيان واحد، بحيث

---

1. حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 26.
2. نفس المرجع، ص 27.
3. أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 126.

تنتقل من اعتبار التفاوت أو الاختلاف ـ في الظروف الطبيعية للإنتاج ـ القائم بين هذه الوحدات (أي منظور المزايا المقارنة)، إلى اعتبار وحدة تجانس الكيان ككل الذي تنتمي إليه، وبالتالي، إلى اعتبار إمكانات التكامل الداخلي فيما بينها (منظور المزايا المتصلة). وتتعلق هذه المزايا بمكاسب غير مباشرة،أو بتعبير آخر بوفورات تستفيد منها المجموعة، مقارنة بوضع التجزئة السابق. وهي وفورات يُمكن أن تتجسّد إمّا في تحسين متوسط التكلفة باعتبار ظروف الإنتاج في المجموعة ككل، أو في اقتصادٍ للموارد، أو في عقلنةٍ بعض أوجه الإنفاق بوجه عام[1].

وممّا سبق، نستطيع أن نستشف مجموعة من الخصائص تُميز هذه المزايا عن المزايا المقارنة والتقليدية منها[2]:

- الخاصية الأولى: أن المزايا المتصلة هي مزايا جماعية (للمجموعة ككل)، وليست قطرية، أي أنّها تنشأ من المكاسب الجماعية للاندماج، ولا تنشأ من مكاسب وحدة إزاء وحدة أخرى. ومن هنا، صفة «المتصلة» المعطاة لهذه المزايا. نُضيف أنّه خلافاً للمزايا المقارنة التي تقوم على مبدأ الاختلاف، فإنّ «المزايا المتصلة» تقوم على مبدأ أو قاعدة التعاضد*، بحيث أنّ كل وحدة في المجموعة لا تُعرّف كوحدة مُستقلة، بل كجزء مُتصل بالأجزاء الأخرى للمجموعة. وهذه الأخيرة بدورها، ستفقد كينونتها أو علّة وجودها، من دون كل أجزائها.
- الخاصية الثانية: أن المزايا المتصلة هي في الجوهر مزايا داخلية، وليست ضرورة تنافسية من جانب السعر إزاء الخارج، أي أنّها تتضمن بالدرجة الأولى تحسيناً لوضع المجموعة مقارنة بوضع التجزئة السابق من خلال توظيف إمكانات التعاضد المختلفة بين وحدات المجموعة، وبالتالي تحقيق وفورات كلية.
- الخاصية الثالثة: وتُستشف من الخاصيتين السابقتين وهي أن المزايا المتصلة لا تخضع مُسبقا لقاعدة أو قانون الربح البحت. وهنا نلامس إحدى الإشكالات الحساسة الخاصة بالتعامل مع قضايا التكامل الاقتصادي، ونعني بها إشكالية المصلحة بين الفردي والجماعي أو بين الإقليمي والوطني. فبمنظور قانون الربح البحت، الرؤية التي تطغى هي الرؤية الفردية، القائمة على تقدير المنافع الفردية في الأمد القصير في ضوء اعتبارات «العقلانية الاقتصادية». أمّا بمنظور المزايا المتصلة، فإنّ الحساب الأخير هو الحساب العام للمنافع الجماعية، على المديين

1. موله عبدالله، التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت والمتغير مع إشارة خاصة إلى الحالة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 26.
2. نفس المرجع، ص ص 26-27.

*. هناك فرق أساسي بين مبدأ الاختلاف ومبدأ التعاضد، فالأول لا يؤول بالضرورة إلى تعاون وتآزر الأجزاء على الرغم من أنه ينطوي على منطق التكامل. بينما يُجسّم المبدأ الثاني (التعاضد) في حد ذاته، ضرورة التعاون والتآزر، على الرغم من أنه ينطوي من جهته على منطق من الاختلاف.

المتوسط والطويل. ومن هنا نُضيف أن المزايا المتصلة هي مزايا إستراتيجية تعتبر مصلحة الجزء أو الوحدة كامتداد لمصلحة المجموعة التي تنتمي إليها.

2.2 نظرية التكامل الاقتصادي الإنمائي*:

في سياق تقييم النتائج المتوصل إليها في التحليل الاقتصادي لاستراتيجيات التصنيع** التي انتهجتها الدول النامية خلال الفترة 1960-2000، فإنّه يُمكن القول بأنّ النتيجة الرئيسية لاستراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلي، والتي اتبعتّها الدول النامية منّذ الحرب العالمية وحتى مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدّت إلى مُساهمة إيجابية في مجالات التوسع الصناعي بهذه الدول من ناحية، ومُساهمة سلبية في مجالات تخصيص الموارد الاقتصادية وتنمية الصادرات الصناعية من ناحية أخرى. وتُبّرر هذه النتيجة الدعوة إلى ضرورة اتباع الدول النامية استراتيجية مُزدوجة للتنمية الاقتصادية خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، هذه الاستراتيجية المزدوجة تتكون من شقّين رئيسيين هما على الوجه الآتي[1]:

الشق الأول: يرتكز على البعد الخارجي لاستراتيجية التنمية، وهو البعد القائم على ضرورة إعادة تشكّيل استراتيجية التنمية في هذه الدول، لكي تتوجه بصادراتها نحو الأسواق العالمية وفقاً لاعتبارات الميزة والنفقة النسبية والميزة التنافسية، التي تم تأصيلها في الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية؛

أمّا الشق الثاني: فيَلحم البُعد الأول بترتيبات التكامل الاقتصادي الإقليمي بين هذه الدول. بعبارة أخرى إيجاد نوع من التزاوج والتفاعل بين البعد الدولي والبعد الإقليمي لاستراتيجية التنمية الخاصة بالدول النامية خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ويُكمّل الرأي السابق لـ «سامي عفيفي حاتم»[2] الاقتصادي «لندر» (*S. B. Linder*) في اقتراح هذه الاستراتيجية المزدوجة في مُؤلفه «التجارة والسياسة التجارية للتنمية»[3] بحيث يُمكن الحديث عن

★. على الرغم من إيماننا بأنّ تعدّد مصادر البحث وتنوعها في موضوع معين هو من الأمور الضرورية، ومن عناصر التي تقوي البحث، إلاّ أنّنا لم نعثر فيما أُتيح لنا من مصادر ومراجع ما يخدم هذا الجزء من الدراسة، ومجموع المراجع التي عُنيت بالموضوع باللغة الانجليزية، لم نتمكن من الحصول عليها من مصادرها الإلكترونية. وعلى ذلك فقد اعتمدنا على كتاب المؤلف سامي عفيفي حاتم الموسوم بـ (التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق) الذي بسط فيه المؤلف أهم مرتكزات الإطار النظري لطرحه المتعلق بـ (نظرية التكامل الاقتصادي الإنمائي).

★★. أهم استراتيجيات التصنيع المتبعة ما يلي: استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي، استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الخارجي، سياسات الإحلال محل الواردات.

1. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،** مرجع سبق ذكره، ص117-118.

2. *Samy. A. Hatem,* ***The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between the European Cpmmunity and Arab League****, Verlage V Florentz, Munchen, 1981.*

نقلا عن سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،** مرجع سبق ذكره، ص 118.

3. *S. B. Linder,* ***Trade and Trade Policy for Development****, Pall Mall Press, London, 1967, PP123-125* .

منهج «لندر –حاتم» المرّكب (*S. Linder-S.Hatem Approach*) للتكامل الاقتصادي الإنمائي، وذلك على غرار منهج «كوبر -ميسل -جونسون» لتكوين التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة[1].

وتُحقق هذه الاستراتيجيات عدداً من المزايا والفوائد لاقتصاديات الدول النامية مُستقبلاً، ويُمكن تلخيصها في النقاط الآتية[2]:

- اغتنام مزايا التخصص الأكثر كفاءة لمواردها الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية لاحتياجات التنمية الاقتصادية من الموارد لتضييق الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف؛
- رفع مستويات الكفاءة لقطاعات الإنتاج القائمة على الإحلال محل الواردات، وهي القطاعات التي تم إنجازها خلال الفترة (1960-2002)، واتصفت حتى الآن بتدني مستويات الكفاءة الاقتصادية داخل هذه القطاعات. فالبعد الإقليمي لهذه الاستراتيجيات المزدوجة قادر على فتح أسواق الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويُمدها بالتالي بالاحتكاك التدريجي قبل دخولها ساحة الأسواق الدولية، المعروفة بشدّة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المنتمية إلى مختلف دول العالم التي يتألف منها الاقتصاد العالمي؛
- توفير الحد الأدنى من الكفاءة الاقتصادية في قطاعات الإنتاج التصديرية من خلال اتساع دائرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول النامية الأعضاء في المنطقة التكاملية.

ويُشير «سامي عفيفي حاتم» أنّه وخلافاً للمنهج المتبع في التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة؛ فإنّ اتباع نفس المنهج في الدول النامية، أي انتهاج المدخل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي (التكامل الاقتصادي السالب)، لم يكن مواتياً لتحقيق أيّ درجة من درجات سلم التكامل الاقتصادي السالب، وبالتالي فإنّ الجهود التكاملية التي اختارت هذا السبيل قد اعاقت محاولات التكامل أكثر من محاولة دعمها[3]. وفي سياق مكونات البناء النظري لمنهج «لندر –حاتم» للتكامل الاقتصادي الإنمائي، يرى الكاتبان بأنّ الفرضية الرئيسية في هذا البناء النظري الجديد هي عدم كفاية النماذج التكاملية السابقة لتحليل وتفسير ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية. وفي هذا الخصوص فإنّ نقطة البداية في النظرية الجديدة للتكامل الاقتصادي الإنمائي هي عدم صلاحية المفاهيم الخاصة بـ «خلق التجارة» و«تحويل التجارة»، التي ارتكز عليها النموذج الأساسي النيوكلاسيكي للاتحادات الجمركية، وهو بصدد تحليله لظاهرة التكامل

نقلا عن سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 118.

1. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص ص117-118.
2. نفس المرجع، ص ص 118-119.
3. نفس المرجع، ص 125.

الاقتصادي الإقليمي بين الدول المتقدمة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية خلال النصف الثاني من القرن العشرين[1].

أما الفرضية الرئيسية الثانية في هذا البناء النظري الجديد، فترتكز على إحلال فكرتين جديدتين محل فكرتي «خلق التجارة» و«تحويل التجارة»، وتتعلق بما يلي[2]:

- **فكرة خلق التنمية**: وهي الفكرة التي تُشير إلى القوة الإنشائية للتنمية الاقتصادية، التي يُمارسها التكامل الاقتصادي الإقليمي في مجال زيادة ورفع كفاءة مستويات التوظيف والإنتاج باقتصاديات الدول التي تتألف منها المنطقة التكاملية. ويعكس هذا التوسّع في مجالات الإنتاج والتوظيف تحولاً واضحاً في استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي، بحيث تحل استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الإقليمي محل استراتيجيات التصنيع القطرية ذات التوجه الداخلي؛
- **فكرة تحويل التنمية**: وتُشير إلى حالة الانكماش في مستويات التوظيف والإنتاج الناتج عن تكوين التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول النامية، وفي هذا الخصوص، فإنّه يُمكن إرجاع حالة الانكماش في مستويات التشغيل والإنتاج إلى اختفاء أو اندثار بعض الوحدات الإنتاجية على إثر المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. ومن المعروف أنّ زيادة حدّة المنافسة ترجع إلى تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

وعلى هذا الأساس يُمكن صياغة قانون التكامل الاقتصادي الإنمائي طبقاً لمنهج «لندر –حاتم» على الوجه الآتي: يُصبح تكوين احدى درجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من الدول النامية مُفيداً من وجهة نظر فكرة «خلق التنمية»، ويكون ضاراً من وجهة نظر «تحويل التنمية». ويتوقف الأثر الصافي لتكوين مشروع التكامل الاقتصادي على ما إذا كان «خلق التنمية» أكبر أو أقل من «تحويل التنمية». ويكون هذا الأثر موجباً إذا كانت قوة خلق التنمية أكبر من قوة تحويل التنمية، ويكون سالباً في الحالة العكسية. وفي ضوء هذا التأصيل النظري لفكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية، فإنّه يُمكن إبراز المعالم والمكونات الآتية[3]:

- يجب النظر إلى نموذج التكامل الإنمائي على أنّه منهاج لتحويل استراتيجيات التنمية من النطاق القطري الضيق إلى النطاق الإقليمي الأكثر اتسّاعا؛

---

1. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 129.
2. نفس المرجع، ص 130.
3. نفس المرجع، ص ص 131 - 137.

- يجب النظر إلى «خلق التنمية» على أنّه ظاهرة مُفيدة تُؤدي إلى توزيع أفضل للموارد الاقتصادية داخل المنطقة التكاملية. أمّا «تحويل التنمية» فيجب اعتباره ظاهرة ضارة تُؤدي إلى اختفاء كثير من الأنشطة الإنتاجية الأقل كفاءة؛
- في سياق نظرية التكامل الإنمائي فإنّه من الممكن أن تُعتبر قوة «خلق التجارة» في حالة الدول النامية ـ خلافاً لما عليه الحال في الدول المتقدمة ـ كقوة ضارة في ضوء النظر إلى ما يُمكن أن تُؤدي إليه زيادة المنافسة داخل المنطقة التكاملية، وما يعقبها من اندثار الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة. وهو نفس الأثر الذي يترتب على قوة «تحويل التنمية». في حين أنّ قوة «تحويل التجارة» يُمكن أن يكون أمراً مفيداً، لما يُمكن أن يُؤدي إليه من تحرير واردات الدول الأعضاء من السلع الوسيطية والرأسمالية اللازمة لدوران العملية الإنتاجية، بعيداً عن كل قيود سعر الصرف الأجنبي والقيود الكمية المفروضة عليها. وفي هذا الخصوص يُمكن أن يلتقي كل من «خلق التنمية» و «تحويل التجارة» من حيث تشابههما في الأثر على مستويات الإنتاج والتوظيف في حالة نموذج التكامل الإنمائي؛
- تتّجه نظرية التكامل الاقتصادي الإنمائي إلى النظر إلى تكوين إحدى صور التكامل الاقتصادي الإقليمي، على أنّه إطار للتوصل إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية في المستقبل، وليس تخصيصاً أفضل لهذه الموارد في الوقت الحاضر؛
- تشترط النظرية ضرورة احتواء نموذج التكامل الاقتصادي السالب ـ ما يُعرف أيضا بالمدخل التجاري ـ، وعناصر من التكامل الاقتصادي الموجب في آن واحد، بحيث تدعم عناصر النوع الثاني قوى التكامل المتولد عن النوع الأول.

ثالثا: الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكل السوق الوطنية

قبل أن نتطرق لإشكالية تشكّل السوق الوطنية التي تواجه في العموم الترتيبات الإقليمية الجديدة، سندرج بعض وجهات النظر التي ترى أن هذا النسّق الجديد لنظرية التكامل يحمل في عمقه حزمة من المزايا والهبات التي من شأنها أن تُعزز الاتجاه العالمي المضطرد نحو عقد اتفاقات من هذا النوع ومنها.

❶ من شأن اتفاقيات التفضيلية المعقودة بين الدول المتقدمة والنامية أن تساهم في تحرير التجارة العالمية وأن يُتاح للأطراف النامية فرص النفاذ لأسواق الدول المتقدمة والاستفادة من كبر حجم السوق الكلي للمنطقة الإقليمية[1].

1. سامي عفيفي حاتم، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص57.

❷ تُساهم عملية تخفيض «الرسوم الجمركية» و«القيود الكمية» أو إلغائها كلياً سواءً على السلع والخدمات المتدفقة إلى الدول النامية أو المواد الوسيطية التي تدخل في عمليات الإنتاج، في رفع الدخل الحقيقي للمستهلك (أي ما يستطيع الحصول عليه من سلع وخدمات عند إنفاقه دخله النقدي) ومن ثَمّ زيادة الرفاهية، وهذا الانخفاض يأتي من عدة مصادر[1]:

- أولها أنّ السلع التي تُزال أو تُخفف الرسوم الجمركية على استيرادها تنخفض أسعارها بالنسبة للمستهلك؛
- أنّ المنتجات التي يجري التوسع في إنتاجها يتم إنتاجها بتكلفة أقل (تخفيض التكاليف الثابتة) ومن ثم تتاح للمستهلك المحلي بأسعار أقل؛
- أنّ المنتجات التي يتم إنتاجها في السابق تحت حماية عالية تغطي تكاليفها المرتفعة، يُمكن أن تُستورد بعد قيام المنطقة من داخلها بأسعار أقل نتيجة لما يحدث من خلق للتجارة؛
- انخفاض تكاليف المواد الوسيطية الداخلة في العملية الإنتاجية، وبذلك ينخفض سعر السلع النهائية.

❸ يرتكز دعاة «الإقليمية الجديدة» إلى ضرورة دعم النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالاستثمارات المباشرة وإزالة العوائق في وجه الاستثمارات الخارجية، فهي إضافة إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنتاج تُساهم أيضا في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطّن الشركات في البلدان النامية، كما تُساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الجنوب في تغيير استراتيجياتها الصناعية، وتفعيل عملية الخوصصة التي تُقلص من حجم القروض الداخلية والخارجية، عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح أسهم وفتح كلي أو جزئي لرأسمال الشركة[2].

❹ تتجلى أهمية «الإقليمية الجديدة» في الآثار التي تُحدثها على «العمالة» حتى وإن كانت هذه الاتفاقات لا تتيح فرص انتقال «العمال»، إلاّ أنّه من المؤكد أنّ هناك أثراً على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته. وقد لجأت الدول المُقننة «للإقليمية الجديدة» إلى تحرير تدفقات رأس المال من خلال الاستثمار المباشر بحيث تُسّهم في خلق مشاريع استثمارية حقيقة تمتص الفائض في قوة العمل في الدول النامية، إذ أنّ انتقال العمل لا يستلزم بالضرورة انتقال العمال، باعتبار أن العمل

---

1. محمد محمود الإمام، **التكامل الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

2. رمضاني محمد، كبداني سيدي أحمد، **ما** الذي يتعين على الدول العربية عمله للاستفادة من الشراكة الأورومتوسطية، **الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والأفاق**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط 17-19 أفريل 2007، ص423.

يمكن أن يتدفق دوليا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر*، المساعدات الدولية لدعم الاستثمار، باعتبار أن كل ذلك سيُسهم في خلق مناصب شغل جديدة تُمكّن من امتصاص الفائض من العمالة. ويُمكن تأكيد هذا الرأي من خلال مساهمات الشركات المتعددة الجنسيات في حجم العمالة في الدول النامية[1].

❺ من شأن تحرير الأسواق والانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين أن يُفضيا إلى أفضل توزيع مُمكن لعوامل الإنتاج بصورة عامة، وإلى زيادة الإنتاجية والتعجّيل بعملية الارتقاء التكنولوجي في البلدان النامية، بصورة خاصة[2]. إضافةً إلى التخصيص وتقسيم العمل، حيث يُوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائداً يفوق ما يُمكن أن يتحقق لها قبل التكامل، وينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يُفضي إلى وفرات الحجم والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم، على أساس «التكاليف النسبية» التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من التكامل[3].

❻ ترقية المنافسة بما يُمكّن من رفع القدرة والكفاءة للآلة الإنتاجية في الدول النامية، ويُساهم في إعادة تأهيل القطاع ودفع عملية الإصلاح والتعديل الهيكلي، وضبط استراتيجيات صناعية جديدة لدول الجنوب[4].

❼ تنشأ عن الإقليمية الجديدة خيارات للحصول على التكنولوجيا الجديدة وذلك عن طريق:

- الاستثمار الأجنبي؛
- تسهيلات الحصول على معدات جديدة؛
- الحصول على تراخيص للإنتاج المحلي لسلع جديدة؛
- استخدام تكنولوجيا غير مملوكة أو الهندسة المعكوسة؛
- القيام بأبحاث التنمية والتطوير والتنمية الخاصة بكل قطر.

وفي كل الأحوال فإنّ أسواق التقنية المتقدمة من أكثر الأسواق قيوداً رغم حرية انتقال السلع والخدمات.

★. نُشير إلى أنّه في حالة اقتناء شركة أجنبية لشركة محلية فإنّه لا يتم خلق مناصب شغل جديدة بل يُمكن أن يُؤدي هذا المسلك إلى تقليصها (بسبب تسريح العمال، إعادة التنظيم) إلاّ أنّه في حالة إنشاء فروع جديدة لشركة أجنبية فإنّ الأثر الإيجابي على العمالة يكون واضحاً.

*1. For more details see: Tersen Denis, Bricout Jean-Luc, **l'Investissment International**, Paris: Armand colin, 1996, PP 495-496.*
2.Mary E. Burfishert ,Sherman Robinson, op cit, P 54.

3. الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، **الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص 318.

4. رمضاني محمد، كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص424.

وبالنسبة للحصول على معدّات جديدة فإنّ هذا النوع من الاتفاقيات تُتيح للدول المعنية استيراد السلع الرأسمالية الجديدة من الدول المتقدمة بتعريفات جمركية منخفضة. وهذا يُسّهل الحصول على تكنولوجيا متقدمة بتكلفة منخفضة. وبما أنّ تحرير التجارة محصور بين الدول المتعاقدة فقط وليس مع جميع دول العالم الأخرى، سيوفر استيراد هذه التكنولوجيا بشروط أفضل مقارنة بغيرها من الدول. وبذلك فإنّ الحصول أو امتلاك تكنولوجيا العمليات الجديدة التي تُنتج السلع بأقل تكاليف، هي التي ستكون المصدر الأساسي للميزة النسبية إذا توفرت العمالة الماهرة الفنية التي تحافظ على هذه الميزة الحاسمة.

أمّا بخصوص التراخيص التكنولوجية فإنّ الاتفاقيات الثنائية سوف تُتيحها للشراكات في الدول النامية. وربما يحدث بذلك بعض التحسن في إنتاجية عناصر الإنتاج. وبالنسبة للتكنولوجيا المتقادمة التي أصبحت معروفة ولا توجد قيود على نقلها، وهي متوفرة بأسعار منخفضة، فربما تكون لها منافع كبيرة وبخاصة أنّها كثيفة الاستخدام للعمالة إلاّ أنّ مُنتجاتها لا بد أن تكون لها مزايا نسبية* في الأسواق الخارجية[1].

❽ زيادة عدالة وكفاءة «النظام الضريبي»، لأنّ الأثر المباشر لتخفيض الرسوم الجمركية عامة وإزالتها على التبادل الإقليمي، يتضمن بالإضافة إلى تخفيف العبء على المستهلكين فقدان جانب من الإيرادات العامة، وهو أمر له أهميته بالنسبة للدول النامية إذ تُعتبر الرسوم الجمركية من أهم المصادر التي تُساهم في تمويل الإنفاق الحكومي، الذي يكتسي دوراً هاما في التنمية. ويدعوا هذا إلى البحث عن موارد بديلة يكون المرشح الأساسي لها هو الضرائب المباشرة على الدخول، التي تتولد من الأنشطة التي تتوسع نتيجة تقسيم العمل، ممّا يجعل الهيكل الضريبي أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة، وأنسّب للهيكل الاقتصادي الأكفأ الذي ينشأ في ظل الاتفاقيات «الإقليمية الجديدة»[2].

❾ تتضمن اتفاقيات «الإقليمية الجديدة» في كثير من الأحيان برامجا «لتحديث الصناعة» وإعادة تأهيل المؤسسات لدول الجنوب، من خلال التعاون في الميدان العلمي والتقني، مشروعات في مجال الجودة والمواصفات، جذب الاستثمار وتنويع الصادرات والتنافسية، تحسين نظم الإدارة ورفع القُدارت المؤسسية، وكذا إنشاء شبكة معلومات ومجموعة من مراكز التنمية الإقليمية ومراكز تنمية

★. في هذا الصدد فإن بعض الدول النامية قد نجحت في استخدام التكنولوجيا في بعض الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة. وكانت بعض هذه الصناعات وخاصة منها صناعة الملابس التي تشكل نسبة عالية من صادراتها مثال ذلك صادرات كل من تونس والمغرب إلى الاتحاد الأوربي.

1. منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص81-82.

2. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص64.

المؤسسات الصناعية، كل ذلك يساهم في رفع كفاءة وتأهيل المؤسسات المحلية وتحسين مناخ الاستثمار[1].

وفي سياق العوامل التي تدفع بالدول النامية إلى التسّرع في الانضمام إلى اتفاقات التجارة الحرة، يبرز الخطر المُتصور المتمثل في فقدان القدرة التنافسية في مواجهة البلدان النامية الأخرى، التي يُمكن أن تكون قد دخلت في اتفاق تجارة حرة مع الشريك التجاري الرئيسي نفسه. والواقع أنّ فرادى المفاوضات الثنائية تُفضي بخلاف المفاوضات التي تجري في سياق متعدد الأطراف إلى بيئة تحرير تنافسي. ولكنّ الفوائد التي يُمكن للبلدان النامية أن تحصل عليها من خلال المفاوضات الثنائية بين الشمال والجنوب هي فوائد مقيدة، بالنظر إلى قدرتها التفاوضية الأضعف عادة وإلى كون المرونة التفاوضية التي يُبديها البلد المتقدم محدودة.

وهذا يرجع إلى مجموعة من الضغوط القوية التي تُمارسها جماعات الضغط المحلية وإلى القيود التي تفرضها التشريعات الوطنية القائمة، كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، أو قيود الإدارة وعمليات صُنع القرار المعقدة، كما في حالة الاتحاد الأوربي. ومن ذلك على سبيل التدليل لا الحصر هذه العوامل جعلت من الصعب بصفة خاصة على البلدان المتقدمة الرئيسية أن تقبل تخفيض أو إزالة الإعانات الزراعية كمسألة يُمكن التفاوض عليها في إطار الاتفاقات الثنائية. وبالتالي فإنّ البلدان النامية الشريكة في الترتيبات الإقليمية الجديدة تُحرم من المصدر المحتمل الذي ربما يُمثل أهم مصادر زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة الرئيسية.

ويُضاف إلى ذلك أن البلد النامي كثيراً ما لا يستطيع الحصول على الفوائد الكاملة الناشئة عن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق التي يُتيحها اتفاق للتجارة الحرة وذلك لكون قدراته التوريدية والتنافسية محدودة، ولأنّ الشركات المحلية كثيراً ما تكون غير قادرة على الامتثال لـ«قواعد المنشأ» التقييدية فيما يتعلق بالسلع المخصصة للتصدير إلى البلد المتقدم الشريك.

وأخيرا فإنّ الأفضليات التي يُتفاوض عليها بلد نام مع الشريك المتقدم يمكن أن تتآكل بسرعة، إذا ما قام البلد المتقدم نفسه أيضا بإبرام اتفاقات تجارة حرة مع بلدان نامية أخرى[2].

وفي سياق التحليل المرتبط بتشكّل الأسواق الوطنية للدول النامية، تجدر الإشارة أنّ التحولات والتبدلات التي شهدتها الدول الصناعية المتقدمة خاصة القطب الأوربي والأميركي في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، لعبت دوراً نوعياً متميزاً في تشكّل أسواقها الوطنية أولا، ومن ثمّ

---

1. بهاز لويزة، بوعبدلي أحلام، الشراكة الأورو متوسطية كدعامة لتحقيق تكامل اقتصادي عربي، **الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والأفاق**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط 17-19 أفريل 2007، ص430.

2.Mary E. Burfishert ,Sherman Robinson, op cit, P 59.

تشكّيلها للسوق الرأسمالية العالمية وتحديد أبعادها لاحقا، ولم يكن بمقدور هذه السوق الموحدة دولياً أن تتشكّل وبهذه السرعة والدقة من التنظيم والتشريع، إلاّ على قاعدة نمط إنتاج رأسمالي أرقى من جميع الأشكال السابقة؛ ومن هنا يُمكن تثبيت الملامح الرئيسية الآتية[1]:

❶ أنّ السوق الوطنية لأية دولة من الدول الأوربية أو الأمريكية تشكّلت تدريجياً وكان ذلك عاملاً رئيسياً في النمو الطبيعي للرأسمالية التقليدية؛

❷ إنّ علاقات السوق في هذه الأقطاب وبشكل خاص الدول التي شهدت الرأسمالية مبكرا، تشكّلت ونمت من خلال نمو الإنتاج السلعي، أي بمقدار ما يُمكن تحويله من إنتاج طبيعي إلى إنتاج سلعي، بمعنى أكثر تحديدا، أن آليات السوق الداخلية عبّرت عن كونها تعمل بفاعلية على أساس قانون القيمة، الذي يفترض الغلبة للإنتاج السلعي في الاقتصاد الوطني، وهو ما يُفسر كون السوق الخارجية عبّرت عن كونها امتداداً للسوق الداخلية.

وفي مسار التطور الرأسمالي ونمط الإنتاج لهذه المراكز، تاريخيا دعمت الثورة العلمية والتكنولوجية قوة هذه الأسواق المُشكلة، من خلال خلق صناعة توليد طاقة جديدة ومواد أولية وتكنولوجيا حديثة، ومن هنا يُمكن تركيز حزمة من النتائج بالغة الأهمية[2]:

- تنامي الاستثمارات الموضوعة في تحديث الإنتاج وترشيده بسرعة في السبعينات، ثمّ الثمانينات، مع تسارع إدخال التكنولوجيا عن ذي قبل؛
- الحاجة إلى درجة عالية من الهياكل التحتية للصناعات الحديثة وخصوصا في الصناعات الكيمياوية والإلكترونية. ولقد تطورت الصناعات الدوائية على أساس تطور الخدمات الطبية، وقد دعمت كل الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة نُظما فعالة للتعليم؛
- إعادة توزيع الصناعة عالمياً، فهناك اتجاه واضح إلى إبقاء أنواع الإنتاج التي تتطلب جهودا علمية أكبر في الدول الصناعية المتقدمة، ونقل الأنواع الأقل تعقيداً والأكثر سكوناً، وتلك التي تتطلب جهودا عضلية كبرى إلى البلدان النامية حيث اليد العاملة أرخص، وحيث تكون اعتبارات حماية البيئة أقل تشدّدا؛
- بداية اختفاء القاعدة الصناعية التقليدية في البلدان المتقدمة، مع تغير في هياكل الوحدات الإنتاجية سعياً وراء مُرونة أكبر للإنتاج، وإلى جانب تركيز المال والقدرة الإنتاجية فإنّ هناك

---

1. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 129. (بتصرف)
2. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 147، الكويت، مارس 1990، ص ص 50-51.

نزعةً إلى التمايز الداخلي ونشوء وحدات إنتاجية مُستقلة أصغر حجماً يُمكن إدارتها بشكل أكفأ؛

- إحداث تغيرات هيكلية عميقة في الاقتصاد، بحيث تُعطى الأولوية للفروع التي تتطلب جهوداً عملية أكبر وتتطور بسرعة. أمّا الفروع الأخرى فإنّها تُعاني الركود والتدهور؛
- البحث الجدي من وراء التكنولوجيا الجديدة عن إمكانية زيادة إنتاجية العمل لدى العامل النموذجي المتوسط، واستخدام التكنولوجيا بصورة مكثّفة وتوفير الخامات والوقود والمواد، وتقليص مُدة الإنتاج. فالفكرة هي إنتاج مُتكامل ومُتطوّر ومرن يستجيب بسرعة لظروف التّسويق، ويضمن إنتاج تشّكيلة واسعة من المنتجات، والاستعاضة السريعة من نماذج وأنواع للسلع بأخرى جديدة باستمرار. وتعمل المنافسة الاحتكارية بوصفها قوة محرّكة للتقدم التكنولوجي، ومن ثمّ يتوفر الاتجاه الموضوعي نحو تدويل الإنتاج.

وكان مُحصلة ذلك كلّه أنّ الاتجاه الجوهري الذي صار يحكم حركة الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هو أولوية التطور في العمق بفضل النمو المذهل في القوى المنتجة. فظواهر لم يُعرف لها مثيل من قبل من مثل: مكينة الزراعة، وخلق قاعدة عريضة من الخامات الصناعية، والتوسع الملحوظ في الأسواق، وتكثيف التبادل التجاري فيما بين الدول الصناعية، قد أحدثت جميعاً تغييراتٍ كبيرة في السوق العالمية. ولقد أفضت في الوقت نفسه إلى انهيار النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي، وخففت من اعتماد الدول الصناعية على الأسواق ومصادر الخامات ومجالات الاستثمار في البلدان النامية. وكلها ظواهر تُشكل ما يُسمى باتجاه الرأسمالية إلى التطور في العمق بدلاً من التطور بالانتشار[1].

وفي نفس السياق فقد ساهمت حُزمة من العوامل والظروف المواتية في دعم تشكّل الأسواق الوطنية وتوسعها ونموها تناسبا مع النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه البلاد، من ذلك آليات بروتن وودز (نظام النقد الدولي الذي حقق ثباتاً في أسعار الصرف واستقرار في أحوال السيولة الدولية، ومجموعة البنك الدولي التي شجعت حركة الاستثمارات الدولية، واتفاقية الجات التي استهدفت خفض القيود الجمركية). فكل ذلك أدى إلى نمو واضح في التجارة الدولية (تصدير السلع ورؤوس الأموال). كذلك لا يجوز تجاوز عامل مُهم ورئيس وهو بقاء نمط تقسيم العمل الدولي لمصلحة البلدان

1. فؤاد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الصناعية الرأسمالية، وهو الأمر الذي أدّى لتمكين هذه البلدان من الحصول على المواد الخام ومواد الطاقة بأسعار رخيصة جدا، في ضوء علاقات تبادل غير متكافئ مع البلاد النامية[1].

وفي سياق مزيد من التحليل للإشكال آنف الذكر، وعلى الصعيد الأوربي تحديدا، فاقتصاديات هذه الأخيرة مرت في سلسلة ارتقائية من حالات الشراكة الإقليمية التي تتباين داخلها درجات الحماية الاقتصادية والحرية الاقتصادية* إلى عملية التّوحد الاقتصادي في السوق الأوربية الموحّدة، ويتّجلى ذلك بالمراحل الملاحظة في مسيرتها الاقتصادية.

وفي إطار هذا المسار المتقدم الذي حققته أوربا طيلة أكثر من ثلاثة قرون والذي تُوّج بالسوق الأوربية الموحدة نهاية القرن العشرين، يكون مشروعاً على المستوى المنظور والاستراتيجي أن تُفكّر أوربا الموحدة بمشروعات شراكة مع المناطق المختلفة بما فيها المنطقة العربية، وبشكل خاص دول جنوب حوض المتوسط[2].

أمّا على الصعيد الأمريكي فالسوق الوطنية مُشكّلة منذ قرن أو يزيد، وهي في صورة أرقى وأقوى، والمؤشرات الاقتصادية الأمريكية على المستوى الكلي أو الجزئي تُؤثر بعمق في مراكز الاقتصاد العالمي وأطرافه، كما أن الولايات المتحدة ومن خلال توجهها الجديد نحو الإقليمية القارية بعقد اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والعمل على توسعتها، ومبادرة نصف الكرة الغربي** والتي تضم عدداً كبيراً من الدول غيرِ مسبوقٍ، وكذا بطرح مشروع السوق الشرق أوسطية، إضافة إلى مجموعة من الترتيبات الأخرى***، بمُرتجى إقامة نظام إقليمي جديد يكون فرعاً من النظام الدولي الجديد الذي تهيمن عليه. كل ذلك يُعبّر عن امتدادٍ لمسار العولمة من منظور أمريكي الذي فشلت في استكمال ملامحه النهائية من خلال منظمة التجارة العالمية، نتيجةً لتعثر جولات هذه الأخيرة جرّاء التناطح التنافسي للأقطاب الثلاث.

---

1. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"**، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 226، الكويت، أكتوبر 1998، ص46.

★. وسنُبين في العنصر القادم أنّ حرية التجارة التي طبّقتها الإمبراطورية البريطانية مثلا كانت تصب في صالحها وخدمة مصالحها، في حين الكثير من الدول المتقدمة مثل: ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.. انتهجت في غير قليل من الأحيان سياسة حمائية وذلك من أجل حضانة صناعاتها.

2. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

★★. انطلاقا من مبادرة الرئيس الأمريكي ـ وقتئذ ـ جورج بوش، اتفقت 34 دولة لاتينية مع الولايات المتحدة وكندا في ديسمبر 1994 على إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين (FTAA) بحلول عام 2005، مع تأكيد الالتزام الطوعي لكل الدول المشاركة بقواعد النظام متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. [أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص6]

★★★. من ذلك منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك)، ومبادرة العمالقة عبر الأطلنطي.

وعليه فإنّ صيّغ الاندماج الاقتصادي عبر الاتفاقيات الإقليمية الثنائية أو المتعددة مع المراكز الرأسمالية، قد تُسبب ضياع الفرصة التاريخية لاقتصادات الدول النامية في تشكّل أسواقها الوطنية، فالوضع الراهن يجعل من موضوع الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يكون فيه نوع من المغالاة التي تحاول قسرا تجاوز حدود السياق «التاريخي ـ النظري» من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا.

وكما أشرنا فإنّ أغلب الدول المتقدمة أنجزت مهمة تشكّل السوق الوطنية منذ قرن ونصف أو يزيد، بينما حالة الدول النامية فالسوق الوطنية ما زالت في الأطوار الأولى لتشكّلها، وبالتالي عملياً ليس لدول العالم المتقدم مصلحة بتكييف عملياتها الاقتصادية مع الطرف الثاني (الدول المتخلفة أو النامية) على أساس المساهمة في إنجاز السوق الوطنية.

وارتباطا بالمحدد السابق الذكر فإنّ الدول المتقدمة لا تنظر لمعظم عملياتها الاقتصادية مع الاقتصادات المتخلفة على أساس تكاملي، بل مجرد تسويات لمعاملات تبادل تجاري سواء أكانت سلع إنتاج وسائل إنتاج أو سلع استهلاكية. مع أن هذه المعاملات التجارية قد تكون مفيدة أحيانا وفي بعض حلقاتها لتشكّل السوق الوطني، إلاّ أنّ ما ينبغي تأكيده في هذا الصدد، أن الفائدة إذا ما حصلت فهي عارضة وليست أصيلة في تشكّل السوق الوطنية[1].

وفي سياق التأصيل التاريخي -النظري، لا بدّ من التوقف عند الطرف الأضعف المعني بموضوعات الإقليمية الجديدة، وهو ما يدفع بتأشير الآتي:

❶ أنّ معظم البلاد المتخلفة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم تشهد عمليات تراكمية يمكن أن تفضي إلى نمط إنتاج رأسمالي، بل مُجرد رسملة داخلية في مختلف هذه البلدان، مبنية على قاعدة تطور بعض أشكال التجارة والعلاقات «الريعية -الربوية» في ظل سيادة الاقتصاد الطبيعي؛

❷ أنّ المرحلة الإقطاعية وما قبل الإقطاعية في معظم البلاد المتخلفة تعرّضت إلى هزات عنيفة عشية تحول الرأسمالية من صيغة «رأسمالية منافسة» إلى صيغتها «الكونية»، ممّا عرقل إمكانات التطور التدريجي للاقتصاد الطبيعي إلى اقتصاد سلعي؛ وبالتالي أعاق عملية التراكم للنقود، لهذا قُطعت الطريق على إمكانات تشكّل نمط إنتاج رأسمالي أصيل في مجموعة الدول التي تشكّل الجانب الآخر من قسمة العمل الدولي، ومثل هذا الوضع حال

---

1. عبد الأمير السعد، **الجدل الراهن حول الشراكة الأورو -متوسطية، الندوة الدولية أثر التوسع الأوربي على المشروع الأورومتوسطي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة،** ص ص 124-126.

موضوعياً دون تشكّل أسواقها الوطنية، وفي الحالات التي ظهرت ملامح سوق وطنية فإنّها ظهرت مشوهة ومفارقة بسبب ارتكازها على حلقة التداول بينما ظلت حلقة الإنتاج غائبة، رغم كونها الحلقة المحركة لقاطرة الاقتصادات الوطنية.

وقد ترتب على العاملين السابقين مجموعة من المؤشرات الملموسة والتي ألقت بظلالها على حالة تشكّل السوق الوطنية في الاقتصادات المتخلفة وهي كالآتي[1]:

❶ عدم سيادة الإنتاج السلعي والتفوق المتميز لرأس المال التجاري -الربوي، تُعتبر سمات مميزة للاقتصادات الوطنية في البلدان المتخلفة، مثل هذا الوضع أضعف عنصر التنظيم في الدورة الإنتاجية ذات الطابع الرأسمالي؛

❷ معظم حالات الإنتاج السلعي المتاح في بلداننا مصدرها خارجي، سواء دخل في صورة واردات أو خرج في صورة صادرات، بهذا المعنى فإنّ السوق الآخذة في التكوين لا تصبح عندئذ هي السوق الداخلية، بقدر كونها عمليات ملحقة بالسوق الداخلية للاقتصادات الصناعية المتطورة؛

❸ بغضّ النظر عن غلبة الاقتصاد الطبيعي في الاقتصادات النامية، إلاّ أنّه في واقع الحال ظلّ دوره هامشيا في تكوين ما يُسمى السوق الوطنية في اقتصادياتنا؛ بالإضافة إلى انعدام وجود استراتيجيات تسمح في المدى المتوسط والطويل بتغيير هيكل الصادرات، الأمر الذي عزّز استمرار هيكل الإنتاج تابع للمراكز الرأسمالية دون تغيير، وهو الهيكل الذي يجعل هذه البلاد (النامية) تنتج ما لا تستهلك (المواد الأولية)، وتستهلك ما لا تنتج (الواردات على اختلاف أنواعها). وقد استندت المراكز الرأسمالية الصناعية على استمرارية هذا الهيكل في مواصلة إخضاع هذه البلاد لمتطلبات وشروط نموها وتوسعها، بل وإلقاء جزء من عبء أزماتها على عاتق تلك البلاد[2].

❹ تجاوزا وإن سلمنا بأن قطاع تصدير الخامات عزّز نمو الأشكال السلعية -النقدية وعجّل بتأسيس قاعدة لزرع العلاقات الرأسمالية في البلاد النامية، إلاّ أنّ إشكالية انعزال قطاع تصدير الخامات عن باقي العمليات الاقتصادية التقليدية، أحدث أثراً مشوهاً داخل هذه الاقتصاديات بما في ذلك قضية السوق الوطنية؛ بمعنى أنّه لم يتوفر الحافز التاريخي لدفع

---

1. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 131.

2. رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة لأثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 118، الكويت، أكتوبر 1987، ص212.

عملية التقسيم الاجتماعي إلى الأمام، وكان البديل عملية التقسيم الدولي ذات الطبيعة الرأسمالية المشوهة[1].

هذا التعقيد التاريخي ذو المستلزمات النظرية ألقى بظلاله وبقوة على العملية المشوهة في تكوين السوق الوطنية في الاقتصاديات المتخلفة ككل، ويُمكن اعتبار الأثر الفوضوي التلقائي لقانون القيمة من جهة، ومن جهة أخرى الإقحام القسري الواسع للدولة في البلاد المتخلفة طيلة القرن العشرين في تكوين شبه سوق، يعتبر التّجلي الرئيسي لظاهرة السوق المفقودة تاريخيا في الاقتصادات المتخلفة. وحينما حاولت رأسمالية الدولة في البلاد المتخلفة معالجة هذه الإشكالية من خلال برامج تنمية، لم ترتق إلى مستويات مقتضيات حل التعقيد التاريخي في اقتصادياتها، وفي الغالب تعرضت هذه البرامج سواء على مستوى الإعداد والتخطيط أم على مستوى التنفيذ والمراقبة إلى حالة قسرية حالت دون الإعانة المطلوبة لتشكّل سوق اقتصادي حقيقي[2].

ومن المهم في سياق التتبع التاريخي لإشكالية الحلقة المفقود في تشكّل السوق الوطنية الإشارة إلى الآثار التي عانت منها دول العالم الثالث جراء الفوضى التي آل إليها نظام النقد الدولي بعد انتهاء عصر بروتن وودز، وهنا تبرز أمامنا بشكل جلي نتائج التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. ونحن لا نفهم التبعية هنا على أنّها مُجرد العوامل الخارجية التي تؤثر في اقتصادها، وإنّما على أنّها ذلك الوضع التاريخي الذي يملك فيه اقتصاد ما القدرة في التأثير على اقتصاديات أخرى دون أن يتأثر بها. أي أنّنا هنا إزاء وضع ذي سياق تاريخي، اقتصادي واجتماعي وسياسي ودولي، نجد فيه تابعاً ومتبوعاً. فالتابع يتأثر بالمتبوع، دون أن تكون له القدرة على التأثير عليه، وهذا هو حال العلاقة التي نشأت بين مجموعة دول العالم النامي وبين نظام النقد الدولي منذ نشأته وحتى الآن. فقد كانت مجموعة هذه الدول تتأثر دوما بالأزمات والاضطرابات النقدية التي انطوت عليها مسيرة نظام النقد الدولي، دون أن تكون لها أي قدرة في التأثير على هذا النظام أو على محاولات تعديله. ويصدق ذلك بلا استثناء على المرحلة الكولونيالية والمرحلة الاستعمارية وحتى على مرحلة التحرر ونوال الاستقلال السياسي، والسبب الجوهري في طبيعة هذه العلاقة ذات الاتجاه الواحد، التي ربطت مجموعة هذه البلاد بنظام النقد الدولي، يكمن في طبيعة الهيكل الاقتصادي لها، فهو هيكل مُشوّه صاغته الرأسمالية العالمية ليخدم مصالحها في الحصول على المواد الخام، وتسّويق فائض الإنتاج، واستثمار فوائض رؤوس الأموال، وهذا الهيكل ـ كما أشرنا ـ جعل تلك الدول تُنتج ما لا

---

1. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 131.

2. للمزيد والتفصيل حول هذا الموضوع أنظر: عبد الأمير السعد، قضايا القطاع العام والخاص والتنمية في البلاد العربية، **مجلة دراسات عربية**، العدد9-1990، بيروت.

تستهلك، وتستهلك ما لا تُنتج، وتتأثر دوما بالأحوال الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، دون أن تمتلك المقدرة على التأثير في تلك الأحوال. وقد ظل الهيكل على حاله دون تغيير بعد حصول هذه الدول على استقلالها، بالرغم من عقود التنمية المزعومة وجهود تحديث الاستثمار. ومن هنا فقد ظلت جذور التبعية النقدية والاقتصادية للخارج قوية وراسخة[1].

من هنا يمكن فهم كون نمط الإنتاج الرأسمالي هو نمط تابع في كل الاقتصادات المتخلفة، وأن السوق الوطنية شبه غائبة إن لم نقل غائبة، مثل هذا الوضع يجعل الحديث المبكر عن الاتفاقيات الإقليمية الثنائية بين المراكز الرأسمالية والأطراف النامية مُربكا للفهم، فكما هو معلوم هناك ارتباط عضوي بين المستوى الذي وصلت فيه عملية تشكّل السوق الوطني من جهة، ودرجة الحرية الاقتصادية أو الحماية من جهة أخرى، إلاّ أنّه في واقع الحال مثل هذا الارتباط غائب أو على الأقل تقطّعت حلقاته في حالة «السوق» في أغلب الاقتصادات النامية، وفي سياق هذا المسار المتغير في حالة هذه الاقتصادات والذي يتسم بما يلي[2]:

- ضياع الفرصة التاريخية للاقتصادات النامية في تشكل أسواقها الوطنية؛
- طبيعة الفجوة الحادة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصاديات النامية؛
- طبيعة المهمات المطروحة على الاقتصادات النامية على المستوى المنظور والاستراتيجي تختلف تماماً عن طبيعة المهمات المطروحة على الاقتصادات المتقدمة.

ومن هنا تحديدا فإنّ الأطروحة الراهنة تفرز أربع معالم نظرية على مستوى الاقتصاد السياسي:

المعلم الأول: اختلاف حاجات اللحظة التاريخية للإقليمية الجديدة : ففي الوقت الذي صار هناك أكثر من مبرر موضوعي لامتداد الدول المتقدمة جنوبا، بالمقابل يصعب الحديث عن مفهوم اقتصادي مماثل لحاجة ومقدرة الدول النامية لهذا الامتداد[3].

المعلم الثاني: التناقض الواضح عند مناقشة الضوابط الحدودية، وذلك من خلال العمل على إلغاء كافة الضوابط المتعلقة بالتجارة الحرة، والتغييب الكامل لحرية الحركة، والواقع أن سياسة الدول في معظم البلدان المتقدمة وفي معظم الأوقات وقعت بين هذين الطرفين، كما كانت السياسات مختلفة نوعيا بالنسبة لحركة البضائع وحركة الأموال وحركة قوة العمل. وبشكل عام كانت

---

1. رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف "دراسة لأثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث"**، مرجع سبق ذكره، ص 250.

2. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 132.

3. نفس المرجع والصفحة.

حركة قوة العمل أكثر تقييدا من حركة البضائع والأموال. ومن زاوية منتج معينا يقع في مكان ما من السلسة السلعية تكون حرية الحركة مرغوبة حينما يكون هذا المنتج قادرا على المنافسة اقتصاديا مع غيره من منتجي نفس البضائع في السوق العالمية. أما حين لا تكون هذه هي الحالة فإن مختلف القيود الحدودية على المنتجين المنافسين يمكن أن تزيد من تكاليف هؤلاء الأخيرين. وتُفيد منتجاً كان لولا ذلك أقل كفاءة، وهو الأمر الذي يظهر بجلاء في الاتفاقيات الإقليمية الجديدة من تغييب شبه تام للدولة المتقدمة لمنتجات تمتلك الدول النامية فيها مزايا نسبية، وبإمكانها المنافسة بقوة في الأسواق المتقدمة من المعالجة ضمن هذه الاتفاقيات، وعدم إدراجها ضمن السلع المحررة. ولما كان أي سوق يوجد فيه كثير من منتجي أية بضاعة ستكون أغلبيتهم بحكم التعريف أقل كفاءة من الأقلية ـ وهو حال الدول النامية ـ، فإنّ الاتجاه نحو فرض قيود تجارية على حرية الحركة عبر الحدود هو الأمر المرغوب فيه. ولكن لما كانت الأقلية الأكثر كفاءة هي أكثر ثراء وقوة نسبيا ـ وهي حالة المنتجين في الدول المتقدمة ـ فقد وُجد دائما ضغط مُضاد عبر المؤسسات الدولية وكذا المفاوضات الثنائية لفتح الحدود، وإزالة أغلب العوائق في وجه التدفقات المنظورة وغير المنظورة[1].

المعلم الثالث: اختلاف مفهوم الميل لـ «تكافؤ الفرص» : فمن زاوية الاقتصاد السياسي كي تحقق الإقليمية منافع مماثلة للجميع وتضحيات مماثلة للجميع يُفترض أنّ هناك هامشا مقبولا ذو ميل لتكافؤ الفرص بين الطرفين (المتقدم والنامي)، وهذا أمر يصعب الحديث عنه، مازال أحد أطرافه (الدول النامية) لم تُحقق المُرتجى في تشكّل السوق الوطنية. والإشكالية هنا أنّه مازالت غير واضحة حدود حيّز الدور المجهول للدول المتقدمة. وتمركزها في المساعدة بهذه الاتجاه كي يكون الميل نحو التكافؤ ممكنا، وبعكسه يُصبح الحديث عن تكافؤ الفرص من خلالها لا يعدو عن كونه ترفاً فكرياً[2].

المعلم الرابع: المرجعية النظرية للتنافسية الدولية، فواقع حال التنافسية الدولية الراهنة يتجلى بصيغة ميزات نسبية أحيانا وميزات نسبية ومطلقة أحايين أخرى، هذا الوضع الجديد يُعدّ أمراً غير مرغوب فيه في التجارة الدولية، بل إنّه مضّر، إذا ما أُريد له تعظيم المنافع للطرفين، لأنّه يعكس كون التنافسية الدولية ليست طليقة، وأنّ السياسة الاقتصادية لرأس المال هي التي تسمح بظهورها في صيغة ميزات نسبية أحيانا، وميزات نسبية ومطلقة أحيانا أخرى كل على حدا ومعا في آن واحد، وأنّ عملية الاستحواذ على الميزات النسبية والمطلقة معاً أصبحت اليوم معلماً رئيسياً للنقلة النوعية في

1. إيمانويل والترشتاين، ترجمة محمد مستجير، **الرأسمالية التاريخية**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص56.(بتصرف)
2. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 132.

وظيفة رأس المال، يتجلى ذلك في كفاءة الأداء الاقتصادي في منظوريه العالمي والمحلي. وهو ما يدفع بالقول أن معلم التنافسية الدولية الراهن من المنظور الاقتصادات النامية لا يعدو عن كونه حالة أرباح قد تكون محتملة إلا أن الخسائر مؤكدة[1].

وربما يحاجج البعض على أساس أنّه مازال المتاح لتشكّل السوق الوطني هو التكامل المحوري الإقليمي، ما الذي يدفعنا لخيار اقتصادات متخلفة ولربما أكثر تخلفا من اقتصاداتنا لنتكامل معها ؟ لا سيما وأنّ هناك فرصة للاستفادة من البلدان الصناعية المتطورة المجاورة والذهاب إلى التكامل المحوري -الإقليمي معها. بالإضافة إلى ذلك فإن فرصة الإقليمية الجديدة يمكن لها أن تُسّهل إمكانية إنجاز نوعين من المهمات في مرحلة واحدة على أساس إحداهما يقع في خانة المهمات المؤجّلة والثانية مهمات المرحلة الجديدة. ومثل هذا التصور للإشكالية يتطلب التوضيح، الآتي:

- أنه صحيح على مستوى التاريخ الاقتصادي، هناك إمكانية ملاحظة ذلك أحيانا، إلاّ أنّه موضوعيا، يصعب المراهنة على إمكانية تحقق ذلك في الظروف الراهنة لاقتصادياتنا[2]؛
- إضافة إلى ذلك فأغلب الاقتصاديات المتقدمة سواء الأوربية أو الأمريكية أو غيرها تتميز بالدور الفعال للقطاع الصناعي بالمقارنة بذلك الذي يحتله القطاع الزراعي في الدول النامية. من هنا نجد أن الدول المتقدمة أعطت أهمية خاصة لتحرير التجارة الإقليمية في المنتجات الصناعية من القيود المفروضة عليها. ويختلف هذا الوضع بالنسبة للدول النامية حيث لا زال القطاع الأولي يحتل مكانة بارزة في اقتصاديات هذه الدول، بالمقارنة بالدور الذي يحتله القطاع الثانوي وهو القطاع الصناعي. ولما كانت محاولات الدول النامية قد اختارت لنفسها الذوبان الكلي ضمن النماذج التكاملية للدول المتقدمة، سواء بالانخراط في صيغ التكامل الجديدة، أو استنساخ نماذج تتشابه مع تلك التي تتبعها الدول المتقدمة، فإنّها بذلك تكون قد اختارت نماذج تصلح لتجارة السلع الصناعية، وهي التجارة التي تتم في منتجات القطاع الإنتاجي الضعيف لديها. وفي الوقت نفسه تكون قد أهملت هذه الدول أهمية البحث عن نماذج تكاملية تعكس الدور الهام للقطاع الزراعي، وبالتالي لم تفلح هذه الدول في تطويع آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي لتشجيع التنمية الزراعية، بين دول هي في أشدّ الحاجة

1. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 132.
2. عبد الأمير السعد، **الجدل الراهن حول الشراكة الأورومتوسطية**، مرجع سبق ذكره، ص 127.

إلى هذه التنمية لتقليل اعتمادها على العالم الخارجي في استيراد المواد الغذائية وكثير من المواد الأولية[1].

- ومن جانب آخر استهدفت محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة على تحرير التجارة البينية بين الدول قيد البحث، ويجدر التأشير أن هذه الدول هي أكثر ملائمة لتطبيق مناهج التكامل الاقتصادي السوقي، نظرا لتشابه هياكل الدخل والطلب فيما بينها، وبالتالي تميزها بكثافة التجارة الخارجية الإقليمية، وكثافة التجارة الخارجية الإقليمية تُعتبر دالة طردية في درجة تشابه هياكل الدخل للدول الأعضاء في الإقليم الاقتصادي المعني، ودالة عكسية في درجة تباين هياكل الدخل للدول المتخلفة، وتصدق حالة العلاقة الطردية بين كثافة التجارة الخارجية ودرجة تشابه هياكل الدخل على حالة التجارة البينية فيما بين الدول المتقدمة، في حين تصدق حالة العلاقة العكسية بين كثافة التجارة البينية ودرجة تباين هياكل الدخل على حالة الدول النامية. يُضاف إلى ذلك أن تجارة المنتجات الصناعية تميل إلى الكثافة في ظل وجود التغيرات التكنولوجية المؤقتة، واختلافات في المهارة، واقتصاديات الحجم، وهي عوامل تغيب عن ساحة التنمية الاقتصادية للدول النامية. وعليه فإنّ العلاقة التي تنشأ بين الدول المتقدمة والنامية في ظل اتفاقيات الإقليمية الجديدة، علاقة ذات تدفقات في مسار واحد "شمال جنوب"، تخدم الأهداف التوسعية للدول المتقدمة[2].

مثل هذا الوضع يجعل من موضوعة التكتلات الإقليمية الجديدة بوصفها مطلباً آنياً وعاجلاً نوعا من المغالاة التي تحاول قسرا تجاوز حدود السياق التاريخي -النظري من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا.

رابعا: الإقليمية الجديدة وإشكالية التحرير التجاري العميق

أكاديمياً وعملياً لا يزال الخطاب المروّج لحرية التجارة يستمد شرعيته من توليفة ركّبت عمداً لتجمع بين (التجارة / التنمية)، ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية وتوازن عدالة توزعها كونياً، ومن ثَمّ النزول إلى مستوى الهرم الداخلي للاقتصاد، بما معناه أن رفع معدل الانفتاح التجاري بشكل عام مع العالم الخارجي عبر آليات الرفع الطوعي للقيود الحمائية والتنظيمية، سوف يُؤدي فعلاً إلى الخير الوفير الذي سوف يعمّ على الجميع دون استثناء،

---

1. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»**، مرجع سبق ذكره، ص126.
2. نفس المرجع، ص125.

فـ «التجارة الخارجية» بحسب معتنقي هذه الرؤية (ومروجي هذا الفقه) هي المحرّك الأوحد لخلق النمو، والقاطرة الأكثر نجاعةً في تحويل التنمية، وأنّ تحريرها (أو حريتها) هو أفضل السبل للتقسيم العادل للعمل دولياً والتخصيص النافع للموارد عالمياً، ومن ثمّ نُزولاً نحو قطاعات «السوق الوطنية» وفئاته المجتمعية.

فكرياً، يدّعي هذا التيار أنّه يستند في رؤاه إلى الميراث النظري للفكر الكلاسيكي، الذي كان واضحاً في طرحه لهذه العلاقة السببية بين «التجارة» و«التنمية»، فباختصار ليس من مصلحة أية دولة أن تنتج سلعة ما وبمقدورها أن تستوردها بتكلفة إنتاج أقل بالمطلق (رؤية آدم سميث)، أو نسبياً (بحسب تفسيرات دافيد ريكاردو)، بما معناه أن مصلحة كافة الدول أن تتخصص كل أمة في الصناعات أو فروع الإنتاج التي تدرك أنّها تمتلك فيها مزايا اقتصادية (مطلقة أو نسبية) مقارنة بغيرها من الدول. وأنّ منفعة الجميع وصالح كل دولة أو أمة يكمن في أن يكون ذلك التخصص والتقسيم في العمل في ظل عالم لتجارة دولية حرة بلا حدود ولا قيود[1].

إن الاستشهاد بنظرية «التكاليف النسبية» التي تحاول أن تُوضّح أنّ التجارة الدولية ستُحقق الخير لتلك البلدان التي هي أدنى إنتاجية مقارنة بشُركائها في التجارة، تحتاج إلى وقفة مراجعة، ففي حقيقة الأمر أن نظرية ريكاردو، تُفسّر سبب ازدهار التجارة العالمية بتلك السلع التي بإمكان كِلا الطرفين المتاجرين إنتاجها، ومع هذا فإنّه يجب التوقف والنظر ملياً في مدى صلاحية تطبيق النظرية في الوقت الحاضر؛ إنّ نظرية ريكاردو تقوم على أساسِ فرضية لم تعد مُحققة في عالم اليوم: إنّ التفوق النسبي من حيث التكاليف يُشجّع على المتاجرة فقط ما دامت رؤوس الأموال والمشروعات غير قادرة على الانتقال إلى الخارج، فقد كتب قائلا: «إن تجارب الماضي تُبين أن عدم توافر الأمان، وكذلك كراهية كل إنسان لمغادرة مسقط رأسه والعيش في ظل حكومة أجنبية، يُعيقان تنقل رأس المال». واليوم وبعد مُضي قرن ونصف لا شيء ـ من عناصر الإنتاج ـ قادر على التنقل بالسرعة التي يتنقل بها رأس المال. فمن ناحية تُوَجِه الاستثمارات الدولية تدفق التجارة، ومن ناحية أخرى تُحَدد المليارات المتنقلة بسرعة الضوء أسعار الصرف الأجنبي، وكذلك القوة الشرائية للبلد

1. نور الدين جوادي، عقبة عبداللاوي، التنمية المستدامة في خطاب مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي "قراءة تقييمية نقدية في العلاقة السببية المروجة بين التحرير التجاري والتنمية الاقتصادية"، **الملتقى الدولي حول : التنمية المستدامة**، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، يومي : 08 -09 نوفمبر 2010، ص5.

المعني ولعملته إزاء باقي بلدان العالم. ومعنى هذا أنّ الفروقات النسبية في التكاليف لم تعد هي المحرّك الدافع للمتاجرة. لقد صارت العبرة للتفوّق المطلق في جميع الأسواق والبلدان في آن واحد[1].

موضوعياً، الواضح أنّه يغلب على الظن أن أولئك الدعاة، الذين يرون بصحة الإسقاط النظري لملاحظات الفكر الكلاسيكي على راهن الاقتصاد العالمي، أنّهم يتجاهلون حقائق تاريخية ثابتة، فخطابهم ذلك فلسفة، للتاريخ ما يقول فيهما، كونهما رؤية يثبت الماضي أنّها تجاهلت[2]:

- أن السياسة الحمائية وغيرها من التدخلات الحكومية المقيدة لمسارات التجارة الخارجية، هي التي ساعدت مجمل الدول الصناعية المتقدمة نفسها على استكمال مهامها التاريخية في تكملة البناء الاقتصادي والاجتماعي ... الخ لأسواقها الوطنية، وأنّ سياسة حرية التجارة الخارجية التي تنادي بها تلك الاقتصاديات اليوم، يثبت التأريخ أنها لم تكن ذات جدوى حتى بالنسبة لأكبر الدول تصنيعاً في أوروبا وأمريكا، فما بالك بـ «الدول الهشة» أو «الاقتصاديات الرخوة» من أطراف النظام العالمي الجديد؛
- أن توسّع «التجارة الدولية» جاء نتيجة لـ «النمو الاقتصادي» السريع الذي ساهمت في تعاظمه أدوات السياسة الحمائية، على عكس مضامين الخطاب الراهن لليبرالية الاقتصادية الجديدة بكون توسّع ماديات التجارة الدولية وتحريرها طوعياً سوف تكون سبباً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ... الخ.
- أن هنالك فرقا بين تحرير أبواب «ميزان المدفوعات» لمجموعة اقتصاديات تمتلك «معدل تماثل» مرتفع، وبنية اقتصادية متينة قادرة على استثمار العائد المنتظر وتفادي الخطر الجاري والمتوقع. وبين التحرير الذي يحدث بين اقتصاديات مكتملة السوق وأخرى رخوة لا تمتلك سياساتها الاقتصادية الحد الأدنى من مؤشرات الإنذار، ناهيك عن أدوات اقتناص العائد أو احتواء وتجاوز الخطر.

والواقع أنّ الحجة القائلة بأن تحرير التجارة البينية والعالمية، والانفتاح الاقتصادي يعمل لصالح الفقراء لا يستحق أن يؤخذ على محمل الجد إذ أنّ معدل تواتر الفقر على المستوى العالمي عموما خلال الفترة 1988 إلى 1998 (وهي الفترة التي تم فيها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وازدياد عدد المنظمين إليها، كما أنّها (الفترة) تميزت بالتزايد المضطرد لاتفاقيات التجارة الحرة) قد انخفض بنسبة لا تُذكر قدرها 0.2% سنويا. كما أنّ التفاوت الصارخ في الدخول على المستوى

---

1. هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، **فخ العولمة**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 238، الكويت، أكتوبر 1998، ص ص 203-205 (بتصرف).
2. عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، التنمية المستدامة في خطاب مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، "مرجع سبق ذكره، ص5.

العالمي مستمر في الاتسّاع. وفي نهاية التسعينات كانت البلدان مرتفعة الدخل التي تمثل 14% من سكان العالم، تستأثر بأكثر من ثلاثة أرباع دخل العالم وهو تقريبا نفس المستوى الذي كانت عليه فترة الثمانينيات[1].

وعلى مستوى التاريخ الاقتصادي للدول الصناعية نفسها، وفيما يتعلق بملاحظات فكّ العلاقة السببية المروجة بين تحرير المبادلات التجارية بكامل مستوياتها وبين ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية، المجسمة ضمن توليفة (تجارة حرة / تنمية مضطردة)، وفي حين يغالط الكثير من المؤرخين بالقول بأنّها استفادت (ولا تزال) تستفيد من تحرير تجارتها الدولية فيما سبق، يؤكد «ألفرد مارشال»[2] قائلاً : بأنّ حرية التجارة التي طبقتها الإمبراطورية البريطانية خلال سنوات القرن التاسع عشر حتى العام 1914 كانت في مصلحتها فقط، ولم تكن في مصلحة أية دولة أخرى ... وهو ما يثبته التأريخ، فأمريكا والعديد من الدول الأوروبية التي طبقت مبدأ حرية التجارة على نفسها، قد تخلت عنه خلال فترة قصيرة نسبياً في القرن التاسع عشر[3].

فأوروبا مثلا وتحديداً في مركزها الصناعي وأقوى اقتصادياتها ألمانيا فالمثبت أنّه وفي حدود العام 1879 اتهم الكونت «أتون قون بسمارك»[4] كل المنادين ودعاة سياسة حرية التجارة فيها بأنّهم مخدوعون بفوائدها الزائفة، وذكر بأن التجربة تظهر أن الدول التي تتبع نظم الحماية على تجاراتها وصناعاتها تزدهر، بالمقابل أنّ الدول التي تُطبق حرية التجارة تعاني من التراجع الاقتصادي[5].

أيضاً المثبت تاريخياً أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها تصاعدت فيها حدة الأصوات المنادية بحماية المنتجات المحلية والصناعات الناشئة. ففي تقريرٍ تاريخي أعدّه أحد قاداتها «ألكسندر هاملتون» العام 1790 حول طبيعة الصناعة التحويلية، طالب فيه وبإلحاح بضرورة فرض حماية عالية على الصناعات الأمريكية، وأنّ هذه الحماية التجارية ضرورية جداً لكي تصبح الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى[6]. أيضاً وخلال فترة حكمه بين عامي 1860 إلى 1865 كان

---

1. الأرقام مستقاة من تقرير للبنك الدولي لعام 1999 المعنون بـ **«توزيع الدخل العالمي 1988-1998»** إعداد برانكو ميلانوفيتش.

2. أنظر : محمد الأطرش، تطور النظام الدولي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 171، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ماي 1993 .

3. عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، التنمية المستدامة في خطاب مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي "قراءة تقييمية نقدية في العلاقة السببية المروجة بين التحرير التجاري والتنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص5.

4. ورد هذا الكلام في: *Sidney Samuel, Trade Blocs and Common Markets, (NY : Knopf, 1963), P 9 – 10 and 13*
نقلاً عن: محمد الأطرش، **تطور النظام الدولي**، مرجع سابق، ص 11 (التهميش رقم 5).

5. عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، التنمية المستدامة في خطاب مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي "قراءة تقييمية نقدية في العلاقة السببية المروجة بين التحرير التجاري والتنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص6.

6. نورالدين جوادي، **مأزق العولمة وخطاب النهايات**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد العولمة والمعرفة، جامعة عنابة، 2007/2006، ص 136.

الرئيس الأمريكي السادس عشر «أبراهام لنكولن» مستاءً جداً من سياسة الحرية، وكان يُردد على الدوام: «ألغوا الضرائب الجمركية، وادعموا تحرير التجارة، عندئذ سيهبط عالمنا (أي أمريكا) في كل فرع من فروع الاقتصاد (كما هو الحال في أوروبا) إلى مستوى رقيق وبؤساء»[1].

أيضاً، وضمن نفس السياق، قد لا يُمكن تناسي ما يُجمع عليه الاقتصادي «بايروك» حين صرح قائلاً: «أنّه من العسير جداً إيجاد حالة أخرى تتناقض بينها الوقائع إلى هذه الدرجة مع النظرية السائدة، بقدر حالة المبدأ الذي يقول: إن الأسواق الحرة هي التي كانت محركاً للنمو»[2]. كما أنّه قد كان من نتائج فرض حرية التجارة والانفتاح على البلدان المتقدمة من قِبل اقتصاديات العالم النامي الخاضعة للاستعمار المباشر وغير المباشر القضاء على كامل صناعاتها التحويلية.

كما أنّ الدافع الذي يجعل بلداً ناميا يعقد اتفاقا ثنائياً مع بلد متقدم شريك هو الحصول على تسهيلات لا تمنح لبلدان أخرى، ولا سيما إتاحة إمكانية وصول منتجاته إلى الأسواق على نحو أفضل. والواقع أن اتفاقات التجارة الحرة الثنائية المعقودة بين الشمال والجنوب، تنطوي على إمكانات إتاحة قدر كبير من الفرص التجارية الجديدة للبلد النامي الشريك[3] كما أنّ هذه الاتفاقات بقدر ما تتيح فرص لجذب «الاستثمار الأجنبي المباشر» إلى البلد النامي. بيدّ أنّه يمكن أن تكون هناك أيضا مضار محتلمة لدول العالم الثالث، لأنّ هذه الاتفاقيات تتطلب عملية تحرير بعيد المدى «للاستثمار الأجنبي» و«المشتريات الحكومية»، وقواعد جديدة بشأن جوانب معينة من «سياسة المنافسة»، وقواعد أكثر صرامة بشأن «حقوق الملكية الفكرية»، ومراعاة معايير «العمل» و«المعايير البيئية». ويُضاف إلى ذلك أنّ هناك العديد من الاتفاقات التي تُلزم البلدان النامية بإجراء عملية تحرير لتجارة «السلع» أوسع وأعمق بكثير ممّا هو متفق عليه في إطار ترتيبات منظمة التجارة العالمية. كما أنّ بعضها ينطوي على شكل من أشكال تحرير «الخدمات» يختلف عما هو مُتوخى في اتفاقات منظمة التجارة العالمية ممّا يُفضي إلى ممارسة ضغوط على البلدان النامية لكي تقطع على نفسها المزيد من التزامات التحرير في هذا المجال[4].

وعليه فإنّ هذه الدعوة إلى التحرير التجاري العميق في إطار ترتيبات التكامل الإقليمي بصبغته الجديدة، والتي تتجاوز في مادياتها حتى ما يتم الاتفاق عليه في إطار ترتيبات منظمة التجارة

---

1 . هانس بيترمارتين، هارالد شومان، **فخ العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 181.

2. نور الدين جوادي، **مأزق العولمة وخطاب النهايات**، مرجع سبق ذكره، ص 137.

3 . يُدلل الكثير من دعاة «الإقليمية الجديدة» لهذه الميزة بالزيادة الحادة في الصادرات الصناعية المكسيكية في أعقاب إبرام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. رغم أن هذا التدليل يشوبه الكثير من التضليل، كون الزيادة المسجلة كانت هبة ناتجة عن الانخفاض الحاد في سعر صرف البيزو خلال الأزمة التي شهدتها المكسيك نهاية العام 1994 بدايات العام 1995.

4.Mary E. Burfishert ,Sherman Robinson, op cit, P 57.

العالمية، ومع حالة اللاتكافؤ القائمة والمجسّدة ضمن أطراف الاتفاق، والتي لا يزال الطرف النامي لم يقف لحد الآن على جانب المساواة مع المراكز الرأسمالية والأقطاب الاقتصادية التي تُشكّل محور هذه التكتلات، ليس لها (أي الدعوة) ما يبررها من ناحية العائد المتوقع والمخاطر المنظورة، بل قد سيكون سببا لخروج العديد من الصناعات الوليدة من أسواق الدول النامية لعدم قدرتها على المنافسة والصمود، وكنتيجة لذلك إفلاس الكثير من المؤسسات.

ومن زاوية أخرى فإنّ كثير من الدول النامية الأعضاء في الاتفاقيات الإقليمية الجديدة، تعتمد وبصورة كبيرة على المواد الأولية وخاصة الطاقوية منها، والتي تُشكّل النسبة الكبرى من حصيلة صادراتها العالمية، بينما تُشكّل باقي الصادرات الأخرى نسب منخفضة، وبما أن سوق المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن هذه الاتفاقيات، هذا يعني أنّ نسبة كبيرة من الصادرات لا تستفيد من أي مزايا تُتيحها التخفيضات ومزايا التحرير التجاري. وعلى أساس المنظور في المدى القصير والمتوسط في العشرية الأولى والثانية لهذا القرن وفي ظل السياسات الاقتصادية الحالية، فإنّه من الصعب أن تُحدث أغلب هذه الدول تغييرا في التركيب الهيكلي والقيمي للصادرات، تُطور بموجبه سلع بديلة جديدة تكتسب من خلالها حصة سوقية في الدول المتقدمة. كما يبرز الانتقاء الواضح في منطقة التجارة الحرة التي تقام بموجب هذه الاتفاقيات من حيث استبعادها المنتجات الزراعية، بما فيها المُكون الزراعي الذي يدخل في إنتاج السلع المصنعة. ثمّ أنّ هذه الأخيرة (السلع المصنعة) تُجابه بالعديد من الإجراءات الحمائية المتحايلة (ضمن سياسة الإغراق) لمنعها من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة[1]. إضافة إلى أن الالتزامات إزاء أطراف الاتفاقية تعمم لتشمل دول المُنضمة لمنظمة التجارة العالمية وفقا لمبدأ «المعاملة بالمثل»، وعليه فإنّ المغارم تزيد عُمقا كما أنّ الأعباء قد تزداد ثقلا.

أما المشتريات الحكومية فإنّ الاتفاقيات المُنظمة تفتح الباب على مصرعيه للمنتجين والمُصدرين الأجانب كافلةً لهم حق المشاركة في المناقصات للحصول على العقود، وهو ما يُؤدي إلى تجريد المؤسسات الوطنية والمستثمرين المحليين من الأفضلية التي كانوا يتمتعون بها من «امتياز التعاقد» والحماية من المنافسة الأجنبية.

وفي نفس الإطار تُعتبر الدول النامية مستوردا صافيا للخدمات، وبالتالي فإنّ تحرير الخدمات بمستوى عميق، لن تستفيد منه الدول النامية[2]. في حين أنّ انضمام الدول النامية لاتفاقيات تجارة مع

---

1. موله عبد الله، التعاون الأورومتوسطيين عهدين، **الندوة الدولية حول أثر التوسع الأوربي على المشروع الأورو متوسطي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 157.

2. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 49.

الدول المتقدمة يُملي عليها القيام بعملية تحرير أوسّع تمس قطاع الخدمات، لكن في ظل استمرار السياسات والأوضاع كما هي عليه، فإنّ مؤسسات الخدمات ستكون في وضعية غير تنافسية، وبالتالي لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها وضعف مستويات أدائها[1].

فالبنوك وشركات التأمين المحلية لن تستطيع منافسة البنوك الكبرى وشركات التأمين العالمية والتي تتميز بقدرتها وجودة وتنوع خدماتها، ونفس الشيء ينطبق على باقي الخدمات. الأمر الذي يُشكّل تحديات على الاقتصاديات النامية التي تبقى رهينة الخدمات المحدودة المتدنية، أو تندمج بشكل سلبي ومُتسّرع وتصبح تحت تصرف البنوك وشركات الخدمات الدولية.

وفيما تعلق بالمواصفات الفنية على التجارة وتدابير الصحة والتي تتعلق بالقيود التي تتخذ طابعا أمنيا أو صحيا أو بيئيا وقد حُدد ذلك في أغلب الاتفاقيات، وعليه فإنّ الدول المتعاقدة في إطار «الاتفاقيات الإقليمية» مُجبرة على الالتزام بمواصفات قياسية محددة في إطار منظمة التقييس الدولية والتي تخص مواصفات السلع والخدمات وغيرها (*ISO 9000- ISO14000; ISO26000*★)، وبما أنّ واقع الحال يُبيّن أنّ الهوة شاسعة بين الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال، إذ في حين لا تتعدى ملكية الدول النامية لعدد محدود جدا من الشهادات للصنف الأول ونفس الشيء بالنسبة لصنف الثاني، تمتلك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها[2].

هذا التقدم في مجال المواصفات في الدول المتقدمة أُنجز عبر فترة تمتد إلى قرن من الزمن، وهو ما يوضح الصعوبة التي ستواجهها الدول النامية في اختصار هذا الزمن في بضع عقود. ومن الصعوبة بمكان للمؤسسات المحلية (في الدول النامية) أن تُحقق التنافسية بغياب مثل هذه المواصفات.

وبذلك فالراهن يؤكّد أنّ هذه الشروط تُمثّل قيودا جديدة تقف حاجزا يحول دون تدفقات سلع ومنتجات الدول النامية إلى الأسواق الأجنبية. ويُمكن الاستدلال بقول أحد الخبراء المكلفين بتطبيق هذه الاتفاقيات حين قال: إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تُصدر يوميا تعليمات ولوائح وأنظمة

---

1. خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ماي 2005، ص91.

★ . *ISO: International Standardization Organization*

تمّ في أروبا تأسيس منظمة المقاييس العالمية، حيث وضعت هذه المنظمة شروطا ومبادئ لتوحيد المقاييس والمواصفات، وللمحافظة على جودة المنتجات الصناعية، أُطلق عليها شروط الإيزو. وتشمل هذه المواصفات:

◆ الجودة ◆ أنظمة إدارة البيئة ◆ مواصفات المواد الأولية ◆ المواد المصنعة ◆ مواد التعبئة والتغليف ◆ المسؤولية الاجتماعية ...الخ

2. عياشي قويدر، عبدالله ابراهيمي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد2، ماي 2005، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص67.

لمواصفات واشتراطات صحية وبيئية للحد من دخول السلع إلى أراضيها، وخاصة السلع الغذائية والنسيجية، وتقوم السوق الأوربية بالمقابل باتخاذ إجراءات مشابهة.

وكنتيجة لكل ما سبق قد تؤدي اتفاقيات التجارة الحرة المعقودة بين البلدان المتقدمة والنامية، بالنظر إلى أنّها تنطوي على التزامات متبادلة، إلى إلغاء المعاملة الخاصة والمتميزة التي يمكن أن تُمنح للبلدان النامية في سياق اتفاقات أخرى. وإنّ مبدأ «المعاملة بالمثل» في اتفاقات «التكامل القاري» بين الشمال والجنوب تضع البلدان النامية في وضع غير موات إزاء البلدان المتقدمة الشريكة لها. لأنّ البلدان النامية تدخل عادة في علاقة التجارة المحررة بينما تكون تنميتها الصناعية المحلية في مرحلة أقل تطورا، ممّا يعني تدني قدرات «التوريد» و«التسويق». وعلاوة على ذلك فإنّ الإمكانيات المتاحة للبلدان النامية للاستفادة من أحكام الاستثمار التي تتضمنها اتفاقات التجارة الحرة هي إمكانيات محدودة. ومن أجل الامتثال لمبدأ المعاملة بالمثل تضطر البلدان النامية إلى خفض التعريفات من مستويات أعلى بكثير، وبخاصة تعريفات المنتجات الصناعية[1].

وفي سياق تفصيل الطرح السابق يتعين على البلدان النامية أن تتحمل عواقب إزالة التعريفات وغيرها من الحواجز التجارية فيما يخص جميع فئات السلع تقريبا. كما تتخلى عن إمكانية استخدام أدوات السياسة الصناعية والزراعية ذات الأهمية والقوة المحتملين، والتي كثيرا ما تكون أدوات لا غنى عنها لتشجيع وخلق قدرات إنتاجية جديدة، والارتقاء بالمستوى الصناعي والتغيير الهيكلي في اقتصاداتها. وجميع هذه العوامل أساسية لتحسين القدرات التوريدية والتنافسية للبلد النامي، والتي تُشكّل شرطا أساسيا من أجل تحقيق أقصى زيادة في المكاسب التي يُمكن تحقيقها من خلال تحرير التجارة. وبالتالي فإن المكاسب التي تحققها البلدان النامية من خلال تحسّن إمكانية الوصول إلى الأسواق ليست مضمونة، في حين أنّ فقدان حيّز حرية التحرك على صعيد السياسة العامة يكون مؤكدا[2].

وبخصوص الآثار المترتبة عن تحرير التدفقات وإلغاء القيود الجمركية «الكمية» و«السعرية»، التي تُؤدي حتما إلى زيادة تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية الأساسية، الأمر الذي يُؤدي إلى قيام منافسة غير متوازية تنجّر عنها آثار سلبية على المؤسسات الوطنية والتي يضطر بعضها إلى الإغلاق أو الإفلاس أو التصفية[3]. كما سيكون لها الأثر البالغ على الصناعات الوليدة، هذه الصناعات الناشئة ستتأثر

---

1. Mary E. Burfishert ,Sherman Robinson, op cit, P 58.
2. Ibid, P 59.

3. خالدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص90.

وتتضرر إذا لم يكن الاتفاق حازما لحمايتها من المنافسة الدولية، إلى حين الوقوف والقدرة على مواجهة الشركات الأخرى، إذ أن الصناعات في الدول النامية غالبا هي صناعة وليدة، لا تمتلك الآليات التي تسمح لها بالمنافسة الكاملة، ورفع الحماية سيخفض تنافسية هذه السلع.

وسيظهر خطر الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتلك قدرات هائلة في تدنيت التكاليف الناتجة عن وفرات الحجم. كما أنّ الإمكانيات الكبيرة للشركات العالمية تُضعف القطاعات الوطنية للدول النامية، وتُخرج صناعاتها من السوق، وهذا لقدرة هذه الشركات على الدعاية وتحمل الخسارة الانتقالية ومن ثم فرض نفسها في السوق[1]. لذا هذه الصناعات تحتاج إلى توفير قسط من الحضانة اللازمة حتى يشتدّ عودها وتسنح لها الفرصة للتطور واكتساب القدرة اللازمة لمنافسة منتجات الدول الصناعية.

وإضافة إلى كل ذلك فإنّ أثار التحرير ستمس الميزان التجاري الذي قد يسجل عجز من خلال زيادة حجم الواردات وقد ينسحب هذا العجز ليشمل موازين المدفوعات للبلدان النامية.

وتحت ضغط الواقع تتجلى ضرورة الدعوة ـ في الدول النامية التي لم تستكمل ملامح أسواقها الوطنية ـ إلى «التنمية المُستقلة» المُعتمدة على النفس، وإلى «مُقاربة العملية التكاملية» من خلال الإنتاج وليس من خلال التجارة، كما يذهب مجموعة من الباحثين في هذا الصدد «أن الإنتاج هو مُحرّك النمو، أما التجارة الخارجية فلا تعدو أن تكون عجلة مُحركة»، لذلك فالعبرة في التجمعات المُتكاملة ـ خصوصا الدول النامية ـ بالتكامل الإنتاجي.

خامسا: إشكالية حقوق الملكية الفكرية قراءة في الرؤية الأمريكية

إذا كانت دوافع الدول المتقدمة واضحة في ظل إمكاناتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإنّ هناك حزمة من التساؤلات تُطرح بالنسبة لتهافت الدول النامية على عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية الجهوية، بالرغم من أنّها تُدرك جيدا أن موازين القوى ليس في صالحها، وعادة ما يكون الدافع لها هو رغبتها في الاندماج في مسار العولمة والالتحاق بالركب قبل فوات الأوان. فالشراكة مع الدول المتقدمة وإن كان يُنظر إليها من جانب متخذي القرار في الدول النامية على أنّها وسيلة لهيكلة اقتصادياتها، ورفع قدرتها التنافسية عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي. وأنّها وسيلة للانتقال إلى اقتصاد السوق والتعددية؛ ولكن الإشكال كيف يُمكن تفسير هذا الإقبال في ظل فشل الدول النامية من خلال المفاوضات متعددة الأطراف للتوصّل إلى نتائج تخدم مصالحها العامة ؟ وهل يمكن تحقيق تلك المصالح المتمثلة خاصة في التنمية المستدامة من خلال

1. عياشي قويدر، عبدالله ابراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص72.

الاتفاقيات الثنائية أو الجهوية ؟ وكيف يُمكن لهذه البلدان التي تفتقر إلى الإمكانيات المالية والبشرية للمساهمة الفعلية في المفاوضات المتعددة الأطراف أن تُضيف أعباء أخرى بدخولها مفاوضات موازية على المستويين الثنائي والجهوي ؟[1]

يُؤكد هذا الصدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2001 : "فالتجربة العملية في المفاوضات الأخيرة حول السلامة الحيوية واتفاقيات الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة قد أوضحت أن حفنة فقط من الدول النامية تمتلك الموارد للتفاوض من مراكز تعكس مصالح مواطنيها"[2]

ورغم التحذيرات المتتالية من العديد من الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية وبعض الحكومات وممثلي المجتمع المدني من الآثار السلبية التي تنجم عن تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية* على المصلحة العامة للدول النامية، وخاصة في مجالات الصحة العمومية والفلاحة والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والتعليم ونقل التكنولوجيا[3].

وقد أصبح إدراج التزامات حقوق الملكية الفكرية ميزة مشتركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية لثلاثة أسباب رئيسية[4]:

- الاهتمام المتزايد من البلدان المتقدمة في تعزيز الحماية للتقنيات والإبداعات؛
- الحاجة إلى توطيد وتوسيع فرص وصول الدول النامية لأسواق المنتجات والخدمات ذات القيمة التكنولوجية العالية؛
- الاعتقاد من قبل البلدان المتقدمة أنّ أي مفاوضات إقليمية أو ثنائية ليس لها معنى إن لم تُغطي حقوق الملكية الفكرية، وإذا لم تؤدي إلى مستويات حماية أعلى من تلك المستويات المعمول بها على المستوى المتعدد الأطراف.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العمل على مختلف المستويات، سواء الدولية أو الجهوية أو الثنائية وتستمر في فرض ضغوطاتها على الدول النامية في اتجاه الإسراع في تطبيق بنود

---

1. علي همال، دوافع التركيز على حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقات التجارية الجهوية والثنائية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، العدد4، 2005، الجزائر، ص2.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ص15.

★. عبارة «الملكية الفكرية» والتي تترجم أحيانا بالعربية إلى «الملكية الأدبية»، تسبغ على الملكية المراد حمايتها مكانة قد تزيد في كثير من الأحيان عما تستحق فهذه الملكية «الفكرية» تشمل فضلا عن حقوق المؤلف وبراءات الاختراع، مختلف أنواع العلامات التجارية مما قد يبدو استخدام وصف «الفكرية أو الأدبية» فيه زائدا عن الحد. وقد نصت الاتفاقية الجديدة على امتداد حقوق المؤلف إلى 50 سنة، وحق استغلال العلامات التجارية إلى 7 سنوات وان تزيد مدة حماية براءات الاختراع من 10 سنوات إلى 20 سنة. وسعت الحماية في حالة براءات الاختراع التي كانت تشمل قبل ذالك طريقة الصنع فقط،فأصبحت تشمل بالإضافة إلي ذالك،المنتج نفسه .

3. David Vivas-Eugui, ***Regional and bilateral agreements and a TRIPS-plus world: the Free Trade Area of the Americas (FTAA),*** *Quaker United Nations Office (QUNO), Geneva, Switzerland, P2 . (16-03-2013)*
http://homepages.3-c.coop/tansey/pdfs/ftaa-a4.pdf
4. Idem, P5.

الاتفاقية على أساس القانون الأمريكي*، الذي يُحدد صراحة أهداف الولايات المتحدة في مجال الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. ويمكن ترتيب الأهداف الأمريكية كالآتي[1]:

❶ دعم الحماية الفعلية والمناسبة لحقوق الملكية الفكرية وذلك من خلال:

- العمل على التعجيل بتطبيق بنود اتفاقية **TRIPS كاملة من طرف كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة؛
- العمل على أن تكون نتائج المفاوضات المتعددة أو الثنائية في مجال الملكية الفكرية لا تقّل عمّا يضمنه القانون الأمريكي؛
- ضمان حماية قوية للتكنولوجيات الناشئة؛
- العمل على أن تساير بنود الاتفاقية التطور في الميدان التكنولوجي؛
- ضمان التنفيذ الكامل والفعّال للاتفاقيات المبرمة؛

❷ ضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز في دخول الأسواق.

ويتضح أنّ الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاتفاقيات «الإقليمية الجديدة» تحاول جاهدة تحقيق ما لم تتمكن من تحقيقه عبر المفاوضات متعددة الأطراف. وتجدر الإشارة أن المكسيك وفقا لاتفاقية «النافتا» وكذا الدول المنضوية ضمن اتفاق منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين ***FTAA، والتي تحوي ضمن طياتها مبدأ «حماية حقوق الملكية الفكرية» IPRs يتسم بترتيبات أعمق مما وجدت في اتفاقية TRIPS تجد نفسها أمام تعهدات إضافية إزاء الدول المنضمّة للمنظمة العالمية للتجارة وفقا لمبدأ «المعاملة بالمثل أو عدم التمييز »، حتى ولم تكن هذه الدول طرفا في الاتفاقات المبرمة، وقد يتبادر لذهننا التساؤل عن جدوى العناء الذي تكلف الولايات المتحدة نفسها مادامت نتائج اتفاقية «قلعة التجارة الحرة لشمال أمريكا» «ومنطقة التجارة الحرة للأمريكيتين» ستستفيد منها جميع دول المنظمة دون تمييز. والأرجح أنّ الولايات المتحدة تستغل الاتفاقيات الثنائية من أجل رفع سقف المفاوضات المتعددة الأطراف، كون الدول التي زُجت في ترتيبات ثنائية والتزمت بتعهدات إضافية[2] عما تنُص عليه TRIPS يُصبح من صالحها إدراج تلك التعهدات في الاتفاقيات المتعددة الأطراف حتى تتمكن من الاستفادة منها. وقد تمكنت فعلا الولايات المتحدة سواء من خلال الاتفاقيات منطقة التجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك،

★ . *Public law 107-210. Aug. 2002.*

1. همال علي، دوافع التركيز على حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقات التجارية الجهوية والثنائية، **الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوربية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 35.

★★ . *Trade Related Aspects Of Intellectual Property Rights.*

★★★ . *Free Trade Area of American.*

2. *See* : *Box 5:Coverage of the TRIPS Agreement and the FTAA Draft IPRs Chapter. David Vivas-Eugui,Op.Cit, P13.*

أو منطقة التجارة الحرة للأمريكتين (FTAA) أو غيرهما، إلزام العديد من الدول النامية على الموافقة على توسيع مجال الالتزامات خارج إطار اتفاقية TRIPS. كون الولايات المتحدة تَعتبر الالتزامات المترتبة على هذه الأخيرة لا تُمثل سوى الحد الأدنى من مستوى الترتيبات التي تنظم الملكية الفكرية وتحميها، وأنّ الموافقة على مضمون الاتفاقية لم يكن سوى خطوة في بداية الطريق، من أجل ربح الوقت والعمل على مراجعتها مستقبلا في اتجاه أقرب منه إلى القانون الأمريكي وبما يخدم المصالح الأمريكية.

وقد تعددت الجهود الرامية إلى توسيع التزامات مبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية عبر الاتفاقات الثنائية لتشمل[1]:

❶ توسيع نطاق الملكية الفكرية (مثال على ذلك حماية بنوك المعلومات غير الأصلية★)؛

❷ اعتماد معايير أوسع من التي نصت عليها TRIPS (مثال تمديد فترة حماية العلامات التجارية وحقوق المؤلف)؛

❸ إلغاء اختيارات البدائل التي تمنحها TRIPS للدول الأعضاء (من مثال ذلك إلزامية حماية تنوع النباتات من خلال نظام UPOV ** فقط)؛

❹ تضييق نطاق الاستثناءات التي تمنحها TRIPS وأحيانا إلغاء البعض منها كلية للبلدان الأعضاء خاصة في مجال الصحة العمومية والأمن الوطني؛

❺ القبول بإمكانية التقاضي في حالة النزاع في مجال الملكية الفكرية أمام قضاء البلد الذي ينتمي إليه ذوي الحقوق.

وعادة ما تدخل الدول النامية المفاوضات في وضع غير مواتي وبشكل مُتسّرع، يجعل من المستحيل للدول النامية الدفاع بشكل كاف على مصالحها ومصالح مواطنيها، نظراً لما تتطلبه هذه المفاوضات من تحضيرات جادة وعميقة، وما تستلزمه من نظر في الترابط بين الصلات المتعلقة بالمفاوضات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف[2]. وينتج عن ذلك مجموعة من الآثار نذكر منها:

◆ تحميل الصناعة أعباء مالية إضافية تُقلل من وضعها التنافسي نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية بموجب القوانين والتشريعات التي تحضر التقليد؛

---

1. همال علي، دوافع التركيز على حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقات التجارية الجهوية والثنائية، **الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوربية**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

★ . *Protection of non original data bases.*

★★ . *Union des protections des obtentions végétales.*

2. David Vivas-Eugui, Op.Cit, P 13.

- صعوبة نقل التكنولوجيا وبراءات الاختراع المبتكرة والموطّنة في الدول المتقدمة، وهو ما يُعمّق تكاليف استخدامها في الدول النامية؛
- التحكم الخارجي في سلوكيات استعمال التكنولوجيا والاختراعات وقيمتها المادية.

وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجني ثمار ذلك التفوق عن طريق تحميل أكبر قدر ممكن من تكاليف البحث العلمي والتكنولوجي للدول النامية الفقيرة عموما. والمكسيك ودول منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين المتحمل لهذا العبء من جهة ترتيبات المنظمة العالمية للتجارة (لأنهم أعضاء في المنظمة)، وما يترتب عليها من التزامات تجاه أعضاء المنظمة، إضافة إلى التزامات الترتيبات الإقليمية المبرمة الأعمق وتكاليفها الأثقل اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تتجاوزها ـ الالتزامات ـ لتصبح حقا للدول الأعضاء في WTO وفقا لمبدأ «عدم التمييز » أو «المعاملة بالمثل»[1]. هذا وتجدر الإشارة أنّ ما سيعود على الدول النامية من جراء هذا المبدأ من نفع تافه جدا بالمقارنة بما يعود منه على « الولايات المتحدة الأمريكية »، وأنّ الأعباء الملقاة عليها يمكن أن تكون أعباء ثقيلة. أمّا النفع المتوقع فقليل للغاية، ويتضّح أنّ الأغلبية الساحقة من براءات الاختراع وحقوق التأليف والعلامات التجارية منشأها الولايات المتحدة وبصفة أقل كندا، ولا تُمثل براءات الاختراع الممنوحة لمواطني الدول النامية إلاّ نسبة ضعيفة جدا ممّا سُجل بها، ففي سنة 1996 مثلا لم تتجاوز 1.3% [2]. وعليه وما دامت الدول النامية ليست منتجة بل مستهلكة لاختراعات الدول المتقدمة وخاصة شريكيها التجاريين كندا والولايات المتحدة، فإنّ التكاليف والأعباء ستكون كبيرة وأكيدة بينما الفوائد غير مؤكّدة وإن كانت وهو الاستثناء فستكون ضئيلة. ويتلخص هذا الضرر في أمرين:

الأول: ما لا بد أن تفقده الدول النامية من دخل سوف تكون ملتزمة بتحويله، طبقا للاتفاقية الجديدة لأصحاب هذه الحقوق الفكرية في كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية، مُقابل استخدام هذه الاختراعات أو إعادة إنتاجها أو استخدام الأسماء والعلامات التجارية بشروط وأعباء أثقل من ذي قبل. وتُوسّع هذه الالتزامات لدول أخرى، ولا بدّ أن ينعكس هذا العبء في ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تستخدم هذه الاختراعات والأسماء أو العلامات في إنتاجها وتوزيعها بالمقارنة بما كانت عليه هذه الأسعار قبل دفع هذا المقابل. وقد يكون العبء الواقع على المستهلكين نتيجة ذلك ثقيلا للغاية، وبخاصة إذا تعلق بسلع ذات مرونة طلب سعرية شديدة الانخفاض، كالأدوية مثلا.

---

1 . see: David Vivas-Eugui, Op.Cit, P P 13-14.

*2. World Bank, **Global Economic Prospects and the Developing Countries 2002**,P136.(18-03-2013)*
www-wds.worldbank.org/external/default /WDS/Content Serve /IW3 /IB /2002/02/16/000094946_0202020411334/additional/310436360_20050012014722.pdf

الثاني: فيتمثل في عرقلة انتقال التكنولوجيا الحديثة في مختلف أنواع السلع والخدمات إلى الدول النامية ، لما أصبح يتطلبه هذا ، بعد الاتفاقية الجديدة من دفع مقابل باهظ، كلما أرادت الدولة تطبيق فن إنتاجي تحميه هذه الاتفاقية*.

لا يبدو أن هناك سبب للشك في أن الضرر الذي سيقع على الأطراف النامية من جراء التشدد في « حماية الملكية الفكرية » أكبر من أي نفع يمكن أن تحققه من ورائه. ولكن الأكثر استحقاقا للفت النظر إليه إصرار الأطراف المتقدمة على إدراج هذه القضية ضمن بنود الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بالإضافة إلى البنود الأخرى، من مزيد من تحرير التجارة في السلع، وتحرير تجارة الخدمات، وتحرير الاستثمارات الأجنبية، يستند إلى أساس ذي طبيعة مختلفة تماما عن الأساس الذي استند إليها في تبرير هذه البنود الأخرى. فتوسيع نطاق تحرير التجارة في السلع، وإضافة الخدمات إ لى هذا التحرير كان تبريرهما الأساسي هو ما يجلبه هذا التحرير للتجارة من منافع اقتصادية للجميع، لما ينطوي عليه من توزيع للموارد طبقا لمبدأ « النفقات النسبية »[1].

كذلك فان تحرير الاستثمار على النحو الذي تضمنته الاتفاقيات « إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة »، إنّما يستند تبريره أيضا ولو بشكل غير مباشر إلى السند نفسه وهو مزايا التجارة الحرة، إذ أن تدخل الدولة المضيفة بفرض قيود من النوع الذي حرمته هذه الاتفاقية اعتبر خروجا على مبدأ حرية التجارة. أمّا السند الذي يعتمد عليه في تبرير حماية الملكية الفكرية** ضعيف الصلة جدا بتحرير التجارة، إذ من الممكن أن تتم هذه الحماية دون أن يؤدي هذا إلى زيادة حجم التجارة الخارجية، بل قد يقترن إسباغ هذه الحماية بانخفاض في حجم التجارة. وإنما تستند هذه الحماية إلى مبدأ قانوني بحت، وهو حق صاحب براءة الاختراع أو حق التأليف أو العلامة التجارية، في أن يحصل على مقابل لهذا من كل من يستفيد من هذا الاختراع أو المؤلف أو العلامة التجارية[2].

★. لقد قيل في الدفاع عن الاتفاقية عكس هذا بالضبط، أي أنها تشجع على نقل التكنولوجيا إلى الدول اقل نموا وعلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، بما قد يعنيه هذا أيضا من زيادة معدل التقدم التكنولوجي لهذه الدول.

1 . عقبة عبداللاوي، الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، رسالة تدخل ضمن متطلبات الجصول على شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباخ، ورقلة، 2008-2009، ص 114.

★★. فهذا المبدأ الذي يراد الآن حمايته، أو يراد التشديد في حمايته،لا يستند الدفاع عنه إلى مبررات اقتصادية (مثل مبدأ حرية التجارة)، ولا إلى مبررات أخلاقية يتفق عليها الجميع، إذ من المكن جدا أن يتبنى المرء المبدأ العكسي تماما، وهو أن الاختراع أيا كان هو نتيجة تراث إنساني عام يجب أن يكون الانتفاع به متاحا للناس جميعا، وان حرمان بعض الناس وبخاصة إذا كانوا ينتمون إلي البلاد الأقل دخلا، من استخدام ثمرات التقدم التكنولوجي في البلاد الأكثر تقدما، ينطوي على موقف غير إنساني أو أن احتكار الأفكار أكثر مدعاة للاعتراض من احتكار السلع، إلى غير ذلك من المواقف التي قد لا تقل جاذبية من الناحية الأخلاقية عن الموقف المناصر لحماية الملكية الفكرية.

2 . نفس المرجع والصفحة.

وقد يأخذ نظام قانوني ما بموقف أخلاقي معين، ويتبنى نظام قانوني آخر موقفا أخلاقيا مغايرا. والمناصرون لنظام قانوني متشدد في «حماية الملكية الفكرية» يميلون إلي تسمية أي خروج عن هذا، عملا من أعمال «القرصنة» وهو وصف يتكرر استخدامه بالفعل من جانب المدافعين عن الاتفاقية الجديدة، والمدافعين عن مصالح «الشركات المتعددة الجنسيات» صاحبة براءات الاختراع والعلامات المسجلة، بما في ذلك شركات الدواء الدولية ولكن كتابا آخرين، ممن يناصرون نظاما أخلاقيا مختلفا ومن ثم يدعون إلى مبدأ قانوني مختلف، قد يرون في مطالبة هذه الشركات الدولية للدول النامية بأداء إتاوات باهظة كلما أنتجت هذه الدول دواء كانت إحدى الشركات أول منتج له، قد يرون في هذا عملا يستحق وصف « الفحش »* ومن الواضح أن خلافاً من هذا النوع لن يكون المنتصر فيه صاحب التحليل الاقتصادي الأكثر دقة، ولا صاحب الموقف الأخلاقي الأكثر نبلاً، بل سيكون المنتصر هو صاحب المركز القانوني الذي تدعمه قوة أكبر. وهذا العامل،أي عامل القوة، هو العامل نفسه الذي حسم وسوف يحسم في نهاية الأمر، كل أوجه الخلاف الأخرى[1].

★ . هذا هو بالفعل الوصف الذي أطلقه « سمير أمين ». أنظر: سمير أمين، **في موجهة أزمة عصرنا**، سينا للنشر، القاهرة، 1997، ص67.

1. نور الدين جوادي، **مأزق العولمة وخطاب النهايات**، مرجع سبق ذكره، ص67.

خلاصة الفصل الأول ...

لقد كانت محصلة ما تقدم تعدد الصيغ التي يتخذها التكامل، ومن ثمّ أسلوب دراسته. فالتكامل الإقليمي الذي يستهدف تدعيم السلام وتحقيق الرفاه للشعوب، مال إلى استهداف وحدة سياسية بأسلوب تدريجي يمر بمراحل التكامل الاقتصادي المفضية إلى وحدة اقتصادية. والتكامل الساعي إلى تصويب هياكل العلاقات الاقتصادية الدولية يمر بمراحل مماثلة ولكنه قد يتوقف عند بعضها وفقا لما تجده الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي محققا لأهدافها في النمو المتكافئ في ظل التنافس العالمي. ومع ذلك فقد تجد الدول النامية أنها بحاجة إلى البدء بمرحلة إنماء تكاملي يعزز روابطها المحلية والإقليمية، التحتية والعلوية معا.

وأخيرا فإن الإقليمية الجديدة تمهد لصيغة مختلفة، تجمع بين التعاون والتكامل من ناحية، كما تجمع بين دول متفاوتة في مراحل ومعدلات النمو، وفي قواعدها الثقافية والاجتماعية. ومرتكزة على مبدأ وقوف كل طرف على قَدر المساواة؛ وهو افتراض يجافي الواقع، ولكنه شرط يتعين على الدول النامية قبوله حتى تحصل على ما تعتقده مزايا تقابله.

وقد جرى تطوير الفكر النظري ليصبح قادرا على تفسير كل من هذه الحالات، في ضوء التجارب العالمية التي ما زالت تفتح بتطورها آفاقا جديدة. وتتميز الإقليمية الجديدة بما يلي:

- تضم دولا متفاوتة في مستويات النمو، بعكس ما تشترطه النظرية التقليدية من تقارب هذه المستويات؛
- تتباين الغايات النهائية للتجمعات المعنية، وهو ما يعني تغليب الأهداف السياسية والاجتماعية للطرف الأقوى، دون التزام بالعمل على تحقيق تقارب اجتماعي أو توحد سياسي على المدى الطويل؛
- وهي تستند إلى قدر من التوفيق بين التوجه نحو التعددية، وهو التوجه الذي رعته الولايات المتحدة في السابق، خاصة في ظل مناقشة مدى التوافق أو التعارض بين الإقليمية والتعددية.

وفي الأخير فعند تقييم الفوائد والتكاليف الاقتصادي والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على الدخول في اتفاقات تجارة حرة ثنائية أو إقليمية بين الشمال والجنوب، ينبغي للبلدان النامية ألا تأخذ في الاعتبار فقط التغييرات المحتلمة في الصادرات والواردات الناشئة عن فتح الأسواق، والزيادات الممكنة في الاستثمار الأجنبي المباشر. بل ينبغي لها أن تنظر أيضا في مدى تأثير هذه

الاتفاقيات على قدرتها في استخدام مختلف خيارات وأدوات السياسة العامة سعيا إلى تنفيذ إستراتجية تنمية أطول أجلا. وأثر ذلك على الرفاهية.

وبهذا أصبح أمام الدول النامية خيارين للخروج من ضيق القطرية إلى رحابة الانفتاح، من خلاله الانخراط في الترتيبات «الإقليمية الجديدة» التي تُشجع توسع أنشطة الشركات العابرة للقارات، والتي تُعتبر (أي الشركات المتعددة الجنسيات) القاطرة التي تجر تدفقات الاستثمار، والتكنولوجيا.. للعالم النامي، كما يُمكن لبلدان العالم الثالث أن تنظر في مجالات أخرى للتعاون مع شركائها في المنطقة الجغرافية نفسها بروح الإقليمية الحقة. ومن شأن هذا أن يساعد في تدعيم استراتيجياتها لتحقيق التنمية الوطنية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مستفيدة من المزايا المتمثلة في قرب الموقع الجغرافي وتماثل المصالح والتكامل الاقتصادي، بعد ذلك الدخول في مفاوضات «الإقليمية الجديدة» في شكل كتلة تضمن تحقيق قوة تفاوضية وتقلل وتستبعد التنافس بين الدول النامية، الذي يُوقعها في مطب تقديم تنازلات لا طائل ولا جدوى منها.

الفصل الثاني

الأزمات والتأصيلات الفكرية للمدارس الاقتصادية

تمهيد الفصل الثاني

منذ بدايات الفكر الاقتصادي بشكل عام مرحلة التجاريين وصولا للفكر الكينزي مرورا بالكلاسيك برعيليه، وإشكالية الأزمة تتنمط تاريخيا باضطراد صنوا مع تطوره (الفكر الاقتصادي) حتى بلغت الذروة وأصبح الاقتصاد الوضعي يُوصم باقتصاد الأزمات*.

على مستوى حقل التنظير للفكر الاقتصادي فُتح باب الجدل واسعا حول مدى صحة المرتكزات النظرية، وكفاءة الأدوات الاقتصادية المالية والنقدية التي ارتكزت عليها تلك الأنظمة، في معالجة، تجاوز، احتواء وتقليص أثر تلكم الأزمات.

تأريخيا، المُثبت على مستوى التنظير والتأصيل، التنظيم والتطبيق أنّ تلك الأدوات عجزت بشكل مزمن في معالجة الحد الأدنى من تلكم الخلل الاقتصادي. بدءا بالفكر الآدمي الذي تباهى بآلية السوق أو ما يُؤصّل له بـ «اليد الخفية»، مرورا بقانون «المنافذ» لرائد المدرسة الكلاسيكية جون باتيست ساي، فانهارت أهم التأصيلات النظرية للفكر الكلاسيكي مع بيان ضعف الافتراضات المرتكز عليها، والتي أُثبت خطأ كثير منها إثر الوقائع الاقتصادية لأزمة الكساد العظيم (أزمة الخميس الأسود 1929). فبرزت بذلك أفكار «جون ماينرد كينز»، ليُشيّد تحليله الاقتصادي على أنقاض الافتراضات الكلاسيكية، مرتكزا على التحليل الاقتصادي الكلي المعتمد على توازنات الأسواق، والمُشِيد بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لضبط الاختلالات الاقتصادية الناشئة عن انحراف التوازن عن مستوياته المرغوبة اقتصاديا. ومع عقود من النمو الاقتصادي المتواتر في الدول الصناعية في أوربا وآسيا (نتيجة لجهود الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية) ساد الفكر الكينزي تنظيما وتطبيقا، واعتمدت تأصيلاته آليات ميدانية لحل مشكلات الرأسمالية.

وقد تمتع الاقتصاد العالمي خلال الستينات بأفضل عشر سنوات من الاستقرار والنمو الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، وشهد الاقتصاد الأمريكي آن ذاك أطول فترة للنمو مُسجلة حتى الآن. لكن الأيام السعيدة لم تدم طويلاً، فمع بداية العقد السابع من القرن الماضي بدأت نُذر تراجع اقتصادي تُخيّم على الأفق الملحوظ، وتهاوت معدلات النمو الاقتصادي التي غذّت لعقود الاقتصاديات المتقدمة، ملقية بظلالها على أغلب المؤشرات الاقتصادية ببعديها الجزئي والكلي، وبدأت ملامح دورات اقتصادية تلوح في الأفق القريب. وبدأت الشكوك تُثار حول استدامت النمو،

★. وهو ما حذا بـ «آلن غرينسبان» (*Allan Greenspan*) (مدير الفدرالي الأمريكي لمدة 19 عاما) باختيار وصف العصر الذي تربعت فيه الرأسمالية على بلاط «التنظير» و«التنظيم» للاقتصاد بـ (*The Age of Turbulence*) وجعله عنوانا لمذكراته التي نشرها سنة 2007.

ولم تدم حالات التعافي كثيرا. فبدخول عقد السبعينيات من القرن الماضي شهد الفكر الاقتصادي ظاهرة اقتصادية جديدة لم تطرح أصلا في الفكر الكلاسيكي، كما كانت مستبعدة تماما ضمن الافتراضات النظرية للتحليل الكينزي، اتسمت (أي الظاهرة) بزيادة حادة في معدلات البطالة تزامنا مع ارتفاع مضطرد لمعدلات التضخم. فيما بات يُعرف في تاريخ الوقائع الاقتصادية بأزمة الركود التضخمي. وبذلك برزت الأيديولوجية الجديدة للاقتصاديين المبشّرين لاقتصاديات جانب العرض، وبدأت حملات التبشير بضرورة تبنّي سياسة رأسمالية بلا قيود أو حدود.

وفي سياق نمطية الأزمات يجدر التأشير أنّه لا يكاد يخلو عقد من حدوث اضطراب واحد على الأقل، سواء في شكل «مشكل»، بصفة «خلل»، أو بسقف «أزمة». هذا ما أشار إليه «تشارلز كيندلبرغر» (*Charles Kindelberger*) ضمن مؤلفه « *Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises*) وهو الأمر الذي حذا بالمنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة 2008، القول أنّ «الأنظمة المالية المضطربة» تُمثل عقبة وتحدياً كبيراً يعصف باستقرار الاقتصاد العالمي.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالأزمات، مركزين على مسار الاقتصاد الكلي في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وأهم تطوراته، وإخفاقاته وتصويباته. ونختم الدراسة بالتطرق إلى أهم الأسس التي يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامي، ونمذجة هذه المرتكزات في شكل معادلات سلوكية تُتيح مجالاً أعمق لفهم الفكرة الأساس للاقتصاد الإسلامي، ووجهات النظر المتعلقة بممانعة الأزمات والتقليل من حدتها.

المبحث الأول

الأزمات مقاربة نظرية

بشكلٍ عام، يُعتبر «التناوب الزمني» بين حالتي «الاستقرار» و«اللا استقرار» مشهد طبيعي، صحي، ويرى الكثير أن حالةً من «لا استقرار استثنائية وقصيرة الأجل» ضمن الدورات العادية (فيما يمكن وصفه بـ«الأزمة»)، هي حالة صحية وبالغة الضرورة من أجل التطور والنمو وضمن هذا الإطار لمفهوم «الأزمة»، فقد شكّلت على مستويي الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية هبة، ونقطة التحول الجوهرية في تطور الرؤى الاقتصادية المفسرة للأحداث الجارية، أو المؤصّلة للمتوقع أو المرتجى من السياسة الاقتصادية المنتهجة أو المخطط لتطبيقها، فكل النظريات الاقتصادية وغيرها توالدت على أنقاض إخفاقات من سبق (أي أزماتها الفكرية)، ووضعت في تفسيراتها اختلالات كبذور أزمات وكأسس لما هو آت، كما أنّ كل السياسات الاقتصادية وغيرها ترممت زلاتها وتحسن أداءها بردم نقائصَ انتابت ما قبلها (أي بحدوث أزمات)، مانحةً عبر نقائصها فرصة لما بعدها ليحل محلها أو يصلح خللٌ أحدثته أو لم تستطع إيجاد حل له ... وهكذا وإلى غاية اليوم لا تزال تلك الديناميكية تفعل مفعولها فكراً، وممارسةً.

أولا: الأزمة قراءة في المصطلح

1. مفهوم الأزمة:

الأزمات جمعٌ، ومفردها أزمة* وتُعرّف بأنّها: تهديدٌ أو خطرٌ غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول[1] وهي نتائج مجموعة تتابعات تراكمية تُغذي كل منها الأخرى[2]. فتتلاحق فيها الأسباب وتتشابك معها الأهداف والنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية[3].

كما تُعرف الأزمة على أنّها عبارة عن خلل يُؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، كما أنّه

★. يعني مصطلح «الأزمة» في المعجم الوسيط: الشدة والقحط، وقيل تعنى السّنة المجدبة. أما في المنجد فإن أصل الكلمة مشتق من : زأم زأمًا زؤومًا أي مات سريعا. وفي المزاج الاجتماعي العربي العام، فإن كلمة أزمة تشير إلى "حدث عصيب يهدد كيان الوجود الإنساني أو الجماعة البشرية، وبالتالي فإنّها لا تعكس تغيّرا نحو الأفضل.

أما من حيث دلالتها الدولية، فهناك مجموعة كبيرة من التعريفات التي وردت في هذا الشأن، فتريكسا (*Triksa*) يعتبرها «ذلك التكثيف الشديد لطاقات الاختلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي».

وتُعَرَّفُ في معجم ويبستر *Webster* على أنها " نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ " وأنها "لحظة حاسمة أو وقت حرج.
"A turning point for better or worse, a decisive moment, or a crucial time" .

1. سامي حريز، **المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات « الأسس النظرية والتطبيقية »**، ط1، دار البداية، الأردن، 2007، ص 15.
2. محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 242.
3. محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات**، مكتبة مدبولي، مصر، 2000، ص 53.

يُهدّد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام[1]. كما ينظر علماء الاقتصاد السياسي، إلى أنّ الأزمات تعبير عن التناقضات القائمة بين الطبقات الاجتماعية، وبين قيم التبادل[2].

2. الخلل والمشكلة والأزمة:

1.2 **الخلل**: يُعرف بأنّه مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية، ينتج عنها تعثّر أو توقف بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها، وقد يصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، مما يدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدتها وإعادة التوازن لهذا النظام[3]. ويكون تأثير الخلل على البيئة الداخلية والبيئة الخارجية تأثيراً محدوداً وخفيفاً، يسهل إدارته والتعاطي معه وعلاجه بشكل فوري وسريع، بعد التعرف على الأسباب والمسببات الحقيقية، ووضع السياسات والحلول المناسبة للحد من ارتقائه إلى حدود أزمة.

2.2 **المشكل**: تُعبر المشكلة عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها، وهي عادة ما تطول جزءاً من كيان المنظمة أو النظام وليس كله، ويكون الخوف من أنّ استمرار المشكل قد يمتد إلى باقي أجزاء النظام ليشكل أزمة حقيقية، ومن ثمّ فالمشكلة قد تكون هي سبب الأزمة التي تمت، ولكنها بالطبع لن تكون هي الأزمة في حد ذاتها، فالأزمة عادة ما تكون أحد الظواهر المتفجرة عن المشكلة، والتي تأخذ موقفاً حاداً شديد الصعوبة والتعقيد غير معروف أو محسوب النتائج، ويحتاج التعامل معه إلى قمة السرعة والدقة، في حين أن المشكلة عادة ما تحتاج إلى جهد منظم للوصول إليها والتعامل معها. فكل أزمة في حد ذاتها مشكلة تواجه متخذ القرار في الكيان الإداري أو الوطني أو الإقليمي، ولكن بالطبع ليست كل مشكلة أزمة[4].

ثانيا: الأزمة الاقتصادية والمالية

1. الأزمة الاقتصادية:

إن تاريخ الرأسمالية الصناعية هو تاريخ فترات من الرخاء وفترات من الركود، أي تاريخ ما يُطلق عليه الاقتصاديون الرأسماليون الرسميون «الدورة الاقتصادية». فلأكثر من مائتي عام كانت هناك فترات من التوسع الشديد في الإنتاج تتخللها أزمات مفاجئة تتحطم فيها قطاعات كاملة من الصناعة وتتوقف[5].

---

1. محمد رشاد الحملاوي، **إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية**، ط2، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1995، ص 29.
2. نفس المرجع، ص 33.
3. إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 18.
4. محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص62.
5. كريس هرمان، **الاقتصاد المجنون "الرأسمالية والسوق اليوم"**، ترجمة مركز الدراسات، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر، مصر، 1999، ص 21.

ويُفضّل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية «*cycle*» بدلاً من كلمة «*crises*» التي تدل على الأزمة، ويُمثل الفرق بين الاصطلاحين، أن الأزمة تدل على اختلال أو اضطراب في مرحلة زمانية أو مكانية معينة في حين تدل الدورة «*cycle*» على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها. ممّا يعني ذلك أن حصول الأزمات تُمثّل حالة متوقعة الحدوث في النظام الرأسمالي وتُمثّل أحد مظاهره الطبيعية[1].

وعادة ما تُستخدم مؤشرات الدورات الاقتصادية كأداة تحليلية للتغيرات المتعاقبة من التوسع والانكماش الاقتصادي، ويعتمد حسابها على إحصاءات اقتصادية تعطي دلالات هامة من موجات التوسع والانكماش، حيث تُصنف هذه المؤشرات إلى ثلاثة مجموعات تتمثل في[2]:

- مؤشرات اقتصادية أمامية ترتفع وتنخفض قبل عدة شهور من حدوث التوسع أو الانكماش الاقتصادي، مثل التغير في المخزون وعرض النقود؛
- مؤشرات اقتصادية متزامنة: تصاحب وتتوافق مع التوسع أو الانكماش الاقتصادي مثل الاستهلاك والاستثمار الثابت؛
- مؤشرات اقتصادية متباطئة ترتفع أو تنخفض بعدة شهور من التوسع أو الانكماش، مثل التضخم وأسعار الفائدة الاسمية.

والأزمة الاقتصادية هي المرحلة المحددة التي يقع فيها تقلب عنيف للوضع الاقتصادي والتي تُنبئ بنهاية مرحلة الرواج أو التوسع الاقتصادي، و لكن في الاستعمال الفعلي أخذت كلمة الأزمة الاقتصادية معنى أهم لتشمل في الغالب فكرة الكساد الاقتصادي نفسها[3].

ويجدر التأشير أن الكساد عادة ما تنشأ بذوره في فترات الرواج ـ هذا ما أثبتته التجارب من خلال الدورات الاقتصادية ـ فعندما ترتفع الأسعار بشكل محموم ويزيد الرواج وترتفع المكاسب ويحدث الازدهار، ومع الصعود المضطرد في الأسعار نتيجة لارتفاع الطلب أو نتيجة تعظيم الأرباح،

---

1. زايري بلقاسم، مهدي ميلود، الأزمة المالية الدولية: نظرية للأزمة أم أزمة نظرية، **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 20 – 21 أكتوبر 2009، ص 3.

2. ناصر بوثلجة، عطا الله بن مسعود، الدورات الاقتصادية ومدى تزامنها بين الدول العربية وشركائها الاقتصاديين، **الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات**، يومي 26-27 فيفري 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، ص 5.

3. إبراهيم أبو العلا، أحمد مهدي بلوافي، وآخرون، **الأزمة المالية العالمية(أسباب و حلول من منظور إسلامي)**، ط1، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، جدة، 2009، ص15.

فإنّه يجب التنبؤ بأنّ الانكسار قادم، وكلما اقتربت الأسعار من حالة الغليان تُصبح الأزمة وشيكة[1].

وقد وصف «فريدريك انغلز» الأزمة الاقتصادية وصفا تقليدياً إذ قال: تتوقف التجارة، وتزدحم الأسواق، وتتراكم البضائع بكميات هائلة فلا طريق لبيعها، ويختفي النقد السائل (السيولة النقدية)، كما يختفي التسليف، ثمّ تتوقف المصانع، وتفقد جماهير العمال وسائل عيشها، لمجرد أنّها كانت قد أنتجت الكثير من هذه الوسائل، بعد هذا تتالى الإفلاسات كما تتبعها عمليات البيع القسري، ويستمر هذا الانسداد القاسي مدة طويلة، فتتدمر القوى المنتجة والمنتجات إجمالاً، حتى استنفاد الوقت الذي تمتص فيه السوق فائض البضائع المتراكمة، أي حتى الوقت الذي يُستعاد فيه الإنتاج والتبادل بالتدريج. ولعل مفهوم الأزمة بحد ذاته ينطوي على وجود مصاعب اقتصادية جدية، ولو نجحت الرأسمالية في الافتداء بثمن زهيد كتخفيض معدلات نمو الإنتاج إلى مستوى معتدل، وإبقاء على مستويات تعظيم الأرباح في حدود معقولة، والحفاظ على درجات نمو متناسبة بين مستويات الاستثمار الحقيقي والمالي، لما كانت ثمة ضرورة خاصة للجدل حول دور الأزمات[2].

وعموما يُمكننا القول أنّ الأزمة الاقتصادية هي تعبير عن اضطراب فُجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تُطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد، بحيث يبتعد فيه الدخل التوازني عن المستوى المستهدف اقتصادياً، والذي يُحقق من خلاله توليفة متوافقة بين معدلات التضخم ونسب البطالة، وكمحصلة لذلك ينشأ اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ومن ثمّ اختلال التوازن في سوق العمل، وتدخل الاقتصادات في حلقة من الانخفاضات تُغذيها متغيرات الطلب الكلي، وبذلك تتشكّل مرحلة أو طور انحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية والتي تُعبّر عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي.

2. **الأزمة المالية**: الأزمة المالية تتجسد في تلك التذبذبات التي تُؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتماد الودائع المصرفية، ومعدل

1. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 19.

2. أ.ايلجوك، **الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة**، ترجمة على محمد تقي عبد الحسن القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1981، ص77.

الصـرف. وهـذا الاخـتلاف في تقـدير الظـواهر الخاصـة بالارتفـاع والانخفـاض يتطلـب فـترة طويلـة لتفسيرها[1].

والأزمة المالية ظاهرة تغذي نفسها ذاتيا، فإذا مرّ بنك بمشكلة سيولة مثلاً، فإنّ تدافع المودعين لسحب أموالهم يجعل السيولة في وضع أسوأ، ومن شأن ذلك دفع المزيد من المودعين لسحب أموالهم، وهكذا تتفاقم مشكلات السيولة حتى يُفلس البنك[2].

كما يُقصد بالأزمة المالية التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلبا على قيمة العملة وأسعار الأسهم[3].

وتجـدر الإشـارة أنّ بعض المفـاهيم المتعلقـة بالأزمـات الماليـة توسّـعت تبعـا لاختلاف المسبّبات والخصائص، فيُمكن النظر إلى الأزمة المالية على أنّها اضطراب في أسواق المال الناتج عن سوء الاختيار، وارتفاع المخاطر المعنوية، لدرجة أنّ سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى الأفراد ذوي الفرص الاستثمارية الأحسن[4].

وبمفهوم أوسع فإنّ الأزمة المالية تتجسّد في ذلك الاضطراب الذي يُؤدي إلى تعرّض المتعاملين في الأسواق الماليـة لمشـكلات سـيولة وإعسـار، ممّـا يسـتدعي تـدخل السـلطات المعنيـة لاحتـواء تلـك الأوضاع. وقد تأخذ الأزمة شكل أزمة مديونية أو أزمة عملة أو أزمة مؤسسات مصرفية، وقد تتعمق لتشمل كامل الأوجه المشار إليها[5].

ويمكن القول أنّ الأزمات المالية عادة ما تحدث بصورة مفاجئة، نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مُسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل، يُرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقرضين، ما ينجم عنه انخفاض في قيمة العملة مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، ما يترتب عنه تعثّر بنك أو مجموعة من البنوك عن الوفاء بالمستحقات المالية، ونتيجةً لترابط البنوك ضمن المنظومة المصرفية عبر قناة الإقراض والاقتراض، فإنّ إفلاس بنك أو تعثره في سداد ما ترتب عليه من أقساط يؤدي إلى تعثر عمل باقي

---

1. بلعزوز بن علي ، محمد طيب أمحمد ، **دليلك في الاقتصاد** ، دار الخلدونية، 2008، الجزائر ،ص ص 134 - 135 .

2. محمد رشاد الحملاوي، **إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 32 .

3. عرفات تقني الحسني، **التمويل الدولي**، دار المجلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 200.

4. *Fredric S. Mishkan , **Financial Policies and the Prevention of Financial Crises in Emerging Market Countries**, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, Working Papers N°8087, January 2001, P 02. (15-03-2013) http://www.nber.org/papers/w8087.pdf?new_window=1*

5. منير الحمش، الأزمة المالية ومصير النظام الرأسمالي، **ندوة الثلاثاء الاقتصادية حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009/03/17، ص4. *(15-03-2013) http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/hemesh.pdf*

البنوك وإفلاس غير قليل منها. وقد يكون المنشأ الأصلي للأزمة الأسواق المالية، فعند انهيار أسعار الأسهم أو السندات أو المشتقات المالية لقطاع معين أو مجموعة من القطاعات، وفي ظل آلية تمويل شراء مُسبقة عبر الاستدانة من البنوك، بغية التربُح الناتج عن انخفاض معدلات الفائدة مقارنة بمعدلات العائد المُستحصل من السندات أو المشتقات المالية، أو الأرباح المتوقعة من الأسهم، فإنّ انهيار الأسعار في السوق المالية تُؤدي إلى تعثّر المُقترضين عن السداد، ومع اتسّاع حلقة الاستدانة اقتراضاً وإقراضاً، ضمن المنظومة المصرفية المحلية والدولية، يتم انتشار الأزمة واستفحالها وفقاً لما يُسمى بـ «أثر الدومينو».

ثالثا: العلاقة التبادلية بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية

1. انتقال الأزمة من صيغتها المالية إلى صبغة اقتصادية

إنّ أهم أسس التنمية الاقتصادية ترتكز على الاستثمار الإنتاجي، والذي يحتاج بصورة أساسية إلى عامل رأس المال لتمويل الأنشطة الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال قناتين أساسيتين: إمّا من خلال السوق المالية عن طريق إصدار الأوراق والمشتقات المالية المختلفة، أو من خلال الوساطة المصرفية، وهما الطريقتان الأكثر انتشارا في الاقتصادات الحديثة[1].

وعلى الرغم من أنّ الأزمات المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلاّ بالأسواق المالية أو المنظومة المصرفية، لكن المثبت تاريخيا، أنّ أغلب الأزمات ترتقي من صيغتها المالية إلى صبغة اقتصادية من خلال الآليات الآتية:

فالبنوك والتي تمثل جزء من أهم مؤسسات الإقراض، تمول عمليات الإقراض من خلال الأموال المودعة في حساباتها، وبذلك تُعتبر مدينة للمودعين وتعتبر هذه الديون خصوم البنك أو الالتزامات التي عليه، وبعد ذلك تقوم البنوك بمنح هذه الأموال للمقترضين، وتُعرف هذه القروض كأصول للبنك، ومن أجل توفير بعض الأمان للمودعين وبعض الضوابط للتسليف البنكي، تخضع البنوك للقواعد الدولية المطالبة بمعدل مُحدد وضروري كاحتياطي قانوني يُعد مملوكًا للبنك (رأسمال البنك) ـ والذي يتوفر من المساهمين والأرباح التي يُحققها البنك من خلال أنشطته المختلفة ـ وعندما تتحول قروض البنك إلى ديون مشكوك في تحصيلها، يضطّر البنك في النهاية إلى إعدام هذه الديون، وإعدامها هو في الحقيقة خصم من رأسمال البنك، ممّا يُقلل من قيمة رأسماله، وكلما كان رأسمال الأصلي صغيرًا، يُحجم البنك على القيام بعمليات إقراض جديدة، وبالتالي زيادة حجم

*1 . Banque de France, **de la Crise Financière a la Crise Economique**, Documents et débats N° 3, JANVIER 2010, P5. (17-03-2013) https://www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/publications/Documents_Economiques/documents-et-debats-numero-3-integral.pdf*

الديون المشكوك في تحصيلها يُقلل من التسليف، ويُؤدي ذلك إلى ظهور بذور أزمة في المنظومة المصرفية. عن طريق تخفيض الائتمان وتخفيض الإنفاق في الاقتصاد عموما، وربما يلجأ البنك في هذه الحالة إلى المطالبة بديونه، بسبب التخوف من وقوع المقترضين في أزمات ويُؤدي ذلك إلى تأثير أكثر انكماشاً على الاقتصاد عمومًا، وربما يُعاني البنك نفسه من صعوبات بحيث لا يتمكن من سداد ما ترتب عليه من التزامات اتجاه البنوك الأخرى، ويزداد الأمر تعقيدا عندما تطالب البنوك المُقرضة بفوائد أعلى على قروضها، وترفض أن تقدم قروضًا جديدة للبنوك التي تُحقق خسائر. وكلما اتسّع حجم التعثر في عدد أكبر من البنوك كلما أَشَّر ذلك على احتمال حدوث أزمة مالية تمس سوق النقد.

الشكل 2 – 1

مخطط بسيط لانتقال الأزمة من صيغة مالية إلى صبغة اقتصادية

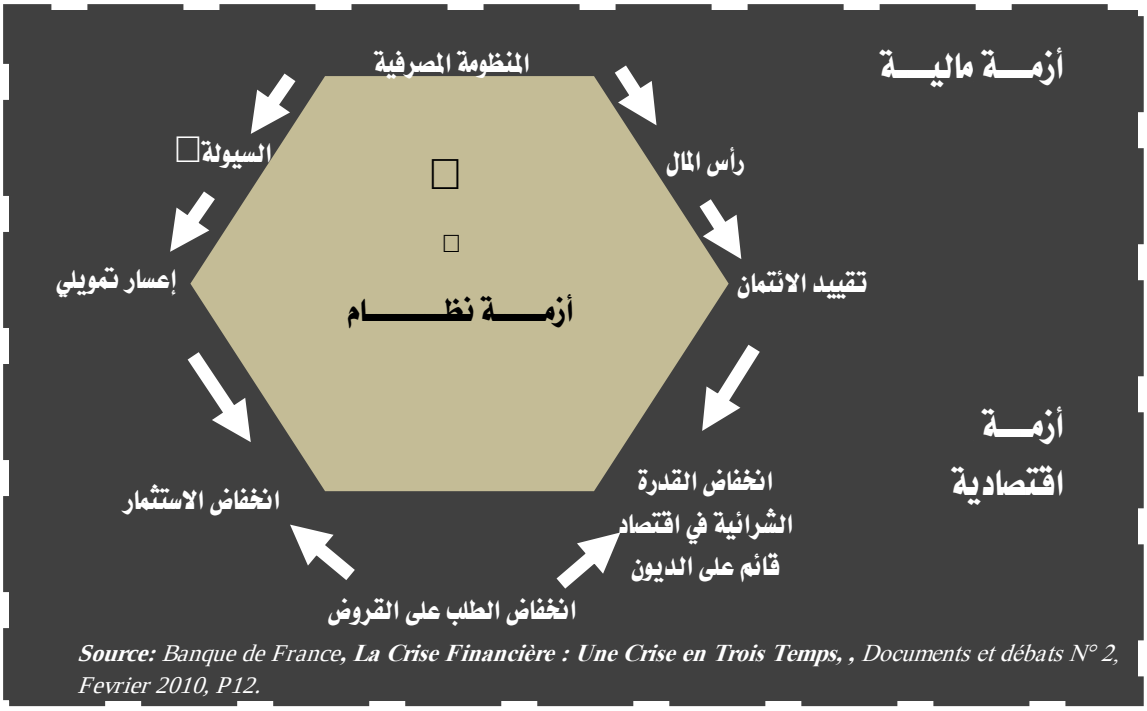

Source: *Banque de France,* ***La Crise Financière : Une Crise en Trois Temps,*** *, Documents et débats N° 2, Fevrier 2010, P12.*

وارتباطا مع ما سبق تصبح عمليات الائتمان أكثر صعوبة وأعلى تكلفة، خاصة مع زيادة خطر التخلف عن السداد، ما يؤدي بالمقرضين إلى زيادة شروط ومتطلبات الضمان، مع احتمالية حدوث أزمة ثقة على نطاق واسع، تُجفف قنوات الإقراض بين البنوك[1].

1 Jean-Charles Bricongne, Jean-Marc Fournier,Vincent Lapègue et Olivier Monso, ***De la crise financière à la crise économique L'impact des perturbations financières de 2007 et 2008 sur la croissance de sept pays industrialisés,*** *Institut National de la Statistique et des Études Économiques, Direction des Etudes et Synthèses Economiques, Document de travail G 2011 / 05, FÉVRIER 2011, P 11. (17-03-2013)*
www.insee.fr/fr/publications-et-services/docs_doc_travail/G2011-05.pdf

ومع تضييق الائتمان وما ينتج عنه من حالات الإعسار التمويلي المؤدي إلى انخفاض الاستثمار، يحدث تدهور وانخفاض في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، وهذا الانخفاض يُقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة، من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيره على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين[1]، ممّا يترتب عنه أثارا سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيها بين الأسواق المالية الدولية[2].

1 . عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة وإمكانية التحكم فيها**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2003، ص 32.

2. عرفات تقني الحسني، **التمويل الدولي**، دار المجلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 200.

الشكل 2-2

آليات تحول الأزمة من صيغتها المالية إلى صبغة اقتصادية

المصدر من إعداد الطالب

2. تحول الأزمة الاقتصادية إلى صيغة مالية:

في المقابل فإنّ الأزمة الاقتصادية قد تُولِد أزمة مالية وذلك من خلال التوصيف الآتي:

بداية يجدر التأشير أنّ هناك علاقة عضوية وطيدة بين «رأس المال المالي» و«رأس المال الإنتاجي»، فمالك المصنع مثلاً يحتاج إلى الاقتراض من البنك حتى يتمكّن من شراء أدوات الإنتاج وقوة العمل حتى تتم العملية الإنتاجية، ومن ثمّ يتم بيع السلع المنتجة في السوق، وتحقيق الربح، وبالمقابل فإنّ البنك لن يتمكن من تحقيق الفائدة، وهي السبب الوحيد لتقديم الائتمان، إلاّ إذا اُسْتُثمر ذلك الائتمان بشكل مُنتِج، وحقق الأرباح التي سيدفع منها المستثمر قيمة ما اقترضه، بالإضافة إلى القيمة المقابلة لمعدل الفائدة. ولكن مع توسع وتطور النظام الرأسمالي أصبحت العلاقة بين رأس المال المالي ورأس المال الإنتاجي أكثر تعقيدًا، فالبنوك على سبيل المثال، لا تستثمر أموالها فقط في إقراض الرأسمالي المنتج، بل تضخ الأموال في إقراض الأفراد (الرهن العقاري، وبطاقات الائتمان...)، وفي شراء الأسهم والسندات في أسواق الأوراق المالية (البورصات). وبذلك تُصبح الشركات الرأسمالية الصناعية الكبرى، مع ازدياد حجمها، وتوسّع إنتاجها وأسواقها على مستوى العالم، لاعبا أساسيًا في قطاع رأس المال المالي، فتخلق لنفسها أذرعا تمويلية، ويتم تداول أسهم شركاتها كأوراق مالية في البورصات، وتستثمر جزءًا متزايداً من فوائضها في أسواق المال، ولكن يظل أساس النظام هو الإنتاج الرأسمالي للسلع، فمنه تأتي الأرباح، التي يتم تداولها في أسواق المال، ومن هنا تأتي الأجور والدخول الحقيقية التي يتم بها شراء السلع والخدمات التي تنتجها الرأسمالية[1].

من جهة ثانية؛ عندما يكون الاقتصاد في فترات الانتعاش وتكون الأرباح مرتفعة، يلجأ العديد من رجال الأعمال للرفع من استثماراتهم لتوسيع الإنتاج، ومع ذلك فإنّ تصاعد الاستثمارات بلا تخطيط يُؤدي إلى زيادة التكاليف حيث أسعار السلع الإضافية الناتجة عن الاستثمارات الجديدة تنخفض، ويبدأ اختلال التوازن بين العرض والطلب، ومع زيادة المعروض من السلع تنخفض الأرباح ممّا قد يُؤدي إلى إفلاس بعض الشركات وتخفيض الإنفاق الاستثماري، واللجوء إلى سياسة تسريح العمال. وفجأة يظهر ما يُصطلح عليه بـ«فائض الإنتاج»، بحيث تتراكم البضائع في المخازن تزامنا مع انخفاض القدرة الشرائية، وترابطا مع عمليات تسريح العمال، ما يعنى أن استهلاك قطاعي الأعمال والعائلي ينخفض، وتتزايد أكثر فأكثر كمية فائض الإنتاج في النظام ككل[2].

---

1. سامح نجيب، **الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع**، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر، مصر، 2008، ص 5.
2. كريس هارمان، **الاقتصاد المجنون "الرأسمالية والسوق اليوم"**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وترابطا مع ما سبق، وارتكازا على العلاقة العكسية* التي تربط أسعار الفائدة بمعدل الربح، فإنّ انخفاض معدلات الربح يدع الشركات التي ترغب في الاستثمار بلا خيار إلاّ زيادة الاقتراض، وبالتالي يتزايد الطلب على السيولة في الوقت الذي ينخفض فيه العرض بما يدفع أسعار الفائدة لأن تتزايد أكثر. وكمحصلة لذلك ينخفض الاستثمار، والدخول في دائرة مفرغة من الانخفاضات على المستوى الجزئي والكلي، مُؤثرة (أي الانخفاضات) على أهم متغيرات الطلب الكلي (استهلاك القطاع العائلي، والإنفاق الاستثماري)، ومن ثمّ حدوث حالات الانكماش والركود لترتفع حتى سقف الكساد، مسببة في ظهور الأزمة الاقتصادية.

ونتيجة للترابط المالي والاقتصادي يُمكننا القول أنّ الأزمة تنتقل من صيغتها الاقتصادية إلى صبغة مالية من خلال الأبعاد الآتية:

- كلما كانت معدلات الربح في القطاع الإنتاجي ضعيفة، تهرب الاستثمارات من مجال التوسع الإنتاجي، من مصانع وبنية تحتية ... وتتراكم في القطاع المالي الافتراضي، وكلما تضخم هذا القطاع، كلما ابتعدت القيمة الافتراضية الورقية عن القيمة الحقيقية، أي عن قيمة الشركات بأدوات إنتاجها ومنشآتها وأرباحها الإنتاجية، وبذلك يُصبح النظام عرضة للأزمة المالية؛
- ولانخفاض الأرباح في القطاع الإنتاجي كذلك تأثير على الدورة المالية لرأس المال، والتي بدورها تجعل الأزمة العامة أعنف وأشدّ، فعندما تتم عمليات تمويل فائض الإنتاج من خلال الإقراض، على أساس أن المستفيد سيكون قادرًا على رد القرض مع الفائدة خلال فترة محددة، وعندما لا تتحقق الأرباح المتوقعة على القروض التي قدمتها البنوك تعجز الشركات عن الدفع وتصبح قروض البنوك قروضًا معدومة، وفي أسوأ الأحوال يُمكن للبنك المطالبة برد القروض، وبسبب تعثّر الشركة عن السداد، تُعتبر مُفلسة ويتم عرض أصول الشركة للبيع بأسعار منخفضة لاستعادة أموال المودعين، ويزيد ذلك من حجم الأزمة وعمقها تماما كما ساهم النظام المصرفي في توسيع وزيادة حجم الرخاء؛
- كما أنّ ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدي ـ نتيجة انخفاض الأرباح ـ يترتب عليه توجه أصحاب الفوائض المالية إلى توظيف أموالهم لدى البنوك، وهو أمر قد يكون إيجابي من ناحية علاج

★. يرتفع أحد المتغيرين عندما ينخفض المتغير الآخر، وهذا يحدث على اعتبار أن مستوى أسعار الفائدة يعتمد على التداخل بين تدفق الأموال (السيولة) وعلى الطلب على القروض، فالبنوك المركزية تُدير أسعار الفائدة وتتحكم فيها داخل نطاق معين يعتمد على التداخل السابق، ومعظم تدفقات السيولة للبنوك، تتأتى من الأرباح التي يستخرجها القطاع الإنتاجي ويتم إيداعها في المؤسسات المصرفية، وبالتالي عندما تكون الأرباح مرتفعة فإنّ تدفق السيولة في القطاع المالي يتزايد ويتجاوز العرض الطلب وهنا يحدث انخفاض في تكلفة الاقتراض أي سعر الفائدة، ومن ناحية أخرى عندما تنخفض معدلات الربح فإن تدفق السيولة في القطاع المالي ينخفض مؤثرا على العرض انخفاضا، والطلب ارتفاعا، ما يرفع من تكلفة الاقتراض.

مشكل السيولة لدى المؤسسات المصرفية، لكن يترتب عليه شق مدمر في الأسواق المالية، يبدأ بانخفاض الأسعار السوقية للسندات والمشتقات المالية نتيجة العلاقة العكسية بين معدلات العائد المستحصل منها ومعدلات الفائدة، ومع الأثر السلبي للمضاربة في تحديد القيم السوقية يزداد الانخفاض في أسعار هذه السندات والمشتقات، نتيجة ابتعادها عن قيمتها الحقيقية سابقا. أمّا أسعار الأسهم فتنخفض نتيجة انخفاض الأرباح المرتجى تحقيقها منها، وتتعمق كل تلكم الانخفاضات تحت ضغط قانون العرض والطلب ما ينجم عنه انهيار الأسواق المالية، وبما أنّ أغلب عمليات الشراء التي تتم في السوق المالي تكون ممولة في أغلب الأحيان من البنوك، فإنّ انهيار الأسواق المالية يترتب عنه تعثر المُقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنوك ما يُؤشّر على انتقال الأزمة مرة أخرى إلى النظام المصرفي، وزيادة حدتها وعمقها.

الشكل 2-3

آليات تحول الأزمة من صيغة اقتصادية المالية إلى صبغة مالية

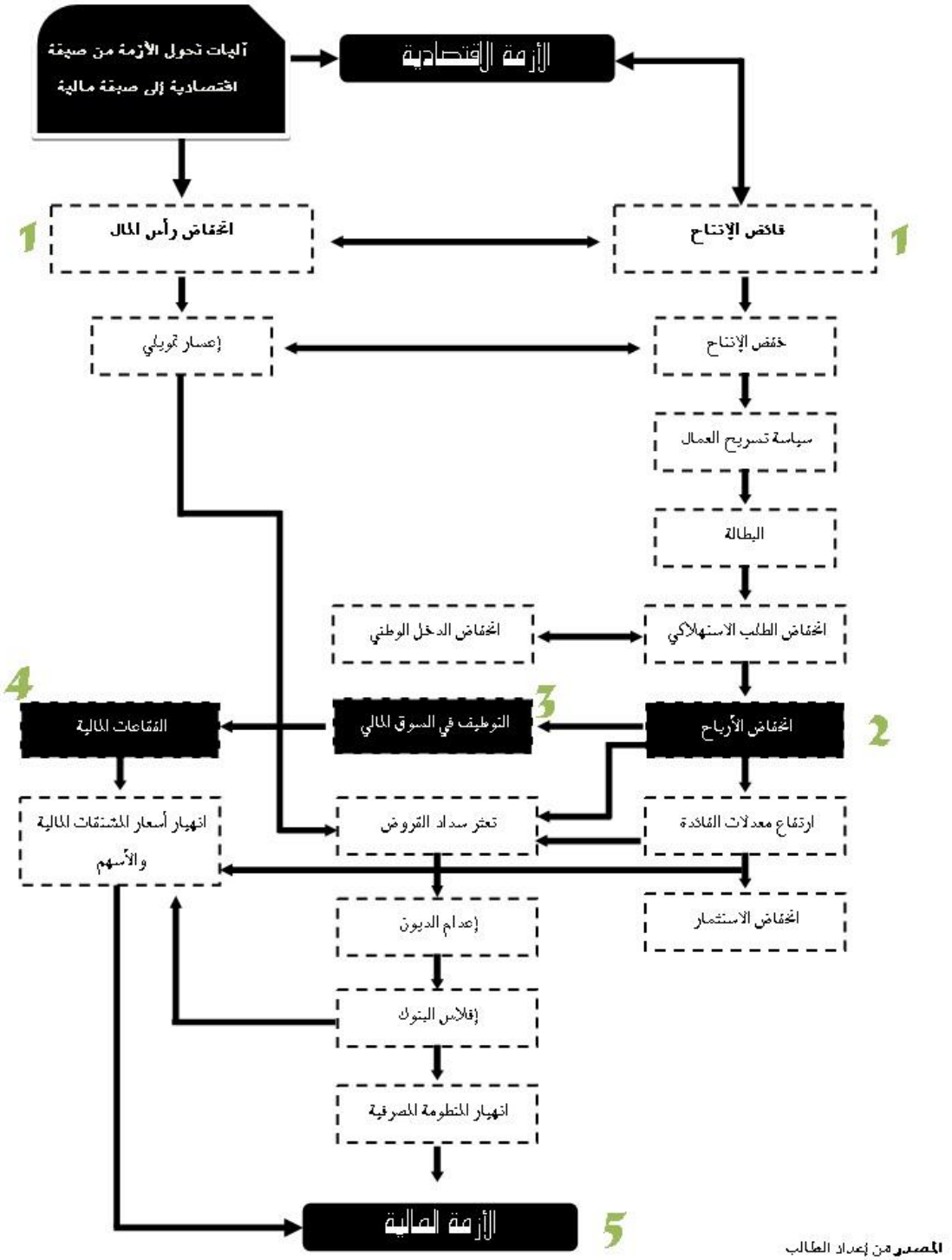

المصدر من إعداد الطالب

المبحث الثاني

مسار الاقتصاد الكلي ودورية الأزمات

يُعتبر التغير من أكثر حقائق الحياة ثباتاً، ولا يعني التغير بالضرورة التطور أو التقدم إلى الأمام، فالتغيرات الاقتصادية وما يُصاحبها من تغيرات اجتماعية وسياسية في أي مجتمع من المجتمعات، وفي أي منطقة من مناطق العالم، يُمكن أن تكون إيجابية كما يُمكن أن تكون سلبية، ويختلف الحكم باختلاف زاوية النظر، وتعدد المصالح والأهداف. وعلى ذلك يرى كثيرين أنّ التغيرات التي شهدها النظام الرأسمالي ارتباطاً باختلاف المدارس الفكرية، وتعدّد وجهات نظر روادها، لم ترق إلى طموحات الحد من تعثرات مسار الرأسمالية التاريخي. وإزاء ذلك تدعوا الضرورة ملحة إلى أهمية البحث عن بديل جديد بمرتكزات نظرية أصيلة، وآليات عملية رصينة، يُسهم في بلورة نظام اقتصادي شامل، يُهذّب السلوك الاقتصادي على المستوى الجزئي والكلي والقطري والدولي، ويُؤسس لبيئة اقتصادية أكثر استقرارا، ولعلاقات دولية أعمق توازنا، ولمستويات اجتماعية أكثر عدالة.

أولا: الطابع الطفيلي لـ «الرأسمالية»، و «التطرف الرأسمالي»

ينحى الكثير إلى القول أنّ الأزمة ليست مشكلا في حد ذاتها، بل في كثير من الأحايين تكون عبارة عن هبة تُسهم في تطوير الفكر وتمكّنه من تجديد نفسه، وبذلك ورغم الأزمات المتوالية فإنّ الرأسمالية وبكفاءة تمكنت من تجاوز مآزقها الدورية وتجديد نفسها، ورغم ما دوّنه «فؤاد مرسي» ضمن سفره «الرأسمالية تجدد نفسها»[1]، وما أشار إليه من مرونة الرأسمالية وقدرتها على التجديد والتطور وتجاوز مطبات التعثر، إلاّ أنّ هذه المرونة والديناميكية المُشار إليها، والقدرة على التجديد ورغم أنّه تاريخيا تُسجّل، لكن حجة الواقع تُثبت فشل الأفكار المتجددة في أحايين كثيرة في امتحانات لاحقة، كما أننا نتساءل في سياق ما يُطلق عليه «فؤاد مرسي» بـ «الرأسمالية المتجددة»، بعد كم من التكاليف والخسائر والآثار ؟ وأي من الأزمات النمطية التي وُصمة بها ؟ والقائلة بعبء ثقيل ...

ما أحوجنا اليوم وأكثر من أي وقت مضى لطرحٍ حاسم كي يتسنى لنا مواجهة ركام الأفكار السائدة، والمُروج لها بقوة عن مناخ العصر والتي تقول أن الرأسمالية نظام أبدي وأن التاريخ

---

1. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 147، الكويت، مارس 1990.

قد انتهى عندها وبها، فلا مجال عندهم لصراع أو تناحر أو تغيرات نوعية، سواء أكان هذا على مستوى المجتمع أو الاقتصاد أو الثقافة وحتى النظام الدولي.

في زعم الكثير أنّ أبدية الرأسمالية تنبثق من مرونتها الفائقة وقدرتها على التكيف الفعال، واستيعاب أي تغيير محتمل أو متصور. سواء تعلق هذا التغيير أو تلك الطفرة بالتكنولوجيا أو بموازيين القوى الاجتماعية أو بتناسب القوى على الصعيد الدولي. ويتجلى هزال هذا المنهج في تشبثه بالسببية التكنولوجية (وهو منهج بائس مقارنة بالمادية التاريخية مثلاً)، حيث يرى أنّ التقدم التكنولوجي هو المحرّك الأساسي الذي يحكم تطور المجتمعات، ويحقق لها السيادة والريادة[1].

كذلك، بطرح يحمل كثير من التبشير ينحى بعض الباحثين ضمن حزم من المحاولات الهدف منها إخراج كل من الرأسمالية ورأس المال من قفص الاتهام، كون هذين الأخيرين بريئين من أوزار الإخفاقات المسجلة، وأنّ المشكل يكمن ويُنسب وبشكل مباشر للتطرف الرأسمالي، على هذا النسق وضمن حزم محاولات التبرير كُتب[2]: تبرز جدلية الرأسمالية والتطرف الرأسمالي، وتطفوا معها حقيقة ما نكرره دوماً فيما تعلق بالموضوعة، أنّه: منهجياً، وعلى مستوى عمليات التحليل والنقد، ومن ثَمّ الاتهام أو إبراء الذمة، هنالك بديهية يجب عدم تجاوزها في حين كان المرتجى النقد الإغنائي وليس النقد الإلغائي هي: أنّه لا يجوز تقييم أي «فكر» من خلال سلوكيات معتنقيه، بل يجب مناقشة كل «فكر» عبر تحليل أسسه ومرتكزاته النظرية وليس الممارستية، أو مدى تجسده في أرض الواقع.

التبرير السابق وبما يتسّم به من العمومية والتبسيط يحمل ضمن طياته بؤرا من الضعف، كونه لا يمكن القول بأي حال من الأحوال أنّ أصل تقييم سلامة وصلاحية أي فكر ينحصر في أُسسه النظرية، وإذا سلمنا بهذا الأمر نسبيا فإنّ التقييم الحقيقي لأي فكرة يتحقق من خلال تقييم ماديات تحققها على أرض الواقع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالتأصيل النظري لأي إشكال ولد أساساً من الواقع في محاولات لإعطاء تفسيرات لظواهر محددة، أو وضع حلول لإشكالات معينة.

هذا وأنّه من الشطط القول أنّ رواد المدارس الفكرية المختلفة وضعوا وسطروا نظرياتهم ووجهات نظرهم دون الاعتقاد الجازم أنّها الحل الأمثل للمشكلات الماثلة أمامهم، بل هم يجزمون أنّها السبيل الوحيد الممكن انتهاجه والكفيل بالتجسيد على أرض الواقع معطيا نتائجاً تؤتي أُكلها. فأفكار «آدم سميث» مثلاً ومقترحاته لحلول مشكلات القرن 19، يعتقد جازما أنّها هي

---

1. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص7.

2. نور الدين جوادي، قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 356، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أكتوبر 2008، ص ص 48-49.

الحلول المثلى للقرن 21. هذا من جانب؛ ومن جهة أخرى فإنّ أهم التأصيلات والمرتكزات النظرية للمدارس ورواد الفكر الاقتصادي تحمل ضمن طياتها تناقضات نظرية كفيلة أن تكون بذورا لإفنائها.

تجاوزا ... وإن سلمنا بصدق الطرح السابق، وصحة رؤية معتنقيه، فإنّ الرأسمالية كفكر تمكنت من خلق الوسائل التي سمحت بحل المشاكل الكبرى لجميع الشعوب على مستوى العالم. ولكن المنطق الذي يسوسها جعل من المستحيل في الوقت ذاته استخدام إمكانياتها تلك كممارسة ميدانية بهذه الطريقة (أي في خدمة الإنسانية جمعاء). وهذا التناقض الأساسي أعطى الرأسمالية أبعاداً مدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت اليوم خطراً حقيقياً على مستقبل الإنسانية جمعاء. الأمر الذي فتح الباب لأزمة حضارة فعلية[1].

كما أنّ مبدأ «التراكم بلا نهاية» وهو أساس الرأسمالية وهو المرادف للنمو الأسي المتسارع، وهو شبيه بالسرطان في توالده وتراكمه، يؤدي للموت. وكان «جون ستيوارت ميل» يفهم هذه الحقيقة ولكنه تصور أن حالة من الثبات يمكن أن تُوقف هذه العملية غير العقلانية، كما كان «كينز» يشاركه في تصوره لهذه العقلانية. ولكن أياً منهما لم يفهم كيف يمكن فرض التجاوز الضروري للرأسمالية. إنّ إشكالية «التراكم*» سالفة الذكر تكشف عن دخول الرأسمالية مرحلة «الترهل الكبير»، والتراكم، هو مرادف كذلك لعملية الإفقار، يرسم لنا الإطار الموضوعي للصراع ضد الرأسمالية. ولكن هذا الصراع يعبر عنه بشكل رئيسي، التباين المتعاظم بين رفاهية مجتمعات المركز المستفيدة من ريع الرأسمالية، وبين بؤس التخوم والأطراف المسودة[2].

والمشكلة العصيبة والتي يواجهها النظام الرأسمالي في ما تعلق بنطاق التجارة الدولية أنّ ثمة فراغا في الفكر الاقتصادي المعاصر يمتد إلى نهايات القرن التاسع عشر، يقابله نوع من الهيمنة لـ «السياسة الاقتصادية» على مجريات «التجارة الدولية»[3]، وهو ما يُطلق عليه «أمير السعد» بـ «إشكالية التقاطع» بمعنى أنّه: على صعيد الميراث المعرفي للتجارة الدولية من جهة الميراث النظري التاريخي فإنّها يجب أن ترتكز على أعمدة ثلاثة: «الفكر الاقتصادي» و«الاقتصادي السياسي» و«السياسة الاقتصادية»، ومن جهة أخرى فإنّ واقع «التجارة الدولية» اليوم، يركّز على أهمية

---

1. سمير أمين، وفرانسوا أوتار، **مناهضة العولمة**، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 269.

★. تجدر الإشارة أن عملية «التراكم» لها شقان أو بعدان، أحدهما «خلاق» «وإبداعي -تقدمي»، والآخر «هدام تدميري»، وقد كان تفوق البعد «الخلاق» ملحوظاً خلال المراحل السابقة «للتوسع الرأسمالي»، أمّا الآن فإنّ البعد «الهدام» هو البارز والمتفوق.

2. سمير أمين، الخروج من أزمة الرأسمالية أم الخروج من الرأسمالية المأزومة ؟ **مجلة سودانيال الإلكترونية**، السودان، 29 ديسمبر، 2009. *forums.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/9103-2009-12-29-13-29-21*

3. عبد الأمير السعد، مقاربة نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 17، القاهرة، خريف 1999، ص 6.

السياسة الاقتصادية، ويُهمّش الأعمدة الأخرى[1]، باعتبار أنّه من الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت مرحلة نزوع الرأسمالية نحو الاحتكار، وهنا بداية «التقاطع» أو ما يُمكن تسميته «الطلاق بحياء» بين رأس المال والفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي[2].

ومن جانب آخر تحدث مناهضي النظام الرأسمالي عن الطابع الطفيلي للرأسمالية وحللوا هذا الطابع، لكن ما يحدث اليوم زمن الليبرالية الجديدة يفوق بدرجات الطابع الطفيلي الذي تكلموا عنه. فما يفوق 25% من أرباح الشركات المتعددة الجنسية تحصل عليها من خارج عمليات الاستثمار الحقيقي، وهذه العمليات تُمثل المرآة العاكسة لطابعها الطفيلي. على الرغم من أنّ هذه الشركات وبإمكاناتها الهائلة تستطيع أن تضاعف من إنتاجها الحقيقي وفي المقابل أرباحها كذلك، لكن بمرتجى التربح* يُغلق هذا الاحتمال، فالمضاربات الوهمية في الأسواق والبورصات أصبحت السمة الملاصقة لهذه الشركات، فاتحة المجال لنشاطات ثانوية أقل ما يُقال عنها طفيلية، لذا من المتوقع أن تزداد تعمق هذه الظاهرة في الفترات اللاحقة ويترافق معها النزوع الحاد نحو عدم القدرة على إدارة الموارد الاقتصادية.

ثانيا: أوجه القصور في الفكر الكلاسيكي

لقد شهدت المدرسة الكلاسيكية العديد من التغيرات الهامة بين فترتي نشر «آدم سميث» لكتابه «ثروة الأمم» ونشر «ميل» كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» وبالرغم من امتداد الفترة الزمنية بين أعلام المدرسة الكلاسيكية إلاّ أن هناك رابطة فكرية بقيت تجمعهم معاً بصورة مستمرة ودائمة[3].

ولعل أهم المرتكزات النظرية التي بُنيت على أسسها تأصيلات المدرسة الكلاسيكية تتلخص فيما يلي[4]:

- كان يُعتقد أنّ هناك قوى ذاتية مُصححة قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في ظل نظم اقتصاديات السوق، وهو ما أطلق عليه «آدم سميث» اليد الخفية في الاقتصاد، فبحسبه فإنّ آلية السوق الحرة تعمل على الاستقرار المستمر الأوتوماتيكي للنظام الاقتصادي. ويّؤدي إلى

---

1. عبد الأمير السعد، مقاربة نظرية حول رأس المال والتجارة الدولية، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 32-33، القاهرة، صيف 2004، ص151.

2. عبد الأمير السعد، مقاربة نظرية حول رأس المال والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 153.

★. الفرق بين الربح والتربح أنّ الربح ناتج عن عمليات الاستثمار الحقيقي في حين التربح ناتج عن عوائد التوظيفات الوهمية في الأسواق المالية.

3. محمد عمر أبوعيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009، ص265.

4. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، ج1، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص 85.

التوازن في التشغيل الكامل بدون تضخم، كما أنّ تدخل الحكومات قد يؤدي إلى عرقلة عمل هذا الميكانيزم؛

- العرض يخلق الطلب «قانون المنافذ أو قانون ساي»: أي أنّ إنتاج السلع والخدمات يخلق دخولا ذات أهمية متساوية بحيث أنّه لا يمكن أن يوجد هناك فائض في الإنتاج ولا نقص في الاستهلاك؛
- لا تلعب النقود أي دور باستثناء أنّها وسيلة للتبادل؛ وبالتالي فإنّ التغيرات في كميات النقود المعروضة تؤثر فقط على الأسعار وليس على النشاطات الاقتصادية الحقيقية؛
- هناك حالة واحدة للتوازن والتي تمثل التوازن في التشغيل التام؛
- يكون حجم الإنتاج دوما عند مستوى ثابت ألا وهو مستوى الاستخدام التام؛
- عدم وجود طاقات عاطلة؛ وذلك لافتراضهم وجود درجة عالية من المرونة في أسعار عوامل الإنتاج؛
- افتراض حالة المنافسة التامة في الأسواق.

1. **آلية السوق الحرة وحتمية المنافسة التامة:**

احتلت فكرة المصلحة الخاصة لأفراد مكاناً هاماً من تفكير رواد المدرسة الكلاسكية، فهم يرون أنّ الباعث الشخصي كفيل بتحقيق نتائج نافعة للمجتمع، وأنّ المصلحة العامة كثيراً ما تتحقق على أيدي الأفراد الذين يبحثون عن صالحهم الشخصي، وإذا كان كتاب «الأمير» لـ «مكيافيللي» قد حرّر السياسة والدولة في العصور الوسطى من ربقة الأخلاق، فقد ظهر عدد من الكتاب الكلاسيك الذين حاولوا بدورهم تحرير الاقتصاد أيضا من ربقة الأخلاق، ولعلّ في مقدمة هؤلاء الكتّاب «برنارد ماندفيل» الذي وضع كتابا في بداية القرن الثامن عشر بعنوان «حكايات النحل*» متضمنا عنواناً جانبيا «رذائل فردية وفضائل عامة**». مُشيرا أنّ الخير العام يُمكن أن يترتب على الأطماع والأنانية الفردية[1]. وقد نحى «آدم سميث» هذا المنحى حين أشار إلى فاعلية آلية «اليد الخفية»، فمع اعتقاده أنّ الفرد هو أفضل حكم على تقرير مصلحته الخاصة، وبالتالي فيجب تركه حرا في سلوكه، وقد أدى اعتقاد «سميث» في وجود نظام طبيعي فاعل ومتناسق إلى القول بأنّ هذا النظام من شأنه أن يُحقق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة

★. *The Fable of the Bees*
★★. *Private Vices, Public Virtues.*

1. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي لتاريخ الفكر الاقتصادي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص52.

للأفراد مبنية وفقاً للبواعث المتقدمة، وبالتالي فإنّ الأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة يُحققون ـ بدون أن يشعروا ـ المصلحة العامة[1].

وعلى ذلك فقد ارتكزت الدوافع الاقتصادية لدى «سميث» على دور المصلحة الذاتية. ذلك أنّ السعي إليها بصورة فردية وتنافسية هو مصدر القدْر الأكبر من الخير العام، ومن أشهر أقواله: « إنّنا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز، وإنّما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب إنسانيتهم، وإنّما نخاطب حبهم لذواتهم». ويُضيف بعد ذلك أنّ الفرد « في هذه الحالة، كما في حالات أخرى كثيرة، تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزء من مقصده ... وأنا « سميث » لا أعرف أبدا خيرا كثيرا تحقق على أيدي من يسعون إلى الخير العام. ولا يحتاج إثناؤهم عنه إلاّ كلمات قليلة للغاية »[2].

وقد استخلص «سميث» ممّا تقدم أنّ الحكومة فيما جاوز وضع الإطار القانوني والاقتصادي السليم، فإنّها لا تستطيع أن تكون أكثر فاعلية وكفاءة في تحقيق المصلحة العامة، وأنّ تدخل الحكومة في النشاط الإنتاجي يكون ضاراً في أغلب الأحوال. وطالما أنّ الأفراد هم أقدر على التعرف على مصالحهم الخاصة، وطالما أنّ النظام الطبيعي يُؤدي إلى التنسيق بين المصلحة الخاصة والعامة، فالنتيجة المنطقية لذلك هو عدم تدخل الدولة، أو بالأحرى عدم مجاوزة تدخل الدولة للحدود اللازمة لأنّ ذلك يُمثل ضررا وخطرّاً على الرفاهية العامة[3].

وعلى الرغم من معرفة التقليديين لما تواجهه الأسواق من اختلالات سواء للاحتكار أو لوجود عناصر خارجية موجبة وسالبة. وإدراكهم لمدى خطورة هذه الاختلالات على الصالح العام، إضافة إلى إدراكهم لوجود حالات تتطلب تدخل الدولة وتستوجبها، ومع ذلك فقد ظل التوجه العام والسائد للفكر التقليدي هو نحو الحرية الاقتصادية[4].

وضمن كتابه «دفاعا عن الرأسمالية» وفي معرض دفاع « يوهان نوربيرغ » عن الرأسمالية وتحديدا ما تعلق بحرية الأسواق وآلياتها التلقائية كتب: حقيقة أن الحرية الاقتصادية ليست عدوا للمساواة تأتي كمفاجأة لكل واحد كان قد أُبلغ بأن الرأسمالية هي أيديولوجية الأغنياء والموسرين. وفي الحقيقة هذا تفكير رجعي، إذ أنّ السوق الحرة هي ضد فرضية الموسرين. ففي اقتصاد السوق الطريقة الوحيدة للمحافظة على وضع اقتصادي جيد تتحقق من خلال تطوير إنتاجك

---

1. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي لتاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص55.
2. جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، كتاب رقم 261، سبتمبر 2000، ص77.
3. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي لتاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص58.
4. نفس المرجع، ص53.

وتقديم منتجات أو خدمات جيدة للناس. إنّ المزية تصبح مرسخة في الاقتصاديات المُنظمة، عبر توزيع المزايا والاحتكارات لمجموعات مفضلة. فأولئك الذين لديهم الاتصالات المناسبة يستطيعون دفع الرشاوى. وأولئك الذين يملكون الوقت والمعرفة لنبش مجلدات ضخمة من التنظيمات يُمكن أن يُباشروا مؤسسات تجارية والعمل في التجارة، أمّا الفقراء فلا يحظون بفرصة أبدا ولا حتى لبدء نشاط تجاري صغير. وفي مجتمع رأسمالي يكون كل الناس الذين لديهم أفكار وقوة إرادة في تجربة حظوظهم حتى ولو لم يكونوا مقربين من الحكام[1].

وتُساهم العولمة في هذا الاتجاه لأنها تُضعف علاقات القوة وتُحرر الناس من الحكام المحليين، وتُمكّن التجارة الحرة المُستهلكين من شراء سلع وخدمات من طائفة واسعة من المتنافسين بدلا من احتكاريين محليين. وتُمكّن التنقلات الحرة لرأس المال الفقراء أصحاب الأفكار الجيدة من تمويل مشروعاتهم. وحرية الهجرة تعني أنّ على جهة التوظيف الواحدة والوحيدة في القرية أن تعرض أجورا أعلى وظروف عمل أفضل، بغية اجتذاب العمالة لأنّه من دون ذلك باستطاعة العمال أن يذهبوا إلى مكان آخر[2].

وعلى الرغم من حُزم الحُجج التي ساقها «يوهان نوربيرغ» إلاّ أنّها تقبع طافية على السطح، فواقع الحال يُؤكد أنّها وبما تحمله من العمومية والتبسيط تجانب الملموس من الواقع. وكما يُشير «سمير أمين» فإنّ النظام الرأسمالي وبحسب عقيدة الكلاسيكيين الجدد، أو ما باتت تُعرف بالليبرالية الجديدة* ليس نظام اقتصاد السوق، بل هو رأسمالية تجمعات احتكارية مالية، بعد أن يُلحظ التصاعد الهائل في المبادلات المالية على حساب الاقتصاد الحقيقي. فالنظام الرأسمالي تُسيطر عليه حفنة من تجمّعات المحتكرين الذين يُحكِمون القبضة على القرارات الجوهريّة في الاقتصاد العالمي. محتكرون ليسوا ماليّين مؤلّفين من مصارف وشركات تأمين فحسب، بل جماعات تساهم في الإنتاج الصناعي، وفي قطاع الخدمات والنقل... ميزتهم الأساسية هي صبغتهم الماليّة. ومن ذلك يُفهم أنّه جرى نقل المركز الأساسي للقرار الاقتصادي، من إنتاج القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية، إلى إعادة توزيع الأرباح التي تأتي بها المنتجات المشتقة من التوظيفات المالية. إنّها استراتيجية متّبعة إرادياً، ليس من جانب المصارف فحسب، بل حتى من جانب المجموعات التي جرى «تمييلها». تجمعات المحتكرين هذه، لا تنتج أصلاً أرباحاً، بل تنهب ببساطة مدخولاً من

1. يوهان نوربيرغ، **دفاعا عن الرأسمالية العالمية**، ترجمة نور قباعة، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص77.

2. نفس المرجع، ص78.

★. وإن كان «يوهان نوربيرغ» يرى أنه من المغالطة ومن الخلط بين المُصطلحات اعتبار كل من المدرسة الكلاسيكية الجديدة والليبرالية الجديدة سيان. إلاّ أنّه تجدر الإشارة أن عقيدة الليبرالية الجديدة بُنيت مرتكزاتها العملية على الأصول الفكرية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة الصاعدة على أنقاض الفكر الكينزي.

الاحتكارات عن طريق التوظيفات المالية. هذا النظام هو مربح إلى الحدّ الأقصى بالنسبة إلى القطاعات المسيطرة في رأس المال. فهو ليس بالتالي اقتصاد سوق، كما يحب أن يقول بعضهم، بل رأسمالية تجمعات احتكارات ماليّة[1]. ففي حين كانت المبادلات المالية مُخصصة أساسا لتغطية العمليات التي يفرضها الإنتاج والتجارة الداخلية والعالمية، أصبحت هذه المبادلات تفوق حجم الاقتصاد العيني عشرات المرات، مما يُشير إلى تعاظم الاحتكارات المالية، فكان لا بد أن تنفجر الفقاعات بانهيارات مالية، ترتسم خلفه أزمة اقتصاد حقيقي[2].

أمّا فيما تعلق بالعولمة وما رسخته من حرية السوق وقواعد التجارة العادلة وكما يُشير «جوزيف ستيغليتز» فإنّ حال العولمة سيئة، إنّها سيئة بالنسبة لفقراء العالم، وسيئة بالنسبة إلى البيئة، وسيئة بالنسبة إلى استقرار الاقتصاد العالمي. والتحول إلى الشيوعية إلى اقتصاد السوق قد جرى في كل مكان بصورة سيئة ـ ما عدا في الصين وفيتنام وفي بضعة بلدان قليلة من أوربا الشرقية ـ إلى حد جعل الفقر يزداد بسرعة والمداخيل تنهار. أمّا المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تُسهم في تحديد قواعد اللعبة، ففي أغلب الأحيان، وجَّهة العولمة تبعاً لمصالح البلدان الصناعية المتقدمة، والمصالح الخاصة ضمن هذه المؤسسات، وليس لمصالح بلدان العالم النامي. وبذلك برزت القوانين غير العادلة للتجارة العادلة[3].

أمّا فيما تعلق بالوجه المُشرق الذي رسمه « يوهان نوربيرغ » فيما تعلق بالعمالة فكما يُشير «إيمانويل والترشتيان» في كتابه «الرأسمالية التاريخية» أنّه عادة ما تُناقش الضوابط الحدودية بعبارات من التناقض بين الإلغاء التام لضوابط التجارة الحرة والغياب الكامل لحرية حركة العمالة. وفي معظم الأوقات كانت السياسات الاقتصادية أكثر تقييدا لحركة قوة العمل مقارنة بحركة البضائع والأموال[4]. وقد أكّد على هذه الظاهرة «سمير أمين» ضمن كتابه «إمبراطورية الفوضى» حين أشار أنّ عملية التراكم التي تفرض ديناميكية النظام الرأسمالي تتشكّل عن طريق عالمية قانون القيمة الذي يعمل بدوره في سوق عالمية مبتورة، أي سوق مُقتصرة على السلع والرساميل ومُستثنى منها العمل[5]. وعلى ذلك فإنّ آلية السوق الحرة تُرسّخ إشكالية ما يدعوه «عبد الأمير السعد» بإشكالية «القطع» ففي حين تفترض آلية السوق الحرة، وميكانيزمات التحرير التجاري فتح الباب على مصرعيه وبالتوازي لانتقال المستويات الثلاثة: السلع والخدمات، رأس المال والعمل، نجد أنّ

---

1. سمير أمين، الانهيار المالي أزمة نظام، **ملف جريدة الأخبار اللبنانية**، 6 جانفي 2009. *https://al-akhbar.com/node/100496*
2. منير الحمش، **الأزمة المالية: ومصير النظام الرأسمالي**، مرجع سبق ذكره، ص 19.
3. جوزيف ستيغليتز، **خيبات العولمة**، ترجمة ميشال كرم، ط1، دار الفرابي، لبنان، 2003، ص301.
4. إيمانويل والترشتاين، مرجع سبق ذكره، ص56.
5. سمير أمين، **إمبراطورية الفوضى**، مرجع سبق ذكره، ص5.

الواقع الميداني يعكس أنّنا إزاء آلية لتكوين سوق حر للسلع والخدمات ورأس المال دون بوادر تُنبئ بإمكانية أن تكون تلك الآلية سوقا للعمل الحر؛ بمعنى أنّنا إزاء سوق مبتور في حالة «قطع»[1].

ومن أكثر المسائل إثارة للجدل في تاريخ الفكر الاقتصادي دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبتعبير أدق: حجم هذا الدور، وما يرتبط به اجتماعيا من قيم وثقافات، وما يرتبط به سياسيا من أسلوب في الحكم ومن مشاعر المواطنة ـ على مستوى المجتمع ككل ـ فيما يُطلق عليه بـ «القومية الاقتصادية» ويُمكن القول إن انتشار تلك الأفكار ــ المرتبطة بمصلحة المجتمع ككل ورفاهية جميع المواطنين ـ كان إعلانا عن ميلاد «القومية الاقتصادية» والتي أخذت صوراً متعددة[2].

إنّ الصراع الأسطوري بين السوق الحرة وقوى التدخل الحكومي ترغمنا إمّا أن نتجاهل الآثار الجانبية المتضخمة للأنشطة المترتبة عن حرية الأسواق، أو الاعتماد على التوجيهات الحكومية التي لا حصر لها لترويج المفيد منها ومنع الضار. وتدعو كل تلك البدائل ـ الاعتماد المطلق على الأسواق أو على التوجيهات الحكومية ـ لإساءة الاستخدام وانعدام الكفاءة. وتكون الاستجابة الصحيحة من خلال تنظيم السوق بطرق تحفّز المحللين الرمزيين على اكتشاف وسائل تُساعد البشرية، وفي نفس الوقت تُؤدي إلى أقل قدر من الضرر[3].

إنّ فكرة «السوق الحرة» بصرف النظر عن القوانين والقرارات السياسية التي أنشأتها هي أقرب إلى ضروب الخيال، على أي حال. إنّها حقيقة بشرية تتمثل في تحول الأحكام والحقوق والمسئوليات الفردية. ماذا أملك ؟ ماذا تملك ؟ وماذا نملك ؟ وكيف نحدد ونتعامل مع التصرفات التي تُهدد هذه الحدود ـ مثل السرقة أو القوة أو الاحتيال أو الابتزاز أو الإهمال ... ما الذي يجب أن نتاجر فيه وما الذي يجب أن لا نتاجر فيه ؟ وكيف نعمل على تنفيذ هذه القرارات، وما هي العقوبات التي يجب أن تُطبق على الانتهاكات؟ وبوضع تجميع الإجابات على هذه الأسئلة تخلق الأمة صيغتها عن السوق. ولا توجد الأجوبة على تلك الأنواع من الأسئلة في المنطق أو التحليل فقط. وقد أجابت عليها أمم مختلفة بطرق مختلفة، في أزمنة مختلفة. وتتوقف الإجابات على القيم التي يتبناها المجتمع، والثقل التي تمثله قيم التضامن والازدهار والتقاليد، والولاء، وما إلى ذلك. وفي الأمم الحديثة تكون

---

1. عبد الأمير السعد، مقاربة نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص6.
2. روبرت . ب. رايتش، **اقتصاد الأمم ورأسمالية القرن الحادي والعشرين**، ترجمة سمية شعبان، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1999، ص8.
3. نفس المرجع، ص214.

الحكومة هي الوكالة الرئيسية التي عن طريقها يدرس ويحدد ويفرض المجتمع القواعد المنظمة للسوق[1].

وهناك إشكالات كثيرة في صميم علم الاقتصاد الكلاسيكي متعلقة بنموذج السوق، فبالنسبة للمدرسة الكلاسيكية تفترض معرفة الأسواق التامة بجميع التعاملات الاقتصادية، ليس فقط في الحاضر بل أيضا في المستقبل ـ وهو ما يُعدّ مستحيلا ـ وعلى صعيد آخر، تُستخدم «نظرية المنفعة المقارنة (الحدية)» المستعارة من الاقتصادي «ديفيد ريكاردو» في أوائل القرن التاسع عشر لدعوة أفقر بلاد العالم إلى الحرية المطلقة للتجارة، ولكن النظرية الأصلية تم تطويرها عندما لم يكن لرأس المال الحرية التي يتمتع بها اليوم في التنقل من بلد إلى بلد، وهي نظرية تُصرّ على أنّه إذا لم تتدخل الدولة، سيتوازن العرض والطلب تلقائيا، ولكن معادلاتها ذاتها، تُبين أنّ الوضع على خلاف ذلك. وأخيرا، يُصرّ علم الاقتصاد العقائدي على أنّه إذا أُزيلت العوامل المتعددة التي تُعيق المنافسة الحرة في الواقع ـ سواء القوى الاحتكارية للشركات العملاقة أو النقابيون المدافعون عن العمل ـ فسوف تتحسن الأمور بالضرورة. ولكن على أرض الواقع، تكشف الحسابات أنّ إزالة أحد العوائق دون الأخرى يمكن أن يزيد الأمور سوءا[2].

تجاوزا ولو سلمنا بكفاءة عمل الأسواق كما يعتقد بذلك الكلاسيكيون، فإنّ الأسواق لا تضمن بالضرورة تحقيق العدالة في توزيع الدخل، بل قد يُؤدي اقتصاد السوق إلى إحداث مستويات مرتفعة وغير مقبولة من التفاوت في الدخل والاستهلاك. وربما يكون عدم العدالة في توزيع الدخل أمراً مرفوضاً من الناحية السياسية والأخلاقية. فلا يجب على الدولة أن تتقبل النتائج التي تتمخض عنها الأسواق التنافسية، كما لو كانت قدراً محتوماً أو أمراً غير قابل للتغيير. فمن ناحية من حق المواطن دراسة توزيع الدخل وتحديد ما إذا كان ظالماً أو عادلاً. فإذا لم يرض المجتمع الديمقراطي عن توزيع الأصوات النقدية في ظل نظام السوق، فعندئذ يكون من حق المجتمع اتخاذ الخطوات التي من شأنها تصحيح مسار إعادة توزيع الدخل[3].

وفي مقدمة المسائل التي اهتمت بها المدرسة الكلاسيكية كنتيجة لحرية الأسواق والمنافسة الحرة، مسألة تراكم رأس المال ويمكن تقييم هذه المسألة بحسب نظرهم على أساس علاقة التراكم الرأسمالي بكل من النمو الاقتصادي والأرباح، فقد اتخذت المدرسة الكلاسيكية من

---

1. روبرت . ب. رايتش، مرجع سبق ذكره، ص214.

2. كريس هارمان، **الاقتصاد المجنون: الرأسمالية والسوق اليوم**، ترجمة مركز الدراسات الاشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية، ط1، مصر، 1999، ص 11.

3. بول أيه ساموبلسون، ويليام دي نوردهاوس، **علم الاقتصاد**، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان، 2006، ص 39.

تراكم رأس المال في النشاط الصناعي أساسا للنمو الاقتصادي بسبب سريان قانون تناقص الغلة على النشاط الزراعي. وقد تعامل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي مع الأرباح على أنّها المحدد الأساسي للاستثمارات، وفيما يخص الأرباح وعلاقتها بالتراكم الرأسمالي فإنّ المدرسة الكلاسيكية قدمت فيضا من الأفكار الخاصة بذلك، يمكن أن نقف على أهمها في ما يلي[1]:

- إن التقدم التكنولوجي هو العامل الرئيسي المحدد للأرباح، بالرغم من أن هناك عددا من العوامل التي تؤثر على الأرباح؛
- قدمت المدرسة الكلاسيكية علاقة محددة وتمسكت بها بين الفن الإنتاجي المكثف لرأس المال من جهة ومعدل الربح من جهة أخرى؛
- افترض الكلاسيك أن المصدر الأساس لتمويل الاستثمارات هو المدخرات، وتُقتطع أصلا من الأرباح، وبالتالي شهدت المدرسة اهتمام بالغا بتوزيع الدخل الوطني بين الربح وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى؛
- كما اعتبر الكلاسيكيون أن العوامل التي تتحكم في توزيع الدخل نفسها تتحكم أيضا في النمو الاقتصادي؛

ومجمل النقاط السابقة تُؤكد على وجود علاقة طردية بين تراكم رأس المال وارتفاع الكفاءة الإنتاجية، وبحسب الاعتقاد السائد للمدرسة الكلاسيكية وفي ظل المنافسة الكاملة لا يستطيع صاحب المشروع تحقيق أي ربح احتكاري لأنه غير قادر على التحكم في الأسعار على الإطلاق، حيث يستمر السعي لتخفيض تكاليف الإنتاج، ويكون ذلك من خلال إتباع أساليب فنية مُستحدثة في العملية الإنتاجية، أو إلى تقديم سلع جديدة إلى الأسواق من أجل أن يستحوذ على طلب المستهلكين.

والإشكال المطروح على أرض الواقع أنّه ومنذ زمن سميث (1723- 1790) سادت في المجتمعات الرأسمالية أنوعاً مختلفة من الاستغلال، سواء في داخل هذه المجتمعات، أم في علاقتها مع الأطراف (بلدان العالم الثالث المستعمرة) حيث تمّ نهب ثروات هذه البلدان لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يخدم في النهاية مصالح الاحتكارات، ممّا يُؤكد أنّ السوق كجهاز للثمن وكمجال للمنافسة، لا وجود له إلاّ في النظريات، فالنظام الرأسمالي القائم ـ بمختلف أشكاله وبنسب متفاوتة ـ ما هو إلا نظام للاحتكارات والأنظمة الرأسمالية المختلفة تتنافس فيما بينها

1. محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009، ص265.

وتحاول كل منها الحصول على أفضل الشروط في تعاملاتها الداخلية والخارجية، من أجل الحصول على أعلى الأرباح، بما يزيد من التراكم الرأسمالي للاحتكارات التي تكونت تاريخيا نتيجة تطور النظام الرأسمالي ذاته، ومن خلال قوانين الرأسمالية ذاتها[1].

ومن الطبيعي أن يتعرّض هذا النظام للأزمات الدورية وغير الدورية، فضلا عن الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار المجتمعي. ولطالما تساءل الاقتصاديون ـ من مختلف المدارس ـ عن الأسباب التي تُؤدي إلى الأزمات، وغالبا ما يلجأ هؤلاء إلى السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية، سواء في تفسير الأزمة (أي أزمة مالية أو اقتصادية) أو في البحث عن حلولها. وقد تساءل الاقتصادي الأكاديمي الأمريكي «رالف باترا» في معرض بحثه عن الأزمات، عن الأمر الذي حوّل الركود في عام 1930 إلى كارثة حقيقية غير متوقعة ؟ والجواب الذي ساقه بهذا الصدد أنّ تمركز الثروات الذي لم يسبق له مثيل قد وصل ذروته العام 1929، وأنّ نسبة تركّز وتمركز الثروات قد ارتفعت مرة أخرى في الثمانينيات وقاربت بلوغ الدرجات الخطرة التي كانت عليها في العشرينيات، ما يُنذر بانفجار قريب لأزمة كبيرة، أو أزمات متلاحقة دورية[2].

لقد نظر «باترا» إلى الأزمة الاقتصادية بأنّها حصيلة الاتجاهات المنظمة لتوزّع الثروات التي ترمي إلى جعلها متمركزة بأيدي قليلة، وعندما يحصل ذلك يبدأ الطلب بالانخفاض التدريجي بالنسبة إلى العرض ويبدأ اتجاه الدورة الاقتصادية الطويلة الأمد إلى الهبوط. ويعتقد «باترا» بأنّ الدورات الاقتصادية ليست أمراً لا مناص منه، بل يُمكن ضبطها والسيطرة عليها عن طريق إتباع سياسات اجتماعية خاصة تهدف إلى الحد من تمركز الثروات[3].

واستمرارا للنهج الفكري الذي خطه «سميث» وفي السنوات التي أعقبت وفاته برز ثلاثة أشخاص كادوا جميعا أن يكونوا معاصرين لبعضهم بعضا، أحدهم فرنسي والآخران بريطانيان، وكان لثلاثتهم إسهامات في تهذيب أعمال سميث وتوسيعها، وهم: «جان باتيست ساي»، و«توماس روبرت مالتس»، و« دافيد ريكاردو»، وقد شهدوا جميعا، وبخاصة مالتس وريكاردو الثورة الصناعية في كامل ازدهارها، وسعوا في محاولة منهم لتحسين آراء سميث، ولجعل الفكر الاقتصادي متماشيا مع هذا التغيير الهائل، ومعهم جاء الفكر الاقتصادي الصناعي.

---

1. منير الحمش، **الأزمة المالية: ومصير النظام الرأسمالي**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

2. رالف باترا، **الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينيات في ظل كلنتون والنظام العالمي الجديد**، ترجمة عدنان شومان، مؤسسة الصلحاني للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 1993، ص24.

نقلا عن: منير الحمش، **الأزمة المالية: ومصير النظام الرأسمالي**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3. منير الحمش، **الأزمة المالية: ومصير النظام الرأسمالي**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

وقد انصبّ جزء كبير من أعمال «جون باتيست ساي» حول المجموعة غير المرتبة من أفكار والمعلومات الواردة في كتاب «ثروة الأمم» إلى الصورة الأكثر ترتيبا لتلائم الفكر الفرنسي، ولكن لم يكن يساوره شك في ضرورة العمل الذي قام به، فقد قال في توليفة بارعة من النقد والإطراء « إنّ كتاب سميث ليس إلاّ مجموعة مُشوشة من أسلم مبادئ الاقتصاد السياسي تدعمها أمثلة مضيئة وتوليفة من الأفكار الغريبة عن الإحصاء مختلطة ومفيدة»[1].

وأهم إسهام لـ«باتيست ساي»، بل إسهامه الدائم البالغ التأثير على امتداد 130 عاما، كان القانون الذي صاغه عن الأسواق. فإلى يومنا هذا ما زالت الكتب المدرسية تتحدث عن «قانون ساي». وكان مغزاه، أنّه من إنتاج البضائع يأتي مجموع فعال (أي ينفق من الناحية الفعلية) للطلب يكفي لشراء العرض الكلي للبضائع، لا أكثر ولا أقل. ونتيجة لذلك لا يُمكن أن يوجد في النظام الاقتصادي ما يُعتبر إفراطاً عاماً في الإنتاج. وإذا وضعنا ذلك في صورة أحدث فإنّه من سعر أي ناتج يُباع، يأتي عائد في شكل أجور أو فائدة أو ربح أو ريع يكفي لشراء ذلك الناتج. ويحصل عليه جميعه شخص ما في مكان ما وفي زمن ما، ولم يكد الحصول عليه يتم حتى يتحقق إنفاق يصل إلى قيمة ما يتم إنتاجه. وتبعا لذلك لا يُمكن أن يوجد في أي وقت نقص في الطلب، وهو المقابل الواضح للإفراط في الإنتاج. ومن الممكن بطبيعة الحال أن يكون هناك أشخاص يدّخرون جزء من حصيلة البيع، لكنهم بعد أن يدخروا سوف يستثمرون، وبذلك يظل الإنفاق مكفولا. وحتى إذا اكتنزوا الحصيلة فإنّ ذلك لا يُغيّر الوضع، لأنّ الأسعار تعدل نفسها نزوليا لتتكيف مع التدفق الأقل للدخل. ومن ثمّ لا يُمكن أن يوجد أي فائض عام في البضائع، أو أي نقص عام في القوة الشرائية [2].

ووفقا لـ «قانون المنافذ» فإنّه لا يُتصور أن يكون العرض أكبر من الطلب، وكل ما يمكن أن يحدث هو احتمال نوع من الاختلال الجزئي في سوق سلعة معينة يقابله اختلال عكسي في سلعة أخرى أو أكثر، لكن الاختلال لا يمكن أن يكون عاما وشاملا بوجود فائض مطلق في العرض، وعلى ذلك فإنّ تحليل ريكاردو ضمن الاقتصاد السياسي يقتصر على مسألة التوزيع فقط، أمّا حجم الإنتاج فهو لا يُثير أية مشكلة، ذلك أنّ الإنتاج يستّقر دائما عند مستوى التشغيل الكامل لأنّه من غير المُتصور أن يزيد العرض الإجمالي على الطلب الإجمالي، وهكذا فإنّه لا يوجد أي مبرر لتوقف الإنتاج قبل مستوى التشغيل التام [3].

---

1. جون كينيث جالبريث، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص89.
2. نفس المرجع والصفحة.
3. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي لتاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 74.

إنّ هذه المبادئ مشروحة بوضوح في كتاب «ستيوارت ميل» الموسوم بـ «مبادئ الاقتصاد السياسي» الذي جاء فيه: «ومسائل دفع ثمن البضائع هي البضائع نفسها، والأدوات التي يملكها كل فرد ثمن إنتاج الآخرين هي المنتجات الموجودة في حوزته. والبائعون هم بالضرورة وبالمعنى الحقيقي للكلمة مُشترون، ولو استطعنا مضاعفة طاقة البلد الإنتاجية فجأة لتضاعف عرض البضائع في كل الأسواق، ولضاعفنا القدرة الشرائية في نفس الوقت؛ ولضاعف كل الناس طلبهم وعرضهم معاً، ولأصبح كل فرد قادراً على مضاعفة كمية الشراء، لأنّ كل فرد يعرض بالمقابل كمية مضاعفة»[1].

ومن نتائج نفس المذهب، فيما اعتقدوا أنّ كل فعل ادخار فردي يُعادل توظيفاً للعمل والبضائع غير اللازمة للحاجة الاستهلاكية، يُؤدي لا محالة إلى إنتاج السلع التجهيزية. وكما يُشير «مارشال» في كتابه «نظرية القيمة» «أنّ دخل كل فرد يُنفق بتمامه في شراء البضائع والخدمات، ولا شكّ في أنّه يُقال عادة أنّ الإنسان يُنفق جزءا من دخله ويدّخر الباقي. ولكنها حقيقة اقتصادية مألوفة أنّ المرء يشتري البضائع والعمل أيضا بالقسم المدخر كما بالقسم المنفق، بالمعنى العادي للكلمة، حين يحاول أحدهم تلبية حاجته مباشرة بواسطة ما يشتري من بضائع وخدمات يُقال أنه يُنفق. وحينما يُخصص ما يشتري من عمل وبضائع لإنتاج سلع يأمل أن يستخلص منها وسيلة لتلبية احتياجاته فيما بعد، يُقال أنه يدخر»[2].

صحيح أنه يصعب ذكر مقاطع مماثلة في كتب «مارشال» الأخيرة أو في مؤلفات «أدجوورث» و«بيجو». فلم يعد المذهب يُشرح بهذه الصيغة الفجّة، ولكن هذا لا يمنع أنّه الأساس الذي تستند إليه العقيدة الكلاسيكية. إنّ الاقتصاديين المعاصرين الذين يترددون في قبول مذهب «ميل» يقبلون دون تردد نتائج تستلزم هذا المذهب كمقدمة. فمثلا وفي كل مؤلفات «بيجو» نجد الفكرة القائلة بأنّ تأثير العملة في ما خلا النتائج الاحتكاكية، ليس له أهمية حقيقة، وأنّ نظرية الإنتاج والاستخدام يُمكن أن تُشَيّد بمجموعها (مثل نظرية ميل) على أساس المبادلات الحقيقية. وتجدر الإشارة أنّ تطبيق هذه النتائج على نوع الاقتصاد الذي نعيش فيه حقا، يُفسّر لأول وهلة بمجانسة خاطئة مع نوع من الاقتصاد بلا تبادل. وكنتيجة لكل ما سبق من الطبيعي أن يعتقد أنصار هذا المذهب بأنّ الفعل الذي يُغني المرء دون أن يأخذ في الظاهر أي شيء من الآخرين، ينبغي له كذلك أن يُغني الجماعة

---

1. ستيوارت ميل، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الباب الثالث، الفصل الرابع عشر.

نقلا عن: جون مايناردكينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص 30.

*2. Alfred Marshall, **The Pure theory of foreign trade : the pure theory of domestic values**, London School of Economics and Political Science, London, 1949, P 24.*

نقلا عن: جون مايناردكينز، مرجع سبق ذكره، ص 31.

بأسرها، فلا مراء لديهم أنّ مجموع الزيادات الصافية لثروة الأفراد مُعادلة تماماً لتزايد الثروة الإجمالية الصافية للجماعة. والذين حكموا على هذه الصورة ذهبوا ضحية وهم بصري دفعهم إلى خلط نشاطين متمايزين تمايزاً جوهرياً، فقد اعتقدوا عن خطأ أنّ هناك صلة تربط قرارات الامتناع عن استهلاك مباشر بقرارات تأمين استهلاك مُقبل. في حين لا وجود لأي علاقة بسيطة بين الدوافع المعينة للقرارات الأولى والدوافع المعينة للثانية[1].

وقد ظلت هذه الفكرة أحد أهم الأُسس التي تقوم عليها الأفكار التقليدية حتى اهتزت تماما مع أفكار «كينز». وقد نازع «مالتس» قبل «كينز» في صحة هذا القانون، وبذلك كان من الأوائل الذين أعطوا سنداً نظرياً للأزمات الاقتصادية، فقد لاحظ «مالتس» أنّه ليس من الضروري أن يكون العرض الكلي مساويا للطلب الكلي، إذا كان هناك نقص في الاستهلاك وزيادة في الادخار لم يُعوضها طلب على السلع الاستثمارية. ففي هذه الحالة من المتصور أن يكون الطلب الإجمالي أقل من العرض الإجمالي، وهذا ما يُؤدي إلى قيام ظاهرة البطالة. ولذلك لم يقبل «مالتس» بصحة قانون المنافذ بشكل مُطلق. ومع ذلك فإنّ «مالتس» لم يعرض أفكاره حول قصور الطلب الإجمالي ومعارضة قانون ساي للمنافذ بالوضوح الكافي بما يسمح بالقول بأن «كينز» كان مجرد مُردد لأفكاره؛ فقد كانت هذه الأفكار ضائعة في سجل المحاورات بينه وبين «ريكاردو» حول هذا الموضوع. ويُعتبر « كينز» في الحقيقة هو صاحب نظرية الطلب الفعلي ومعارضة قانون المنافذ، ويعود إليه ـ أي كينز ـ فضل صياغة هذه الأفكار بشكل واضح في إطار ما بات يُعرف بالنظرية الكينزية[2].

وقد انبثقت نظريات «كينز» الاقتصادية عن أزمة خطيرة، وتَحْمل دروسها سمات شبيهة بأوقات التمزّق الاقتصادي، كما هو الحال في وجود بطالة خطيرة أو تضخم مالي كبير، لقد ترافقت البطالة مع مستويات استهلاك منخفضة وزيادة هائلة في الإنتاج. ووفقا لـ«كينز» فإنّ «يد سميث الخفية» وقانون «ساي للمنافذ» كانا يعانيان من داء التهاب المفاصل. فقد فقدت السوق التوازن على المدى البعيد، فكان على الحكومة أن تُحفّز الطلب داخل الاقتصاد، وأن تلحق بالعجز على مستوى الاستهلاك، ولطالما ارتكزت عقيدة «كينز» الاقتصادية على أنّ الطلب يولّد العرض، ومع العرض تتدفق الوظائف التي تترافق مع ارتفاع مستويات الاستهلاك[3]. وبذلك فقد بنا «كينز»

---

1. جون ماينارد كينز، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

2. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي لتاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص74.

3. كينيشي أوهمي، **الاقتصاد العالمي المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود**، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2006، ص78.

أُسس تحليله الاقتصادي على أنقاض أهم الفرضيات التقليدية المرتكزة على قانون المنافذ وآلية السوق الحرة، وقد أكدّ أنّ التوازن يحدث في عديد المستويات قد يكون أحدها مستوى التشغيل التام، وبذلك قد يشهد الاقتصاد توازنا يصحبه انكماش، أو يتزامن مع حالة تضخم، ما يستدعي تدخل الدولة عبر السياسات المالية أو النقدية لعلاج الاختلالات التي يشهدها الاقتصاد.

ومع نهاية عهد «قانون ساي» أصبحت مسألة إدارة الطلب الكلي التي يجب أن تضطلع بها الحكومات مباشرة أو من خلال البنوك المركزية، لزيادة الدخل والقوة الشرائية أو إنقاصهما شاغلا واضحا. وتراجعت كثيرا مكانة القيمة والتوزيع والأسعار والأجور وغيرها من الموضوعات في الفكر الاقتصادي، ذلك التراجع الذي جسّدته التسمية الحديثة لدراساتها، وهي «التحليل الاقتصادي الجزئي»، وأصبحت إدارة الطلب هي المجال الجديد لقدر أكبر من الاهتمام والمكانة، مع العنوان الأضخم الذي اتخذه وهو «التحليل الاقتصادي الكلي»[1].

2. المدرسة الكلاسيكية وحتمية التوظيف الكامل:

العام 1936 وضمن الكتاب الموسوم بـ «النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقد» وفي الفصل الأول المعنون بـ «النظرية العامة» يؤكّد «جون ماينارد كينز» أننا إذ نُسمي هذا الكتاب «النظرية العامة» فإنّنا نتمسك بالتشديد على كلمة «العامة». فقد اصطفينا هذا العنوان لنبرز التضاد القائم بين طبيعة حججنا ونتائجنا وبين طبيعة النظرية الكلاسيكية، التي كانت حجر الأساس في تكويننا، والتي تتحكم في التفكير الاقتصادي للأوساط القيادية والجامعية في الجيل الحالي، على الصعيدين العملي والعقائدي، كما تحكّمت خلال السنين المائة الأخيرة، وسنبرهن على أنّ بديهيات النظرية الكلاسيكية لا تُطبق إلا على حالة خاصة لا على الحالة العامة، لأنّ الوضع الذي تفترضه هو منتهى أوضاع التوازن الممكنة. أضف إلى ذلك أن خصائص الحالة الخاصة التي تُطبق عليها النظرية ليست خصائص المجتمع الاقتصادي الذي نعيش فيه في الواقع. فإذا أردنا تطبيق نتائجها على الوقائع المعروفة لدينا فلا يسع تعاليمها إلا أن تكون مُضللة، سيئة الأثر[2].

ومن منظور تاريخي وبالعودة إلى ثلاثينيات القرن المنصرم إبان الكساد العظيم، جادل الاقتصادي الإصلاحي في القرن العشرين «جون ماينارد كينز» بأنّ الرأسمالية قد تستعيد النمو في اقتصادها وتحقق الأرباح دون أن تحقق العمالة الكاملة. أو كما قال «جون كينيث غالبريت» في كتابه الموسوم بـ «عصر الحيرة» أنّ خلاصة ما توصّل إليه «كينز» بشكل مباشر، كان يقال قديما

1. جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص91.
2. جون ماينارد كينز، مرجع سبق ذكره، ص 10.

أنّ نظام الاقتصاد ـ أي النظام الرأسمالي ـ يُحقق التوازن في حالة تحقيقه العمالة الكاملة، وهكذا من تلقاء نفسه، يعم بقية مكونات الاقتصاد. وقد أوضح «كينز» أنّ الاقتصاد الحديث قد يجد توازنه مع استمراريته لمستوى أقل من تحقيقه العمالة الكاملة، وهذا أمر طبيعي والذي يميل الاقتصاديون لتسميته توازن عدم تحقيق العمالة الكاملة[1].

وفي هذا الإطار اقتنع أحد أشهر أتباع «كينز» الأمريكيين وهو «ألفن هانسن» وتساءل من خلال مؤلفه الموسوم بـ «انتعاش كامل أم ركود» الصادر عام 1938. أنّ الرأسمالية أصلا لا تتبع طريق العمالة الكاملة والنمو السريع، وقد تبقى لعقود أو بشكل دائم، في حالة نمو بطيء، وارتفاع في مستوى البطالة، وطاقة فائضة أو ركود[2].

إنّ من أهم القضايا الرئيسية التي شغلت ذهن «جون ماينرد كينز» هي مسألة «عدم الاستقرار الداخلي للرأسمالية»، الذي يُعرضها من حين لآخر لأزمات البطالة والركود. وقد اهتم بدراسة وتحليل هذه المسألة من منظور الأجل القصير فقط، بعكس الاقتصاديين الكلاسيك الذين انصب تحليلهم على الأجل الطويل. كذلك أوضح «كينز»، أنّ الرأسمالية فقدت قدرتها على الذاتية على التوازن وتحقيق التوظيف الكامل. وإنّه لمواجهة ذلك يتعين على الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي. وقد كان توصله إلى هذه النتيجة نابع من تركيزه على دراسة جانب الطلب، فقد استخدم فكرة الطلب الكلي الفعال، ليُعطي من خلالها تفسيرا لأسباب عدم توازن موجات البطالة والانكماش. وهذا نقيض ما كان يؤمن به قدامى الكلاسيك، ومن حدّثوا الفكر الكلاسيكي[3].

فالبطالة الجزئية عند الكلاسيك وأنصارهم كانت تعود إلى ظاهرة جمود الأجور وعدم كمال أسواق العمل. أمّا عند «كينز» فالبطالة تعود إلى نقص الطلب الكلي الفعال. كما كان الكلاسيك يؤمنون بأنّ الادخار يتعادل مع الاستثمار بفضل المرونة التامة التي توفرها تغيرات سعر الفائدة، وبفضل وجود الفرص اللانهائية للاستثمار. ومن هنا لا توجد مُشكلة في الاستغلال الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية. أمّا «كينز» فقد رأى أنّ عدم التطابق بين الادخار والاستثمار هو أمر ممكن بسبب اتجاه معدل الربح للتناقص، نتيجة انخفاض معدل الكفاية الحدية لرأس المال وثبات سعر الفائدة (عدم تصور إمكانية انخفاض سعر الفائدة للصفر وظاهرة تفضيل السيولة)،

---

*1. John Kenneth Galbraith , **The Age of Uncertainly** , Boston, Houghton Mifflin, 1977, P216.*

نقلا عن : جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، **الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية**، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، ط1، مكتبة أفاق، الكويت، 2013، ص 16.

2. Alvin H. Hansen , full Recovery or S, 1977, P 216.

نقلا عن: جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سبق ذكره، ص 16.

3. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص309.

وبسبب العوامل النفسية التي تُؤثّر في توقعات المستثمرين.[1] ومن هنا توصل إلى أن هذه العوامل من شأنها أن تعوق نمو الطلب الاستثماري إلى الدرجة التي لا يمكن فيها تحقيق التوظيف الكامل للموارد، ومن هنا تظهر البطالة ويقع النظام في مهاوي الأزمات. وإذا كان الفكر الكلاسيكي سواء في صورته القديمة أو الحديثة يستنكر تدخل الدولة، على أساس أن الأسعار قد تفقد مرونتها التي كانت تتسم بها في عهد رأسمالية المنافسة الحرة. وكان في ذهنه دائما ـ أي كينز ـ، قوة نقابات العمال وتأثيرها المتعاظم في تحديد مستويات الأجور ومنعها من التقلبات، كما كان متنبها لقوة الاحتكارات وتأثيرها في إعاقة قوانين العرض والطلب[2].

وتجدر الإشارة أنّ العمليات الإنتاجية ترتبط ببعضها بعضا في سلسلة سلعية مُعقّدة، وعلى ذلك فإنّ الربح عادة ما يكون أكبر حين لا تكون كل حلقات السلسة في الواقع مسطبغة بالطابع السلعي. والأمر الواضح هو أنّ هناك ـ في مثل هذه السلسة ـ مجموعة كبيرة جداً ومُشتتة من العمال، يتلقون نوعا من المكافأة تُسجل في الميزانية كتكاليف. كما أنّ هناك مجموعة أصغر كثيرا لكنها أيضا مُشتتة عادة (وهم أيضا عادة غير موجودين كشركاء اقتصاديين لكنهم يعملون ككيانات اقتصادية متميزة) يُشاركون بشكل ما في الهامش النهائي، الموجود في السلسة السلعية بين إجمالي تكاليف إنتاج السلسلة وإجمالي الدخل المتحقق من التصرف في الناتج النهائي. وحالما توجد مثل هذه السلاسل السلعية التي تربط عمليات إنتاج كثيرة فإنّ من الواضح أنّ معدل التراكم بالنسبة لكل الرأسماليين معاً يُصبح دالة لمدى اتساع الهامش الذي يُمكن خلقه، في وضع يُمكن أن يتذبذب فيه الهامش كثيراً. غير أنّ معدل التراكم للرأسماليين بعينهم دالة لعملية تنافس تذهب فيها أعلى مكافأة لمن يتمتعون بقدر أكبر من نفاذ الحكم، وقدرة أكبر على السيطرة على قوة عملهم، ومدخلا أوسع إلى القيود المقررة سياسياً على عمليات سوق خاصة تُعرف عموماً باسم «الاحتكارات»[3].

وقد خلق هذا تناقضا أساسيا في النظام؛ ففي حين يبدو أن مصلحة كل الرأسماليين ـ كطبقة ـ في تخفيض كل تكاليف الإنتاج، فإنّ هذه التخفيضات كثيراً ما تُحابي في الواقع رأسماليين معينين عن غيرهم، ومن ثمّ فإنّ بعضهم يُفضّلون زيادة نصيبهم من هامش إجمالي أصغر عن قبول نصيب أصغر من هامش إجمالي أكبر. وهناك فضلا عن هذا تناقض أساسي ثان في النظام، فمع تراكم المزيد والمزيد من رأس المال، وإضفاء الطابع السلعي على المزيد والمزيد من

1. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، ص309.
2. نفس المرجع، ص310.
3. إيمانويل والترشتاين، مرجع سبق ذكره، ص 17.

العمليات وإنتاج المزيد والمزيد من السلع، فإنّ المتطلبات الرئيسية للحفاظ على التدفق أن يكون هناك المزيد والمزيد من المشترين. غير أنّ الجهود لتخفيض تكاليف الإنتاج كثيرا ما تُخفض في الوقت نفسه تدفق النقود وتوزيعها، ومن ثمّ تكبح التوسع الثابت للمشترين اللازمين لاستكمال عملية التراكم. ومن الناحية الأخرى فإنّ إعادة توزيع إجمالي الربح بطرق يُمكن أن توسع شبكة المشترين كثيرا ما تُقلل إجمالي هامش الربح. ومن هنا وجد المنظمون الأفراد أنفسهم يدفعون في اتجاه ما بالنسبة لمنشآتهم (مثلاً عن طريق تخفيض تكاليف عملهم) في حين يدفعون في الوقت نفسه (كأفراد في طبقة اجتماعية) لزيادة إجمالي شبكة المشترين، ممّا يتضمن حتماً بالنسبة لبعض المنتجين على الأقل زيادة في تكاليف العمل[1].

وهكذا حكم اقتصاديات الرأسمالية عزم رشيد على زيادة التراكم إلى أقصى حد. لكن ما هو رشيد للمنظمين ليس بالضرورة رشيدا للعمال. وأهم من ذلك أنّ ما هو رشيد لكل المنظمين كمجموعة ليس رشيدا لأي مُنظم بعينه. ومن ثمّ لا يكفي أن نقول إنّ كل واحد يُتابع مصلحته، فمصلحة كل شخص كثيرا ما تدفعه ــ بشكل رشيد تماما ــ إلى الانغماس في أنشطة متناقضة. وبهذا يُصبح حساب المصلحة الحقيقية في الأجل الطويل مسألة بالغة التعقيد[2].

وقد تنبأ «ج. أ هويسون» الاقتصادي البريطاني في كتابه «الامبريالية» عام 1902، بعد أن قام بدراسة الأحداث التي أدت إلى حرب «البوير» بأنّ النهاية المنطقية للمنافسة على الأسواق هي الحرب، وقد حذّر من أنّ رجال الأعمال يختارون الحرب عندما يستنفدون كل أسواقهم المحلية، ولا يجدون مكانا آخرا لبيع بضائعهم. وقد جادل «هويسون» مثله مثل «كينز» بعد ذلك بثلاثة عقود، بأنّ الأمم المتقدمة تزيد مطالبها المحلية من خلال زيادة عدد السكان القادرين على شراء السلع المصنعة محلياً، إنّ أكثر الإدانات المقنعة بالنسبة للاقتصاديات الحالية تتعلق بالصعوبات التي يعاني منها المنتجون في كل مكان في العثور على مستهلكين لإنتاجهم، وإذا كان توزيع الدخل يستتبع عدم الإفراط في الادخار، فإنّ التشغيل الكامل أو المستقر لرأس المال والعمل يجب تحقيقه في الداخل. وبالطبع فإنّ «هويسون» لم يملك وسيلة لمعرفة أنّ البدائل غير المرغوب فيها وفقا لتقديراته يمكن أن تساهم خلال خمسة عشر عاما في قتل أو جرح نحو 20 مليونا من البشر[3].

وقد تساءل «كينز» في كتابه الكلاسيكي «النظرية العامة» وكتاباته الأخرى الصادرة خلال فترة الكساد الكبير عن عيوب التراكم الداخلية في عملية «الادخار -الاستثمار» في

---

1. إيمانويل والترشتاين، مرجع سبق ذكره، ص 18.
2. نفس المرجع، ص 19.
3. جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، **الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية**، مرجع سبق ذكره، ص16.

الرأسمالية. وأهم حججه القوية تتعلق بالعوامل التي تُؤدي إلى البطء في الاستثمار. ولكي يُحسّن الاقتصاد الرأسمالي أداء الفائض (أو الادخار) المتوفر لديه يجب أن يُستثمر في طاقة منتجة جديدة. ورغم ذلك يرى كينز أنّ الاستثمار في ظل الرأسمالية الحديثة، وفي أحسن الأحوال، تكتنفه روح المجازفة لأنّ اتخاذ قرار الاستثمار الذي يُحدد مستوى الإنتاج في الوقت الحالي يعتمد على توقعات الربح المتحصل من الاستثمار لعدد من السنين ـ ربما بقدر عِقد ـ في المستقبل. وفي ظل هذه الظروف التي يُهيمن عليها عدم التيقن فإنّ نقص الاستثمار ينتج من عوامل عدة منها: تراكم الطاقة الإنتاجية الفائضة في المصانع والآلات والشعور بأنّ السوق مُتشبّع بالبضائع الاستهلاكية أو سيتشبّع قريبا، ممّا يخلق مفهوما مفاده أنّ المجالات الخارجية للتوسّع محدودة. كما أنّ المستويات المرتفعة لعدم المساواة تعوق القوة الشرائية النسبية للطبقة العاملة، فتؤدي إلى خفض الاستهلاك ويترتب على ذلك انحدار في الأرباح المتوقعة من الاستثمار الجديد. ولا شكّ أنّ أي تقليل للاستثمار ينتج عنه حلقة مُفرغة يترتب عليها خفضا في العمالة والدخل والإنفاق، ممّا يخلق مشاكل مالية، تُؤثر سلبا على الأنشطة الاقتصادية كتباطؤ النمو وتضاؤل الاستثمار.[1]

وعلى اعتبار أنّ «كينز» لا يرى بجدوى الاتكال على آليات السوق التلقائية، وبذلك يرى بضرورة علاج تلكم المُشكل عن طريق عمل جماعي، خشية أنّ تولّد الأسواق بطالة مُزمنة. كما مضى إلى أبعد من هذا، فبيّن لماذا تدعو الحاجة إلى عمل جماعي عالمي ؟ لأنّ أعمال بلد ما لها انعكاسات على بلدان أخرى. فواردات بلد ما هي صادرات بلدان أخرى. فإذا انخفضت الواردات لأي سبب من الأسباب، فهو بذلك يُسيء إلى اقتصادات تلك البلدان. وكان «كينز» يخشى في حال نشوب أزمة اقتصادية خطيرة تعجز السياسة النقدية عن حلها، أن لا تتمكن بعض البلدان من الاقتراض لأجل تنشيط اقتصاداتها، بغرض تمويل ازدياد في النفقات أو تعويض انخفاض في الضرائب. ذلك أنّ بلدا مدينا حسب الظاهر قد يجد صعوبة في اقتراض المال. لقد رأى «كينز» هذه المجموعة من إخفاقات السوق، وشرح كيف يُمكن لمؤسسة كصندوق النقد الدولي أن تُحسن الأمور: إذا ضغط على البلدان كي تبقي اقتصاداتها على مستوى العمالة الكاملة، وإذا أمّن السيولة اللازمة للبلدان التي تواجه أزمة، فلا تستطيع بالتالي أن تتوسع في زيادة النفقات العامة، فيكون بالإمكان دعم الطلب الإجمالي العالمي.[2]

1. جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، **الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية**، مرجع سبق ذكره، ص16.
2. جوزيف ستيغليتز، مرجع سبق ذكره، ص 276.

أمّا اليوم، فإنّ المتعصبين للسوق هم المُهيمنون على صندوق النقد الدولي، وهم على يقين أنّ السوق تعمل جيدا بوجه عام، وأنّ الدولة لا تعمل جيدا بوجه عام. وعليه فإنّ الاقتصاد العالمي بكل وضوح أمام معضلة مؤسسة عامة أُنشئت لكي تعالج إخفاقات السوق، يقودها الآن اقتصاديون يثقون ثقة واسعة جدا بالأسواق وقليلة جدا بالمؤسسات الرسمية. غير أنّ تهافتات صندوق النقد تبدو مُثيرة للقلق بنوع خاص نظرا إلى ما حققته النظرية الاقتصادية من خطوات مُتقدمة منذ ثلاثين سنة. ولقد أجرى علماء الاقتصاد دراسة منهجية للنظرية التي تُفسّر عمل الدولة بإخفاق السوق، وتُشير الدراسة إلى كيفية تحسين الأمور عن طريق عمل جماعي على نطاق الاقتصاد العالمي، عمل مُنسّق بين الدول التي تتعاون غالبا ضمن إطار مؤسسات دولية. إنّ صياغة مفهوم متماسك فكريا للسياسة العالمية التي يجب أن تسلكها مؤسسة دولية كالصندوق، إنّما تعني رؤية الحالات الرئيسية لاختلال عمل الأسواق، والبحث عن تدابير مُحددة بإمكانها أن تقي من الأضرار الناجمة عن إخفاقاتها، أو أن تُنزّل هذه الأضرار إلى الحدّ الأدنى، بل أكثر من ذلك تبيان أسباب كون هذا التدخل أو ذاك أفضل طريقة لمواجهة إخفاقات السوق، لمواجهة الصعوبات قبل حصولها، ولتقديم العلاج عند حدوثها[1].

إنّ «كينز» اقترح مثل هذا التحليل، وشرح أسباب عدم إمكانية تبني البلدان تلقائيا سياسات على جانب من التوسع، ـ لأنّها لا تُدخل في حساباتها مساهماتها الناجعة بالنسبة للبلدان الأخرى ـ فقد كان يُفترض بصندوق النقد الدولي حسب مفهومه الأصلي، أن يعمل للقيام بضغط دولي على تلك البلدان لحملها على سلوك استراتيجيات أكثر توسعية مما اختارت. وهو اليوم يفعل عكس ذلك. يضغط على البلدان، وخصوصا النامية منها لكي تسلك سياسات أكثر انكماشا ممّا كانت قد تختار. لكن الصندوق اليوم، بعد نبذه الواضح لأفكار «كينز»، لم يقم بصياغة نظرية متماسكة عن فشل السوق من شأنها أن تُبرر وجوده وأن تُعطي أساسا منطقيا لتدخلاته العملية في الأسواق. ولذلك فإنّ الصندوق استنبط في معظم الأحيان سياسات لم تزد فقط من حدة المشاكل التي كان يسعى لمعالجتها، بل تركت هذه المشاكل تتكرر مرات عديدة[2].

1. جوزيف ستيغليتز، مرجع سبق ذكره، ص 277.
2. نفس المرجع والصفحة.

ثالثا: أوجه القصور في النماذج الكينزية

لقد ظهر مصطلح الاقتصاد الكلي لأول مرة في الأدب العلمي في 1940، ليركّز الاهتمام حول موضوعات التضخم والبطالة و النمو الاقتصادي، دورة الأعمال التجارية والسياسات النقدية والمالية، وعلى الرغم أنّ هناك من الاقتصاديين من انصب اهتمامهم حول هذه الموضوعات من مثل «ديفيد هيوم» من خلال كتابه الذي تناول فيه آثار الحقن النقدية في المدى القصير والمدى الطويل العام 1752، وكذلك «آرثر بيجو» والذي نشر كتابا العام 1927 بعنوان «التقلبات الصناعية» التي حاولت شرح دورة الأعمال. ومع ذلك، فإنّ مجال الاقتصاد الكلي كمنطقة متميزة ونشطة من التحقيق نشأت في ظل الكساد العظيم. وقد كان للكساد الكبير تأثير عميق على أولئك الذين عاشوا خلال ذلك. ففي العام 1933، بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة 25 ٪، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 31 ٪ مقارنة بمستواه سنة 1929[1].

وعلى الرغم من أنّ «كينز» كان من المؤيدين للنظام الرأسمالي، إلاّ أنّه مع ذلك كان يرى عيوبا جوهرية في ذلك النظام ـ على عكس ما كان يراه معاصروه ـ وهو أنّ النظام لم يكن يتضمن ـ كما ذكر الكلاسيكيون ـ ميكانية ذاتية تعمل على عدم حدوث فترات الانكماش الطويلة، وتجعل النظام قريبا من التوظيف الكامل لو حدث أن ابتعد عنه. وقد عرض «كينز» نظرية بديلة للنظرية الكلاسيكية، أوضح فيها كيفية تحديد مستوى الدخل والتوظف، كما شرح بوضوح لماذا لا تستطيع قوى السوق أن تؤكد لنا أن الطلب الكلي الفعال يتحدد تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل. وقد أشار «كينز» إلى أنّ مستوى التوظف الكامل ما هو ببساطة سوى أحد المستويات الممكنة، وأنّ هناك من المستويات ما يكون أقل من المستوى التشغيل التام، وقد كان مُقتنعا أنّه من الضروري للحكومة أن تأخذ المسؤولية من خلال سياساتها الاقتصادية للوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى التوظيف الكامل[2].

ومن آراء «كينز» التي كانت محلّ ثورة الاقتصاديين الكلاسيكيين، قضية تدخل الحكومة للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تعديل وضعها المالي أي من خلال تغيير مستوى إنفاقها أو من خلال التغيير في التشريعات الضريبية. والأهمية العلمية للاختلاف بين الاقتصاد الكلي الكلاسيكي والاقتصاد الكلي الكينزي تتجلى في إدراك الآثار المترتبة على ذلك. فبمجرد أن نقبل وجهة نظر «كينز» بأنّ الاقتصاد لو تُرك للقوى الطبيعية فقد لا يتجه للوصول

---

*1 . N. Gregory Mankiw, **The Macroeconomist as Scientist and Engineer**, National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper Series 12349, Cambridge, Juan 2006, P 2.(25-03-2013)*
www.nber.org/papers/w12349.pdf

2. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، مرجع سبق ذكره، ص 86.

إلى وضع التوظيف الكامل، وبذلك فإنّ الطريق مفتوح لاستخدام السياسات التي تُحقق هذا الغرض والتي استبعدتها وجهة النظر الكلاسيكية[1].

ولم يكتف «كينز» بإعطاء تفسير للأزمة الاقتصادية للبطالة المستمرة، بل إنّه أعطى أيضا وصفاً للسياسة الاقتصادية لمواجهة هذه الحالة والقضاء على البطالة، وبذلك فقد قدم «كينز» أهم وأخطر تبرير لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية معارضاً بذلك أنصار المدرسة التقليدية. ومن هذه الزاوية فإنّ «كينز» يُمكن أن يُنظر إليه باعتباره معارضا للنظام الرأسمالي ونظريات عدم التدخل، ولكنه من ناحية أخرى كان يُمثل المدافع الحقيقي عن هذا النظام بإعطائه وسائل مقاومة الأزمة وتجاوزها، وبالتالي فقد أعطى الرأسمالية دفعة جديدة مكنتها من مجاوزة مشاكلها وأزماتها[2].

كما خالف «كينز» الفرضية الكلاسيكية القائلة بحيادية النقود، فرأى أنّ للنقود دور هام في الاقتصاد الوطني، فلو أنّ الأفراد توقعوا أوقات سيئة في المستقبل فقد يقرروا الاحتفاظ بالنقود بدلا من إنفاقها. وعندما تتسرب هذه النقود من تيار الإنفاق، فإنّ منشآت الأعمال لا تستطيع بيع إنتاجها وتُجبر على تسريح عمالها، وبالتالي يحدث الانكماش. فالنسبة لـ «كينز» فقد كان واضحا أنّ النقود أكثر من أن تكون شيئا يُخفي الاقتصاد الحقيقي وراء حجاب من الأسعار. وبذلك فقد افترض أنّ النقود تُطلب بدوافع المبادلات والاحتياط كما تُطلب لذاتها بما اصطلح عليه بالطلب على النقد لدافع المضاربة أو تفضيل السيولة. وارتكازا على ذلك فإنّ مستوى الأسعار يتحدد وفقا لعوامل العرض الكلي والطلب الكلي[3].

وبزعامة التحليل الكينزي وخلال عصر الازدهار الاقتصادي في خمسينيات وستينيات القرن المُنصرم أو ما يُطلق عليه بـ «العصر الذهبي»، وهو اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية، اختفى اهتمام الاقتصاديين بالركود، وروّضت الاكتشافات الكينزية وأُعيد إدخالها في تحليل ما قبل الكينزية والنيوكلاسيكية (التقليدية الجديدة)، ونتج عنها ما عُرف بتوليفة «النيوكلاسيكة - الكينزية».

1. النمذجة الاقتصادية وإشكالية التحليل القصير الأجل ونظرية التقلبات الاقتصادية في الفكر الكينزي:

لعل أهم الفرضيات المرتكز عليها في الفكر الكينزي أنّ التحليل يهتم بالفترة القصيرة، وكان «كينز» يرى أنّ السياسات الاقتصادية يجب أن تركز وتنجز في الأجل القصير، ويرى أنّ

1. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، مرجع سبق ذكره، ص 86.
2. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي لتاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 74.
3. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية**، مرجع سبق ذكره، ص 132.

الأجل الطويل ما هو إلاّ مجموعة من الآجال القصيرة. فقد افترض ثبات السكان وحجم رأس المال والفن الإنتاجي، ونظر إلى المتغيرات التي تحدث في إطار الفترة القصيرة[1].

ولعلّ هذا الافتراض أُعتبر أهم نقاط الضعف في التحليل الكينزي، وبذلك كان من المداخل الرئيسية لتوجيه النقد للفكر الكينزي، وقد برّر «كينز» اتجاهه في التحليل بالقول المشهور: «إنّه في المدى الطويل كلنا سنكون أموتا»[2] وهو ما يبدوا غريبا على نظرية تتناول الاستثمار كأحد المتغيرات الأساسية.

ومع ذلك، فقد نظر «كينز» إلى الاستثمار باعتباره جزءًا من الإنفاق والطلب الكلي، ولكنّه أهمل دور الاستثمار باعتباره إضافة إلى الطاقة الإنتاجية، وبالتالي عنصراً مُغيراً لحجم رأس المال ومستوى التقدم الفني، فهذا أثر يظهر في المدى الطويل الذي تجاهله «كينز». ومن هنا فإنّنا سنرى أنّ معالجته للاستثمار باعتباره أحد روافد الطلب والإنفاق قد اقتصرت على ما أسماه بمضاعف الاستثمار. في حين أنّ عددا من أتباعه قد أدخلوا تأثيراً آخر للاستثمار (المعجل) باعتباره إضافة إلى الطاقة الإنتاجية، وبالتالي زيادة في القدرة الإنتاجية في مرحلة آتية[3].

ولم يكن «كينز» يقصد من مؤلفه «النظرية العامة» شرح ظاهرة الدورة الاقتصادية أساساً، ولكنه تعرّض لمناقشة التقلبات الاقتصادية الدورية من خلال معالجته لمشكلة البطالة المزمنة، ويُلاحظ أنّ نظرية «كينز» في تفسير هذه التقلبات تتوقف على ثلاثة متغيرات اقتصادية: الكفاءة الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة، والميل للاستهلاك. ومن هنا فإنّ الكفاءة الحدية وسعر الفائدة يُحددان فيما بينهما مستوى الاستثمار. وهذا الأخير ومن خلال أثر مضاعف الاستثمار يتوقف تحديد مستواه ارتباطاً بالميل الحدي للاستهلاك المحدد لحجم الاستهلاك. وبالتالي فإنّ حجم الدخل الوطني يتحدد بدوره ارتباطا بحجم الاستهلاك والاستثمار، لأنّ الدخل الوطني هو مجموع الإنفاق على الاستهلاك وعلى الاستثمار. غير أنّ الميل للاستهلاك يتناقص مع الزيادة في الدخل، وينعكس ذلك في هبوط المعدّل المتوقع للربح، ممّا ينعكس بدوره على سلوك رجال الأعمال. ويتفق «كينز» مع «كالتسكي» في هذا الصدد، وإن كان الأخير يستخدم في عرض نظريته في الدورة أسلوب التحليل الكلي في إطار اقتصاديات الحركة أي مع إدخال عنصر الزمن في الاعتبار[4].

ومن هنا يُمكن أن يُنظر لأطروحات «كينز» على أنّها تُفسّر حالات الانكماش الاقتصادي الناتجة من قصور الطلب الخاص، أي أنّها جاءت لتسد الثغرة التي يكون فيها الطلب الخاص قاصراً أو غير كاف لتحقيق العمالة الكاملة، وتكون فيها الثقة بالمستقبل ضعيفة ومهتزة، في حين يُصبح

---

1. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي لتاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 133.
2. بول كروجمان، **تحليل النظريات الاقتصادية**، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2007، ص 33.
3. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي لتاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 134.
4. حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً ومعاصراً**، الكتاب الثاني، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 1994، ص 866.

الطلب على السيولة النقدية غير محدود لأنّ الاقتصاد يكون قد وقع في فخ السيولة (*Liquidity Trap*)[1]. وذلك وفقا للإجراءات الثلاث الآتية[2]:

- إحياء الطلب الفعال حتى تزداد المنافذ وتوظف الأموال في الإنتاج؛
- تسهيل توظيف الأموال في الإنتاج بتخفيض سعر فائدة الأموال المُقترضة وبالتالي الانتباه إلى سوق العملة والنقود؛
- القيام بنفقات حكومية استثمارية تنعش الطلب بفضل ترجمتها في توزيع أجور ومداخيل إضافية، ومن ثمّ تنشيط الإنتاج مكان الأموال الخاصة المدخرة.

وفي هذا الصدد يشير «كينز» أنّه من الواضح أنّ سيالة التوظيف الفعلية تميل إلى الازدياد ريثما لا يعود هناك أي زمرة من الرأسمال تفوق فعاليتها الحدية* معدل الفائدة الجاري. وبتعبير آخر، يميل التوظيف إلى التوسع إلى أن تهبط الفاعلية الحدية على منحنى طلب رأس المال إلى مستوى معدل الفائدة في السوق[3].

والإشكال الذي يُطرح في هذا السياق أنّ النماذج الكينزية البسيطة بُنيت على فرضيات ومنطلقات قد تكون مُتطرفة، مثل تثبيت مستويات الأجور النقدية والأسعار في الأجل القصير، والتي لا يُمكن تطبيقها إلاّ في وضعيات الكساد الكبير، والتراجع الاقتصادي. ففي عالم تسوده البطالة ومخزونات السلع غير المباعة، من المنطقي أن تكون الأجور النقدية والأسعار ثابتة أو تتجه نحو الانخفاض. ونفس الشيء بالنسبة لسعر الفائدة الذي يتجه نحو الانخفاض لما تكون التوقعات التضخمية مُعوَّضة بالتوقعات الانكماشية أو تراجع مُعدلات التضخم. كما أنّ هناك احتمال الوصول إلى وضعية «مصيدة السيولة» لما يُعوّم البنك المركزي النظام المصرفي للاحتياطات من خلال شرائه للسندات الحكومية، أي تنقيد الدين العمومي[4].

غير أنّه في الحياة الطبيعية، يكون حظ توفر هذه الشروط ضعيفاً، وعلى الخصوص، فإنّ سعر الفائدة ومستوى السعر يتعادلان باستمرار لكي تتوازن الأسواق. بالإضافة إلى أنّ الانفتاح

---

1. إلياس سابا، الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، العدد 360، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري 2009، ص 11.

2. جون ماينرد كينز، مرجع سبق ذكره، ص 5.

★. الكفاءة الحدية لرأس المال وهو ما يطلق عليه «إرفينغ فيشر» في كتابه (*THeory interest 1930*) «معدل المردود بالنسبة إلى الكلفة» ويقدم تعريفا مماثلا لتعريف «كينز» حيث كتب يقول : "إنّ معدل المردود بالنسبة إلى الكلفة هو المعدل الذي إذا استعمل لحساب القيمة الحالية لكل الكلف والقيمة الحالية لكل المردودات، يجعل هاتين الكميتين متساويتين". ويُبين «فيشر» أنّ توسّع التوظيف في اتجاه ما مرتبط بالعلاقة القائمة بين معدل الفائدة ومعدل المردود بالنسبة للكلفة.

3. جون ماينرد كينز، مرجع سبق ذكره، ص 199.

4. صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 208.

التجاري للاقتصاد على العالم والحركة الدولية لرؤوس الأموال، تجعل سعر الفائدة المحلي غير مُستقل عن سعر الفائدة الخارجي، حيث تكتسي أسعار الفائدة ومستويات الأسعار في الحياة العملية، دوراً أكثر أهمية في تعديل الأسواق أكثر ممّا يقترحه النموذج الكينزي البسيط[1].

ومن وجهة نظر «حايك» فإنّ هناك نقصاً كبيراً في النظرية العامة لـ «كينز» إذ لا ترتكز على نظرية رأس المال، ووفقا لـ «حايك» فإنّ السوق عبارة عن شبكة من ملايين الشركات التي تُكمّل بعضها بعضا، تزامنيا، وتُشكّل شبكة مُعقّدة للغاية ضمن هيكل الإنتاج . ما يدفع إلى ضرورة إيجاد نظرية تسمح وتُبين الطريقة التي يعمل بها. في حين اقتصرت النظرية العامة فقط على مفهوم الاستثمار الكلي. وهذا هو السبب الذي أدى إلى اعتقاد «حايك» بأنّ «كينز» لم يكن قادرا على فهم الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى التقلبات الاقتصادية[2].

ووفقا لـ «حايك» فإنّ عدم وجود نظرية رأس المال مع الافتراض السائد بأنّ الوقت ليس متغير ذو صلة، فإنّ النموذج المطور في النظرية العامة يفترض أنّ زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة موازية في المعروض من السلع، ويظهر ذلك على الفور تقريبا. لذلك لا يرى «كينز» أنّ هيكل الإنتاج بحاجة إلى قدر كبير من الوقت لإنتاج ما يلزم من سلع نهائية إضافية، لتلبية الطلب الإضافي على السلع الاستهلاكية[3].

وهكذا، فإنّ النظرية العامة لم تطرح أبدا مشكلة النقص في المعروض السلعي الذي قد يحدث لأي سبب من الأسباب. وفي رأي «حايك» هذا النهج خاطئ. فوفقا لما يراه فإنّ الوقت متغير رئيسي مهم في فهم عملية الإنتاج وديناميكية التوازن في الهيكل الإنتاجي، الذي يعتمد على التنسيق الكافي بين نضج الاستثمارات في شكل سلع وخدمات نهائية، والدخل المتولد من مثل هذه الاستثمارات في شكل الطلب النهائي. وهكذا فإنّ أكبر مشكلة اقتصادية هو أنّ المستهلكين يجب أن يكونوا على استعداد للانتظار لفترة طويلة تكفي لظهور السلع الاستهلاكية في الأسواق النهائية. وإلاّ فإنّ ظاهرة التضخم سوف تظهر. وهذه الظاهرة على محمل الجد تُعرض استدامة هيكل الإنتاج للاضطراب. ما يُؤدي إلى ظهور الأزمات الاقتصادية[4].

وفي تحليل «مارشال» للتوازن الاقتصادي نقدٌ واضح لـ «كينز» بما يدعم رؤى «حايك»، فقد أدخل عنصر «الزمن» في التحليل عند التمييز بين الفترة القصيرة والفترة المتوسطة والطويلة. فبرغم أنّ

---

1. صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 209.

2. David Sanz Bas, Hayek's Critique of TheGeneral Theory: a New View of the Debate between Hayek and Keynes, ***The Quarterly Journal of Austrian Economics****, Vol 14, N 3, 2011, P 294. (25-03-2013)*
http://mises.org/journals/qjae/pdf/qjae14_3_2.pdf
3. Idem, P 295.
4. David Sanz Bas, Op.Cit, P 295.

أسلوب «مارشال» بطبيعته أسلوب إحصائي، لأنّه لا يبحث عن شروط وأوضاع التوازن. إلاّ أنّه استطاع إدخال عنصر الزمن عن طريق التميز بين التوازن في الفترة القصيرة والمدى الطويل. والزمن بحسب «مارشال» ليس مرور الوقت كما أنّه ليس فترة زمنية محددة، بل إنّ الزمن عنده تصور منطقي لظروف الإنتاج. ولذلك فقد عرّف الفترة بأنّها مجموعة من الشروط، أو بعبارة أخرى الزمن الضروري لتحقق مجموعة من الشروط. وطريقته في التحليل هي ما يمكن أن يُطلق عليها بـ «الاستاتيكية المقارنة» (*Comparative statics*). فالفترة القصيرة هي الفترة التي تسمح للمُنتج أن يُغيّر ظروف الإنتاج، وبالتالي فإنّ التغيير في العرض يأتي من التغيّر في المخزون. أمّا الفترة الطويلة فهي التي تسمح له بالتغيير في الطاقة الإنتاجية. ولكن لا يُوجد عند «مارشال» أي تفسير لانتقال من وضع التوازن في فترة إلى وضع التوازن في فترة أخرى[1].

وقد كان الاقتصادي البولندي الماركسي «مايكل كالتسكي» والذي يُوصف بأنّه أهم مفكر اقتصادي ارتبط بـ «الثورة الكينزية» بعد «كينز»، والذي أحدّث تقدما مفاجئا في النظرية، مُتشكّكا في ديمومة حالة النمو واستمرارية ما يُوصف بالعصر الذهبي، فقد لخّص باختصار مفيد المُشكلة الأساسية المنتظرة بقوله: «إنّ تحليلنا يُوضّح أنّ نمو الاقتصاد الرأسمالي في الأمد الطويل غير مُتأصّل، لذا يتطلب الوضع عوامل نمو معينة لكي تدفعه إلى التقدم في الأمد الطويل»[2].

ومع ذلك يتحدى بعض الاقتصاديين الكينزيين الراديكاليين والماركسيين هيمنة فكرة الوقت، ولا يزالون يتساءلون عن الركود، ويبنون حُججهم بأنّه سيظل جوهر مُشكلة الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري، وإنّ ازدهار حقبة الستينيات كان يعود إلى المحفزات في الأمد القصير، والتي لن تدوم. ولعلّ أفضل من تطرق لذلك في الستينيات هما «بول باران» و«بول سويزي» في كتابهما الصادر عام 1966 بعنوان «رأس المال الاحتكاري»، ويريان أنّ الحالة الطبيعية لاقتصاد رأس المال الاحتكاري هي الركود[3]. وتتمثل المشكلة كمّا فسّراها في اقتصاد رأس المال الاحتكاري، بإنتاجية كثيفة مقرونة بأسعار احتكار القلة، تُؤدي إلى فائض كبير متنام يفوق طاقة الاقتصاد فلا يستطيع استيعابه من خلال قنوات الاستهلاك والاستثمار الطبيعية. ويُصبح الطلب الفعال في

---

1. حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

2. Michal Kalecki, ***Theory of Economic Dynamics****, George Allen and Unwin, London, 1957, P 161.*

نقلا عن: جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، **الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية**، ص 18.

3. Paul A. Baran, Paul M. Sweezy, ***Monopoly Capital : An Essay on the American Economic and Social Order****, Monthly Review Press, New York,1966, P 108.*

نقلا عن: جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، ص 18.

المدى الطويل غير كاف، حتى وإن قامت الحكومة المدنية بعملية الإنفاق. وعملية الإنفاق مُقيّدة سياسياً في ظل رأس المال الاحتكاري، لأنّه يتعارض مع التدخل في مجال الأرباح الخاصة[1].

وفي سياق التحليل الاقتصادي الكلي، تحديدا فيما تعلق بالنمذجة الاقتصادية وعلى الرغم من أنّ كثيرين يعتبرون أنّ أعظم إنجاز للثورة الكينزية أنّها تمكّنت من تقديم نموذج للتوازن العام، له من القدرة على التفسير والتحديد المتزامن لمستويات الناتج والدخل ومعدلات الفائدة، ومن ثمّ الأسعار ومعدلات التضخم، كما جعلت النماذج الاقتصادية الكلية والمقدرة بصورة تجريبية النموذج الكينزي أكثر واقعية وتماسكا[2]. وعلى الرغم من أنّ نموذج IS -LM الذي فسّر من خلاله «كينز» عمل الأسواق (سوق النقد وسوق السلع والخدمات والتوازن الآني فيهما) كان الأكثر استخداما على نطاق واسع على المستوى الأكاديمي ولدى صاغة السياسات الاقتصادية، إلاّ أنّ بعض النقّاد يرون أنّ نموذج IS- LM يُبسّط الرؤية الاقتصادية التي قدمها «كينز» في فترة النظرية العامة، وهذا الأمر قد يكون صحيحا من جوانب، إلاّ أنّه كان من الصعب متابعة الخط الفاصل بين تبسيط وتبسيط غالبا ما يكون بعيدا عن الوضوح مُخلا بالتطبيق. وقد قام رواد المدرسة الكينزية من أمثال «هيكس» و«مودقيلياني» بتطوير النماذج الكينزية لتشمل في نهاية المطاف مئات من المتغيرات والمعادلات لتصبح متلائمة للتطبيق واستخدامها لتحليل السياسات مع مرور الوقت، ولكي تُصبح أكثر واقعية في تفسير الظواهر الاقتصادية[3].

وعلى الرغم من كل ذلك لم تكن النماذج التجريبية الكينزية لفترة ما بعد الحرب جيدة مُطلقا في التنبؤ بنقاط التحول في دورات الأعمال، وقد أشار «أكسل»[4] على وجه التحديد أنّ تكييف الأجور والأسعار والتي كان يتصور الاقتصاديين أنّها عامل لاستقرار قوى السوق، يمكن أن تكون أحياناً سبباً في زعزعة الاستقرار، وأنّ هناك قوى أخرى للسوق والتي عادة ما يتم تجاهلها في نظرية التحليل الاقتصادي الكلي، تكون سببا في حدوث الاضطرابات الاقتصادية. وإلاّ فإنّ تعديلات الأجور الضخمة التي جرت خلال فترة الكساد كانت قد استعادة التشغيل الكامل للعمالة، على عكس ما حدث من تنامي البطالة[5].

---

1. جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، ص 19.

*2. William White, modern macroeconomics is on the Wrong track, FMI, **Finance & Development**, December 2009, P 15. https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2009/12/pdf/white.pdf*

3 . N. Gregory Mankiw, Op.Cit, P 4.

*4. Leijonhufvud Axel, **On Keynesian Economics and the Economics of Keynes**, Oxford University Press, New York, 1968.*

*5. Peter Howitt, **A Dictionary Article on Axel Leijonhufvud's On Keynesian Economics and the Economics of Keynes: A Study in Monetary Theory,** the Dictionary major economic works, P 2. (02-04-2013) http://www.econ.brown.edu/fac/peter_howitt/publication/Dalloz.pdf*

وعلى غرار دراسة «أكسل» التي تُشير إلى أنّ التحليل النقدي الكينزي إلى حد كبير أكثر تطورا مما افترضه «هيكس» ضمن نماذجه[1]، كان «كينز» مُتشكّكا بشدّة في جدوى مثل هذه النماذج، لأنّ بناءها تجاهل واحدة من أهم رؤى «كينز» الثاقبة، والتوقعات الحاسمة بالنسبة لكل أشكال السلوك الاقتصادي، كما أنّ التوقعات التي كانت شاغلا حاسما لدى «كينز»، عُملت بتبسيط مُخلٍ في معظم هذه النماذج، وهناك في ما يبدو مبررات نظرية غير كافية للافتراض أنّ الأجور والأسعار لا يأتي ردّ فعلها إزاء الاختلالات التي يواجهها النظام الاقتصادي إلاّ بصورة بطيئة. ونظراً لتعقّد الاقتصاد، فإنّ احتمالات المستقبل مجهولة[2]، وإذ يواجه السلوك الاقتصادي أوجّه عدم اليقين، وبالتالي فإنّ توقعات الأعمال ستكون مُتقلبة سواء ما تعلق بالاستثمار أو الإنفاق الكلي أو العمالة، وهو ما يجعل المُستثمرين يعملون في ظل روح المخاطرة الاقتصادية[3] « *Animal Spirits* [4]»، المُرتكزة إلى حد كبير على الاسترشاد بالنصائح والمشورة الموجهة والعواطف المرهفة، والتي يمكن أن تُنتج انحرافا مفاجئا وحاداً عن الماضي. وإذا كان هناك أي شيء يُميّز المستقبل، فإنّه ليس متوسط مشاهدات الماضي[5].

لذلك فإنّه على الرغم من أنّ النماذج الكينزية التقليدية تُوفّر إطاراً نظرياً عن كيفية عمل العالم، فإنّها لا تُفيد كثيرا عندما يتعلق الأمر بالتنبؤ، كما أنّ استخدامها محدود من قبل صناع السياسات، مثلها في هذا مثل النماذج الحديثة. والأسوأ من ذلك أنّ النماذج في التقاليد الكينزية تتجاهل اعتبارين آخرين يُظن أنّ لهما أهمية عملية كبيرة في الأزمات المالية المتعاقبة: النظرات الثاقبة لمدرسة الفكر النمساوي، والنظرات الثاقبة لـ «هيمان مينسكي»[6].

وعادة ما يغضّ علماء الاقتصاد الطرف في نماذج توازنهم عن قوة التنسيق، التي يعزوها النمساويون إلى النشاط التعهدي*، وفي الواقع لا يُحفّز النشاط التعهدي خلق المعلومات ونقلها

---

*1. George S.Tavlas, Interpreting Keynes: Reflections on the Leijonhufvud-Yeager Discussion, **Cato Journal**, Cato Institute, Washington, vol 9, N: 1, Spring/Summer 1989, P 237. (02-04-2013)*
http://object.cato.org/sites/cato.org/files/serials/files/cato-journal/1989/5/cj9n1-12.pdf
2. William White, Op. Cit, P16.
3. David Sanz Bas, Op. Cit, P 291.
*4. See: George A. Akerlof, Robert J. Shiller, **Animal Spirits: How Human Psychology Drives the Economy, and Why It Matters for Global Capitalism**, Princeton University Press, United Kingdom, 2009.*
5. William White, Op.Cit, p16.
6. Idem.

★. إنّ المتعهد هو القوة الدافعة خلف النظرية الاقتصادية، وفي الواقع يُشكّل النشاط التعهدي ظاهرة مميزة في العالم الحقيقي الواقعي، بينما هو بحالة دائمة من انعدام التوازن، ولا يمكنّه أن يلعب أي دور في نماذج التوازن التي تلفت انتباه المؤلفين النيوكلاسيكيين. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر واضعو النظريات النيوكلاسيكية النشاط التعهّدي كعنصر إنتاج عادي يمكن تحصيصه استنادا إلى التكاليف والأرباح المتوقعة. فهم لا يدركون أنّهم بتحليلهم المتعهّد بهذه الطريقة، يظهر تناقض لا يمكن حلّه في تفكيرهم: طلب موارد تعهّديّة استنادا إلى تكاليفها وأرباحها المتوقعة يستلزم الاعتقاد بأنّه يمكن للمرء الحصول اليوم على معلومات معيّنة (قيمة التكاليف والأرباح المستقبلية المحتلمة) قبل أن يتمّ خلق هذه المعلومات من قبل النشاط التعهدي نفسه. بعبارة أخرى، تكمن مهمّة المتعهد الأساسية بخلق واكتشاف

فحسب، وإنّما الأهم أنّه يُشجّع كذلك على تنسيق السلوك غير المتوافق في المجتمع. فعدم أو سوء التنسيق الاجتماعي يتجسّد كفرصة ربح تبقى خفية حتى يكتشفها المتعهدون. وما أن يُدرك المتعهد هذه الفرصة ويستغلها حتى تختفي هذه الأخيرة ويتم إطلاق عملية تنسيق عفوية. وتُفسّر هذه العملية النزعة اتجاه التوازن التي تعكسها اقتصادات السوق الحقيقية كافة. وأكثر بعد، طبيعة النشاط التعهدي المنسّقة وحدها هي التي تسمح باعتبار نظرية اقتصادية علما، وتسمح بفهمها كمجموعة قوانين تنسيق نظرية توضح العمليات الاجتماعية[1].

وتشرح هذه المقاربة سبب اهتمام علماء الاقتصاد النمساويين بدراسة مفهوم المنافسة الديناميكي، في حين أنّ علماء الاقتصاد النمساويين يُركزون حصريا على نماذج التوازن الاستاتيكية النسبية (المنافسة المثالية، الاحتكار، المنافسة غير الكاملة أو الاحتكارية)، لذا يرى النمساويون أنّه من غير المنطقي إنشاء علم استناداً إلى نموذج توازن يفترض مُسبقا بأنّ المعلومات الضرورية غير دقيقة وكافية لوضع وظائف العرض والطلب المناسبة (المُقدمة) فبالعكس؛ يُفضّل النمساويون دراسة عملية السوق التي تدفع نحو حالة من التوازن لا يُمكن بلوغها في النهاية أبداً [2].

وقد دارت نقاشات حول نموذج يُدعى بـ «الانفجار الاجتماعي العظيم» الذي يسمح بنمو غير محدود للمعرفة والحضارة بشكل متوافق ومتناغم (أي منسّق) بقدر الإمكان في الظروف التاريخية كلها. ويعود ذلك لكون عملية التنسيق الاجتماعي التعهدية لا تنتهي أبدا ولا تُستنفد. بعبارة أخرى، يتألف العمل التعهدي أساسا من خلق ونقل معلومات جديدة تعدّل قدرة الفهم العامة لدى الفاعلين جميعهم في المجتمع في ما تعلق بالغايات والوسائل المحتملة. فيؤدي هذا التعديل بدوره إلى ظهور حالات لا تُحصى من سوء التوافق تُشكل فرصا جديدة للربح التعهدي، وهي فُرص يميل المتعهدون إلى اكتشافها وتنسيقها فتتابع العمليّة، إنّها عملية ديناميكية لا تنتهي أبدا وتنشر الحضارة باستمرار وتحُث إلى تقدمها[3].

معلومات جديدة لم تكن موجودة، وحتى تتم عملية الخلق هذه لا تكون المعلومات موجودة ولا يمكن معرفتها؛ وبالتالي يكون من المستحيل على البشر اتخاذ أي قرار نيوكلاسيكي مسبق بالتحصيص استنادا إلى التكاليف والأرباح المتوقعة.

ويجمع علماء الاقتصاد النمساويون اليوم على أنّ الاعتقاد بأنّ الربح التعهّدي ينتج عن توقع المخاطر فحسب خاطئ، بالعكس، بالكاد يُشكّل الخطر كلفة أخرى للعملية الإنتاجيّة، ولا علاقة له البتة بالربح التعهّدي الصرف الذي يظهر عندما يكتشف متعهّد ما فرصة ربح كان يجهلها من قبل، ويتصرّف بالشكل الملائم للاستفادة منها.

خيسوس هوريتا دي سوتو، **المدرسة النمساوية: نظام السوق والإبداع التعهدي**، معهد الشؤون الاقتصادية، إسبانيا، 2008، ص 20.
www.jesushuertadesoto.com/books_arabian/austrian_school/austrian_school.pdf

1. خيسوس هوريتا دي سوتو، مرجع سبق ذكره، ص 22.
2. نفس المرجع والصفحة.
3. نفس المرجع والصفحة.

إنّ الأزمات المتكررة توفر أدلة حاسمة بأنّ الافتراضات المُفرطة في التبسيط بشأن ما يستند إليه كثير من علم الاقتصاد الكلي، ليست مفيدة في تفسير التطورات الجارية في عالم الواقع، ومن المغري القول بأنّ صناع السياسات ضللوا لأنّهم استخدموا هذه الأنواع من النماذج، ولسوء الحظ، فإنّ الأدلة جد قليلة على أنّ هذه النظريات كان لها تأثير كبير على الطريقة التي استخدم بها معظم المسؤولين في البنوك المركزية أدوات السياسة، وقد كتب «آلان بلندر»[1] (وهو من رجال البنوك المركزيين الأكاديميين) حول هذا الموضوع بصورة مُقنعة، وبدلاً من ذلك استمر معظم صناع السياسات الأعلى شأناً في الاعتماد على النماذج التي تستند لـ «كينز»، بيد أنّ هذه النماذج فشلت أيضا في توفير إنذار مُبكّر عن تفاقم المشكلات، ومن ثمّ ينبغي النظر في أوجه القصور الملازمة لها[2].

وقد حاول «ميزيس» ضمن كتابه «نظرية المال والاعتمادات» تطوير نظريته حول الدورات الاقتصادية التي اشتهرت مع الوقت وأصبحت معروفة عالميا بـ «النظرية النمساوية حول دورات الأعمال». وفي الواقع عندما طبّق «ميزيس» النظريات النقدية الخاصة بـ «مدرسة العملة» على نظريات «بوم باورك» الشخصية حول رأس المال والفائدة، توصّل إلى الإدراك التالي: عندما يُؤدي النظام المصرفي المعتمد على احتياط جزئي ـ يديره مصرف مركزي ـ إلى توسّع أو زيادة خلق القروض والودائع غير المدعومة نتيجة للادخار الفعال (وسائل ائتمانية)؛ لا يؤدي هذا الخلق إلى نمو دوري خارج عن السيطرة في مخزون النقد المتداول فحسب، وإنّما خلق القروض من العدم بمعدلات فوائد متدنية اصطناعيا، وتُسبب تلكم الآلية إطالة لعمليات الإنتاج بشكل مُصطنع وغير مستدام، وتُصبح بالتالي مُكثّفة أكثر رأسماليا. ووفقا لـ «ميزيس» ستنقلب زيادة أية عملية تضخم عبر توسيع الاعتمادات حتما، عاجلا أم آجلا، وبشكل عفوي وتُؤدي إلى أزمة أو ركود اقتصادي تظهر فيه الأخطاء الاستثمارية التي ارتكبت، وتظهر البطالة، مع الحاجة إلى تصفيةٍ وإعادة تحصيصٍ للموارد التي استثمرت بشكل خاطئ[3].

وبذلك وعلى خلاف التحليل الكينزي، فإنّ النظرية النمساوية تُولي أهمية حاسمة لآليات خلق النظام المالي للنقود والائتمان وعلاقته بإعادة تراكم اختلال التوازن على مر الزمن. فاختلال

---

*1.See: Alan S. Blinder, The Fall and Rise of Keynesian Economics, **Economic Record**, Volume 64, Issue 4, Australia, December 1988, PP 278–294.(08-03-2014)*
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.jpk.pku.edu.cn/pkujpk/course/hgjjx/reading/20_7.pdf
*Alan S. Blinder, Distinguished Lecture on Economics in Government: What Central Bankers Could Learn from Academics-And Vice Versa, **Journal of Economic Perspectives**,USA, Spring 1997, Volume 11, N 2, PP 3-19. (08-03-2014)*
http://pubs.aeaweb.org/doi/pdfplus/10.1257/jep.11.2.3
2. William White, Op.Cit, P16.

3 . خيسوس هوريتا دي سوتو، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص 67.

التوازن الذي يصل في نهاية الأمر إلى الاستثمار بحيث لا يُصبح مُربحا، وكمحصلة لذلك يتفجّر في سياق أزمة اقتصادية من نوع ما. كما أنّ قرارات الإنفاق الخاطئة تُسفر في نهاية المطاف عن تراكم الاستثمارات، في شكل سلع معمرة غير مربحة بالنسبة للشركات، أو غير مرغوب فيها بالنسبة للقطاع العائلي، ما يستغرق إهلاكها وقتاً طويلاً. ومن هذا المنظور فإنّ حافز جانب الطلب الكينزي ربما تكون منافعه في الأجل القريب، لكن قد تكون آثاره في نهاية المطاف أقل استصوابا إذا عرقل عمليات التصحيح الضرورية في قدرات الإنتاج[1].

وقد طوّر «هيمان مينسكي» ما يُصطلح عليه بـ«فرضية عدم الاستقرار المالي» منذ العام 1960، والتي تتلخص في أن تركيبة المال في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم تتسم بخلل داخلي يُقوّض أركانه وينقله من المتانة إلى الضعف، وفي النهاية يُؤدي إلى أنّ كل الاقتصاد عرضة إلى الدين والانكماش، مثلما حدث في الكساد الكبير. ويرى «مينسكي» أنّ نقطة ضعف تطور النظام المالي هو اعتماده على دوام التدفق النقدي للدخل، وخاصة الأرباح التي تدعم وتُعزز استمرارية التوسع. ومع مرور الزمن تزداد وتيرة عدم الاستقرار المالي، وتتراكم الديون على شكل فقاعة تنتظر الانفجار حين ينخفض التدفق النقدي من الدخل بشكل حتمي[2].

وقد كان الاستنتاج الذي توصل إليه «مينسكي» قاسيا وهو: «أنّ الرأسمالية نظام يعتريه الخلل، وإذا لم يُكبح جِماح نموه فإنّه سينقاد إلى كساد دوري عميق يُؤدي إلى فقر أبدي». واستدرك قائلا: أنّ الرأسمالية لا تُؤدي بالضرورة إلى الكساد العميق، ولكن هناك سباقاً محموماً بين المعيار الاقتصادي المتزايد، وبين هشاشة النظام المالي ونمو عملية الإقراض المسماة بالملاذ الأخير. والمثير للقلق أنّ الحكومة بصفتها الملاذ الأخير للإقراض ليست لديها القدرة على مواكبة حراك الأسواق المالية المتصاعدة إلاّ عبر فرض بعض القيود على تلك الأسواق[3].

وقد أشار «مينسكي» ضمن دراسته[4] الصادرة العام 1982 عن مراحل نمو الائتمان مع تناقص أُفق الائتمان بصورة متواصلة، ويبلغ ذلك ذروته بحيث تُدفع قروض المرحلة الأخيرة من رواج الفوائد على القروض السابقة. وفي لحظة يستحيل التنبؤ بها، يتعين على الدائنين الاعتراف بغبائهم. وسيركزون أولا على انكشافهم هم أنفسهم، ولكنهم بعدئذ سيركزون على ما يفترضون أنّه سلوك أكثر حرصا على الآخرين. وفي «لحظة مينسكي» هذه، يبدأ الركود بتداعيات مهمة على

---

1. William White, Op.Cit, P16.

2 . جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، **الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

3 . نفس المرجع والصفحة.

***4** . See: Hyman P. Minsky, **The Financial-Instability Hypothesis: Capitalist Processes and the Behaviour of the Economy in Financial Crises**, ed. by Charles P. Kindleberger and Jean-Pierre Laffargue, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 1982.*

الاقتصاد الحقيقي. وفي حين يبدو هذا كأزمة سيولة، فإنّ السبب الأساسي لنضوب توافر الائتمان كان يتمثل في رأي «مينسكي» في أوجه القلق العميقة بشأن ملاءة النظراء، بما في ذلك البنوك الأخرى[1].

2. الفكر الكينزي وإشكالية مكونات الطلب الفعال:

تجدر الإشارة أنّ أول ما ينبغي تفهّمه عن النظام الكينزي أنّه جعل الاستهلاك العنصر الرئيسي في فكره الاقتصادي، وبوجه عام فقد وضعه في طليعة الإنتاج، ويُمكن أن يُقال عن النظام الكينزي أنّه ينبني على «اقتصاد المنفعة»، وعلى هذا المنوال يُمثل النظام أقصى المثالية. ولقد اعتبر «كينز» أنّ الاستهلاك غالبا ما يضع الحدود على الإنتاج، والعكس ليس صحيحا بخلاف ما كان يزعم الكلاسيك. كما أجرى معالجة الفكرة المعروفة جيدا، والتي ابتدعها باسم «الميل للاستهلاك» بوصفها متغيراً رئيسياً مستقلاً. وهنا يذكر «كينز» أنّ الاستهلاك يتسبب في نشوء الطلب، وأنّ الطلب بدوره يُخرِج إلى حيّز الوجود كلا من الإنتاج ورأس المال، والأخير هو عنصر من عناصر الإنتاج. وجنبا إلى جنب مع الاستثمار، فإنّ الاستهلاك هو أساس «الطلب الفعال*» وعلى ذلك يُمكن القول بوجه عام أنّ «كينز» يأخذ الإنتاج على أنّه من المسلمات، ويوجه اهتماماً طفيفا بتكاليف الإنتاج، كما يميل إلى معالجة الاستهلاك على أنّه معادل للطلب، وتبعا لهذا المفهوم، من جانب «كينز»، فإنّ معالجته لمشكلة الدورة الاقتصادية من نوع ما يُعرف «بالنقص في الاستهلاك»[2].

1.2 دالة الاستهلاك الكينزية وإشكالية الاستجابة لجرعات السياسات الاقتصادية :

يُعتبر «كينز» أوّل من اهتم بشكل جدّي ومنتظم بدالة الاستهلاك الكلية، وذلك وفقا للمُشكلة الاقتصادية التي طرحها. إذ يعتبر دالة الاستهلاك بأنّها علاقة مُستقرة بين استهلاك مجموع العائلات ودخلها الكلي المتاح. وبذلك فإنّ ربط الاستهلاك بالدخل هام جدا في البناء النظري الكينزي مقارنة بالبناء الكلاسيكي[3].

---

1. William White, Op.Cit, P 17.

★. يجدر التأشير في هذا الصدد أنّ فكرة الاستهلاك كأساس للطلب الفعال هي من بنات أفكار «هوبسون Hobson»، إلاّ أنّ «كينز» صاغها بتعبيرات نقدية.

2. حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً ومعاصراً**، مرجع سبق ذكره، ص 811.

3. محمد الشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي : نظريات التوازن واللاتوازن**، منشورات برتي، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 155.

ويعتقد «كينز» أنّ أصول دالة الاستهلاك تكمن في قانون سيكولوجي مفاده أنّ الأفراد يقومون في المتوسط بزيادة استهلاكهم عندما يزيد دخلهم، ولكن بمقدار أقل من المقدار الذي زاد به الدخل[1].

ويُعبّر عن ذلك رياضياً بالمعادلة الآتية: $C = f(y)$

وهذا يعني أنّ الاستهلاك دالة تابعة للدخل فقط، ويُمكن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك والدخل بصورة أدّق بدالة سلوكية من الدرجة الأولى، وتكتب معادلة الخط المستقيم كما يلي:

$$C = a + by \qquad a > 0 \ / \ 0 < b < 1$$

حيث (a) تمثل رياضيا نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور العمودي (محور الاستهلاك)، واقتصاديا تمثل الاستهلاك التلقائي، الذي يُمثل الحد الثابت أو حد الكفاف أو الاستهلاك المستقل. أي ذلك الاستهلاك الذي لا يتبع الدخل، أو بعبارة أخرى يمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا للصفر[2]، أي الحد الأدنى من الاستهلاك الذي لا يمكن التنازل عنه. وهذا الجزء من الاستهلاك في المدى القصير ينتج عن عمليات التخزين للسلع، أو يُموّل من تدفقات نقدية مقابلة لادخار سابق أو من خلال الاستدانة[3]. ويمثل (b) المعدل الذي يميل من خلاله القطاع العائلي إلى تغيير استهلاكه عند تغير مستوى الدخل، أي اقتصاديا قيمة التغير في الاستهلاك الناجم على التغير في الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة. ويمثل رياضيا ميل الخط المستقيم أو ميل دالة الاستهلاك[4].

وقد كان «كينز» أكثر دقة في إيضاح طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي وبين الدخل، فذكر أنّه وإن كانت الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة مُطلقة في الإنفاق الاستهلاكي، إلاّ أنّ نسبة ما يستهلك من الدخل سوف لن تكون مساوية للزيادة في الدخل[5]. ولذلك افترض أنّ الميل الحدي أكبر من الصفر وأصغر من الواحد. وبما أنّ ميل الخط المستقيم دائما ثابتا، فإنّ الميل الحدي للاستهلاك (b) سيكون دائما ثابت في كافة نقاط الخط المستقيم، أي في كافة مستويات الدخل.

ويُمكن استخراج الميل الحدي للاستهلاك (b) جبريا كما يلي:

---

1. محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 157.
2. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 55.
3. محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 161.
4. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 55.
5. سامي خليل، **الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره، ص 228.

إذا مثلنا التغير في الاستهلاك بـ(ΔC) والتغير في الدخل بـ(ΔY)، وإذا افترضنا أنّ الدخل ارتفع مستواه من (Y) إلى (ΔY + Y) وبالتالي ارتفع مستوى الاستهلاك من (C) إلى (ΔC + C) فإنّ دالة الاستهلاك: C = a + bY تصبح على الشكل الآتي:

$C + \Delta C = a + b\,(\Delta Y + Y) = a + b\Delta Y + b\,Y$ 1

$C = a + b\,Y$ 2

نقوم بطرح المعادلة 2 من المعادلة 1 ينتج: $\Delta C = b\Delta Y$ وعليه فإن :

$$b = \Delta c / \Delta y$$

الشكل 2-4

التمثيل البياني لدالة الاستهلاك في المدى القصير والطويل

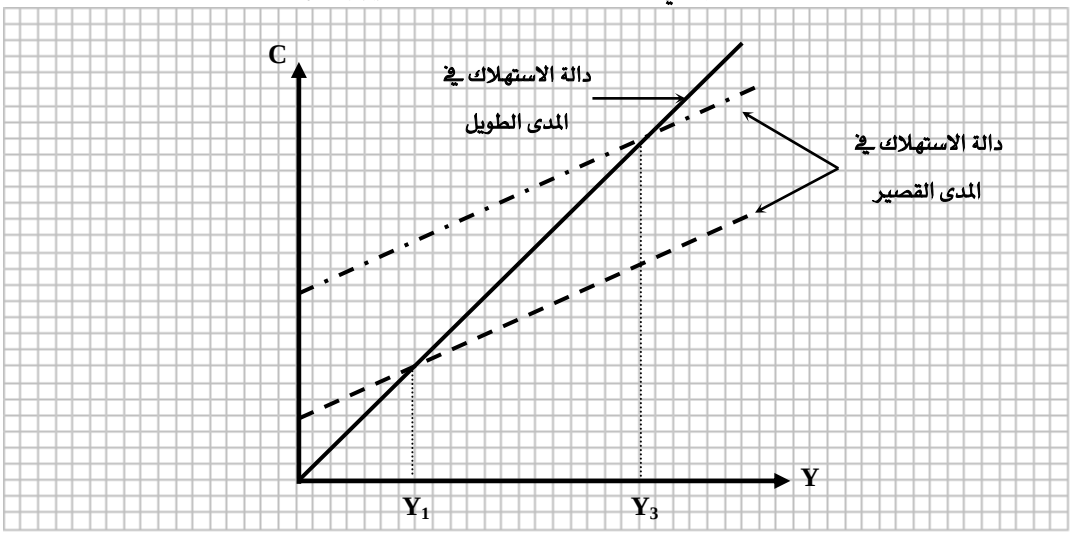

***Source** : Jeffrey Parker, **Theories of Consumption and Saving**, Economics 314 Coursebook, 2010, P5. (05-04-2013)*
http://academic.reed.edu/economics/parker/s11/314/book/Ch16.pdf

وأوّل الانتقادات الموجهة لدالة الاستهلاك الكينزية، أنّ الاستهلاك التلقائي (المستقل) لا يمكن وجوده إلاّ في المدى القصير، لأنّه لا يمكن الاعتماد لا على الادخار ولا على الاستدانة في المدى الطويل[1].

وينبثق من تصوّر «كينز» للسلوك الاستهلاكي أنّ حجم الادخار يزداد وفقاً للنمو الاقتصادي، أي كلما زاد الدخل؛ ولكن شيئاً فشيئاً لا يجد هذا الادخار استخداما له، بينما الاستهلاك العائلي لا يكفي لاستيعاب العرض الكلي المتزايد بوتيرة أعلى من وتيرة تزايد

1. محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 161.

الاستهلاك. هذا الوضع من شأنه أن يُؤدي إلى ركود اقتصادي، وهو ما يُعرف بفرضية «الركود الطويل الأمد»[1].

إن انخفاض معدلات النمو المحتمل في الاقتصادات المتطورة، هو نازع بالغ الأثر. فبعد سنوات من الأزمة المالية، يبدو أن إرهاص «ألفين هانسن»[2] يتحقّق، فضعف حركة الطلب الاستهلاكي يقوّض العائدات المرتجاة من الاستثمار، ويُضعف، تالياً، حركة عرض تكنولوجيا جديدة في الأسواق. وفي مثل هذه الأحوال ينمو الاقتصاد نمواً ضامراً، لا يرقى إلى قدراته ولا يتناسب معها. ويرى «سمرز» أن ضمور النمو، على رغم معدلات الفائدة المتدنية والقريبة من عتبة الصفر، ينجم عن ضعف حركة الطلب الوثيقة الصلة بكساد الأجور والعائدات، وتراجع إقبال الأسر على الاستدانة والاقتراض (فيصبح الاستهلاك التلقائي (a) مساويا للصفر). فتفقد السياسات المالية نجاعتها في تحفيز الاقتصاد. وتدنّي معدلات الفائدة يؤدي بدوره إلى «مصيدة مالية»، أي أن السياسات النقدية لا تصبح فاعلة في تحفيز الاقتصاد[3].

وحتى يتمكن النمو من الاستمرار، فلا بد أن يكون الاستهلاك تناسبيا مع الدخل، ممّا يُعيدنا إلى اعتبار دالة الاستهلاك من الشكل : $C = b\,Y$.

وقد طرح «*Simon Kuznets*» مفارقة كون المعادلات الخطية لدوال الاستهلاك الكينزية لا تشرح سبب افتراض الميل الحدي للاستهلاك *MPC* أصغر من الميل الوسطي للاستهلاك *APC*، وقد ميّز «كوزنيتس» بين نوعين من دوال الاستهلاك : دالة الاستهلاك الكينزية البسيطة المبنية على التدبير العقلاني للأفراد لدخولهم في الأجل القصير، والتي تستجيب للفرض الكينزي تناقص «الميل الوسطي للاستهلاك»، وبين دالة الاستهلاك طويلة الأجل والتي تتميز بثبات الميل الوسطي. كما أشار أنّ دالة الاستهلاك لا تتأثر في المدى الطويل فقط بالمستوى الحالي للدخل، وإنّما تتأثر بأعلى دخل سابق محافظة على مستويات الاستهلاك السابقة، وكذا تتأثر بعامل المحاكاة لنمط استهلاك أفراد المجتمع، وبذلك فإنّ دالة الاستهلاك تتأثر بالدخل النسبي، أي نسبة إلى مجموعة فرعية من السكان[4].

---

1. محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية : الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع الحقيقي**،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 122.

2. *See*: *Hansen Alvin,"**The Stagnation Thesis**" In Readings in Fiscal Policy, edited by the American Economic Association, Homewood, 111.: Richard D. Irwin, Inc, 1955, PP 540-557.*

*3 . Barry Eichengreen, Secular stagnation: A review of the issues, **Secular Stagnation: Facts, Causes and Cures**, Edited by Coen Teulings and Richard Baldwin, Centre for Economic Policy Research (CEPR), CEPR Press, London, 2014, PP 42-43. http://www.voxeu.org/sites/default/files/Vox_secular_stagnation.pdf*

4. Jeffrey Parker, Op. Cit, P 6.

كما أنّ «كينز» كان يرى بأنّ النقص في الميل للاستهلاك سمة من سمات المجتمع المتقدم، ومع ذلك فقد دلت البحوث الإحصائية على أنّ «كينز» كان مبالغا في تقديره للميل للاستهلاك، وقد بيّن «كوزنيتس» عند تحليله للإحصائيات الأمريكية بين عامي 1879 و 1938، أنّ الدخل القومي الأمريكي قد ازداد زيادة كبيرة إبان تلك الفترة، وأنّ الجزء الأكبر من هذا الدخل كان موجهاً للاستهلاك، ممّا أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة في الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة، وقد دلّت هذه الإحصائيات، أيضاً، على أنّ الادخار قد ظل نسبة ثابتا تقريبا من الدخل الوطني[1].

وبما أنّ المعادلة التعريفية للدخل تكتب من الشكل:

$$Y = C + S \rightarrow C = Y - S$$
$$C/Y = Y/Y - S/Y \rightarrow APC = 1 - APS$$

وبما أنّ APS ثابت في المدى الطويل بحسب الدراسة التي أجراها «كوزنيتس»، فإنّه يتوجب أن يكون الميل الوسطي للاستهلاك APC ثابتا بحسب العلاقة السابقة.

كما أنّ صيغة دالة الاستهلاك $C=a+bY$ صيغة مختصرة جدا حيث تعتبر حجم الاستهلاك مرتبط بمستوى الدخل فحسب، في حين أنّ سلوك المستهلك على المستوى الجزئي يأخذ في الاعتبار أسعار السلع والخدمات المطلوبة إلى جانب مستوى الدخل. فدالة الاستهلاك الكلية تُهمل أثر الأسعار في تحديد حجم وهيكل الاستهلاك. إذ أنّ التحليل الكينزي يفترض أنّ أي تغير في المستوى العام للأسعار سينتج عنه تغيراً مُماثلا في الدخول وبالتالي في مستوى الاستهلاك العام[2].

وفي واقع الحال فإنّ زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة معينة، لا يعني بالضرورة أنّ كل الأسعار ارتفعت بنفس النسبة، فقد نجد أنّ أسعار سلع ما ارتفعت بنسبة أقل من الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار، في حين سلع أخرى ارتفعت بنسبة أعلى من المستوى العام للأسعار، وهو الأمر الذي يدفع المستهلكين إلى التقليل من مشتريات السلع التي ارتفعت أكثر من المستوى العام، وقد يزيدون أو يُحافظون على مُستوى استهلاكهم للسلع التي يرون استقرارا نسبيا في أسعارها، وبالتالي فإنّ لهذا السلوك تأثيراً على مستوى الاستهلاك الكلي وتركيبته أيضا، بحيث أنّ أثر تغيرات الأثمان يتضمن أثراً إحلالياً إلى جانب الأثر على القدرة الشرائية[3].

ومع حُزم الانتقادات التي وجهة لدالة الاستهلاك الكينزية، ظهرت مجموعة من النظريات محاوِلةً تفسير السلوك الاستهلاكي، وتحديد أهم المتغيرات التي تؤثّر فيه، نوجزها في ما يلي.

---

1 . حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً ومعاصراً**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2 . محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية**، ج1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 166.

3 . نفس المرجع والصفحة.

1.1.2 نظرية الدخل النسبي :

في العام 1949 قدّم الاقتصادي «دوزنبري» نظريته حول الاستهلاك ومدى ارتباطه بمستوى الدخل النسبي، ومن ثمّ استخرج شكلاً جديداً لدالة الاستهلاك في الفترة الطويلة، تختلف عن دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة قصيرة وكذلك عن دالة الاستهلاك عند «كوزنيتس»[1].

وتُعتبر نظرية الدخل النسبي أرقى من نظرية الدخل المطلق، من ناحية التوفيق بين العلاقة التناسبية وغير التناسبية للاستهلاك الكلي والدخل الكلي المتاح، وبحسب «دوزنبري» تتأثر القرارات الاستهلاكية والادخارية بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد إلى درجة كبيرة، ومن ثمّ فإنّ فرد معين يستهلك أكثر إذا عاش في طبقة غنية، عمّا إذا كان يعيش مع طبقة متوسطة أو فقيرة، بالإضافة إلى أنّ سلوكه الإنفاقي من خلال جيرانه هو نسبي للنموذج الإنفاقي لجيرانه. وإذا كان توزيع الدخل ثابتاً نسبياً فإنّ هناك احتمالاً كبيراً بأن يكون الميل المتوسط للاستهلاك ثابتاً، إذ أنّ استهلاك الفرد إنّما يرتبط بدخله النسبي وليس بمستوى دخله المطلق. إذاً على المستوى الكلي يُتوقع علاقة تناسبية بين الاستهلاك الكلي، والدخل الكلي المتاح [2].

وقد بين «دوزنبري» ومن قبله «فريدمان » أنّ الاستهلاك لا يرتبط بالدخل الجاري فحسب، بل وكذلك ببُنية الدخل الوطني بين مختلف فئات المجتمع[3]. كما أنّ حجم الاستهلاك يُمكن أن يُحدد بدخل الفترات السابقة، وهذا ما يعتقده «دوزنبري»، وإمّا أن يتحدد على أساس الدخل المنتظر أي دخل الفترات اللاحقة، أو بتعبير أدق يتحدد على أساس القيمة الحالية لتدفق الدخل المنتظر وهذا ما يعتقد به «فريدمان»[4].

وإذا تمّ الأخذ بالافتراض القائل بأنّ الأفراد يعتمدون في تحديد مستوى استهلاكهم الجاري على تجربة عدة فترات سابقة، فإنّ دالة الاستهلاك في هذه الحالة تأخذ الصيغة الآتية [5]:

$$C_t = (Y_{(t-1)}, Y_{(t-2)}, Y_{(t-3)}, \ldots\ldots\ldots , Y_{(t-n)})$$

إنّ استخدام هذا النوع من التوابع الاستهلاكية يتطلب تحديد أي من الدخول الماضية يُؤثّر على الاستهلاك في الفترة الجارية ؟ ويُجيب «دوزنبري» عن هذا التساؤل، بأنّ الاستهلاك الحاضر C_t

---

1 . السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 119.

2 . يوجين أ. ديوليو، **سلسلة ملخصات شوم: نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 76.

3. محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية : الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع الحقيقي**، مرجع سبق ذكره، ص 123.

4. محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

5 . السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 121.

هو تابع للدخل الأكثر ارتفاعاً، والذي توصّل إليه الأفراد في الماضي والدخل في الفترة الجارية. وهكذا يُعبّر عن تابع الاستهلاك وفقا لهذا الرأي كما يلي[1] :

$$C_t = b_0 Y_0 + b_t Y_t$$

حيث يُمثل Y_0 الدخل الأكثر ارتفاعا الذي تم التوصل إليه في الماضي Y_{max}، و Y_t دخل الفترة الجارية. وأمّا المعاملات (b_0 , b_t) فيمثلان على التوالي الميل الحدي للاستهلاك للدخل الجاري والميل الحدي للاستهلاك للدخل الأكثر ارتفاعا الذي تم التوصل إليه في الماضي.

ويكون الميل الحدي للاستهلاك في الفرضية الأولى:

$$b = \Delta C_t / \Delta Y_{(t-1)}$$

ويُمثّل في الفرضية العامة (n = (1, 2, 3, ….., n المُشتق الجزئي للدالة C_t بالنسبة للفترة المعنية ويكتب كما يلي :

$$b_n = \Delta C_t / \Delta Y_{(t-n)}$$

وحسب هذه الفرضية يُمثّل الدخل الأقصى Y_{max} بالضرورة دخل الفترة السابقة أي أنّ ($Y_{max} = Y_{(t-1)}$) وعليه فالدالة السابقة تأخذ الشكل الآتي[2] :

$$C_t = b_{(t-1)} Y_{(t-1)} + b_t Y_t$$

ونلاحظ في العلاقة السابقة أنّ الحد $b_{(t-1)}$ يحل محل الثابت a في التابع الخطي للفترة القصيرة $C = a + bY$. وبما أنّ الدخل Y يزداد أو ينمو وبصورة مستمرة من فترة إلى أخرى، فإنّ قيمة a تكون في حالة زيادة مستمرة أي تكون غير مُستقلة ($a = b_{(t-1)} Y_{(t-1)}$) وبذلك يمكن أن نُمثل بيانياً مجموعة من المنحنيات C_1، C_2، C_3، والتي تُمثّل الاستهلاك خلال فترات سابقة قصيرة متتالية، بحيث تكون $C_3 > C_2 > C_1$. كما هو مبين في الشكل الموالي[3].

وتجدر الإشارة أنّ كل من هذه المنحنيات يقع في مستوى أعلى من سابقه، لأنّ قيمة a تزداد مع الزمن ارتباطا بأعلى مستوى للدخل السابق، أمّا ميل هذه المنحنيات فهو الميل الحدي للاستهلاك في الفترة القصيرة.

1 . السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 121.

2. محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

3 . السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 122.

الشكل 2-5

التمثيل البياني لدالة الاستهلاك وفقا لنظرية الدخل النسبي لـ « دوزنبري »

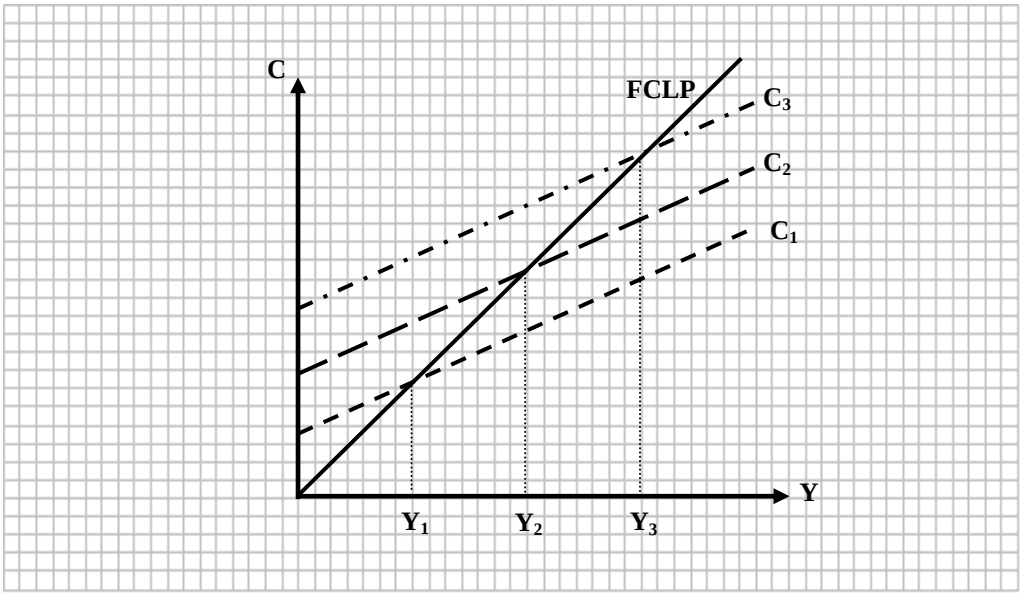

المصدر : سعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 122.

وعند رسم المنحنى بربط القيم المتتالية للاستهلاك بقيم الدخل التي تقابلها، نحصل على مستقيم أكثر انحناء، وهذا المستقيم المشار إليه بـ FCLP في الشكل أعلاه يُمثل تابع الاستهلاك في الفترة الطويلة.

وعند الافتراض في الفترة t وخلال عدة فترات متتالية أنّ الدخل بدأ في الانخفاض تحت تأثير الانكماش الاقتصادي الناتج عن أزمة اقتصادية ما، وفي هذه الحالة سيكون Y_0 دخل الفترة التي تسبق مباشرة بداية الانكماش ويُمثّل أعلى دخل ما دام الاقتصاد لم يتعافى، وبذلك يبقى الحد b_0Y_0 الذي يحل محل a ثابتاً أو ساكنا خلال مرحلة الانكماش الاقتصادي، وهذا يُؤدي بالنتيجة إلى أنّ المنحنى الذي يُمثّل تابع الاستهلاك في الفترة القصيرة سيبقى ثابتاً، وأن يحتفظ بنفس المستوى الأعلى، الذي توصّل إليه في الماضي $C_{(t-1)}$، بالرغم من انخفاض الدخل، حتى لو أدى ذلك بالأفراد إلى الاقتراض من أجل الحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك، محاكاة لذوي الدخول المرتفعة[1]. وهو ما أشار إليه الاقتصادي «دوزنبري» حين أكدّ أنّ العائلات لا تقبل بسهولة تخفيض استهلاكها عندما ينخفض دخلها حتى في حالات الانكماش الاقتصادي، نظراً لوجود عادات استهلاكية قوية. وهكذا إذا انخفض الدخل تلجأ العائلات إلى تخفيض ادخارها حتى تحتفظ بمستواها الاستهلاكي وهذا ما أطلق عليه «دوزنبري» بـ«أثر الموقف»[2].

1 . السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 123.

2. محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

2.1.2 نظرية الدخل الدائم:

تتوقع نظرية الدخل الدائم أنّ الاستهلاك لا يرتبط بالدخل الجاري فحسب، وإنّما بتقديرات طويلة الأجل عن مستوى الدخل في المستقبل، وهو ما عرّفه «ميلتون فريدمان» بمفهوم الدخل الدائم[1]. وقد أضاف «فريدمان» فكرة جديدة في طرحه أو تحليله للعلاقة بين الاستهلاك والدخل، وذلك عندما أدخل مفهومين جديدين وهما الدخل الدائم والدخل العابر أو الانتقالي، والاستهلاك الدائم والاستهلاك العابر أو الانتقالي[2].

ووفقاً لـ «فريدمان» فإنّ الدخل الجاري المتاح Y_c يتكون من دخل دائم Y_p ودخل عابر Y_t ، والدخل الدائم هو الدخل الذي تتوقع العائلات الحصول عليه خلال عدد كبير من السنين، بينما يتكون الدخل العابر من أي إضافة غير متوقعة أو نقص في الدخل الدائم [3].

وبشكل عام يُمكن تلخيص نظرية الدخل الدائم في نظام يتكون من ثلاث معادلات :

$$C_p = k\, Y_p \quad \ldots\ldots 1$$
$$Y_c = Y_p + Y_t \quad \ldots\ldots 2$$
$$C = C_p + C_t \quad \ldots\ldots 3$$

وتُشير المعادلة 1 بأنّ الاستهلاك الدائم أو المخطط C_p عبارة عن كسر ما k من دخله الحقيقي الدائم أو المخطط. ويرى «فريدمان» بأنّ الباراميتر k يعتمد على متغيرات متعددة منها بشكل خاص معدل الفائدة i والثروة غير البشرية إلى الثروة الكلية (بشرية وغير بشرية) w وعوامل أخرى u مثل العمر، الذوق، الجنس العادات والتقاليد ... أي $k=f(i, w, u)$ وقد افترض «فريدمان» بأنّ k ثابت نسبياً ومستقل عن الدخل الدائم، بمعنى أنّه لا يوجد ارتباط بين K و Y_p [4].

أمّا العلاقة الثانية فهي تُبيّن مكونات الدخل الحقيقي الحالي Y_c خلال فترة زمنية معينة. والدخل الدائم هنا عبارة عن المتوسط المرجّح للقيم السابقة والحالية للدخل.

$$Y_p = \alpha_1 Y_t + \alpha_2 Y_{t-1} + \alpha_3 Y_{t-2} + \ldots\ldots$$

حيث :

$$\alpha_1 + \alpha_2 + \alpha_3 + \ldots\ldots = 1 \qquad \alpha_1 > \alpha_2 > \alpha_3 > \ldots\ldots$$

أي أن الترجيح متناقص.

---

1. أحمد رضا نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 63.
2. السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 123.
3. يوجين أ. ديوليو، مرجع سبق ذكره، ص 77.
4. عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 155.

أمّا الدخل المؤقت أو العابر (غير المتوقع) Y_t ، فهو يعكس الفرق بين الدخل الحالي والدخل الدائم، ويمكن أن يكون موجباً، أو سالباً. أمّا المعادلة الثالثة فتُبيّن أنّ الاستهلاك الجاري يتألف من مجموع الاستهلاك الدائم والاستهلاك العابر[1].

وما يُلاحظ في تحليل «فريدمان» عدم وجود أية علاقة بين الدخل العابر Y_t والاستهلاك العابر، حيث أنّهما غير معروفين ولا يُمكن التنبؤ بهما، وبالتالي فإنّ الميل الحدي للاستهلاك المرتبط بالدخل العابر يكون مساوياً للصفر. وهكذا فإنّ الادخار قد يزداد أو يتناقص عندما يزداد أو يتناقص الدخل العابر، الأمر الذي يُحدث تقلبات قصيرة المدى على تابع الاستهلاك والادخار، ولكن هذه الاختلالات لا تُؤثّر على تابع الاستهلاك الكلي في الفترة الطويلة، والذي ينص على وجود علاقة تناسبية ثابتة بين الدخل Y_p و C_p ، أي أنّ الميل الوسطي للاستهلاك يكون مساوياً للميل الحدي للاستهلاك APC = MPC [2].

ومن المعادلة 2 يمكننا استخلاص أن $Y_p = Y_c - Y_t$ ويمكننا بذلك إعادة كتابة المعادلة 1 بالشكل الآتي :

$$C_p = k\,(Y_c - Y_t)$$

وبتعويض العلاقة أعلاه في المعادلة 3 نستخرج الدالة الاستهلاك الكلية لـ «فريدمان» كما يلي :

$$C = k\,(Y_c - Y_t) + C_t$$

وفي المدى الطويل وعلى المستوى الكلي فيُتوقع أنّ العناصر المؤقتة للاستهلاك والدخل ستزيل أو تلغي بعضها البعض، أي بمعنى آخر أنّ الاستهلاك العابر في المدى الطويل وعلى المستوى الكلي سيساوي الصفر، كما أنّ الدخل العابر سيكون معدوماً، وعليه تُصبح دالة الاستهلاك الكلية من الشكل : $C = k\,Y$ [3].

ومن خلال مناقشة نظرية الدخل الدائم، فتجدر الإشارة أنّ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، التي تُغيّر فجأة أو مؤقتا مستوى الدخل التصريفي للأفراد، ربما لن يكون لها أي أثر على سلوك الاستهلاك الحالي، فخلال فترات التضخم عادة ما يتم رفع الضرائب، فإذا توقّع المستهلكون بأنّ التضخم سيستمر، فإنّهم ربما لن يُخفضوا من استهلاكهم بالرغم من أنّ دخولهم قد انخفضت من جرّاء زيادة الضرائب. واستناداً لنظرية الدخل الدائم فإنّ الزيادة المفاجئة للضرائب ستؤدي إلى تخفيض الدخل العابر وبالتالي سيكون لها أثر بسيط جدا، أو لن يكون لها أي أثر على

1 . نفس المرجع والصفحة.

2 . السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 125.

3 . عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 157.

الاستهلاك الحالي. وفي الحالة العكسية أي حالة الانكماش الاقتصادي أو حتى الكساد، وعند انتهاج السياسات المالية التوسعية عبر خفض الضرائب، وفي حال توقّع الأفراد بأنّ ذلك إشارة على استمرارية الكساد، فإنّهم ربما سيخفضون من استهلاكهم على الرغم من ارتفاع دخولهم تحسبا لما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادي لاحقاً [1].

3.1.2 نظرية دورة الحياة :

يعتقد كل من «موديغلياني» و «أندو» بأنّ الاستهلاك لفترة ما لا يرتبط بدخل تلك الفترة، بل يُشكّل جزءاً من الخطة الكلية للاستهلاك المرتكزة على تعظيم المنفعة في الأمد الطويل؛ وتعظيم المنفعة في هذا الأمد يخضع لقيد الموارد المكونة للدخل خلال نفس الأجل. هذا الأجل هو طول مدة حياة الفرد (انطلاقا من الوقت الذي يبدأ فيه الحصول على دخل وتنظيم شؤون حياته الخاصة). والدخل الموافق له هو التدفق بالقيمة الحالية لما يستطيع الفرد الحصول عليه خلال حياته. كون الاستهلاك ينتج عن خطة طويلة الأجل، يعني أنّه يتناسب مع الدخل (بالمعنى السابق)، وأنّ المستهلكين لا يتأثرون بالتغيرات العشوائية للدخل الجاري، أي أنّ سلوكهم الاستهلاكي مستقر ومُحكم في المدى الطويل. وبذلك يُمكن للأفراد استهلاك أكثر من دخلهم الجاري، ويُمولون الفرق بالاقتراض أو بالسحب من المدخرات السابقة، بمعنى أكثر تحديد أنّهم يستخدمون مُسبقاً جزءاً من دخلهم المقبل لتمويل الاستهلاك الحالي، كما يُمكنهم الاستهلاك أقل من الدخل الجاري، فيحولون جزءاً من دخولهم إلى المستقبل في شكل مُدخرات. بمعنى آخر أنّهم يستخدمون جزءاً من دخلهم الحالي لتمويل استهلاكهم المستقبلي[2].

وبذلك فإنّ كل من «موديغلياني» و«أندو» يأخذون بعين الاعتبار الافتراضات الآتية [3]:

- أنّ دخول الأفراد ليست منتظمة طوال مدة الحياة بشكل عام، وباستثناء حالات البطالة، يعتقد كل فرد أنّ دخله سيرتفع حتى يصل إلى مستوى أعلى عند فترة متقدمة من مسيرته المهنية، وبذلك يكون قد بلغ ذروة الدخل؛
- بعد الفترة المشار إليها من الممكن أن يبقى الدخل عند مستوى الذروة إلى أن يُحال على التقاعد، ليبدأ بعد ذلك الدخل في الانخفاض.

---

1 . نفس المرجع، ص 160.

2. محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع الحقيقي**، مرجع سبق ذكره، ص 132.

3 . محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 177.

وفقاً لنظرية دورة الحياة، وبشكل عام يكون الاستهلاك لفترة ما C_t جزءاً محددا بنسبة a من القيمة الحالية لموارد الفرد خلال حياته، وحيث $0 < a < 1$ ولنرمز له بالرمز LIR_t بحيث:

$$C_t = a\ LIR_t$$

وتتكون هذه الموارد من ثلاث عناصر، الدخل الجاري الناتج عن العمل Y^L_t، القيمة الحالية للدخل المستقبلي الناتج عن العمل، وهو مجموع الدخول السنوية لما تبقى من الفترة قبل التقاعد (ما عدا دخل السنة الجارية) والمحول إلى القيمة الحالية بمعدل خصم r. ويُكتب من الشكل [1]:

$$\sum_{i=1}^{N-A-1} \frac{Y_A^e + i}{(1+r)^i}$$

حيث يُمثل A عمر المستهلك وN فترة حياته النشيطة و N - A - 1 عدد السنوات الباقية له في النشاط ما عدا السنة الجارية.

وأخيراً، القيمة السوقية للثروة الصافية للفرد خلال حياته W_t.

وبذلك يُمكن نمذجة القيمة الحالية لموارد الفرد خلال حياته بالمعادلة الآتية :

$$LIR_t = Y^L_t + \sum_{i=1}^{N-A-1} \frac{Y_A^e + i}{(1+r)^i} + W_t$$

وفي الأخير تكون دالة الاستهلاك وفقاً لنظرية دورة الحياة من الشكل :

$$C_t = aY^L_t + a \sum_{i=1}^{N-A-1} \frac{Y_A^e + i}{(1+r)^i} + aW_t$$

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك بالشكل الموالي :

الشكل 2-6

التمثيل البياني لدالة الاستهلاك وفقا لنظرية حلقة الحياة

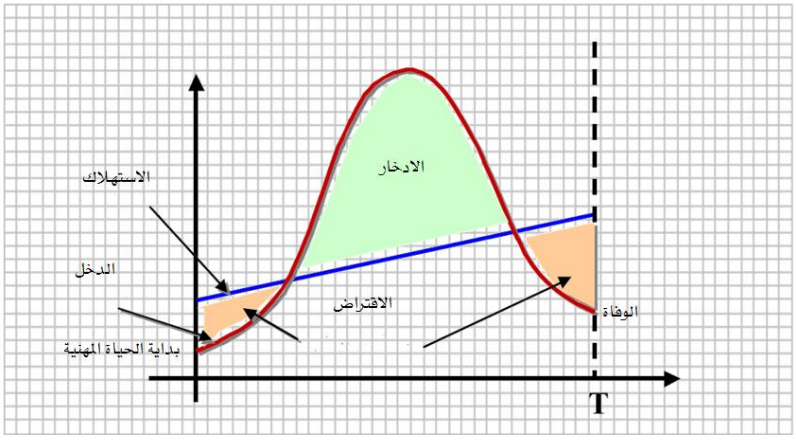

***Source**: Jeffrey C. Fuhrer, Do Consumers behave as the Life-Cycle/Permanent-Income Theory of Consumption Predicts ?, **New England Economic Review**, Federal Reserve Bank of Boston, Boston, September/October 1992, P4. www.bostonfed.org/economic/neer/neer1992/neer592.pdf*

1. محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع الحقيقي**، مرجع سبق ذكره، ص 139.

وقد تعرّضت نظرية دورة الحياة إلى مجموعة من الانتقادات، ومن أهمها أنّ النظرية تتكون من متغيرات مختلفة يصعب قياسها، خاصة فيما تعلق بالدخل المتوقع في المستقبل، حيث أنّه مهما كانت الوسائل الإحصائية الدقيقة المستعملة ومهما كانت البيانات الإحصائية المجمعة، فإنّه من الصعب جداً حساب الدخل المتوقع بشكل دقيق. كما تفترض النظرية وجود درجة غير معقولة من العقلانية لدى المستهلكين، حيث تفترض بأنّ المستهلكين يُمكن لهم التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق وهذا بطبيعة الحال صعب جداً[1].

وبالرغم من الانتقادات الموجهة لنظرية دورة الحياة، لكنها تتضمن تفسيرات اقتصادية كلية لأثر معدل نمو السكان في النسبة الكلية للادخار على الدخل، حيث أنّها تُبين بأنّه كلما كان معدل نمو السكان أسرع كلما كان معدل الادخار الكلي أكبر، وهذا لأنّ زيادة عدد السكان تُؤدي إلى زيادة عدد العائلات التي ستدخر من أجل المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد[2].

2.2 نقد دالة الاستثمار الكينزية :

يعتقد «كينز» أنّ الكلاسيك لا يخالفونه الرأي بأنّه عند دخل معيَّن سنجد أنّ انتقال منحنى الطلب على الاستثمار نتيجةً لزيادة الطلب على الاستثمار، ستقابله زيادة في عرض المدخرات تتعادل مع زيادة الطلب على الاستثمار عند السعر الجديد للفائدة. غير أنّ هذا التحليل الكلاسيكي ينطوي على مغالطة كبيرة في نظر «كينز»، لأنّ عرض المدخرات يتوقف على مستوى الدخل، ولن يزيد عرض المدخرات إلاّ إذا زاد الدخل. وهنا يتساءل «كينز» : كيف نستطيع أن نفترض أنّ الدخل ثابت كما يزعم الكلاسيك، وفي نفس الوقت نفترض أنّ الادخار يزيد، مع أنّ زيادة الادخار تتوقف بالضرورة على زيادة الدخل ؟ وكأن زيادة الادخار، في زعم الكلاسيك تعني تمدد عرض المدخرات على نفس منحنى عرض المدخرات، وليس انحراف هذا المنحنى إلى اليمين، للدلالة بيانياً على زيادة الادخار[3].

ويُشير «كينز» إلى ما اصطلح عليه بـ «الحافز للاستثمار»، وهو ما يُطلق عليه لأغراض التناسق في التحليل «الميل للاستثمار»، نظراً لأنّ هذا ينطوي على ميل لإنفاق النقود على «الأصول الرأسمالية» في تمْيزِها عن السلع الاستهلاكية، وعلى ذلك فإنّه يعني أيضا عدم ادخار أية أموال

1 . عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 162.

2 . نفس المرجع، ص 163.

3 . حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا**، مرجع سبق ذكره، ص 883.

متاحة للاستثمار، أي عدم حيازة أي أموال غير مُستثمرة أو عاطلة. وبذلك يرى «كينز» أنّ «المعدل الفعلي للاستثمار» ليس دالة للدخل، بل إنّه يتوقف على عاملين اثنين [1]:

- العائد المتوقع لرأس المال المستثمر طوال حياته كأصل رأسمالي؛
- الأسعار الجارية للفائدة النقدية، وهما كمية النقود والرغبة في الاحتفاظ بالنقود التي أسماها «كينز» تفضيل السيولة أو التفضيل النقدي.

أمّا العائد المتوقع الصافي لرأس المال مستثمر أو ما يُصطلح عليه بـ «الكفاءة الحدية لرأس المال» في التحليل الكينزي فهو شيء مُعقّد، وفي هذا الصدد يرى «كينز» أنّ المردودات المستقبلية تستند جزئياً إلى وقائع حالية، يُمكن افتراضها معروفة بصورة يقينية تقريباً، وجزئياً إلى أحداث مستقبلية لا يُمكن أن تكون مُتوقعة بصورة موثوقة تماما. ويذكر في الزمرة الأولى الحجم الحالي لمختلف طرازات الرساميل وحجم الرأسمال بشكل عام. وفي الزمرة الثانية توجد التبدلات المقبلة في نوع الرساميل المختلفة وكميتها وأذواق المستهلكين، وسعة الطلب الفعلي في شتى أوقات وجود الرأسمال المعني. وأخيراً التحولات التي قد تظهر خلال وجوده في القيمة النقدية لوحدة الأجر[2].

وحسب «كينز» فإنّ معدلات الفائدة لا تتحدد بالموازنة بين المدخرات والاستثمارات عند مستوى العمالة الكاملة، وإنّما تتحدد بالموازنة حسب «تفضيلات السيولة» وهي رغبة الأفراد في حيازة النقد إذا لم تُقدّم لهم الحوافز الكافية لاستثمار أموالهم في أشياء نافعة لكنها أقل أمانا وراحة. أمّا الاستثمارات والمدخرات فمازالت متساوية، ولكن إذا تعدّت المدخرات المرغوبة في حالة التشغيل التام حجم الاستثمارات، فالذي سينخفض هو معدل العمالة وبالتالي الإنتاج وليس معدلات الفائدة. أمّا إذا انخفض الطلب على الاستثمار ـ لأي سبب كان مثل انهيار الأسواق المالية ـ فسوف تكون النتيجة ركود اقتصادي هائل[3].

ومما سبق يُمكن القول أنّه وارتكازاً لمعتقدات «كينز» فإنّ العامل النقدي يكتسي دوراً خاصاً في التحليل ارتباطاً بمعدل الفائدة، وارتباط هذا السعر بالميل للاستثمار. وسعر الفائدة عند «كينز» ظاهرة نقدية بحتة، فهو يتحدد عنده بتلاقي الطلب على النقود (أي منحنى تفضيل السيولة) وعرض النقود الذي غالباً ما يكون غير مرن بالنسبة لتقلبات الفائدة. وعندما يرتفع هذا السعر لأي سبب من الأسباب فإنّ تكلفة الاستثمار ترتفع، الأمر الذي يُؤدي إلى تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال. ومن هنا ينخفض الإنفاق الاستثماري ويجرّ معه سلسلة من الانخفاضات المتكررة في الدخل

---

1 . نفس المرجع، ص 825.

2 . جون ماينرد كينز، مرجع سبق ذكره، ص ص 213-214.

3 . بول كروجمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 33- 34.

والإنفاق والتوظيف تحت تأثير «المضاعف»، ولهذا أعطى «كينز» قضية تخفيض سعر الفائدة أهمية خاصة في الإجراءات المضادة للأزمات الاقتصادية والمالية[1].

وقد تعرضت رؤية «كينز» لدور سعر الفائدة وتأثيره في معدل الاستثمار لنقد شديد، وخاصة في الخمسينيات والستينيات، وقد أشار البعض إلى أنّ العناية الخاصة التي أسبغها «كينز» على سعر الفائدة لم تكن في محلها، على أساس أن القرارات الاستثمارية التي يتخذها الرأسماليون لإنتاج السلع الاستثمارية، غالباً ما لا تتأثر بسعر الفائدة خصوصاً في الأجل القصير، ولا سيما إذا كان سعر الفائدة لا يُمثل إلاّ جزءا ضئيلاً من نفقات الإنتاج. كما أنّه في الأجل الطويل يتأثر معدل الاستثمار أساساً بمعدلات التقدم الفني واكتشاف موارد جديدة وبنمو السكان واستغلال أراضٍ جديدة، وبالسياسات العامة التي من شأنها التأثير في الاستثمار. ولهذا فإنّ أثر التغير في سعر الفائدة يكاد يختفي أو يتلاشى، بفعل تغير الظروف العامة التي تتحكم في وضع منحنى الكفاية الحدية لرأس المال. أضف إلى ذلك أنّ تجربة السياسة الاقتصادية بالدول الغربية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن المنصرم، قد أثبتت أنّه لا تُوجد علاقة مباشرة بين مستوى الاستثمار ومستوى معدل الفائدة. ولهذا سرعان ما تبين أنّ استخدام سلاح سعر الفائدة ضمن الإجراءات المضادة للأزمات الاقتصادية والمالية، ليس له تلك الفعالية التي أسبغها عليها التحليل الكينزي. ولهذا انصرف تركيز السياسة الاقتصادية بالدول الغربية إلى سلاح الإنفاق العام للدولة وللتأثير في حجم وهيكل الطلب الكلي الفعال. وظلّ سعر الفائدة مُجمداً ومنخفضاً لفترات طويلة حتى تتمكن الدولة من تمويل عجزها المالي بتكلفة أقل. وهكذا ساد في العقدين الخامس والسادس من القرن الفائت ما يُمكن أن يُسمى بسياسة «النقود الرخيصة»[2].

أمّا التطورات التي طرأت على نظرية الأزمات الاقتصادية، في مرحلة ما بعد «كينز» فقد اتخذت طريقين: إذ نحى «هيكس» إلى إبراز دور «معجِّل الاستثمار» في تقلبات الاستثمارات وتقلبات حجم الدخل في الحدود الدنيا والعليا. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى نحى «هانسن» إلى إبراز فكرة التفاعل المزدوج لمضاعف الاستثمار ومعجِّل الاستثمار كسبب مباشرٍ لنشوء الدورات الاقتصادية[3].

وقد ابتدأ «هيكس» تحليله بتوجيه النقد إلى التحليل الكينزي الذي اعتبره عاجزاً عن تفسير حقيقة ظاهرة الدورة الاقتصادية، لأنّ «كينز» لم يأخذ في الاعتبار أثر المعجِّل، وبالتالي لم

1 . رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سبق ذكره، ص 346.

2 . نفس المرجع، ص 347.

3 . حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا**، مرجع سبق ذكره، ص 931.

يهتم بالتفرقة بين الاستثمار التلقائي (المستقل) والاستثمار المسّتحفز (التابع)، وبتعبير آخر انصبّ اهتمام «كينز» بالاستهلاك المسّتحفز، وهو ما يُشكّل أثر المضاعف. كما يُؤكّد «هيكس» أنّ المضاعف الكينزي البسيط لا يُلقي ضوء كافياً على أسباب التقلبات الاقتصادية، ذلك لأنّ الزيادات المتتالية في الاستهلاك ـ وهي التي تُشكّل أثر المضاعف ـ تتجه إلى التناقص ثمّ الاضمحلال ثمّ التلاشي بمرور الوقت. وهذا ما يُفسّر أنّ المضاعف الكينزي ليس سوى عامل ينزع بالنظام الاقتصادي إلى الثبات والاستقرار في النهاية. ومن هنا كان لا مناص من تلمّس أسباب التقلبات الاقتصادية في مجال آخر غير نطاق المضاعف بصورته الكينزية، وقد وجد «هيكس» السبب الرئيسي في التقلبات الاقتصادية في أثر تغيرات الناتج (أي الدخل) على الاستثمار، أي في أثر المعجِّل[1].

أمّا «هانسن» فقد صاغ ما يُعرف بنظرية «المضاعف المركب» في تفسير الدورة الاقتصادية، فاعتمد على تداخل أثري المضاعف والمعجِّل، ولإيضاح ذلك فقد افترض حدوث زيادة أولية في الاستثمار التلقائي، وهذه الزيادة تُؤدي إلى زيادة في الدخل التي بدورها تُفضي إلى زيادة مضاعفة في الاستهلاك من خلال أثر المضاعف. ما يُؤدي إلى زيادة الاستثمار المسّتحفز وذلك من خلال مبدأ المعجِّل. وهكذا تستمر الحركة التراكمية عن طريق تداخل المضاعف والمعجِّل. ويُمكن للحركة التراكمية، وبفعل المعجِّل أن تتعدى الحدود المفروضة على المضاعف، وأن يتفجّر عنها نمو مستمر، إذا كانت القيمة العددية للمعجِّل مرتفعة، وكان المعجِّل مصحوباً بميل حدي للاستهلاك يرفع من قيمة المضاعف. وفي هذه الحالة يستمر التوسع التراكمي حتى يتحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع. وعند هذه المرحلة، يأخذ الناتج في الانخفاض، وينخفض بالتالي الاستثمار المسّتحفز من خلال فعل المعجِّل[2].

3. منحنى فليبس ومأزق أزمة الركود التضخمي :

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لـ«كينز» تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظيف، وكان ذلك أمراً منطقياً، لأنّ النظرية العامة كانت انعكاساً لمشكلة البطالة، وافتقاد التوظيف الكامل إبان أزمة الكساد الكبير، بيد أنّه عندما استعادة دول غرب أوربا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات الإعمار في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مُشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم.

---

1 . نفس المرجع، ص 932.

2 . حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا**، مرجع سبق ذكره، ص 938.

وفي العام 1958 نشر «أ. و. فليبس» الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد دراسة مهمة في مجلة «الإيكونوميكا»، تحت عنوان: «العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861 – 1957»، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح «منحنى فليبس»، وأصبح من أهم الأدوات التحليلية في شرح أهداف ومشكلات السياسة الاقتصادية الكلية[1].

وقد أثبت «فليبس» وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والتضخم في دراسته التي سلّط الضوء فيها على حالة المملكة البريطانية في الفترة الممتدة من 1861 إلى غاية 1913، وقد بيّنت الدراسة أنّ ارتفاع معدلات التضخم يُؤدي إلى انخفاض البطالة والعكس، وامتدت نتائج الدراسة حتى العام 1957 [2]. وعلى سبيل المثال فإنّه عند معدل صفر من التضخم فإنّ البطالة تصل إلى 8%، أمّا عند معدل 4% من التضخم فإنّ معدل البطالة يكون صفراً، وتسود حالة العمالة الكاملة[3].

وبذلك فقد توّصل «فليبس» في الدراسة المشار إليها، إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل تغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن، وهذه العلاقة تنص على أنّه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية. وفي ضوء المنطق الذي انطوى عليه تحليل «فليبس» ساد اعتقاد راسخ بأنّ البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، كما أنّ وجود معدل معين من التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل[4].

كما قام بعد ذلك كل من «بول ساموﻻسون» و«روبرت سولو» بدراسة العلاقة تطبيقاً على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وخلصوا إلى أنّه توجد علاقة عكسية مُنتظمة بين معدل البطالة والتضخم[5]. وقد توصل الباحثان إلى معدلات خلاصتها أنّ معدل بطالة يبلغ 3 % ـ وهو معدل ينظر إليه الاقتصاديون على أنّه يقترب لحالة العمالة الكاملة ـ يفترض زيادة في الأسعار في حدود 5%، وأنّ معدل البطالة يبلغ 5% لا يفترض بالمرة ارتفاعاً في الأسعار[6].

---

1 . رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سبق ذكره، ص 361.

2 . *Jeffrey M. Lacker, John A. Weinberg, Inflation and Unemployment: A Layperson's Guide to the Phillips Curve,* ***Richmond Economic Quarterly****, Federal Reserve Bank ,USA, Volume 93, Number 3, Summer 2007, P 205.(07-09-2013) www.richmondfed.org/publications/research/economic_quarterly/2007/summer/pdf/lacker_weinberg.pdf.*

3 . فؤاد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

4 . رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سبق ذكره، ص 362.

5. *Robert J. Gordon, The History of the Phillips Curve: Consensus and Bifurcation,* ***Economica****, The London School of Economics and Political Science, London, January 2011, P 12. (07-09-2013) http://faculty-web.at.northwestern.edu/economics/Gordon/ECCA_815.pdf*

6 . *Jeffrey M. Lacker, John A. Weinberg, Op.Cit, P 207.*

ويبدو أنّ ذيوع «منحنى فليبس» وانتشاره في التحليل، راجع إلى أنّه قد أعطى حلاً لمشكلة اختيار السياسة الاقتصادية الكلية في عقد الستينات (حينما كانت الكينزية هي الفلسفة الاقتصادية المسيطرة)، وحينما كان هناك تشاؤم بشأن السرعة التي يمكن من خلالها أن يصل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل عبر تغيرات الأجور والأسعار، مع المحافظة على الاستقرار النقدي كلما أمكن. وبناء عليه تكون مُشكلة السياسة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية، في كيفية الوصول إلى «التوليفة المثلى» بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل[1].

الشكل 2- 7

العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم في المملكة المتحدة للفترة 1861-1913

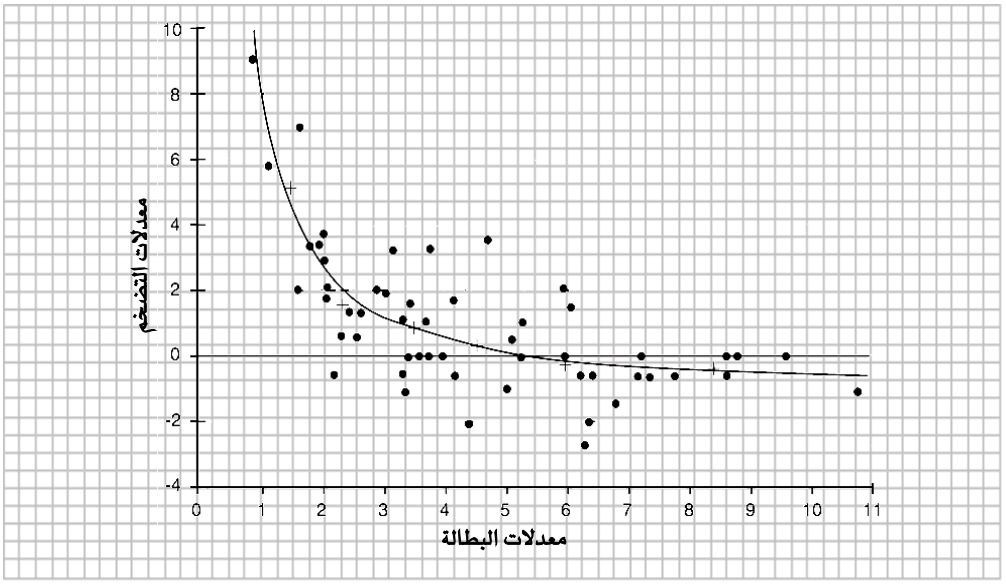

***sources**: Jeffrey M. Lacker, John A. Weinberg, Op.Cit, P206.*

وعلى ذلك فقد أصبحت حكومات الدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على «منحنى فليبس» وما تُشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل مقابل للتضخم، وبذلك فإنّ المحافظة على مستوى منخفض للبطالة وتحقيق نمو في الناتج أصبحت ترتبط بتحمل مستوى عالٍ من التضخم، كما أنّ كلفة خفض التضخم أصبحت تُعرف بما يُسمى بـ«نسبة التضحية» من الناتج الوطني. وبناءً على الأهداف الاقتصادية المرجوة، تقوم السلطات النقدية والمالية بعد ذلك باختيار السياسات الاقتصادية التي تُحدد مستوى الطلب الكلي الذي يضمن تحقيق المعدلين المرغوب فيهما[2].

وعلى الرغم من تمتع منحنى فليبس بمصداقية نظرية وعملية خلال الفترة 1959-1969، واعتبر بمنزلة أداة مهمة، من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي وأداة رئيسية في رسم وتحديد

1 . رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سبق ذكره، ص 362.

2. A.KHAZRI, Rational Expectations And The Lucas Critique, Lectures Notes, Econ 320, P 1. (07-08-2013) http://qed.econ.queensu.ca/pub/faculty/khazri/econ320/Rational%20expectation%20and%20the%20Lucas%20critique.pdf

السياسات الاقتصادية، إلاّ أنّ تلك المصداقية قد تعرّضت للاهتزاز الشديد، وحام حولها شكّ كبير منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينيات، ما عرضها لحزمة من الانتقادات خاصة بعد أزمة «الركود التضخمي» في سبعينيات القرن المنصرم.

وفي نقده الشهير لمنحنى فليبس وصف «ميلتون فريدمان» منحنى فليبس أنّه مُضلّل تماماً، لأنّ المحور الرأسي فيه يُشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلاً من أن يُشير إلى معدل الأجر الحقيقي، ويعتقد «فريدمان» أنّ سبب هذه المشكلة أنّ «فليبس» قد أخذ بالافتراض الكينزي الذي ينص على أنّ التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية. وقد رفض «فريدمان» هذا الافتراض، واقترح أن يُشير المحور الرأسي في منحنى فليبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية، مطروحا منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار. وبناء عليه فإنّ معادلة تكوين الأجور يجب أن تعاد صياغتها بحيث تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية، ولهذا فإنّه إذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فليبس هي: $w = f(u)$ فإنّ معادلة الأجور عند فريدمان تُكتب من الشكل: $w = f(u) + P^e$ حيث P^e المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار[1].

ولا يخفى أنّ إدخال التوقعات التضخمية في التحليل، يجعلنا نتصور أنّ هناك عدة منحنيات لمنحنى فليبس، بحيث يُعبّر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة. وكل منحنى يُعبّر عن أجل قصير معين، ومن الثابت أنّه من أواخر عقد الستينات وطوال عقد السبعينيات حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي. ممّا كان له تأثير بليغ في حركة الأسعار والأجور، ومن ثمّ في توقعات التضخمية في البلدان الرأسمالية الصناعية[2].

والملاحظ من الشكل الموالي أنّه ومنذ العام 1967 ومستوى الأسعار في ارتفاع مستمر، وذلك نتيجةً لتأثير ثلاثة عوامل: الضغوط التي فرضتها حرب الفيتنام على الاقتصاد الأمريكي، وانهيار نظام «بروتن وودز» بعد تخفيض الدولار مرتين، وانفجار مُشكلة الديون الخارجية. ومنذ السبعينيات كشفت التطورات عن جانب من ظاهرة التضخم لم يكن معروفاً من قبل، فلأول مرة اصطُحبت الأزمة الاقتصادية التي حلّت في منتصف السبعينيات من القرن الماضي بالتضخم. وكانت الأزمات مصحوبة من قبل بانكماش نقدي، وفيما بين عامي 1970 و1973 فقط بلغ معدل ارتفاع الأسعار ضعف معدل الزيادة السنوية المسجلة في عقد الستينيات بأكمله. وفي عام 1974، ومع رفع أسعار

1 . رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سبق ذكره، ص 369.

2 . نفس المرجع والصفحة.

النفط، تصاعدت الأسعار بشكل أكثر حدّة، بينما كانت أوضاع الركود تُخيّم على الاقتصاد الرأسمالي العالمي[1].

الشكل 2- 8

العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم في المملكة المتحدة للفترة 1960- 2005

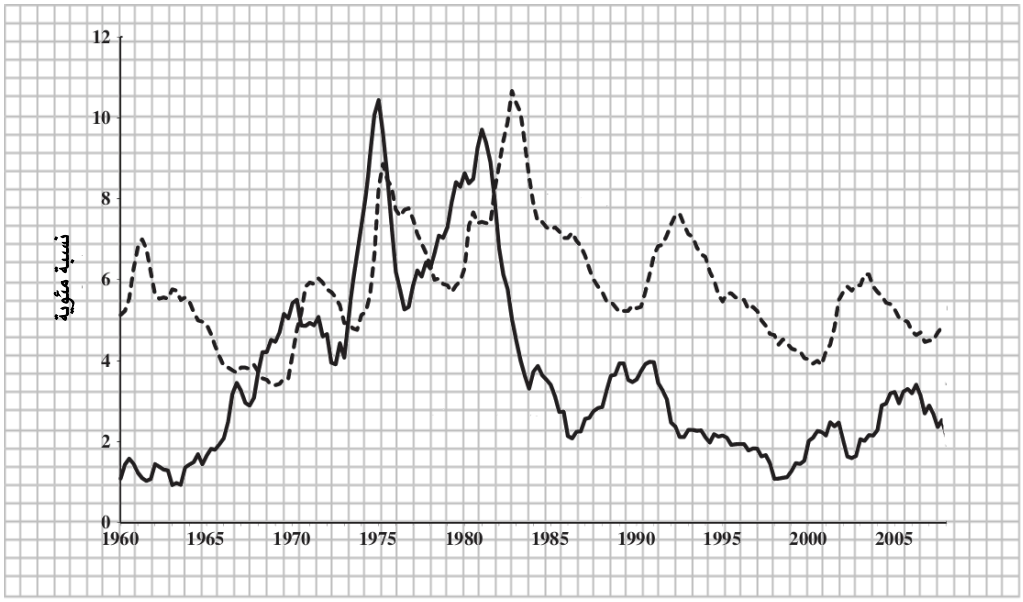

***sources**: Robert J. Gordon, Op.Cit, P 15.*

وبذلك فمن حيث بدأ النموذج الكينزي رواجه بعد أزمة الكساد 1929 التي أخفق الفكر الآدمي في تفسيرها انتهت أفكار «كينز» عند أزمة تزاوج الكساد مع التضخم وإخفاق المدرسة الكينزية في تفسيرها.

وقد اتسمت العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعديد الأزمات التي أخفقت المدارس الاقتصادية الفكرية الرأسمالية المتتالية في وضع حلول جذرية لإعادة توالدها، وتقليص آثارها وارتداداتها السلبية على الأقطاب الرأسمالية (مراكز نشوئها)، وأطراف الاقتصاد العالمي ـ أي الدول النامية ـ، وكما كتب «محمد مصطفى»[2]: ما زالت الدول النامية لعقود تعاني من أوزار ما ليست فيه ولكنها منه (أي الاقتصاد العالمي : فهي ليست فيه لأنّها مهمشة على كافة المستويات الاقتصادية، والسياسية والتنموية ... الخ . وهي منه لأنّها تنتمي إليه جغرافياً وتعاني رغما عنها من هزاته وأزماته ومشاكله الاقتصادية والسياسية ... الخ أكثر من غيرها).

---

1 . فؤاد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

2 . محمد سمير مصطفى، افتتاحية العدد 51 / صيف 2010 **لمجلة بحوث عربية اقتصادية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (القاهرة) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ص 06 / بتصرف.

وعلى ذلك يتمفصل الصراع بين «المراكز» و«الأطراف» ليمثل المحور الرئيس لضرورة إيجاد البديل الذي يحقق عدالةً اجتماعيةً* بين طبقات الدولة الواحدة، والمجتمع الدولي عامة. وعليه فالتحدي الحقيقي؛ هل ستُفضي هذه الأزمات إلى نظرات جادة في تراثنا وموروثنا الإسلامي ؟ بعيدا عن ردات الأفعال، لنبدأ السير حثيثا في الطريق للانتقال الطويل للتحول إلى نظام اقتصادي إسلامي شامل بديل ؟ بأسس ومرتكزات نظرية أصيلة، تُعطي تفسيرات للظواهر الاقتصادية على المستوى القطري والدولي، وله (أي النظام) من إمكانات التطبيق على أرض الواقع تجارب ميدانية (ولو على مستوى عالمنا الإسلامي) تكون وصفة فعّالة لحل المشكلات الاقتصادية الجاثمة، محققة بذلك عدالة اجتماعية.

★. هذا الطرح لا يُقصد منه المساواة أو التسوية، على اعتبار أنّ الاختلاف سنة وناموس من نواميس الكون، لكن المقصود في هذا المقام الإنصاف، بعيدا عن احتكارات القلة. بعيدا عن الطرح الذي برز بجلاء في أولويات القادة الجدد. بإحلال الاستقلال محل الاعتماد المتبادل. ورفض مبدأ المساواة على أسس إيديولوجية، ولم يعد للدولة دور تقوم به في إعادة توزيع الثروة. واعتبرت معايير الفقر النسبية لا مكان لها، وأضحى تعريف الفقر بمعايير الحاجة المطلقة. وكما زعمت تاتشر في العام 1985 : «أنتم لا تسيؤون إلى الفقراء عندما تعملون على دفع رواتب عالية للمسؤولين الكبار».

خلاصة الفصل الثاني

المثبت تاريخياً أنّ الأزمات أصبحت السمة الملاصقة للنظام الرأسمالي، حيث لا يكاد يخلو عقد من وقوع أزمة في شكل خلل أو في صورة مُشكل، وهو ما تؤكده حوادث الأمس ووقائع اليوم. وفي خضم التشخيص الراهن لمسيرة النظام الرأسمالي المسجل أنّ الأزمة وحالات اللاستقرار أصبحت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة للصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي.

كما أنّ الفكر الاقتصادي الرأسمالي وعلى الرغم من الديناميكية التي شهدها في تجديد ذاته، ومحاولات تصويب إخفاقاته الفكرية، منذ المدرسة الكلاسيكية التقليدية مرورا بالثورة الكينزية والنيوكلاسيك وكذا الكنزيون المحدثون وغيرهم من المدارس. إلاّ أنّ تنمط الأزمة قد شكّل صفة لازمت النظام الرأسمالي. ويرجع ذلك لعدة أسباب لعل أهمها الاعتماد المطلق في التمويل على القروض الربوية المتربطة بمعدلات الفائدة، وكذا الأسواق المالية القائمة على المجازفة والمضاربة والتربح. ما سبب اتسّاع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الوهمي، وساهم في توالد الفقاعات المختلفة التي كانت سبباً رئيسيا في انفجار الكثير من الأزمات.

الفصل الثالث

التكتلات والأزمات قراءة في العلاقة التبادلية

تمهيد الفصـــل الثالث

ردحا من الزمن، شكّلت الاضطرابات المختلفة سواء في شكل مشكل، بصفة خلل، بسقف أزمة الوصمة التي وصم بها الفكر الرأسمالي. واليوم (لحظة العولمة الراهنة)، وأكثر من أي وقت مضى .. اتسمت الأزمات بالعالمية... وصارت أكثر انتشارا من ذي قبل، بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصادات الدولية، ولعل الذي ساهم في امتداد بقع الأزمات لتتجاوز مراكز نشوئها، منتقلة لغير قليل من الدول، وعاصفة بكثير من الاقتصاديات، ما يُصطلح بتسميته قنوات تدويل وتدوير الأزمات، والتي من أهمها، العولمة المالية (الأسواق المالية)، الصفقات التجارية، والدولار. كل ذلك أدى إلى تضافر الجهود في محاولات مختلفة لأجل سدّ ما يمكن من منافذ هذه القنوات.

وفي سياق المحاولات السالفة الذكر ينحى البعض إلى اعتبار التكتلات أحد المساهمات الجادة التي يمكن أن تخفف من حدة الاختلالات، وتُفعّل آليات الحماية والعلاج اللازمة لتلكم الأزمات. وفي هذا الصدد تعددت الأطروحات المفصلة لهذا الطرح، بين من يسانده، ومن يعتبر التكتلات لا تعدوا كونها آلية وقناة تضاف إلى القنوات السابقة تدعم عمليات انتشار العدوى.

من خلال هذا الفصل سنتطرق بالتفصيل لأهم قنوات انتقال الأزمات، ومن ثمّ نحاول بسط أهم ما تعلق بأطروحات التكتلات كمعبر أو كواقي من الأزمات، مدللين عن هذا الطرح أو ذاك ببعض الشواهد التاريخية.

المبحث الأول

قنوات عولمة الأزمات

قبل ولوج تفصيل الإطار العملياتي لقنوات «التعولم الثلاثي»[1] التي نرى بها، نرى بأهمية الإشارة إلى أنّنا على علم تام بأنّ الأطروحات التي تتضمنها قضية تدويل «الأزمة المالية الرأسمالية» عموماً، كثيرة ومتعددة المرجعيات وزوايا الرؤى، ولكننا ركزنا على أطروحة قنوات «التعولم الثلاثي»، لجانب من عدة اعتبارات أهمها أنّها تُثير اهتمامات الكثير، سيما وأنّها تحمل في طياتها إجابات إشكالية: لماذا نعاني من مشكلات «النظام الرأسمالي» ؟ ولماذا نشارك الدول المتأزمة مشاكلها ؟

أولا: العولمة ومستويات تدويل الأزمات

1. العولمة ونمطية الأزمات

بقدر ما كانت نهاية الحرب العالمية الثانية العام 1945 تاريخاً لإقفال طور من التاريخ سادت فيه السياسة والقومية على كل أوجه السلوك العام للبشر تنظيراً وتنظيماً، بقدر ما كانت نقطة بدء لطور ثان من تأريخ جديد علا فيه الاقتصاد والتجارة إلى سدة الحكم في بلاط السلوك العام للبشر تنظيراً وتنظيماً.

والأكثر أهمية في الملف، أنّ النصف الأخير من القرن الماضي وبقدر ما علت فيه مكانة الاقتصاد والمال، بقدر ما شهد موجات غير مسبوقة من نزوع عالمي حاد نحو التخلص من كل ما يعيق التدفق الحر لكل سلع التجارة الدولية، بين كل من في العالم، وظهرت موجات تبشيرية تروج لتحرير المبادلات التجارية والانفتاح الاقتصادي، على أنّهما الحل الأنجع للخروج من الحلقات المفرغة لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وبدأت مراكز وأطراف الاقتصاد العالمي تتفاعل مع ظاهرة جديدة لم تألفها من قبل، تركزت بشكل عام سماتها حول تصميم عالم بلا حدود ولا قيود، تراجعت فيه الدولة من حيث دورها في الاقتصاد إلى حدود درجات العدم، واتصل فيها البشر مع بعضهم البعض دون أدنى اعتبارات لحدود الجغرافيا التقليدية، بفعل ثورة الإعلام والاتصال التكنولوجية، وانفتحت ضمنه

1. أنظر: عقبة عبد اللاوي، نورالدين جوادي، الأزمات المالية بين سجال التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، **الملتقى الدولي حول : «الأزمة المالية من منظور إسلامي»**، جامعة العلوم الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، يومي 01 -02 ديسمبر 2010.

معابر التصدير والاستيراد حتى لامست نسب الانفتاح المطلق غير المقيد، وبدأت مع ذلك حركات التنظير ومساهمات التأصيل تغزوا مشهد الفكر الكوني.

وباعتناق الخطاب الرسمي المروج : لـ «لحظة العولمة» الراهنة والتي هي في آخر المطاف منتج ليبرالي بدأت ملامحه في التشكّل نهايات الحرب العالمية الثانية («بروتون وودز» 1944 و«الجات» 1947)، ومن ثم تراكمت تداعياته سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي (أزمة الكساد التضخمي 1970 وأزمة المديونية 1982)، لتتبوأ مكانها في كيان الاقتصاد العالمي نهايات القرن الماضي بدايات هذا القرن (انهيار الاتحاد السوفييتي 1991، ظهور «المنظمة العالمية للتجارة» 1994 واندلاع «الثورة التكنولوجية» 2000) . وهي وكما يقال تبشيراً: عملية تتضمن مرتجى مركزي يؤمّل أن ينتهي بتشكيل نظام عالمي واحد، يدعي دعاته بأنّه سوف يكون موحداً، ويُتيح للجميع فرص هائلة للانفلات من حِلق التخلف الاقتصادي والانحطاط الاجتماعي ... الخ، إذا ما انضوت تحت ظلاله كافة الاقتصاديات أطرافاً ومراكزاً في منظومة علاقات اقتصادية متداخلة بأكثر تشابك وأعمق تكاملاً .. الخ .

وبالنظر في الطرح السابق: عملية «العولمة» الراهنة تستبطن دعوة ضمنية فحواها الأساس ضرورة تشكيل «سلطة عالمية فوق قومية»، ترتكز على إطار مؤسساتي منظم يعمل على تسيير عمليات التجسيد الميداني لمقتضيات وسبل توطين «عقيدة العولمة»[1]، على أرض واقع العالم المعولم المنتظر تشييده، وتسيير شؤون المجتمع العولمي المرتجى تنميطه كونياً. وبقراءة التاريخ الاقتصادي، الجلي أنّه وصنواً مع إرهاصاتها بدأت ترتسم ملامح تلك الدعوة: فمذ نهايات الحرب العالمية الثانية بدأت تنتقل (أو تُنقل) مقومات السيادة الوطنية (تحديداً الاقتصادية) من سلطة الدولة إلى سلطة المؤسسات الدولية التي أضحت تُدير الاقتصاد العالمي برغم أن عمرها لم يتجاوز 60 عاماً، وأنّ شرعية وجودها لم تخضعا أبداً لاستفتاء دولي شارك فيه الجميع بالرفض أو القبول، بقدر ما كان توالدها نتاج اتفاقات بينية بين «المراكز الرأسمالية» فيما بينها، فلا نعتقد أن أي من تلك المؤسسات خضعت في تأسيسها لرغبة أي من الدول النامية ولو بالوكالة؛ «صندوق النقد البنك الدوليين» ثمّ الاتفاق على إنشائهما نهايات أربعينيات القرن الماضي في فندق «بروتون وودز» بالولايات المتحدة، والذي ضم 44 مقعداً لممثلي «الدول الصناعية» لا غير . أمّا «المنظمة العالمية للتجارة» فالوضع لا يختلف

1. للتوسع حول «عقيدة العولمة»، أنظر: نورالدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، التنمية المستدامة في خطاب مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، **الملتقى الدولي حول : التنمية المستدامة**، جامعة بجاية، يومي 08 -09 نوفمبر 2010.

كثيراً عن سابقيها، باعتبار أنّ «الجات» هو اتفاق تجاري لتحرير التجارة السلعية البينية، وُقّع على تأسيسه في مدينة جنيف السويسرية بين حفنة من الدول الصناعية الكبرى[1].

بداية ودون الغوص في تفاصيل الجدل القائم حول التكون التاريخي «للعولمة» وامتداد جذورها الضارب في العمق[2] يُمكن أن ننظر للعولمة وإن بدت آثارها وتداعياتها تطفو على السطح، إلاّ أنّ موضوعها لا يزال صعب التحديد ويصعب وضعه في إطار منهجي محدد، فهي عملية تاريخية تحاول أطراف مختلفة أن تدفع بها إلى طرق مختلفة، وإن كانت ترمي في النهاية إلى هدف واحد.

وهي في مفهومها العام كما تدل الصياغة اللغوية* ذات مضمون ديناميكي يُشير إلى عملية مستمرة من التحول والتغير، فاصطلاح العولمة على مجلات مختلفة (النظام الاقتصادي، السياسة، الثقافة وغيرها...)، فإنّ ذلك يعني تحول كل منها من الإطار القومي ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى في إطار عالمي. والعولمة كمفهوم متطور لا سبيل إلى التحقق من الوقت الذي ستصل فيه إلى منتهاها لتصبح نمطا استاتيكيا مستقرا، ولذلك يُنظر إلى العولمة في مفهومها العام على أنّها اتجاه متنام يصبح معه العالم دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة، تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول[3].

وممّا هو جدير بالإشارة أنّه مهما قيل الكثير وكتب الكثير حول «العولمة» باعتبارها ظاهرة كونية، متشعبة الإسقاطات بين ما هو سياسي واجتماعي إلى ما هو ثقافي وعسكري... يبقى الأقرب للصواب القول أنّ شقها الاقتصادي هو أكثر جوانبها استحواذا عل الجزء الأكبر منها، وأنّه

---

1. نور الدين جوادي، عقبة عبداللاوي، صلف سلطة العولمة الفاسدة "قراءة في ثالوث مؤسسات الاقتصاد العالمي الراهن: البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، عدد 1، 2010، ص9.

2. أنظر في هذا الصدد:

- السيد يسين، في مفهوم العولمة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 228، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري 1998، ص ص 9-11.
- جلال أمين، العولمة والدولة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد228، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري 1998، ص ص 23-29.
- إدواردو أنينات، التغلب على تحديات العولمة، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد 39، العدد1، مارس 2002، ص ص 4-5.

★. للإشارة وبحسب ما يراه المؤرخ «رونالد روبرتسون» فالأكيد أنّه لم يكن لمصطلح «العولمة» أي وجود قبل منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي باعتبار أن قاموس «أكسفورد Oxford» للكلمات الإنجليزية الجديدة لم يشر إليه إلا مع بدايات العام 1991، واصفاً إياها بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال عقد التسعينيات. أما على مستوى «النحو العربي» : «العولمة» لغة على وزن «فوعلة» لم ترد بهذه الصيغة الصرفية في كلام العرب. وهي تدل بعموم اللفظ على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى مفادها: وضعه على مستوى العالم.

3. أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 256، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، جوان 2000، ص71.

أكثر ملامسة للواقع، والأكثر تقبلا للتجسّد على ذلك الواقع، فالعولمة كانت بداياتها اقتصادية، وسوف تظل نهاياتها اقتصادية[1].

وعلى مستوى المفهوم، يراد بـ «العولمة الاقتصادية» إخراج الأنشطة الاقتصادية من المجال المحلي سواء كان قطريا، أو إقليميا إلى المجال العالمي. بحيث تنساب فيها السلع والخدمات وينتقل رأ س المال الزئبقي دون اعتبارات للحدود والقيود، إلى تلك الدول التي يكون فيها أجر العمل منخفضا وكذلك باقي التكاليف الأخرى، وتتوفر فيها متطلبات البنية الأساسية، والخدمات المختلفة، والاستقرار السياسي، وقوة عمل فنية ماهرة، ووسائط أخرى عديدة بما يحقق أكبر العوائد[2].

وبذلك فهي (أي العولمة) تتسم بشكل خاص بتكثيف التجارة عابرة الحدود وزيادة التدفقات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزز ذلك التحرير السريع والتقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالنسبة للعديد من البلدان جعلت عملية العولمة (التعولم) من السعي لتحقيق التنمية والمحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي مهمة صعبة جدا ودقيقة. فمن ناحية فإنّ العولمة تعِد المشاركين بالنمو في التجارة وفي الاستثمار الدولي، ومن ناحية أخرى تزيد من مخاطر عدم الاستقرار والتهميش[3].

في آخر المطاف العولمة مقترح ليبرالي يقع بين سمتي «القسر» و«الطوع القسري»، يهدف لصهر الأسواق الوطنية ضمن سوق عالمية واحدة دون اعتبارات للضوابط التقليدية التي قوضت البعد فوق وطني للنشاط الاقتصادي عبر عقود من الزمن. وهي ترتكز في كل ذلك على الثالوث المعروف: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى تدخلات البنك الفدرالي الأمريكي*.

---

1. عقبة عبداللاوي، **الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية**، مرجع سبق ذكره، ص38.

2. ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص51. (بتصرف)

3. محمد داواس، إفريقيا تواجه تحديات العولمة، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد 38، العدد4، ديسمبر 2001، ص 4. (بتصرف)

★. الشائع والأكثر تداولا في الأبحاث والدراسات أن الآليات التي ترتكز عليها العولمة هي الثالوث المعروف: «الصندوق، والبنك، والمنظمة» التي تعمل على المواءمة بين السياسات المالية، والنقدية، والتجارية. إلاّ أنّه ولأهمية الدور الذي يكتسيه «البنك الفدرالي الأمريكي» في رسم السياسات النقدية والتي تمتد آثارها متجاوزة الاقتصاد الأمريكي لتؤثر بعمق في اقتصاديات الدول في العالم. لاعتبارات عدة قد يفوق تأثير «البنك الفدرالي» دور «صندوق النقد الدولي» من حيث الأهمية، لذا تم اعتباره كعمود من الأعمدة التي ترتكز عليها العولمة.. ليشكل بذلك الركيزة الرابعة.

هذه الأعمدة الأربعة صاغت فيما بينها أسس الفكر الليبرالي الحديث، وشيدت باتفاقها ركائز ما يُدعى بعقيدة العولمة للقرن الحادي والعشرين، وذلك ضمن «اتفاق واشنطن» أو ما يُسمى مجازاً بـ «مسعى واشنطن»، والذي نعتقد أن أهم المنطلقات التي تضمنها هي[1]:

- حكومة الحد الأدنى وأقل تدخل في الشؤون الاقتصادية والتجارية، وضرورة إدخال إصلاحات ضريبية واسعة المدى على المنظومة الجبائية؛
- تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي كوصفة كونية للسيطرة على معضلة التضخم وغيرها من الاختلالات الدورة الاقتصادية؛
- إلغاء كل سياسات الدعم على كافة المنتجات، وتقليص نفقات القطاع الاجتماعي كخطوة لتخفيض العجز في الموازنات الحكومية؛
- عدم الحرص الزائد على خفض البطالة على حساب الحسابات الاقتصادية، وتجنب أي مشاريع اقتصادية تهدف إلى الوصول بسوق العمل إلى درجة العمالة الكاملة، إضافة إلى ضرورة اعتناق ما يُدعى بمشروع الميل نحو الادخار في العمل، ووضع خطط عملية لتطبيق مبادئ العمل المؤقت؛
- إحلال الواردات محل الصادرات؛
- خصخصة القطاع العام وفتح الباب على مصرعيه أمام مبادرات رأس المال الخاص بشقيه الوطني والأجنبي ومستوييه المباشر وغير المباشر؛
- دعم خطابات حرية السوق بكامل مستوياتها ودون مماطلة؛
- تحرير التجارة الخارجية والتخلص من كل رواسب السياسة الحمائية؛
- تعويم الصرف الأجنبي وإلغاء مركزية السلطات النقدية وإصلاح المنظومة المالية والنقدية.

لكن المشكل اليوم خضم المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية ـ أي مرحلة الليبرالية الجديدة ـ، الملاحظ أنّ «الأزمة» وحالات اللا استقرار الاقتصاديتين تجاوزت سمتها الاستثنائية قصيرة الأجل الصحية تلك، وباتت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، حتى أصبح اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى يدعى بـ «اقتصاد الأزمات»، تزامنا مع بروز ظواهر خطيرة[2]:

---

1 . عقبة عبد اللاوي، نورالدين جوادي، **التنمية المستدامة في خطاب مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي**، مرجع سبق ذكره، ص 4 .

2. نور الدين جوادي، الأزمة المالية الراهنة مقاربة نظرية، **مجلة حوليات**، جامعة بشار، الجزائر، العدد 8، 2010، ص 190.

- ظاهرة «التسليع» (تغليب المنطق المادي السلعي): المرتكزة أساساً على إضفاء الطابع السلعي على العالم، وتحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد وحساباته أكثر من أي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية والتي تتراجع تدريجيا وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية.
- ظاهرة «الأمولة *»: (تغليب رأسمال) المرتكزة أساساً على إضفاء الطابع المالي الرأس مالي على العالم بعد تسليعه، وتحويل العالم إلى عالم يهتم برأس المال فقط، «المجازفة»** و«التربح» في البورصة (الاقتصاد الوهمي) أكثر من اهتمامه بالصناعة أو الزراعة، الاستثمار والربح في الاقتصاد الحقيقي.
- ظاهرة «التوريق» (تغليب منطق «الأوراق المالية»): المرتكزة أساساً على إضفاء الطابع المالي على سلع تجارة العالم، وتحويل العالم إلى عالم يهتم بالأوراق المالية، العقود المستقبلية في البورصة (الاقتصاد الوهمي)*** أكثر من اهتمامه بما يمكن أن يُدعى بالسلع الحقيقة.

★. إن مصطلح «الأمولة» «*financialization*» غير معروف المنشأ ويكتنفه الغموض، إلاّ أنّ بدايات استخدامه وبشكل متواتر كانت في أوائل تسعينيات القرن المنصرم، كما أن القضية الرئيسية للتحول الهائل نحو التمويل في الرأسمالية تعود إلى أواخر الستينات. وأول من تناول ظاهرة « الأمولة » من المفكرين اليساريين (وربما من جميع المفكرين) واستكشف كنهها على نحو منتظم هما الثنائي: « هاري ماغدوف » و «بول سويزي » من خلال ما كتباه في مجلة « مونثلي رفيو». أنظر:

*Harry Magdoff, Paul M Sweezy, The Dynamics of U.S. capitalism, **Monthly Review Press**, New York, 1972, P P 13 -16.*

نقلا عن : جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، **الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية**، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، ط1، مكتبة أفاق، الكويت، 2013، ص 102.

★★. وهي التي تعرف شيوعاً بـ «المضاربة»: ويمكن التحفظ على هذا الاصطلاح باعتباره يتداخل مع مفهوم «المضاربة» المعروف في المعاملات الإسلامية، برغم عدم التطابق المطلق في المعنى. إذ يمكن تعريف «المجازفة» بأنّها شراء «الأوراق مالية» لا لحاجة راهنة، ولكن للاستفادة من فوارق الأسعار الناجمة عن تنبؤ في تغير قيمها السوقية.

وبطرح آخر، «المجازفة» هي: عملية شراء «الأصول» لا لذاتها أو الاستفادة منها أو من الربح الناتج عن عوائدها، ولكن من أجل التربح الناجم عن فرق سعر الشراء والبيع.

أنظر : شمعون شمعون، **بورصة الجزائر**، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ص 73 .

★★★. وقد تمّ تطوير آليات مُستحدثة فيما تعلق بالتوريق والصكوك الجديدة منها «الأوراق المالية المدعومة بالأصول» (*Asset-Backed Securities*) (*ABS*) وترتبط بـ(القروض الاستهلاكية، وبطاقات الائتمان)، و«الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري» (*Mortgage-Backed Securities*) (*MBS*) وهي الأوراق المالية التي تُمثل مجموعة من القروض العقارية المتعلقة بتمويل العقارات عندما يختص الأمر بالعقارات السكنية، أمّا عندما يتعلق الأمر بـ (المكاتب، والشركات، ومراكز التسوق ...) فيُصطلح عليها بـ(*RMBS*)، أمّا الصنف الثالث فيمثل «سندات الدين المضمونة» (*Collateralised Debt Obligations*) (*CDO*) وهي الأوراق المالية التي تمثل المحافظ التي تتكون من القروض المصرفية أو الأدوات المالية القابلة للتداول (السندات والمشتقات الائتمانية ...). اضافة إلى «التزامات القروض المضمونة» (*Collateralised Loan Obligations*) (*CLO*). وعلى مستوى الأسواق المالية بالولايات المحتدة الأمريكية بلغت قيمة التوريق في مجموع الأصناف المشار إليها نهايات العام 2007 حدود 10 آلاف مليار دولار أمريكي، متضاعفاً بما يقارب الثلاث مرات خلال عشر سنوات، وقد استحوذ سوقها على أكثر من 40 % من سوق السندات الأمريكي. أنظر:

*Patric Artus, Jean-Paul Betbèze et autres, **La crise des subprimes**, La documentation française, Conseil d'Analyse Économique, Paris 2008, PP 37-39. (15-07-2013)*
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/084000588/0000.pdf

وبالرغم من أنّ أصحاب خطاب الليبرالية الاقتصادية الراهنة بمن فيهم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرهما ... يعترفون بشراسة تلك الأزمات وحالات اللا استقرار ونمطيتها، إلاّ أنهم في ذات الحين يعتبرونها «مخاطر تحت السيطرة»، بمعنى أنّه يمكن تفاديها بقليل من الحيطة فقط، وبقدر طفيف من القواعد والتشريعات التنظيمية لا غير. وبقدر ما يمكن تقبل فكرة وضع الأزمة بوضعها الحالي داخل إطار السيطرة كما يزعم موالو الليبرالية الراهنة، بقدر ما يمكن القول بأنّ تقبل هذا الخطاب يُثير إشكاليتين رئيسيتين[1]:

- تناقض حاد: فالقدر الطفيف من القواعد والتشريعات التنظيمية تلك، وعلى مستوى عمقه يصب في غير جوهر «عقيدة العولمة الراهنة» التي يعتنقها أصحاب ذلك الخطاب أنفسهم، باعتبار أن جل تلك التشريعات تنتمي إلى الحمائية الاقتصادية وبالتالي فتطبيقها هو نسف للعولمة بقواعد خطاب الترويج لها (وهذه مفارقة والتفاف على الذات)؛
- أن قدرات السيطرة تلك تخضع للموقع الجيو اقتصادي لتفجر الأزمة وحالة اللا استقرار، فاقتصاديات البلدان الصناعية هي المراكز التي قد تمتلك من القدرة على احتواء الهزات وامتصاص آثار التقلب المفاجئ في الأسواق، باعتبارها تتعامل مع « الاقتصاد العالمي » من ناحية موقع القوة والتأثير، وتمتلك سياستها الاقتصادية قدرات وميكانيزمات فاعلة للتعامل مع الأزمات، وأدوات فعالة للتخفيف من آثارها أو تجاوزها. أما في حدود إطار جغرافيا اقتصاديات الدول النامية فيستحيل تقبل فكرة مقدرة هذه الأخيرة على إدارة الحد الأدنى من الأزمة وتجنب آليات التخريب الهائلة فيها، كونها تتموقع في السوق العالمية كأطراف ضعيفة، متأثرة بالأحداث.

ويجدر التأشير أنه وحتى خلال فترة بدايات الانفتاح المالي السابق – نصف القرن الماضي– شهد العالم العديد من الأزمات ولكنه لم يشهد عدوى معدية بدرجات المشهودة حاليا، وحتى أكثر الانهيارات المالية شهرة في تلك الفترة ألا وهي «بارينغز» «*the Barings*» التي كانت منشؤها الأرجنتين عام 1890 لم يكن لها تأثير كبير خارج نطاق تلك الدولة[2].

كما أنه قد تمتعت الأسواق الناشئة على مدى السنوات الماضية بوفرة في السيولة وهوامش السندات المنخفضة والازدهار في التدفقات الرأسمالية، علاوة على ذلك تُشير التوقعات الأبعد مدى إلى أنّ أزمات التسعينات المعدية لم تكن هي القاعدة، وإنّما ظاهرة غير عادية.

---

1. نور الدين جوادي، الأزمة المالية الراهنة مقاربة نظرية، مرجع سبق ذكره، ص191.

2. *Paolo Mauro and Yishay Yafeh, Financial Crises of the Future,* ***Finance & Development****, A quarterly magazine of the IMF, December 2007, Volume 44, Number 4, P27. (15-07-2013)*
www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2007/12/pdf/mauro.pdf.

وعند الحديث عن العولمة، يتطرق إلى الذهن مباشرة الأزمات المالية وخصوصاً الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا عام 1997 والتي انتشر غبارها ليؤثر على كثير من دول العالم، سواء دول متقدمة أو نامية، وقد أثارت تلك الأزمة مخاوف كثير من الدول ومثلت حجج قوية استند إليها معارضو العولمة[1].

إذ تتعرض العولمة المالية ـ وهي ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود ـ للنقد عادة بسبب سلسلة الأزمات المالية والاقتصادية المدمرة، التي عصفت بعدد من الأسواق الناهضة في أواخر الثمانينات في أمريكا اللاتينية وفي التسعينات في المكسيك، وغير قليل من بلدان آسيا، وقد أدى اضطراب أحوال الأسواق وحالات الإفلاس الناجمة عنه إلى سلسلة من الإشارات بأصابع الاتهام من جانب من رأوا أن البلدان النامية ألغت ضوابط رأس المال بصورة متعجلة، واضعة نفسها عرضة لخطر التحكمات الشديدة لتحركات رأس المال السريعة وآثار حشد السوق، وانتقد البعض علانية المؤسسات الدولية، واعتبروا أنّها تُشجع تحرير حساب رأس المال دون ضوابط، ومن غير أن تُشدّد على الحاجة لبناء المؤسسات القوية المطلوبة لتوجيه الأسواق خلال الأوقات الصعبة[2]. إنّ حدوث تلك الأزمات جعل المؤسسات المالية والمؤيدة والداعمة للعولمة تدرس وتقيّم أسباب حدوث الأزمات وسبل علاجها. هكذا تبرز بجلاء حقيقة كون أن تغيب العقلنة في خطاب أيديولوجية القطب الواحد، سيجعل من العولمة الراهنة معبراً أساسيا في تدويل الأزمات الاقتصادية التي تصيب العالم الرأسمالي. وفي مرحلة متأخرة فإن العولمة ستؤدي إلى فوضى اقتصادية كونية واسعة النطاق، حيث لا يوجد ما يضمن أو يطمئن من كون العولمة ستعمل على عقلنة الخيارات الاقتصادية لدول المنظومة الرأسمالية[3].

2. العولمة ومستويات تدويل الأزمات:

الكلام عن قنوات «التعولم الثلاثي»، يستلزم التمهيد ومناقشة أحد أهم زوايا قضية «تدويل الأزمات»، وكيف تتجاوز جغرافيا «مراكز نشوئها»، وهنا، نرى بأهمية الركون عند ما نعتقد أنّه أحد أهم زوايا قضية تدويل الأزمات، فبعد النظر إلى مسارات انتشار عدوى الأزمات وتفشيها دوليا لتأخذ بعدا إقليميا أو صبغة عالمية، لتتجاوز بذلك جغرافيا واقتصاديات مراكز نشوئها، يبقى من بالغ الأهمية القول بأنّ ذلك التجاوز يتم وفقاً لثلاث مستويات، ترتكز في مرجعياتها على مؤشرات: كثافة «التجارة الخارجية» وحالة «تدفقات رأس المال» وترابط

---

1. نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصادي العربي "الفرص والتحديات"**، ط 1، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص 164.

2. *M. Ayhan Kose, Eswar Prasad, and others, Financial Globalization: Beyond the Blame Game " A new way of looking at financial globalization reexamines its costs and benefits", **Finance & Development**, A quarterly magazine of the IMF, March 2007, Volume 44, Number 1, P9. (18-07-2013)*
prasad.dyson.cornell.edu/doc/nontechnical/KosePrasadRogoffWei.F&DMarch2007.pdf

3. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

«الأسواق المالية» ووضعية «الأسواق النقدية» من وإلى مراكز الدول المتأزمة. وبذلك تتفشى الأزمة دولياً وفقا لثلاث مستويات بالتوصيف الآتي[1]:

- **بمستوى «خلل اقتصادي»**: فيما تعلق بالاقتصاديات ذات «معامل الارتباط الضعيف» مع مراكز الأزمة؛
- **بمستوى «مشكل اقتصادي»**: فيما تعلق بالاقتصاديات ذات «معامل الارتباط المتوسط» مع الدول المتأزمة؛
- **بمستوى «أزمة اقتصادية»**: فيما تعلق بالاقتصاديات ذات «معامل الارتباط المرتفع» مع مركز الأزمة.

فالمؤشرات المشار إليها سالفا ومعدلات الترابط المتعلقة بكل منها يحدد مستوى انتشار الاضطرابات وعمق تأثيرها وطبيعتها المالية أو الاقتصادية، فخلل ما ينشأ في أسواق المال في بلد يؤثر سلباً في مؤشرات هذه الأخيرة، ويتسبب بانهيارات على مستوى الأسواق، منتقلة بذلك حالات الهلع وفقا لما يُسمى بسلوك «القطيع» إلى أسواق أخرى، وقد يمس أثره الأسواق النقدية نتيجة للعلاقة التبادلية مع الأسواق المالية، مسببا انهيارات في مكونات منظومة السوق النقدي وفقا لما يُسمى بأثر «الدومينو». في حين أنّ أزمة اقتصادية تعصف باقتصاد دولة ما تُؤثر على أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي المحلي وكمحصلة لذلك ينخفض الناتج مُسجلا معدلات نمو سالبة، ويُدوّل النمو السالب إلى دول أخرى عبر مجموعة من القنوات الداعمة لتدويل الاضطراب بحسب مستويات الارتباط مع الدولة منشأ الأزمة.

الجدول 3-1

مصفوفة مستويات انتقال الأزمات

	ارتباط ضعيف	ارتباط متوسط	ارتباط مرتفع
خلل	انعدام الأثر	احتمالية التأثير	خلل
مشكل	احتمالية التأثير	خلل	مشكل
أزمة	خلل	مشكل	أزمة

المصدر: من إعداد الطالب

ففي حالة «الخلل» الذي قد يتعرض له نظام اقتصادي لدولة ما، فإنّه وفي حالات ارتباط الدول بمعامل ضعيف مع مركز الأزمة، فإنّ ذلك غالبا ما لا يكون له أثر يُذكر على اقتصادياتها،

1. عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، ظاهرة «الاحتباس الاقتصادي» كإحدى إشكاليات ملف انعكاسات «الأزمة المالية العالمية» الراهنة على اقتصاديات «المنطقة العربية». دول الخليج والجزائر نموذجاً، **المؤتمر الدولي الثاني حول الأزمة المالية العالمية دروس الأمس وتحديات المستقبل**، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، عمان، الأردن، 17 - 18 جويلية 2011، ص62 .

في حين عندما تكون معاملات الارتباط مرتفعة فقد يُؤشّر على احتمالية انتقال «الخلل» إلى الدول المرتبط اقتصادها بالدول المتأزمة؛ أمّا في حال الاضطرابات بمستوى «المُشكل» فإنّ معاملات الارتباط المتوسط قد تُساهم في عولمة «المُشكل» لينتقل بمستوى «خلل» لباقي الدول، أمّا الأزمات الحادة التي تُصيب اقتصاد دولة ما خاصة عندما يكون الحجم الاقتصادي للدول المتأزمة كبير فإنّ الأزمة تنتقل بصيغة «خلل» إلى «مشكل» وحتى سقف «أزمة» وفقا لمعاملات الارتباط المُشار إليها سابقا.

ثانيا: قناة الصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية

أكاديميا وعلميا لا يزال الخطاب المبشر والمروج لتحرير التجارة سواء من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف أو من خلال الترتيبات الإقليمية سواء التقليدية أو الجديدة منها، يستمد شرعيته من توليفة ركبت عمدا لتجمع بين (التجارة، التنمية) ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية. ولذلك فإنّ على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية أن ترتكز على تجارة محررة دون معوقات وذلك لتحقيق الثنائية المتلازمة (تحرير تجاري أكثر نمو اقتصادي أكبر). ويتجلى ذلك في كثير من الخطابات الرسمية، والأبحاث والكتابات العلمية[1].

«الدول التي لا تستطيع أن تنمي اقتصادياتها بنفسها، فإنّ الدول المتقدمة ستساعدها في تحقيق ذلك... »[2]، «عندما يرتفع مستوى سطح البحر ترتفع معه جميع السفن الطافية على الماء أيضا...»[3]، «ينبغي أن لا ننسى أن نُذّكر البلدان الفقيرة بأنّ سياساتها التجارية ذاتها غالبا ما تكون هي السبب في تدني صادراتها وبالتالي أدائها الاقتصادي...»[4]، «إنّ أفضل اقتصاد وأفضل مجتمع يجمعان بين حرية الأسواق والديمقراطية»[5].

لقد أصبح الانفتاح التجاري شعارا لعصر العولمة.. كما صار من المعتاد ألا يكتمل اجتماع للمؤسسات المالية الدولية دون الإشادة بالآثار العظيمة للانفتاح والتحرير التجاري، ويرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعظم حكومات دول الشمال أنّ إزالة الحواجز من أمام التجارة هي

---

1. عقبة عبداللاوي، التحرير التجاري وأطروحة النمو والرفاهية: عقد من اتفاق النافتا ... تجربة مخيبة للآمال، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، العدد 3، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010، ص 85.
2. من خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، نقلا عن ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص103.
3. من مقولات الرئيس الأمريكي الراحل جون ف. كندي التي يُستشهد بها أنصار التحرير التجاري، أنّه عندما يرتفع مستوى التجارة العالمية من خلال آليات التحرير الطوعي، سيؤدي ذلك إلى تعميم المنافع لباقي الدول، نقلا عن: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص90.
4. جاجديش بجواتي، التصدي للسياسة الحمائية للبلدان الغنية حركة يوبيل 2010 وغيرها، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد3، سبتمبر 2001، ص14.
5. نفس المرجع والصفحة.

أهم ما يُمكن للحكومات أن تفعله كي ما تمنح الفقراء نصيبا أكبر من الرخاء. وعلى حد ما جاء في تقرير بحثي لبنك الدولي صدر عام 2001، فإنّ الانفتاح يُفسر لماذا «يؤدي تحرير التجارة وإلغاء العوائق وإزالة القيود إلى التعجيل بالنمو وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان الفقيرة...»[1].

وينحى المبشرين بفضائل التحرير التجاري أنه السبيل الأنجع والمفتاح مع ما يتصل به من إصلاحات السوق الحرة، وبذلك يصبح الانفتاح مفتاح للنمو وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان الفقيرة. لذا فإن مرض الخوف من العولمة بهذه الصورة ليس له ما يبرره.

وإذا كان مرض الخوف من العولمة (بحسب قول كيفن واكتنز) ليس له ما يبرره فإنّ مرض «الولع بالعولمة» أيضا ليس له ما يبرره، وهو مرض مُنتشر في واشنطن عامة وبالتحديد في الشارع رقم تسعة عشر*، حيث يرى أنّ زيادة الاندماج من خلال التجارة والانفتاح هو جواز المرور إلى سرعة النمو وتخفيض أعداد الفقراء.

واليوم وأكثر من أي وقت مضى ومع ارتفاع معدلات الارتباط في ظل الانفتاح المسجل عبر تفكيك كافة أشكال الحمائية (وهو ما يبينه الشكل الموالي) سواء من خلال ترتيبات المنظمة العالمية للتجارة، أو من خلال الترتيبات الإقليمية (التكتلات التقليدية أو الإقليمية الجديدة (الانفتاح العميق)) الداعمة لمرتكزات هذا التحرير، أصبح من السهل انتقال الأزمة من مراكز نشوؤها إلى غيرها من الدول. عبر ما يُعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية، وآثار التغذية العكسية**. ممّا يُسهل انتقال حالات الركود والكساد في اقتصاديات الدول المتأزمة إلى باقي الاقتصاديات وذلك بمستويات مختلفة: «خلل اقتصادي»، «مشكل اقتصادي» أو «أزمة اقتصادية» كما أشرنا سابقا، بحسب معاملات الارتباط ودرجات الانفتاح.

ومن المهم التأكيد أنه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبير كلما زادت احتمالية انتقال الأزمات وشدتها، واتساع نطاق تأثيرها. كما يُسهم في ذلك مستويات الانفتاح التجاري لمراكز الأزمة، من خلال الانفتاح العالمي، أو الإقليمي.

---

1. كيفين واتكنز، حتى تُصبح العولمة في خدمة الفقراء، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 1، مارس 2002، ص 24.

★. مقر صندوق النقد الدولي.

★★. إذا انخفضت واردات الدولة A من القطر B، فإن صادرات B تنخفض، وكذلك مستوى دخلها ، وبانخفاض مستوى الدخل تستورد B كميات أقل من السلع من البلد A. ومن ثم فإن تغير الواردات في القطر A له أثر التغذية العكسية على صادراتها. وهو ما يؤثر على الطلب الكلي للدولة الثانية ومن ثمّ الدولة الأولى وتدخل كلتا الدولتين في انخفاضات متتالية لطلبها الكلي، لتطرق بذلك مراحل من الركود والكساد.

الشكل 3-1

تراجع معدل التعريفة الجمركية بين 1980 إلى 2000 كمؤشر لتزايد الانفتاح التجاري

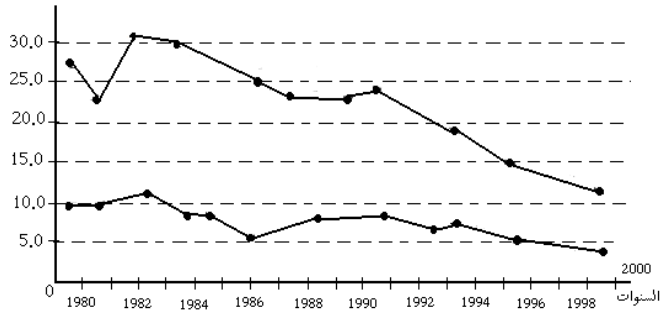

***Source** : Le Commerce Mondial au 21eme siècle, IFRI (Institut Française des Relations Internationales), 2002, P 247*

وتدليلا على ذلك فإنّ الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي تنتقل من صيغتها الأمريكية إلى صبغة عالمية أوسع وبسرعة فائقة، بسبب الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي الذي يتربع على ما يقارب من ثلث إجمالي الناتج العالمي، ويستأثر على أكثر من ثلث التجارة العالمية*. بالإضافة إلى الكثير من مؤشرات العدوى الأخرى[1]: معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيرًا وتأثرًا في ما ارتبط منه بالمراكز الرأسمالية، ومعدل الارتباط المرتفع بين المراكز الرأسمالية مع القطب الأمريكي من خلال الصادرات والواردات، وأخيراً، معدل ارتباط الأطراف (الدول النامية) بصفتها مستودع للخامات بالاقتصاد الأمريكي.

وبالتالي فمع ظهور بوادر كساد اقتصادي في الولايات المتحدة ينعكس ذلك على صادرات البلدان الأخرى، فالمستهلكون الأمريكيون ظلوا عقوداً من الزمان يُشكلون محرك الاقتصاد العالمي، فقبيل أزمة الرهون العقارية شكّل الاستهلاك الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية نحو 16٪ من الناتج العالمي، أمّا العام 2008 فبلغ نحو 10 تريليونات دولار، فلا غرابة أن ما قام به المستهلكون الأمريكيون من اقتصاد في الإنفاق قد زجّ بالاقتصاد العالمي في كساد عميق[2]. فمع حالة الركود التي شهدها الاقتصاد الأمريكي، فمن الطبيعي أن يتجه المستهلكون الأمريكيون الذين يواجهون انخفاض دخولهم إلى تقليص إنفاقهم الإجمالي، بما في ذلك إنفاقهم على الواردات،

★. حيث بلغت الواردات السلعية للولايات المتحدة الأمريكية 1919 مليار دولار أي 15.5% من الواردات العالمية لعام 2006. أنظر:
عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 284.

1 . عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة بين وصمة انتكاس رأسمالي ووصفة طرح إسلامي، **ملتقى دولي حول : الأزمة المالية والبدائل المالية والمصرفية ... النظام المصرفي الإسلامي نموذجا**، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5 - 6 ماي 2009، ص 11.

2. فرانشيسكو جيفاتسي، النمو بعد الأزمة، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، مجلد 46، عدد 3، سبتمبر 2009، ص 24.

ومع الانخفاض في الواردات الأمريكية تبدأ صناعات التصدير للدولة المقابلة في تقليص إنتاجها، وينتقل هذا الانكماش في الصناعة التصديرية بدوره إلى بقية الاقتصاد عبر قنوات اتصال مختلفة[1].

ولو أنّ بلداً واحداً فقط قام بتقليل وارداته فإنّ ذلك يساعده على تفادي الكساد، لكن مع تقييد كل بلد لتجارته فإنّ الضغوط النزولية لا بد أن تتضخم، وعلى وجه الإجمال فإنّ واردات أقل لا بد أن تعادل صادرات أقل[2]. وبالتالي فإنّ أي اضطراب قد يتعرض له الاقتصاد الأمريكي مثلا يُلقي بضلاله على غير قليل من الدول، فمثلا وفي أعقاب أحدث 11 سبتمبر 2001 وبدخول الاقتصاد الأمريكي حالة من الركود، انتشرت عدواه وبسرعة فائقة إلى المراكز الرأسمالية (الاتحاد الأوربي، اليابان ...)، ولم تسلم منه جارتيها كندا والمكسيك على وجه الخصوص باعتبار معامل الارتباط المرتفع ضمن سياق ترتيبات منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، ما استدعى انتهاج سياسات مختلفة لاحتواء الموقف ومحاولة تسكين الآثار، وهو ما تؤكده كذلك ماديات انتشار الأزمة المالية العالمية الراهنة.

وغير بعيد عن التحليل السابق وتأكيدا على ماديات صدقه، وواقعية تحققه، وبالإضافة إلى ما سبق نُسلم بأنّ وثاقة العلاقات التجارية بين الدول تعد عاملاً إيجابياً في الظروف العادية، إلاّ أن الصلات التجارية الوثيقة بين دول شرق آسيا مثلا كان لها تأثير سيء في استفحال الأزمة الآسيوية وعدواها. فكل دولة من دول شرق آسيا هو شريك تجاري رئيسي للآخر، باستثناء اليابان، وتبلغ قيمة الصادرات البينية لدول المنطقة نسبة 40% من إجمالي الصادرات لعام 1996، ومن ناحية أخرى يتخذ هذا الارتفاع في مستوى التجارة البينية شكل التخصص في النشاطات من الدول الأكثر تقدماً إلى الدول الأقل دخلاً في المنطقة مما ساعد على سرعة انتشار الأزمة[3].

وإضافة إلى الشواهد التاريخية السابقة، يوضح الشكل الآتي أثار أزمة الرهون العقارية الأمريكية على التدفقات التجارية، حيث سَجلت الصادرات انخفاضا ملموسا منذ النصف الثاني لسنة 2008، وتعمق هذا التدهور في نموها إلى نهاية 2009، خاصة بالنسبة للدول المتقدمة، على اعتبار أنّ الأزمة أمريكية المنشأ وانتقلت آثارها إلى بقية المراكز الرأسمالية. كما أنّ هذا الأثر مس الاقتصاديات النامية في شكل انخفاض محسوس في معدلات نمو صادراتها. ونفس الأمر بالنسبة للواردات على اعتبار أنّ صادرات دولة ما هي واردات دولة أخرى. والشكل يوضح آلية انتقال الأزمة

---

1. جون هدسون، مارك هرندر، **مرجع سبق ذكره**، ص 286.

2. لستر ثرو، **الصراع على القمة**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، كتاب رقم 204، الكويت، ديسمبر 1995، ص57.

3. نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 173.

الاقتصادية (أي حالات الركود) عبر قناة رئيسية وهي «قناة الصفقات التجارية» وما تولده من آثار تغذية عكسية.

الشكل 3-2

تأثير انخفاض نمو الصادرات على نمو الناتج لسنوات الأزمة لبعض الدول

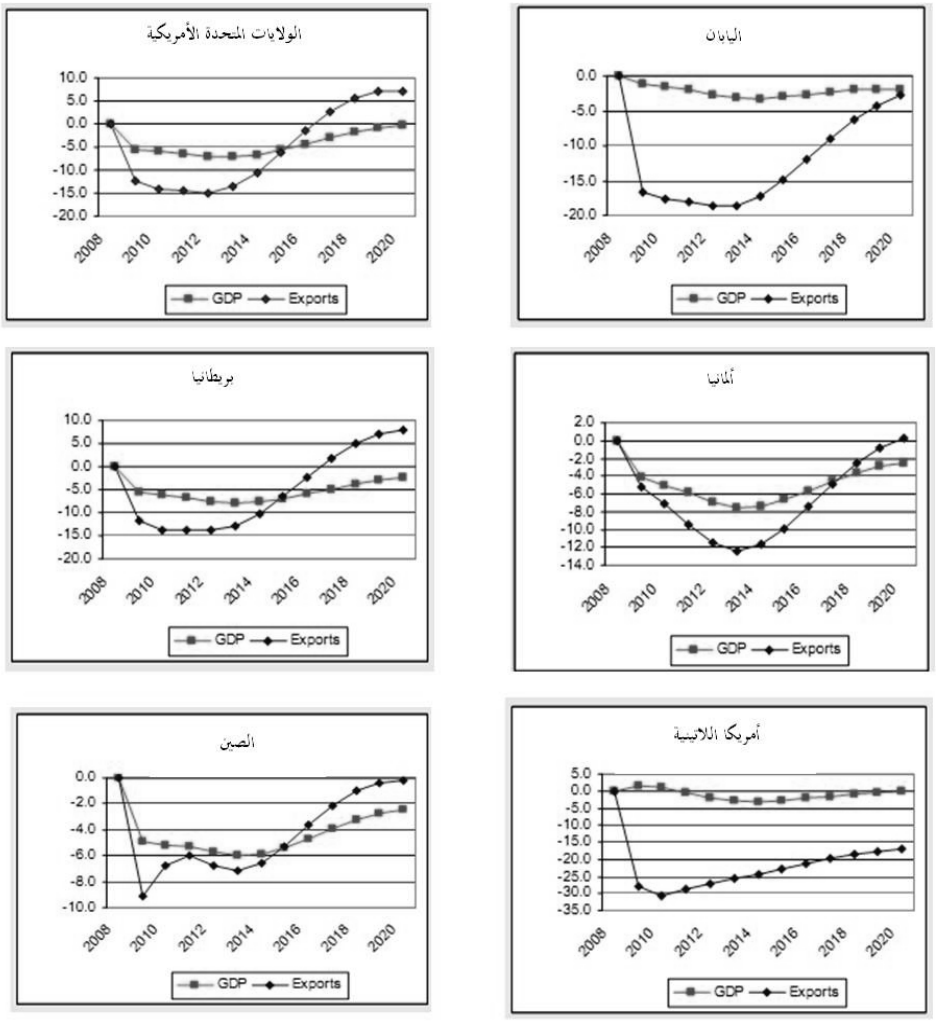

***Source**: Warwick J. McKibbin And rew Stoeckel,**The Potential Impact of the Global Financial Crisis on World Trade,** The World Bank, Policy Research Working Paper 5134, November 2009, P29.*

هذا الانخفاض يلقي بظلاله على معدلات النمو سواء العالمي أو ما تعلق بالمراكز الرأسمالية وأطراف الاقتصاد العالمي وفقا للمعادلة الآتية :

$$GDP^{\star}\ \% = C\ \% + G\ \% + I\ \% + (X - M)\%$$

فانخفاض نسبة نمو صافي الصادرات يؤدي حتما إلى الانخفاض في معدل نمو الناتج الإجمالي. حيث سجلت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب أزمة الرهون العقارية

★. نمو الناتج يرتبط بنمو كل من الاستهلاك العائلي (C)، والاستثمار (I) والإنفاق الحكومي (G) وكذا صافي الصادرات (X - M)، وأي تدهور في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية المشار إليها يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

انخفاضا في النمو ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 2008 ليتواصل هذا الانخفاض حتى 2010 ليبلغ معدل (– 15 %)، وقد انعكس ذلك على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي . حيث يكبح انخفاض معدلات النمو في الصادرات نمو الناتج بنسبة تقارب (5%)، وهذا الانخفاض في الصادرات والناتج قابله انخفاض لمجموعة من المراكز الرأسمالية على سبيل المثال لا الحصر اليابان وألمانيا وبريطانيا وكذا الصين وأمريكا اللاتينية بمعدلات متفاوتة ولفترات زمنية مختلفة، إلاّ أنّ الصين سجلت انتعاشاً في نمو صادراتها وناتجها ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 2009 .

ثالثا: قناة الأسواق المالية وعدوى الأزمات

نظرياً، إنّ المدخل إلى العولمة المالية الراهنة هو «رأس المال المالي الدولي»، وأنّ «أميلة رأس المال» هي اللحظة الفاصلة في النقلة النوعية من «التدويل» إلى «العولمة المالية». كما أنّ هذه الأخيرة تشكّلت ملامحها ضمن مرحلتين: «التمحور» و«الامتداد»، فحقيقة أنّ متغيرات الفترة لما بعد الحرب العالمية الثانية 1945 حتى سبعينيات القرن الماضي، سهلت (بل وفرضت) تمحور رأس المال والفائض الاقتصادي ضمن المجال الجغرافي لاقتصاديات الدول الصناعية، ذلك ارتباطاً بـ[1] :

- مشروعات إعادة تشييد وإعمار وتنمية «أوروبا» بعد انتهاء الحرب، التي امتصت معظم (إن لم نقل كامل) رؤوس الأموال المتاحة وفوائضها المحققة؛
- ضغط الإنفاق العسكري الذي طرحته الحرب الباردة كأولوية، ما أحدث شُح واضح في حجم السيولة، واحتباس ملموس لرؤوس الأموال ضمن النظم المالية للبلدان الصناعية؛
- كما أنّه من المهم الإشارة أنّ ذلك «التمحور» لرأس المال ارتكز على الاستقرار العام في نظام النقد الدولي خلال تلك الفترة، ما قلص النزعة المضاربية لملاك رؤوس الأموال إلى حدود العدم، سيما وأنّ مردوديته - أي رأس المال - داخل البلدان الصناعية كانت في أوجها وأقصى مدياتها.

أمّا فيما تعلق بـ«الامتداد»، فإنّ المرفق الأساس بين المرحلتين («التمحور» و«الامتداد») هو: شراك «المديونية الخارجية» الذي حوصرت بمقتضاه البلدان المتخلفة ثمانينيات القرن الماضي، فأصبح رأس المال المالي الدولي وعبر صيغة الاستدانة الدولية يحقق ما تحققه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نقل الفائض الاقتصادي من البلاد المتخلفة والنامية إلى البلاد الصناعية[2] . فلقد أُخضعت كامل تلك الاقتصاديات الرخوة وعبر مديونيتها قسراً لعقيدة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ما سهل

1 . أمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 73 .

2 . نفس المرجع، ص 83 .

المهمة بالكامل أمام «أممية رأس المال» لرفع مستوى نشاطهم من «التدويل» إلى «العولمة المالية»، ارتباطاً بثلاث مؤشرات أساسية نلخصها ضمن الآتي [1]:

- تنميط التحرير المالي عقب هزيمة الكينزية وتنحيها عبر مأزق «التضخم الركودي»؛
- إنهاء عصر «بروتون وودز» والتحول نحو نمط «أسعار الصرف العائمة»؛
- نهاية «الحرب الباردة» والتصاعد المضطرد لعولمة «الأسواق المالية».

وارتكازا على ما سبق، يمكن القول أنّ [2]:

- الرأسمالية المالية اليوم أصبحت تعيش على توظيف «رأس المال» لا على استثماره؛
- الرأسمالية المالية اليوم أصبحت تعيش على ريع الأوراق المالية لا على ربح المشروعات الإنتاجية.

وبهذا، نكون قد دخلنا عصراً جديداً بـ «اقتصاد وهمي» (تربحي) تلعب فيه المجازفة (أو «المقامرة» بتعبير أصح) دور مركزي في توجيه السلوك الاقتصادي، فتعظيم الأرباح هو المرتجى الوحيد وكل شيء أصبح مباح في البورصة وسوق رأس المال.

1. مدخل تاريخي .. فورة الأسواق المالية وثورة التطور التقني:

بدء، نعتقد بأهمية الوقوف عند ملاحظة أنّ عمليات التوحيد الراهنة للأسواق المالية ترتكز على آليتين :

أولهما، الإلغاء والتنازل الطوعيين غير المشروطين من طرف الدولة على قيود حساب رأس المال في ميزان مدفوعاتها؛

وثانيهما، التعجيل الزمني لعجلة تدويل الأسواق الوطنية ونقلها من صيغة «جزر مالية» معزولة إلى «سوق مالي عالمي موحد» يُمثل سلطة عالمية تشريعية وتنفيذية لها كافة صلاحيات التشريع، التنفيذ ومراقبة التنفيذ ... الخ .

وكمدخل تاريخي، فَتَكوُن المشهد العالمي الراهن المعولم مالياً، يمكن تكثيف مشاهده ضمن الثلاثية الآتية[3]:

- في «المراكز الرأسمالية»: ومع بداية العام 1970 تحررت أسواق المال من الرقابة الحكومية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، كندا وسويسرا .. الخ . وهكذا انهار نظام

1 . نورالدين جوادي، عقبة عبداللاوي، عولمة «أسواق رأس المال» مقاربة نقدية بين: أوهام «خطاب التحرر» وأوهان «اقتصاد التربح»، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، سبتمبر 2011، ص 44 .

2 . فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، مرجع سبق ذكره، ص 235.

3. نورالدين جوادي، عقبة عبداللاوي، عولمة «أسواق رأس المال» مقاربة نقدية بين: أوهام «خطاب التحرر» وأوهان «اقتصاد التربح»، مرجع سبق ذكره، ص ص 44 -45.

النقد المقيد لبروتن وودز وصارت أسعار الصرف عائمة تتحدد بناء على مساومات مضاربي أسواق رأس المال الذين يُثمنون قيمة العملات استنادا لما هو متاح لهم من إمكانيات الاستثمار المالي، وضمن حدود ضيقة لقانون الطلب والعرض عليها. وفي العام 1979 تواصلت المسيرة، عندما ألغت بريطانيا آخر ما لديها من قيود على حساب رأس المال . وبعد ذلك لحقت بها اليابان، ثم باقي الدول ممن هم أعضاء في صندوق النقد الدولي والمجموعة الأوروبية: فرنسا وإيطاليا العام 1990، أما أسبانيا والبرتغال فقد استطاعتا الثبات حتى عام 1992 ... الخ [1] .

◆ على «الأطراف» من «الاقتصاد العالمي»: لم يكن الوضع مغايراً من حيث الشكل (برغم بعض التباين من حيث الجوهر)، فمعظم الاقتصاديات النامية سارت على خطى ما انتهجته المراكز، فالنخبة منهم قد حررت حساباتها طوعياً (نقصد النخبة من الدول النامية التي لم تعاني من أزمة المديونية)، والبقية في يسير بخُطًى سريعة (إن لم نقل اكتمل سيره) نحو التحرير القسري، المطلق وغير المشروط لحسابات ميزان المدفوعات وبنوده المالية والنقدية تحديداً، بمقتضى وصفات اللبرنة الإصلاحية عقب الإفلاس ما قبل نهايات القرن الماضي بعقدين (أي أزمة المديونية 1982).

◆في «العمق» لـ «السوق العالمية»: شهد العالم وفي نفس الفترة تقريباً صعوداً فلكياً لمعدلات ونسب حضور مخرجات «الثورة التقنية» (أي الابتكارات)، تحديداً منها ما يتعلق بقطاعات الاتصال والمعلوماتية، نظم الحساب والجبر، طرق الاحتمالات والتنبؤ ... الخ، مُشكّلةً بيئة خصبة لظهور نظام نقدي كوني بالغ الحداثة والتقدم، شديد التداخل والتشابك ... الخ، يمتلك ترسانة من المصارف الدولية وأسواق المال العالمية بالغة الترابط وعالية الخبرة في عمليات المجازفة والمتجارة الآنية في المحفظة المالية، وهائلة القدرة على مضاعفة معدل التراكم الرأسمالي باضطراد دون أدنى اهتمام بمنظومة «الإنتاج الحقيقي».

إذاً، من المركز إلى المحيط (أو الأطراف)*، وفي العمق، تقرر توضيحاً جديداً لديكور الاقتصاد العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية: توافق زمن توسع السوق إلى أقصى الحدود متجاهلاً كل حدود الجغرافيا التقليدية في المراكز وعلى الأطراف، مع زمن تقدمت التقنية والتكنولوجيا فيه بشكل مذهل وهائل ومتسارع في عمق الاقتصاد العالمي جاعلةً العالم قرية كونية صغيرة .

---

1. هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 88 .

★. وهو الوصف الذي يطلقه المفكر الاقتصادي سمير أمين عند مناقشة سيطرة مبدأ التبادل اللامتكافىء على التجارة الدولية بين البلاد الغنية والفقيرة، ويفضل سمير أمين أن يطلق على المجموعة الأولى اسم (بلدان المركز) وعلى المجموعة الثانية اسم (بلدان المحيط).

إنها ليست ظاهرة عابرة أو طرفية في تاريخ البشرية، تلك التي توافق فيها الزمنيين سالفي الذكر، فهي مرحلة بروابط عضوية تستبطن تحولاً عميقاً غير مسبوق، وتبشر بقيام «نموذج رأسمالي جديد» يتجاوز القديم ويُشكّل عالم مستقلاً ومنفصلاً، إنّه عالم: العولمة المالية باقتصادها الافتراضي غير الحقيقي غير المرتبط بـ «القطاع الإنتاجي» إنّه: «الاقتصاد الرمزي أو الوهمي» الذي يصفه «أمير السعد» بأنّه : منظومة «اقتصاد تربحي» وعالم من «تجارة دولية بلا سلع، وسلع بلا إنتاج»[1].

2. إشكالية فقدان الارتباط بين السلع والمال:

اقتصادياً، تتشكل الحالة الصحية لتراكم «رأس المال» من خلال تراكم «فائض القيمة» الناتج عن عمليات الإنتاج بكافة مستوياتها السلعية أو الخدمية وحتى المصرفية ... الخ، باعتبار هذه الحالة نمو متوازٍ بين حجم الإنتاج الحقيقي وحجم التراكمات الرأسمالية، وبالتالي يحدث توسع فيما يتعلق بالبنى التحتية للقطاع الإنتاجي على مستوى دائرتي الإنتاج والتبادل، ما يُفضي إلى خلق نسب حقيقية وصحية لمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... الخ [2].

لكن مأزق مالكي رأس المال يكمن في كيفية مواجهة ندرة الفرص الاستثمارية في ما هو متاح لديهم من فوائض مالية هائلة، وكان الحل الأمثل منذ سبعينيات القرن المنصرم يتمثل في زيادة طلبهم على المنتجات المالية كوسيلة لزيادة رأسمالهم النقدي، ومن ناحية العرض لتلكم العملية فإنّ المؤسسات المالية قد انتهجت خطى حثيثة لتقديم أدوات مالية استثمارية جديدة مثل: العقود المستقبلية، الخيارات والمشتقات المالية وأدوات التحوط ... وكانت النتيجة هي الزيادة الصاروخية في المضاربات المالية التي مازالت مستمرة منذ عقود حتى الآن[3].

لكن ثمة إشكالات اقتصادية متوقعة الحدوث في ظل معطيات الراهن، والتي تُشير إلى أنّه أيام العولمة المالية هذه هنالك فجوة واسعة وتتسع بين آليتي التراكم الرأسمالي وأرباح الإنتاج الحقيقي داخل السوق المحلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي على حد سواء. ففي حين يسجل تراكم رأس المال أرقام فلكية عبر عمليات «المجازفة المالية» واقتناص الأرباح، و«التربح» في الأسواق المالية، لا يُسَجل سوى تطور طفيف لقطاعات الإنتاج الحقيقي (هذا إن لم يسجل تراجع في تلك المعدلات). بمعنى آخر هنالك هوة تتسع باستمرار بين آليات الحصول على العائد الاقتصادي في

---

1. أنظر: أمير السعد، **الاقتصاد العالمي : قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 84 .

2. نورالدين جوادي، عقبة عبداللاوي، عولمة «أسواق رأس المال» مقاربة نقدية بين: أوهام «خطاب التحرر» وأوهان «اقتصاد التربح»، مرجع سبق ذكره، ص 49.

3 . جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، **الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية**، مرجع سبق ذكره، ص 104 .

منظومة إنتاج السلع وبين معدلات تجميع المال، وهي صورة « فقدان للارتباط» تنبؤ بكارثة، نحن نعيشها منذ عقود (التضخم)[1].

وقد كان هناك عدد قليل من بين أوائل علماء الاقتصاد التقليديين الذين أولوا اهتمامهم موضوع «النمو غير المتكافئ للتمويل»، ففي العام 1984 ألقى «جيمس توبن» (*James Tobin*) خطاباً بشأن فاعلية النظام المالي، اختتمه بالإشارة إلى مفهوم «كازينو» القمار في الأسواق المالية، وأخبر جمهور مستمعي خطابه بما يلي: " إنني أُقر بدون أدنى شك ... إنّنا كنا نرمي مزيد من مواردنا الاقتصادية في أنشطة مالية بعيدة عن إنتاج السلع والخدمات، تلك الأنشطة التي تولد منافع كبيرة خاصة لا تتناسب مع إنتاجيتها الاجتماعية، ولدي بعض الشك حول القوة الهائلة للحاسب الآلي، لقد تم استغلالها في «الاقتصاد الورقي» إذ تخلت عن دورها المتمثل بإجراء العمليات على أسس تجارية، إلى دور مبني على تضخيم كمية التداولات المالية وتنوعها. ولهذا السبب فإنّ التكنولوجيا المتقدمة قد أدّت إلى نتائج مخيبة للآمال على مستوى الإنتاجية الاقتصادية بشكل واسع. وإنني أخشى كما رأى «كينز» من قبل، بأنّ فوائد توفر السيولة والأدوات المالية المتداولة تتأتى على حساب تسهيل المضاربة والتي لن تكون نتائجها مرضية. ولا أشك أنّ «كينز» كان محقا في اقتراحه بأنّه يتعين أن نقوم بردع المستثمرين في الأدوات المالية في المدى القصير حتى يتسنى لهم الحصول على عوائد كبيرة في المدى الطويل"[2].

إنّ وجهة نظر «توبن» تُشير إلى أنّ الرأسمالية أصبحت نظاما غير فعال، حيث أنّها كرّست رأس المال الفائض في أنشطة المضاربة أو المقامرة وليس الاستثمار الطويل المدى في الاقتصاد الحقيقي، وقد اقترح في سبعينيات القرن المنصرم فرض ضريبة على المعاملات التجارية الأجنبية الدولي عُرفت لاحقا باسم «ضريبة توبن»، وكانت تهدف إلى دعم الاستثمار عن طريق تحويل زخم الاقتصاد العالمي من المضاربة المالية بعودته إلى الإنتاج[3]. وبذلك تحقق مجموعة من الأهداف المتزامنة، أهمها ما تعلق بتحقيق الاستقرار المالي، فينبغي أن ينظر إلى «ضريبة توبن» كجزء من حزمة هامة من الإصلاحات الضرورية للهيكل المالي الدولي، تُسهم في التقليل من الأزمات المالية، إضافة أنّ

---

1. نورالدين جوادي، عقبة عبداللاوي، عولمة «أسواق رأس المال» مقاربة نقدية بين: أوهام «خطاب التحرر» وأوهان «اقتصاد التربح»، مرجع سبق ذكره، ص 49.

2 . James Tobin, ***On the Efficiency of the Financial System****, Lloyds Bank Review, no.153, July 1984, PP 14 -15. (29-07-2013) http://pages.stern.nyu.edu/~dbackus/Global_Economy/Background_materials/Finance/Tobin_efficiency_84.pdf*

3 . جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سبق ذكره، ص105 .

لديها قدرة كبيرة في زيادة الإيرادات الضريبية (نظرا لحجم التعاملات المالية الكبيرة)، وهي سمة هامة تدعم المالية العامة في العديد من الدول التي تتعرض للضغوط بسبب تنقلات رأس المال[1].

بالمختصر، لقد انفلت تراكم رأس المال عن قطاع الإنتاج الحقيقي، وأصبح العالم وكما يصفه الاقتصادي «موريس آليه» الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1988[2] : عبارة عن «كازينو» كبير توزعت موائد اللعب فيه على كامل خطوط الطول ودوائر العرض، وأصبحت حرفة المجازفة المالية في أسواق المال للاقتصاد الوهمي السمة الملاصقة والوهن المزمن. وأضحت مصدر التربح الأكثر رواجاً لخلق الفائض وتكوين العائد والثروة بالنسبة لمستثمري «القطيع الإلكتروني»*، فمعدلات عوائد التربح بالمضاربة تتراوح ما بين 50 % إلى 200 % في أدنى مستوياتها[3]. وبذلك أصبح بإمكان كل شخص أن يرقى إلى مستوى عضوية أممية رأس المال في ومضة عين، ودون أن يقحم نفسه في أي مستوى من مستويات العمليات الإنتاجية أو التصنيعية أو حتى التجميعية، فكل ما يحتاج إليه هو ضغطة زر على لوحة المفاتيح للحاسب الآلي المتموضع على طاولة مكتب داخل حجرة نومه[4].

وإن وضعاً كهذا مغبة تهدد النظام العالمي برمته، فمن زاوية النظرية النقدية سوف يهدد ذلك النمو الكبير في حجم الكتلة النقدية في السوق العالمية وبتزامنه مع تجمد أو تراجع معدلات الاستثمار إلى اندلاع مغبة تضخم عظيم سوف يُهدد الاقتصاد العالمي ككل.

وعند مطلع العام 1994 أعرب «هورست كوهلر» رئيس «اتحاد صناديق الادخار الألمانية» عن مخاوفه إزاء الوضع غير المستقر للقطاع المالي العالمي (مع الإشارة إلى أنّ اللا استقرار هو سمة عضوية في الاقتصاد الوهمي أو اقتصاد العولمة المالية) إذ قال: «أنّه سرعان ما ينتقل الخلل والخطر إلى البورصات في كل أرجاء المعمورة دون استثناء] ومن ثم إلى أسعار الصرف، وبذلك ينحدر إلى

---

*1 . Thomas I. Palley, The Economic Case for the Tobin Tax, James Weaver, Randall Dodd and Jamie Baker, **Debating The Tobin Tax New Rules for Global Finance,** Published by New Rules for Global Finance Coalition, Washington, November 2003, PP 5-6. (29-07-2013)*
www.new-rules.org/storage/documents/other/debatingthetobintax.pdf

2 . ميشيل البير، **الرأسمالية ضد الرأسمالية**، ترجمة حليم طوسون، مكتبة الشرق، القاهرة، 1995، ص 188 .

★. القطيع الإلكتروني «*the Electronic Herd*»: مصطلح ذكره الأمريكي «توماس فريدمان» في كتابه: «السيارة لكساس وشجرة الزيتون: نحو فهم العولمة» الصادر عام 1999 . ويقصد به جماعة المضاربين في أسواق المال العالمية، فيصفهم بـ «القطيع» باعتبارهم يتحركون بعشوائية المصلحة الذاتية في البحث عن الأرباح المضاربية. و«إلكتروني» لأنهم يستعملون تكنولوجيا اتصالات المتطورة مثل شبكة الإنترنت وشبكات الهاتف النقال في إجراء صفقاتهم . أنظر:

*Thomas L. Friedmen, **Understanding Globalization: The Lexus and the Olive Tree**, Farra, Straus Giroux, New York, 1999, PP 134-169.*

3. هانس بيترمارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 169 .

4. عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، عولمة «أسواق رأس المال» مقاربة نقدية بين: أوهام «خطاب التحرر» وأوهان «اقتصاد التربح»، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

الاقتصاد الحقيقي، (أي الإنتاجي) مؤكداً على أنّ «وقوع أكبر كارثة محتملة، أمر ممكن بلا أدنى شك» ففي هذه الحالة ستتوقف التجارة السلعية على نحو مفاجئ، ويتدهور النظام العالمي برمته، ويغدو الانهيار الشامل الشبيه بالانهيار الذي عصف بالعالم في ذلك الخميس الأسود من شهر أكتوبر لعام 1929، أمراً لا مناص منه [1].

وهنالك وهن آخر ينتظر النظام العالمي عبر معضلة انفلات تراكم رأس المال عن الإنتاج الحقيقي، فتزامن ذلك الانفلات والفورة في تراكم رأس المال مع تلاشي (أو عجز) قواعد الرقابة المالية وتشريعات الضبط النقدي في التحكم والتوجيه لعمليات الأسواق المالية زمن العولمة الراهنة، إضافة إلى هشاشة قوتي القرار والمساومة ـ إن لم نقل غياب ـ للسلطات الوطنية في مواجهة «أممية رأس المال» ، إضافة إلى خلق تحول خطير، هو: تقلص أو تحول سلطة القرار السياسي والاقتصادي من الدولة إلى «سادة العالم الجدد»* سيما ومشاريع التطبيق المركز لدرجات الاستقلالية فيما يتعلق بالمؤسسات المالية والنقدية داخل الاقتصاد الوطني، وكذلك عبر تركز ثروات العالم في أيدي القلة منه (حوالي 358 مليارديرا في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم) والذين لم يخطأ مدير صندوق النقد الدولي الاقتصادي «ميشال كامديسو» حينما وصفهم قائلاً أيام الأزمة المكسيكية أنّ «العالم أصبح في قبضة هؤلاء الصبيان»، ويقصد حينها أنهم لا يتصرفون وفق المنطق البالغ الرشيد بل يتحركون في إطار ضيق، يضع المصلحة الفردية والأنانية الصبيانية على رأس قائمة الاهتمامات، غير مبالين بالقرارات السياسية أو الاستراتيجيات الاجتماعية أو الخطط التنموية ... الخ، وهو ما لخصه تصريح رئيس البنك المركزي الألماني سنة 1996 عندما قال: «إنّ غالبية السياسيين لا يزالون غير مدركين أنّهم قد صاروا الآن يخضعون لرقابة أسواق المال، لا بل إنّهم صاروا يخضعون لسيطرتها وهيمنتها، وقد أصبح الخبراء في شؤون أسواق المال يوصفون بأنّهم العقلانيون الحقيقيون، لا يقيمون وزنا لهوس الزعامة أو لحسابات سياسية ... فهم ليسوا سوى محكمين يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف وبفرض أسعار فائدة أعلى»[2].

ومثل هذه المفارقات وغيرها في قضية «فقدان الارتباط» بين «السلع» و«المال»، والميل التصاعدي لـ «كتلة الأموال السائلة» لتجاوز حدود «حركة التجارة الدولية» واحتياجات «الإنتاج

---

1. رمزي زكي، **المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، دار الخلدونية، الجزائر، 2000، ص 43 .

★ وهو الوصف الذي أطلقه جان زيغلر ضمن كتابه سادة العالم الجدد. أنظر: جان زيغلر، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، **سادة العالم الجدد " العولمة ـ النهابون ـ المرتزقة ـ الفجر"**،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004.

2. عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، عولمة «أسواق رأس المال» مقاربة نقدية بين: أوهام «خطاب التحرر» وأوهان «اقتصاد التربح»، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

العالمي» ، تُثير تساؤلين ملحي البحث عن إجابات، وتطرح استنتاجاً عميقاً يجب على أصحاب العولمة أخذه بنظر الاعتبار[1]:

- فمن أين هذا القسط من السلع الداخل في التجارة الدولية من دون إنتاج ؟
- وما الذي يدفع بالمال للانتقال من خط العمليات الاقتصادية إلى المقامرة ؟

أولا يمكن الاستنتاج، أنّ مفارقة «ضعف (أو فقدان) الارتباط» بين منظومتي تكوين المال وتوفير السلع والإنتاج، كان وراء التباعد بين النقد وقانون القيمة العالمي، وما ترتب على ذلك من تحول النقد إلى عامل تضخم وأزمة عميقة، وبالتالي تصاعد فرص العمل الضائعة. وهو ما يدفعنا إلى القول: أنّ ثمة أوضاع غير مفهومة، إن لم نقل تُعبّر عن أخطاء وأوهان ينبغي على سادة العولمة التوقف عندها وتقييمها بشكل صحيح.

3. الأمولة والفقاعات المالية وتوالد الأزمات:

في أدبيات الفطرة الاقتصادية، يعتبر التناوب الزمني بين حالتي الاستقرار و اللا استقرار (أو الأزمة) مشهد طبيعي صحي ومطلوب الحدوث، وضروري للتحرك عبر ديناميكية للتطور والرقي. وهو مشهد يمكن إسقاطه بالمطلق على كافة مجالات الحياة البشرية فكراً وممارسةً .

وعلى مستوى تاريخ الفكر الاقتصادي شكلت الأزمة الاستثنائية الدورية هبة، ونقطة التحول الجوهرية في تطور الرؤى الرأسمالية المفسرة للأحداث الجارية أو المؤصّلة للمتوقع أو المرتجى من السياسة الاقتصادية، فخلل نظرة «آدم سميث» في تفسير التجارة الدولية ضمن رؤيته المطلقة حول التكاليف المسببة لصفقات التجارة الدولية، أعطى «دافيد ريكاردو» فرصة تاريخية لتطوير الفكر الرأسمالي باقتراحه لرؤية حول الميزة النسبية ... وهكذا وإلى غالية اليوم لا تزال الرؤى المفسرة لأحداث الاقتصاد تتراكم مرتكزة على من سبق، وواضعة من تفسيراتها أسساً لمن هو آت.

ولعل أهم ما نعتقد أنّه يدعم الكلام السابق حول الفعل الإيجابي للأزمة (طبعاً في شكلها الاستثنائي وعلى مستوى الفكر الرأسمالي كمثال) هي مقولة: أنّ الرأسمالية كانت على الدوام (ولا تزال) قادرة على تجديد نفسها مع جديد كل مرحلة بفعل الموروث الفكري المتراكم تاريخياً للرأسمالية في مجال نجاحاتها في إدارة أزماتها السابقة ومن ثم اكتساب قدرة على التجاوب، وتجاوز واحتواء كل ما يمكن أن ينعكس عن الخلل سلباً أو إيجاباً.

---

1. أمير السعد، العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 2، 2003، جامعة عنابة، الجزائر، ص135.

لكن المشكلة، عندما تتحول الأزمة إلى ظاهرة نمطية، خاصة مع ظهور موجة العولمة المالية الراهنة باقتصادها الوهمي الذي يرتكز أساساً على سلعنة العالم وتحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية والتي تتراجع تدريجيا وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية[1].

فلتوازنات الأواني المستطرقة* خصائص لها تأثيرها الخاص على معاملات الأسواق الدولية، حيث تنتقل الاتجاهات التي تحدث في احداها، لتُصيب بدرجة أو بأخرى باقي الأسواق، مُعززة بذلك حركة رأس المال الساخنة التي لا تهدأ أو تستقر في سوق معينة بذاتها، لتتجه وتفرض توازناتها على الأسواق الأخرى، وتفرض آلياتها الانصياع شبه الكامل لتوازنات الأواني المستطرقة. هكذا أرست العولمة قوانينها، وفرضت آلياتها، وأحكمت معها وسائلها، وأدواتها على جميع الأطراف. فالكل داخل سوق واحد، وإن تعددت في الظاهر هذه الأسواق[2].

والتاريخ يُثبت مدعماً بشواهد الواقع المعاش، أنّ آليات توحيد الأسواق المالية وسياسات الانغماس في العولمة المالية تسببت في الكثير من الأحيان في تفجير العديد من الأزمات على مستويي الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء. فمن خلال تحليل حركة الانسياب العالمية لرأس المال، يمكن بسهولة استيعاب حدة موجات المخاطر الناجمة مثلاً عن التقلبات الفجائية غير المتوقعة والتدفقات الآنية النقدية المستعجلة من وإلى الأسواق المالية، فمع معدلات التركيز الجد عالية لحساسية القرار الاستثماري في سلوكيات مستثمري الحافظة المالية تجاه معطيات الواقع الجارية أو أحداث التنبؤ اللاحقة مثلاً، وفي ظل الخصائص الهيكلية لمضمون تلك المحفظات باعتبارها تتسم بسرعة النمو والحركة وبارتفاع درجات مرونة وفجائية التنقل بين الأسواق، قد يزج باقتصاديات بأكملها في مطبات أزمة مالية حادة ـ قد يتصاعد مداها ليرقى لمستوى أزمة دولية ـ مُتشعبة الأبعاد تتراوح مدياتها بين الاقتصاد ككل ومؤسساته المالية والنقدية كجزء، ولن تكون آثارها أقل من أزمة عالمية[3].

أيضاً، ولكون الاقتصاد الوهمي قائم أساساً على المجازفة المالية، فخطر الأزمة لن يكون بعيداً حتى وإن حدثت في صحراء أفريقيا الفقيرة. وللتدليل على ذلك، تأريخياً تكون البداية مع

---

1. سيرج لاتوش، العولمة ضد الأخلاق، **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد 71، أفريل 1998، ص 23.

★. عدّة أنابيب مختلفة الأحجام والأشكال متّصل بعضُها ببعض بأنبوبة أفقيَّة، إذا وُضع سائل في إحداها توزَّع إلى بقيّة الأواني متَّخذًا مستوًى أفقيًّا واحدًا. وذلك لأنّ الضغط الواقع عليها من أعلى متساوي في جميع الأواني.

2. محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 283.

3. عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، عولمة «أسواق رأس المال» مقاربة نقدية بين: أوهام «خطاب التحرر» وأوهان «اقتصاد التربح»، مرجع سبق ذكره، ص 52.

«أزمة الكساد 1929» حيث قام المضاربون والوسطاء الماليون بتشجيع الميل المفرط نحو الاقتراض من أجل المجازفة وتحقيق الأرباح الخيالية، ومن ثمّ كانت الكارثة انطلاقاً من نيويورك لتعم كل العالم. ولعل «أزمة المكسيك 1994» أيضاً تكشف عن جانب من نمطية الأزمة الرأسمالية وشموليتها، فما بين شهري ديسمبر 1993 إلى ديسمبر 1994 ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي داخل سوق الصرف بالمكسيك من 3.1 بيزو للدولار إلى 5.3 بيزو، الأمر الذي رفع من قيمة التزامات البنوك المكسيكية بالعملات الأجنبية من ما يعادل 79 مليار بيزو إلى 174 مليار بيزو، كما أنّ مخاطر الائتمان على القروض التي كانت قد منحتها قد زادت بشكل واضح مع ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور أحوال النشاط الاقتصادي[1].

وليس ببعيد وبالتحديد في بلدان جنوب شرق آسيا وبالضبط في صيف عام 1997 نجد أزمة مالية أخرى تثبت لنا أيضا الآثار السلبية الجسيمة للمجازفة المالية وتحرير أسواق المال غير المتزن والمتعجل، فكما حدث في أسواق تايلاند، وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا، حدث ذات التأثير في سوق طوكيو، وأُرغم الين على التخفيض أسعار صرفه، تماشياً مع ما حدث في أسعار صرف عملات هذه الدول، وانتقلت شرارة التخفيض في الأسهم ومؤشرات بورصة طوكيو بالتدريج لتصب في أسواق وبورصات العالم في: نيويورك ولندن وباريس وزيورخ، وتجعلها تقع في حالة عدم استقرار[2]. كما لا يمكن تناسي ما حصل في كل من البرازيل وروسيا سنة 1999، وما جرى في البلدان الصناعية قبل ذلك بين عامي 1992 و1993 حينما تسبب المضاربون في انهيار «نظام النقد الأوروبي» (أزمة الإسترليني والليرة الإيطالية والبيزتا الإسبانية)، ولا تزال قائمة الأزمات المالية مفتوحة: الأكوادور عام 1999، تركيا العام 2000 ، وفقاعة الإنترنت في نفس السنة، وما أزمة الرهون العقارية الأمريكية عنا ببعيد[3].

وتُشير الأبحاث الحديثة أنّ احتمال حدوث أزمات مالية معدية وتحركات مشتركة مرتفعة عبر الأسواق المالية العالمية في المستقبل يعززه دخول أدوات مالية جديدة وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية وزيادة أهميتها[4].

---

1. عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، عولمة «أسواق رأس المال» مقاربة نقدية بين: أوهام «خطاب التحرر» وأوهان «اقتصاد التربح»، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2. محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مرجع سبق ذكره، ص 283.

3. عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، عولمة «أسواق رأس المال» مقاربة نقدية بين: أوهام «خطاب التحرر» وأوهان «اقتصاد التربح»، مرجع سبق ذكره، ص 53.

4. باولومارو وبيشاي يافه، أزمات المستقبل المالية، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 4، ديسمبر 2007، ص 29.

وقد رفعت العولمة من الروابط بين اقتصاديات العالم خاصة من خلال «أسواق رأس المال» وتدفقات التجارة بما يؤدي لتوزيع المدخرات ومن ثمّ الاستثمارات على نحو كفء في العالم ـ بحسب حُجج مناصري التحرير المالي ـ مقارنة بما يحدث في الماضي حينما اقتصر الاستثمار المحلي في معظم البلدان على المدخرات المحلية، إلاّ أنّ تلك العولمة تحمل على أرض الواقع تأثيرات سلبية على دول العالم، حيث تُعرّض الاقتصاد العالمي إلى أزمات عنيفة كتلك التي مر بها في العقدين الماضيين.

فمع ارتباط الأسواق وحركات التدفق المالي أصبحت الأزمات المالية تنتقل وتتسع من دولة إلى أخرى بسرعة متناسبة مع كثافة ارتباط العماليات المالية، كما أنّ حيازة العقارات والأوراق المالية من قِبل غير المقيمين كان له دوراً أيضاً في استمرار المضاربة التي حامت حول أسواق العقارات والأسهم في كثير من حالات الأزمات، فالتوسع في السماح لغير المقيمين بدخول أسواق الأوراق المالية (وتمكين المقيمين من الحصول على قدر أكبر من الأصول بعملات البلد أو عملات أجنبية مثل الدولار أو اليورو)، يُؤدي إلى قيام علاقة وثيقة بين سوقين غير مستقرين بطبيعتهما، وهما سوق العملات وسوق الأسهم، ممّا يُسهم في زعزعة الاستقرار، فنشوء أزمة في العملة قد يؤدي بسهولة إلى انهيار سوق الأوراق المالية، بينما قد يتحول ميل أسعار الأسهم نحو الانخفاض إلى أزمة في سوق العملة، وبالتالي يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات أكثر حزم للسيطرة على مثل تلك الروابط المؤدية إلى زعزعة الاستقرار، بما في ذلك وضع قيود على حيازة الأجانب للأوراق المالية المحلية[1].

وبشكل ملفت للانتباه، ساهمت التغيرات الهائلة في التقنية والتكنولوجيا وتزايد استعمالها في الأسواق المالية في الرفع من سرعة وحركية رأس المال العالمي، وبأحجام فلكية أكثر من أي وقت مضى، وأصبح بإمكان المستثمرين أو المضاربين الأجانب مطاردة واقتناص العوائد في أي مكان في العالم، الأمر الذي يُغذي حالات اللا استقرار، ويُسهم في خلق الفقاعات* التي ما تلبث أن

---

1. نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 168.

★. تاريخيا تعتبر فقاعة الزنبق « زهرة التوليب » أول الفقاعات في العالم، وهو ما بات يُعرف بـ «هوس الزنبق» (*The Holland Tulip Mania of 1636 – 1637*) ، وقد ارتبطت ذروة ارتفاع أسعار الزنبق في هولندا بشخصية الزهار المشهور «ووتر بارتلميز وينكل» وقد كان المزاد العلني الذي أُقيم بعد وفاته لبيع ثروته النفيسة في مدينة ألكمار اللحظة الأبرز في الولع بالزنبق، وجذب البيع العديد من الجماهير وحضره عدد كبير من الخبراء والأثرياء حيث تباع فيه أبصال حقيقية بكميات كبيرة مقابل الحصول على المال نقدا، وقبل أن تبدأ عملية البيع العلنية تقدم رجل ثري وطلب التفاوض بصورة سرية واشترى زنبقة معروفة باسم «فيوليتين أدميرال فان إنخويزين» بمبلغ مذهل وصل إلى 5200 جيلدر، أي ما يقرب السعر الذي حققته زنبقة «سمير أغسطس» في عام 1636، وهذا المبلغ كان يكفي في ذلك الوقت لشراء عشرة سفن (حيث سعر السفينة 500 جلدر)، كما كان ضعف هذا المبلغ ـ أي 10000 جلدر ـ كافيا لشراء منزل كبير في «قيصر جراخت» في أمستدام، في الثلاثاء الأول من شهر فيفري 1637 انفجرت الفقاعة وحدث الانهيار وتوقف تداول الأبصال باستثناء الزنابق الأكثر ندرة والتي تتمتع بفرص ضئيلة للبيع، وطبقا لمصادر معاصرة لتلك الفترة، فإنّ الزهرة التي كانت تساوي 5000 جيلدر قبل الانهيار بيعت بـ 50 جيلدر بعده، وفي الغالب بيعت معظم الأزهار بما نسبته 1 % من قيمتها القديمة، وبناء على ذلك فإنّه ما من شك في أنّ الانهيار كان مذهلا، لأنّه كان أكثر سرعة من الكارثة المالية الأسوأ سمعة في التاريخ والمتمثلة في انهيار «بورصة وولستريت» في عام 1929، و «الكساد الكبير الذي

تنفجر في المستقبل، وكمثال على ذلك فإنّ نسبة الأسهم العادية الأمريكية المملوكة من الأجانب في العام 1960 لم تتجاوز نسبة 2% بما قيمته 9 مليار دولار، لتصل إلى 5% العام 1980، وترتفع إلى 7% بحلول 1990، وفي بداية الألفية الجديدة تحديدا العام 2002 بلغت نسبة تملك الأجانب للأسهم الأمريكية 11% بما قيمته 1.4 ترليون دولار[1].

وعندما تتحرك أسعار البورصة صعودا بشكل متواصل، فإن المستثمرون تسيطر عليهم حالة من الحماسة المفرطة وهو ما أسماه «نيال فرغنسون» «*Niall Ferguson*» «الحماسة الفياضة غير العقلانية»، وعلى العكس من ذلك عندما تنقلب «المشاعر الحيوانية» من الجشع إلى الخوف فإنّ فقاعة سعادتهم الجماعية السابقة يمكن أن تنفجر فجأة، على اعتبار أنّ المشاهد الحيوانية هي جزء لا يتجزأ من ثقافة البورصة، فالمشترون المتفائلون للأسهم هم «ثيران*»، أمّا البائعون فهم «دببة»[2]، ويوصف المستثمرون هذه الأيام بأنّهم «قطيع إلكتروني» يقتات على العوائد الإيجابية في لحظة، ثمّ يندفع نحو بوابة المزرعة في اللحظة التالية.

إنّ احتمالات ظهور الفقاعة في الأسواق المالية يُعد اعتباراً مهماً بالنسبة لصنّاع السياسة، فقد تَبْني الأسواق المالية حياة خاصة من خلال الفقاعات التي تستمر لسنوات، أو حتى الفقاعات قصيرة الأمد، لكن المشكلة تكمن فيما قد يترتب عليها من نتائج ذات أبعاد وآثار كبيرة، وقد يكون خراجها أزمات مالية تنتشر عبر البلدان مكلفة خسائر اقتصادية واجتماعية عميقة، وقد كان هذا دافعاً للأبحاث التي تدور حول أسباب انتشار الأزمات ومداها، وقد تناولت «*Graciela Kaminsky*» و«*Carmen Reinhart*» أحد جوانب هذا السؤال بدراسة تحركات شديدة الإيجابية والسلبية في الأسواق المالية، وهما تجدان أنّ مثل هذه التحركات المتطرفة في الأسواق الناشئة هي تحركات شبيهة في مراكز مهمة، والأرجح أن تصبح العدوى المالية عالمية[3].

أعقب الانهيار» إذ استغرق هبوط أسعار الأسهم إلى مستواها الأدنى ما يزيد عن عامين، وحتى في أثناء تلك الفترة ظلت الأسهم محتفظة بـ20 % من قيمتها السابقة، ومن المذهل فعلا أن نرى تجارة بكاملها توقفت دون سابق إنذار لأنّ مزادا علنيا واحدا فيها قد فشل.

أنظر:

- *Oskar Morgenstern,* ***International Financial Transactions and Business Cycles****, Princeton, Princeton University Press, 1959, PP 128–137.*
- *Peter M. Garber,* ***Famous First Bubbles The Fundamentals of Early Manias,*** *The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2000, P 43 –47.*

1. CARL HAACKE, ***Frenzy Bubbles, Busts, and how to come out Ahead****, Palgrave Macmillan, New York, United States, 2004, P171.*

★. «الثور المهاجم» «*The Charging Bull*» أو «ثور وول ستريت»، تمثال من البرونز يزن 3200 كلغ، نحته «أرتورو دي موكيدا»، يقف منتصبا في حديقة «بُلينغ غرين» قرب مقر «وول ستريت» في مدينة نيويورك. وهو يُعد رمزاً لممارسات اقتصادية في سوق شديدة الاتجاه للصعود.

See: Haroon Moghul, How We Got Here: A Critical Analysis of Niall Fergusson's The Ascent of Money , TABAH ANALYTIC BRIEF N8, Abu Dhabi, , April 2008. (05-08-2013)
http://www.tabahfoundation.org/research/pdfs/Tabah_Research_ab_en_008.pdf

2 . Ferguson Niall, Wall Street Lays Another Egg, ***Vanity Fair****, December 2008. (05-08-2013)*
http://belfercenter.hks.harvard.edu/publication/19813/wall_street_lays_another_egg.html

3 . Robin Brooks, Kristin Forbes and others, Dancing in Unison, ***Finance & Development****, A quarterly magazine of the IMF, Volume 40, Number 2, June 2003, P49. www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2003/06/pdf/brooks.pdf*

ولا نغفل عما يُسمى بأزمة الرهن العقاري الأمريكية حيث قامت المصارف الأمريكية بتحويل كثير من تلك القروض العقارية إلى سندات مغطاة بأصول ومن ثمّ طرحها بالتداول في البورصات الأمريكية بأقل من قيمتها تحت ضغط الحاجة للسيولة، ما أثار حالة تهافت عالمية لاقتنائها شملت وبالإضافة إلى مستثمرين أمريكيين عدد من نظائرهم الأوروبيين وغيرهم... الخ، وهو السبب الجوهري الذي منح الأزمة عند نشوبها بعدا عالميا.

إنّ فقاعة العقار السكني ليست نتاجا لتفاعلات قانون العرض والطلب ومستويات الأسعار وارتباطها بمعدلات الفائدة ... فحسب، إنّما هي صميم سياسة جديدة ومُبتكرة ضمن آليات الأسواق المالية، ترتكز على خلق فقاعة جديدة عند نُذر انفجار فقاعة قديمة تلافيا للارتدادات السلبية للفقاعة القديمة، وهو ما يُمكن أن نصطلح عليه بـ«تمازج الفقاعات»، فبرغم الانهيار الضخم في سوق الأسهم الذي حدث عام 2000، وبدت نُذره بانحدار اقتصادي حاد، إلاّ أنّ الخسائر التجارية تمّ الحدّ منها، والاضطرابات الاقتصادية تم تقليصها وامتصاصها من قبل فقاعة العقار السكني، ممّا أدى إلى كساد طفيف العام 2001.

وقد أطلقت المحللة المالية «ستيفني بمومبي» «*Stephanie Pomboy*» عليها اسم «تحول الفقاعة الكبيرة»[1] التي تم فيها التعويض عن انفجار فقاعة سوق الأسهم «الدوت كوم *dot.com*» بفقاعة المضاربة في أسواق الرهن العقاري السكني. وقام مجلس الاحتياطي الفدرالي بتخفيض سعر الفائدة وتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني المطلوب في البنوك ممّا سهل الوفرة المالية، وحينها تدفق رأس المال المحلي والأجنبي بشكل كبير في سوق الإسكان، وارتفع معدل الإقراض للرهن العقاري ارتفاع هائلا وارتفعت أسعار المنازل السكنية بصورة جنونية، وبدأت المضاربة المفرطة[2].

وما حدث نهايات العام 2007 أعقب النمط الرئيس لفقاعات المضاربة عبر تاريخ الرأسمالية كما تم وصفه من قبل «تشارلز كيندلبيرغر» «*Charles P. Kindleberger*» ضمن كتاب «الهوس والذعر والانهيار[3]» حيث تناول التوسع الائتماني، والهوس المضاربي، والأزمات والانهيارات والذعر المتعلق بها، وهي المراحل المتسلسلة لنشوء الفقاعة حتى الانفجار وما يترتب عنه.

ويمكن تلخيص مراحل تكون الفقاعة إلى انفجارها بالتوصيف الآتي[4]:

---

*1. Stephanie Pomboy, **The Great Bubble Transfer**,Macro Mavens, 3 April 2002. (07-08-2013)*
www.macromavens.com/reports/the_great_bubble_transfer.pdf

2. جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سبق ذكره، ص123.

*3 . Charles P. Kindleberger, Robert Z. Aliber, **Manias, Panics, and Crashes A History of Financial Crises**, Fifth Edition, John Wiley & Sons, New Jersey, Canada, 2005.*

4. نيال كامبيل فرغسن، **صعود المال: التاريخ المالي للعالم**، ترجمة محمود عثمان حداد، ط1، دار كلمة، أبوضبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 129.

- الإحلال: يخلق تَغيُر ما في الظروف الاقتصادية فُرصاً جديدة ومُربحة لبعض الشركات؛
- الحماسة الفياضة أو الإفراط في التداول: تبدأ عملية التغذية الاسترجاعية التي تقود بواسطتها الأرباح المُتوقعة المُتصاعدة إلى زيادة سريعة في أسعار الأسهم؛
- الجنون أو الفقاعة : يجتذب توقع الحصول على أرباح رأسمالية سهلة المستثمرين لأول مرة والمُحتالين الحريصين على سلبهم أموالهم؛
- العُسْر: يعرف المُطلعون على بواطن الأمور أنّ الأرباح المُرتقبة لا تُبرر الأسعار المُبالغ فيها للأسهم ويبدؤون ببيعها؛
- الانسحاب أو فقدان الثقة: عندما تبدأ الأسعار في الانخفاض، يتدافع الغرباء للخروج خارج السوق، الأمر الذي يُؤدي إلى انفجار الفقاعة بكاملها.

وتجدر الإشارة في سياق التحليل المرتبط بفقاعة الإسكان، أنّ معدلات الفائدة كانت سببا في الأزمة من وجهين:

أولها: أسعار الفائدة المرتفعة التي يلتقي من خلالها أصحاب العجز المالي «المعسرين»، وأصحاب الفائض المالي «الموسرين». وقلب قاعدة «الغرم بالغنم» بـ «الغنم بلا غرم»؛ وإلغاء معنى التملك والتمليك للاستثمارات وإفراغ معنى البيع المبني على التملك الحقيقي؛ ليسود الربح للمضاربين، في المشتقات المالية والربح فقط، وتدفع كل المغارم والمخاطر بالتحوط والتأمين وإعادة التأمين.

ثانيها: في المقابل يعزو بعض الاقتصاديين سبب الأزمة كذلك إلى سياسة خفض سعر الفائدة من طرف الفدرالي الأمريكي، وبتالي تسريع انفجار الأزمة.

الطرح الثاني يستبطن في عمقه قضية تتطلب الوقوف عليها تحليلا وتعليلا:

ففي حين أنّ معدلات الفائدة المنخفضة قد شجعت توسيع ماديات الاقتراض، وهذا الأمر إيجابي من جهة التحليل الاقتصادي على اعتبار أنّ هذه السياسة لها من القدرة على دفع عجلة الاستهلاك، وتقوية تيار الاستثمار، ومن ثمّ رفع الطلب الكلي وصولا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، إلاّ أنّ عمق المشكل يكمن في نقطتين [1]:

- التوجه الاستهلاكي للفرد الرأسمالي ـ الفرد الأمريكي تحديدا ـ، وقد لقيت هذه الهبة الاستهلاكية دفعا من طرف المؤسسات المصدرة لبطاقات الائتمان وبيوت المال والإقراض

1. فوزي محيريق، عقبة عبد اللاوي، **مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة..بين وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 9.

بشروط يسيرة؛ بل وترغمه للاقتراض بحملات دعائية وترويجية هائلة. بحيث توسعت عمليات اقتراض الفرد الأمريكي لتتجاوز سقف قدرته على السداد.

◆ توريق الديون المعدومة وتجميعها كمشتقات مالية جديدة، دون الإفصاح عن حقيقتها «التدليس» ؛ وإعادة بيعها بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية في البورصات العالمية، وهو ما جعل من حجم المضاربات شبه الوهمية تتزايد و بحجوم تريليونية، تفوق بكثير حجم الأصول الحقيقية، ليفسح المجال واسعا أمام مهام اقتصادية أقل ما يُطلق عليها بأنّها طفيلية تفوق حجم الاستثمارات الحقيقية، وقد مُولت هذه المضاربات بأموال مقترضة بأسعار فائدة منخفضة على اعتبار حتمية التربح المستحصل من هذه المشتقات من جهتين، جهة الفرق بين سعر فائدة الأموال الممولة لعمليات الشراء*، ومعدل العائد من هذه المشتقات، إضافة إلى ارتفاع القيمة السوقية لهذه المشتقات بفعل المضاربات. وبالتالي الهدف الأساسي من هذه الأصول المالية هو الاستفادة من تقلبات أسعارها، لا الربح منها عبر تحصيل عوائدها، فتنمو وتتكاثر قيمتها من غير أن يرافق ذلك نمو في الاقتصاد الفعلي، أي أنّها فقاعة** وهمية ما تبرح أن تنفجر.

وكختام لهذا الجزء من الدراسة نُؤكد على ما نحى إليه الاقتصادي «لستر ثرو» في كتابه «الصراع نحو القمة»: أنّه وفي ظل خطاب وحدة (أو توحد) «الأسواق المالية» وما يقتضيه من إجراء تصحيحات بالنسبة للتقلبات الجارية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات التضخم ومخاطر الإعسار المحلية ... الخ، ما معناه: أنّه من حيث المبدأ (أو النظرية وفي ظل المنطق السائد) لابد للسوق العالمي المالي الموحد أن يتضمن ويضمن في نفس الحين تكافئاً مطلقا (أو نسبياً على الأقل) في فرص الحصول على «رأس المال»، أي وجود «أسعار فائدة» حقيقية متماثلة حيثما كان الموقع الجغرافي والتوقيت الزمني لتواجد المرء مستثمراً كان أو مدخراً [1].

★. تجدر الإشارة أن الأموال الممولة لهذه العمليات قد شكلت 30 دولار مُقترض مقابل دولار ملك للممول، وبذلك اتسعت حلقة الاستدانة، اقتراضا وإقراضا. مسهلة انتشار الأزمة واستفحالها وفقا لما يُسمى بأثر الدومينو.

★★. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أهم الفقاعات التي كانت سببا في انهيار الأسواق المالية، وبذوراً لأزمات مالية هي:

- فقاعة هوس الزنبق الهولندي 1636 – 1637؛
- فقاعة الميسيسيبي 1719 – 1720 بفرنسا؛
- فقاعة بحر الجنوب في بريطانيا 1720؛
- فقاعة وولستريت الولايات المتحدة الأمريكية 1929؛
- فقاعة أسعار الأسهم ببورصة نيويورك 1987؛
- الفقاعة العقارية اليبانية 1990؛
- فقاعة جنوب شرق آسيا 1997؛
- فقاعة التكنولوجيا (دوت . كوم *dot.com*) 2000؛
- فقاعة الرهون العقارية الأمريكية 2007 – 2008.

للاستزادة أنظر:

- *Charles P. Kindleberger, Robert Z. Aliber, Op.Cit, PP 142 – 164.*
- *Peter M. Garber, Op.Cit, PP 85 – 123.*
- *JOHN P. CALVERLEY, **WHEN BUBBLES BURST SURVIVING THE FINANCIAL FALLOUT**, second Edition, Nicholas Brealey, Boston, USA, 2009, PP 9 – 97.*

1. لستر ثرو، **الصراع على القمة**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

ويضيف «ثرو» بما معناه أنّ: واقع حال «الاقتصاد الوهمي» يعكس وجود «لغز كبير» في «الأسواق العالمية» لـ «رأس المال»، حيث أنّه لم يحدث ذلك التعادل النظري المتنبأ به عملياً في تكاليف «رأس المال» أو فرص الحصول عليه (ونعتقد أنّه لن يحدث)، ففي الثمانينيات من القرن الماضي، وبالرغم من وجود ما اعتبره الجميع «سوقاً عالميةً موحدة لرأس المال» كانت معدلات «الفائدة الحقيقية» حتى عام 1989 (سعر الإقراض الأصلي محسوما منه السعر القياسي للسلعة) يساوي 6 % في الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي لم تتجاوز 2.9 % في اليابان، وباستخدام مضاعفات أرباح الأسعار في سوق الأوراق المالية كانت تكلفة رأس المال أقل من 1 % في اليابان ولكنها أكثر من 9 % داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما يجري تحليل الضرائب والإهلاك كعوامل في المعادلة فإنّ التكلفة الإجمالية لرأس المال المستثمر لمدة 20 سنة في مصانع ومعدات تزيد في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 60 % عنها في كل من ألمانيا واليابان[1] .

إنّ وجود تلك التباينات وعدم التكافؤ المستمرين في أسعار الفائدة يُعتبر وهن مزمن في السوق المالية المعولمة لـ«الاقتصاد الوهمي»، وهي تطرح في الوقت عينه تحدياً عقلانياً ومشكلة عملية.

- فمن الناحية العقلية يصعب تفسير الوجود المستمر للتباينات؛
- وعملياً، يمكن للمرء أن يزعم بأنّ العالم لا يمتلك فعلياً حتى الآن «سوقا عالمية موحدة لرأس المال»، وأنّها «وهم اقتصادي».

رابعا: «الاحتباس الدولاري» كقناة لانتقال الأزمات

لقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأغنى قوة على وجه الأرض، فيما أثقلت الديون حينها بريطانيا وأوهت قواها، وخرجت فرنسا من الحرب منهوكة القوى والحضور، وخرج الاتحاد السوفيتي منها نازفا حتى الخراب. ثمّ أخذت الهيمنة الأمريكية صورتها الرسمية بتدشين ما عُرف باسم اتفاقيات «بروتن وودز» حيث وُضعت القواعد المالية الجديدة، وهي القواعد التي رسّخت الدور الرئيسي للدولار (كبديل للجنيه الإسترليني)، وتمخض عنها إنشاء مؤسستين جديدتين أصبحتا بمثابة القبضتين اللتين تحكم بهما واشنطن شؤون العالم، كما جاء مشروع «مارشال» لإعادة إعمار أوربا بـ «الدولار» لترسيخ قوته، وضمان تهيئة الفرص أمام المنتجين الأمريكيين.

وكان من أبرز المشاركين في «بروتن وودز» عالم الاقتصاد «ماينرد كينز»، الذي حارب بكل قوة ضد هيمنة الدولار، وقد قدم مشروعاً مُبتكرا حول تصوره لمستقبل التجارة الدولية من

1. لستر ثرو، **الصراع على القمة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

خلال تأسيس منظمة تعنى بذلك (ITO) واتحاد المقاصة الدولية، واقتراح نظاما ماليا يعتمد على وحدة حسابية تكون عملة دولية جديدة تحمل اسم « بانكور*»، لكن ميزان القوى حينها كان في غير مصلحته، ففاز الدولار وأعقب ذلك هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الغرب. وبذلك انخرط الساسة الأمريكيون في عمل ما يحلو لهم، تاركين لغيرهم أثقال دفع الثمن، ولما تعقد الموقف تعقيداً شديداً ، لجأت الولايات المتحدة بمفردها إلى تغيير القواعد المعمول بها. ومن ذلك ما أعلنه وزير الخزانة الأمريكي «جون كونالي» على مسامع نظرائه الأوربيين سنة الأزمة العام 1971 «الدولار عملتنا لكنه مشكلتكم»[1]. لقد صدقت رؤى «كينز» الاستشرافية ومخاوفه حول أزمات المستقبل التي قد يتسبب فيها الدولار، إلاّ أن قوة حجته العقلية اندقت آنذاك على صخرة القوة الأمريكية.

إنّ أهم ما نعتقد أنّه ساهم بشكل أساس في تدويل الأزمات وإعطائها بعدا عالميا، هو إشكالية ما ندعوه بـ «الاحتباس الدولاري»[2]، باعتبار أنّه ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية العام 1944 تحديداً و نظام النقد الدولي (بل والاقتصاد العالمي برمته وبشقيه المالي والاقتصادي) مُحتبس ضمن العملة الأمريكية الدولار، وبرغم أنّه تمّ إلغاء قابلية تحويل «الدولار» إلى «الذهب»، بقي وضع الدولار الأمريكي كما هو عملة لـ «الاقتصاد العالمي». واحتبست «التجارة العالمية» فيه (عملة «التبادل الدولي»، وهو المستوى الأول لما ندعوه بـ «الاحتباس الدولاري»)، وسعرت مجمل بلدان العالم احتياطاتها النقدية به وربطت عملاتها الوطنية بسعر صرفه (عملة الاحتياطات الدولية، وهو المستوى الثاني لـ«الاحتباس الدولاري»).

1. الارتباط بالدولار وامتداد الأزمات:

تُشير النظرية الاقتصادية أنّ حجم وسرعة واتجاه تدفقات الأصول عابرة الحدود تتحدد بناءً على حزمة من العوامل لعل أهمها فروق «أسعار الفائدة» بين الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى، كما أنّ الطلب على الأصول سواءً: الحسابات المصرفية والأسهم والسندات والممتلكات العقارية، من قبل الأجانب يتأثر بشدّة بالمعدل المتوقع للعائد على تلك الأصول. ولذلك، فإنّ الاختلافات في

★. اقترح كينز نظاما عالميا شاملا توجهه منظمة التجارة الدولية ويدعمها بنك مركزي يحمل اسم "اتحاد المقاصة الدولي" للاستزادة راجع:
♦ *Susan George, Alternative Finances, Le Monde diplomatique (englishe edition), January 2007. (13/07/2013) mondediplo.com/2007/01/03economy*

1. مارتين بولار، انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2008، ص 139.

2. أنظر: عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، ظاهرة «الاحتباس الاقتصادي» كإحدى إشكاليات ملف انعكاسات «الأزمة المالية العالمية» الراهنة على اقتصاديات «المنطقة العربية». دول الخليج والجزائر نموذجاً، **المؤتمر الدولي الثاني حول الأزمة المالية العالمية دروس الأمس وتحديات المستقبل**، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، عمان، الأردن، 17 - 18 جويلية 2011، ص ص 58-72.

مستوى أسعار الفائدة بين الاقتصادات في ظل تساوي باقي العوامل الأخرى، من المرجح أن تُحفّز التدفقات الدولية لرؤوس الأموال من البلدان ذات معدلات الفائدة المنخفضة نسبيا إلى البلدان التي ترتفع فيها نسبيا أسعار الفائدة، حيث يسعى المستثمرون لتحقيق أعلى معدل للعائد في ظل مستويات تضخم متشابهة بين الاقتصادات، ومستوى مقبول من المخاطرة. على اعتبار أنّه ومن جهة التحليل الاقتصادي فإنّ معدلات العائد على «الأصول الدولارية» تتأثر من خلال الأداء العام للاقتصاد الأمريكي وإمكانيات الحفاظ على استدامة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل التضخم، ارتكازا على جرعة السياسات النقدية التي ينتهجها الفدرالي الأمريكي. إضافة إلى محدد آخر على جانب كبير من الأهمية وهو مدى تزامن «دورة الأعمال» في الاقتصاد الأمريكي مع الاقتصادات المرتبطة به، كل ذلك سيؤثر في زيادة جاذبية تدفقات رأس المال الأجنبي أو ردّعه، لا سيما فيما تعلق بالأصول السائلة نسبيا[1].

وفي سياق التحليل الاقتصادي، يمكننا القول أنّ الارتباط الحاصل بالدولار وإن كان له ما يبرره من المزايا والآلاء المنظورة في حالات الرخاء والنمو الاقتصادي، لكن في المقابل تبرز بجلاء آثاره المحذورة زمن الأزمات سواء المالية أو الاقتصادية منها، ففي ظل حالات الركود والتباطؤ الاقتصادي الذي قد يشهده الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الأمريكي بوجه خاص، ومع محاولات السلطات النقدية ممثلة بالاحتياطي الأمريكي علاج حالات الانكماش عبر مداخل رفع الطلب الكلي ارتكازا على تقوية تيار الإنفاق الاستثماري المحلي وصافي التعامل المنظور وغير المنظور مع العالم الخارجي، من خلال منح ميزة تنافسية للسلع المحلية بخفض سعر صرف الدولار، وبالتالي التأثير على قيمته ضمن التبادل الدولي، بحيث يُحدد سعر الصرف الجديد السعر النسبي للسلع المحلية والأجنبية، مانِحا مزايا نسبية للتدفقات السلعية الأمريكية وتدفقات الدولة المرتبطة عملاتها بالدولار إزاء السلع الأجنبية. ويمكننا الإشارة أنّ هذا الأمر ستترتب عليه انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الأمريكي، في حين تكون له ارتدادات سلبية على أغلب المتعاملين الاقتصاديين وذلك من خلال التحليل الآتي:

- على مستوى القطب الأمريكي تُسجل زيادة في حجم الصادرات مقابل انخفاض في الواردات نتيجة تحسن القدرة التنافسية للسلع المحلية بالأسواق الداخلية الخارجية، وكمحصلة لذلك تحسن رصيد الميزان التجاري؛

1 . *Craig K. Elwell,* ***The Depreciating Dollar: Economic Effects and Policy Response, CRS Report for Congress*** *Prepared for Members and Committees of Congress,* ***Congressional Research Service*** *5700-7, RL34582, 15 April 2011 , PP3-4. (10-08-2013) http://fpc.state.gov/documents/organization/161571.pdf*

- تحقيق تقوية الطلب الاستثماري المحلي من خلال مدخلي الطلب الاستهلاكي الداخلي والخارجي، وحقن الاقتصاد بجرعات تحفيزية للاستثمار، ما يُعزز رفع فرص العمل؛
- ارتفاع الطلب الكلي ما يحقق زيادة في مستوى الناتج والدخل، والتأثير على حلقة التدفق الدائري لقطاعات الاقتصاد الأمريكي، بما يُسهم في تواصل حالة النمو والتعافي من حالة الانكماش.

في المقابل فإنّ أغلب الاقتصادات ستعاني من تعمق حالات التباطؤ الاقتصادي جرّاء خسارتها لجزءٍ مُهم من صادراتها الموجهة في المسار الأمريكي، ناهيك عن زيادة وارداتها جرّاء التخفيض التنافسي لأسعار التبادل، الأمر الذي ينعكس سلبا على الطلب الكلي لهذه البلدان، كما تؤدي السياسة الأمريكية المرتكزة على خفض سعر صرف الدولار إلى تآكل الاحتياطيات الرسمية الدولارية، وكذا انخفاض قيم الأسهم والسندات المحررة بالعملات ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، وتزداد هذه الخسائر عندما تكون أسعار فائدة هذه العملات مساوية لأسعار الفائدة على الدولار، كما ترتفع أسعار السلع الموجهة للتصدير، خاصة في البلدان التي تعتمد أنظمتها النقدية على التثبيت مقابل الدولار، فتتفاقم معدلات التضخم وتتراجع القوة الشرائية، إضافة إلى هبوط حصيلة الصادرات المقومة بالدولار، كل ذلك سيعمق حالة الركود ويُعثّر معدلات النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يُعزى سبب غير قليل من الأزمات المالية بدرجة أولى لاختلاف العملات بين الدول خاصة في ظل سيطرة الدولار الأمريكي[1].

وعملياً وعلى صعيد التجربة الأرجنتينية، ومن زاوية تثبيت سعر صرف البيزو مقابل الدولار الأمريكي، بلا شكّ أنّ هذه السياسة ساهمت في التقليل من مخاطر تذبذب أسعار الصرف بالنسبة للمستثمرين الأجانب، إلاّ أنّ غياب المراجعة اللازمة لظروف ارتباط البيزو بالدولار الأمريكي هو الآخر أضعف القدرة التنافسية للأرجنتينيين، وبشكل خاص بعد الأزمة الاقتصادية الآسيوية، ونوضح ذلك ضمن التكثيف الآتي[2]:

- حينما لجأت الأرجنتين إلى سياسة اقتصادية ليبرالية عام 1991 مُرتكزة على تثبيت سعر صرف البيزو مقابل الدولار، كانت الولايات المتحدة الأمريكية لازالت تعاني من تبعات الركود الاقتصادي الذي ساد اقتصادها طيلة فترة السبعينات والثمانينيات وحتى منتصف تسعينات القرن الماضي، ومع بداية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي «بيل كلنتون»

1. عيه عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير على الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، **المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية**، بيروت، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009، ص23.
2. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 135.

عام 1996 ازدادت قوة الدولار بشكل سريع، ممّا أدى إلى ارتفاع سعر البيزو الأرجنتيني أمام العملات الدولية. نظرا لارتباطه نقدا بالدولار ... إلاّ أنّ هذا الوضع أدى إلى تآكل القدرات التنافسية للصادرات الأرجنتينية، التي ارتفعت أسعارها في الأسواق الدولية، والمفارقة هنا، أنّ اختيار الدولار الأمريكي مُثبتا لسعر صرف البيزو على الرغم من ضعف العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا تتعدى مستورداتها 2.5% من قيمة الصادرات الأرجنتينية، مثل هذا الوضع ساعد على فقدان الكثير من المنتجات قدرتها التنافسية من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ تثبيت سعر الصرف، غالبا، ما يُساهم بهذا القدر أو ذلك في تعرض العملة إلى هجمات من المضاربين كما في الأزمة الآسيوية، عندما لا يكون هناك احتياطي من العملات الأجنبية كاف للدفاع عن السعر المُستهدف، وهذا ما حصل فعلا في الأرجنتين، مما دفعها إلى رفع أسعار الفائدة للحد من هروب رؤوس الأموال. وقد شكّل ارتفاع سعر الفائدة عبئا مُملا على ميزانية الدولة حيث شكل نسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي للأرجنتين مخصصا سنويا لتمويل الدين.

- ومن زاوية سعر صرف الريال البرازيلي، فعلى اعتبار أنّ البرازيل أكبر مستورد للسلع الأرجنتينية وأكبر شريك تجاري للأرجنتين، أدى تدني سعر صرف الريال البرازيلي «الأزمة البرازيلية 1999» إلى تراجع طلب البرازيل على المنتجات الأرجنتينية نظرا لارتفاع أسعارها مما أسهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية وتفجّرها.

وفي المقابل، ومع ما تتميز به الاقتصادات الصاعدة من أداءات متميزة اقتصاديا، وما تسمت به من ارتفاع في معدلات النمو واستدامة في ترتيبات سعر الصرف، وتحقيق ومعدلات تضخم منضبطة ضمن الحدود المرغوب فيها اقتصاديا ومعدلات فائدة مرتفعة، تعززت تدفقات الاستثمارات الأجنبية القصيرة والمتوسطة المدى، وهو الأمر الذي يُغري العديد من المستثمرين لنقل رؤوس الأموال من عوائد الأصول بالاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الناشئة، وهذا من شأنه ممارسة الضغط الهبوطي على العملات في الاقتصادات المتقدمة بما في ذلك الدولار[1]. إلاّ أنّ الإشكالية التي نطرحها في هذا الصدد أنّ هبة تدفقات رأس المال زمن الرخاء الاقتصادي قد تتحول إلى مأزق اقتصادي أوقات التعثر وظهور بوادر الأزمة بالاقتصادات الناشئة، ما يُسرّع من التدفقات المعاكسة لرأس المال خاصة ما تعلق برؤوس الأموال قصيرة المدى.

1 . *Craig K. Elwell, Op Cit, P4.*

وتؤكّد التجربة المؤلمة لدول جنوب شرق آسيا مرارة الارتباط الحاصل جرّاء تعويم عملاتها وارتباطها ارتباطا وثيقا بالدولار، فحينما أُثيرت الشكوك حول استدامة ترتيبات سعر الصرف، بدأت خطوات متسارعة للتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل تجاه دول الأقاليم ساعية للاختطاف السريع للمضاربة .. بهذا المعنى فإنّ ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي، وتنامي الدين الخارجي القصير الأجل، والعجز الواضح في الحساب الجاري الخارجي، تفاقم أثرهم السلبي بفعل ضعف النظام المالي، وحينما فقد المستثمرون الأجانب ثقتهم باقتصاد ومالية دول الإقليم، تعرضت العملات المحلية لضغوط المضاربة. واستمرت الضغوط لتنفد الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية، وبالتالي فقدانها لسلاحها الأساسي للحفاظ على القيمة التعادلية للعملة. ومن ثمّ صار الاتجاه نحو التعويم أمرا لا مفر منه، عندها أصبح استمرار وجود رؤوس أموال قصيرة الأجل والتي استثمرت بسبب ارتفاع أسعار الفائدة دون جدوى. والنتيجة لا بد من إحداث التدفق المعاكس من الخارج من قبل المضاربين وهو ما حصل فعلا[1].

وقبل عِقدٍ من الأزمة الآسيوية تحديداً العام 1987، سجلت بورصة نيويورك للأوراق المالية يوم السابع عشر أكتوبر خسارة قُدرت بـ 500 مليون دولار كفاتحة لبداية الانهيار، ومن ثمّ انتقلت الأزمة إلى بقية البورصات العالمية خاصة بورصة لندن وطوكيو، وقد كان السبب الرئيس للأزمة التقلبات الحادة في سعر صرف الدولار نتيجة خفض ورفع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة وفي ظرف قياسي، فبعد قرار تخفيض الدولار مقابل عملات الدول الأوربية والين والذي اتخذته الدول الصناعية الخمسة في اجتماع «بلازا» 1985 لمواجهة الركود الاقتصادي الذي تسببت به الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة رفع أسعار الفائدة خلال الفترة 1981 - 1984 كسياسة لضبط التضخم وتنفيذا لسياسة «دولار قوي». وبذلك شهدت الأسواق الأوربية والآسيوية رواجاً نتيجة انتقال الطلب العالمي من السندات المُحررة بالدولار إلى السندات المُحررة بالمارك والين وباقي العملات الأوربية، وحققت هذه الدول أرباحاً تجاوزت نسبة 30%، لكن الأيام السعيدة لم تدم طويلا، فمع نهاية العام 1986 ومع رفع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي سقف معدلات الفائدة احتلت السندات المُحررة بالدولار المرتبة الأولى من بين السندات، فنتج عن هذه التغيرات الحادة أزمة مالية[2].

ومن جهة أخرى، وفي ما لا يتجاوز عقد من أزمة بورصة نيويورك، كان الدولار مرة أخرى مُسببا رئيسياً لنشوب الأزمة المكسيكية، فبعد سنوات الرواج والانتعاش الاقتصادي نتيجة

1. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 109.
2. عيه عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الإصلاحات الاقتصادية التي شملت مجموعة من القطاعات الحيوية بما فيها القطاع المالي، شهدت الأسواق المالية تدفقات متنامية لرؤوس الأموال الأجنبية، حيث بلغت 104 مليار دولار بين عامي 1990 و1994، بما يُمثل 20 % من تدفقات رؤوس الأموال بالبلدان النامية، وفي ظل اعتماد المكسيك مبدأ تثبيت سعر صرف البيزو مقابل الدولار، وخلال الفترة التي كانت فيها معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية منخفضة، قام المستثمرون الأمريكيون باستغلال الوضع، والاستفادة من فارق معدلات الفائدة، وذلك بالاقتراض من البنوك الأمريكية والاستثمار في المكسيك، فتضاعفت أسعار الأسهم أربع مرات في غضون ثلاث سنوات، وقد سيطر المستثمرون الأمريكيون على حوالي 50% من سوق الأوراق المالية المكسيكية، وحوالي 25% من الدين الحكومي قصير الأجل، قبل أن يحدث التدفق المعاكس خارج المكسيك، نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بالولايات المتحدة الأمريكية بدء من مطلع العام 1994، فتسبب ذلك في ارتفاع المديونية الخارجية التي بلغت 164 مليار دولار، وتفاقم العجز التجاري الذي بلغ 22 مليار دولار[1].

2. **فك الارتباط بالدولار والحد من عمليات الانتقال :**

تتجلى جسامة تداعيات المُجازفة بشكل مّذهل في كافة أنواع أدواتها المالية والنقدية، وتتنامى الآثار التدميرية للمجازفة خاصة عندما يتعلق الأمر بسوق النقد، فعلى صعيد أسواق النقد العالمية فإنّ حجم تداول تجارة العملات أكبر بكثير من سوق الأسهم، وقد ارتفع حجم التداول من 18 مليار دولار يومياً عام 1975 إلى 1800 مليار دولار يوميا عام 2006، وهذا يعني أنّه كل 24 يوم يُصبح حجم ما يُتداول بتجارة الدولار كعملة يُعادل الناتج المحلي الإجمالي السنوي العالمي*. وتُعد المجازفة في العملة أمرا جذابا حيث يُمكن المضاربة على مدار 24 ساعة، كما يُمكن الدخول إلى السوق والخروج منه بسرعة، ومع ذلك فإنّ خبراء سوق العملات الأجنبية يُحذرون من المخاطر الهائلة التي تكتنفها، حيث يمكن للمتعاملين أن يراهنوا على تحقيق عوائد قد تصل إلى 200 ضعف أموالهم، وفي حالة إخفاق رهاناتهم فإنّهم سيتكبدون خسائر تُعادل مقدار ما راهنوا عليه، ويتم الاتجار في معظم العملات الرئيسية مثل: الدولار والين واليورو والجنيه الإسترليني[2].

وعموماً تتعرض البلدان ذات الانكشاف المالي المباشر اتجاه الولايات المتحدة لآثار إضافية سلبية على التدفقات الرأسمالية الداخلة نتيجة تشديد السياسة النقدية الأمريكية مقارنة بالبلدان

---

1. عيه عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره،ص 22.

★. إن الإحصائيات السالفة الذكر تُؤكد اتساع الفجوة بين النشاط الاقتصادي الحقيقي وبين حجم التوظيفات الوهمية، وتُبين وهنًا مُزمنًا ينخر المنظومة الرأسمالية كما أشرنا سابقا، ساهم في هشاشة بناء النظام المالي العالمي، وجعل منظومة الاقتصاد العالمي عرضة للأزمات المتوالية والمتكررة.

2. جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سبق ذكره، ص 69.

غير المنكشفة بشكل مباشر، ويُقاس الانكشاف المالي المباشر اتجاه الولايات المتحدة على أساس نسبة الأصول والخصوم المحررة بالدولار الأمريكي من مجموع الأصول والخصوم الخارجية، فإذا كان الاقتصاد منكشفاً اتجاه الولايات المتحدة انكشافاً مالياً مباشراً في حدود المتوسط 16 % يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي الأمريكي على نحو غير متوقع إلى هبوط التدفقات الصافية، إضافة إلى ما يتعرض له الاقتصاد غير المُعرض لمثل هذا الانكشاف، ويُصبح هذا الأثر الإضافي السلبي أكبر بمرور الوقت، بينما يكون الأثر أقل بكثير في حالة ارتفاع سعر الفائدة المتحقق أو الفعلي، فالتشديد غير المتوقع للسياسة النقدية الأمريكية يؤدي إلى تأثير إضافي سلبي آني ذي دلالة إحصائية على صافي التدفقات إلى الاقتصادات ذات الانكشاف المباشر اتجاه الولايات المتحدة، مقارنة بالبلدان قليلة الانكشاف تجاهها، ويكون الفرق في رد الفعل إزاء تحقيق ارتفاع في أسعار الفائدة الأمريكية أقل من ذلك بكثير[1].

كما أنّ سوق النقد جزءٌ من أسواق المال، وفيه تتداول الأدوات المالية قصيرة الأجل وفي مقدمتها العملات، وهذا السوق أكثر عرضة للتأثر من غيره بالأزمات المالية والاقتصادية، فالدولار الأمريكي من أهم العملات المتداولة فيه، ولكن الدولار الآن يعيش مرضا مزمنا من آثار الأزمة الاقتصادية، والتي بلا شك ستفقد أمريكا ولايتها الاقتصادية التي فرضتها ـ سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ على الأنظمة الاقتصادية في غالبية دول العالم[2].

وقد سجلت قيمة الدولار في احتياطات العملات العالمية انخفاضا بمقدار نقاط تقريبا في أقل من عشرة أعوام. وقد كانت في منتصف عام 2008 تُشكل 62.4 % فقط من العملات التي تحتفظ بها البنوك المركزية، مقارنة بنحو 71.2 % في نهاية عام 2000 وخلال الفترة ذاتها ارتفع نصيب اليورو من 18.% إلى 27 % على المستوى العالمي. أمّا الين الياباني الذي يقف شاهدا على قوة اليابان بين عامي 1970-1990 فقد تدهور هو الآخر من 6.1 إلى 3.4% عندما تُنبأ بتدهور الدولار الأمريكي[3]. فمنذ اللحظة الأولى لتطبيق خطة الإنقاذ الأمريكية تهاوى الدولار في جولة من جولات التهاوي المتكررة والمستمرة.

وفي ظل هذه المعطيات الاقتصادية فإنّ السياسة النقدية التي تقوم على الارتباط بالدولار في دول العالم تحتاج إلى وقفة للوقاية من عدوى المرض الأمريكي واستفحاله وذلك للاعتبارات الآتية:

---

1. جون بلودورن، روبا دوتا غوبتا، وآخرون، التدفقات الرأسمالية الدولية: موثوقة أم متقلبة؟، آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2011، ص2.

2. أشرف محمد دوابه، عدوى الأزمة المالية ..هجر الدولار يمنع الانتقال، *www.islamonline.net* .

3. مارتين بولار، **انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار**، مرجع سبق ذكره، ص ص 139-140.

إنّ تراجع الدولار واستمراره في ذلك يلقي بظلاله على اقتصاديات «الدول التابعة*» المرتبطة عملاتها بالدولار، وذات معامل الارتباط المرتفع عبر قناة الصفقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فانخفاض سعر صرف الدولار له تأثير مزدوج على اقتصاديات هذه الدول، نتيجة للارتباط الدولاري من جهة، وبسبب تسعير الصادرات والواردات السلعية من جهة أخرى. وبذلك تكون الخسائر مزدوجة.

ومن جهة التحليل الاقتصادي الكلي فإنّ ارتباط عملات « الدول التابعة» بالدولار الأمريكي يؤدي قسرا إلى تبني السلطات النقدية في هذه الدول نفس مسار الدولار الأمريكي، ففي حالة انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية توسعية عن طريق آلية خفض سعر الفائدة على الدولار، فإنّه يستوجب خفض الفائدة تلقائيا على عملات «الدول التابعة»، رغم اختلاف طبيعة البنيان الاقتصادي لهذه الدول عن الأمريكي، وقد تدخل السياسة الاقتصادية لهذه الدول حالة من «اللاتوافق» على اعتبار أنّ اقتصاد هذه الدول قد لا يُعاني من أزمة ولا يشكو من تباطؤ في النمو ولا تخيم عليه حالة من ركود، بعكس الاقتصاد الأمريكي، وعليه ينتهج راسموا السياسات الاقتصادية الأمريكية سياسة نقدية توسعية. فهذا المنحى في السياسة النقدية وإن كان يُناسب الاقتصاد الأمريكي المتعثر فإنّه لا يناسب اقتصاديات الدول التابعة، بل إنّه يُقلل من آليات ضبط التضخم، ويؤدي إلى ارتفاع معدلاته كنتيجة لارتفاع المعروض النقدي، كما أنّه يؤدي إلى انخفاض قيمة احتياطيات الدول في مقابل العملات الأخرى، وهو ما يعني خسارة المليارات من العملات المحلية** بسبب تراجع الدولار[1].

وإيمانا بالأثر الذي يُولده فكّ الارتباط بالدولار من إسهام في السيطرة على التضخم، والمحافظة على الحد الأدنى من ثبات قيمة العملات، والأهم من كل ذلك هو ردم ما يُمكن ردمه من معابر انتقال الأزمة وتفشيها دوليا. تبحث الصين على الصعيد الخارجي عن سبل لخلخلة استئثار الدولار بجل الأمور، وفي هذا الإطار أعادت إدارة بعض أرباحها من القارة السمراء في صورة قروض، متجاهلة الشروط الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هذا الصدد. علاوة على ذلك تبرم الصين اتفاقيات تجارية لضمان احتياجاتها من الطاقة (مع دول مثل فنزويلا وروسيا والعراق

★. الدول التابعة المقصود بها المراكز الرأسمالية وكذلك الأطراف النامية، وهي التي ترتبط سياساتها الاقتصادية بالسياسة الاقتصادية الأمريكية، فتكون بذلك بمثابة المتغير التابع الذي يُحدد قيمته وفقاً لتغيرات المتغير المستقل (الاقتصاد الأمريكي)، وبذلك تتأثر به ولا تؤثر فيه إلاّ لماما.

★★. وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي في هذا الشأن إلى أنّ العملات الخليجية مثلا فقدت ما بين 20 و30 في المائة من قيمتها خلال السنوات الخمس الماضية بسبب الارتباط بالدولار.

1. أشرف محمد دوابه، مرجع سبق ذكره. (بتصرف)

وإيران) كما تفتح لنفسها منافذ تجارية جديدة (كاليابان والهند) وتدعم الصين فكرة إنشاء صندوق نقد آسيوي بعد اقتراحها في ماي 2007 بالاشتراك مع اليابان وكوريا الجنوبية، وسيكون تحت تصرف هذا الصندوق 80 مليار دولار مما يتيح لمنشئيه الثلاثة ـ والأعضاء العشرة الممثلين في اتحاد دول جنوب شرق آسيا ـ ضمان الاستقرار المالي دون الحاجة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي لا تزال بين المنطقة وبينه خلافات لا تنسى. وثمة مبادرات مشابهة في مناطق أخرى من العالم ترنو إلى الخروج من مظلة الدولار، دول الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والإكوادور وباراغواي وأورغواي وفنزويلا كلها أعضاء في بنك الجنوب، وتعتزم دعم تمويل البنى التحتية خارج نظام بروتن وودز السالف الذكر[1].

1. مارتين بولار، **انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار**، مرجع سبق ذكره، ص ص 143- 144.

المبحث الثاني

واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول خاصة النامية منها النظر مرة أخرى في مسارها التنموي، حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أنّ هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف ولا تستطيع الدولة بمفردها تحمل تلك المخاطر، بل إنّ المخاطر قد تقل كلما كان التعاون هو السائد بين الدول.

لذلك يرى كثيرون أنّ الترتيبات الإقليمية من الآليات الهامة التي تُسهم في دفع حلقات النمو والتنمية، سواء كانت المداخل التكاملية المرتكز عليها إنتاجية أو تجارية أو تنموية، إضافة إلى أنّ تنسيق الجهود والتعاون في نطاق الإقليم المتكامل يكون له الدور الهام في ممانعة الأزمات قبل وقوعها، والتقليص من آثارها عند حدوثها، لجانب من الاعتبار أنّ الدول المنتمية لنفس الإقليم تمتلك من التصور المتكامل لخصائص الإقليم ما يُمكّنها من الاستفادة من نظم الإنذار المبكر، وهو ما يمنحها سرعة التنسيق في وضع خطط تصحيح الأوضاع قبل تفاقمها، وسرعة ونجاعة وضع وصفات العلاج عند بدايات الأزمة، وهو الأمر الذي يُفسّر التوجه الدولي المتزايد نحو الإقليمية.

أولا: التكتلات وإشكالية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية زمن الأزمات

لعل التطورات الأهم في نظرية التكامل قد تركّزت حول تحليل الآثار التبادلية للسياسات الاقتصادية الكلية على الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، إذ يؤدي تطور مسيرة التكامل الاقتصادي والارتقاء في مراحله، إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين البلدان. وترتبط البلدان الأعضاء في التكتل الاقتصادي، بصورة رئيسية عن طريق ميزان المدفوعات. ومن هنا فإنّ أي تغيرات في سياسة الاقتصاد الكلي ضمن بلد معين يؤدي إلى تغيرات في الطلب الكلي، وبالتالي، طلبه على صادرات البلدان الأخرى، وكذلك في سعر الفائدة. ومع أسعار صرف مرنة، فإنّ التغيرات في أسعار الفائدة تعني تغيراً في أسعار الصرف النسبية مقابل بقية البلدان الأعضاء مع كل ما يترتب على ذلك من آثار أخرى على الطلب الكلي في جميع البلدان.

1.2 أثر التغيرات في السياسات الاقتصادية على الدول الأعضاء:

يمكن القول أنّ التغيرات في السياستين المالية والنقدية تُؤثر في الشركاء التجاريين بمداخل مختلفة:

ففي ظل أسعار صرف مرنة أو عائمة، فإنّ سياسة مالية توسعية تُسفر على الأرجح عن انسياب وحفز النشاط في الدول الأخرى، في حين أنّ سياسة نقدية توسعية غالبا ما تكون ذات أثر معاكس، يتمثل في زيادة الطلب في البلد الأصلي الذي يستفيد من انخفاض سعر الصرف، من ناحية، وتقليص النشاط في بقية البلدان التي تعاني من ارتفاع أسعار صرف عملاتها من ناحية أخرى. وذلك من خلال التحليل الآتي[1]:

- **الحالة الأولى:**

ضمن التأصيل النظري للتكامل الاقتصادي نجد أنّ تنسيق السياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية شرطاً ضرورياً وفقاً لطرح بيلا بلاسا المرتكز على «أسس المنهج التجاري» ضمن الدرجة الرابعة من سلم التكامل، أي مرحلة «الاتحاد الاقتصادي»، فمع تقدم الحركة على مسار التكامل يتسع نطاق السياسات الاقتصادية التي يجري التنسيق والتوحيد بينها، وتزداد درجة الإلزام بها، ويُنقل جانب متزايد من عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الكلية إلى مركز إقليمي «سلطة فوق وطنية»، لكن في هذا الصدد تجدر الإشارة أنّ توافق السياسات الاقتصادية وتنسيقها يعتبر أمرا ضروريا حتى في أقل درجات مراحل التكامل، على اعتبار أنّ اختلال توافق السياسات بين الدول الأعضاء في منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي يُلقي بأعباء تجارية وتكلفة مالية على بعض الأعضاء، ما ينجم عنه انعدام العائد المُرتجى من عملية التكامل في أحسن الأحوال، إن لم تكن هناك خسائر مُحققة، الأمر الذي يُعرّقل مسيرة التكامل وارتقائه إلى مراحل أكثر تشابكا وتقدما.

وفي حالة منطقة تجارة حرة مثلا، يُمكن أن تأخذ مستويات التضخم معدلات مختلفة، وفي دولة A وعندما تكون معدلات التضخم مرتفعة، تُؤثّر على مستويات سعر الصرف الاسمي، وفي حالة عدم سماح الدولة A لسعر صرف عملتها بالانخفاض مقابل سعر صرف الدولة B، يتشكّل اختلال على مستوى التدفقات التجارية، إذ تُصبح السلع والخدمات المحلية في وضعية غير تنافسية إزاء البلد B، ما يعني ارتفاع واردات الدولة A، في المقابل تنخفض صادراتها للدولة B، الأمر الذي يتسبب في حدوث اختلال على مستوى الميزان التجاري للدولة A. هذا الاختلال في توازن التجارة

1. علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 189.

الثنائية يتسبب في صعوبات تحد من المنافع المتواخاة من تكوين منطقة تجارة حرة، وقد تصل إلى حد انهيار الاتفاقية في ظل أسعار صرف حقيقية ثنائية غير متوافقة، وتدفقات تجارية غير متوازنة[1].

وفي نموذج بسيط يتكون من دولتين، يُمثل الشكل (3-3) التوازني الآني في سوقي السلع والخدمات وسوق النقد (IS-LM) في عالم افتراضي مكون من دولتين A وB، في ظل افتراض حركية تامة لرأس المال بمعنى أنّ أسعار الفائدة متناسقة، وهو ما يعكسه الخط (BP) الممثل لميزان المدفوعات.

وفي حالات السياسات التوسعية الهادفة إلى علاج الركود زمن الأزمات الاقتصادية، فإنّ آلية زيادة الإنفاق العام من طرف حكومة البلد A، يكون له أثر على منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات نتيجة لزيادة الطلب الكلي AD وينتقل منحنى IS_A نحو الأعلى إلى IS_{2A}، ومن شأن هذا التوسع في الإنفاق أن يضغط على أسعار الفائدة في البلد لترتفع إلى مستوى i^*_2.

الشكل 3-3

أثر السياسة المالية التوسعية على الشركاء التجاريين

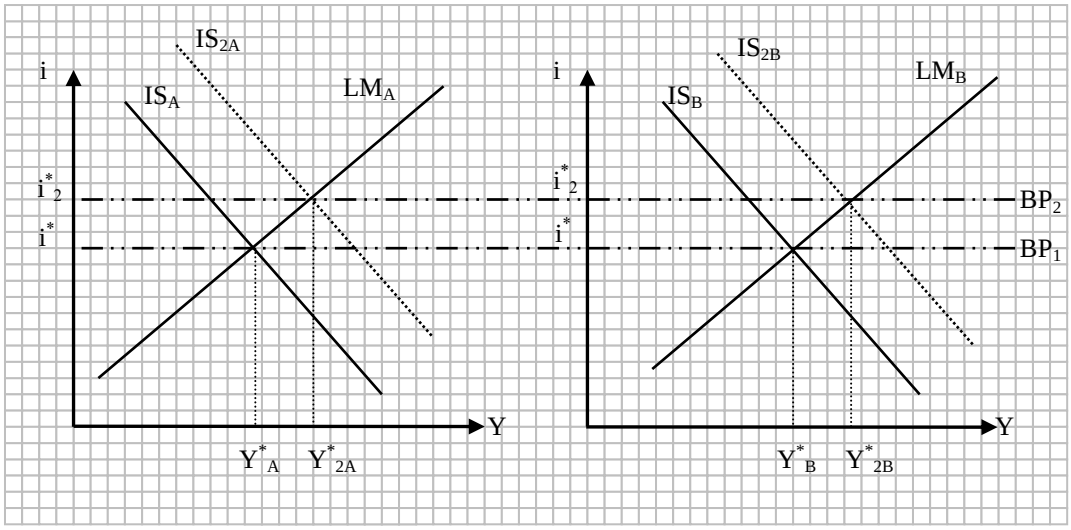

المصدر: علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 188.

هذا الارتفاع في معدلات الفائدة يؤدي إلى تحفيز تدفقات رأس المال إلى الدولة A ما يعني ارتفاع الطلب على عملة البلد، وكمحصلة نهائية ارتفاع سعر صرف عملته مقابل عملة البلد B. وفي المقابل فإنّ الحافز المالي في البلد A، إلى جانب انخفاض سعر صرف عملته مقابل عملة البد B تقود إلى انتقال مُستحث نحو اليمين لمنحنى التوازن IS_B مسببا في ضغط على أسعار الفائدة لتتجه نحو

1. *Charles Harvey, **Macroeconomic policy and trade integration in Southern Africa**, Presented at a Regional Research Workshop, 30-31 August 1999, Development Policy Research Unit, Working Paper 00/39, April 2000, P10. (15-08-2013) http://core.kmi.open.ac.uk/download/pdf/6261813.pdf*

الارتفاع في الدولة B ، ويعود التوازن أخيراً عندما ترتفع أسعار الفائدة مع انتقال منحنى التوازن في ميزان المدفوعات PB_1 إلى PB_2.

وهكذا فإنّ النتيجة النهائية للتوسع المالي في الدولة الأولى تتمثل في زيادة الناتج وارتفاع أسعار الفائدة في البلدين، مما يُسبب ارتفاع سعر صرف عملة البلد A بالنسبة للبلد B، وكنتيجة لهذه السياسة، يتغير هيكل الطلب في البلدين، حيث يكون الإنفاق العام والواردات في البلد A أعلى والاستثمار (الحساس لسعر الفائدة) أدنى، في حين يبقى الإنفاق العام في البلد B دون تغيير، وينخفض في المقابل الاستثمار، وترتفع الصادرات.

◆ **الحالة الثانية** : إنّ التكامل الاقتصادي ـ سواء إقليميا أو على نطاق عالمي ـ زيادة عن السياسات النقدية المنفردة للدول، قد يفضي في حد ذاته إلى زيادة عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وعندما يُصبح رأس المال متنقلا بصورة متزايدة عبر الحدود الوطنية، وأسعار الصرف الاسمية ثابتة، تُصبح السياسة النقدية خاضعة كثيرا لحماية الارتباط بسعر الصرف الاسمي. وفي الحالة القصوى فإنّ انتقال رؤوس الأموال بحرية وأسعار الصرف المرتبطة يجعلان استقلال السياسة النقدية عديم الجدوى، حيث سيتعين على أسعار الفائدة أن تحجب سعر الفائدة للعملة الملاذ الذي ترتبط بها العملات الوطنية بصرف النظر عما إذا كان مستوى سعر الفائدة الأجنبي يلاءم الحالة الاقتصادية للبلد. وغالبا ما يُشار إلى العلاقة بين سعر الصرف الثابت والحراك الكامل لرؤوس الأموال واستقلال السياسة النقدية بـ «الثلاثية غير المتوافقة» حيث لا يمكن أن يتواجد الثلاثة معا في نفس الوقت، وتُعتبر السبب الرئيسي في أزمة نظام النقد الأوربي 1992، وكذلك انهيار مجلس إدارة العملة الأرجنتينية، بالإضافة إلى كثير من الأزمات الأخرى التي تعرضت للعملات في التاريخ الحديث[1].

وفي نموذج بسيط يتكون من دولتين وفي سياق محاولات الدولة A علاج مشكلات الركود تنحى إلى تعزيز أثر السياسات المالية التوسعية بجرعات من سياسة نقدية توسعية، من خلال دخولها كمشتري للأوراق المالية، أو بخفضها الاحتياطي القانوني أو خفض نسبة سعر إعادة الخصم، أو بتوليفات مختلفة من هذه السياسات، فإنّ هذا التوسع النقدي سيكون له أثر على منحنى التوازن في سوق النقد (LM_A) الذي ينتقل نحو اليمين، ممّا يؤدي إلى ضغط على أسعار الفائدة نحو الانخفاض،

---

1. الأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، **تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التعاون الإقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا): تأثير تغير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الإقليم**، 0265-03، نيويورك 2003، ص3.

وهـو مـا يـنعكس أثـره في زيـادة الطلـب الكلـي (AD_A) (نتيجـة لزيـادة الكتلـة النقديـة، وارتفـاع الاستثمار الحساس لسعر الفائدة)، وبالتالي الحث على تدفق خارج لرأس المال مع انخفاض في سعر عملة هذا البلد إزاء البلد B وهو ما يكون له أثر واضح يمثل في انتقال (IS_A) نحو اليمين.

وفي البلد B، يكون الأثر الصافي على الصادرات سالب، أي أنّ الهبوط فيها نتيجة ارتفاع قيمة العملة أكبر من أثر الزيادة الناتج عن زيادة الطلب على الواردات في البلد A، وهو ما يؤدي انخفاض الطلب الكلي (AD_B) ليضغط على منحنى (IS_B) لينتقل نحو اليسار، وتتجه أسعار الفائدة نحو الانخفاض.

الشكل (3-4)

أثر السياسة النقدية التوسعية على الشركاء التجاريين

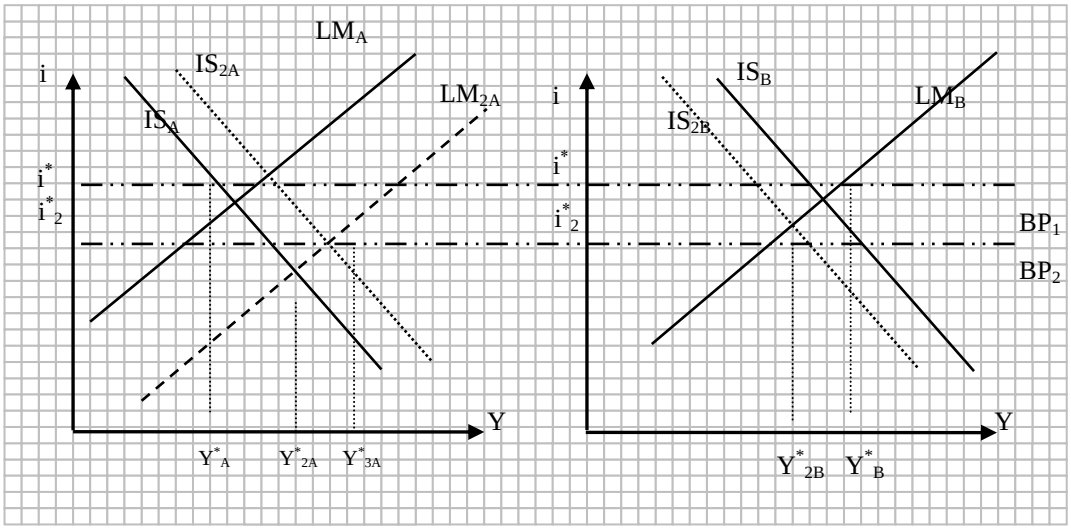

المصدر: علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 190.

على صعيد التوازن، يزيد الناتج في البلد A ويهبط في البلد B مع انخفاض أسعار الفائدة وغالبا ما يُعرف هذا الأثر بـ «تصدير البطالة» عن طريق هندسة التخفيض التنافسي لقيمة العملة. كما يتغير نمط الطلب في البلد A (مع استهلاك واستثمار وصادرات أعلى)، وفي البلد B (مع استهلاك واستثمار وصادرات أدنى). أمّا سرعة ونطاق الآثار الخارجية في السياسة الاقتصادية الكلية فيتوقفان أيضاً على درجة التكامل الاقتصادي والمالي. فكلما كان تكامل أسواق السلع أعلى (أي انكشاف الاقتصادات)، كان مدى انسياب التغيرات في الطلب في أحد البلدان إلى الشركاء التجاريين أكبر. وكلما كان تكامل الأسواق المالية أعلى، كانت حركة رأس المال الدولي عبر

أسعار الصرف الأجنبي أكبر مع إحداث التغير المطلوب في هذه الأسعار وتقريب أسعار الفائدة إلى البلدان ذات العلاقة[1].

وعموما تجدر الإشارة أنّ السياسات الاقتصادية الكلية تؤثر في الطلب على الواردات وكذلك على أسعار الواردات والصادرات، ويمكن أن يكون لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي آثارا مدمرة على العلاقات التجارية في المنطقة المتكاملة اقتصاديا، وذلك من خلال مداخل التأثير على «سعر التجارة» (سعر الصرف الحقيقي*)، وبالتالي على التجارة. ففي حالة اختلاف سعر الصرف الحقيقي بدرجة كبيرة، ترتفع تكلفة التجارة، حيث يلزم أن يؤمن الموردون والمصدرون أنفسهم من الخسائر الناجمة عن تغيرات سعر الصرف الحقيقي. ويُوسم هذا الأثر المخل بالتجارة الناجم عن عدم استقرار الاقتصاد الكلي بعامل «عدم التيقن» من الأسعار. وعلاوة على ذلك عندما تتحول التغيرات في أسعار الصرف الحقيقي، لصالح أحد الدول وبما يعود بالضرر على الشريك التجاري لهذا البلد لفترة مستمرة من الزمن (اختلال)، وقد تعاني الصناعة المنافسة للاستيراد في البلد التجاري الشريك من خسائر كبيرة، ممّا قد يؤدي إلى ردود أفعال عكسية مناهضة للتحرر والتكامل، وتسمى هذه الآلية غير المباشرة بـ «عامل الضغط»، ووجد في الدراسات العملية[2] أنّ هذا العامل أكثر أهمية من عامل «عدم التيقن» المباشر من السعر[3].

وتؤثر السياسة الاقتصادية الكلية على سعر الصرف الحقيقي بطرق عديدة، ويمكن تقسيم تلك الآثار إلى فئتين[4]:

- **حلقة أهداف السياسة العامة:** والتي تتخلل السياسة الاقتصادية الكلية، مُستهدفةً المتغيرات الكلية الأخرى التي تُؤثر بدورها على سعر الصرف الحقيقي، أو مُستهدفةً التضخم غالبا وسعر الصرف الاسمي مباشرة، وبالتالي تؤثّر على سعر الصرف الحقيقي المعمول به في البلد المعني وشركائه التجاريين، وفي نفس المنوال تُؤثّر السياسة المالية في سعر الصرف الحقيقي من خلال

---

1. علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-191.

★. سعر الصرف الحقيقي مستمد من الأسعار المحلية وأسعار المنتجين الأجانب وسعر الصرف الاسمي باستخدام الصيغة الآتية:

$$RER_{df} = NER_{df}\frac{pp_f}{p_d}$$

حيث أنّ (*RERdf*) (*NERdf*) سعر الصرف الحقيقي والاسمي، بين البلد d (المحلي) والبلد f (الأجنبي) فيما يتعلق بالعملة المحلية مقابل وحدة العملة الأجنبية، ويمثل PP سعر المنتجين وP هو سعر المستهلكين. ومن ثمّ فإنّ سعر الصرف الحقيقي الثنائي يتقلب في حالة تذبذب الأسعار المحلية أو أسعار المنتجين الأجانب أو سعر الصرف الاسمي المعمول به بين البلدين.

2. See: Eichengreen Barry, ***Does MERCOSUR need a single currency?****, Center for International and Development Economics Research, Working Paper C98-103, 1 October 1998. (15-08-2013)*
http://www.escholarship.org/uc/item/6fw631qn 00261221000118

3. الأمم المتحدة، **تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التعاون الإقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا): تأثير تغير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الإقليم**، مرجع سبق ذكره، ص3.

4. نفس المرجع، ص5.

الضغوط التضخمية للميزانية، من بين قنوات أخرى، وكذلك من خلال أسعار الفائدة المرتفعة بسبب عبء الدين العام.

• **حلقة إشارات السياسة العامة:** تتجلى صلة الإشارات بين السياسات الاقتصادية الكلية وأسعار الصرف الحقيقي من خلال أسعار الصرف الاسمي، وتُعبّر السياسات الاقتصادية الكلية عن التزام أو عدم التزام حكومة ما بالمضي قُدما في أسلوب معين يتفق مع الأهداف الاقتصادية المُعلنة مُسبقا، بما في ذلك أهداف السياسة المتعلقة بسعر الصرف الاسمي، وعلى سبيل المثال، إذا أهملت حكومة ما تنفيذ إصلاح مُقرر أو خصخصة مُعلنة تُعدّ جزءا من تثبيت مالي مُبرمج يُتيح للحكومة الحفاظ على سعر صرف اسمي مُسجل، قد ترى أسواق الصرف في ذلك إشارة إلى أنّ الحكومة ليست ملتزمة بالسياسة المُعلنة. وقد يتبع ذلك وجود مخاوف بشأن ربط سعر الصرف الاسمي ممّا يُؤدي بدوره إلى نشوء أزمة عملة مُحققة ذاتيا، ونتيجة لذلك يُرغم سعر الصرف الاسمي على الخروج من الارتباط، ونتيجة لذلك يُؤثر على سعر الصرف الحقيقي.

2.2 التنسيق الإقليمي بين السياسات الاقتصادية كآلية للحد من انتقال الأزمات :

إنّ الإشكالات سالفة التوضيح، تضغط بقوة للاتجاه الجدي نحو تنسيق السياسات الاقتصادية، على هذا المنوال تتخذ العديد من المناطق المتكاملة اقتصاديا حول العالم، تدابير للتخفيف من حدة عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي كوسيلة لتعزيز التكامل التجاري الإقليمي، وتشمل هذه التدابير في عمقها تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وإن كانت تتخذ أشكالا ودرجات متفاوتة.

ويُشير مفهوم التنسيق ضمن أدبيات الاقتصاد الدولي، إلى عمليات التعديل الجذري للسياسات الوطنية للدول في سبيل إدراك «التعاون الاقتصادي» المشترك، ومثل هذا التنسيق عند بعض الكتاب يتجاوز تبني قاعدة بيانات مشتركة وتبادل المعلومات والعمليات الأقل طموحا التي تدخل في مجال التعاون، إلى اتفاق الدول الأعضاء حول تعديل سياساتهم الاقتصادية: «المالية والنقدية والتجارية» لخدمة أهداف مشتركة، أو تنفيذ سياسات اقتصادية بشكل مُشترك[1].

كما يُمكن النظر لعملية تنسيق السياسات على أنّها تلك الحالة التي تُشير إلى القواعد والمبادئ والمعايير فوق الوطنية، والتي تم الاتفاق عليها من قِبل كافة الدول الأعضاء في الإقليم

*1. Jacob A.Frankel, Morris Goldstein and Paul R.Masson, International Dimensions of Monetary Policy: Coordination Versus Autonomy, **Monetary Policy Issues in the 1990s** , Symposium Series ,Federal Reserve Bank of Kansas City, Jackson Hole, Wyoming, 30 August - 1 September 1989, P 185. (15-08-2013)*
http://www.kc.frb.org/publicat/sympos/1989/s89.pdf

المتكامل، بحيث يتم تفويض المسؤوليات والمهمات الرئيسية إلى حكومات الدول مع وضع حدود تُقيّد من حريتها الكاملة في التصرف، لضمان التطابق مع روح السياسة المشتركة[1].

ومن ناحية الاقتصاد السياسي يُعتبر تنسيق السياسات الاقتصادية وسيلة لحل المشكلات والصعوبات التي تواجه تطبيق التكتل لسياساته المختلفة، ويهدف التنسيق إلى تحقيق مزيج متناغم من سياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها السياسة المالية والتجارية على حد سواء مع ما يتوافق مع أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي[2].

وكانت الفكرة القائلة بأنّ استقرار الاقتصادات الكلية شرط أساسي لزيادة التكامل الاقتصادي قد برزت في وقت مبكر جدا في عملية التكامل الأوربي (الاتحاد الأوربي)، وجاء أول حديث عن إنشاء اتحاد نقدي في عام 1970، عندما أوضح تقرير «ويرنر» استصواب مثل هذه الخطوة. غير أنّه لم يتم العمل بهذا التقرير مطلقا بسبب الانهيار الذي لحق فيما بعد بنظام «بروتن وودز»، وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي أعقب ذلك الانهيار. وبدلاً من ذلك، تم تنفيذ تعويم العملات عام 1972، كرد فعل للفراغ الذي أعقب انهيار نظام «بروتن وودز»، وأدخل هذا التعويم شبكة أسعار صرف اسمية مع هوامش تقلّب بالنسبة للبلدان أعضاء الجماعة الأوربية، واستبدل بنظام النقد الأوربي في عام 1979، ممّا أتاح تكييفات أكثر توترا لأوجه تعادل سعر الصرف بين أسعار الصرف الاسمية. غير أنّه مع تزايد انتقال رأس المال داخل الجماعة الأوربية، أصبح من العسير بصورة متزايدة حماية ارتباطات أسعار الصرف من تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، ونشأت في عام 1992 أزمة في العملات داخل نظام النقد الأوربي. وأسفرت هذه الأزمة عن العديد من التخفيضات في قيم العملات ونهاية نظام النقد الأوربي. وكانت هذه الأزمة تذكرة لصناع السياسات في الاتحاد الأوربي بـ «عدم توافق الثلاثية»، بمعنى أنّ التدفقات الحرة لرؤوس الأموال وأسعار الصرف المرتبطة إلى جانب السياسات النقدية لفرادى البلدان الأعضاء ليست جميعها متوافقة على المدى البعيد. وإمّا يتم القبول بتقلبات كبيرة في أسعار الصرف، أو العودة إلى ضوابط تقييد انتقال رؤوس الأموال بما يضر بالجهود المبذولة لإقامة سوق أوربي واحد، أو ضرورة أن يتم حصر أسعار الصرف في عملة واحدة، وقد تم اختيار الحل الأخير، حيث نصت «معاهدة ماستريخت» على قيام اتحاد نقدي أوربي في عام 1991[3].

---

*1 . Iain Begg, Dermot Hodson , Imelda Maher, **Economic Policy Coordination in the European Union**, National Institute Economic Review, N: 183, January 2003, P 66. (18-08-2013)*
http://www.eucenter.wisc.edu/omc/papers/econpolcoord/begg_et_al.pdf
2 . Idem, P 67.

3. الأمم المتحدة، **تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التعاون الإقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا): تأثير تغير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الإقليم**، مرجع سبق ذكره، ص8.

كما أنّ إشكالية تنسيق السياسات الاقتصادية قد شكّلت عائقا في تطور التكامل الإقليمي في العديد من التجارب ومنها تجربة السوق المُشتركة للبرازيل والأرجنتين والأرغواي وبرغواي «*Mercosur*» ، فمع اختلاف برامج الاستقرار المطبقة في الاقتصاديات الكبرى في المنطقة (البرازيل والأرجنتين)، واختلاف السياسات الاقتصادية المثبتة بشكل جوهري، وما نتج عن ذلك من ارتفاع في مستويات الأسعار وتقلبات في أسعار الصرف، أثرت على تدفقات التجارة الدولية، وعلى مسارات تخصيص الاستثمار، فمع ارتفاع معدلات التضخم في الأرجنتين وتنفيذها لخطة قابلية تحويل وربط البيزو الأرجنتيني بالدولار الأمريكي، أصبح المصرف المركزي الأرجنتيني يُصدر فقط العملة الجديدة مدعومة بالدولارات الأمريكية، وبالرغم من أنّ خطة قابلية التحويل نجحت في خفض التضخم، إلاّ أنّ مستويات الأسعار استمرت في الارتفاع مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تقدير البيزو الأرجنتيني بالقياس إلى الدولار الأمريكي، وتزامنا مع السياسات الاقتصادية الأرجنتينية، واصلت البرازيل العمل تحت نظام تضخمي عالٍ، لكن بالتخفيضات الثابتة بالنسبة للدولار الأمريكي، أي بعلاقة متعدية بتخفيضات مقارنة بالبيزو الأرجنتيني، ومع سعر صرف منخفض في البرازيل مقارنة بالأرجنتين أدى ذلك إلى تغير في الميزان التجاري للأرجنتين مع البرازيل من فائض يُقدر بـ 853 مليون دولار العام 1990، إلى عجز بـ 1031 مليون دولار في سنة 1993 [1].

وهو الأمر الذي أدى بالأرجنتين إلى اتخاذ حزمة من السياسات الحمائية من ذلك رفع الرسوم على الواردات من 3% إلى 10% بالنسبة للدول الأعضاء في «*Mercosur*» إضافة إلى إجراءات مطبقة ضد الإغراق لحماية المنتجات المحلية، وهو الأمر الذي نظرت إليها البرازيل على أنّها تحرك ضد الأهداف العامة لترتيبات «*Mercosur*». وفي المقابل فإنّ البرازيل ونتيجة للسياسات الاقتصادية الأرجنتينية سجل صافي تعاملها التجاري مع الأرجنتين عجزا قُدّر بـ2250 مليون دولار سنة 1996 بعد أنّ كان قد سجل فائضا يُقدر بـ 170 مليون دولار العام 1994. وبسبب تدهور الميزان التجاري البرازيلي فرضت هذه الأخيرة مجموعة من الترتيبات الحمائية، من رفع للرسوم الجمركية، إضافة إلى فرض قيود كمية على بعض المنتجات[2].

وفي نفس السياق فإنّ جماعات الضغط المحلية لعبت دورا هاما في الضغط على حكومات الدول من أجل فرض إجراءات حمائية خدمة لمصالحها، ومن ذلك ما حدث من ضغوط عند نشوب أزمة العملة البرازيلية 1999، وما قامت به مجموعات منتجي الأحذية والأرز في الأرجنتين من ضغوط

---

*1. Werner Baer, Tiago Cavalcanti, Peri Silvaa, Economic integration without policy coordination: the case of Mercosur, **Emerging Markets Review** , May 2002, P P 274 - 275. (18-08-2013)*
http://www.econ.cam.ac.uk/faculty/cavalcanti/EMR02.pdf
2. Idem, P 276.

على الحكومة من أجل فرض قيود التصدير الطوعية بين البرازيل والأرجنتين حماية من المنافسة البرازيلية[1].

وفي سياق هكذا تحليل فإنّ تزامن الدورات الاقتصادية (الأزمات) سيكون أكثر وضوحا، إذا كان التبادل التجاري بين الصناعات يمثل معظم التجارة في المنطقة المتكاملة، هذه النتيجة تُشير إلى أنّ التكامل التجاري الإقليمي بين صناعات مماثلة يمكن أن يضغط نحو إنشاء منطقة «عملة موحدة» من أجل الحدّ من الآثار السلبية للأزمات، والتقليل من الجو التنافسي السلبي بالمنطقة في أوقاتها. وعلى الصعيد الآسيوي فقد دفع التكامل التجاري المتزيد إلى توليد ضغوط السوق لتنسيق السياسات من أجل استقرار أسعار صرف العملات الإقليمية تمهيدا لاعتماد عملة موحدة، خاصة أنّ العديد من الدول في شرق آسيا ـ لا سيما الأكثر تقدما ـ قد اتجهت نحو تخفيف القيود المفروضة على معاملات حساب رأس المال، وتقليل الحواجز التي تحول دون دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية وعلى التجارة في الخدمات المالية، وقد تمت عمليات التحرير بدافع من رغبة الدول في بناء نظم مالية فاعلة ومستقرة ومرنة، ومُعززة بآليات تنسيق السياسات الاقتصادية لضمان تقليل إرهاصات الأزمة عند وقوعها في المستقبل[2].

إنّ الحديث عن اعتماد «عملة موحدة» يدفعنا إلى الإشارة إلى أهم الآثار الإيجابية المُرتجى تحقيقها على مستوى الإقليم المتكامل ومنها[3]:

- استبعاد مخاطر أسعار الصرف في المعاملات داخل الاتحاد؛
- إلغاء تكاليف تحويل العملة في تلك المعاملات؛
- زيادة النطاق الجغرافي لشفافية الأسواق عند العمل بوحدة حسابية أو نقدية مُشتركة؛
- يُؤدي تجميع أسواق العملات الوطنية في سوق واحدة للعملة الموحدة إلى ارتفاع درجة السيولة في أسواق الصرف وفي أسواق مشتقات العملة، ممّا يسمح بزيادة حجم المعاملات في وقت واحد ودون التأثير على الأسعار بسبب اتساع السوق؛
- عند إقامة الاتحاد حول عملة أحد الأعضاء كعملة ارتباط «*anchor currency*» تقوم السوق المالية لهذا العضو بتغطية المخاطر التي تتصف بها أسواق دول الاتحاد؛

---

1. Werner Baer, Tiago Cavalcanti, Peri Silvaa, Op.Cit, P 282.

*2. Yung Chul Park, Kee- Hong Bae, Financial Liberalization and Economic Integration in East Asia, **PECC Finance Forum Conference Issues and Prospects for Regional Cooperation for Financial Stability and Development**, Hilton Hawaiian Village , Honolulu, 11-13 August 2002, P 2. (18-08-2013)*
http://www.obela.org/system/files/Financial+Liberalization+and+Economic+Integration+in+East+Asia.pdf

3. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 126.

- تخفيض الحاجة إلى الاحتياطات النقدية الدولية نظرا لعدم وجود الحاجة إلى موارد تُخصص لمواجهة ما تتعرض له موازين المدفوعات فيما بين أعضاء الاتحاد من اختلالات؛
- تجنب انتقال رؤوس الأموال داخل الاتحاد النقدي بدافع المضاربة، فإذا تم الاستعاضة عن العملات الوطنية بعملة موحدة انتفت احتمالات نزوح رؤوس الأموال من سوق دولة عضو إلى أخرى؛
- وبالنظر إلى أنّ السياسات المالية تكون فاعلة في ظل نظم الصرف الثابت، فإنّ الاتحاد النقدي يزيد من فاعلية السياسات؛
- قد تُساعد مؤسسات الاتحاد النقدي على المساهمة بشكل فعال في مواجهة التضخم أكثر ممّا تستطيعه المؤسسات الوطنية بشكل منفرد، وفي حالة ارتباط دول الإقليم بعملة رئيسية، فإنّ نجاح هذه العملة في تجنب المعدلات المرتفعة للتضخم تنعكس بصورة إيجابية على باقي أعضاء الاتحاد.

وفي ظل اعتماد عملة موحدة تبرز أهمية التنسيق بين السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف ضمن منطقة الاتحاد النقدي كآلية لمواجهة الاضطرابات والأزمات، وذلك من خلال العمل على التحديد الدقيق لمجموعة العلاقات التي تربط بين السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف: فالسياسة الأولى تتعامل مع المتغيرات النقدية الداخلية، في حين نجد أنّ سياسة الصرف تتعامل مع المتغيرات النقدية الخارجية. وتُثير هذه النقطة قضية التنسيق الحتمي والضروري بين دور السياسة النقدية في الحفاظ على القيمة الداخلية للعملة الموحدة، ودور سياسة سعر الصرف في الحفاظ على القيمة الخارجية لهذه العملة. وعليه فلابد من التنسيق بين هاتين السياستين على نحو يُساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، والتي يقع في مقدمتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على مستويات عالية للتوظيف، والسعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي العام بشقيه الداخلي والخارجي[1].

وفي المقابل وعلى الرغم من الإيجابيات المُشار إليها فإنّ هناك مأخذين رئيسين على المشاركة في الاتحاد النقدي، الأول هو فقدان إمكانية استخدام السياسة النقدية كأداة قطرية، والثاني هو عدم إمكان استخدام سعر الصرف كأداة لتكييف الأوضاع الاقتصادية، ورغم عديد الإيجابيات، فإنّ أياً من هاتين السلبيتين قد تكون أخطر شأنا بالنسبة لدولة معينة في زمن معين. بحيث يُلاحظ

1. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"**، مرجع سبق ذكره، ص 200.

أنّ وَقْع انتقال السيطرة على السياسة النقدية من دولة صغيرة إلى مركز الاتحاد النقدي ذي العملة الموحدة، لا يختلف عما يترتب عليها من إتباع سياسة سعر ثابت للصرف. فإذا كانت جميع الدول أعضاء الاتحاد تواجه نفس الوجه من الأزمة الاقتصادية، فسوف تستخدم السلطة المركزية أدوات التعديل، بما فيها أسعار الصرف تجاه العالم الخارجي، على نفس النحو الذي تختاره الأقطار منفردة. وتظهر أهمية استخدام أسعار الصرف كأداة للتعديل فقط عندما تكون دولة عضو تمر بأزمة تختلف مادياتها عن باقي الدول أو لم تتعرض لها أصلا باقي الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي. وهو الأمر الذي يدفع إلى البحث عن عوامل تدفع الدول المعنية ـ رغم ما تم الإشارة له من سلبيات ـ للأخذ بأسعار ثابتة للصرف فيما بينها، ومرنة إزاء الدول الأخرى، وهو ما يقودنا إلى مناقشة نظرية منطقة العملة المثلى[1].

وقد يختلف جدوى الانضمام إلى منطقة عملة وفق النظر إلى أهمية العوامل المؤثرة في قدرة الدول المعنية على استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الداخلية المختلفة، بالمقارنة بسياسة سعر الصرف من أجل التعديل الأمثل لميزان المدفوعات. وقد تناول عدد من الباحثين قواعد إنشاء منطقة مثلى للعملة، موضحين بوجه خاص مقومات كفاءة السياسات الاقتصادية البديلة في ظل سعر صرف ثابت في تحقيق الأهداف الاقتصادية الشائعة، والتي تتضمن استقرار الأسعار وضمان التوظيف الكامل ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات إذا ما تسببت عوامل خارجية في حدوثه، وأفضت هذه الدراسات إلى عدد من المعايير التي تتحقق بموجبها، منفردة أو مجتمعة، جدوى الانضمام إلى منطقة عُملة:

- **معيار تماثل الهياكل الإنتاجية:** وهو معيار يكتسب أهميته من أنّ الدول المعنية عندما تتعرض لصدمات أو اختلالات أو أزمات خارجية فإنّها تتأثر بها على نحو متماثل. وفي هذه الحالة يكون من المتوقع أن تتبع جميعا نفس سياسات أسعار الصرف تجاه العالم الخارجي، ومن ثمّ تتفق على الأخذ بأسعار صرف مرنة مع الخارج، مع تقبّل ثبات أسعار الصرف البينية، خاصة إذا تحقق واحد أو أكثر من المعايير الآتية، ومع ذلك يجب أن نتذكر ما سبقت الإشارة له عند الحديث عن التنسيق النقدي من ارتفاع حدة التقلبات إذا تزامنت في الحدوث[2].
- **معيار انتقالية رأس المال**: وتختلف الآراء بشأنه، فرأس المال العيني لا ينتقل بسهولة، وإذا أدى تعطل جانب من رأس المال إلى انخفاض عائده، فسوف ينزح إلى المنطقة التي يزيد الطلب عليه فيها،

1. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 127.
2. نفس المرجع، ص 129.

مُسببا مزيدا من الخلل في ظل ثبات أسعار الصرف. غير أن «إنجرام »[1] وآخرين يرون أنّ انتقال رأس المال النقدي عامل حاسم في إحداث التسوية على نحو أفضل من تعديل أسعار الصرف، ولإيجاد حركة عالية لرأس المال داخل الاتحاد، يجب أن يكون النظام النقدي والتمويلي على درجة عالية من التكامل، وفي ظل هذا التنظيم تزداد حركة رأس المال بين المنطقتين، ويسهل بذلك علاج أزمات موازين المدفوعات من خلال تدفق رأس المال من منطقة الفائض إلى منطقة العجز. فإذا واجهت دولة عجزا في حسابها الجاري تدفق رأس المال ليوازي العجز عن طريق زيادة بسيطة في سعر الفائدة، وبالنتيجة تكون المنطقة ذات الفائض قد أقرضت المنطقة ذات العجز لعلاج اختلالات ميزان المدفوعات. وعلى ذلك فكلما ارتفعت ماديات التكامل التمويلي والنقدي للاتحاد كلما سهلت مهمة نقل الأرصدة، وبذلك يمكن علاج الأزمات التي قد تنشأ في موازيين المدفوعات دون تغيير سعر الصرف[2]، غير أنّه إذا قامت دول الفائض باستخدام السياسة النقدية لأغراض التوازن الداخلي لا الخارجي فسوف تعمد إلى رفع سعر الفائدة للحد من التوسع وما يُسببه من تضخم، الأمر الذي يجذب رأس المال من المناطق التي تعاني من عجز، وهو ما يزيد من خلل موازينها[3].

وجدير بالذكر أنّ تمويل المدفوعات غير المتوازنة عن طريق تدفق رأس المال من المنطقة الفائض إلى منطقة العجز يُعتبر إجراء مؤقت*، إذ يتوجب على الدول ذات العجز لكي توازن مدفوعاتها بشكل حقيقي أن تعالج الأسباب الرئيسية للاختلال، فبيع الأصول التمويلية للحصول على أرصدة من منطقة الفائض يُشكل حلا مرحليا لموازنة المدفوعات[4].

◆ **معيار انتقالية العمل:** الذي نادى به «مندل»[5]، وينطبق في حالة تفاوت اتجاهات النشاط الاقتصادي في دول تتماثل هياكلها الإنتاجية، فسهولة انتقال العمال بينها تمكن من انتقال العمال الذين يتعرضون للبطالة في واحدة منها إلى حيث يزيد الطلب عليهم في أخرى، دون الحاجة إلى تعديل أسعار الصرف لمواجهة الخلل في موازين المدفوعات على نحو ما تتطلبه حالة تعذر انتقال العمال[6].

---

1 . *see: Ingram, James C, **A Proposal for Financial Integration in the Atlantic Community**, Paper presented to the US Congress, 1962.*

نقلا عن: محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 129.

2. جون هدسون، مارك هرندر، مرجع سبق ذكره، ص 602.

3. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

★. يُذكر دائما أنه إذا استخدمت الدولة ذات العجز الأرصدة المُقترضة لزيادة مخزونها من رأس المال وبالتالي زيادة إنتاجيتها وتنافسيتها، فإن هذه الاستدانة تُصبح حلاً دائما لأسباب عدم التوازن.

4. جون هدسون، مارك هرندر، مرجع سبق ذكره، ص 602.

*5 . see: Robert Mundell, A Theory of Optimum Currency Areas, **American Economic Review**, USA, Vol 51, no 4, September 1961, PP 657 – 665. (19-08-2013)*
http://www.aeaweb.org/aer/top20/51.4.657-665.pdf

6. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 129.

• **معيار مرونة الأسعار والأجور**: وهو يرتبط بالمعيار السابق، بمعنى أنّه إذا توافرت هذه المرونة، فإنّها تعكس التغيرات في النشاط الاقتصادي على نحو ينشئ حركة للعمال تُغير مستويات النشاط الاقتصادي وتُعيد التوازن مرة أخرى. وبغير ذلك يصبح على كل الدول المعنية استخدام أداة سعر الصرف، ممّا يتعذر معه ارتباطها بسعر صرف ثابت[1].

• **معيار درجة الانفتاح**: تجدر الإشارة أنّه لا تقتصر العوامل المؤثرة على حجم وتكوين منطقة العملة المثلى على مدى حركة عوامل الإنتاج فحسب، بل إنّ درجة الانفتاح تعتبر معيارا ذا أهمية، فكلما ازداد حجم قطاع التجارة الخارجية كلما ازدادت فائدة الدولة من تشكيل منطقة عملة مثلى مع شركائها التجاريين بدلا من الحفاظ على عملات مختلفة بأسعار مرنة. إنّ أساس هذه الفرضية ناتج عن حقيقة مؤداها أنّه كلما ازداد حجم قطاع التجارة من السوق المحلي كلما ازداد التأثير الاجتماعي لتغيير سعر الصرف على الاقتصاد، فمثلا سيكون لانخفاض قيمة العملة المحلية تأثيرا أكبر على مستوى الأسعار المحلية (بالزيادة) للدولة التي تستورد جزء كبيرا من سلعها الاستهلاكية أكثر منها على دولة تستورد الجزء القليل من هذه السلع، فيكون بذلك من الأفضل للدولة المعتمدة على التجارة الخارجية أن تشترك في منطقة عملة مع شركائها من وجهة نظر استقرار الأسعار[2].

• **معيار درجة تنوع الاقتصاد**: الذي اقترحه «كنين»[3]، ويرى أنّه نظرا لأنّ الصدمات التي تصيب الاقتصاد تنصب على منتجات بعينها، فإنّ أثرها يكون محدودا في اقتصاد يتصف بالتنوع. وفي هذه الحالة تقل الحاجة إلى استخدام أسعار الصرف لتصحيح الاختلالات، بل إنّ تعديل هذه الأسعار لمواجهة أزمة جزئية قطاعية في جانب من النشاط الاقتصادي يُؤثر سلبا على باقي نواحي النشاط الأخرى، ويكون في وسع الدول ذات الاقتصادات المتنوعة الدخول معا في منطقة عملة، يمكن فيها استخدام سياسات مالية ونقدية أخرى للتصحيح. لكن يجب لفت النظر في هذا الصدد أنّ الدول شديدة التنوع يكون اعتمادها أساسا على نشاطها الداخلي أكثر من التبادل الخارجي، ومن ثمّ تمسكها بثبات سعر الصرف يجعلها تعالج مشكلات خارجية محدودة بتغيرات داخلية كبيرة، وهو أمر غير مقبول[4].

• **معيار تشابه الأهداف الاقتصادية**: يُفترض في الدول أو المناطق التي تنوي إقامة منطقة عملة أن يكون لها أهدافا اقتصادية متشابهة أو على الأقل متقاربة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمعدلات

---

1. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 129.

2. جون هدسون، مارك هرندر، مرجع سبق ذكره، ص 603.

3 . See: Kennen P. B, The Theory of Optimum Currency Area, In R. A. Mundell and A. K Swoboda (eds), ***Monetary Problems of International Economy****, Chicago University Press, 1969.*

4. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

التضخم والبطالة، فبافتراض أنّ أحد الدول تعاني مُشكلة الركود أكثر ممّا تعانيه باقي دول المنطقة، وبذلك فهي تستهدف رفع التوظيف أكثر ممّا تستهدفه باقي الدول، وأنّها ترغب في إبقاء معدلات التضخم عالية عكس ما يستهدفه شركاؤها، فمن المتوقع أن تواجه الدولة التي تحاول تحقيق عمالة مرتفعة عجزاً في ميزان مدفوعاتها مع الدول الأخرى، ومع ترتيبات الاتحاد النقدي ذي سعر الفائدة الثابت فإنّه يترتب عن هذا المنحى حُزم من المشاكل[1].

أول المشاكل أنّه يترتب على البنوك المركزية في دول المنطقة للمحافظة على سعر الصرف الثابت أن تقوم بعملية تدخّل كبيرة في سوق العملات الأجنبية الموجودة كاحتياطي. وكذلك إن لم يتم تعقيم التأثيرات فإنّ التدخّل سيؤدي إلى تغيير في عرض نقد الدولة المتدخّلة وتُؤدي بذلك إلى خلل في سوقها[2].

ثاني المشاكل أنّه وبالرغم من إمكانية موازنة الاختلال عن طريق السياسة المالية والنقدية في كل دولة، إلاّ أنّ هذا يتطلب من الدولة ذات العجز أن تتخذ إجراءات انكماشية في سياساتها الاقتصادية الكلية، أو أن تسمح الدول ذات الفائض بتضخم اقتصاداتها. وهذا بالتالي يُؤدي إلى عكس ما توخته كل دولة، وسيكون من الصعوبة بمكان على كل الدول الحفاظ على منطقة عملة موحدة بينما الأهداف مختلفة[3].

ومما سبق ينحى بعض الكتاب النقديين إلى القول بأنّ المبادرة بإيجاد الاتحاد النقدي تدفع إلى مزيد من تنسيق السياسات، في حين يشترط كثير من الباحثين الدخول في منطقة سياسات موحدة كأحد مقومات الدخول في اتحاد نقدي تجنبا لمختلف المشاكل التي قد تنشأ عن المراحل المتقدمة في سلم التكامل الاقتصادي[4]. فتاريخيا وعلى مستوى التجربة الأوربية، شكّلت ترتيبات أسعار الصرف وأزمات موازين المدفوعات جزءا لا يتجزأ من عملية التكامل النقدي الأوروبي، فقد ظهرت صراعات كبيرة وساخنة أحيانا فيما بين البلدان داخل المنطقة، نتيجة التباين الكبير في أهداف الاقتصاد الكلي، والخلافات حول الاتجاه وتصميم السياسات النقدية المشتركة، فألمانيا الغربية الشهيرة باعتناقها للعقيدة النقدية والمالية المُستهدفة لكبح جماح التضخم، والاستفادة من الطلب الخارجي الذي تقوده الصادرات في دعم النمو الاقتصادي، تتعارض أهدافها مع التوجه الفرنسي والايطالي المرتكز على انتهاج السياسة النقدية والمالية، من أجل دعم الجهود الرامية إلى

---

1. جون هدسون، مارك هرندر، مرجع سبق ذكره، ص 603.
2. نفس المرجع، ص 604.
3. نفس المرجع، ص 603.
4. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الحفاظ على الطلب المحلي ورفع العمالة. إلاّ أنّ نزاعات المنطقة الاقتصادية مع القطب الأمريكي، إضافة إلى ارتفاع الوعي الأوربي لضرورة تنسيق الجهود لأجل مواجهة الارتدادات السلبية للأزمات الخارجية، سلط الضوء على الفوائد المترتبة على تقارب الاقتصاد الكلي في أوروبا كسبيل إلى التكامل النقدي[1].

وقد دعم هذا التوجه مجموعة من العوامل منها درجة تكامل الأسواق الإقليمية البينية، ففي العام 1970 شكّلت الصادرات البينية الأوروبية ما نسبته 45٪ من إجمالي الصادرات الأوروبية وحوالي 8٪ إلى 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي، إضافة إلى انتهاج مجموعة من السياسات المشتركة فيما تعلق بالزراعة، التجارة والمنافسة والتنمية والتماسك الهيكلي، وكان التفاوض شبه مستمر بخصوص توسيع العضوية في الاتحاد، إضافة إلى تعزيز وتقويم الروابط السياسية والمؤسسية والسياسات الاقتصادية لتسهيل الاستجابة الإقليمية للأزمات، ونقل عملية الإشراف لمؤسسات وهياكل فوق وطنية. مع تنامي الوعي على المستوى الأوربي أنّه وعلى الرغم من أنّ الأزمات المختلفة قد يكون لها تأثير على الدول في المراحل الأولى لإنشاء التكامل النقدي، إلاّ أنّه يترتب على الدول الأعضاء عدم التخلي عن الترتيبات النقدية في مرحلة ما بعد الأزمة، بل العمل على دعم آليات المانعة لما يأت من أزمات استفادة من التجارب القديمة[2].

في المقابل فإنّ التكامل فيما بين بلدان الجنوب ـ الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة ـ يخضع لظروف الاقتصاد الكلي، كما أنّ نجاح مشروع التكامل النقدي الإقليمي فيما بين هذه البلدان يعتمد أولا وقبل كل شيء على استقرار الناجح لأسعار الصرف البينية، فالتعاون في هذا الصدد أمر ضروري حتى في حالات الدرجات المنخفضة نسبيا من التكامل الاقتصادي الإقليمي، لأنّ المخاطر تبقى عالية مع بقاء قدرات الاقتراض دوليا بالعملات المحلية محدودة، ما يدفع إلى ضرورة اعتماد عملة موحدة تعزّز تنمية الأسواق المالية الإقليمية، وتدعم آليات الاقتراض بالعملات الإقليمية كذلك، لتحقيق مكاسب الاستقرار لكل من القوى الإقليمية وباقي الدول في المنطقة. وعلى اعتبار أنّ اعتماد عملة موحدة لا يُعتبر هدفا آنيا مُحققا، فإنّ عملية التعاون النقدي الإقليمي في شرق آسيا وجنوب أفريقيا ـ حتى من دون إنشاء منطقة العملة الموحدة ـ المعتمد على سياسة نقدية إقليمية منسّقة، قادر على تعزيز تنمية الأسواق المالية وزيادة تكامل المنطقة من خلال زيادة حصة الموجودات والمطلوبات بالعملات الإقليمية، من أجل التحصين ضد عدم الاستقرار النقدي الدولي. بما يُستشرف

1. C. Randall Henning, ***Economic Crises and Institutions for Regional Economic Cooperation,*** *Asian Development Bank, ADB Working Paper Series on Regional Economic Integration, No. 81/Hlsc2011, Japan, June 2011 , P16. (21-08-2013) http://www.iadb.org/intal/intalcdi/PE/2011/08582.pdf*
2. *Idem.*

منه آفاق للاستقرار الاقتصادي الكلي المستدام والتنمية بالمنطقة، التي ترتفع نتيجة تعزيز مقرض الملاذ الأخير كوظيفة من وظائف البنوك المركزية في الإقليم[1].

ثانيا: التكتلات الاقتصادية وممانعة الأزمات

على مستوى إدارة الأزمات، وخلال العقود القليلة الماضية تثبت الأحدث أنّ تصميم إستراتيجية شاملة لمواجهة الأزمات المالية تستدعي على الأقل أن يتم توجيهها على أربع مستويات أساس [2]:

- إجراءات على المستوى الوطني لتقليل من احتمال حدوث الأزمات في المستقبل؛
- وإجراءات على المستوى الإقليمي للحد من انتشار الضرر في المنطقة المجاورة؛
- وإجراءات دولية للتعاون الفعال في مجال منع الأزمات وإدارتها حين تحدث؛
- وأخيراً، إجراءات تقوية الرقابة والقواعد الاحترازية الدولية بهدف دعم الاستقرار العالمي.

وفي هذا الجزء من الدراسة سنتطرق لما نعتقد أنّها أطروحات تُنظّر وتُحدد واقع حال التكتلات زمن الأزمات، بإدراج بعض وجهات النظر اتجاه الرؤية التي تعكسها «التكتلات الاقتصادية» في مجال عدوى وانتشار الأزمات، حتى تكون الصورة مكتملة ضمن أطروحة جدلية بحكم أحداث أملاها الواقع بين: ما هو مسكن للآلام وما يمثل فيروسا معديا.

ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية بدايات زمن لحظة العولمة الراهنة، غلب الطرح بكون «التكتلات الاقتصادية» تُعدّ أداةً من بين أهم أدوات تحقيق الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي ـ والذي تقتضيه متطلبات الحاضر ـ بما يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء، ويُعظّم المغانم، ويُقلّل من المغارم، مُتيحا لها سوقا داخلية واسعة ومتنوعة تُعتبر المخزن الذي يُموّن ويُموّل حاجات الإنفاق المختلفة: استهلاكية، استثمارية ...الخ، وبما يُقلّل من التبعية للعالم الخارجي. وبالتالي يُدّني من احتمالات التأثر بالاهتزازت الارتدادية المختلفة، التي تنشأ عن التعامل المفرط مع عالم خارجي تنخفض فيه سبل التنسيق، وتقل فيه آليات الأمان، وترتفع داخله احتمالات الأزمة والخطر الاقتصادي.

إذا، وبحسب هذا الطرح المتفائل، فإنّ «التكتل الاقتصادي» يُمثّل صمام الأمان، يُكسب الدول درجات عالية من المناعة الاقتصادية، ما يمنحها قدرة على مواجهة مختلف الآثار الناجمة عن

---

1. Barbara Fritz, Laurissa Mühlich, ***Regional Monetary Integration among Developing Countries: New Opportunities for Macroeconomic Stability beyond the Theory of Optimum Currency Areas?****, GIGA German Institute of Global and Area Studies, GIGA Research Programme: Transformation in the Process of Globalisation, GIGA WP 38/2006,* ***December 2006****, PP 21-23. (22-08-2013)*
https://www.econstor.eu/dspace/bitstream/10419/47736/1/605330646.pdf

2. محمد الفنيش، **البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها**، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين 17، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000، ص 75.

أزمات السوق العالمية (اضطراب الأسواق، الإعسار التمويلي، انخفاض الطلب الكلي... الخ) أو التقليل من إرهاصاتها بأقل تقدير. كما أنّه وضمن حيّز الإقليم المتكتل، تزداد إمكانية المجموعة لممارسة حزم أكبر من الضغوط المناسبة على أعضاءها لانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم التكتل، وإتباع وصفات علاج تتناسب مع واقع حال دول الإقليم ومكوناته. وهو ما أغرى الكثير من البلدان النامية ـ اقتداء بالدول المتقدمة ـ، للتوجه نحو مشاريع «التكتل الاقتصادي» كخط دفاع أول لمواجهة أزمات السوق العالمية، وتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة تتلاءم والانجازات التي حققتها حركات التحرر خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

إضافة إلى ذلك وكما يقول «محمد الفنيش» أنّ هناك الكثير ممّا يمكن عمله على المستوى الإقليمي، خاصة من جانب الحكومات المتقاربة في وجهات النظر، والتي هي على استعداد لإنشاء آليات دفاع إقليمية ضد عدم الاستقرار العالمي وانتشار عدوى الأزمات المالية[1]، سواء كانت أزمة حدثت خارج نطاق الإقليم المتكتل، أو داخلية عصفت باقتصاد أحد الدول الأعضاء .

وفي نطاق الإقليم المتكامل فإنّ التعاون الإقليمي النقدي والمالي بين الدول، والذي يشمل ترتيبات أسعار الصرف وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، والرقابة الإقليمية والقواعد والتنظيمات المُتعلقة بالتدفقات المالية والآليات الإقليمية لتقديم السيولة الدولية، يُمثل بديلاً أكثر سهولة للتحقيق وأكثر قابلية للاستمرار من الآليات الدولية التي تُتخذ لتحقيق استقرار أكبر[2].

وعليه فإنّ الأطروحة سالفة الذكر المرتكزة على فكرة أنّ: التكتل الاقتصادي هو قوة ممانعة لتخفيف حدة الأزمات، تستبطن ضمن طرحها صورتين مركزيتين:

1. **الصورة الأولى : حال التكتل والأزمة قد عصفت بجهة (دولة، إقليم) خارجية**

بدءاً، وفي هذه الصورة تجدر الإشارة إلى أنّ أي تكتل سوف تكون دوله الأعضاء خارج نطاق التأثير المباشر للأزمة الخارجية، ولكن وبرغم ذلك لا يمكن الجزم أنّها (أي دول التكتل) في منء تام عن الآثار الخارجية لتلك الأزمة، والتي يمكن أن تنتقل إلى الإقليم المتكتل عبر ما نصطلح عليه «قنوات التعولم الثلاثي» التي ترتكز عليها الأزمات في الانتشار، وتدعم توسعها عالمياً من خلال قناة التدفق العالمي لرأس المال من وإلى مراكز نشوئها، إلى تفشيها عبر معبر صفقات التجارة الدولية تصديرا واستيراد مع شركات الدول المتأزمة، ومن أهم ما يُعتقد أنّه ساهم بشكل أساس في تدويل الأزمات عالمياً، ما نصطلح عليه بظاهرة «الاحتباس الدولاري» (أحد مستويات ظاهرة

1. محمد الفنيش، **البلاد النامية والأزمات المالية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 76 .
2. نفس المرجع، ص 77.

«الاحتباس الاقتصادي») . وعليه فإنّه من الأهمية بمكان الإشارة أنّ «قنوات التعولم الثلاثي» سالفة الذكر قد تعزز انتشار عدوى الأزمات لتتجاوز جغرافيا مراكزها وبؤرها لتنتشر دولياً وفقا لثلاث مستويات كما أشرنا سابقا بالتوصيف الآتي: بمستوى خلل اقتصادي أو مشكل اقتصادي أو بسقف أزمة اقتصادية بحسب معاملات الارتباط المالي والتجاري والنقدي. وفي هذا الصدد فإنّ وضعيات الارتباط المختلفة (التجارة البينية، الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، الأسواق المالية والنقدية) ودرجتها داخل التكتل تؤشّر على معدلات احتمال انتقال هذه الأزمة.

1.1 حالة أسواق الدول الأعضاء ذات معامل ارتباط داخلي مرتفع وخارجي منخفض:

إنّ ترتيبات التكامل الإقليمي تُعتبر أمرا مهما لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، لأنّها تعكس مدى حاجة كل إقليم للمحافظة على مصالحه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك حماية ودعم المصداقية في الأسواق، كما يُمكّن المجموعة من ممارسة الضغوط المناسبة على أعضائها لانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم الإقليم. وفي ظل الظروف الحاضرة التي تسود العالم بالذات، هناك الكثير من الأسباب والمُبررات التي تجعل التعاون الإقليمي أمراً في غاية الأهمية، لعل من أهمها [1]:

- هناك عدة تطورات واعتبارات تستدعي الاهتمام. فقد زادت سرعة قوة التكامل الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار في كل القارات في حقبة التسعينيات وحتى نهايات العقد الأول من القرن الحالي، وأدى كل ذلك إلى تعميق التداخل والاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية والمالية داخل كل إقليم. كما أدى ذلك إلى تقوية الآثار التي يُمكن أن تنجم عن الأزمات سواء المالية أو الاقتصادية منها، كما أنّ حجم الأرصدة التي تتحرك في أسواق النقد الأجنبي ـ وقد فصلنا فيها سابقا ـ يُمكن أن تُستعمل في الهجومات المُضاربية، وهي من الكبر بحيث يُمكن أن تطغى على المقدرة الوطنية للتدخل في الأسواق زمن الأزمات المالية، وقد تعجز المقدرة الوطنية عن علاج الحد الأدنى من الاختلالات حتى عند مستوى سعر صرف يقترب من سعر التوازن، وفي هذه الظروف يُلاحظ أنّ هناك تركيزا متزايدا في مجال الدعم الدولي لموازين المدفوعات على عدد قليل من البلاد، ممّا يُشير إلى وجود نوع من التمييز في الاستجابة والاهتمام لصالح البلاد التي تُعتبر كبيرة ومهمة من حيث تأثير ما يحدث فيها على بقية المجتمع الدولي، ويترتب عن هذه المُحاباة ترك كثير من البلاد مهمشة، وفيما يُشبه العراء.

1. محمد الفنيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 77 - 78.

- إنّ الاعتبارات التي تم ذكرها تدعو إلى ضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الإقليمية والفرعية لتكملة دور الترتيبات والسياسات الوطنية والدولية في علاج الاختلالات الناشئة زمن الأزمات. فمثلا دعم المقدرة الوطنية عن طريق التجميع الإقليمي للاحتياطات النقدية هو علاج واضح وقد استعمل مراراً بنجاح، صناديق الاحتياطي الإقليمية يُمكنها أن تدفع على الأقل ولو جزئيا تهجمات المضاربين، وأن تحول بينهم وبين الهجوم على العملات المختلفة في داخل الإقليم، وبالتالي تمنع الآثار الأخرى العكسية من تهديد التجارة الإقليمية والعلاقات المالية، كما أنّها تكون عنصرا مهماُ مُكملا للمساهمات المالية التي قد تأتي من المؤسسات الدولية ـ على وجه الخصوص الصندوق ـ وبالتالي تُقلل من الحاجة إلى دعمها.

وفي حالة التكتلات التي يكون معامل ارتباط أعضائها مرتفعا، من حيث التجارة البينية، أو حركية وانتقال عوامل وعناصر الإنتاج، إضافة إلى تحقيق مستوى مقبول من التناسق البنيوي والهيكلي في طبيعة هذه الاقتصاديات، ونمط إنتاجها وتقسيمه بما يخدم المصالح الإقليمية ويُقلل من حالات التنافس السلبية، فإنّه ومن الطبيعي في حالات الأزمات الاقتصادية أو المالية، أن تكون مختلف عمليات التمويل داخلية (المالية)، ومعظم وسائل التموين محلية، بما يُتيح استشراف حالة من الأمان اتجاه هذه الأزمة. وبالتالي قد لا يتأثر التكتل بالأزمات المالية الخارجية كونه يعتمد على قواه الداخلية تموينا وتمويلا لتلبية حاجيات الاقتصاد المختلفة: التمويلية (إقراض، اقتراض ...الخ) والتموينية (السلع: الاستهلاكية، الرأسمالية ...الخ) ومن ثمّ ضمان استقرار الأسواق واستمرارية الدورة الاقتصادية، بما يضمن الحفاظ على معدلات صحية مرتفعة في الوضعية المالية وعلى صعيد الطلب الكلي الذي يؤشّر على الوضعية الاقتصادية.

وإذا حدث وأن تمّ تأثر التكتل بإفرازات الأزمة، كون معامل الارتباط الداخلي لا يعني بالضرورة العزلة عن العالم الخارجي، فإنّ الأزمة وإن تسللت لتمس اقتصاديات الدول الأعضاء، فستكون تحت سقف أزمة، في شكل خلل أو بصفة مشكل.

وإيمانا بهذا الأثر والذي يولده التوجه الداخلي المرتكز على تخفيف الارتباط الخارجي التمويلي والتمويني وما تعلق بتسوية العمليتين بالدولار تسعى بعض الدول والتكتلات إلى الرفع من ماديات تحققه.

ففيما تعلق بدولة كصين وإن كان من الناحية النظرية لا يمكن إضفاء مصطلح التكتل عن حالتها، إلا أنها وبفردها في حجم قارة أو مجموعة من التكتلات، فتعي الصين اليوم أكثر من

غيرها أثر هذه القناة «قناة التجارة الخارجية» على معدلات نموها، وأنها باتت اليوم أكثر من أي وقت مضى، على مشارف مرحلة جديدة تستلزم البحث عن مصادر جديدة للنمو، وفي هذا الإطار أدلى البروفيسور«يانغ» بتصريح جاء فيه : ليس أمامنا اليوم من خيار سوى تنمية أسواقنا الداخلية، فطالما تحدثنا عنها كثيرا، وقد حان للنزول إليها وتنميتها فعلاً لا قولاً . وكذلك، وإيمانا منها بالأثر الإيجابي لفكّ الارتباط بالدولار الأمريكي من إسهام عال في السيطرة على سياسات التضخم، والمحافظة على الحد الأدنى من ثبات قيمة العملات، والأهم من كل ذلك هو ردم ما يُمكن ردمه من معابر انتقال الأزمة وتفشيها دوليا. تبحث الصين على الصعيد الخارجي عن سُبل لخلخلة استئثار الدولار الأمريكي بجلّ الأمور (أي القضاء على الاحتباس الدولاري)، وفي هذا الإطار أعادت إدارة بعض أرباحها من القارة السمراء في صورة قروض، متجاهلة الشروط الصادرة عن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك تبرم الصين اتفاقيات تجارية لضمان احتياجاتها من الطاقة (مع دول من مثل : فنزويلا وروسيا والعراق وإيران) كما تفتح لنفسها منافذ تجارية جديدة (كاليابان والهند) وتدعم الصين فكرة إنشاء صندوق نقد آسيوي بعد اقتراحها في ماي 2007 بالاشتراك مع اليابان وكوريا الجنوبية، وسيكون تحت تصرف هذا الصندوق (80 مليار دولار أمريكي) ممّا يتيح لمنشئيه الثلاثة ـ والأعضاء العشرة الممثلين في اتحاد دول جنوب شرق آسيا ـ ضمان الاستقرار المالي دون الحاجة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي لا تزال بين المنطقة وبينه خلافات لا تنسى[1] . وهناك بالطبع مبادرة «شيانغ ماي» التي قامت بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا «الآسيان» + 3 ــ أي بلدان الآسيان العشرة مضاف إليهم كوريا واليابان والصين ـ وقد أصبحت هذه المبادرة متعددة الأطراف بتوحيد شبكة من اتفاقات المبادلة الثنائية في عقد مبادلات واحد في مارس 2010 ، وهناك وحدة إقليمية معنية بالرقابة الإقليمية، تُسمى مكتب البحوث الاقتصادية الكلية للآسيان + 3 تعمل في سنغافورة منذ 2011 [2].

وثمّة مبادرات مشابهة في مناطق أخرى من العالم ترنو إلى الخروج من مظلة الدولار الأمريكي، فعلى نطاق «أمريكا اللاتينية*»، تحديدا بين كل من الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل

1. مارتين بولار، مرجع سبق ذكره، ص ص 142 – 143.

2. ماسهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي، الإقليمية المالية، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 49، العدد3، سبتمبر 2012، ص23.

★. تفخر أمريكا اللاتينية بأنّ لديها أعرق تقليد لجهود التكامل الإقليمي، ويرجع تاريخه إلى خمسينيات القرن المنصرم، ففي إطار السعي لإنشاء سوق مُشتركة للسلع والخدمات، نجح صانعوا السياسات في هذه المنطقة في إنشاء ترتيبات مقاصة للمدفوعات داخل المنطقة، وبنكين للتنمية، والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، وينتمي إلى هذا الأخير عدد محدود ومريح من الأعضاء يُمثلون سبعة اقتصادات تربطها علاقات ثقافية قوية ومجموعة كبيرة من المصالح المُشتركة. وفعليا يُمثل هذا الصندوق دليلا مباشرا على قدرة الترتيبات الإقليمية

والإكوادور وباراغواي وأورغواي وفنزويلا أنشئ بنك الجنوب، وتعتزم هذه الدول دعم تمويل البنى التحتية خارج نظام بروتون وودز السالف الذكر. فقد اتفقت الأرجنتين والبرازيل على تقديم مدفوعات على نحو تبادلي بالعملة المحلية لتطويق التعامل بالدولار، فيما دخلت البرازيل وروسيا والهند والصين في تكتل جديد غير رسمي تحت مسمى «*BRIC*★». كما أنّ البرازيل لاعب أساسي على المسرح الأمريكي الجنوبي، خاصة ما تعلق بتكتل سوق أمريكا الجنوبية «ميركوسور» وبالرغم من عرضتها للتأثر بالركود الأمريكي (على اعتبار ارتباطها به)، إلاّ أنّ الجهود المبذولة في سياق تطويق الاعتماد الخارجي بدأت ترتسم معالم تحققها، فالتجارة بين هذه الدول آخذة في التوسع سريعاً لتؤتي بذلك نتائج في أرض الواقع[1].

وتختلف الترتيبات المالية الإقليمية المُشار إليها إلى حد ما عن بعضها البعض، وتتراوح من التمويل الحكومي وتجميع احتياطات النقد الأجنبي إلى ترتيبات لمبادلة العملة. والسمة التي تشترك فيها جميع هذه المبادرات، برغم تنوعها الجوهري، أنّها ولدت جميعا من صميم الجهود الأوسع لتعزيز التكامل الإقليمي، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، وممانعة الأزمات[2].

2.1 حالة أسواق الدول الأعضاء ذات معامل ارتباط داخلي منخفض وخارجي مرتفع :

عند هذا المستوى يمكن للأزمة والاختلالات الخارجية أن تتسلل لدولة أو مجموعة من دول التكتل بمستويات تتناسب مع معاملات الانفتاح الارتباط الخارجية، والوضعية الهيكلية والمالية للبنوك وكذا السياسات والدفعات التحفيزية في هذه الاقتصاديات.

فعلى الصعيد الآسيوي مثلا وفي مدى ستة أشهر بدأت من أكتوبر عام 2008 عانت البلدان الصاعدة في آسيا قدرا كبيرا من الآلام والخسائر الاقتصادية الكبيرة عندما سقطت المنطقة بأسرها في غمار أزمة اقتصادية عميقة نتيجة لتلاشي أسواق التصدير**، الذي نجم بدوره عن انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية. وبالإضافة إلى ألمِ الركود، عانت بعض بلدان شرق آسيا من أزمة سيولة

على توفير قدر أكبر من الملكية للأعضاء الذي سيجدون في ظروف الأزمات صعوبة في إيصال أصواتهم في صندوق النقد الدولي العالمي بأعضائه 188.

★. وهو اختصار يتكون من الحروف الأولى للدول المنظمة لهذا الترتيب (***C**hina and **I**ndia ,**R**ussia ,**B**razil*)، ليصبح الاختصار «*BRICS*» وذلك بعد انضمام جنوب إفريقيا العام 2011.

1 . مارتين بولار، مرجع سبق ذكره، ص 144.

2. ماسهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي، مرجع سبق ذكره، ص23.

★★. وهنا تعتبر قناة الصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية سببا في تأثر المنطقة بالأزمة المالية التي عصفت بالقطب الأمريكي.

انتهت مع بداية الربع الثاني من العام 2009 ، ومذ ذلك الحين، حققت هذه الاقتصادات الصاعدة انتعاشا مثيرا للإعجاب[1].

ولعل أهم العوامل الداعمة لهذا التعافي السريع في المنطقة الآسيوية، أنّ مركز الأزمة في مكان آخر على خلاف الأزمة الآسيوية 1997، حتى أنّ هذه الاقتصاديات عانت أساسا من ضرر غير مباشر من الأزمة.

كما أنّ الخطوات الكبيرة والعديدة في إعادة هيكلة قطاعات الشركات والبنوك فيها، لتحسين سلامتها المالية وقدرتها التنافسية لمساعدتها على تحمل الصدمات الخارجية بشكل أفضل من ذي قبل كان له دور أساس في هذا التعافي السريع. كذلك كانت المؤسسات المالية في آسيا تحتفظ بكميات صغيرة جدا من الأصول الأمريكية السامة في حوافظ أصولها، كما أنّ تطبيق الدفعات التنشيطية المالية الضخمة كان له أثر سريع للتصدي للأزمة[2].

وفي هذا السياق يجدر التأكيد على ضرورة تقوية المؤسسات الإقليمية القائمة بين الدول المتكاملة وتدعيمها بإنشاء مؤسسات إقليمية جديدة تكمل المهام المنوطة بالمؤسسات القديمة لتتضافر الجهود من أجل سدّ وردّم معابر انتقال الأزمة وتفشيها في نطاق الإقليم المتكامل. وبطبيعة الحال قد تكون هناك صعوبات في قبول والاطمئنان للدور الذي يُمكن أن تقوم به المؤسسات الإقليمية لمواجهة الأزمات أثناء الأزمة نفسها، وقد يكون هناك شعور بعدم الثقة والقبول للمؤسسات القائمة والتي ليس لها سابق خبرة في إدارة الأزمات والتعامل معها ـ على الرغم من بعض نواحي الضعف المعروفة فيها أو قد تتابها فعلياً ـ وهو أمر طبيعي أن يكون هناك ارتياح واعتماد على الوسائل المألوفة التي سبق وأن جُربت، وأن يكون الخوف من الجديد الذي لم يُجرب. لكن هذه ليست حجة كافية لتبرير عدم تقوية المؤسسات الإقليمية الموجودة وإنشاء مؤسسات جديدة، لكي تعمل كخط دفاع أولي ضد أزمات المستقبل[3].

وحين نأخذ في الاعتبار الحقائق الإقليمية إلى جانب الحقائق والوقائع العالمية، يبدو من المنطقي أن تعتمد الدول وخاصة النامية منها على الترتيبات الإقليمية كخط دفاع أول لمواجهة الأزمات. فبدلا من ذلك فإنّها تجد نفسها الآن مضطرة إلى اللجوء إلى الدفعات الدولية أولا، وببساطة

1. *Archana Kumar, Crisis Contained " Asian Voices Reflect On The Region's Fragile Rebound ",* ***Finance & Development,*** *A quarterly magazine of the IMF, December 2009, Volume 46, Number 4, P45. (26-08-2013) www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2009/12/pdf/kumar.pdf .*

2 . *Loc.Cit.*

3. محمد الفنيش، مرجع سبق ذكره، ص 79.

لأن دفعاتها الإقليمية وترتيبات الدعم المتبادل بينها وبين المؤسسات الدولية من مثل «BIS*» إمّا أنّها شديدة الضعف أو لم تخرج بعد إلى حيز الوجود[1].

2. **الصورة الثانية: حالة مصدر الأزمة أحد دول التكتل**

قد تتعرض أحد الدول ضمن نطاق التكتل إلى أزمة مالية أو اقتصادية، وبذلك فإنّ الأزمة قد تنتشر إلى الدول الأخرى عبر قنوات الانتقال السالفة الذكر (الأسواق المالية، والتبادلات التجارية)، إلاّ أنّ حدة هذه الأزمة تختلف بحسب مراحل التكامل بالنسبة للتكتلات التقليدية، ودرجات الترابط بين الاقتصاديات فيما تعلق بـ«الإقليمية الجديدة»، فأزمة تنشأ في تكتل عند مرحلة منطقة تجارة حرة، قد تختلف عن أزمة في إقليم متكامل بدرجة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، أو في إطار اتحاد نقدي. كما أنّ تأثر الدول الأعضاء بالأزمات في تكتل على نسق «الإقليمية الجديدة» يختلف بحسب عمق بنود الاتفاقية، واتساع ماديات التحرير، والثقل الاقتصادي لمركز الأزمة، ومعاملات الارتباط المالي والتجاري بين محور التكتل والأعضاء الأطراف.

ومن المهم التأكيد أنّه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبير كلما زادت احتمالية انتقال الأزمات وشدتها، واتساع نطاق تأثيرها داخل الإقليم المتكامل. كما يُسهم في ذلك مستويات الانفتاح التجاري لمراكز الأزمة، من خلال الانفتاح العالمي، أو الإقليمي.

فعند نشوب أزمة مالية في دولة عضو داخل التكتل ويكون معامل الارتباط مرتفع، سواء فيما يخص الأسواق المالية أو التجارة البينية لهذا التكتل، فإنّ الأزمة تنتقل داخل أعضاء الإقليم المتكتل وتنتشر، لكن جهود التعاون قد تخفف من حدة الآثار وتساعد على تجاوز الخسائر، على اعتبار أنّ الهيئات المشرفة تملك من التصور المتكامل لخصائص ووضعية الاقتصاد الإقليمي ما يتيح لها إمكانية اتخاذ الإجراءات والسياسات المالية والنقدية اللازمة المناسبة والمتناسقة. وهذا ما قامت به الدول الآسيوية أثناء أزمة 1997، من إعداد وتطبيق إجراءات وتدابير إقليمية لمنع تفاقم انتشار آثار العدوى، من خلال انتهاج حزمة من السياسات النقدية والمالية، وكذلك عبر محاولة إنشاء صندوق نقد آسيوي لمواجهة الأزمة.

كما أنّ الأساس المنطقي للتكامل النقدي في المناطق الأقل نموا في جنوب نصف الكرة الغربي يختلف اختلافا جوهريا عن ذلك بالنسبة للمناطق الصناعية في نصف الكرة الشمالي. في حين أنّ التكامل النقدي - بما في ذلك المرحلة الأخيرة من توحيد العملة - في الشمال يهدف أساسا إلى إلغاء الحواجز غير الجمركية على التجارة وعلى استغلال المزيد من المكاسب الاقتصادية من خلال

★. *Bank for International Settlements* .

1. محمد الفنيش، مرجع سبق ذكره، ص 79.

زيادة التجارة البينية. أمّا التكامل النقدي في الجنوب هو أكثر وسيلة لمواجهة الأزمة المالية المتكررة. لكن المشكلة بالنسبة للمناطق النامية أنّ مواجهة الأزمات المالية يحتاج إلى قدر كبير من السيولة والأموال، وعلى الأخص في شكل احتياطيات العملات الأجنبية، من أجل أن تكون السياسات التحفيزية فعالة[1].

وهذه الموارد جيدة لخفض حالات الذعر، لكنه يعتبر أمرا صعب عندما يتعلق الأمر بتقديم هذه الدفعات التحفيزية من قبل البلدان النامية. وبناء على ذلك، فالتكامل النقدي الإقليمي من المرجح أن يكون أكثر نجاحا في علاج الأزمات، إذا كانت الإمكانات الاقتصادية داخل المنطقة غير متناظرة، أي إذا كانت هناك دولة أو أكثر من البلدان الرائدة في المنطقة أو ما يُسمى بالقوى الإقليمية[2]، والتي لها من القدرة لتوفير رأس المال اللازم لعلاج حالات الذعر، وكمحصلة نهائية تحقيق الاستقرار للاقتصاديات الأضعف والأقل نموا. ومع ذلك، تكمن مُشكلة مثل هذه الترتيبات أنّ الاقتصاديات الصغيرة والأقل نموا ليس لها من الإمكانات لتقديم الموارد اللازمة لتحقيق الاستقرار للقوى الإقليمية الأعضاء في المنطقة حالة الأزمات. ممّا يطرح سؤال: لماذا تدخل القوى الإقليمية في مثل هذه الاتفاقيات بما فيها من مغارم مؤكدة في حين أنّ المغانم قد لا تبدو في الأفق المنظور ؟[3].

نرى أنّ من مصلحة القوى الإقليمية من التكامل النقدي الإقليمي هو مرتجى ضمان زيادة نمو اقتصادياتها وتثبيت تنميتها الاقتصادية الخاصة داخل المنطقة، وهذا التثبيت يصبح أكثر وضوحا في أوقات الأزمات المالية. إذ أنّ للمراكز الإقليمية مصالح استثمارية ضمن نطاق الإقليم المتكامل، ناهيك عن الديون قصيرة وطويلة الأجل، والروابط التجارية العميقة.

فالعناصر سالفة الذكر من المرجح أن تتأثر سلبا حال الأزمات التي تعصف بأحد الدول الأطراف الأقل نموا. وفي مثل هذه الأزمات، وبرغم أنّ القوى الإقليمية ليست مركزا للأزمة، لكن لن تكون خارج نطاق تأثيراتها المنعكسة على استثماراتها، وأجزاء من ديونها، والمُساهمة في فقدان الشركاء التجاريين المهمين. ومن أجل تجنب مثل هذه الارتدادات الخارجية السلبية للأزمات، يصبح للقوى الإقليمية المصلحة في تحمل التكاليف النقدية للتكامل من أجل تحقيق الاستقرار في اقتصاديات جيرانها.

---

1. Sebastian Krapohl, Daniel Rempe, ***Financial Crises as Catalysts for Regional Integration? The Chances and Obstacles for Monetary Integration in ASEAN+3 and MERCOSUR,*** *University of Bamberg, Faculty of Social Sciences and Economics, Germany, P2 . (26-08-2013)*
www.stockholm.sgir.eu/uploads/KrapohlRempe.pdf
2. See: Noltev Detlef, ***How to Compare Regional Powers. Analytical Concepts and Research Topics****, Review of International Studies (2010), 36, 881–901, British International Studies Association, British.*
www.giga-hamburg.de/dl/download.php?d=/content/staff/nolte/publications/how_to_compare_nolte.pdf
3. Sebastian Krapohl, Daniel Rempe, Loc.Cit.

أمّا إذا كانت القوى الإقليمية أكثر توجها نحو السوق العالمية، وإذا كان الإقليم اقتصاديا ليس مهما بالنسبة لهم، فالمرجح أن تكون بعيدة عن العوامل الخارجية السلبية في الدول المجاورة لها، وبالتالي لن يكون لها أي مصلحة في تحمل عبء التكامل النقدي[1].

وفي سياق الإدراك التام لأهمية مثل هذه الترتيبات الإقليمية أُنشئت مبادرة شيانغ ماي ـ المُشار إليها سابقا ـ بعد فترة قصيرة من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي لاقتراح اليابان إنشاء صندوق نقد آسيوي، لتُكمل طائفة من أوسع جهود التكامل الاقتصادي الرامية إلى توثيق الروابط التجارية والمالية في شرق آسيا، وتشمل هذه الجهود مبادرة أسواق السندات الآسيوية وبرامج صندوق السندات الآسيوية لإنشاء أسواق سندات مُقومة بالعملات المحلية، بما في ذلك إطلاق تسهيل ضمانات الائتمان والاستثمار الذي يهدف إلى تشجيع إصدار سندات الشركات داخل المنطقة. وثمة خطوة أخرى قد تكون مهمة زمن تصاعد دور «الإقليمية الجديدة»، وهي التحرك باتجاه اتفاق للتجارة الحرة يضم بلدان الآسيان + 3، أو بصورة أدق الآسيان + 6 (الآسيان + 3 مضافا إليها أستراليا والهند ونيوزلندا) لتكوين سوقاً أكبر للسلع والخدمات والاستثمار، واقترح على نفس المنوال إنشاء حوار للاستقرار المالي الآسيوي، وكذلك إعداد مؤشر لسلة العملات الآسيوية لقياس الحركات الفردية للعملات في المنطقة نسبة إلى متوسط إقليمي، تفاديا للآثار السلبية لتقلبات العملات في المنطقة، وما يترتب عن المضاربة من آثار معززة لانتشار الأزمات داخل نطاق الإقليم المتكامل[2].

وفي سياق إدارة الآثار الانتشارية الإقليمية وتأثير المُشكلات القادمة من خارج المنطقة، تُوضح مبادرة «شيانغ ماي» عمليا الطرح السالف الذكر والذي آثاره «*Sebastian Krapohl*» بخصوص المهام والمسؤوليات المنوطة بـ «القوى الإقليمية» داخل نطاق الإقليم المتكامل، بحيث تتسم العضوية في الترتيبات الإقليمية بالتنوع من حيث الأعضاء، فالصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة واليابان تُمثل 64 % من المساهمات المالية للآسيان + 3 ممّا يُؤشّر على الأثقال الكبيرة لاقتصادياتها، وفي حين لا يُرجح أن تلجأ هذه البلدان بسبب حجمها وإمكاناتها الاقتصادية والمالية إلى الاقتراض، فإنّ نسب حصصها تُسلط الضوء على دالة مهمة للترتيبات التكاملية المالية الإقليمية باعتبارها أداة لإدارة الآثار الانتشارية الإقليمية وتأثير المُشكلات القادمة من خارج المنطقة، ويمكن إدارة الاضطرابات التي تحدث في التدفقات التجارية والاستثمارية داخل المنطقة والناشئة عن مُشكلات في اقتصادات أصغر، من خلال ترتيب إقليمي للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي

1. S. Krapohl, D. Rempe, ***Financial Crises as Catalysts for Regional Integration?***, *op. cit*, P3.

2. ماسهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي، مرجع سبق ذكره، ص24.

للمنطقة. ولا يُستغرب أن تكون الاقتصادات الأصغر في الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية قد استفادة بدرجة كبيرة من هذا الصندوق، إلاّ أنّها وفرت ضمانات وقائية للاقتصادات الأكبر. فكولومبيا على سبيل المثال حققت مكاسب كبيرة غير مباشرة من الدعم المتكرر الذي قدمه الصندوق للإكوادور، نظرا لأهمية علاقتهما التجارية[1].

كما يُمكن فعلياً أن تدار عوامل الاضطرابات الخارجية داخل المنطقة بكفاءة أكبر إذا تولى إدارتها وسيط مالي سيادي ذو نطاق إقليمي، وعلى سبيل المثال يُصنف الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية في درجة ائتمانية أعلى من أي البلدان الأعضاء فيه، وهو ما يُتيح للمؤسسة الاقتراض من الأسواق المالية بتكلفة أقل وإعادة توجيه تلك الموارد نحو الأولويات الإقليمية[2].

وعملياً يُشير كثير من الباحثين إلى أنّ الجهود الإقليمية المُشار إليها خاصة ما تعلق بالشق الآسيوي تحتاج إلى مزيد من المناقشات والتغيرات على الأحكام الحالية لتعمل بكفاءة مستقبلا لعلاج آثار الأزمات، على الرغم مما يُشار إليه من تقدم واضح وموثوقية في آليات عمل المبادرة « CMIM ★» إلاّ أنّ الإشكالية أنّها من الناحية الفنية لم تُختبر على أرض الواقع بعد[3].

كما أنّ المبادرة تكشف عن سمة معتادة في الترتيبات المالية الإقليمية وهي محدودية القدرة على صياغة وإنفاذ الشرطية المُقررة على مستوى السياسات المُرتبطة بالإقراض أثناء الأزمات، ومن ثمّ فهي مُصممة بحيث تكون مصاحبة لبرنامج يدعمه صندوق النقد الدولي، وقد رمز لهذه العلاقة بعبارة «الصلة بالصندوق» حيث يُشترط في أي عملية سحب تزيد على مستوى حدي معين وجود برنامج متزامن لصندوق النقد الدولي، وقد رُفع المستوى الحدي الذي كان مُحددا بـ 10 % كأقصى حد للاقتراض، إلى 20% ويُستهدف رفعه إلى 40 % بحلول 2014. ويُمكن أن يُؤدي هذا الإرخاء في الصلة بالصندوق إلى تخفيف حدة أثر أحد أسباب عدم تفعيل مبادرة «شيانغ ماي»«CMIM»، والمتمثلة في الصلة المُلزمة بالصندوق وامتناع الأعضاء عن الاقتراض منه[4].

وبخصوص النقاشات والتعديلات التنظيمية واللوائح يمكن أن تُدار من خلال الأولويات الأربعة الآتية[5]:

- توسيع العضوية لتشمل الهند، وربما أستراليا ونيوزيلندا؛

---

1. ماسهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي، مرجع سبق ذكره، ص24.

2. نفس المرجع والصفحة.

★ . *the Chiang Mai Initiative Multilateralization.*

3. *Domenico lombardi,* ***Financial Regionalism: a Review of the issue****, the brookings institution, issues paper Global Economy and Development at brookings, Washington, November 2010, P9. (26-08-2013)*
http://dspace.cigilibrary.org/jspui/bitstream/123456789/30125/1/Financial%20Regionalism.pdf?1

4. ماسهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي، مرجع سبق ذكره، ص24.

5. *Domenico lombardi, Loc.Cit.*

- زيادة الحجم الكلي للاحتياطات لتُسدّ بشكل أفضل فجوة التمويل المحتملة التي قد تواجه عضوا أو مجموعة من الأعضاء، بسبب التدفقات المعاكسة والمفاجئة لرؤوس الأموال الدولية؛
- العمل على تخفيف الحاجة والفكّ التدريجي لارتباط برامج المبادرة «CMIM» بالشروط الإقراضية لصندوق النقد الدولي، أو ما يُصطلح عليه بـ «الصلة بالصندوق».

والتعديلات السابقة بما تُشير إليه من تعظيم لدور «CMIM» وتخفيف الحاجة للصندوق، لا تعني بالضرورة إلغاء الرابط نهائيا بصندوق النقد الدولي، مثلما يراه « *Chalongphob Sussangkarn*» [1]؛ لكن يمكن أن تشمل العلاقة أيضا الاستفادة من مرافق احترازية وشروط أقل تشددا جديدة لصندوق النقد الدولي، والتي طُرحت في مارس 2009 كخط الائتمان المرن « FCL ★» وخط الائتمان الوقائي « PCL ★★»، دون الحاجة للخضوع لبرامج صندوق النقد الدولي القياسية[2].

ويُرجّح بدرجة غالبة أن يُعتمد الاستمرار في إضعاف الصلة بالصندوق على التعزز المتزامن لقدرات الرقابة الاقتصادية التي تدعمها الوحدة الجديدة ومكتب البحوث الاقتصادية الكلية لآسيان + 3، وسيتعين على هذا المكتب أن يُثبت أنّه قادر على الابتعاد عن أعضائه بمسافة كافية لممارسة سلطانه ـ وليس فقط سلطته ـ من أجل تقييم مستقل للسياسات الاقتصادية لأعضائه، ويُمثل هذا التحدي سمة ظاهرة للترتيبات الإقليمية المالية عموما، وفعليا يحول غياب المسافة بين هذه الأجهزة الإقليمية وأعضائها، دون قيام الأولى بتصميم شرطية السياسات في حالة الإقراض أثناء الأزمات وبالتالي دون رصد الامتثال لها[3].

لكن الإشكال الذي يُطرح أنّه قد لا يكون من السهل توضيح أدوار ومسؤوليات كل من الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي، ناهيك عن توضيح مدى تطابق التجربة وانطباقها على أحد الترتيبات الإقليمية الأخرى. فيتعين أن يكون هناك فهما مشترك لدرجة التغير الحادثة في توزيع العمل، فعند نشوب أزمة صغيرة على النطاق في بلد أو بلدين صغيرين، غالبا ما يكون الترتيب المالي الإقليمي أكثر قدرة على توفير الإقراض أثناء هذا النوع من الأزمات دون مشاركة من صندوق النقد الدولي، أما في حالة الصدمات النظامية أو الأزمات التي تعصف بكامل المنطقة، قد يتعين أن تتكاتف جهود الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي، بالنظر إلى مدى ترابط المناطق الفردية مع

---

1. Chalongphob Sussangkarn, ***The Chiang Mai Initiative Multilateralization: Origin, Development and Outlook****, Asian development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No 230, July 2010, Japan, P 15. (28-08-2013) http://tdri.or.th/wp-content/uploads/2013/04/d2010011.pdf*

★. *the Flexible Credit Line*

★★ . *the Precautionary Credit Line*

2. Ulrich Volz, ***Lessons of the European Crisis for Regional Monetary and Financial Integration in East Asia****, Asian development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No 347, February 2012, Japan, P17. (28-08-2013) www.adbi.org/files/2012.02.21.wp347.lessons.european.crisis.east.asia.pdf*

3. ماسهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي، مرجع سبق ذكره، ص24.

الاقتصاد العالمي ومحدودية الإقراض لديها، لذلك سيكون من الأفضل العمل على تفاصيل التعاون بين الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي مسبقا لتجنب الاحتكاكات في أوقات الأزمات[1].

وعلى الرغم من أنّ الترتيبات الإقليمية قد تجد في السنوات الأولى من نشأتها صعوبة في صياغة شرطية السياسات ورصد تنفيذها بنفسها، وهي الحالة التي قد يتعين على الصندوق الدولي الاضطلاع بتلك الأدوار، مع قيام الصناديق الإقليمية بتوفير مُدخلات لصياغة الشرطية، ولكن مع تحسن الصندوق الإقليمي بدرجة كبيرة بمرور الوقت، يُمكنه أن يقود إدارة الأزمات وأن يضطلع بالمهام الرئيسة من أجل خط السياسات المناسبة لحل الأزمة، من توفير للسيولة وصياغة للشرطية وتنفيذها، مع انحسار الدعم من صندوق النقد الدولي. كما يجدر لفت النظر أنّه يتعين على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المؤسسات الدولية أن يكون هناك فهما مُشتركا للمجالات التي يمكن أن يكون التنافس فيها صحياً مفيداً، والمجالات التي يكون التنافس فيها ضاراً، فالتنافس في مجالات توفير المعلومات والتنبؤات والبحوث، وصياغة أفضل الممارسات وإضفاء طابع اجتماعي عليها ونشرها مفيد بالتأكيد؛ أمّا التنافس في تحديد الشرطية فهو غير صحي، لأنّه يُمكن أن يضر بالجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وعلى سبيل المثال إذا طُبقت أطرٌ مختلفة لمشاركة القطاع الخاص في وقت واحد، يُمكن أن تعمّ الفوضى الأسواق الرأسمالية الدولية[2].

ويُنفّذ هذا التنسيق والتعاون حتى الآن على أساس حالات مُخصصة، إلاّ أنّه في حين يُتيح هذا المنهج العملي أكبر قدر من المرونة، فمن الممكن أن يُفاقم مخاطر الإخفاق في التنسيق في منتصف الأزمة وتداعي آثار انتشارية نظامية لاحقة، ما يُسهم في تدويل الأزمة وعولمتها، وأوربا مثالٌ رئيسي لذلك[3].

ثالثا: التكتلات قناة لانتقال الأزمات

إذا كان أعضاء التكتل على درجة عالية من التكامل ومعامل الارتباط فيما بينها مرتفع عبر قنوات الصفقات التجارية والأسواق المالية، فمن المنطقي أن تؤثّر حالات اللا استقرار والأزمات في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء الأخرى. وعليه يبقى عامل الارتباط بين الاقتصاديات المختلفة المحدد الأكثر أهمية في تحديد مديات الانتقال والانتشار، وكذلك حجم وموقع التكتل ضمن الخارطة الجيو -اقتصادية العالمية، وفي هذا السياق يمكن أن

1. Ulrich Volz, ***Lessons of the European Crisis for Regional Monetary and Financial Integration in East Asia***,*Op. Cit, P17.*

2. ماسهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي، مرجع سبق ذكره، ص25.

3. نفس المرجع والصفحة.

نشير إلى ما حدث في الأزمة الآسيوية ففي ظل وجود ارتباط بين أسواقها والأسواق العالمية كان لابد أن تنتقل آثار الأزمة إلى خارج نطاق المنطقة الآسيوية.

ولما كانت دول الشرق الأقصى هي المستورد الرئيسي للتقنيات العلمية، فقد أدى ذلك إلى شعور المستثمرين بتدني مستوى الأرباح في الشركات الأمريكية، وهذا أدى تباعا إلى هبوط أسعار الأسهم الأمريكية وبالتالي هبوط في مؤشر داوجنز الأمريكي الذي يقود أسهم العالم والذي أدى بدوره إلى هبوط الأسعار في الأسواق العالمية وحتى بورصات وول ستريت في نيويورك[1]، ولم تكن كذلك الأسواق المكسيكية في منء عن ذلك حيث أصيبت بالعدوى من خلال تأثير الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا راجع لمعامل الارتباط المرتفع بينهم في سياق ترتيبات «منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية: النافتا *NAFTA*»[2].

وفيما يتعلق بالروابط المحلية لدول المنطقة، فإنّ المستجدات المالية في كل دولة تؤثر على الدولة الأخرى، وينطبق ذلك على نشاطات «أسواق رأس المال» و«الاستثمار الأجنبي المباشر» و«الإقراض المصرفي»، وفي هذا السياق قد يبيع المستثمرون الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدوها في دولة أخرى، وفي منطقة على درجة عالية من «التكامل الاقتصادي»، كما هو الحال بالنسبة لشرق آسيا يمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق المالية في بعض الدول إلى دول أخرى، وعندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على درجة عالية من التكامل يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد، وهو ما قد يؤدي إلى انتشار العدوى واتساع رقعة انتشار الأزمة[3].

وعلى الصعيد الأوربي مثلا؛ أظهرت مجموعة من الدراسات أنّ التكامل الاقتصادي مع ما أتاحه من توسع في التجارة بين مجموعة دول الاتحاد وتقوية تيار التجارة البينية، إلاّ أنّه عزّز تزامن الدورات الاقتصادية «أي الأزمات» عبر أعضاء الاتحاد[4]. وقد أربكت الأزمة المالية العالمية ـ الأمريكية المنشأ ـ مسيرة أوربا التاريخية صوب «اتحاد تتوثق عراه دوما» فلسنوات كثيرة تقدم

---

1 . عاطف وليم أندراوس، **أسواق الأوراق المالية " بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها"**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 270.

2 .*North American Free Trade Agreement* .

3. *Yung Chul Park, Chi-Young Song, The East Asian Financial Crisis: A Year Later, **East Asian Crisis Workshop at the IDS**, University of Sussex, United Kingdom, July 13 -14, 1998, PP 20-22. (28-08-2013)*
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.202.7968&rep=rep1&type=pdf

4. *Yung Chul Park, Kee- Hong Bae, Financial Liberalization and Economic Integration in East Asia, Op.Cit, P 2.*

المشروع الأوربي بسلاسة مضيفا أعضاء جددا، وملغيا الحواجز التي تُقسّم شعبه، ومحققا ازدهارا متزايد. وهذه الأزمة هي أول اختبار كبير له، كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات الطيبة.

فعلى الرغم من أنّ بلدان وسط أوربا وشرقيها الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي حظيت بوضع مريح لفترة قصيرة. فقد حفّزت العضوية في الاتحاد الأوربي التكامل الاقتصادي والمالي، ممّا أسفر عن نمو اقتصادي سريع وتدفقات وافدة كبيرة من رأس المال، كما خلقت «تأثير الهالة» وحَمَت بعض البلدان من أن تدفع أكثر مقابل اقتراض الأموال الخارجية، على الرغم من تنامي أوجه التعرّض للمعاناة. ولكن الأوقات السعيدة لم تدم، فقد أخلت المرونة المبدئية للدول الأعضاء الجدد إزاء الاضطراب المالي العالمي الطريق أمام أزمة عميقة في قلة منها، وعندما ضربت الأزمة العالم في 2007، بدت أوربا الناشئة محصنة في البدء، لأنّها لم تتعرض للمخاطر المباشرة للأصول دون الممتازة في الولايات المتحدة. ولكن تعمّق الأزمة في 2008، أدى إلى تباطؤ الصادرات وتوقف تدفقات رأس المال الوافدة فعليا في بعض البلدان. ولسوء الحظ، فإنّ التكامل الاقتصادي والمالي الذي ساعد أوربا الناشئة على اللحاق بأوربا المتقدمة في الأزمنة السعيدة، جعلها أكثر تعرضا للمخاطر مع زيادة المناخ الاقتصادي العالمي سوءا[1].

فالتكامل المتزايد والتدفقات الوافدة الكبيرة من رأس المال التي أعقبت ذلك، أسفرا عن أوجه جديدة للتعرض للأزمة. فقد أسهمت التدفقات الواردة في ارتفاع مستويات «الديون الخارجية»، وعجز مفرط في الحساب الجاري في كثير من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي. وأثار النمو السريع للائتمان القلق من نشوء اقتصاد محموم مع زيادة التضخم، واتساع عجز الحساب الجاري، وتضخم فقاعات الإسكان. وأصبح القلق بشأن الميزانية العامة بارزا بوجه الخصوص في البلدان التي كان الناس ومشروعات الأعمال يبرمون قروضا باليورو وغيره من العملات الأجنبية (أساسا الفرنك السويسري والين)، لأن هذا أدى إلى تزايد عدم توافق العملات، هذا الأخير عمّق معاناة القطاع الخاص من جراء خفض سعر الصرف وتراكم مخاطر الائتمان المصرفي، كما زاد التكامل المالي الأعلى من تعرض أوربا الناشئة لمخاطر تنشأ في أماكن أخرى. كذلك فإنّ الروابط الأكثر توثقا، والتي عززت النمو من قبل، أدت إلى زيادة مخاطر الركود، خاصة مع تأزم البنوك الدولية في البلدان الأوربية المتقدمة والتي أصبحت تشكّل قنوات عدوة جديدة[2].

---

1. مارتن شيهاك وسروبونا متيرا، أوربا تفقد هالتها، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، جويلية 2009، ص12.

2. نفس المرجع، ص13.

كما تعاني أوربا المتقدمة أيضا أسوأ كساد منذ الحرب العالمية الثانية، وقد ساعدت إجراءات حاسمة وغير مسبوقة في السياسة الاقتصادية على الحيلولة دون حدوث انهيار تام للقطاع المالي، وعواقب أشدّ وحشية بالنسبة للناتج، لكن الأفاق لا تزال تبدو كئيبة، والأرجح أن الانتعاش سيكون في النهاية فاترا وهشا، وإلى جانب الحاجة الملحة لإدارة الأزمة، ينبغي أيضا لأوربا أن تعيد النظر في الأطر التي تقوم عليها، لأنّه تكّشف أنّ الكثير منها معيب أو مفقود، والأكثر إلحاحا هو الحاجة لفحص وإصلاح إطار الاستقرار المالي الأوربي، وذلك أمر حاسم لمنع نشوب أزمات في المستقبل وتقليل تكاليفها لأدنى حد عندما تحدث[1].

وقد فاقمت الأزمة التوترات داخل منطقة اليورو، فقد عانى كثير من البلدان الستة عشر الأعضاء في منطقة اليورو من عجز كبير في الحساب الجاري وعجز مالي كبير، واقترن ذلك بتراجع في نمو الناتج ونسب ديون مرتفعة، وعانت هذه البلدان من ظروف تمويل أكثر صعوبة وآفاق للنمو أشدّ سوءا، ممّا طرح كثير من الأسئلة عن إمكانيات بقاء منطقة اليورو متماسكة[2].

كما أنّ الأزمة في منطقة اليورو كشفت عن وجه آخر من الأزمات ناهيك عن أعباء الأزمة المالية والاقتصادية، وهي «أزمة سياسية» نابعة عن عدم انتظام الردود والاستجابات بين حكومات منطقة اليورو، ناهيك عن الخلاف الناشئ بسبب المصالح المتناقضة ممّا ولّد استجابات فاترة وضعيفة إزاء الأزمة، كما شكّلت شروط «الاتحاد النقدي» تحدي لصناع السياسات لعلاج الأزمة، وعندما تأكد من أنّ الاتفاق المرتكز على آلية إقراض اليونان غير كاف، فُتح باب النقاش حول ضرورة إنشاء صندوق للإنقاذ الأوربي، إلاّ أنّ هذه المهمة قد تعقّدت بسبب رئيس أنّ المفاوضات تشمل عددا كبيرا من حكومات الدول الأعضاء في منطقة اليورو، والأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوربي، ناهيك عن المؤسسات الرئيسية: المفوضية الأوربية والبنك المركزي الأوربي والمجلس الأوروبي ومجموعة اليورو، وما ترتب عن ذلك من مخاوف بشأن التدابير المُتخذة لعلاج الأزمة اليونانية كونها تُشكّل سابقة خطيرة*، وسيكون لها انعكاسات سلبية على الإطار المؤسسي على المدى الطويل وسير عمل الوحدة النقدية كذلك[1].

---

1. ماريك بيلكا، أوربا في شدة، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، جويلية 2009، ص 9 .

2. نفس المرجع والصفحة.

★. من شروط الاشتراك في الاتحاد النقدي الأوربي توفر صحة عالية في المالية العامة للدول الأعضاء بحيث يجب ألا يزيد الحد الأقصى للمديونيات عن 3% من الناتج المحلى الإجمالي لضمان عجز الموازنة في الحدود المعقولة. كما يجب ألا يزيد مستوى المديونية الحكومية عن 20 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنّه ضمن الشروط المُنظمة للاتحاد النقدي تحديد سقف سنتان على الأقل بشكل عام لكل هذه الدول التي تبدي رغبتها في الانضمام إلى المنطقة، وخلال هذه الفترة، يجب على الدولة المعنية استيفاء الشروط القانونية والاقتصادية، التي قد تؤهلها لتطبيق العملة. وتعرف هذه الفترة بالآلية الأوروبية لتحديد أسعار العملات (*ERM II*). وكل دولة تحدد بمحض إرادتها وقت بدء تنفيذ هذا السقف، لكن عند دخولها هذه الفترة، تتعهد باستيفاء الشروط عند انتهائها وإلاّ واجهت عقوبات صارمة نتيجة الإخلال

وكما أشار «*Kirkegaard*» أنّه من الصعوبة بمكان تزامن وتحقيق الأهداف المزدوجة، من انتهاج سياسات لعلاج الأزمة الحالية، والمحافظة على الإطار المؤسسي والحيلولة دون اتخاذ نفس السياسات لأعضاء آخرين في المستقبل على حدٍ سواء[2].

وقد أدت المخاوف المتزايدة خاصة من البلدان أصحاب الفوائض بزعامة ألمانيا من أنّ إنقاذ اليونان سيشكّل سابقة لها تبعاتها، ما يُقوّض الأطر التنظيمية للاتحاد النقدي، خاصة عندما يتعلق الأمر بعلاج مُشكلات عجز البلدان الأخرى الأكبر في منطقة اليورو من مثل إسبانيا وإيطاليا، وكلاهما تُعتبر بحسب زعمهم أكبر من أن تُنقذ، كل هذه التنظيمات النظرية وما يرتبط بها من تعقيدات من الناحية التطبيقية، حالت دون انتهاج حلول واتخاذ تدابير سريعة لحل الأزمة اليونانية، والاكتفاء باتخاذ الحلول الجزئية التي لم تكن أبدا كافية لعلاج مكامن الخلل، ما مكّن العدوى من الانتشار وانتقال الضعف إلى بلدان أعضاء في المنطقة، ويُعزى التباطؤ في وضع حلولٍ جذريةٍ للأزمة إلى طبيعة الأُطر القانونية وعلى وجه الخصوص البند القائل بـ «لا للإنقاذ»* والذي يُحظَر بموجبه أي عضو من أعضاء الاتحاد أن يقترض ديون أخرى، كما يُحظر مباشرة البنك المركزي الأوربي من تقديم قروض للمؤسسات العامة وذلك لتفادي التمويل النقدي للعجز المالي[3].

تاريخيا ومن جهة أخرى فإنّ أهم مرتكزات الأطر التنظيمية للاتحاد النقدي الأوربي تستمد مرجعيتها من بنود اتفاقية «ماستريخت» العام 1992 والتي شكّلت النموذج الأشدّ بروزا لقواعد التشديد المالي ـ مقاييس الأداء المباشر ـ المطلوبة لكبح نزوع الحكومات نحو عجز طليق العنان، والتي حددت الشروط المُسبقة التي تلتزم بها البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد النقدي

بذلك، وأي تغاضي عن هذا الشرط قد يُعدّ سابقة من شأنها الإخلال بالإطار المؤسسي المنظم للاتحاد النقدي في المنطقة المتكاملة. ومن الملفت للانتباه أنه في عام 2004 تم الإعلان بأن اليونان لم تكن مؤهلة أبداً في يوم من الأيام بالدخول في النظام النقدي الأوروبي الموحد، لأن البيانات الاقتصادية التي أعطيت للجهات الأوروبية المسؤولة تم تزويرها وأعطيت عوضًا عنها معلومات خاطئة عن صحة أداء الاقتصاد اليوناني.

1. Ulrich Volz, ***Lessons of the European Crisis for Regional Monetary and Financial Integration in East Asia****, Op.Cit, P13.*

2. Jacob Funk Kirkegaard and C. Fred Bergsten, ***The Coming Resolution of the European Crisis****, Petrson Institute for International Economics, policy Brief, Number Pb 12 – 1 , January 2012, Washington, P06. (02-09-2013) www.iie.com/publications/pb/pb12-1.pdf*

★ *. « no bailout » clause (Article 125 of the Treaty on the Functioning of the European Union) and Article 123.*

Article 123*: Overdraft facilities or any other type of credit facility with the European Central Bank or with the central banks of the Member States (hereinafter referred to as 'national central banks') in favour of Union institutions, bodies, offices or agencies, central governments, regional, local or other public authorities, other bodies governed by public law, or public undertakings of Member States shall be prohibited, as shall the purchase directly from them by the European Central Bank or national central banks of debt instruments.*

Article 125*: The Union shall not be liable for or assume the commitments of central governments, regional, local or other public authorities, other bodies governed by public law, or public undertakings of any Member State, without prejudice to mutual financial guarantees for the joint execution of a specific project. A Member State shall not be liable for or assume the commitments of central governments, regional, local or other public authorities, other bodies governed by public law, or public undertakings of another Member State, without prejudice to mutual financial guarantees for the joint execution of aspecific project.*

EUROPEAN UNION, ***CONSOLIDATED VERSION OF THE TREATY ON THE FUNCTIONING OF THE EUROPEAN UNION****, Official Journal of the European Union, 30/03/2010,P83. (02-09-2013) http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2010:083:0047:0200:en:PDF*

3. Ulrich Volz, Loc.Cit.

الأوربي، ففي مجال السياسة المالية يقضي بأن لا يتجاوز عجز الميزانية 3 % من الناتج المحلي الإجمالي وألا يتخطّى الدين الحكومي 60 % من الناتج المحلي الإجمالي[1].

ويُشار بكثير من أصابع الاتهام لمعايير «ماستريخت» من جانب من رؤوا أنّها تتسبب في استفحال حالات الأزمات، ففي الدراسة التي أُعدّت العام 1993 وأصبحت شهيرة حاليا بـ «العجز المُفرط: الرُشد وعدم الرُشد في معاهدة ماستريخت»، انتقد «روبيني» «*Nouriel Roubini*» هذه المعايير باعتبارها مبرر «إسراف خطير في التدمير المالي»، وكانت المُشكلة في معايير ماستريخت هي أنّها لا تُراعي حالة الاقتصاد، فحتى في مواجهة الكساد كانت تتوقع أن تستمر الحكومات في خطتها لتقليل العجز والدين حتى الوفاء بالمعايير. كما لم تُسلِم المعايير بأنّ بعض الإنفاق الحكومي يتخذ شكل استثمارات مثلا في البنية الأساسية يُمكن أن تُولّد إيرادات في المستقبل. وخلص روبيني والمؤلفون المُشاركون معه* إلى أنّ تنفيذ المعايير يقتضي درجة مُفرطة من الانكماش المالي، الذي لابد وأن يُؤثر تأثيرا عكسيا على مستوى النشاط الاقتصادي وأوصوا أنّه «ينبغي إهمال المعايير أو تطبيقها بصورة فضفاضة تماماً»[2].

ويجدر التأشير في سياق مكمل لعلاج الأزمات، أنّ الآثار المترتبة عن السياسات الاقتصادية المُنتهجة ومستوى جرعات الإنقاذ المعتمدة زمن الأزمات، ترتبط ارتباطا وثيقا بتوقيت اعتماد السياسات وسرعة الاستجابات، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته السلبية في الحالة اليونانية، فمع تباطؤ المفاوضات بين الحكومات والمؤسسات حول الآليات والحلول، إضافة إلى حاجة الحكومات المختلفة لتأمين الدعم حول مواقفها سواء من خلال الاستفتاء الشعبي أو موافقة برلماناتها الوطنية، كل ذلك أكدّ أنّ الاتحاد الأوربي لم يكن ذو جاهزية للتعامل مع الأزمة، كما فقدت السيطرة على الأحداث ممّا مكن الخسائر أن تتضاعف[3].

وفي سياق الحلول الجزئية المُشار إليها برزت فكرة «سندات اليورو» التي جاءت بعد مخاض طويل ومعارضة شديدة لأهم القوى الاقتصادية في أوربا من مثل ألمانيا، في حين يرى مجموعة من أعضاء المنطقة أنّ عملية «تجميع الدين» على شكل سندات يورو يمكن أن يحل الأزمة، لكن إذا

---

1. براكاش لنجاني، رؤية الأزمة بوضوح، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد1، مارس 2009، ص 6.

★. وهما: في بيل ويليم بويتر، وجيانكارلو كورسيتي.

2. نفس المرجع والصفحة.

3. Ulrich Volz, OP.Cit, P14.

تمعنا في ذلك لوجدنا أنّ التجربة الأمريكية* المبكّرة المرتكز عليها قياسا لا تعتبر تشبيها مفيدا، كما أنّها لا تُشكّل سابقة مشجعة بالنسبة لسندات اليورو من عدة جوانب[1]:

- بالمقارنة فإنّ توقعات النمو في أوروبا اليوم تعتبر قاتمة، ومدفوعات الفوائد حتى لليونان أو إيطاليا تشكّل نسبة أقل من 20 ٪ من إجمالي الإيرادات. إنّ المشكلة الحقيقة هي تمديد الدين الحالي في اقتصاد يعاني الركود، فعلى سبيل المثال سيكون لإيطاليا قريبا موازنة متزنة من حيث الجوانب الهيكلية، لكنها لا تزال تواجه مشكلة إعادة تمويل الديون القديمة عندما يحين موعد سدادها كل عام؛
- كما أنّ تهدئة الشكوك المتعلقة باستدامة الدين العام في منطقة اليورو تتطلب إعادة هيكلة معمّقة أيضا. إذ من المؤكد أنّ بالإمكان حل أزمة منطقة اليورو لو تم تحويل إجمالي الدين العام الحالي لسندات يورو مقدارها 20 سنة مع عائد مقداره 3 ٪ وفترة سماح مقدارها خمس سنوات على خدمة الدين.

إنّ من المثير للاهتمام عند التحدث عن الوضع في منطقة اليورو، أن نذكر ما حصل بعد نحو نصف قرن من قيام «هاملتون» بالتصرف، فخلال الفترة من عام 1830 إلى 1850 قامت عدد من الولايات بالمبالغة في استثماراتها وعندما انتهت فترة الازدهار لم تستطع ثماني ولايات ومنطقة فلوريدا من تسديد خدمات دينها، ولم تستطع سداد القروض المترتبة عليها والتي كانت بريطانية في معظمها. إنّ هذا التقصير في السداد قد كلّف الكثير، فالفترة الممتدة من عام 1840 إلى 1850 كانت فترة تتميز بالنمو البطيء، حيث أجبر الضغط المتواصل من الدائنين الأجانب معظم المدينين الرسميين على استئناف الدفعات بعد فترة من الوقت، إذ أنّ التقصير في السداد لم يكن مخرجا سهلا، وجميع الولايات الأمريكية (باستثناء فيرمونت) قامت عندئذ بإدخال تعديلات لدساتيرها تتعلق بالموازنات المتوازنة، من أجل تعزيز مصداقيتها المالية، ما يطرح سؤالاً رئيساً: هل دول الاتحاد الأوروبي مستعدة لاتخاذ خطوة مماثلة ؟[2]

وفي إطار التحليل السابق يُمكننا القول أنّ حُزم المشاكل التي أدت إلى الأزمة التي تواجهها منطقة اليورو، قد تبدو مألوفة لكل من درس أو شهد وحلل بعمق الأزمة المالية الآسيوية وغيرها من الأزمات التي عصفت بمجموعة من التكتلات الأخرى، واستخلص منها أهم الدروس والتجارب

★. يرتكز أنصار هذا التوجه على التجربة الأمريكية بدايات نشوئها، حيث نجح «ألكسندر هاملتون» وهو وزير الخزانة الأمريكي إبان فترة حكم الرئيس جورج واشنطن بالضغط على الحكومة الفيدرالية الجديدة من أجل تحمل ديون الحرب الثورية للولايات الأمريكية.

*1. Daniel Gros, **Why Eurobonds are Un-American**, Project Syndicate, 3 Aug 2012. (02-09-2013)*
http://www.project-syndicate.org/commentary/why-eurobonds-are-un-american-by-daniel-gros
2. Daniel Gros, Op.Cit.

المُستفادة، على الرغم من ضرورة الإشارة أنّ الأزمة الأوروبية قد تنطوي على بعض الخصوصية لجانب من الاعتبار أنّ التكامل بالمنطقة قد ارتقى إلى مراحل متقدمة في سلم مراحل التكتلات ضمن نظرية التكامل الاقتصادي، فمن الإنصاف الإقرار أنّ بعض من المشاكل كان يمكن تجنبها لو أنّ صناع القرار في المنطقة الأوربية كانت لهم آذانا صاغية لبعض الدروس المستفادة من شرق آسيا والمناطق الناشئة الأخرى.

إنّ هناك الكثير ممّا يُمكننا استخلاصه من التجربة الأوربية الأخيرة، ولعل من أهم الدروس الجديدة ما تعلق بالاتحاد النقدي، فيجب الأخذ بعين الاعتبار أنّ الارتقاء إلى مراحل متقدمة ضمن سلم التكامل لا يُمثل هدفا في حد ذاته، أو طموحا لصناع السياسة ينبغي تحقيقه، إنّما هو حالة تدريجية مرحلية تقتضيها الضرورات المُؤسسة على أسباب واقعية، وتدفع بها التطورات الإقليمية المختلفة من تنامي الترابط التجاري البيني، وتخفيف حدة الفروقات بين اقتصاديات البلدان الأعضاء، وتعزز درجات تنسيق السياسات النقدية والمالية، وتقوية المؤسسات الإقليمية القديمة من أجل ممارسة سلطانها على الدول في نطاق الإقليم المتكامل، وتكملة الأدوار المنقوصة فيها بإنشاء مؤسسات مكملة؛ كل ذلك مع شروط وأطر مؤسسية وتنظيمية مرنة تكفل الاستجابات السريعة والمؤثرة أوقات الأزمات.

فعلى ذلك فإنّ التكامل النقدي في شرق آسيا والمناطق التي تطمح لذلك، ينبغي أن يسير تدريجيا، على الرغم من أنّ هناك من الباحثين[1] المساندين يروون أنّ الحُجج المُساندة لازالت قائمة للتكامل النقدي، وأنّ المبررات والأسباب لا تزال صالحة وقوية لتحقيق ذلك، وإن كانت أهم المبررات الرئيسية التي ارتكزت عليها البلدان التي تعتمد أنظمة أسعار الصرف الثابتة ـ سواء كان خيار التثبيت أو اتحاد نقدي كامل ـ تنحسر في آلاء تعزيز التجارة الدولية البينية في المنطقة، وهو الأمر الذي يُثبته الفكر الاقتصادي من أنّ اعتماد الاتحاد النقدي يؤدي إلى رفع التجارة الثنائية[2].

ومع ذلك، فقد أظهرت الأزمة الأوروبية مرة أخرى أنّ أي ترتيب لمعدل الصرف الثابت (بما في ذلك الاتحاد النقدي) يُسفر عن أوجه العرضة للأزمات، خاصة عند غياب الضوابط، وتنامي

---

1 . for more details see:

- *Ogawa Eiji, Ito Takatoshi, On the Desirability of a Regional Basket Currency Arrangement, **Journal of the Japanese and International Economies**, Japan, Volume 16, Issue 3, September 2002, PP 317–334.*
  http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0889158302904995
- *Masahiro Kawai, Toward a Regional Exchange Rate Regime in East Asia, **Pacific Economic Review**, Volume 3, Issue 1, February 2008, PP 83–103.*
  http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-0106.2007.00391.x/abstract;jsessionid=2410B28F25FF7931E847E7AA0FDD0268.d01t04

*2. Paul R. Bergin, Ching-Yi Lin, Exchange Rate Regimes and the Extensive Margin of Trade, Jeffrey Frankel and Christopher Pissarides, **NBER International Seminar on Macroeconomics 2008**, University of Chicago Press, the National Bureau of Economic Research, Chicago, USA, 2009, P 201. (02-09-2013)*
http://www.nber.org/chapters/c8241.pdf

الاختلالات الاقتصادية وفوارق النمو، مع عدم قدرة السياسات الاقتصادية على الحفاظ على مستوى تنافسية السعر المحلي وجها لوجه مع بقية الدول الأعضاء في التكامل خارج منطقة الاتحاد النقدي، وعدم المقدرة على التكيف الخارجي عن طريق سعر الصرف، ما يُسفر عن تآكل القدرة التنافسية لبلدان الاتحاد النقدي، وفي معظم الحالات يؤدي هذا إلى العجز في الحساب الجاري وفي مراحل متقدمة من شأنه أن يؤدي إلى أزمة في ميزان المدفوعات[1].

ولعل التاريخ يُعيد نفسه، فتماما مثل ما حدث في أزمة النظام النقدي الأوربي العام 1992، ونظام سعر الصرف الثابت الذي سبق الاتحاد النقدي الأوروبي، والوضعية الحالية إزاء الأزمة الأوروبية الراهنة، تسلط الضوء على الأخطار والمُشكلات التي تتسبب فيها نظم الصرف، وتتعمق مدعومة بالفوارق الاقتصادية واختلافات سياسيات الاقتصاد الكلي، وهي مُشكلات تنشأ داخل أي نوع من نظم سعر الصرف الثابت، وعلى ذلك ينبغي لبلدان شرق آسيا توجيه واضح للخطط التكامل النقدية وسعر الصرف الطموحة أكثر من اللازم، لأنّ هذا الاتجاه قد يأتي بنتائج عكسية تُساهم في توالد الأزمات، وهو ما تمت الإشارة إليه من قبل «فولز» «*Ulrich Volz*»[2]، كما أنّ اقتصادات شرق آسيا ليست مستعدة ـ حتى الآن ـ لنظام سعر صرف إقليمي، فهناك حاجة إلى مستوى عال من الاتفاق السياسي، والالتزام بين الدول من أجل إنجاح سياسات الاقتصاد الكلي والتنسيق المالي الوثيق، لاستكمال خطوات التكامل النقدي، لذا ينبغي للبلدان شرق آسيا إتباع نهج تدريجي جدا في التكامل النقدي، من شأنه أن يمنح قدرا أكبرا من المرونة والتكييف لأنظمة الصرف العائمة المسترشدة بسلة من العملات كخيار استراتيجي للحفاظ على استقرار أسعار الصرف البينية النسبية، مع تجنب مخاطر ترتيبات أسعار الصرف الثابتة وتلافي إعادة سناريو الأزمات الماضية، وفي ما بعد تأتي مرحلة طرح «وحدة العملة الآسيوية» كعملة موازية تُعمم جنبا إلى جنب مع العملات الوطنية[3].

وينحى «كواي» «*Kawai*» إلى تعزيز الفكرة السابقة، فيرى أنّه على الاقتصادات الناشئة في شرق آسيا أن تبدأ في اختيار سلة من العملات، باعتباره مرتكزا للسياسة النقدية لتمكين جميع عملات شرق آسيا أن تُقدّر بشكل جماعي وجها لوجه مع الدولار الأمريكي، مع الحفاظ على استقرار الأسعار البينية في حال أزمات تدفقات رأس المال، وتعزيز إمكانية الفكّ السريع للاختلالات

---

1. Ulrich Volz, OP.Cit, P14.

*2. Ulrich Volz, On the Feasibility of a Regional Exchange Rate System for East Asia: Lessons of the 1992/1993 EMS Crisis, **Journal of Asian Economics**, Volume 17, Issue 6, December 2006, PP 1107–1127. (03-09-2013) http://ideas.repec.org/a/eee/asieco/v17y2006i6p1107-1127.html*

*3. Ulrich Volz, **Prospects for Monetary Cooperation and Integration in East Asia**, MIT Press, Cambridge, 2010, P2. (03-09-2013) http://mitpress.mit.edu/sites/default/files/titles/content/9780262013994_sch_0001.pdf*

في المدفوعات العالمية. بعد هذه الخطوة الرئيسية، يصبح من المنطقي والصحي لدول جنوب شرق آسيا أن تعمل على مزيد من خطط استقرار أسعار الصرف البينية على سبيل المثال من خلال «الأفعى الآسيوية ⋆» أو «آلية سعر الصرف الآسيوية»[1].

وتعاني مجموعة من البلدان الأوروبية نموا للناتج غير مستديم تغذيه طفرات تدفقات رأس المال المُتعرض للتذبذبات أو التوقف المفاجئ أو عكس اتجاه هذه التدفقات خاصة زمن الأزمات، وهو النمط الذي تكرر كثيرا في العصر الحديث[2].

وارتباطا بالمؤشرات السابقة فإنّ تكاليف وفوائد التكامل المالي بحاجة إلى إعادة النظر، وقد أبرزت الأزمة الأوروبية مرة أخرى أنّه ليس من شأن التكامل المالي أن يؤدي تلقائيا إلى كفاءة تخصيص رأس المال كما تنبأت به النظرية الكلاسيكية الجديدة، من اعتقاد في قدرة الأسواق الحرة على تخصيص رأس المال بكفاءة، وانضباط الحكومات من أجل تحقيق ذلك، وبالتأكيد كل ذلك لم يجد ما يبرره في الحالة الأوربية، وما تجسّد على أرض الواقع بدلا من ذلك، أن ساهم التكامل المالي غير المقيد في منطقة اليورو إلى تطوير الاختلالات والفقاعات غير المستدامة. في حين كانت المخاطر في الأسواق المالية أقل ممّا هو مُسجل خلال العقد الأول من عمر اليورو، ما فسح المجال للتشاؤم المفرط حول قدرة بلدان المنطقة على سداد ديونها، وفي حالة اليونان، فإنّ التشاؤم بالتأكيد هناك ما يبرر[3].

وينبغي لبلدان شرق آسيا ـ خاصة أنّ كثير منها لا تزال تحافظ ولو جزئياً على ضوابط رأس المال ـ النظر بعناية كون أنّ أي نوع من أنواع تدفقات رأس المال قد تكون مفيدة للتنمية على المدى القصير والمتوسط، لكن قد تتضمن حزم من المخاطر كون المؤسسات المالية المشاركة في الأنشطة عبر الحدود ترفع من درجة المخاطر النظامية وهو الأمر الذي يُشكل أحد جوانب التحديات التنظيمية الخطيرة، وعلى ذلك ينبغي لبلدان شرق آسيا أن تسير بخطى حذرة نحو تحرير الأسواق المالية خاصة في إطار العمل على تحقيق هدفهم المعلن، المتمثل في السماح لحرية تدفق رأس المال كجزء من استراتيجية بناء «سوق موحدة» وقاعدة الإنتاج عبر الآسيان بحلول عام 2015 [4].

وفي هذا الصدد يجدر التأكيد إلى ما أشار إليه «كواي» «*Kawai*» إلى أنّ هناك حاجة ملحة في آسيا على حد سواء لتعزيز آليات الرقابة والتحوط على المستوى الجزئي، وتنظيم وإقامة

★ *Asian Snake, Asian Exchange Rate Mechanism*

1 . Masahiro Kawai, Op.Cit, P 83.

*2. Carmen Reinhart, Vincent Reinhart, Capital Flow Bonanzas: An Encompassing View of the Past and Present, Jeffrey Frankel and Christopher Pissarides, **NBER International Seminar on Macroeconomics 2008**, University of Chicago Press, the National Bureau of Economic Research, Chicago, USA, 2009, P9. (10-09-2013)*
http://www.nber.org/chapters/c8229.pdf

*3. Ulrich Volz, **Lessons of the European Crisis for Regional Monetary and Financial Integration in East Asia**, Op.Cit, P15.*

4. Idem, P16.

مؤسسات إقليمية تُشكّل إطارا فعالا إشرافيا وتحوطيا على المستوى الكلي، تمارس عمليتها الإشرافية والاحترازية الدقيقة التي تُعزّز من سلامة وصحة المالية العامة للشركات الفردية والجماعية من خلال رصد رؤوس أموالها، والأصول والأرباح والسيولة والرافعة المالية والإدارة وغيرها، وحساسيتها لمختلف المخاطر التي تُشكّل تحديا كبيرا يُهدد استقرار المنطقة ككل[1].

هذه الحقائق الملموسة تدفع إلى ضرورة تعزيز مراقبة ورصد الأسواق المالية الإقليمية كذلك، لما أظهرته الأزمة الأوروبية من تكرار لما سُجل سابقا خلال الأزمة الآسيوية، من إمكانيات امتداد بقع الأزمات وقدرتها على الانتشار بسرعة بين الاقتصاديات المتكاملة بشكل وثيق، سواء من خلال قناة التجارة، أو القناة المالية، أو كليهما. ومن بين أمور أخرى، تحتاج دول شرق آسيا لإدارة المخاطر العمل على تكملة وتعزيز البنية المالية الوطنية والإقليمية وما اتصل بها من مؤسسات وأطر تنظيمية وتشريعات قانونية وطنية وفوق وطنية، تضمن التنظيم المحكم لتدفقات رؤوس الأموال، ورصد الأفضل لمنع وقوع الأزمات في المستقبل[2].

وفيما تعلق بأطروحة التكتلات كقناة لانتقال الأزمات، وتحديدا فيما تعلق بالتكتلات «الإقليمية الجديدة» أو ما يصطلح بتسميتها بـ «التكتلات القارية»، وفي ظل ما تحويه هذه الاتفاقات سواء بشكلها الثنائي أو متعدد الأطراف، من ماديات تحرير عميق تتجاوز ما هو موجود ضمن مراحل متقدمة في التكتلات التقليدية، خاصة فيما تعلق بالتجارة أو تحرير رأس المال أو غيرها من المجالات المختلفة، كحقوق الملكية الفكرية والمواصفات القياسية ... وعلى الرغم من أنها تقتصر على المرحلة الأولى ضمن سلم نظرية التكامل التقليدي ـ منطقة تجارة حرة ـ، وفي ظل عدم تكافؤ الدول الأعضاء اقتصاديا لجانب من الاعتبار أنّ الاتفاق يضم قوى اقتصادية تعتبر مراكز ومحور الاتفاق ودولا نامية كأطراف، فإنّ خطر انتقال الأزمات وانتشارها في الإقليم المتكامل قد تبرز بجلاء خاصة عندما تعصف الأزمة بمراكز المنطقة المتكاملة، لعدة جوانب منها:

- الثقل الاقتصادي للدول المتأزمة والتي تُشكّل محور الاتفاق ضمن الترتيبات الإقليمية، سواء من ناحية الناتج أو التجارة البينية وكذا حجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة؛
- الارتباط المزمن للدول الأطراف في مثل هذا النوع من الترتيبات بدول المركز، ما جعل قدراتها وإمكاناتها محتبسة اقتصاديا وبنيويا بالمراكز، ومعدلات نموها متزامنة بنمو

1. *Masahiro Kawai, G-20 Financial Reforms and Emerging Asia's Challenges, Kemal Dervis, Domenico Lombardi, and Masahiro Kawai,* ***Asia and Policymaking for the Global Economy****, Brookings Institution Press, Washington, 2011, P 123. (14-09-2013) http://www.adbi.org/files/2011.05.11.book.asia.policymaking.global.economy.chap.4.pdf*
2. *Ulrich Volz,* ***Lessons of the European Crisis for Regional Monetary and Financial Integration in East Asia****, Op.Cit, P18.*

اقتصاديات الدول المتقدمة، ما يجعلها عرضة للصدمات الناتجة عن ضعف الطلب الكلي للدول المتأزمة، عبر آلية الآثار التبادلية للصفقات التجارية، وأثر التغذية العكسية؛

- هشاشة البنيان المالي والمنظومة المصرفية خاصة فيما تعلق بالدول التي اعتمدت آليات تحرير مالي متسرع وغير مرحلي، مع ضعف قدرة الإشراف والرقابة الصارمة لعمل الأسواق النقدية والمالية؛
- ضعف إمكانات التحوط من الأزمات وقدرات التعامل معها، مع عدم وضوح حيز دور المراكز المتقدمة في المساعدة على التغلب عن تلكم الاختلالات.

وتاريخيا العام 1994 مع بداية دخول اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة «النافتا» حيّز التطبيق، عصفت بالمكسيك أزمة البيزو، ومنذ العام 1990 وفي وقت مبكر كانت الشركات المتعددة الجنسيات ومديري الصناديق المؤسسية قد استثمرت في المكسيك أكثر من أي دولة من دول الأسواق الناشئة الأخرى منذ 1990، تحسبا لنفاذ هذا الاتفاق، لكن الإشكالات التي برزت أنّ «النافتا» لم تقم بإدخال تعديلات على السياسات اللازمة والضرورية لمنع الأزمة ولا التسهيلات المالية اللازمة للتعامل معها مرة واحدة إن وقعت. واقتصر دور الدولة المحور في الاتفاق (الولايات المتحدة) بدلا من ذلك، اعتماد حزمة الإنقاذ الثنائية المخصصة من خلال صندوق استقرار العملة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في أوائل عام 1995 [1].

وقد كانت أزمة البيزو أول اختبار حقيقي للإقليمية الجديدة المنشأة حديثا، وهي الحالة التي فشلت فيها التجربة في تعزيز المؤسسات الإقليمية وربما أضعفت احتمالات إنشاء أخرى قوية، خاصة أنّ الاتفاق في جوهره يقتصر على منطقة تجارة حرة إلى جانب مجموعة من أحكام تحرير الاستثمارات وغيرها ... ولا يُجيز الارتقاء إلى مرحلة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ناهيك عن غياب التعاون والتنسيق المالي والنقدي بين الدول الأطراف، باستثناء ما تمّ التفاوض عليه مع مجلس الاحتياطي الاتحادي والبنك الكندي بشأن مقايضة العملات مع بنك المكسيك كمساعدة، أو ما تم الاتفاق عليه بشأن إنشاء لجنة نافتا وأمانة نافتا، لكن هذه المؤسسات موجودة في الاسم فقط، بل هي تعاني من نقص التمويل وليس لها دور تقريبا في صنع السياسات التجارية المحيطة بها والاستثمار في اتفاق أمريكا الشمالية. وقد أُثبت من خلال التجربة أنّ النافتا تفتقر إلى القدرة على الصعيد الإقليمي على استباق وتجنب الأزمة المالية[2].

---

1. C. Randall Henning, Op.Cit, P16.
2. Idem.

وبعد مرور أكثر من عقد على اتفاق النافتا، وتحديدا ما حدث في أزمة الرهون العقارية الأمريكية الراهنة، وما خلفته من الفوضى وحالات اللا استقرار وكثير من المشاكل لجارتيها كندا والمكسيك، وهذا راجع أساسا إلى الحجم الاقتصادي الأمريكي واتساع نطاق تأثيره على المنطقة. إذ يرتبط الاقتصاد المكسيكي ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الأمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك التجاري الأول للمكسيك بحكم الجوار الجغرافي واشتراكهما في اتفاقية النافتا من ناحية، وبحكم هيكل الصادرات والواردات لكلتا الدولتين من ناحية أخرى .

ويكفي أن نعلم أنّ حجم الصادرات المكسيكية للولايات المتحدة بلغ عام 2006 نحو 84 % من إجمالي حجم الصادرات المكسيكية، وبلغ حجم الواردات المكسيكية من الولايات المتحدة خلال العام نفسه 50 % من إجمالي حجم الواردات المكسيكية، والمكسيك هي ثالث أكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة الأمريكية. فمعاملات الارتباط المرتفعة والمعززة باتفاقيات الإقليمية الجديدة (ترتيبات النافتا) بين الاقتصاد المكسيكي والاقتصاد الأمريكي جعله عرضة للاهتزاز وعدم الاستقرار، خاصة مع تعرض الاقتصاد الأمريكي للمشكلات ولأزمات مالية كبيرة، وهو الأمر الذي ظهر جليا في الأزمة المالية الراهنة والكساد الذي يعانيه الاقتصاد المكسيكي خلال عام 2009، نتيجة لانخفاض حجم الصادرات إلى الولايات المتحدة، وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية، وعودة المهاجرين وارتفاع معدلات البطالة[1]، وقد أوحى الارتباط العميق بين الولايات المتحدة والمكسيك كما أسلفنا سابقا بالمقولة الآتية: أنّه عندما تسعل الولايات المتحدة الأمريكية تصاب المكسيك بالأنفلونزا[2].

وقد شهد الاقتصاد المكسيكي الانخفاض الأشدّ خطورة في النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية بعد الأزمة المالية العالمية. فاعتمادها على صادرات الصناعات التحويلية إلى القطب الأمريكي جعل اقتصاد البلاد عرضة للصدمات الخارجية والأحداث والظروف الاقتصادية المتغيرة في الولايات المتحدة، وتُشير الإحصائيات إلى تسجيل تراجع في نمو الاقتصاد المكسيكي بنسبة 6.6 % في عام 2009[3].

كما تعتمد المكسيك بشكل أساسي على تحويلات العمالة المكسيكية في الولايات المتحدة التي بلغ عددها نحو 11.8 مليون عامل، أي ما يوازي 10 % من سكان المكسيك. وبلغ حجم

---

1. أسامة عبدالله، **المكسيك تكلفة الارتباط بالاقتصاد الأمريكي**، www.ahram.org.eg .

2. م. كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، تعريب : محمد منصور وعلي عطية، دار المريخ، الرياض، 2007، ص182.

*3. M. Angeles Villarreal, **The Mexican Economy After the Global Financial Crisis**, Congressional Research Service, 7-5700 ,R41402, September 16, 2010, P1. (15-09-2013)*
www.fas.org/sgp/crs/row/R41402.pdf .

التحويلات عام 2007 نحو 26 مليار دولار، قبل أن تنخفض إلى 25 مليار دولار العام 2008 نتيجة للأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي، وتعتبر تحويلات العمالة المكسيكية ثاني أكبر مصدر رسمي للنقد الأجنبي بعد صادرات النفط[1]. وقد شهدت تدفقات التحويلات إلى المكسيك العام 2009 أكبر نسبة انخفاض مقارنة ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بنسبة 15.7 %[2].

وعموما يمكن إجمال الحالات المشار إليها فيما تعلق بأطروحات العلاقة بين التكتلات والأزمات ومستويات انتقالها، ارتباطا بطبيعة الأزمة (داخلية أو خارجية)، ونسق التكامل الإقليمي (تكتل تقليدي أو إقليمية جديدة) كما يوضحه الشكل الموالي.

1. أسامة عبدالله، مرجع سبق ذكره.

*2. Sanket Mohapatra and Dilip Ratha, the Impact of the Global Financial Crisis on Migration and Remittances, Otaviano Canuto, Marcelo M. Giugale, **The Day After Tomorrow: A Handbook on the Future of Economic Policy in the Developing World**, World Bank, Washington, 2010, p299. (15-09-2013)*

الشكل (3- 5): مستويات انتقال الأزمات بحسب طبيعة الأزمة ونسق التكامل

التكتلات التقليدية

أزمة داخلية

مرحلة التكامل	طبيعة الترابط	معاملات الارتباط التجاري والمالي والنقدي			مستويات الانتقال
		ضعيف	متوسط	مرتفع	
منطقة تجارة حرة	تجاري	انعدام الأثر	احتمالية التأثير	خلل	
اتحاد جمركي	تجاري	احتمالية التأثير	خلل	مشكل	
سوق مشتركة	تجاري ومالي وعمالة	خلل	مشكل	أزمة	
الاتحاد الاقتصادي	+ تنسيق السياسات	خلل	مشكل	أزمة	
الاتحاد تام	+ نقدي	/	أزمة	أزمة عميقة	

الإقليمية الجديدة

منشأ الأزمة
الدول النامية
الدول المتقدمة
الدولة المحور

معاملات الارتباط التجاري والمالي والنقدي		
ارتباط ضعيف	ارتباط متوسط	ارتباط مرتفع
احتمالية التأثير	خلل	مشكل
خلل	مشكل	أزمة
مشكل	أزمة	أزمة عميقة

أزمة خارجية

منشأ الأزمة
أطراف نامية
مراكز رأسمالية
أقطاب رأسمالية

معاملات الارتباط التجاري والمالي والنقدي		
ارتباط ضعيف	ارتباط متوسط	ارتباط مرتفع
انعدام الأثر	احتمالية التأثير	خلل
احتمالية التأثير	خلل	مشكل
خلل	مشكل	أزمة

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على التحليلات السابقة

خلاصة الفصل الثالث

ما إن تعصف أي أزمة باقتصاد دولة ما أو تكتل، وتنتشر عدواها لتهز أركان الاقتصاد العالمي، والأطروحات تتوالد بين «التنظير» (أي وضع نظريات) والتنظيم (أي خط سياسات) لها, لأسبابها, تداعياتها وآثارها ... الخ، ولعل أكثر ما حضي منها ببالغ التركيز هي ما يُصطلح عليه بقضية قنوات «التدويل الثلاثي» التي سلكتها تجاوزاً لجغرافيا «بؤر الأزمات»، وقفزاً فوق قطاع العقارات، الاستثمار أو أسواق المال والنقد، لتلقي ضلالها على الاقتصاد والسياسة الدوليين، وتُثير تحفظات اهتمامات مختصي القضايا الاجتماعية وحتى الثقافية على مستوى العالمي ثلاثياً بين: تفشيها دولياً كأزمة (تدويل الأزمة)، انتشارها عالمياً عبر تداعياتها وآثارها (تدويل الأثر)، وتوسعها عالمياً كإشكالية يجب حلها (تدويل الحل) .

إنّ إشكالية «التدويل الثلاثي» سالفة الذكر، وبقدر ما تعتبر ـ وكما سبق القول ـ أحد أهم مفاصل «الأزمات» التي احتبس ضمنها الشطر الأكبر من مشهد الاهتمام العالمي بمشكل أزمة «الكساد التضخمي»، وقوفا عند أزمة المديونية، مرورا بالأزمة الآسيوية ووصولا لأزمة الرهون العقاري الأمريكية والأزمة اليونانية، بقدر ما احتضنت حزمة من غير قليل من قنواتِ عدوةٍ اقتصادية دولية، بين: توسعها عالمياً من خلال قناة «التدفق العالمي لرأس المال» من وإلى «مراكز النشوء »، إلى تفشيها عبر معبر «صفقات التجارة الدولية» تصديرا واستيراد تأثيراً على الدول ذات معدلات الارتباط المرتفعة مع الدولة المتأزمة. ولعل أهم ما يُعتقد أنّه ساهم بشكل أساس في تدويل الأزمات عالمياً، هو إشكالية ما يُسمى بـ «الاحتباس الدولاري»، باعتبار أنّه ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية العام 1944 تحديداً ونظام النقد الدولي بل والاقتصاد العالمي برمته ويشقيه المالي والاقتصادي محتبس ضمن العملة الأمريكية «الدولار»: عملة «التجارة العالمية» دون منازع، و«وحدة الاحتياطات الدولية» دون شريك، و«آلية التسوية الدولية» دون أدنى تحفظات ...

وفي خضم جدلية عالمية الأزمة تبرز التكتلات حينا كقناة من قنوات التدويل، وفي المقابل وفي أحايين أخرى تكون كآلية لردم وسد منافذ تلكم القنوات من خلال الاعتماد على القوى الداخلية للإقليم تمويلا وتموينا. وفي ما يلي تلخيص مكثف للطرح المتعلق بالتكتلات وتفاعلها مع الأزمات:

الطرح الأول: التكتلات تخفف من حدة الأزمات

بحسب أصحاب هذا الطرح ومروجي هذا الفكر، فإنّ التكتلات تمثل صمام أمان، يُكسب الدول من المناعة ما يمنحها قدرة على مواجهة مختلف الآثار الناجمة عن الأزمات (اضطراب الأسواق، الإعسار التمويلي، انخفاض الطلب الكلي... الخ) أو التقليل من إرهاصاتها. وفي إطار الإقليم المتكتل ترتفع فرص المجموعة لممارسة الضغوط المناسبة على أعضاءها لانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم التكتل، وإتباع وصفات علاج تتناسب مع واقع حال الإقليم ومكوناته من الدول. وحين نأخذ في الاعتبار الحقائق الإقليمية إلى جانب الحقائق والوقائع العالمية، يبدو جليا ومن المنطقي أن تعتمد البلاد النامية على الاندماج في التكتلات الاقتصادية كخط دفاع أول لمواجهة الأزمات سواء اقتصادية أو مالية. وهذه الأطروحة تضم حالتين :

- **الحالة الأولى: حال التكتل والأزمة قد عصفت بجهة (دولة) خارجية**

في هذا السياق يكون التكتل والدول المنضوية في إطاره خارج نطاق الأزمة المباشر، لكن لا يمكن التأكيد أنّ آثار الأزمة الخارجية لن تنتقل إلى الإقليم المتكتل عبر القنوات المختلفة التي تتيح انتشار الأزمات. وفي هذا الصدد فإنّ وضعيات الارتباط المختلفة (التجارة البينية، الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة) ودرجته داخل التكتل تؤشّر على معدلات احتمال انتقال هذه الأزمة.

- **الحالة الثانية: حالة مصدر الأزمة أحد دول التكتل**

وفي هذه الحالة فإنّ حدّة الأزمة تختلف بحسب طبيعة ومراحل التكامل، ودرجات الترابط بين الاقتصاديات. لكن جهود التعاون قد تخفف من حدة الآثار وتساعد على تجاوز الخسائر، على اعتبار أنّ الهيئات المشرفة تملك من التصور المتكامل لخصائص ووضعية الاقتصاد الإقليمي ما يُتيح لها إمكانية اتخاذ الإجراءات والسياسات المالية والنقدية اللازمة المناسبة والمتناسقة.

الطرح الثاني: التكتلات قناة لانتقال الأزمات

وهذا الطرح يستبطن صورتين مركزيتين: ففي حالة الأزمات الخارجية يبقى معامل الارتباط بين الاقتصاديات المختلفة المحدد الأكثر أهمية في تحديد ماديات الانتقال والانتشار. وكذلك حجم وموقع التكتل ضمن الخارطة الجيو -اقتصادية العالمية

أما عندما يكون مصدر الأزمة أحد دول التكتل، وإذا كان أعضاء التكتل على درجة عالية من التكامل ومعامل الارتباط فيما بينها مرتفع عبر قنوات الصفقات التجارية والأسواق المالية، فمن المنطقي أن تؤثّر حالات اللاستقرار والأزمات في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء الأخرى.

الفصل الرابع

واقع تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية زمن الأزمات

تمهيد الفصل الرابع

يأتي هذا الفصل ارتباطا بما سبقه من فصول، في محاولة لتتبع العلاقة التبادلية بين الأزمات والتكتلات الاقتصادية، وقياس مدى مساهمة هذه الأخيرة في صيغها التطبيقية في الحد من الآثار السلبية للأزمات على الاقتصاديات المتكاملة، وردم معابر تدويل وعولمة الأزمة.

وقد تطرقنا في هذا الفصل لأزمة الرهون العقارية الأمريكية الأخيرة وأثرها على الطرف المتقدم كندا، والعضو النامي المكسيك، في محاولة لتتبع آثار الأزمة على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلدين.

كما خصصنا الجزء الأخير من الدراسة لقياس اختبار التغير الهيكلي للنموذج الذي تم صياغته للدول الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. في محاولةٍ لتحديد إذا ما كان التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا أحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي إثبات وجود فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة، في تفسير المتغير التابع الممثل في الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول

أزمة الرهون العقارية الأمريكية

نهايات العام 2007، هزّ الاقتصاد العالمي وفي عمقه (أي اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية) أزمة مالية خانقة اعتبرها الكثير الأسوأ منذ أزمة ثلاثينيات القرن الماضي، وقد تضافرت الجهود من أجل عدم تفاقمها إلى مستوى «أزمة اقتصادية»، قد تعكّر بشدة وبشكل مزمن مسارات نمو الاقتصاد الحقيقي الأمريكي والعالمي المتعثرين أصلاً منذ عقود. وقد بدأت إرهاصات الأزمة وكشرخ ضمن قطاع العقارات الأمريكي، تحديداً منه فرع الائتمان في «قروض الرهن العقارية» المتعلقة بالشراء المُقَسَطْ للمساكن، ومن ثمّ تصاعدت مدياتها ملقيةً بضلالها على أسواق المال والبورصات، لتتفشى دوليا عبر عدة قنوات دعمت عمليات انتقال العدوى من مركز النشوء إلى المراكز الرأسمالية ولم تسلم منها حتى الدول الأطراف في الاقتصاد العالمي.

أولا. أزمة الرهون العقارية الأمريكية » ... قراءة تاريخية:

نظرياً، تأريخياً وبين مناقشة الأسباب والمرجعيات، الجدل حول الحلول والبدائل، وقبل كل ذلك التساؤل عن المفهوم والنشأة، الأزمة الأمريكية المنشأ وبقدر تعقدها ذلك، بقدر ما أسيل حولها من حبر، بقدر ما هي جد معقدة في عمقها، تداخلت ضمنها وبشدة حزم لا متناهية من الأحداث التاريخية، الوقائع والمقترحات الاقتصادية، الخلفيات والرؤى السياسية، والآثار والمخاوف الاجتماعية...، ناهيك عن كونها أزمة أصول مالية رديئة تم الاكتتاب بها وضَمِنَتْها مؤسسات مالية أمريكية جد ضخمة، وتم تداولها ضمن سوق للأوراق المالية ليس أمريكي بقدر ما تكتسيه صبغة عالمية، تقدر قيمته السوقية بأرقام فلكية، ويبلغ حجم التداول اليومي فيه أكثر مما يمكن تصوره بين مستثمرين ينتسبون لأكثر من جنسية اقتصادية، جغرافية، عرقية، طائفية ودينية ... الخ[1].

كل ذلك، قد لا يذكر أمام مفارقات الجغرافيا الاقتصادية التي تضمنتها الأزمة من خلال إشكالية الامتداد الأفقي والعمودي التي رافقتها، ووفق أكثر من بعد: بين التشعب في الأسباب، الامتداد بالأثر والانعكاسات، والتوسع عالمياً في طرح الحل، بين ما يُرتقب، يُقترح ويُنظر للبديل على أنقاض «الرأسمالية الليبرالية الراهنة» التي يرى أنّها تحتضر لتزول، وبين من يحاول التبرير إلى

1 . نورالدين جوادي، «الأزمة المالية العالمية ... مقاربة نظرية»، مرجع سبق ذكره، ص 188.

أنّها ـ أي الأزمة الحالية ـ تنتمي إلى الرأسمالية، وما هي إلا اختلالات صحية تفرضها الجدلية التاريخية بقُدرة الليبرالية الراهنة تجاوزها وتجديد نفسها لترتقي إلى مستوى نظام أكثر تماسكاً[1] .

هذا التعقد الشديد التي تتسم به الأزمة المالية العالمية الراهنة، أثار هيجان معرفي وازدحام علمي واسعي النطاق على مستويي التنظير والتنظيم لها . لكن الملاحظ وكما كتب «محمد سمير مصطفى»[2] : أنّ كل تلك المساهمات لم تتجاوز خط التشخيص والتسيب واجترار المخرجات نفسها دون إسهام حقيقي بمساهمات تليق بالأزمة: من حيث الأثر والفكاك من طوقها، خاصة فيما تعلق بالاقتصاديات النامية . وعلى الرغم ـ وكما قال أيضاً ـ من تريليونات الدولارات الأمريكية التي ضُخت من قبل الجميع لتطويق الأزمة وسدّ معابر تفاقمها، بقي «الفكر الاقتصادي» وعلم إدارة الأزمات على تخوم «الأزمة» غير قادرين على الانقضاض على مسبباتها واستئصال من أفرزته من أضرار . إذاً، ورم الأزمة يتفاقم باضطراد، وتنبؤات عرافوا الرأسمالية ـ وكما كتب «محمد مصطفى»[3] كذلك ـ لم تصدق، وما زال الاقتصاد العالمي بعيداً عن التعافي أياً كانت مسافة البعد عن الشفاء . وما زالت الدول النامية تعاني أوزار ما ليست فيه ولكنها منه (أي الاقتصاد العالمي: فهي ليست فيه لأنها مهمشة على كافة المستويات الاقتصادية، والسياسية والتنموية ... الخ . وهي منه لأنّها تنتمي إليه جغرافياً وتعاني رغما عنها من هزاته وأزماته ومشاكله الاقتصادية والسياسية ... الخ أكثر من غيرها) .

عمليا، بدأت الأزمة المالية بشكل غير واضح في أواخر صيف 2007، مع فشل اثنين من صناديق التحوط «لبير ستيرنز» «*Bear Stearns hedage funds*»[4]، ومع نهايات العام بدأت الشكوك تُثار حول الأوراق المالية والموجودات في البنوك الأمريكية والسويسرية والبريطانية والبلجيكية والألمانية والفرنسية، وبدأت المخاوف حول تشكّل العجز في ميزانيات هذه البنوك خاصة مع إقدام العديد من شركات التأمين والمستثمرون على التخلص من أصولهم، وبدأت عمليات تسرّب كبيرة لرؤوس الأموال خاصة في الدول التي كانت تحتفظ بقدر كبير من الأصول السامة في محافظها المالية[5].

---

1 . عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، الأزمة المالية العالمية الراهنة تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 – 2010، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

2 . محمد سمير مصطفى، افتتاحية العدد 51 / صيف 2010 **لمجلة بحوث عربية اقتصادية**، تصدر عن : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (القاهرة) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ص 06 / بتصرف .

3 . محمد سمير مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

4 . جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

*5. Jacques Attali, **LA CRISE ET APRES?**, Librairie Arrhème Fayard, Paris, 2009, P 12.*

وقد تفاقمت المشكلة من سيء إلى أسوء طوال السنة اللاحقة على الرغم من المحاولات الحثيثة والكثيرة من قبل الحكومات لوقف استفحالها. وأدرك العالم أنّها أسوأ انهيار اقتصادي منذ الكساد العظيم، وحقيقة الأمر كما أشار «بول كروغمان» «*Paul Krugman*» الكاتب الاقتصادي في جريدة نيويورك تايمز في أواخر عام 2008 بقوله: «إنّها الكساد الكبير الثاني»[1] أمّا « آلان غرينسبان» «*Alan Greenspan*» رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، فقد تحدث عن الأزمة بقوله: «إنّها تحدث مرة في القرن، إنّها تسونامي الائتمان» وأضاف «إنّ الأزمة المالية العالمية حدث تاريخي أكثر منه كظاهرة طبيعية»[2]. إنّها تُمثل تطورا مألوفا في تاريخ الرأسمالية، ومن ناحية أ خرى فهي حدث غير مسبوق. وقد كانت إرهاصاتها في تاريخ الرأسمالية سلسلة من الهزات الاقتصادية ذات التأثير المتنامي، خلال العقدين الماضيين، وأهمهما انهيار سوق الأسهم الأمريكي عام 1987 ، وأزمة القروض والادخار في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن المنصرم، والأزمة المالية والركود الاقتصادي الكبير في اليابان في التسعينات، والأزمة المالية الآسيوية خلال الفترة 1997 – 1998 ، وانهيار الاقتصاد الجديد الإلكتروني «دوت. كوم *dot. com* » العام 2000.[3]

ويبدو أنّ الجمع بين كل من العوامل الهيكلية والوقائع التاريخية الدورية، كانت وراء التوسع في سوق ائتمان الرهن العقاري، ومن ثمّ تشكيل الفقاعة العقارية، والتي كانت نتاج الوفرة النقدية وانخفاض القيود المفروضة على الائتمان التقليدي، إضافة إلى عمليات التوريق، كل هذه العوامل لعبت دورا في تناميها، خاصة بعد انفجار فقاعة التكنولوجيا، بعد تهاوي مؤشر «ناسداك» وانخفاضه بـ 27٪ في غضون أسبوعين (النصف الأول من شهر نيسان 2000)، وتحوّل عمليات الاستثمار في سوق الأوراق المالية لصالح الاستثمارات العقارية. وقد رأى الرأي العام الأميركي فرصة في مجال الاستثمار العقاري على اعتبار أنّها أكثر أمانا وأكثر تربحا، إضافة أنّه الوسيلة الأنجع لوقف مكامن الركود الناجم عن انفجار فقاعة الإنترنت[4] ، وهو ما أطلقت عليه المحللة المالية « ستيفني بمومبي *Stephanie Pomboy*» اسم «تحول الفقاعة الكبيرة»[5] التي تم فيها التعويض عن انفجار فقاعة سوق الأسهم «الدوت كوم *dot.com*» بفقاعة المضاربة في أسواق الرهن العقاري السكني.

---

*1. Paul Krugman, Desperately Seeking Seriousness, **New Yourk Times**, 25October 2008.*

*2. Alan Greenspan , Testimony on Sources of Crisis, **Wall street Journal**, 23 October 2008.*

3. جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سبق ذكره، ص 15.

*4. Laure Klein, **La crise des Subprime: Origines de l'excès de risque et mécanismes de propagation**, Revue Banque Edition, Paris, 2008, P 22.*

*5. Stephanie Pomboy, **The Great Bubble Transfer**,Macro Mavens, 3 April 2002.*
www.macromavens.com/reports/the_great_bubble_transfer.pdf

ويرى «ريتشارد ران» الخبير الاقتصادي بمعهد «كيتو» بواشنطن، ومدير «المركز الأوروبي للنمو الاقتصادي» أنّ جذور الأزمة تاريخياً أعمق مما نتصور، فهو يعتقد أنّ: المشاكل بدأت منذ العام 1938 إبان إدارة الرئيس «روزفلت» للولايات المتحدة الأمريكية، عندما قرر توسيع الملكية الإسكانية بإشراك الحكومة في ذلك، وقام بإنشاء «الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني» المعروفة عموماً باسم «فاني ماي *Fannie Mae* »[1] بغرض شراء «الرهون العقارية» من المصارف، والتي ـ أي فاني ماي ـ احتكرت سوق العقار الأمريكية بشكل شبه مطلق، بفعل عديد الامتيازات التي منحت لها. وبعد قرار خصخصتها من قبل «الكونغرس» العام 1968 بشكل شكلي، وبدلاً من تفكيكها وتحويلها إلى مؤسسة خاصة على نحو حقيقي، قام «الكونغرس» بعد عامين ـ أي 1970 ـ بتبني شركة أخرى هي «فريدي ماك *Freddie Mac*» لتكون المنافس لها. وعلى مدى نصف القرن الماضي، استمرت «المؤسسات المالية» في الولايات المتحدة الأمريكية باضطراد في منح قروض رهنٍ عقارية، كما وسمحت تلك المؤسسات لمعايير الإقراض بالهبوط لأدنى مستوياتها، نظرًا لوجود المؤسستين ــ أي «فاني ماي» و«فريدي ماك » ـ اللتين سوف تشتريان تلك الرهون، وتحولانها إلى «صناديق استثمارية» مضمونة، تُعرض للجمهور كأصول مالية ممتازة ومنخفضة الخطر[2].

من وجهة نظر ثانية، نعتقد أنّه تأريخياً، يمكن القول أن إرهاصات «أزمة قروض الرهن العقاري» الفعلية بالولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتراكم مذ بدايات القرن الراهن العام 2001، تحديداً منه بعد أحداث 11 سبتمبر الأليمة عندما بدأت حالة من «الركود الاقتصادي» تُلقي بضلالها على الاقتصاد الأمريكي الحقيقي، ما دفع بالمصرف الفيدرالي إلى اعتماد سياسة نقدية أساسها خفض «أسعار الفائدة» حتى لامست عتبة الـ 1 ٪، تشجيعاً للاقتراض، وأملاً في إنعاش الاقتصاد لتجاوز حالة ضعف الطلب الكلي الأمريكي الفعال المرتقب تعاظمها، والمشكل، أنّ هذه «السياسة النقدية»، وبقدر ما خدّرت مشكل الركود، بقدر ما أحدثت بفعل التفريط فيها وتعاضدها مع غير قليل من عدة عوامل أخرى، تضخماً حاداً كانت آثاره مباشرة في تجاوز الأسعار في الأسواق الأمريكية (خاصةً منها العقارات والمساكن تحديداً) لأسعارها الحقيقية الفعلية، وتشكّل ما يعرف بـ «الفقاعة العقارية»، نظرياً عبر العلاقة النقدية المباشرة والطردية بين حجم الكتلة النقدية (M) والمستوى العام للأسعار (P)، وميدانياً بسبب التدفق الهائل لرؤوس الأموال الأجنبية تجاه الاقتصاد الأمريكي، الذي ساهمت تلك السياسة النقدية في تعاظمه[3].

---

[1] . للتوسع حول المؤسسة، أنظر : *www.fanniemae.com* .

2 . ريتشارد دبليو. ران، **أزمة الرهن العقاري وأسبابها**، مركز « مصباح الحرية »، 2008/1/9 : *www.misbahalhurriyya.org* .
نقلا عن نورالدين جوادي، مقاربة نظرية حول أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 1.

3 . نفس المرجع، ص 2.

ثانيا: أسباب الأزمة

1. السبب الأول: الخفض طويل الأجل لأسعار الفائدة الربوية (2001 ـ 2006)

يرى غير قليل ممن اهتموا برصد جذور الأزمة المالية العالمية الراهنة، أنّها تعود إلى فترة نهايات العام 2000 بدايات العام 2001، والتي أظهرت مختلف التوقعات الاقتصادية التي أجريت فيها وجود احتمالات كبيرة لحدوث حالة من «الركود الاقتصادي» ستلقي بضلالها على الاقتصاد الأمريكي الحقيقي* بعد حوالي 10 سنوات من التوسع والانتعاش. وقد استندت تلك التنبؤات بشكل أساسي في افتراضاتها إلى الارتدادات المتوقعة من أزمة التراجع الحاد التي مست «قطاع تكنولوجيا المعلوماتية»، وبفعل التداعيات المؤكدة الحدوث جراء أحداث 11 سبتمبر للعام 2001.**

وفي سياق تعاملاته مع الوضع لجأ المصرف الفدرالي الأمريكي إلى اعتماد سياسة نقدية أساسها خفض «أسعار الفائدة الربوية»*** حتى لامست عتبة 1 ٪ تشجيعاً للاقتراض، وأملاً في إنعاش الاقتصاد، لتجاوز حالة ضعف الطلب الكلي[1]. فقد تم مثلاً تخفيض مؤشر «أسعار فائدة الإقراض الربوية» بين المصارف أكثر من 10 مرات خلال عام 2001 وحده، وهو ما أدى إلى زيادة مستويات الطلب على مختلف أنواع القروض[2].

وتفاعلاً مع (أو نتيجةً لـ) ذلك الخفض طويل الأجل لـ «أسعار الفائدة الربوية» التي انتهجها المصرف الفيدرالي الأمريكي خلال الفترة ما بين عامي 2001 إلى غاية 2006، وصنواً مع انفجار «فقاعة الإنترنت»، ونتيجةً لتراجع عائد الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع المعلوماتية، بدأ السلوك الاستثماري الأمريكي في ميل حاد تجاه قطاع الإسكان. وبدأ العقار يبدوا وكأنّه أفضل

★. هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه «الاقتصاد الحقيقي» و« الاقتصاد المالي»، فالاقتصاد الحقيقي يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر(السلع الاستهلاكية) أو غير مباشر (السلع الاستثمارية)، ويعتبر الثروة الحقيقية للاقتصاد. أما الاقتصاد المالي فهو يشمل الأدوات المالية التي تسهل عمليات التعامل في الثروة العينية.

★★. وهي جملة أحداث شهدتها «الولايات المتحدة الأمريكية» يوم الثلاثاء 11 سبتمبر 2001، عندما اصطدمت 3 طائرات ببرجي مركز التجارة العالمية بمانهاتن، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، أدت إلى زعزعت الثقة بالاقتصاد الأمريكي مما تسبب في انهيارات في البورصات الأمريكية وتراجع قيمة الدولار، وتزايد نسب البطالة مع إفلاس بعض الشركات.

★★★. الأصل أنّ خفض «أسعار الفائدة الربوية» لا يشكل أزمة، باعتبار أنّ المفروض أصلاً عدم وجود «أسعار فائدة» ضمن النظام المالي. ولكن المشكل يكمن في الإطار العام غير الخصب الذي خُفضت فيه تلك النسب الربوية غير المشروعة، والتي أثبت التاريخ والواقع الاقتصاديين أنّها هي المسبب الأساس لجل ما تعانيه اقتصاديات السوق العالمية من أزمات واختلالات اقتصادية دورية ومتتابعة. ما يفضي للقول بأنّه يجب إعادة النظر في الكثير من السلوكيات المالية التي تمارسها المؤسسات المصرفية الائتمانية وغيرها في الوقت الراهن، لصون ما هو آت. وبالنسبة لقضية تلاعب المقترضين بأموال المصارف في حال عدم وجود «أسعار فائدة ربوية» تقيدهم، فهنالك الكثير من الصيغ القانونية غير الضارة التي يمكن من خلالها صون أموال المصارف، كالشرط الجزائي وغيره.

1. نور الدين جوادي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة .. مقاربة نظرية**، مرجع سبق ذكره، ص 196.

2. عدلي قندح، الأزمة المالية: الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة، **مجلة اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد 335، أكتوبر 2008، ص 41.

مجالات الاستثمار إدراراً للعائد، وبدأت معدلات «الطلب الكلي» في سوق العقارات الأمريكي تسجل ارتفاعات هائلة بنمطي: الطلب على المساكن للاقتناء والامتلاك والطلب على المساكن للاستثمار طويل الأجل والمجازفة.

الجدول 4 - 1

تطور أسعار فائدة الاحتياطي الفدرالي خلال الفترة (2000- 2011)

التاريخ	المعدل ٪	التاريخ	المعدل ٪
2 فيفري 2000	5.75	2 فيفري 2005	2.50
21 مارس 2000	6.00	22 مارس 2005	2.75
16 ماي 2000	6.50	3 ماي 2005	3.00
3 جانفي 2001	6.00	30 جوان 2005	3.25
31 جانفي 2001	5.50	9 أوت 2005	3.50
20 مارس 2001	5.00	20 سبتمبر 2005	3.75
18 أفريل 2001	4.50	1 نوفمبر 2005	4.00
15 ماي 2001	4.00	13 ديسمبر 2005	4.25
27 جوان 2001	3.75	31 جانفي 2006	4.50
21 أوت 2001	2.50	28 مارس 2006	4.75
17 سبتمبر 2001	3.00	10 ماي 2006	5.00
2 أكتوبر 2001	2.50	29 جوان 2006	5.25
6 نوفمبر 2001	2.00	18 سبتمبر 2007	4.75
11 ديسمبر 2001	1.75	31 أكتوبر 2007	4.50
6 نوفمبر 2002	1.25	11 ديسمبر 2007	4.25
25 جوان 2003	1.00	22 جانفي 2008	3.50
30 جوان 2004	1.25	30 جانفي 2008	3.00
10 أوت 2004	1.50	18 مارس 2008	2.25
21 سبتمبر 2004	1.75	30 أفريل 2008	2.00
10 نوفمبر 2004	2.00	8 أكتوبر 2008	1.50
14 ديسمبر 2004	2.25	29 أكتوبر 2008	1.00
من 16 ديسمبر 2008 إلى 2011			0.25- 0

المصدر: من إعداد الباحث على أساس بيانات صادرة عن المصرف الاحتياطي الفدرالي، أنظر:
www.federalfundsrate.info .

وتماشياً مع الوضع، واقتناصاً للأرباح بدأت الشركات العقارية ومؤسسات الإقراض في الولايات المتحدة في عمليات «توريق» بعض تلك القروض من ناحية، ومن ناحية ثانية أقدمت على رهن البعض الآخر لإعادة الاقتراض من بعضها البعض لإقراض الأفراد. كما ولجأت إلى تخفيض وتسهيل (أو إلغاء) شروط ومعايير «الإقراض»، وتوسيع نطاقه المجتمعي بمنح مزيد من القروض إلى فئات أخرى من السكان من ذوي الدخول المحدودة والسجل الائتماني الضعيف أو غير المعروف، دون

التحقق من قدرتهم على السداد*، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال[1] . ملقيةً بنفسها وبهم في حزم متتالية من عدة فخاخ ائتمانية.

2. **السبب الثاني: انفجار الديون والمضاربة**

إنّ الانفجار السريع للديون في الاقتصاد الأمريكي أكثر من التوسع في الأنشطة الاقتصادية (وفقاً لقياسه عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي GDP) الذي وصفه بشكل مُثير كل من «ماغدوف» و«سويزي» في كتابهما «الركود والانفجار المالي» « *Stagnation and the Financial Explision*»، ومع ذلك تبين أنّ ما تم ملاحظته كان يمثل وضعا ساد منذ بداية الثمانينيات إلى منتصفها حيث كان نذيرا مبكرا حول موجة ضخمة غير مسبوقة لارتفاع الديون في الاقتصاد[2].

الشكل **4 - 1**

نسبة الديون إلى الناتج المحلي في «الولايات المتحدة» للفترة 1960 إلى 2005

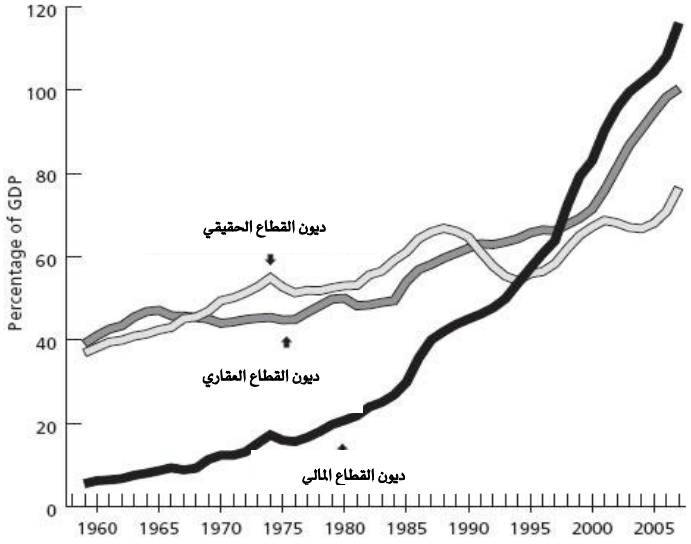

***Source**: John Bellamy Foster and Fred Magdoff, Financial Implosion and Stagnation Back To The Real Economy, **Monthly Review**, New York, December 2008, P9.*
http://monthlyreview.org/2008/12/01/financial-implosion-and-stagnation

وإلى جانب انفجار الديون شهد الاقتصاد الأمريكي نموا استثنائيا في التمويل والمضاربة المالية، مدفوعا بمستويات مرتفعة من الديون. فهذه الأخيرة تُساعد على المضاربة المالية وفي الوقت ذاته تؤدي المضاربة المالية إلى المزيد من الديون. ومع صعوبة الحصول على استثمارات جديدة في

★. وتسمى بالقروض متدنية الجودة أو القروض السيئة، ومن العوامل التي شجعت على تقديم هذا النوع من القروض سياسة الإسكان المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أعطت الأولوية لإسكان التمليك عبر توفير التمويل اللازم وتقديم حوافز ضريبية للمقرضين والمقترضين، ممّا شجّع المقرضين على الاستثمار بمنازل اكبر وأكثر تكلفة (هذا مع عامل ارتفاع قيمة العقارات خلال الفترة 2001-2005)، إضافة إلى تحرير النظام المالي وتوفير أساليب حديثة لإدارة مخاطر الائتمان. راجع ذلك بالتفصيل في: عدلي قندح، الأزمة المالية العالمية: الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 42 - 43.

1. نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 48-49، القاهرة، خريف 2009 / شتاء 2010، ص 93 (بتصرف).

2 . جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سبق ذكره، ص 56 .

الاقتصاد الحقيقي للإنتاج الرأسمالي، كانت هناك ردود فعل أخرى لرأس المال اتجاه الركود، وهو التوسع في النظام المالي إلى جانب لعب عدة حيل جديدة لنهب فائض القيمة من الاقتصادات الأخرى[1].

والأكثر من ذلك، فقد انغمست الشركات في ما أصبح يُعرف بكازينو عملاق من أجل المزيد من التربح، وغالبا ما يُضارب بثلاثين دولار أو أكثر مُقترضة مقابل دولار ملك حقيقي. وهو ما يُفسر الأرباح العالية بشكل غير عادي، فقد كانت الشركات قادرة على التربح طالما كانت رهاناتهم ناجحة[2].

الشكل 4 - 2

نمو الأرباح المالية في الاقتصاد الوهمي والاقتصاد الحقيقي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في « الولايات المتحدة» للفترة 1970 إلى 2005

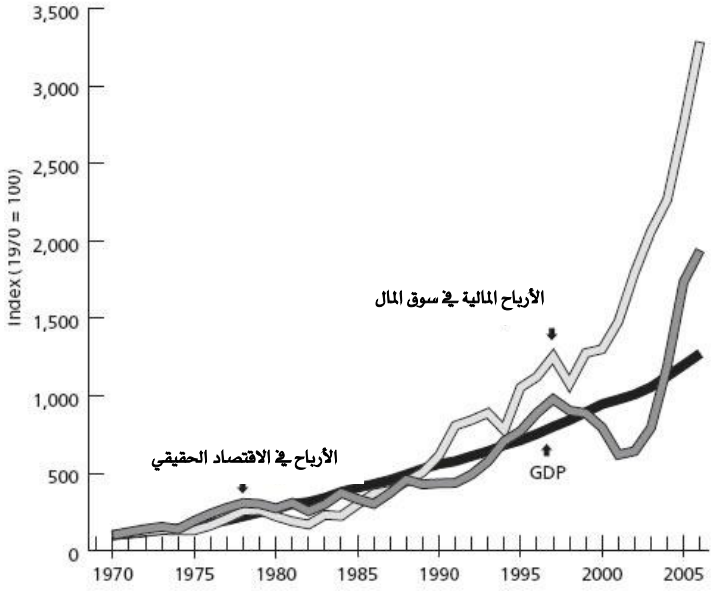

***Source**: John Bellamy Foster and Fred Magdoff, Financial Implosion and Stagnation Back To The Real Economy, Op.Cit, P10.*

وصنواً مع موجات التحرير المالي الحادة التي مست قطاع العقار وغيره في الولايات المتحدة الأمريكية، تراجعت إلى أدنى المستويات آليات الرقابة المالية على آليات منح القروض العقارية وغيرها، وبشكل حاد. فبين تسعينيات القرن الماضي حتى العام 2006 تُشير الكثير من الإحصائيات الرسمية إلى أنّ نسبة الإقراض الخاضع للرقابة تدحرجت من حدود 80 ٪ إلى أقل من 25٪.[3]

ذلك، ناهيك عن تفاقم الكثير من مظاهر ضعف «الرقابة المصرفية»، بما في ذلك: تعدد الجهات الرقابية وتنوع طبيعتها بين اتحادية ومحلية، وانخفاض الكفاءة البشرية ضمن قطاع الرقابة

---

1. جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

2 . *John Bellamy Foster and Fred Magdoff, Financial Implosion and Stagnation Back To The Real Economy, **Monthly Review**, New York, December 2008, P8. (02-09-2013)*
http://monthlyreview.org/2008/12/01/financial-implosion-and-stagnation

3. يوسف خليفة، «الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2008، ص 19.

المصرفية، وتفشي الفساد الإداري، وتداخل الحسابات السياسية في السلوك الاقتصادي ... الخ . الأمر الذي حذا بالمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي «دومينيك ستروس» «*Dominique Strauss*» إلى قول أنّه[1]: «من الواضح أنّ الأزمة المالية العالمية الراهنة ناتجة من تقصير رقابي وتنظيمي في الدول المتقدمة اقتصادياً ... ومن إخفاق حادٍ في آلية انضباط الأسواق ... ».

وما زاد الأمور سوء، أنّه مثلاً وفي الأصل، ومن أجل الحصول على قرض الرهن العقاري يتوجب على المقترض تقديم نسبة مسبقة من قيمة العقار المزمع شراءه بالقرض كدفعة أولى (وهي ما يُدعى بصمام الأمان للقرض). ولكن داخل الاقتصاد الأمريكي مع بلوغ المنافسة ذروتها في سوق الرهن العقارية أُلغي صمام الأمان ذاك، فالراهن (المقترض) كان ملزماً بدفع ما لا تقل نسبته عن 20٪ من قيمة العقار أو المسكن المزمع ابتياعه، وانخفضت هذه النسبة متدحرجة إلى العدم (أي 0٪)، انطلاقاً من 10٪ نزولاً إلى 2٪ مروراً بـ 5٪ ... الخ، فأصبحت قروض الرهن العقارية في الولايات المتحدة دون تسبيق الدفعة الأولى وبلا «صمام أمان»[2].

كما أنّه وبمرتجى رفع العائد، وفي ظل حيوية سوق الإقراض العقاري، وسهولة الحصول على القروض، قامت المصارف برهن تلك القروض العقارية التي منحتها للأفراد للحصول على قروض أخرى لإقراضها. وهكذا تتابعت العملية وتوسعت حلقات سلسلة الإقراض أفقياً وعمودياً بين المصارف والمؤسسات المالية والعقارية فيما بينها، وبينها وبين الأفراد ... الخ، وتشكّل بذلك ما يُعرف بـ «أثر الدومينو». لأنّ المعضلة أنّ كل ذلك تمّ انطلاقاً من حلقة جدّ هشة، هي: «الجدارة المالية» للمقترض البسيط ذو الدخل المحدود والسجل الائتماني الضعيف. بمعنى أنّه تمّ تشييد «طابور مالي هائل ووهمي» (كصف من أحجار الدومينو) ومتشعب الأطراف، مرتكز على أصل واحد جد ضعيف، هو مدى قدرة أو رغبة ذلك المقترض على/في تسديد أقساط «قرض الرهن العقاري» الذي ابتاع به مسكناً. وبكل يُسر، وبمجرد أن يمتنع المقترض أو يعجز عن دفع أقساط الرهن، يتهاوى ذلك الطابور (كما تتهاوى أحجار الدومينو) مُشكلاً مستنقعاً استثمارياً أدى بالفعل إلى إحداث أزمة حادة لكل من استثمر أمواله فيه.

ومن زاوية أخرى، فالمأزق (أو الفخ إن صح التعبير) في كل ذلك بالنسبة للمقترض، أنّه وبرغم تيسير عمليات الإقراض، أبقت المصارف على «سعر الفائدة الربوي» على تلك «القروض العقارية» متغيراً وفق الوضع الاقتصادي السائد. وبسبب ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة خلال فترة ما بين عامي 2005 و2006 ملامسةً عتبة الـ 3.4٪ و 3.2٪ على التوالي، ارتفعت نسب أسعار

---

1. إلياس سابا، «الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 360، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري 2009، ص15.

2 . عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، الأزمة المالية العالمية الراهنة تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 - 2010، مرجع سبق ذكره، ص16.

الفائدة الربوية مضاعفةً لمشكلة القروض العقارية، والتي أضحت عبءً على معظم المقترضين من ذوي الدخول المحدودة. وبدأت تظهر وتتزايد وبشكل جلي حالات التخلف عن السداد وقضايا الحجز على الرهون.[1] حيث بلغت حالات التخلف عن السداد وحدها ما نسبته ما بين 16 إلى 20٪ من كافة أنواع القروض، باستثناء القروض ذات أسعار الفائدة الربوية الثابتة التي سجلت نسبة 12 ٪ خلال الفترة (2001- 2006)، وهو ما أدى إلى خسارة الشركات العقارية لأموالها، وتوالت الانهيارات[2]. كما أنّ عملية الإقراض والاقتراض لم تكن تقتصر على الولايات المتحدة، ولكن شكّلت ظاهرة عالمية في صورة من المضاربات، والتي أثرت على نمو التناسب بين «الأمولة» و«الإنتاج الحقيقي العالمية» [3].

3. **السبب الثالث: توريق القروض وغبن تصنيفها**

بمرتجى إعادة التمويل، ولتحصيل أكبر قدر من السيولة والأرباح، قامت «المصارف الأمريكية» بعمليات توريق[4] واسعة للقروض العقارية، فقد تم تحويل جلها إلى سندات مغطاة بها، ومن ثم تم طرحها للتداول في أسواق الأوراق المالية، وبيعها لمصارف استثمارية ومؤسسات مالية أخرى محلية وأجنبية.

وتُشير الإحصائيات إلى أنّ حجم تلك القروض المورقة والمغطاة بقروض الرهن العقاري قد بلغ نهايات العام 2007 حدود 10 آلاف مليار دولار أمريكي، متضاعفا بما يقارب الثلاث مرات عما كان عليه عام 1997، ومستحوذا سوقها على أكثر من 40٪ من سوق السندات الأمريكي[5].

وفي الأصل، «توريق القروض» لا يُشكّل مشكلاً، ولكن الضرر بدأ عند قيام «وكالات التصنيف الائتماني» بالغبن وتصنيف «السندات العقارية» تصنيفاً مرتفعاً، باعتبار أنّها صادرة عن بنوك قوية. فقد قامت تلك الوكالات بمنح تلك «السندات العقارية» المضمونة بحزم من الديون الخطرة والمشكوك فيها، تصنيفاً مرتفعاً وآمناً لأنّها فقط قد تم شرائها من قبل مصارف ضخمة من مثل: مصرف «مورغان ستانلي» «*Morgan Stanley*» و«ليمان براذرز» «*Lehman Brothers*».

وبذلك تحملت وكالات التصنيف الائتماني جزءا هاماً من الأزمة المالية العالمية الراهنة، لأنّ ذلك التصنيف غير الدقيق جعل المصارف تتجاهل حجم المخاطر المعروضة لها، وبالتالي كانت الشركات العقارية المقدمة للقروض أولى الجهات المتضررة عند ظهور «حالات العجز عن السداد»، لتنتقل الصدمة بعد ذلك إلى العديد من المصارف والمؤسسات المالية حول العالم، والتي سجلت خسائر قدرت بمليارات الدولارات نتيجة امتلاكها لتلك الأوراق المالية العالية المخاطر. كما أنّ «شركات

---

1. نور الدين جوادي، الأزمة المالية العالمية الراهنة .. مقاربة نظرية، مرجع سبق ذكره، ص 194.

2. عدلي قندح، الأزمة المالية العالمية: الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

3 . *John Bellamy Foster and Fred Magdoff, Fina--ncial Implosion and Stagnation Back To The Real Economy, Op.Cit, P8.*

4. للتوسع حول عملية التوريق، راجع: حسين فتحي عثمان، **التوريق المصرفي للديون: الممارسة العلمية و الإطار القانوني**، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

5. Patric Artus, Jean-Paul Betbèze et autres, Op.Cit, p39.

التأمين»، وأبرزها شركة «AIG»* الأمريكية التي كانت تُؤمّن أعداد ضخمة من الديون العقارية، واجهت خسائر مرتفعة.

وقد أدى ذلك كله إلى نقص في السيولة في الأسواق المالية نتيجة فقدان المتعاملين الثقة فيها، فَجَرت عمليات بيع كبيرة وسريعة لكميات هائلة من أسهم المصارف والشركات المالية المتعثرة، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى انتشار الأزمة لتشمل معظم الأسواق المالية العالمية[1] .

4. **السبب الرابع: الفقاعة العقارية**

ووفقاً لأبسط أبجديات علم الاقتصاد (قانون الطلب والعرض)، وبفعل خفض «أسعار الفائدة الربوية» للفترة ما بين عامي 2001 إلى 2006، وإقبال الأمريكيين عن الاستثمار في قطاع العقارات بدل قطاعات التكنولوجيا وغيرها، وارتفاع الطلب الكلي على المساكن، حدثت ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار المنازل، حتى بلغت نسبها عتبة الـ 100 ٪ مُشكّلة ما يُعرف بـ «الفقاعة العقارية».

الشكل 4 - 3

الفقاعة العقارية : أسعار المنازل في الولايات المتحدة بين عامي 1997 إلى 2008 (ألف دولار أمريكي)

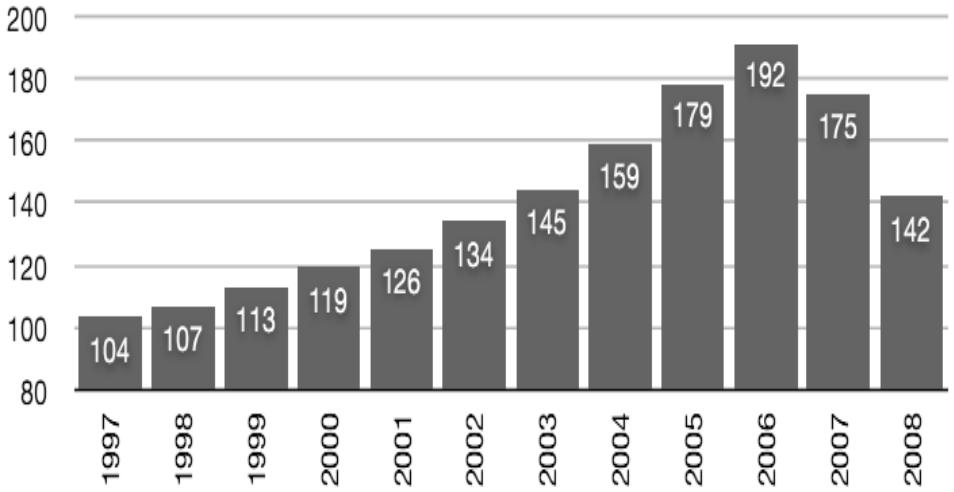

المصدر: عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، الأزمة المالية العالمية الراهنة تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 – 2010، مرجع سبق ذكره، ص 43.

وفي طرح مُبسّط، يرى «خليفة اليوسف»[2] : أنّ أسعار العقار إذا تُركت تعمل بحرية فإنّها في الغالب تعكس عوامل حقيقة بارتفاعها وانخفاضها، لأنّ المنطق السليم يُحتّم علينا وعندما نشاهد ارتفاعاً مستمراً في أسعارها النظر إلى جانبي الطلب والعرض، لمحاولة تفسير تلك الزيادة في الأسعار كندرة السيولة، السقوف على الإيجارات، زيادة تكاليف البناء، النمو السكاني، زيادة المداخيل

★ . *American International Group* .

1. نبيل بوفليح، دور الصناديق السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصاديات العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 94 – 95.

2. يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2008، ص 14.

وغيرها من الأسباب، ثمّ اقتراح العلاج المناسب. أمّا إذا كان الارتفاع في أسعار العقار لا يمكن تبريره بتغير ملموس في العوامل الموضوعية التي ذكرنا بعضاً منها سابقاً، فإنّ هذا الارتفاع يكون في الغالب تغبيراً عن سلوك لا عقلاني من قبل بعض أفراد المجتمع، وهذا ما يعرف اقتصادياً عادةً بـ «الفقاعة» . وهي تنتج عادة من شعور المشترين أو المراهنين في هذه الأسواق بأنّ الأسعار سوف تضل ترتفع، وبالتالي سيكون هناك شخص آخر يشتري العقار بسعر أعلى من السعر الحالي، وبذلك يُحقق هذا المراهن ربحاً، وهكذا يظل هذا الوهم يغذي الأسعار حتى تنفجر الفقاعة[1] .

فالحالة الصحية أن تقوم المؤسسات المالية بنقل المدخرات من أصحابها وتحويلها من صيغتها السائلة إلى تمويل سياسات التوسع للمشاريع الإنتاجية السلعية في «الاقتصاد الفعلي»، وبذلك تزداد المبيعات وتنمو الأرباح ...، ما سوف يؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي للشركة في السوق الفعلية، لينعكس ذلك على أسعار أسهمها أو سنداتها في «السوق المالية»، وهذا هو الوضع العادي والمطلوب . ولكن اليوم ما يحدث في أسواق المال شيء آخر، فهنالك انفلات و«فقدان الارتباط» بين ذلك، فتلك المدخرات وبدلاً من أن تذهب إلى توسيع تلك القطاعات الإنتاجية الفعلية تنميتها، تختطف من طرف المجازفين في الأسواق المالية، ليتم تحويلها إلى أصول مالية بغية المتاجرة والمجازفة بها عبر الاستفادة من تغير ثمنها، لا الربح منها عبر تحصيل عوائدها، فتنمو وتتكاثر قيمتها من غير أن يرافق ذلك نمو في الاقتصاد الفعلي، أي أنّها فقاعة وهمية ما تبرح أن تنفجر .

وفي الولايات المتحدة وبحلول العام 2007 وبدايات حالة من الركود تجثم على الاقتصاد الأمريكي بفعل العديد من الأسباب ـ المفصل فيها سابقا ـ ومع ارتفاع حالات التخلف عن السداد ... الخ، بلغت حالة انتعاش أسعار المنازل نهايتها، وبدأت أسعار العقارات والمساكن ـ وكما نعتقد ـ ليس بالانخفاض بل بالرجوع إلى مستوياتها الحقيقية، وتراجعت مقحمةً المقترضين في حالة من تيه حاد، باعتبار أنّهم وإن واصلوا دفع الأقساط سوف يدفعون ثمناً باهضاً لمنازل منخفضة الثمن، ما دفع بهم إلى التوقف عن الدفع، والتخلي عن منازلهم سيما وأنّهم لم يدفعوا دفعات أولية قد تمنعهم من ذلك .

ثالثا: تداعيات وآثار الأزمة

إنّ انخفاض قيمة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية يعتبر من أهم ما انجرّ على الأزمة المالية الراهنة، فقد كانت آثار انخفاض قيمة سعر صرف الدولار الأمريكي جد سلبية على الاقتصاد العالمي. فمند اندلاع الأزمة واصل الدولار انزلاقاته الخطير إلى أن وصل مستوى سعر صرفه مع دخول شهر جويلية للعام 2008 حدود 1.60 $ مقابل 1 € . واستمرار انخفاض سعر

1 . *Ravi Batra*, ***The new golden age: the coming revolution against political corruption and economic chaos***, *Palgrave Macmillan , New York, 2007, PP 16* .

صرفه زاد من ارتباكات الأسواق المالية الأمريكية والعالمية، ورفع من حالة عدم الثقة بين المتعاملين فيها، وبدأت موجات غير مسبوقة من تخلص المستثمرين من الأصول المالية التي يمتلكونها والمقيمة بالدولار بدافع تفادي المزيد من الخسائر، الشيء الذي أدى إلى تعميق مستويات انخفاض الدولار متسببا في أزمة مالية واقتصادية حقيقية في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم الدول المرتبطة عملاتها بالدولار أو الدول المرتبطة تجارتها الخارجية به[1] .

1. تهاو حاد في أسواق الأوراق المالية (البورصة) :

بعد قيام المصارف بتحويل القروض العقارية إلى «سندات مغطاة بأصول عقارية» ومن ثم طرحها بغية التداول في «الأسواق المالية» الأمريكية بأقل من قيمتها، تحت ضغط الحاجة للسيولة، حدثت حالة تهافت عالمية لاقتنائها، وهو السبب الجوهري الذي منح الأزمة المالية الراهنة عند نشوبها بعدها العالمي. وهنا امتدت تداعيات الأزمة إلى الأسواق العالمية، ابتداء من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية وأسواق اليابان والشرق الأوسط ... الخ، حيث فقدت هذه الأسواق أكثر من 60 ٪ من قيمتها، بل أنّ الكثير من شركات المساهمة وصلت أسعار أسهمها إلى ما دون قيمتها الدفترية.

وقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار «الأسهم» إلى انهيار موازي في «أسواق الأوراق المالية» . فقد كان سهم المصرف في الأسواق المالية ينهار بعد انتشار كل خبر سيء يتعلق بالحسابات المصرفية، مما أدى إلى تكبد المصارف خسائر إضافية فادحة ونقصا في السيولة النقدية[2].

2. انهيار المصارف والمؤسسات المالية الكبرى الأمريكية والعالمية :

بفعل النقص الحاد في السيولة الذي أصاب القطاع المالي، حدثت سلسلة انهيارات متتالية للعديد من المصارف والمؤسسات المالية الكبرى على المستويين الأمريكي والعالمي. وتُشير البيانات في مجملها إلى أنّه مع نهاية العام 2007 شهدت عدة مصارف كبرى انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها، وخلال العام 2008 تعرّض أكثر من 50 مصرفا وشركة تأمين أمريكية وأوروبية للإفلاس ولأوضاع مالية جد صعبة، كما وأعلنت أكثر من 927 شركة إفلاسها. وبحسب التقرير الذي أصدرته «المفوضية الأوروبية» بتاريخ 23 يونيو 2009 حول الخسائر التي تكبدتها دول «الاتحاد الأوروبي» جرّاء الأزمة، فإنّ تلك الأخيرة بلغت حوالي 1.8 تريلون أورو (2.5 تريلون دولار) أو ما يعادل 3 أضعاف ما

---

1 . عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، الأزمة المالية العالمية الراهنة تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 – 2010، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

2. أحمد عامر عامر، تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 48-49، القاهرة، خريف 2009 /شتاء 2010، ص 81.

ينفقه الاتحاد بالفعل على الاقتصاد الحقيقي، أو ما يتراوح بين 2.75 إلى 14 ٪ من إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد[1] .

3. تولد حالة من الركود الاقتصادي :

باعتبار أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مستورد في العالم بمبلغ يقدر بحوالي 1919 مليار دولار أي بما يعادل 15.5 ٪ من إجمالي الواردات العالمية[2]، فإنّ ظهور بوادر الكساد في الاقتصاد الأمريكي سينعكس لا محالة على الاقتصاد والتجارة العالميين. ومع تسجيل ارتفاع في إجمالي النفقات على الإيرادات المحققة، وتراجع في حجم التجارة الخارجية الأمريكية، وتقلص حجم السيولة وفي حجم الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية[3]، تراجعت المبادلات التجارية في العالم بأكثر من 30 ٪ بين سنتي 2008 و2009 (من حيث القيمة)[4]. كما وقد سجل تراجع في حجم التجارة العالمية للسلع قُدّر بنحو 2 ٪ العام 2008، بعدما عرف ارتفاعاً بمعدل 6 ٪ العام 2007، كما أنّ نسبة النمو أقل من المتوسط بنسبة 5.7 ٪ المحققة خلال الفترة الممتدة من عام 1998 إلى غاية 2008.

كما أنّ الاقتصاد الأمريكي قد انكمش بنسبة 0.3 ٪ في الثلاثي الثالث من سنة 2008، وتُعدّ هذه النسبة مرتفعة مقارنة بنسبة النمو المحققة العام 2008 والمقدرة بحوالي 2.9 ٪ [5] . وقد أُعلنت حالة «الركود الاقتصادي» بعد أن ظهرت بيانات انكماش للثلاثي الأخير من العام 2008 بنسبة 0.5 ٪ [6]، ويعكس هذا الركود انخفاض في القوة الاستهلاكية وإنفاق الشركات والنشاط الإسكاني . وقد أدى هذا الركود إلى انخفاض الاستهلاك الذي يُعدّ القوة الدافعة للاقتصاد بنسبة 3.1 ٪، وإلى انخفاض الإنفاق على السلع المعمرة بنسبة 14 ٪ [7].

4. تراجع معدلات النمو الاقتصادي :

ارتكازاً إلى تقرير «أفاق النمو العالمي»، تشارك الجميع في الفكرة التي جاء بها التقرير والمتعلقة بأن معظم مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي قد تحققت، وهو ما جعل صندوق النقد الدولي

---

1 . www.ec.europa.eu .

نقلاً عن: بديعة لشهب، الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 52، القاهرة، خريف 2010، ص 70 .

2. حسب إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2006 الصادرة عن منظمة التجارة العالمية OMC.

3. علة مراد، الأزمة العالمية تأمل ومراجعة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 48 -49، القاهرة، خريف 2009 /شتاء 2010، ص 16.

4. عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، الأزمة المالية العالمية الراهنة تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 – 2010، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

5. موقع الإذاعة البريطانية بناء على تصريح لوزارة الخزانة الأمريكية، 30 أكتوبر 2008، http://hewsbbc.co.uk . نقلا عن: عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية**، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 46، القاهرة، ربيع 2009، ص 19.

6. من المفيد الإشارة هنا إلى أن هناك فرق بين مصطلح «الانكماش» و«الركود» الاقتصاديين، حيث يعرف الأول على انه انخفاض متواصل في أسعار السلع والخدمات بسبب قلة الطلب عليها، واستمراره لمدة ثلاثيين متتاليين (أي سداسي كامل)، تؤدي بالاقتصاد إلى الانتقال من مرحلة «الانكماش» إلى مرحلة «الركود»، والذي يعبر - أي الركود - عن هبوط في «النمو الاقتصادي» أو انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس انخفاض الدخل الحقيقي للدولة وزيادة نسب البطالة ...الخ .

7. عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

يراجع توقعاته بخصوص سنة 2008، حيث عاد بمعدلات النمو العالمية المتوقعة إلى 3.8 ٪، وهو أدنى معدل في عقدين من الزمن، وهذا ما جعل وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى يتفقون على خطورة الأوضاع وعلى كونها تتطلب اتخاذ إجراءات طارئة وغير عادية[1] .

الجدول 4 - 2

تراجع الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في الربع الأخير العام 2008

	الناتج المحلي الإجمالي العام 2008 (٪)	عجز الناتج المحلي الإجمالي العام 2008 (٪)	معدل الانكماش (٪)
ألمانيا	7.5	2.1 -	2.0
فرنسا	4.8	1.2 -	1.5
إيطاليا	7.4	1.8 -	0.5
الولايات المتحدة	1.8	6.2 -	/

المصدر : أحمد عامر عامر، تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 87.

5. **ارتفاع في معدلات البطالة :**

وقد بلغت نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 6.5 ٪، وهي النسبة الأعلى منذ 14 عاما، كما وبلغ معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي حدود 7 ٪ . وقد كشف استطلاع للرأي يشمل 15 قطاعا اقتصاديا حيويا في ألمانيا أنّ نحو 215000 وظيفة هددت بالإلغاء خلال عام 2009، وفي بريطانيا ارتفع معدل البطالة إلى 5.7 ٪ مقابل 2.5 ٪ في الربع الأول من عام 2008 [2].

رابعا: حلول الأزمة

كان المخيف في الأزمة أن يرتفع سقفها من حدود «أزمة مالية»، إلى مأزق «أزمة اقتصادية»، لا تزال الجهود إلى حد الساعد تتضافر من أجل تجميد «عمليات الارتقاء», وارتفاع سقف الأزمة إلى حده الاقتصادي يعني دخول الاقتصاد الأمريكي ضمن حالة من الركود. هذا الأخير (حالة الركود) قد يتم تدويله عبر ما يُطلق عليه بـ: «الآثار التبادلية للصفقات التجارية»، وقد انتقلت الأزمة من صبغتها الأمريكية إلى الصيغة العالمية وفقا للترابط بين اقتصاديات «المراكز الرأسمالية» مع الاقتصاد الأمريكي ومن ثمّ «أطراف الاقتصاد العالمي»، بمعدلات متفاوتة تتناسب وحالات التداخل والترابط مع اقتصاد «القطب الأمريكي»، تحت ضغط «آثار التغذية العكسية» زمن لحظة العولمة الراهنة ولعل أهم الحلول المرتكز عليها في علاج الأزمة توليفة ضخ السيولة والتأثير على معدلات الفائدة.

1. عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2. علة مراد، الأزمة المالية العالمية: تأمل ومراجعة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 55-56، القاهرة، صيف خريف 2011، ص 17.

1. توليفة ضخ السيولة وفخ السيولة الكينزية أهم حلول الأزمة المالية العالمية

1.4 ضخ السيولة خطوة على طريق العلاج

قبل عشر سنوات وعلى إثر الأزمة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا وما أصاب قبله النظام المصرفي في اليابان في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، اُقترحت عدة حلول للتقليل من آثار الأزمة، والعمل على احتوائها، من ذلك ضخ أموال عامة كبيرة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر، وكذلك تقديم هبات للمواطنين فيما يتعلق بالحالة اليابانية، وذلك حتى يزول الهلع وتعود الثقة لماكينة الاستهلاك والإنفاق حتى لا تطول فترة الركود، وقد تندّر بعض الاقتصاديين في ذلك الوقت على هذه الخطة، وذكر أنّها تمثل تنفيذا لفكرة الاقتصادي «ميلتن فريدمان» الذي أجاب مازحا ذات مرة عن السؤال حول أسرع طريقة لزيادة المعروض من النقود فقال: رمي الدولارات من الطائرة، وقد أدى هذا السلوك إلى التساؤل حول مصدر هذه الأموال، وما الأثر الذي ستحدثه على المدى الطويل وخاصة إذا كان السبيل للحصول عليه هو الاقتراض على أساس الفائدة[1].

واليوم وعلى إثر الأزمة المالية الراهنة يُعيد التاريخ نفسه، حيث أنّه ضمن أهم الحلول المطبقة ضخ أموال عامة، وتدخّل كبير من قبل الحكومات في النظام المالي المصرفي، وقد كان هذا المقترح محل نقاش واعتراض من قبل العديد من الاقتصاديين الذين شكّكوا في جدواه، وتساءلوا عن من سيستفيد منه، وقد شبه الاقتصادي «جوزيف ستلغز» ضخ هذه الأموال بمسألة نقل الدم إلى شخص مصاب بنزيف، وأبدى قلقه عن مصير هذه الأموال حيث تساءل عن وضعية مليوني شخص أمريكي من الفقراء سيفقدون منازلهم جراء هذه الأزمة، من غير أن يقلل من بعض آثارها في المنظور القريب، كالتقليل من حالة الهلع وإعادة الثقة[2].

إضافة إلى الحل السابق هناك حلول أخرى منتهجة، منها فرض قيود على حركة رؤوس الأموال، وإنشاء مؤسسة عالمية مخصصة لمراقبة تلك التحركات، ارتكازا على حل خفض معدلات الفائدة[3].

---

1. أحمد مهدي بلوافي، **أزمة عقار أم أزمة نظام**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص11. (12-10-2009)

http://islamiccenter.kau.edu.sa/arabic/Hewar_Arbeaa/abs/PDF-Hiwar4/Belwafi01.pdf

2 . أحمد مهدي بلوافي، أزمة عقار أم أزمة نظام، ص 12.

3 . عقبة عبداللاوي، فوزي محيريق، مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة بين : وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

2.4 مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة

ضمن حزم السياسات المنتهجة من طرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي تطبيق سياسة مصيدة السيولة الكينزية، كأحد الحلول العملية لعلاج ما يمكن علاجه من إفرازات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وكآلية لها من الإمكانات ما يمكن من خلاله تعطيل عمليات ارتقاء الأزمة من سقفها المالي الراهن، إلى حدود كارثة أزمة اقتصادية قد تعكّر مسارات نمو الاقتصاد الأمريكي والعالمي المتعثرين.

إذا ... وضمن حزمة الحلول الاستعجالية المنتهجة، كانت سياسة مصيدة السيولة الكينزية أحد الخيارات المُطبقة وذلك بغرض التأثير المتغيرات الآتية: أسعار الأوراق المالية والطلب الكلي وذلك وفقا للتحليل الآتي[1]:

❶ **ارتفاع أسعار الأوراق المالية**: عندما يكون الاقتصاد ضمن المجال الكينزي (فخ السيولة) فإنّ أسعار الأوراق المالية ترتفع نتيجة لانخفاض معدلات الفائدة (بسبب العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات)*، إضافة إلى تأثيرات قانون العرض والطلب.

فبانخفاض أسعار الفائدة يوجه الأفراد مدخراتهم للاستثمار في حافظة أوراق السوق المالية (سندات، أسهم .. مشتقات مالية) بمرتجى التربح من عائد أكبر من أسعار الفائدة في السوق النقدي، وبذلك يرتفع الطلب على الأوراق المالية، ممّا يؤدي إلى تعميق ارتفاع أسعارها. بفعل أثر قانون العرض والطلب، وبذلك يعتبر هذا الارتفاع حل مبدئي لإنعاش قيم أسهم وسندات الرهون العقارية المنهارة جرّاء الأزمة، والمتسببة في سلسلة حزمة الإفلاسات المعلنة خضم تلكم الأزمة.

❷ **الحيلولة دون تعاظم حالة الركود**: تُعتبر سياسة مصيدة السيولة محاولة للحيلولة دون وقوع الاقتصاديات المختلفة ضمن حالة من الركود، يكون لها انعكاسات سلبية في الأمد القصير وتتعدى إلى المدى الطويل، وتمس آثارها كل من :

- القطب الأمريكي؛
- مراكز الاقتصاد العالمي؛

---

1. عقبة عبداللاوي، فوزي محيريق، مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة بين: وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 11 -12.

★. تتناسب أسعار السندات تناسبا عكسيا مع سعر الفائدة. إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات. ويعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة إلى محدودية العائد السنوي المستحصل من السندات.

لمزيد من التفصيل راجع: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص41.

◆ أطراف الاقتصاد العالمي .

السياسة سالفة الذكر تعتبر محاولة لانتشال الاقتصاد الأمريكي من حالة الركود الذي قد تُسيطر عليه. هذه السياسة تهدف إلى ضخ السيولة في السوق، وبالتالي توسيع مديات الائتمان المصرفي بشكل أكبر، وبمعدلات فائدة إقراض منخفضة، كمنفذ للسيولة التي تم ضخها في الاقتصاد، ممّا يعزّز ويرفع من قيمة الاستثمار (بفعل العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار). وهو ما يعظّم من حجم الطلب الكلي، وبتالي ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع الدخل التوازني، ومن ثمّ ارتفاع الاستهلاك وفقا للارتفاع الحاصل في الدخل، ويدخل الاقتصاد ضمن سلسلة من الارتفاعات المتتالية للدخل، وذلك وفقا للتحليل الآتي:

① **على مستوى القطب الأمريكي (عمق الاقتصاد العالمي):** تؤدي سياسة المصيدة إلى رفع الكتلة النقدية (توفير السيولة). ورفع حجم الاستثمار؛ فبانخفاض سعر الفائدة، وعندما يصل نسبة تقترب أو تساوي 0٪، يتم توسيع مديات الائتمان المصرفي بشكل أكبر، وبمعدلات فائدة إقراض منخفضة، ممّا يُعزّز ويرفع من قيمة الاستثمار (بفعل العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار). وهو ما يُعظّم من حجم الطلب الكلي.

على اعتبار أنّ الطلب الكلي يُكتب من الشكل :

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

الشكل 4 - 4

السياسة النقدية التوسعية: أثر ضخ السيولة وانتهاج مصيدة السيولة الكينزية على الاقتصاد الأمريكي

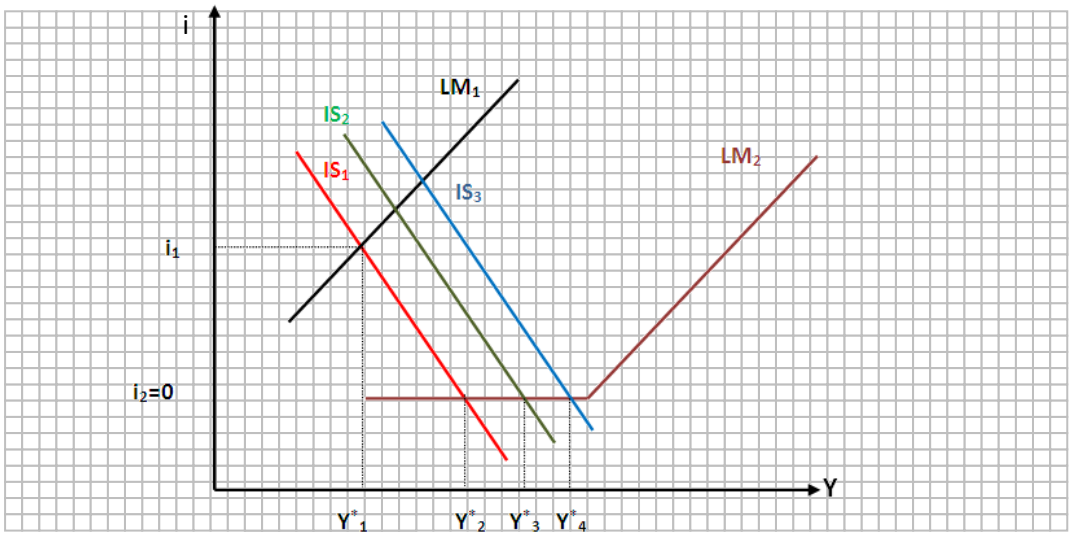

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على التحليل السابق.

وعليه فإنّ ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى تحرك منحنى IS_1 نحو اليمين إلى IS_2 ، ممّا يؤدي إلى ارتفاع الدخل، مؤثرا على مجموعة من المتغيرات منها الاستهلاك. ممّا يؤدي إلى ارتفاع هذا الأخير، فيساهم مرة أخرى في نقل منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات ثانية إلى اليمين إلى IS_3 ويتم تعميق الزيادة في الدخل. والشكل السابق يبين أثر تغير كل من الاستثمار والاستهلاك في سوق السلع والخدمات.

إلاّ أنّ هذه الارتفاعات تبقى تحت سقف المطلوب، ممّا يستوجب انتهاج سياسة مالية داعمة من خلال رفع الإنفاق، على اعتبار أنّ السياسة النقدية في الدولة قد تستنفد أو استنفدت إجراءات خفض الفائدة، وما على الدولة حاليا إلا الارتكاز على سياسة مالية توسعية من خلال رفع الإنفاق، لتعزيز النشاط الاقتصادي. ومن المعلوم أن السياسة المالية تكون أكثر فعالية في المجال الكينزي، بفعل معدلات الفائدة المنخفضة وبالتالي غياب أثر المزاحمة المُقلل لأثر رفع الاستثمار.

② على مستوى المراكز الرأسمالية وأطراف الاقتصاد العالمي :

الوصفة الأمريكية سالفة الشرح، وبكل ما تضمنته (مما يمكن اعتباره من أطروحات الاقتصاد الإسلامي)، عند أهم مستويات (الوصفة) القابلة للتدويل على مستويي المراكز الرأسمالية وأطراف السوق العالمية ... عبر قناتين [1] :

- عبر تدويل الوصفة (اقتصاد دولي بلا سعر فائدة)؛
- التدويل بالأثر.

وارتكازا على غير قليل من المؤشرات :

- معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيرا وتأثرا، في ما ارتبط منه بالمراكز الرأسمالية؛
- معدل الارتباط المرتفع بينها وبين القطب الأمريكي فيما تعلق بالميزان التجاري (X – M) وميزان رأس المال؛
- معدل ارتباط الأطراف (الدول النامية) كمستودع للخامات.

1 . عقبة عبداللاوي، فوزي محيريق، مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة بين : وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

المبحث الثاني

واقع تكتل النافتا زمن أزمة الرهون العقارية الأمريكية

منتصف الثمانينات بدت ملامح تحول تطفو على قسمات المواقف الأمريكية اتجاه التعددية، من خلال الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية، وإسهاماتها في التنمية. فقامت الولايات المتحدة بالتفاوض حول مناطق تجارة حرة مع كندا ودعوة دول أخرى لمفاوضات مماثلة، خاصة في نصف الكرة الغربي، وإن كان من غير الواضح للعيان وبجلاء السبب في هذا التحول، وإن كان البعض يعزوه إلى ما أسماه «باجواتي» بـ «العلل المتزامنة للعملاق المتهافت»[1] ففي رأيه أنّ نهوض شرق آسيا، لا سيما اليابان واكتمال مشروع أوربا الموحدة، أدى إلى تدهور وضع أمريكا في الاقتصاد العالمي.

ذلك التراجع في القوة بالإضافة إلى العجز المستمر في الميزان التجاري أثار مشاعر الحمائية في الولايات المتحدة الأمريكية، وحركا مطالبات بإنهاء التعددية. ورغم النداءات المعارضة لهذا الاتجاه (نحو الترتيبات الإقليمية)، وأنّه سوف يهدم أساس عمل الجات، إلاّ أنّ المواقف الرسمية الأمريكية اتجهت عكس ذلك. وفي معرض الدفاع عن التوجه الجديد نحو (النافتا) ذكر المندوب التجاري الأمريكي «ميكي كانتور» أنّ: الترتيبات التجارية الإقليمية يُمكن أن تؤهل الدول النامية للدخول في النظام التجاري العالمي.. ويمكنها أن تُكمّل التجارة العالمية وتشحذ المفاوضات حولها[2].

وبعيدا عن مناقشة حقيقة المغانم التي تتيحها اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سواء للعضو المتقدم كندا، أو الطرف النامي المكسيك، زمن الرخاء الاقتصادي. فإنّ الإشكال المطروح هو مدى مساهمة هذا النسق من التكتلات في تماسك الدول الأعضاء أوقات الأزمات، وضمان معدلات صحية لمؤشرات الاقتصاد الكلي، أي بتعبير آخر مدى إمكانية اتفاقية التكامل المبرمة الاضطلاع بدور آلية ممانعة لهذه الأزمات بما يُقلل من آثارها الانتشارية السلبية.

وعند الحديث عن الأزمة المالية التي عصفت باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية العام 2008، وآثارها على اقتصاديات منطقة النافتا، فإنّ تحديد آليات انتقال العدوى سيرتكز على

---

1. أرفيند سوبرامانيان، المدافع العنيد عن العولمة، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد42، العدد3، سبتمبر 2005، ص4.

2. *Mickey Kantor, Predicts Job Gain from Mexico Trade Pact, **The Wall Street Journal**, May 1993,P11.*

نقلا عن محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 412.

مناقشة أهم القنوات الرئيسية التي جرى الاتفاق العام على اعتبارها أهم العوامل الداعمة لتدويل وعولمة الأزمة ومنها [1]:

- تأثير الأزمة على معدل نمو التجارة البينية؛
- تأثير الأزمة على أسعار النفط والسلع الأخرى؛
- تأثير الأزمة على تدفقات التحويلات إلى تلك الاقتصادات التي تعتمد على هذه التدفقات؛
- تأثير الأزمة على التدفقات المالية إلى البلدان المتكاملة، بما في ذلك محفظة تدفقات رأس المال، الإقراض المصرفي، والتمويل التجاري والمساعدة الإنمائية الرسمية؛
- تأثير الأزمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

ونتيجة لذلك من كل ما سبق، نحن بحاجة أيضا إلى النظر في تأثير الأزمة على بيئة الاقتصاد الكلي وميزان المدفوعات للدول المتكاملة. ومن ثمّ اختبار ذلك عبر النموذج القياسي الذي تم صياغته.

أولا: النشأة التاريخية لتكتل النافتا

في زحمة التحولات الدولية الكبرى، وعلى كافة الصعد التي يشهدها العالم منذ العقد الأخير من القرن الماضي وحتى الآن، ثمة الكثير من الموضوعات والمتغيرات الاقتصادية التي صار التوقف عندها أمراً ضرورياً، باعتبارها خيوطاً واضحة المسار في الصورة الراهنة للعلاقات الدولية، والتي يراد تزكية إسقاطها باعتبارها المسار الاستراتيجي لخارطة العلاقات الدولية؛ وتحديدا في الزاوية الاقتصادية[2].

وممّا ميز الراهن مذ ذلك ارتفاع معدل الارتباط في العلاقات الدولية سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا...إلخ وكان نتاج هذا الترابط إبرام اتفاقيات ومعاهدات وعلاقات فوق وطنية تعاونية وتكاملية بين أطراف ودول مختلفة، بكل ما تحمله هذه المبادرات من عدم تكافؤ للأطراف والأهداف والنتائج.

تاريخيا.. نهايات الألفية الثانية بدايات القرن الأول من الألفية الثالثة والذي تشكّلت ملامحه المبدئية عبر «ثلاث انهيارات» (ثلاث مشاهد) ... لتفرز صراعاً بين «ثلاثة قوى» ... اختزلت العالم ضمن خارطة بـ «ثلاث كتل اقتصادية فوق جغرافية»؛ والملفت للانتباه أن «الانهيارات الثلاث» بقدر ما ألغت منطق التعددية في السياسة الاقتصادية، أنجبت واقعاً ليبراليا صرفاً فرض نفسه على العالم

---

1. Ludovico Alcorta, Frederick Nixson, ***The Global Financial Crisis and the Developing World: Impact on and Implications for the Manufacturing Sector****, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Development Policy and Strategic Research Branch, working paper 06/2010, Vienna, 2011, P8. (15-09-2014)*
www.unido.org/fileadmin/media/documents/pdf/Publications/110905/WP062010_Ebook.pdf

2. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(العولمة)، بقدر ما كان مناخا تولدت ضمنه «ثلاث قوى» اقتصادية رأسمالية عظمى عملاقة، تتصارع على سدة حكم هذا القرن اقتصادي البلاط، كلٌ بأدوات صممت وفق مقاسات خاصة، فأوروبا تبدي تعاطفا اقتصاديا دولياً مع الدول الفقيرة في إفريقيا، وتولي اهتماما إقليما مع مستعمراتها التاريخية؛ اليابان تستغل قومية الجنس الأصفر وانغلاقه ... وأمّا أمريكا فتستند إلى إرث اقتصادي سابق مُزج بقوة عسكرية وحضور سياسي.. وحظ وفير في خطّ السياسات الاقتصادية العالمية، ورسم معالم الطريق.

على مستوى القطب الأمريكي، حدث تحول في المواقف تجاه التعددية، بالإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية فقامت بالتفاوض حول اتفاقيات مناطق تجارة حرة، ومع ما يشوب هذا التغير من ملابسات. فقد أدى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من تحول الاتحاد الأوربي ـ بعد استكمال ملامح الوحدة ـ إلى قلعة تكتفي بسوقها الداخلية الموحدة كبديل للأسواق الدولية، وعن إصابتها بما يسمى بـ«التصلب الأوربي» وما يشكّله من خطر على التعددية، وخشية اعتلاء الاتحاد الأوربي سدة الاقتصاد العالمي وانتقال إدارة دواليبه إليه، وتراجع الدور الأمريكي الريادي الذي لعبته خلال نصف قرن من الزمن أو يزيد، فمن ثمّ لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام حزمة من اتفاقات التكامل الإقليمي من أجل كسب أكبر عدد ممكن من الأسواق، وتقوية مركزها اقتصاديا وسياسيا، ومن ذلك اتفاق المبرم مع جارتيها المتقدمة كندا والنامية المكسيك.

كما أنّ الاتحاد الأوربي وبعد استكمال ملامح تكامله التقليدي، بدأ يعمل على توسعت هذا التكامل إلى الدول النامية في ضفة المتوسط في أسلوب جديد سُمي بـ «الشراكة أو المشاركة» والمرتجى منها كسب أسواق جديدة لدعم مركزه المتقدم في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية.

ومن جهة أخرى فإنّ ضغوط المديونية دفعت الدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الإحلال محل الواردات، الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الإقليمي، ليس فقط بسبب المآزق التي تعرضت لها، بل وأيضا لحاجتها إلى تعزيز صادراتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة للديون، وكذا تعزيز قوتها التفاوضية في وقت تصاعدت فيه الدعوة العالمية إلى تقليص معدلات الحماية. ونظرا لصعوبة نفاذ الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة جميعا، لجأت إلى البديل وهو توثيق العلاقات مع الدول المجاورة التي كانت تاريخيا الشريك الأكبر لها في التبادل التجاري، وكان هذا هو السمة المميزة للأمريكيتين، كما ينطبق إلى حد كبير على الدول المتوسطية المجاورة للاتحاد الأوربي.

وأيا كانت الأسباب الداعية إلى الشك، في مصداقية التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية بوجه عام، وخاصة أنّنا في خضم مرحلة نوعية جديدة للاقتصاد العالمي، تتسّم بانتقال الرأسمالية من صيغة رأسمالية اجتماعية إلى صيغة رأسمالية مفرطة الليبرالية من جهة، ومن جهة أخرى تشتد فيها وبعمق عمليات تركز وتمركز رأس المال.

وكما أشرنا سالفا لقد دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنّها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، أي أنّها تحاول انتهاج نهج جديد يُعوّض النمط التقليدي أو القديم، أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية شهر أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة[1]، وسبقتها مفاوضات* لمدة 14 شهرا، بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989 [2].

وقد كُلل بتكوين منطقة للتجارة الحرة بين أكبر شركاء تجاريين في العالم وهما الولايات المتحدة وكندا الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف للعديد من السنوات بالنجاح، فحوالي 75% من الصادرات الكندية موجهة إلى الولايات المتحدة. وبالمقابل فإنّ كندا تستحوذ على خُمس صادرات وواردات الولايات المتحدة. وسوق المال في هاتين الدولتين مرتبط جداً، وحاولي 70% من واردات الولايات المتحدة من كندا كانت معفاة من الرسوم الجمركية قبل 1989. منذ 1965 فإنّ الدولتين توصلتا إلى اتفاقية للتجارة الحرة في السيارات وقطع الغيار. ويسمح هذا للشركات الكندية التي تزوّد الشركات الثلاث الأمريكية الكبيرة في إنتاج السيارات بالتخصص في موديلات قليلة تغطي معظم سوق أمريكا الشمالية، ومن ثمّ يتم الاستفادة من وفورات الحجم في الإنتاج والتوزيع[3].

هذه العلاقات استكملت وتُوجت باتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة (*CUFTA*)* وتُعتبر كل من الدولتين الشريك التجاري الأكبر للآخر. وبموجبها جرى إلغاء الرسوم بينهما، بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من أول جانفي 1989، ثم دخلت الدولتان في مفاوضات مع

---

1. عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص60.

★. بدأ التفاوض حول النافتا بين الدول الثلاث في ستة مجالات: النفاذ إلى الأسواق، قواعد التجارة، الخدمات، الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، فض المنازعات وكان ذلك بداية 1991.

2 . سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية والجات 94**، ط 2، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص29.

3. موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص182.

* . *Canada – US free Trade Agreement*

المكسيك ثم بعدها التوقيع في ديسمبر 1992 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا (NAFTA)، وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من عام 1994 [1].

وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدرا ملموسا من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية، والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون*[2]، وامتدت معركة إقرار النافتا من 14 سبتمبر1993 حتى 17 نوفمبر 1993، وقد وُقّع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993 وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة، ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات الدول الأعضاء. وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة 1992 ، كما كانت تخشى أمريكا من اتجاه أوربا إلى المذهب الحمائي ما أدى بها إلى الإسراع في عقد اتفاقية النافتا.

وممّا يؤكّد أهمية هذا التكتل هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي، كما تحاول أن تستخدم القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين[3] إذا استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة، ثم صدر الإعلان الختامي لـ «قمة ميامي» لبلدان الأمريكيتين عام 1994 متضمنا اتفاق دول النطاق على السعي لإقامة منطقة تجارة حرة ليشمل النطاق الغربي كله بحلول عام 2008 وكان آخر اجتماع عُقد لهذا الغرض في مدينة كبيك الكندية في نسيان 2001، وقد دعا بيان هذه القمة إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان، للانضمام إلى تجمع الأمريكيتين لهذا يرى البعض أنّ أمريكا هي التي دعت إلى هذا التكتل ورعت إنشاءه للدواعي الآتية [4]:

❶ المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة؛

❷ القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان؛

❸ القلق الأمريكي من استغلال أوربا لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا ما بقيت منفردة.

---

1. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص417.

★. كان قد أبدى بل كلينتون تحفظا تجاه منطقة التجارة الحرة حيث كان حزبه الديمقراطي مؤيدا للحماية التجارية على النقيض من الحزب الجمهوري مما أتاح للبعض استخدام التحفظ كسلاح ضد بل كلينتون.

2. عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

3. عبد الناصر طلب نزال، مرجع سبق ذكره، ص 84.

4. عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

1. **المبادئ العامة لاتفاقية النافتا**[1]:

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت كما يلي[2]:

- بالنسبة للتعريفات الجمركية: تتم إزالتها دفعة واحدة، أو بالتدريج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 عاما، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تركيبة التجارة البينية للمكسيك والولايات المتحدة، إذ يتجه حوالي 50% من الصادرات الأمريكية إلى المكسيك، فيحين يوجه ما يتجاوز نسبة 70% من الصادرات الإجمالية المكسيكية إلى السوق الأمريكية التي أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص بمجرد أن دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ. هذا وتستثني الاتفاقية تخفيض في الرسوم الجمركية على استثمارات في قطاع البترول في المكسيك، والخطوط الجوية والاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة والصناعة الثقافية في كندا*؛
- إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة؛
- يمكن العودة إلى قدر من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية للدولة المعنية لبعض الصعوبات نتيجة فتح الأسواق؛
- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار، حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة، ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق، كما تمت أيضا إزالة متطلبات الأداء، مثل الحفاظ على مستويات التصدير، وتحقيق التوازن التجاري، وسوف تسمح

---

[1]. *For the content of the Convention in investing in NAFTA see:* ***Text of the Agreement Table of Contents***
•Part One: General Part •Part Two: Trade in Goods •Part Three: Technical Barriers to Trade • Part Four: Government Procurement •Part Five: Investment, Services and Related Matters • Part Six: Intellectual Property •Part Seven: Administrative and Institutional Provisions •Part Eight: Other Provisions
through the following URL: www.international.gc.ca/trade-agreements-accords-commerciaux/agr-acc/nafta-alena/texte/index.aspx?lang=en&menu_id=34&menu=R

2. أنظر:

- أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص 74.
- منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص 34.
- عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 61.
- محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، ص ص 418-420.

★. وتتمثل توجهات النافتا في تحرير التجارة المتبادلة لحوالي 900 سلعة من التعريفة الجمركية بشكل متدرج، فالفئة (أ) من هذه السلع تتمتع بتحرير فوري، والفئة (ب) بتحرير بعد خمسة سنوات، والفئة (ج) بعد عشر سنوات والفئة (د) بعد خمسة عشر سنة هذا مع السماح بحرية تداول السلع بين الدول الأعضاء.

المكسيك في غضون فترة من سبع سنوات إلى خمس عشرة سنة بإنشاء مؤسسات مالية أجنبية، والعمل على الاستثمار في البنوك ومؤسسات التأمين والسمسرة؛

- تحرير التجارة في الخدمات* ومنح معاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث، وتسهيل منح تراخيص عمل المتخصصين، وإزالة متطلبات الإقامة والمواطنة لهذه الشريحة، بالإضافة إلى تحرير لوائح الانتقالات بنهاية عقد التسعينات؛
- حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الإنتاج الأدبي والتسجيلات وبرامج الكمبيوتر وبراءات الاختراع لمنتجات والعمليات (*Product and Process*)، وقواعد البيانات، وتشمل الاتفاقية أيضا علامات الخدمات والأسرار التجارية، وكذلك أقنعة الدوائر المتكاملة سواء المباشرة أو التي تدخل كأجزاء في منتجات أخرى؛
- الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاث، بما في ذلك لجنة التجارة الثلاثية لحل النزاعات، ومنع الإغراق وغيرها من الأحكام المسهلة للتجارة؛
- استبعاد الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمالة؛
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل؛
- يمكن لأية دولة أن تعلن عن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية، قبل التاريخ المحدد لذلك بستة أشهر؛
- إمكانية توسيع الأطراف الأعضاء في المنطقة والسماح بانضمام أعضاء آخرين؛
- اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم؛

كما تم التوصل أيضا لاتفاقيات تكميلية تتناول معايير العمل ذات الصلة بالتجارة وحماية البيئة، حيث تهدف الاتفاقية التكميلية للتعاون في سوق العمل، إلى تحديد ما إذا كانت معايير العمل المتراخية والظروف السائدة في المكسيك ستمنح شركاتها ميزة غير عادلة في السوقيين الأمريكي والكندي، لذا تمّ الاتفاق على أن يلتزم كل طرف بتطبيق قوانينه للعمالة بفاعلية من

★. وبذلك وافقت المكسيك على إلغاء الحظر المفروض على البنوك الأمريكية في أراضيها. وأصبح في وسع البنوك الأمريكية أن تستحوذ على ما لا يتجاوز 15% من السوق المكسيكية بحلول سنة 2000 وحتى 25% في 2004. وتلغى باقي الحدود بحلول سنة 2007. وتستطيع شركات الأوراق المالية الأمريكية أن تحصل على 30 % من سوق السمسرة المالية بحلول 2004، كما يحق لسائقي الشاحنات الأمريكان والمكسيكيين القيادة في أراضي الدول الأخرى بحلول سنة 2000، بدلا من النظام السائد الذي يقضي بأن يقوموا بتسليم الشاحنات عند الحدود.

خلال الإجراءات الحكومية المناسبة*. كما تتضمن نصوص متعلقة بتشغيل الأحداث، ومستويات الصحة والسلامة والحدود الدنيا للأجور. وتقوم هذه الاتفاقية التكميلية على ثلاث مبادئ[1]:

❶ تكثيف التآزر والتعاون وتبادل المعلومات بين الدول الثلاث؛

❷ زيادة الجهود المبذولة لجعل قوانين العمل وضاحة وشفافة في كل من الدول الثلاث وتنفيذها معلوم وشديد الوضوح؛

❸ زيادة استخدام آليات فعالة من أجل العمل على تطبيق التشريعات العمالية المحلية. وتتضمن الاتفاقيات قواعد إجرائية للتطبيق، وتنص على قواعد للتحكيم في حالات المنازعات وتقدير العقوبات، وتعهدت المكسيك من جانبها بزيادة الحدود الدنيا للأجر مع الزيادة في الإنتاجية.

أمّا الاتفاقية التكميلية للبيئة فقد تمت صياغتها بحيث تعالج مخاوف البعض من أن تؤدي النافتا إلى خفض المعايير البيئية أو تحويل المكسيك إلى مرتع للتلوث من قبل الشركات الأجنبية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إنفاذ القوانين الوطنية للبيئة وتحقيق مستوى مرتفع للحماية كالتزام دولي لأعضاء النافتا[2].

2. القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية

شملت الاتفاقية مجموعة من القطاعات وهي:

❶ قطاع الزراعة: يتم إزالة جل الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6 % على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضروات، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عام، أمّا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا فإنّ العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية النافتا وذلك سنة 1989[3].

❷ قطاع السيارات: تنص الاتفاقية أنّ على كل دولة خفض رسومها الجمركية المفروضة على وارداتها من سيارات الركوب والنقل الثقيل وقطع غيارها بنسبة 50% فورا، وإلغاء النسبة الباقية خلال عشر سنوات، كما تراعى ضرورة التصنيع المحلي بنسبة 62.5% من مكونات السيارة، حتى يمكن إعفاؤها من الرسوم الجمركية[4].

❸ قطاع الطاقة: تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات

★. تؤدي الاتفاقية إلى تطوير قوانين العمل خاصة في المكسيك، دون أن تقرّ حرية انتقال العمالة.

1. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 420.

2. أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص ص47-75.

3. منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص 34.

4. عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

البحث والتنقيب على النفط الخام، إلاّ أنّه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية[1].

❹ قطاع الخدمات المصرفية: يجب على المكسيك فتح القطاع المصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية حتى تزال كافة القيود والحواجز بحلول عام 2007 .[2]

❺ قطاع المنسوجات: نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الثلاث من المنسوجات والملابس الجاهزة والمصنعة في شمال أمريكا فوراً وبحد أقصى عشر سنوات، وبالنسبة لقواعد المنشأ تُعفى المنسوجات والملابس الجاهزة من الرسوم في حالة ما إذا كانت مصنوعة من نسيج إحدى الدول الثلاث وليست مستوردة من الخارج[3].

❻ قطاع النقل: كان لزاما على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الثلاث دول، وتسعى الاتفاقية إلى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية، ويقوم هذا الأمر على مرحلتين الأولى طبقت في عام 1996، في السماح للشاحنات بالعمل الحر في خمسة ولايات حدودية، وفي عام 2000 كمرحلة ثانية يتم بالسماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا، ولكن تُشير النتائج الفعلية إلى أنّ حرية الحركة بهذه الصورة لم تتحقق بعد.

كما شملت أيضا اتفاقية النافتا بعض الاتفاقيات الجانبية*، منها اتفاقية خاصة بحماية البيئة، حيث نصّت على أن تُفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الأمريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر اتفاقية البيئة من الاتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ النافتا، والسبب في ذلك هو التخوف من أنّ بعض المنشآت من خارج دول النافتا سوف تشجّع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للاستثمار، وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحويل عمليات تحسين البيئة، ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما، وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار على مدى 18 شهرا الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النافتا[4].

---

1. عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2. منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص 34.

3. نفس المرجع، ص 35 .

★. عمد الرئيس كلينتون إلى عقد اتفاقيتين جانبيتين الأولى تخص البيئة والأخرى تخص التعاون العمالي وذلك لتهدئة المخاوف من حدوث آثار سلبية للنافتا على الاقتصاد الأمريكي في مجال البيئة والتوظيف.

4 . عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

3. **أهداف النافتا** :

تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها بشكل عام[1]:

- تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة*؛
- تهدف إلى تحرير تجاري من شأنه زيادة معدل نمو الناتج المحلي وتحقيق تنمية اقتصادية وزيادة الدخول للدول الأعضاء**؛
- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء؛
- قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك، وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت شبه مغلقة أمام السلع الأمريكية؛
- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة؛
- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية، ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوربا وآسيا وبالتحديد في اليابان؛
- زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوربي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة صادرات دول تلك التكتلات وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم؛

---

1. عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-65.

★. مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من أمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل.

★★. أشارت الدراسات الاستشرافية أنه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05 % من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0,3 % في الولايات المتحدة و0,87% في كندا وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات.

- عـلاج مشـكلات البطالـة في الـدول الأطـراف بزيـادة الطاقـات الإنتاجيـة الجديـدة وبالتـالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين؛
- إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات؛
- تقليص الأعبـاء الإداريـة علـى المصـدرين والمسـتوردين والمنـتجين الـذين يقومـون بالتبـادل في الإقليم.

في حـين أنّـه يمكـن تحديـد مرتجيـات والآثـار المحتملـة للاتفاقيـة لكـل دولـة علـى حـدى كالآتي[1]:

1.3 **بالنسبة للمكسيك**

- زيـادة معـدلات النمـو مـن خـلال جـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة وفـتح الأسـواق أمـام منتجاتها؛
- زيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي (ومنه في نظام المناطق الحرة الماكيلادورا) ومنه امتصاص البطالة المكسيكية؛
- تكتل نافتا يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك، وخاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات، المنسوجات، الملابس، الاتصالات والنقل البري ..؛
- الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك (والاستثمار في مناطق الماكيلادورا على الحدود من أجل استيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين المحتملين)؛
- زيـادة إنتاجيـة العامـل المكسـيكي نظـراً لتقـدم التكنولوجيـا الأمريكيـة المصـاحبة للاستثمارات ممّا يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

2.3 **بالنسبة لكندا**:

- تهدف إلى ضمان النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وتأمين نفسها ضد أية سياسات حمائية قد تلجأ إليها الولايات المتحدة، وذلك للارتباط الوثيق بين سوق هذه الأخيرة والاقتصاد الكندي؛
- زيادة صادراتها للمكسيك؛

---

1. منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

حنان حسين رمضان نظير، **التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع**، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية (غير منشورة)، جامعة القاهرة، 2005، ص96.

- فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية وكذا الشركات العاملة في مجال الطاقة؛
- احتفاظ كندا من خلال الاتفاقية، بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة والمحافظة على البيئة؛
- الاستفادة من تسهيلات النقل البري والجوي وكذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية؛
- الاستفادة من الأيدي العالمية الرخيصة المتوفرة بالمكسيك.

3.3 **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:**

- تعزيز قدرة الصادرات الأمريكية للنفاد إلى الأسواق المكسيكية ؛
- تعد المكسيك وسيلة هامة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا الوسطى والجنوبية؛
- خلق المزيد من فرص العمل الناتجة عن انتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الأمريكية؛
- فتح السوق المكسيكية أمام الاستثمارات الأمريكية؛
- الاستفادة من وفورات الحجم بعد توسع نشاط الشركات الأمريكية في المكسيك، ممّا يتيح فرصة الاستفادة من انخفاض التكلفة، وهو ما يؤدي إلى تركيز الصناعات المكثفة لاستخدام عنصر العمل غير الماهر نسبياً الرخيص فينعكس إيجاباً على العمالة المكسيكية وتدفق الاستثمارات؛
- زيادة القدرة التنافسية للشركات الأمريكية المتخذة من المكسيك قاعدة إنتاجية في مواجهة المنافس الأوروبي و الآسيوي، بسبب انخفاض معدلات الأجور في المكسيك من نظيرتها في كل من سنغافورة وكوريا وتايوان وهونج كونج.

ثانيا: وصف جيو- اقتصادي لأطراف التكتل

يُعتبر تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من أكبر التكتلات الاقتصادية بصيغتها التقليدية أو بنسق الإقليمية الجديدة، كما أنّ لهذا التكتل ثقل اقتصادي هام، سواء ما تعلق بنصيبه من إجمالي الناتج العالمي، أو مساهمته في التجارة العالمية.

1. **المؤشرات الديمغرافية :**

يُرتب تجمع النافتا من أكبر التكتلات الإقليمية، ويُعتبر سوقا اقتصاديا واسعا، وقد تجاوز

تعداد السكان 470 مليون نسمة سنة 2012، وتتباين الدول المُشكّلة لمنطقة التجارة الحرة من حيث عدد السكان، إذ تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية التشكيلة الديموغرافية للتكتل بما يتجاوز 321 مليون نسمة بنسبة 67.36٪ ثم المكسيك بما يفوق 120 مليون نسمة بنسبة 25٪ وكندا بتعداد سكان بلغ 34 مليون بنسبة 7.3٪.

جدول 4-3

نمو السكان في تكتل النافتا للفترة 1996-2002

(ألف نسمة)

	كندا	و م أ	المكسيك
1995	29.294.9	271836.3	95392.65
1996	29586.37	275058.6	97201.53
1997	29866.5	278461.1	98968.56
1998	30140.56	281931.6	100678.9
1999	30415.66	285314.4	102316.8
2000	30697.43	288499.9	103873.6
2001	30986.79	291440.5	105339.9
2002	31283.75	294173.3	106723.7
2003	31591.63	296776.3	108056.3
2004	31914.08	299368.4	109381.6
2005	32253.09	302034.7	110731.8
2006	32610.98	304800.1	112116.7
2007	32985.81	307632.7	113529.8
2008	33369.9	310492.5	114968
2009	33752.62	313317.2	116422.8
2010	34126.24	316063.2	117886.4
2011	34487.41	318719.5	119361.2
2012	34837.98	321306	120847.5

***Source**: http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx*

2. مؤشرات اقتصادية كلية

يعتبر تكتل النافتا أو كما يُسمى قلعة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية كتلةً اقتصادية عملاقة، بما تستأثر به من إجمالي ناتج يتجاوز ثلث الناتج العالمي، في حين تستأثر بنسبة عالية من إجمالي الاستثمارات والتجارة العالمية، وترجع هذه المكانة إلى قوة الاقتصاد الأمريكي بدرجة أولى، الذي اعتلى قمة الاقتصادات العالمية لعقود من الزمن. وقد تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للتكتل سنة 2002 ثلث الناتج الإجمالي العالمي، وذلك حين سجل ما قيمته 11752.19 مليار دولار بنسبة 36.4٪، أمّا فيما تعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد سجل نسبة 29.8٪ من مجموع

الاستثمار العالمي وذلك عام 1996، في حين انخفضت هذه النسبة السنوات التي تلت سنة 1996 لتبلغ عام 2002 أدنى نسبة قدرت بـ9.9٪.

جدول 4-4

مؤشرات اقتصادية كلية لتجمع النافتا للفترة 1980-2005

البيان	1996	1998	1999	2000	2001	2002
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)						
الولايات المتحدة الأمريكية	7800	8700	9000	9800	10100	10400
كندا	601,6	606,9	624,9	687,9	694,5	715,7
المكسيك	333,3	421,0	489,4	574,5	632,9	637,2
الناتج المحلي الإجمالي للتكتل	**8733,9**	**9727,9**	**10114,3**	**11062,4**	**11427,4**	**11752,19**
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	**29,2٪**	**32,8٪**	**33٪**	**35 ,2٪**	**36,8٪**	**36,4٪**
حصة الفرد من الناتج الوطني (دولار)						
الولايات المتحدة الأمريكية	29210	20700	32370	34100	34400	35060
كندا	19800	20000	20140	21130	21930	22300
المكسيك	3660	4020	4440	5020	5560	5910

المصدر: عماد الليثي، **بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص73.

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ بأنّ هناك تباين كبير بين الدول، حيث يقدّر في المكسيك بـ 637.2 مليار دولار، أمّا في الولايات المتحدة يصل إلى 10400 مليار دولار وكندا بـ 715.7 مليار دولار وذلك لسنة 2002. وقد بلغ النمو الاقتصادي في عام 2005 معدل 3٪ أما لعام 2006 فقد فارتفع إلى 4.5٪[1].

كما حقق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول النافتا ارتفاعا منذ دخولها حيز التنفيذ العام 1994 وهو ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم 4-5

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول النافتا خلال الفترة 1990-2001

(مليون دولار)	1990	1995	2000	2001
المكسيك	22424	41130	97170	115952
كندا	112882	123290	201600	201489
الولايات المتحدة الأمريكية	394911	553553	1214254	1321063
النافتا	530217	699973	1513024	1534504
العالم	1871594	2911725	6258263	6845723

***Source**: UNCTAD, **world investment report 2003**, **FDI Policies for Development: National and International Perspectives**, United Nations, New York and Geneva, 2003.*

ومع بداية العام 2001 وصل رصيد دول النافتا ككل ما يتعدى 1.5 ترليون دولار أمريكي بمعدل نمو 153.35٪ خلال الفترة من بين عام 1995 إلى غاية عام 2000 مقارنة بمعدل نمو 32٪ خلال

*1. OECD, **INTERNATIONAL MIGRATION OUTLOOK**, SOPEMI EDITION, 2008, P262. (10-09-2013) www.oecd.org/dataoecd/57/13/41255942.pdf*

الفترة الممتدة بين عام 1990 حتى 1995، قبل إقامة النافتا. وحقق رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا محسوسا بمعدل 136.25٪ للفترة 1995-2000 في حين بلغ معدل نمو تدفقات الاستثمار المباشر قبل ذلك وتحديدا من 1990-1995، 83.4٪.

ثالثا: قراءة في الوضع الاقتصادي المكسيكي

1. قراءة في الوضع الاقتصادي المكسيكي قبيل الأزمة:

اقتصاد المكسيك يرتكز بصفة رئيسة على النفط، كما يعتمد كذلك على عائدات السياحة، وصادرات الصناعة التحويلية والتحويلات من المواطنين المكسيكيين المقيمين في الخارج. وتعتبر المكسيك واحدة من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، مع متوسط يومي الإنتاج يبلغ 3.8 مليون برميل، منها 47 ٪ موجهة للاستهلاك المحلي. أما الغاز الطبيعي فبلغ متوسط الإنتاج 4.8 مليار قدم مكعب يوميا في عام 2005[1].

كما تجدر الإشارة أنّه تتفاوت تقديرات أثر إقامة النافتا على الاقتصادات الثلاثة، حتى بين النماذج القياسية المقتصرة على تحرير التجارة من القيود التعريفية والكمية، ففي دراسة أجرتها لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية تراوحت تقديرات الزيادة في الناتج المحلي للمكسيك ما بين 0.1٪ و 11.4٪، بينما يقدّر ارتفاع الناتج المحلي لكل من كندا والولايات المتحدة بأقل من 0.5٪ فإذا أخذت وفرات النطاق في الاعتبار فإنّ زيادة الناتج المحلي الإجمالي ستتراوح بين 0.6٪ إلى 6.55٪ لكندا، وما بين 1.6٪ حتى 5.5٪ بالنسبة للمكسيك، أمّا الولايات المتحدة فيتراوح الناتج في حدود معدل نمو 0.5٪ إلى غاية 2.55٪ [2].

الجدول 4 - 6

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للفترة 1988-2007

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988
6.8	5.1	6.2-	4.5	2	3.6	4.2	5.2	3.3	1.2
2007	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**1999**	**1998**
3.3	5.1	3.2	4.0	0.8	0.8	- 0.2	6.6	3.9	4.9

***Source** : UNCTAD: TRADE AND DEVELOPMENT REPORT, 2007, **Regional cooperation for development** United Nations, New York and Geneva,2007, P2. (25-09-2014)*
http://unctad.org/en/Docs/tdr2007_en.pdf
M. Angeles Villarreal, The Mexican Economy After the Global Financial Crisis, Congressional Research Service, 7-5700 ,R41402, September 16, 2010, P3. (25-09-2014)
www.fas.org/sgp/crs/row/R41402.pdf

يبين الجدول أعلاه معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك خلال الفترة الممتدة ما بين 1988 إلى غاية 2007، ومن خلاله يتبين أن المكسيك قد سجلت معدلات نمو تتراوح بين - 0.2 ٪

1. ***Human Development Report 2007/2008: Decarbonizing Growth in Mexico**, 21/2007, P3. (25-09-2014)*
www. *hdr.undp.org /en/reports/global/hdr/2008-2007 papers/de20% Buen _Odon.pdf*

2. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 420.

سنة 2001 كحد أدنى و6.8 ٪ كحد أقصى لسنة 1997.

ومن أجل مقارنة أكثر شمولية لمعدلات نمو الناتج وتحديد أقرب لآثار النافتا نستعين بالشكل الآتي بغية الاقتراب من تحليل أدق للآثار النافتا على نمو الناتج.

سجلت المكسيك نمو قياسي سنة 1980 حتى نهايات العام 1981 بحيث تجاوزت معدلات النمو 8٪، إلاّ أنّ هذا النمو قد انخفض ليسجل نمو سالب وذلك خلال فترة 1982-1984 وهي فترة انفجار أزمة المديونية وإعلان المكسيك عن عدم قدرتها على تسديد ما استحق عليها من ديون، ليعود إلى الانخفاض وتسجيل معدلات نمو سالب بلغ - 6.2٪ بسبب الأزمة التي تعرضت لها المكسيك عام 1995.

الشكل 4 - 5

نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للفترة 1980-2004

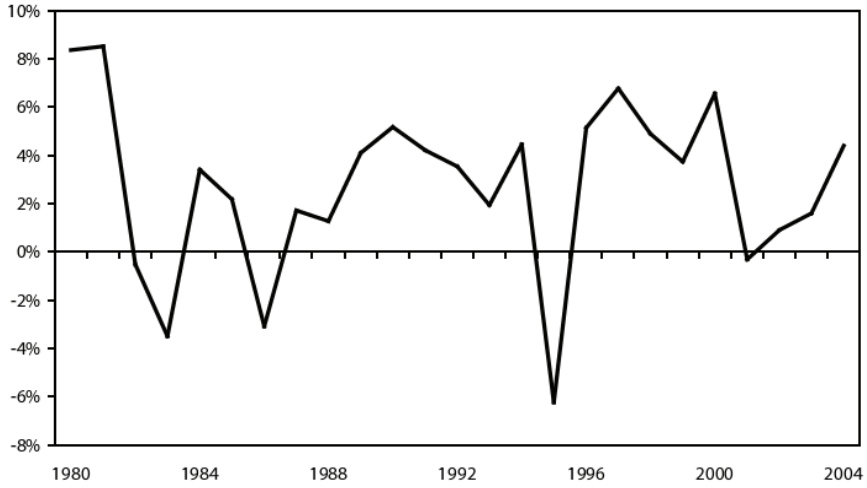

***Source**: CARLOS SALAS, **between unemployment And insecurity in Mexico NAFTA enters its second decade,** Economic Policy institute, EPI Briefing Paper 173, 28-08-2006,P35. (25-09-2014)*
http://www.usp.br/prolam/downloads/artigo_salas.pdf

ومنذ سنة 1996 بدأ الناتج المحلي في نمو مطرد إلى غاية 1997 وذلك نتيجة لخفض سعر صرف البيزو، وحتى السنة 2000 (مع تسجيل بعض الانخفاض المحسوس). ليبلغ سنة 1998 معدل 4.8٪ وذلك نتاجا لإفرازات الأزمة المالية الآسيوية التي ترتب عليها كساد في السوق البترولية.

ويرتكز أنصار اتفاقية النافتا على النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي المسجل بعد أزمة 1995 حتى سنة 1997 وغاية السنة 2000 (وهي السنوات التي دخلت اتفاقية النافتا حيز التنفيذ) في برهنتهم على المقولة المروج لها (تحرير مضطرد/ نمو أكبر)[1]. إلاّ أنّ هذا النمو ما لبث أن انخفض

*1. CARLOS SALAS, **between unemployment And insecurity in Mexico NAFTA enters its second decade,** Economic Policy institute, EPI Briefing Paper 173, September 2006, P34. (27-09-2014)*
http://www.usp.br/prolam/downloads/artigo_salas.pdf

بعد سنة 2000 ليُسجل نمو الناتج تراجعا ملموسا سنتي 2001 و 2002. وبمعدلات نمو منخفضة للسنوات الموالية. لتكون معدلات النمو تحت عتبة التوقعات ومخيبة لآمال دعاة اتفاقية التجارة الحرة، كونهم توقعوا نمو يلامس 6٪.

وقد كان من المتوقع فيما تعلق بالاقتصاد المكسيكي عند نشوب الأزمة المالية العالمية العام 2007، أن تكون في موقف أفضل نسبيا لتحمل آثارها وذلك ارتكازا على الحلقات الماضية من الإصلاحات الاقتصادية التي تلت الاضطرابات المالية السابقة، ويرجع ذلك أساسا إلى العوامل الآتية[1]:

- على غرار كثير من الاقتصادات الأخرى الناشئة، كانت المكسيك قد انتهجت حزمة من الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي، وفي إطار المالية العامة خلال السنوات الأخيرة، وقد ساهمة الإدارة الرشيدة للسياسة المالية في القضاء على ضخامة واستمرارية العجز في الميزانية العامة للدولة، وكمحصلة لذلك تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. وعند البوادر الأولى للأزمة المالية العام 2007 كانت متطلبات الاقتراض تُشكّل نسبة 28.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي، مع إجمالي الدين العام الخارجي يقف عند 7.4 ٪ .

كما أنّه منذ أوائل 1990، اعتمد عدد كبير من الاقتصاديات الناشئة، بما في ذلك المكسيك، مرونة نظم سعر الصرف كنظام لاستهداف التضخم ضمن أدوات السياسة النقدية، هذا الإطار بدعم من ميزانية متوازنة، ونسب منخفضة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي ساهم على حد سواء في الحد من التضخم، ومنح للسلطات النقدية مرونة في استخدام السياسة النقدية كأداة لمواجهة الصدمات على الاقتصاد المحلي.

- ساهم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية في تطوير الأسواق المالية المحلية في المكسيك، ولا سيما مع وضوح المؤشرات المرتبطة بالتضخم المنخفض والمستقر، والمساعد للمؤسسات على تقييم القدرات الكامنة للمدينين بالسداد، وتقليل المشاكل في المعاملات المالية. الأمر الذي ساهم في تطوير أسواق مالية وكذا الأدوات المالية المشتقة سواء متوسطة أو طويلة الأجل. وهذه العوامل جعلت من الموارد المالية متاحة بشكل أيسر في الاقتصاد. ومكّنت من توزيع المخاطر بطريقة أكثر فعالية, وساعدت على تحقيق وفورات التخصيص للقطاعات المنتجة, مما جعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات المعاكسة. ومع بداية إرهاصات الأزمة المالية عام 2007, وظهور حالات الإعسار، وعدم تمكن الشركات المحلية من الحصول على

1 . José Sidaoui, Manuel Ramos-Francia and Gabriel Cuadra, ***The global financial crisis and policy response in Mexico,*** *BIS Papers No 54, PP 280 – 282 . (27-09-2014)*
www.bis.org/publ/bppdf/bispap54q.pdf

التمويل الخارجي, ساهمت الأسواق المحلية بشكل فعال في تغطية هذه الديون، ومن ثم أغنت الشركات في المكسيك, ولو جزئيا عن الاقتراض الخارجي.

الشكل 4 - 6

معدلات التضخم للمكسيك للفترة 1980-2008

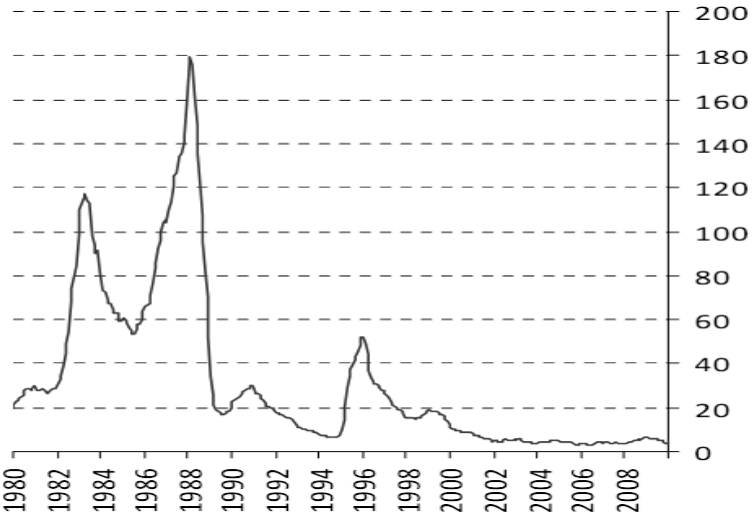

***Source**: José Sidaoui, Manuel Ramos-Francia and Gabriel Cuadra, Op.Cit, P 281.*

- كما أنّ البنوك المحلية كانت تحتفظ بكميات صغيرة جدا من الأصول الأمريكية السامة في حوافظ أصولها.

2. آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المكسيكي

أثرت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008 بالولايات المتحدة والركود الاقتصادي الذي صاحبها سلبا على قوة الاقتصاد المكسيكي, ويعود ذلك أساسا إلى العلاقات الاقتصادية العميقة بين البلدين خاصة في ظل الترتيبات الإقليمية الداعمة للتحرير الأعمق، وارتباط واعتماد الاقتصاد المكسيكي على السوق الأميركية في مجالات مختلفة.

1.2 أثر الأزمة على نمو الاقتصاد المكسيكي :

شهد الناتج المحلي الإجمالي انكماشا بمعدلات قياسية وصلت إلى 6.6٪ في عام 2009, وهو الانخفاض الأشدّ من حالات التدهور في كل اقتصاديات أمريكا اللاتينية. فالاعتماد على الولايات المتحدة كسوق للصادرات, والأهمية النسبية للصادرات في الأداء الاقتصادي المكسيكي جعلت البلاد بالذات في المناسبات الخارجية ضعيفة أمام تغيير الأوضاع الاقتصادية وعرضة للتقلبات الكبيرة في الاقتصاد الأميركي. وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في السنوات العشرين الماضية لمواجهة آثار الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، من تحريرٍ للتجارة, والخصخصة,

واعتماد نظام سعر صرف عائم ... لكن هذه السياسات لم تكن كافية لحماية المكسيك من تقلبات الاقتصاد الأميركي. وينحى العديد من المحللين إلى القول أنّ الضعف الهيكلي في الاقتصاد المكسيكي لم يسنح للبلد ـ على الرغم من ارتفاع معدلات نموه ـ من خفض الاعتماد على الاقتصاد الأميركي[1].

الشكل 4 - 7

تأثير أزمتي الرهون العقارية واليونانية على نمو الاقتصاد العالمي

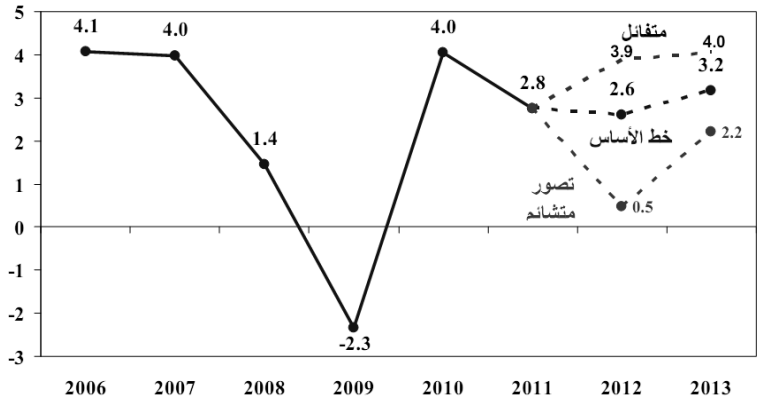

المصدر: الأمم المتحدة، **حالة وآفاق الاقتصاد العالم 2012**، الملخص التنفيذي، ص2.

من الشكل أعلاه نلاحظ أنّ الأزمة المالية العالمية قد أثرت بعمق في مسار النمو الاقتصادي العالمي الذي شهد انخفاضا وصل إلى - 2.3 ٪ سنة 2009 بعد أن سجل نموا إيجابيا 4 ٪ سنة 2007. ويبقى الانتعاش الاقتصادي المكسيكي المتوقع يعتمد أساسا على الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وقدرتها على الحفاظ على هذا النمو.

الجدول 4 - 7

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2007 إلى 2012

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الولايات المتحدة الأمريكية (٪)	1.91	0.34 -	3.07 -	2.39	1.81	2.14
المكسيك (٪)	3.26	1.5	-6.08	5.5	4.2	3.6

Source: *World Bank World Development Indicators, International Financial Statistics of the IMF*

وعلى الرغم من أنّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك العام 2010 قد ارتفع ليصل إلى 5.5٪، لكن التوقعات تتنبأ بأنّ الاقتصاد المكسيكي لن يعود إلى مستويات ما قبل الأزمة لفترة

1.M. Villarreal, ***U.S.-Mexico Economic Relations: Trends, Issues, and Implications,*** *OP.Cit, p 5 -6 .*

من الزمن. كما أنّ المكسيك شهدت أعمق انكماش في منطقة أمريكا اللاتينية* بعد الأزمة المالية العالمية إلى حد كبير بسبب اعتمادها الكبير على الصادرات الصناعية في الولايات المتحدة.

الشكل 4 - 8

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1985 إلى 2009

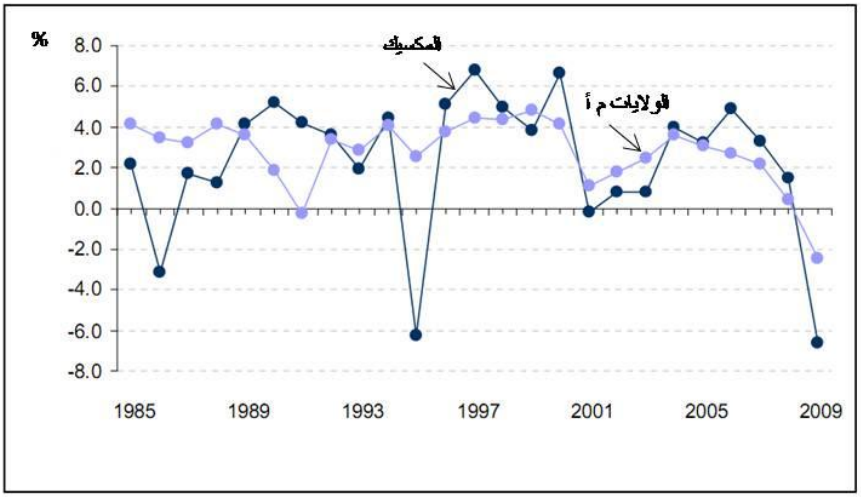

***Source**: M. Villarreal, **The Mexican Economy After the Global Financial Crisis,** op.cit, P4.*

ومن الشكل (4 – 8) يمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات المركزية، أولها أنّ تدهور معدلات النمو التي شهدها الاقتصاد المكسيكي العام 2009 نتيجة لإفرازات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي أعمق من انخفاض النمو بمركز الأزمة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ ثانيا: أنّه تجاوز ذلك النمو السالب الذي شهدته المكسيك في أزمة 1995 بالرغم من أنّها كانت منشأً لأزمة البيزو؛

ثالثا: تتبع مسار النمو الاقتصادي لكل من الدولتين منذ سنة 1985 حتى 2009 تتموضع فيه سنة 1994 كمحور أساسي للعلاقة التبادلية بين الاقتصاديين، وهي سنة دخول المكسيك كشريك اقتصادي وكدولة عضو في اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، والمسجل أنّ الانخفاضات التي شهدها النمو الاقتصادي الأمريكي قبل هذه السنة لم تكن لها آثار وضاحة على الاقتصاد المكسيكي من ذلك الانخفاض المسجل سنة 1991، في حين أن أزمة «فقاعات الانترنت » وما تلاها من أحداث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت كان لها واضح الأثر على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي المكسيكي؛ رابعا: أنّ ماديات

★. شهدت مجموعة من دول أميركا اللاتينية نتائج اقتصادية سلبية لكن بدرجة أقل مما حدث بالمكسيك. باستثناء بعض الدول في أميركا الوسطى مثل السلفادور التي عانت من انكماش اقتصادي عميق بنسبة (- 6.3%)، اقتصاد الباراغواي (- 3.8%)، بينما تدهور النمو الاقتصادي في معظم دول أميركا اللاتينية كان بنسب منخفضة نتيجة انخفاض ماديات الارتباط مع الاقتصاد الأمريكي.

التأثير الناتجة عن آثار التغذية العكسية زمن الأزمات لها بالغ الأثر عن الاقتصاد المكسيكي مقارنة بالاقتصاد الأمريكي، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد المكسيكي وما ساهمت فيه «الإقليمية الجديدة» من تركيز ما نصطلح عليه بـ «الاحتباس الاقتصادي» بشقيه «الاحتباس الدولاري» و«الاحتباس التجاري» مُغذية بذلك الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثارها على المكسيك، ومدعمة الاضطرابات النقدية المختلفة. في حين أن كِبر الاقتصاد الأمريكي وارتباطه بمنافذ اقتصادية عديدة سواء المراكز الرأسمالية أو أطراف الاقتصاد العالمي يقلل من انعكاسات الاضطرابات والاختلالات الاقتصادية المكسيكية على القطب الأميركي.

2.2 أثر الأزمة على اتجاهات التجارة المكسيكية :

تحتل المكسيك مرتبة مهمة بين الأسواق التصديرية الأميركية وهي من أكبر الشركاء التجاريين وما يفوق نسبة 80٪ من صادرات المكسيك مخصصة للأسواق الأمريكية، في حين ما يتجاوز 48٪ من واردات المكسيك مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ومن الجدول الخاص بمؤشرات التجارة المكسيكية للفترة 2000-2012 نسجل مجموعة من الملاحظات أولها: يجدر التأشير أنّه برغم تمتع المكسيك بتفضيلات تجارية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل إقامة النافتا وذلك في إطار نظام «التفضيلات المعممة»* وكذلك من خلال نظام آخر يُصطلح عليه «المكيلادورا»** والذي تبنته المكسيك منذ الستينات، إلاّ أنّ زيادة التبادل التجاري فيما بينهما تبرز بجلاء بعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) خاصة بعد التفكيك الشبه كلي للتعريفات الجمركية وإلغاء كافة القيود النوعية والكمية بعد مرور عقد من الاتفاق، والتي دعمت بعمق أداء التدفقات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في النافتا خاصة الولايات المتحدة والمكسيك، ويُدلل على ذلك الزيادة الكبيرة في التجارة الدولية بين الدولتين بعد إقامة النافتا سواء كحجم مطلق أو كنسبة من التجارة الدولية الكلية لكل منها.

---

1 . M. Villarreal, ***U.S.-Mexico Economic Relations: Trends, Issues, and Implications,*** *Op. Cit, P 2.*

★. هو نظام للتفضيلات التجارية تقدمه دولة متقدمة إلى أخرى نامية ويحتوي على درجة كبيرة من عدم التأكد لأنه يسمح للدولة المتقدمة بوقف هذه التفضيلات في أي وقت وذلك بعكس اتفاقات التكامل الإقليمي .

★★ . المكيلادورا هي منشآت مرخصة يتم فيها الإنتاج بهدف التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باستخدام مواد خام وآلات مستوردة من الولايات المتحدة ولا تخضع إلى حماية، بينما تخضع السلع المنتجة والمصدرة إلى الولايات المتحدة إلى تعريفة جمركية على القيمة المضافة فقط داخل المكسيك. ومع بداية الستينات تم تقييد توطين هذه المنشآت في مساحة 20 كلم على الحدود مع الولايات المتحدة إلا أنه تم إزالة هذا القيد عام 1982 وإن ظلت 80% منها مركزة على الحدود.

الجدول 4 - 8

مؤشرات التجارة المكسيكية للفترة 2000-2012 *

(مليون دولار)

	ص إ م	م النمو ٪ *	ص م و م أ	٪ ص م و م أ *	و إ م	و م و م أ	٪ و م و م أ *	ص ت ب
2000	166.120	/	146.214	88.02	174.457	127.534	73.10	18.68
2001	158.779	-4.42	136.446	85.93	168.396	113.766	67.56	22.68
2002	161.046	1.43	141.897	88.11	168.678	106.556	63.17	35.341
2003	164.766	2.31	144.293	87.57	170.545	105.360	61.78	38.933
2004	187.998	14.10	164.522	87.51	196.809	110.826	56.31	53.696
2005	214.233	13.95	183.562	85.68	221.819	118.547	53.44	65.015
2006	249.925	16.66	211.799	84.75	256.052	130.311	50.89	81.488
2007	271.875	8.78	223.133	82.07	281.949	139.473	49.47	83.66
2008	291.342	7.16	233.522	80.15	308.602	151.333	49.04	82.189
2009	229.783	-21.13	185.180	80.59	234.385	112.433	47.97	72.747
2010	298.473	29.89	238.684	79.97	301.481	145.007	48.10	93.677
2011	349.375	17.05	274.431	78.55	350.842	174.356	49.70	100.075
2012	370.914	6.17	287.824	77.60	370.751	185.109	49.93	102.715

***Source**: www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_e.htm.*

*حسابات الباحث.

ثاني الملاحظات: أنّ ظاهرة «الاحتباس التجاري» المزمن التي يشهدها الاقتصاد المكسيكي مع الشريك التجاري الأمريكي بلغت سقف 88٪ فيما تعلق بالصادرات، وهو ما يؤشّر على ارتباط نمو الصادرات ومن ثمّ نمو الناتج المكسيكي بقوى الطلب الاستهلاكي بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يُعزّز الآثار التبادلية للصفقات التجارية ويجعل منها قناة ومعبرا رئيسيا لنشر وعولمة عدوى الأزمات الأمريكية.

ثالثها: في العام 2009، شهد إجمالي التجارة في المكسيك انخفاضا حاد وقد بلغت الصادرات المكسيكية الإجمالية 229.783 مليار دولار مسجلة معدل انخفاض - 21.13٪ مقارنة بالسنة السابقة. ويعتبر التدهور انعكاسا لانخفاض الطلب الاستهلاكي في الولايات المتحدة، التي انخفضت وارداتها من المكسيك بنسبة 17.6٪، كما انخفض الطلب المكسيكي على السلع الأمريكية خلال نفس السنة بنسبة - 25.7 ٪. والجدول الآتي يبين أنّ صافي التعامل التجاري مع الولايات المتحدة كان له بالغ الأثر في خفض معدلات نمو الناتج.

★. **ص إ م:** الصادرات الإجمالية المكسيكية، **م النمو:** معدل نمو المؤشر السابق، **ص م و م أ**: الصادرات المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، **٪ ص م و م**: الصادرات المكسيكية إلى الولايات المتحدة نسبة إلى الصادرات المكسيكية الإجمالية، **و م إ** : الواردات المكسيكية الإجمالية، **وم و م أ** : الواردات المكسيكية من الولايات المتحدة الأمريكية، **٪ وم و م أ**: نسبة الواردات المكسيكية من الولايات المتحدة إلى إجمالي الواردات المكسيكية، **ص ت ب :** صافي التجارة البينية المكسيكية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول 4 - 9

نمو الناتج المكسيكي بحسب طريقة الإنفاق للعام 2009

٪ الاستهلاك	٪ الإنفاق الحكومي	٪ الاستثمار الخاص	٪ تراكم رأس المال	٪ صافي الصادرات
5-	2.3	6.1-	10.1-	15.03-

***Source**: UN, ECLAC, **Economic Survey of Latin America and the Caribbean, The distributive impact of public policies**, 2009,2010, P 176. (03-10-2014)*
http://www.eclac.org/publicaciones/xml/4/40254/2010-637-EEI_Book_WEB-1.pdf

من الجدول نُسجل أنّ انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للعام 2009 يُعزى بشكل أساسا وبدرجة أولى إلى انخفاض نمو صافي التعامل مع العالم الخارجي، كما عزّز هذا الانخفاض تدهور نمو الاستهلاك الخاص وكذا انخفاض معدلات نمو الاستثمارات وكذا التغيرات في المخزون وتراكم رأس المال الثابت. ووفقا للتحليل السابق فإنّ الخطاب المروج لحرية التجارة والذي يستمد شرعيته من توليفة ركبت عمداً لتجمع بين (التجارة / التنمية) ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين التحرير العميق للتجارة الخارجية بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل «التنمية الاقتصادية» بأهم مؤشراتها الناتج المحلي الإجمالي وتوازن عدالة توزعها ومن ثم النزول إلى مستوى الهرم الداخلي للاقتصاد، قد وجدت ما يبررها لسنوات من اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) خاصة بعد مرور عشر سنوات بدخول العام 2004 والتفكيك شبه التام للرسوم والعوائق الجمركية، إلاّ أنّ هذه الهبة تحولت إلى نقطة ضعف في الاقتصاد المكسيكي، وشكّلت قناة رئيسية لانتقال عدوى الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي، وهو ما تؤكده ماديات انتشار الأزمة العالمية الأمريكية المنشأ.

3.2 أثر الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك :

شهد الاقتصاد المكسيكي ارتفاعا مطردا فيما تعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ دخول اتفاق النافتا حيز التنفيذ، وقد تُعزى هذه الزيادة بالنسبة للمكسيك إلى:

- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول غير الأعضاء في التكتل إلى المكسيك بعد اتفاقية النافتا، وذلك للاستفادة من سهولة النفاذ لأسواق الولايات المتحدة، والاستفادة من كبر حجم السوق؛ إضافة إلى انخفاض مستويات الأجور وهذا ممّا يجعلها أكثر جذبا للاستثمار؛
- تحسن مناخ الاستثمار من خلال الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها المكسيك في إطار النافتا، ففيما تعلق بالشق الاستثمار تم سنّ تشريعات ومواد خاصة بتحرير الاستثمار، معاملة المستثمر الأجنبي معاملة وطنية، تكريس الشفافية، وسنّ قوانين حماية حقوق الملكية

الفكرية، وكذا إنشائها (المكسيك) لآلية فض المنازعات فيما بين الدول الأعضاء، بما يضمن حقوق المستثمرين. ويجعل الاستثمار أكثر استقرار والمستثمر أكثر أمنا.

الشكل 4-9

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في والمكسيك خلال الفترة 1983-2004

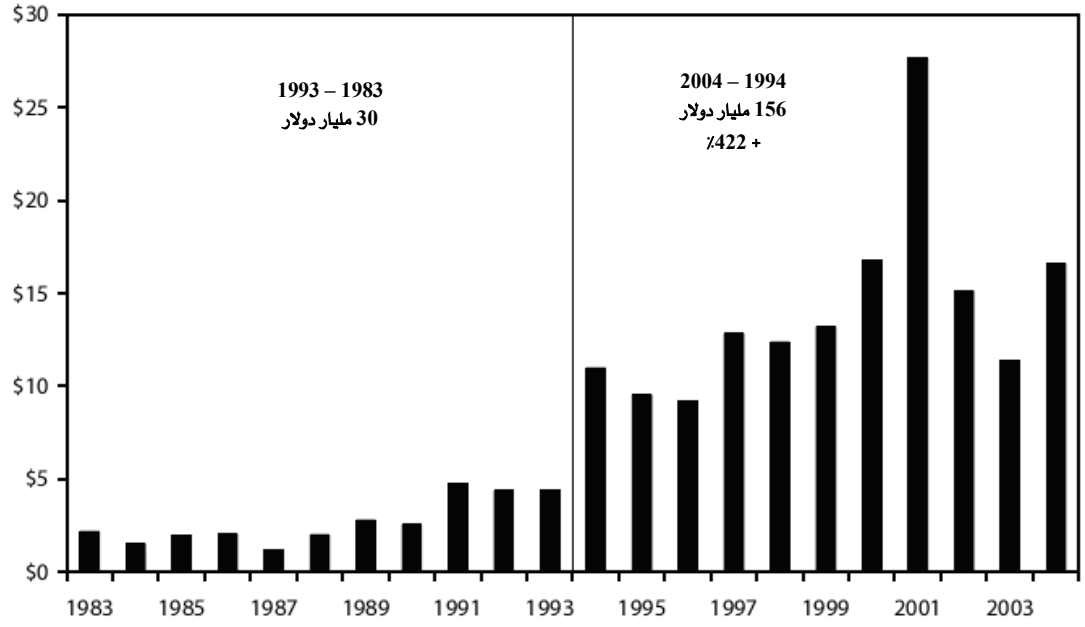

***Source**: Robert E Scott , Carlos Salas, and Bruce Campbell, Op.Cit, P21.*

وفي نفس السياق المتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تم تسجيل تزايد في الثمانينات بالنسبة لكندا حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية لمدة عقد من الزمن بداية من سنة 1983 ما قيمته 292 بليون دولار، كما يجدر التأشير أنّ الاستثمارات قد سجلت انخفاضا محسوسا لفترة وجيزة بعد سنة 1990 وذلك في أعقاب الركود في الولايات المتحدة الأمريكية إثر أزمة الادخار، ثم تم تضاعف معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بعد بدأ سريان الاتفاقية النافتا. ليبلغ قيمة 2051 بليون دولار للعقد الذي تلى دخول الاتفاقية حيز التطبيق. وقد بلغ هذا النمو نسبة 207٪ للفترة الأخيرة مقارنة بالفترة 1983-1993 [1].

أمّا فيما تعلق بالمكسيك فالمؤشر عليه في البيان أعلاه أن حجم تدفقت الاستثمار الأجنبي المباشر شكّل قيمة 30 بليون دولار خلال عشر سنوات الممتدة بدايةً من سنة 1983، ليقفز إلى قيمة 156 بليون دولار في الفترة الممتدة من 1994-2004 بمعدل نمو قدره 420٪. ومن الشكل يتضح أنّ معدل نمو الاستثمار شهد انخفاضا سنة 1995 و1996 خلال الأزمة.

1. *Robert E Scott , Carlos Salas, and Bruce Campbell,* ***Revisiting NAFTA still not working for north America's workers****, ECONOMIC POLICY INSTITUTE, EPI BRIEFING PAPER 137, September 2006, P21. (05-10-2014) http://www.epi.org/publication/bp173/*

وفي عام 2001 تجاوزت التدفقات 25 مليار دولار بمعدل نمو 58٪ عن العام السابق وهو معدل لم يتحقق منذ بدء تطبيق النافتا عام 1994. إلاّ أنّ هذه الزيادة لا ترجع للنافتا وحدها، ولكن يرجع إلى ارتفاع الاستثمار في قطاع الخدمات وبالتحديد قطاع البنوك، فقد شهد عام 2001 أكبر عملية اكتتاب في تاريخ الاقتصاد المكسيكي وثالث أكبر عملية على نطاق العالم خلال هذا العام، فتمّ بيع بنك «بنماكس» «*Banamex*» المكسيكي إلى بنك «سيتي بنك» «*Citibank*» الأمريكي بقيمة 12.5 مليار دولار[1].

الشكل رقم 4-10

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة إلى المكسيك من إجمالي التدفقات خلال الفترة 1983-2000

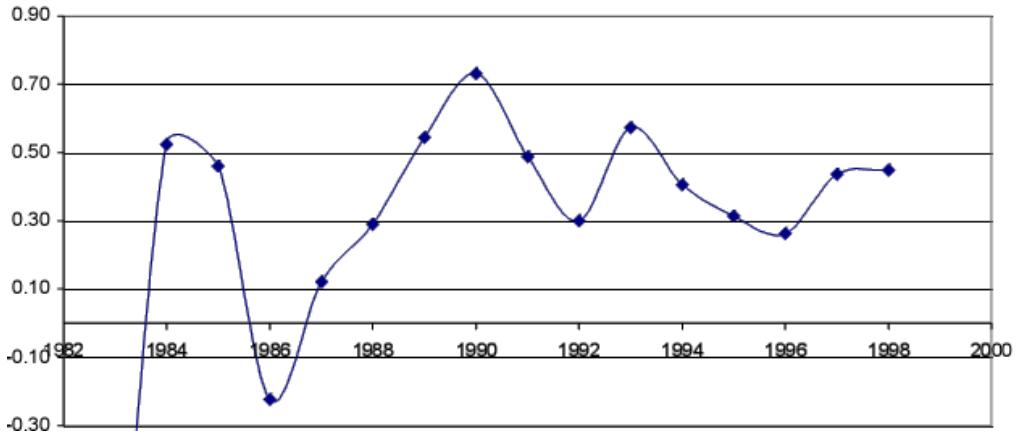

***Source**: Alexander Monge-Naranjo,**The Impact of NAFTA on Foreign Direct Investment flows in Mexico and the Excluded Countries,** Department of Economics, Northwestern University, August 2002,P09. www.ctrc.sice.oas.org/geograph/north/monge.pdf*

من العرض السابق يمكن التأكيد على أنّه توفر للمكسيك في إطار النافتا العوامل التي تجعل أثر الاتفاقية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة. ووفقا للبيانات التي تم عرضها يتأكد الأثر الموجب المتوقع، إلاّ أنّ هناك عوامل أخرى عملت على دعم هذا الأثر مثل الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي تبنتها المكسيك بينما هناك عوامل أخرى حددت منه مثل «الأزمة المالية» التي تعرضت لها المكسيك عام 1995 وحوافز الاستثمار التي تبنتها الدول الأخرى وبرامج «الخصخصة» و«التحرير الاقتصادي» التي تبنتها هذه الدول والتفضيلات التي قدمتها الولايات المتحدة لها، وعلى الرغم من كل ما سبق فإنّ النافتا كانت خطوة لتعزيز جذب التدفقات الاستثمارية لمكسيك.

*1. UNCTAD, world investment report 2002, **Transnational Corporations and Export Competitiveness**, United Nations, New York and Geneva, 2002, P67. (05-10-2014)*
http://unctad.org/en/docs/wir2002_en.pdf

الشكل 4-11

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك

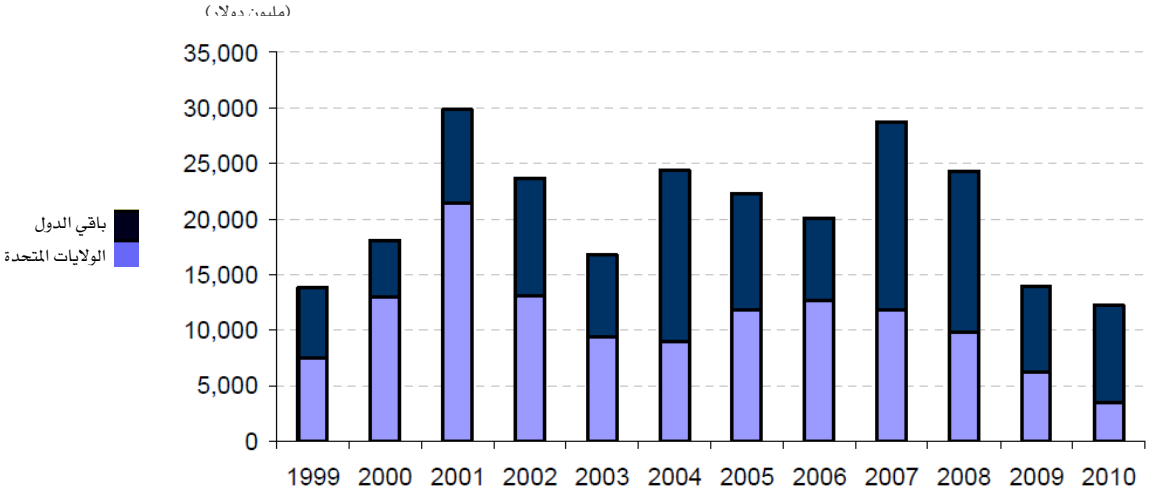

Source: *M. Angeles Villarreal,* ***The Mexican Economy After the Global Financial Crisis****, Op.Cit, P 11.*

وفي خضم الأزمة الأمريكية 2008 فقد سُجل تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته إلى المكسيك بشكل حاد في عام 2009، وقد نسبت الحكومة المكسيكية التراجع في التدفقات إلى الأزمة المالية العالمية. وقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك بنسبة 42.5٪، من إجمالي يقدّر بـ 24.3 مليار دولار العام 2008 إلى 12.2 مليار دولار في سنة 2009.

الشكل 4-12

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك بحسب القطاعات

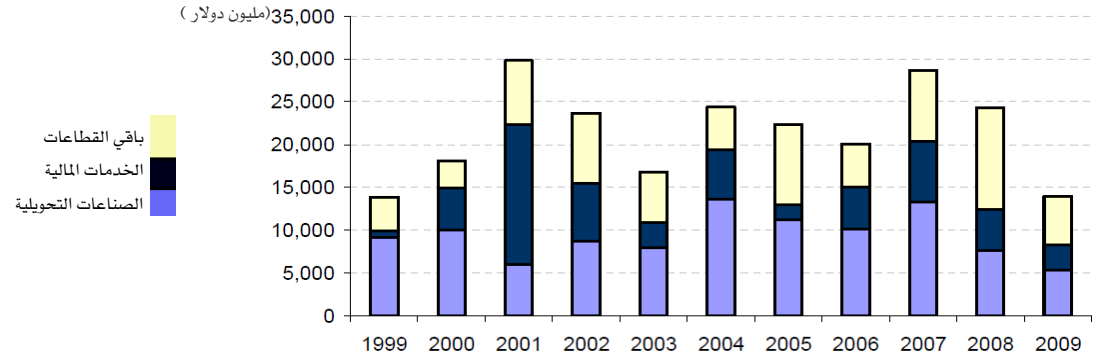

Source: *M. Angeles Villarreal,* ***The Mexican Economy After the Global Financial Crisis****, Op.Cit, P 12.*

وتتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في المكسيك ضمن قطاعي الصناعة التحويلية والصناعات التجميعية بنسبة 44٪، وكذا قطاع الخدمات المالية بمعدل 26٪. وشهد كل من القطاعين انخفاض في تدفقات الاستثمار في عام 2009 أعقاب الأزمة المالية العالمية. فانخفضت التدفقات في الصناعات التحويلية بنسبة 30٪، من 7.6 مليار دولار في عام 2008 إلى 5.3 مليار دولار في 2009، بعد أن بلغ ذروته من 13.7 مليار دولار في عام 2004 . كما أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر في مجال الخدمات المالية انخفض من 4.8 مليار دولار في 2008 حتى 3 مليار دولار في عام 2009 بنسبة 38٪ [1].

4.2 أثر الأزمة على التحويلات المالية إلى المكسيك:

ضمن طيات الدراسة التي أعدّتها «سندرا بولسكي» وفي موجزها المقدم إلى مجلس الشيوخ الكندي اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية، في 25 فيفري 2004 نقلا عن معهد «كارنيجي» ومن خلال موقعه على الانترنت جاء فيها ما يلي[2]:

شهدت المكسيك فائض من العمالة وذلك نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني منذ منتصف 1970، كما تُرجم النمو الديمغرافي إلى انتفاخ في القوى العاملة أواخر سنة 1990 (لأنّ الناس ولدوا في وقت سابق خلال السنوات عالية النمو، والآن أصبحوا في مرحلة البحث عن العمل). بالإضافة إلى ذلك، أثناء 1980 و 1990 انضمت النساء في القوى العاملة بمعدلات مرتفعة، ويُعزّى ذلك جزئيا إلى الحاجة الماسة إلى دعم دخل الأسرة، خصوصا خلال الأزمات الاقتصادية المتكررة.

وعموما، ارتفعت قوة العمل المكسيكية من 32.3 مليون على الفور قبل نافتا إلى 40.2 مليون في عام 2002، ممّا يعني أنّ المكسيك في حاجة إلى ما يقارب من مليون وظيفة سنويا ببساطة لاستيعاب نمو عرض العمل. وقد حققت النافتا نتائج مخيبة للآمال، وخلقت وظائف عمل للمكسيكيين أقل ممّا كان يُرتجى. ومن الواضح أنّ فُرص العمل في الصناعات التحويلية، لا تكاد تواكب الوظائف التي فقدت في الزراعة بسبب الواردات. فقد سجلت العمالة في قطاع الصناعة التحويلية المحلية انخفاضا ملموسا بسبب المنافسة الشرسة للصادرات الأمريكية، وربما أيضا لاستبدال المدخلات الأجنبية في عمليات التجميع، حيث حوالي 30 ٪ من الوظائف التي تمّ خلقها في الصناعات كثيفة العمالة في 1990 اختفت منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

ووفقا للمعهد الوطني للإحصاءات المكسيكي، فإنّ معدل البطالة بين «الناشطين اقتصاديا» (السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 24) بلغت 4.9 ٪ خلال الربع الأول من عام 2005، وهو أعلى بكثير من معدل 2.8٪ المسجلة بالنسبة للسكان ككل، وتُبيّن هذه الأرقام أنّ نسبة البطالة في المكسيك تؤثر على الشباب أكثر بكثير من تأثيرها على فئات أخرى من السكان. ومع ذلك، فإنّ الإحصائية الأكثر مدعاة للقلق كون البطالة ذات أثر أكبر على الأفراد ذوي التعليم الجامعي، وقد بلغ معدل البطالة لسنة 2005 لهذه الفئة 50.4 ٪، ووفقا لوزارة التربية

---

*1. M. Angeles Villarreal, **The Mexican Economy After the Global Financial Crisis**, Op.Cit, P 12.*

*2. Sandra Polaski, **Mexican Employment, Productivity and Income a Decade after NAFTA,** BRIEF SUBMITTED TO THE CANADIAN STANDING SENATE COMMITTEE ON FOREIGN AFFAIRS, University Carnegie, 25-02-2004, PP 2-3. (8-10-2014) www.carnegieendowment.org/pdf/files/canadasenatebrief.pdf*

والتعليم العامة والتخطيط والتنسيق، فإنّ مجموع 312000 من خريجي الجامعات والمعاهد خلال الفترة 2001-2002، لم يتحصل سوى 34 ٪ منهم على وظائف مناسبة للمسار التعليمي[1].

الوضع الاقتصادي المبين سابقا عزّز تدفقات الهجرة المكسيكية بشقيها سواء الشرعية أو غير الشرعية*، حيث يبلغ عدد المهاجرين الذين يُسمح لهم بالدخول إلى الولايات المتحدة حوالي 400 ألف مهاجر سنويا، كما تُشير التقديرات العام 2005 أنّ ما نسبته 9.4٪ من إجمالي السكان الذين ولدوا في المكسيك يستقرون في الولايات المتحدة، وقد شكّلت العمالة المكسيكية لنفس السنة نسبة 14٪ من مجموع القوة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية[2]. الإحصائيات المبينة؛ اقتصاديا رفعت دور التحويلات المالية إلى ثاني أعلى مصدر للعملة الأجنبية للمكسيك بعد النفط والسياحة. ومعظم تدفقات تحويلات العاملين إلى المكسيك مصدرها العمالة في الولايات المتحدة، كما أنّ المكسيك تتلقى أكبر قيمة من التحويلات المالية في أمريكا اللاتينية.

الجدول 4 - 10

نمو التحويلات المالية المتدفقة إلى المكسيك للفترة 2001- 2010

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة التحويلات (مليار دولار)	8.9	10.5	13.3	16.6	20	23.7	24	25.1	21.1	21.3
النمو ٪	/	18.5	26.3	25.2	20.6	18.5	1	4.9	16 -	0.9

***Source**: M. Villarreal, **U.S.-Mexico Economic Relations,** op.cit, P10.*

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية تحديدا العام 2009 انخفضت قيمة التحويلات بمعدل 16٪، في حين سجلت التحويلات زيادة طفيفة العام 2010 بنسبة واحد في المائة. أي سجلت انخفاضا بنسبة 15٪ مقارنة بالعام 2008، كما أنّ التقارير الأولية الواردة من البنك المركزي المكسيكي تربط هذا الانخفاض بتأثيرات الأزمة المالية العالمية وتباطؤ الاقتصاد الأمريكي، وحالة الكساد التي أفضت إلى ارتفاع معدل البطالة سلبًا على المهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة نتيجة لعمليات التسريح التي شهدتها مجموعة من القطاعات الاقتصادية. كما يُشير التقرير أن حوالي 239000 من المهاجرين والوافدين فقدوا وظائفهم في عام 2008، وما يقارب 100000 من هذه الوظائف

---

*1. **Mexico Faces Up to Unemployment Growth**, www.wharton.universia.net.*

★. وقد رفض الكونجرس الأمريكي سنة 2007 مشروع قانون يسعى لمنح عدد كبير من 12 مليون مهاجر غير شرعي سبيلا لنيل وضع قانوني في الولايات المتحدة.

هذا الرقم قد يعتبر مبالغ فيه لكن بتفحص التطور التاريخي لمسار الهجرة بوجهيها فتشير الدراسات أن الإجمالي التراكمي للهجرة الشرعية للفترة 1869 -1973 قد بلغ 1737185، في حين أن الفترة 1924 -1973 سجلت إجمالي 7266695 من المهاجرين غير الشرعيين الذين تم القبض عليهم أو ترحيلهم. أنظر:

◆ *Vernon M. Briggs Jr, **Mexican Workers in the United States Labour Market: A Contemporary Dilemma**, Faculty Publications - Human Resource Studies, Corenell University ILR School, PP 353- 355. (11-10-2014)*
http://digitalcommons.ilr.cornell.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1049&context=hrpubs

*2.MPI, **Mexican-Born Persons in the US Civilian Labor Force,** November 2006, No. 14, P1. (11-10-2014)*
www.migrationpolicy.org/pubs/FS14_MexicanWorkers2006.pdf

دائمة في صناعة البناء منذ عدة سنوات[1].

ويُعتبر عامل تدفق التحويلات النقدية إلى المكسيك ذو تأثير هام على الاقتصاد المكسيكي، وإن كان هذا الأثر يبرز في بعض المناطق أكثر من غيرها. وبعض الدراسات تُشير أنها (أي التحويلات) ترتكز بنسب عالية في جنوب المكسيك, ومعظمها توجّه بشكل تام من أجل تغطية الاستهلاك العام و/أو المسكن. وتقدّر إحدى الدراسات أن 80٪ من هذه الأموال يذهب إلى الأسر لتلبية احتياجات الغذاء والكساء والرعاية الصحية والنفقات المنزلية الأخرى. وتُشير التقديرات أنّ التحويلات المكسيكية مسؤولة عن حوالي 27٪ إلى 40٪ من رؤوس الأموال المستثمرة في المشاريع الصغيرة في المكسيك[2].

وعلى ذلك فالتباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة لفترات طويلة حتى الربع الثاني من 2011 ألقى بظلاله على المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمجموعة من دول أمريكا اللاتينية بما في ذلك المكسيك، خاصة فيما تعلق بمؤشر التحويلات النقدية، فقد تعاظم انخفاض معدلات نمو التدفقات النقدية في شكل تحويلات العمالة إلى بلدانهم، فبداية من الثلاثي الثاني من سنة 2009 سجلت هذه المعدلات انخفاضا لكل من: هوندراس، سلفادور، جواتيمالا، جمهورية دومنيك وصلت إلى عتبة - 15٪، في حين شهدت المكسيك أعمق تدهور حيث وصل معدل تراجع نمو التحويلات إلى -25٪ وذلك خلال شهر سبتمبر لنفس السنة، وهي أعلى نسبة انخفاض في كامل دول أمريكا اللاتينية، ويرجع ذلك أساسا إلى حجم العمالة المكسيكية بالولايات المتحدة الأمريكية، وعمليات التسريح التي شهدتها مجموعة من القطاعات الاقتصادية، وكذلك نتيجة لتنفيذ تشريعات صارمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية[3]

رابعا: قراءة في الوضع الاقتصادي الكندي

1. قراءة في الوضع الاقتصادي الكندي قبيل الأزمة:

تجدر الإشارة أنّه تتفاوت تقديرات أثر إقامة النافتا على الاقتصادات الثلاثة، حتى بين النماذج القياسية المقتصرة على تحرير التجارة من القيود التعريفية والكمية، ففي دراسة أجرتها لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية تراوحت تقديرات الزيادة في الناتج المحلي للمكسيك ما بين 0.1٪ و 11.4٪ بينما يقدر ارتفاع الناتج المحلي لكل من كندا والولايات المتحدة بأقل من 0.5٪ فإذا أخذت وفرات النطاق في الاعتبار فإنّ زيادة الناتج المحلي الإجمالي ستتراوح بين

1. M. Villarreal, ***U.S.-Mexico Economic Relations: Trends, Issues, and Implications,*** *Op.Cit, P 9.*
2. Loc.Cit.
3 . S.ohapatra, D.atha and A.ilwal, ***Migration and Development Brief, Outlook for Remittance Flows 2012-2014,*** *Op. cit, P6.*

0.6٪ إلى 6.55٪ لكندا، وما بين 1.6٪ حتى 5.5٪ بالنسبة للمكسيك، أمّا الولايات المتحدة فيتراوح الناتج في حدود معدل نمو 0.5٪ إلى غاية 2.55٪ [1].

الجدول 4 - 11

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكندا للفترة 1988-2007

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988
4.23	1.62	2.81	4.8	2.34	0.88	- 2.09	0.19	2.62	4.97
2007	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**1999**	**1998**
2.20	2.82	3.02	3.12	1.88	2.92	1.78	5.23	5.53	4.10

Source: *World Bank, World Development Indicators, International Financial Statistics of the IMF*

يبين الجدول أعلاه معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكندا خلال الفترة الممتدة ما بين 1988 إلى غاية 2007، ومن خلاله يتبين أنّ كندا قد سجلت معدلات نمو تتراوح بين - 2.09 ٪ سنة 1991 كحد أدنى و5.53 ٪ كحد أقصى لسنة 1999. واستمر هذا المستوى المرتفع من النمو حتى العام 2000، إلاّ أنّ هذا النمو قد شهد انخفاضا ملموسا العام 2001 ارتباطا بانفجار أزمة التكنولوجيا والتباطؤ الذي شهده الاقتصاد الأمريكي.

ومن الشكل الموالي يُسجل ترابط واضح بين الاقتصاديين الأمريكي والكندي ومسار نموهما، ويُفسر ذلك معاملات الترابط الاقتصادي المرتفعة عبر مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي بين الدولتين، فحوالي 75% من الصادرات الكندية موجهة إلى الولايات المتحدة، وبالمقابل فإنّ كندا تستحوذ على خُمس صادرات وواردات الولايات المتحدة. وسوق المال في هاتين الدولتين مرتبط جداً، وحاولي 70% من واردات الولايات المتحدة من كندا كانت معفاة من الرسوم الجمركية قبل 1989 منذ 1965، كما أنّ الدولتين توصلتا إلى اتفاقية للتجارة الحرة في السيارات وقطع الغيار، ويسمح هذا للشركات الكندية التي تزود الشركات الثلاث الأمريكية الكبيرة في إنتاج السيارات بالتخصص في موديلات قليلة تغطي معظم سوق أمريكا الشمالية، ومن ثمّ يتم الاستفادة من وفرات الحجم في الإنتاج والتوزيع[2].

هذه العلاقات استكملت وتُوجت باتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة (CUFTA) وتُعتبر كل من الدولتين الشريك التجاري الأكبر للآخر. وبموجبها جرى إلغاء الرسوم البينية بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من الفاتح جانفي 1989 [3]، ثم دخلت الدولتان في

1. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 420.

2. موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص 182.

3. See: M. Angeles Villarreal, ***NAFTA at 20: Overview and Trade Effects,*** *Congressional Research Service,R42965, 21 February 2013, P2 . (15-10-2014)*
http://www.fas.org/sgp/crs/row/R42965.pdf

مفاوضات مع المكسيك توجت بالتوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا (NAFTA) في ديسمبر 1992، وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من عام 1994 [1].

الشكل 4 - 13

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكندا والولايات المتحدة للفترة 1988-2007

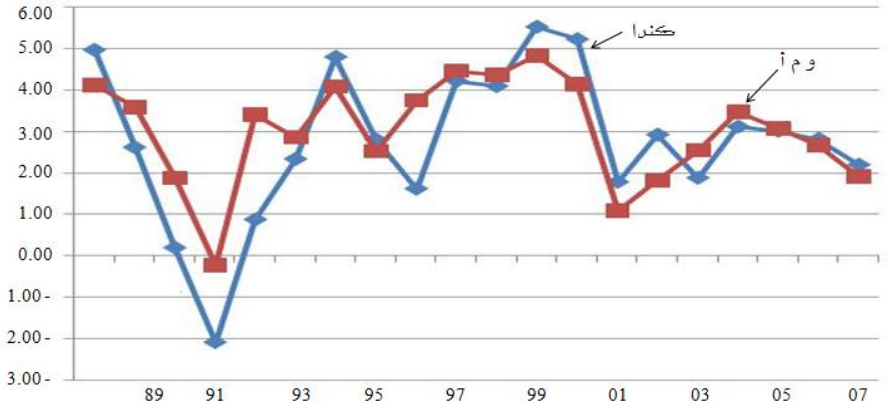

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على معطيات:
World Bank World Development Indicators, International Financial Statistics of the IMF

ويظهر بجلاء تزامن في دورات النمو الاقتصادي بين البلدين، بحيث ارتبط نمو الاقتصادي الكندي بالنمو الأمريكي عبر السنوات الممتدة من 1988 حتى 2007، ونسجل من الشكل انخفاض النمو بداية من العام 1988 بسبب إفرازات «أزمة وول ستريت» 1987، لكن الانخفاض الأشدّ حدة في نمو الناتج الكندي كان العام 1991 ليتجاوز معدل - 2٪ ارتباطا بتعثر مسار الاقتصاد الأمريكي والركود الذي صاحبه بداية من العام 1990 نتيجة لأزمة الادخار، وقد سجل مستوى النشاط الاقتصادي تعافيا حتى العام 1994 لينخفض النمو الاقتصادي مرة أخرى العام 1995 جراء «أزمة البيزو» المكسيكي، نتيجة الترابط الكبير بين الاقتصاد الولايات المتحدة والمكسيك، وتأتي بعد ذلك سنة أزمة فقاعة «الدوت كوم» لتؤثر على مسار النمو الاقتصادي للبلدين معززة بالانكماش الحاصل جراء أحداث 11 سبتمبر 2001. ومن المهم الإشارة أنّ الأزمات التي عصفت بالاقتصاديات الأجنبية من مثل أزمة جنوب شرق آسيا 1998، الأزمة الروسية 1999، والأزمة الأرجنتينية 2001 *، لم يكن لها بالغ الأثر على الاقتصاد الكندي، وعلى ذلك فإنّ التكامل بين كندا والولايات المتحدة كان له ما يبرره من حجج اقتصادية مُؤشر عليها بمختلف متغيرات الاقتصاد الكلي، إلاّ أنّ الإشكالية المطروحة في هذا الصدد أنّ الاقتصاد الكندي محتبس بنيويا وبينيا بشكل مزمن مع

1. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص417.

★. تُشير الدراسات القياسية أنّ الأزمة الأرجنتينية لم يكن لها أثر على الاقتصاد الكندي، وهو ما أشار إليه «*Boschi Melisso*» ضمن طيات دراسته. أنظر:

*Melisso Boschi, **International Financial Contagion:Evidence from the Argentine Crisis of 2002-2001**, MPRA Paper N: 28546 , 5 February 2011 , PP 01 - 33.*
http//:mpra.ub.uni-muenchen.de/28546/

اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، كما تكاد تنعدم المنافذ للاقتصادات الأجنبية التي قد تقلل من حدة آثار الأزمات التي تمس الاقتصاد الأمريكي.

والجدول أدناه يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بكندا قبيل الأزمة، ونلاحظ أنّ مستويات التضخم لم تتجاوز عتبة 2.5٪ وهو وضع يُعتبر صحي، كما يؤشّر رصيد الموازنة العامة للدولة على فائض مُسجل خلال سنوات 2006 حتى 2008، وكذلك نفس الأمر بالنسبة لميزان الحساب الجاري.

الجدول 4 - 12

المؤشرات الاقتصادية الكلية لكندا للفترة 2006-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
2.1	1.4	0.5	00	2.4	2.1	1.9	معدلات التضخم ٪
0.9 -	1.6 -	2.4-	2 -	0.2	1.0	0.7	الموازنة العامة (٪ GDP)
0.1	0.3 -	0.7 -	0.9 -	0.6	0.9	1.4	ميزان الحساب الجاري (٪ GDP)
6.3	8	8.8	8.4	6.2	6	6.3	معدل البطالة ٪
3.4	2.6	0.9	2.2 -	1.5	2.3	1.9	معدل التوظيف ٪

***Source**: David J .Robinson, Tamim Bayoumi, **Staff Report for the 2009 Article IV Consultation**, Western Hemisphere Department, IMF Country Report No09/162 , May 2009 , P 3. (15-10-2014)*
http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2009/cr09162.pdf

وقد ساهم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية بشكل واضح في استقرار عمل الأسواق المالية، وساعد لسنوات المدينين في الحفاظ على قدراتهم على الالتزام بسداد ما استحق عليهم من قروض بنكية، وتقليل المشاكل في المعاملات المالية. الأمر الذي جعل من الموارد المالية متاحة بشكل أيسر، ودعم مسارات النمو في الاقتصاد الكندي عبر السنوات قبيل الأزمة.

2. أثر الأزمة المالية العالمية الراهنة على الاقتصاد الكندي

لقد كان للأزمة المالية العالمية العام 2008 عدة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الكندي، على اعتبار أنّ هذا الأخير تاريخيا ارتبط بدورات ازدهار وتعثّر الاقتصاد الأمريكي، وقد كان للآثار الأزمة مستويات متعددة على قطاعات عدة نُفصّلها في التحليل الآتي.

1.2 أثر الأزمة على نمو الاقتصاد الكندي :

سجل نمو الناتج المحلي الحقيقي لكندا انخفاضا ملموسا بداية من العام 2008 بمعدل نمو سالب 0.52٪، وقد بلغ مقدار انخفاض الناتج 29.48 مليار دولار في العام 2009 مقارنة بالعام السابق مُسجلا بذلك معدل نمو سالب بلغ - 2.46٪ ارتباطا بتراجع النمو الاقتصادي الأمريكي بنسبة -3.07٪، ليشهد بعد ذلك النمو الاقتصادي الكندي تعافيا هشاً في السنوات اللاحقة حتى العام 2012، وانتقال الأزمة بهذا الشكل له ما يبرره، بحكم الترابط التجاري والمالي العميق بين البلدين وبذلك شكّلت قناتي الصفقات التجارية والأسواق المالية معبرا لانتقال الأزمة.

من الشكل أدناه يمكن أن نُسجل ملاحظتين مركزيتين، أولها أنّ تدهور معدلات النمو التي شهدها الاقتصاد الكندي العام 2009 نتيجة لإفرازات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي أقل حدة من كل من الدولتين العضويين في تكتل النافتا، مركز الأزمة (الولايات المتحدة الأمريكية) والطرف النامي المكسيك؛ ثانيها أنّ ماديات التأثير الناتجة عن آثار التغذية العكسية زمن الأزمات لم يكن لها الأثر الذي ظهر بجلاء في الحالة المكسيكية برغم معدلات الترابط المرتفعة بين الاقتصاد الكندي والأمريكي، وقد يُعزى ذلك لتقدم الاقتصاد الكندي، إضافة إلى تنوع الهيكل الإنتاجي للدولة، ومتانة المنظومة المصرفية والمالية التي اندمجت في عمليات التحرير المالي منذ عقود من الزمن، ومجموعة من الأساسيات التي ساهمة في مرونة البنوك الكندية زمن الاضطراب[1] . كما دخلت كندا الاضطراب العالمي في وضعية صلبة ارتكزت على سياسات اقتصادية كلية ومالية سوية، متميزة باستقرار مستويات الأسعار، وفائض مُسجل في الحساب الجاري، ومعدلات من البطالة منخفضة [2]. إضافة إلى امتلاك السلطات النقدية والمالية من التصور المتكامل والآليات اللازمة لمواجهة الأزمات وهي التجربة التي تعزّزت تاريخيا جراء الأزمات المتكررة التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي.

الشكل 4 - 14

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول تكتل النافتا للفترة 2007 إلى 2012

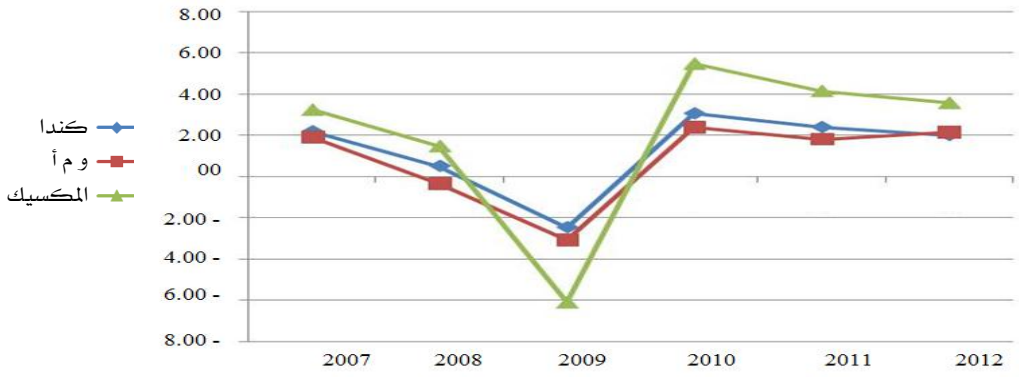

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على مؤشرات

World Bank World Development Indicators, International Financial Statistics of the IMF

وبمرتجى تحليل الأسباب الرئيسة لانخفاض نمو الناتج نلجأ إلى تحليله وفقا لمكوناته المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الواردة في الجدول وفقاً للتحليل الآتي:

[1] . *see: Lev Ratnovski, Rocco Huang,* ***Why Are Canadian Banks More Resilient ?****, IMF Working Paper, WP/09/152, July 2009 , PP 1 – 20.*
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2009/wp09152.pdf

[2] . *David J .Robinson, Tamim Bayoumi,* ***Staff Report for the 2009 Article IV Consultation****, Western Hemisphere Department, IMF Country Report No09/162 , May 2009 , P 3. (22-10-2014)*
http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2009/cr09162.pdf

الجدول 4 - 13

نمو الناتج الكندي بحسب طريقة الإنفاق للعام 2009

		الاستهلاك العائلي ٪	الإنفاق الحكومي ٪	الاستثمار الخاص ٪
2008	Q_1	5.1	4.8	6.4
	Q_2	3.8	4.9	6.1
	Q_3	2.7	4.4	5.7
	Q_4	0.0	4.4	1.3-
2009	Q_1	1.1-	3.5	18.1-
	Q_2	0.9 -	2.9	22.4-
	Q_3	0.2	3.8	21.0-
	Q_4	2.1	3.5	16.1-
2010	Q_1	3.6	3.6	5.0
	Q_2	3.7	3.7	15.1
	Q_3	3.3	2.1	17.6
	Q_4	3.3	2.7	20.7
2011	Q_1	2.6	1.5	15.0
	Q_2	2.6	0.7	12.1
	Q_3	2.4	1.6	8.0
	Q_4	1.9	0.3	6.9

***Source**: Statistics Canada, CANSIM table 380-0064.*
www.statcan.gc.ca/pub/11-626-x/2013023/c-g/desc/desc02-eng.htm

من الجدول الموالي نلاحظ أن إنفاق القطاع العائلي قد سجّل أعلى مستوى نمو خلال الربع الأول من العام 2008، وبداية من الربع الثاني لنفس السنة بدأت معدلات نمو إنفاق القطاع في التراجع، حتى بلغت حد أدنى بمعدل – 1.1٪ نهاية الربع الأول من العام 2009، وبقي المستوى السالب حتى نهاية الربع الثاني من نفس السنة، وبرغم تسجيل نمو إيجابي للاستهلاك العائلي إلاّ أنّ هذه المعدلات لم تبلغ مستويات قبل الأزمة.

وفيما تعلق بالإنفاق الاستثماري فقد سجل معدلات نمو سالبة بداية من الربع الأخير من العام 2008، وطيلة السنة اللاحقة، وقد بلغ أدنى مستويات النمو حين سجل تراجعا بنسبة - 22.4 ٪، وبمتوسط سنوي - 19.4 ٪ للعام 2009، وبذلك فقد مثل انخفاض الطلب الإنفاقي لقطاع الاستثمار العامل الرئيس في انخفاض نمو الناتج لسنوات الأزمة.

أمّا الإنفاق الحكومي فقد حافظ على معدلات موجبة طيلة السنوات المشار إليها، ولعل أعلى المعدلات المسجلة عامي 2008-2009، وقد يرجع ذلك أساسا إلى انتهاج السلطات المالية سياسات مالية توسعية من أجل علاج حالة الركود الذي تسببت فيه الأزمة.

2.2 أثر الأزمة على مسار التجارة الكندية :

عمّق التكامل الاقتصادي في أعقاب «CUFTA» و «NAFTA» تدفقات التجارة والاستثمارات البينية التي نمت بشكل ملفت للانتباه، وقد تزايدت الصادرات الكندية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كندا من 25٪ إلى حوالي 40٪. وقد ارتفعت حصة الصادرات من البضائع الكندية إلى الولايات المتحدة من 73 ٪ في عام 1989 إلى 86٪ في عام 2000. كما ظلت حصة الواردات من الولايات المتحدة ثابتة عند 68 ٪ حتى أواخر عقد التسعينيات ولكن منذ عام 2000 انخفض باطراد إلى 57 ٪ بحلول عام 2005، وأغلب التجارة الثنائية أسيرة فيما بين الشركات، وينحبس كثيرٌ منها ضمن قطاع الصناعة التحويلية [1].

ومن الجدول الخاص بمؤشرات التجارة الكندية للفترة 2000-2012 نسجل مجموعة من الملاحظات.

أولى الملاحظات: المُسجل بوضوح أنّ هناك تنمط لـ «احتباس تجاري» بيني بين الاقتصاد الكندي واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث ظلت مستويات الصادرات الكندية تتجاوز نسبة 70% ضمن المسار كندا –أمريكا، وهذه النسبة بلغت معدلات قياسية 86.77 ٪ العام 2001، وتبرز ظاهرة «التجارة الأسيرة» بحيث يتم الشق الأكبر من هذه المعاملات بين الشركات الكبرى، وكما يُسجل «احتباس بنيوي» فيما تعلق بالصادرات الكندية التي يرتكز الجزء الأعظم منها على الصناعات التحويلية. ونفس الأمر بالنسبة للواردات الكندية بحيث تشكّل السلع والخدمات الأمريكية ما نسبته 65٪ من هيكل الواردات الكندية. وهذه المعدلات تعتبر صحية ومُبَرِرة لقيام التكامل بين الدولتين خاصة في ظل عدم وجود ظاهرة «تحويل التجارة»، إلاّ أنّ لها من الأبعاد المحذورة التي تُشكّل مأزق زمن الأزمات والاضطرابات التي تعصف بأحد دول المنطقة المتكاملة.

ثاني الملاحظات: المُسجل تدهور نمو الصادرات الكندية بحيث بلغ - 6.09 ٪ العام 2001 ارتباطا بأزمة التكنولوجيا العام 2000، ولم تسترجع الصادرات مستوياتها السابقة بحيث سجلت نموا سالبا بـ - 1.94 ٪ سنة 2002 ارتباطا بتعثر مسارات النمو الأمريكي جرّاء الأزمة المشار إليها، إضافة إلى ما عضدته أحداث سبتمبر 2001 .

الملاحظة الثالثة: تعتبر أزمة الرهون العقارية 2008 الأكبر أثرا على مسارات نمو الصادرات الكندية الإجمالية، بحيث تراجعت هذه الأخيرة بمعدل قياسي تجاوز 27 ٪، في حين أنّ الصادرات الكندية الموجهة للولايات المتحدة قد تراجع نموها بمعدل 30 ٪ مقارنة بسنة 2008، وتُشكّل هذه الصادرات نسبة 74.05 ٪ من إجمالي الصادرات، وبتعبير آخر فإنّ ما نسبته 22.24 ٪ من تراجع في نمو

[1] . *Bruce Campbell, Backsliding the impact of NAFTA on Canadian Workers, Robert E . Scott, Carlos Salas, Bruce campbell,* ***Revisiting NAFTA Still not working for North America's workers,*** *EPI Briefing Paper 173, Washington, September 2006, P 54. www.policyalternatives.ca/sites/default/files/uploads/publications/National_Office_Pubs/2006/Revisiting_NAFTA.pdf*

الصادرات الإجمالية الكندية يُعزى أساسا لتعثّر التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية. أمّا واردات كندا من الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراجعت كذلك العام 2009 بنسبة تجاوزت 20 ٪. والانخفاضات المُشار إليها سواء فيما تعلق بالصادرات أو الواردات هي نتيجة طبيعية للآثار التبادلية للصفقات التجارية وأثار التغذية العكسية، التي تغذي تدهور نمو التجارة البينية بين الدولتين في ظل بقاء حالة الركود المُطبقة على الاقتصاد الأمريكي ومن ثمّ الكندي.

الجدول 4 - 14

مؤشرات التجارة الكندية للفترة 2000-2012 *

(مليون دولار)

	ص إ ك	م النمو*	ص ك و م أ	٪ ص ك و م أ*	و إ ك	م النمو*	وك و م أ	٪ وك و م أ*	ص ت ب
2000	316864.70	/	274616.3	86.67	288904.30	/	187913.8	65.04	86702.5
2001	298662.10	- 6.09	259142.3	86.77	271133.80	-6.55	173636.9	64.04	85505.4
2002	292875.20	- 1.94	253251.7	86.47	272568.50	0.53	172389.4	63.25	80862.3
2003	316981.00	7.6	268966.6	84.85	297475.40	8.37	183199.5	61.58	85767.1
2004	367047.70	15.79	307767.1	83.85	338706.60	12.17	201348.6	59.45	106418.5
2005	416304.45	13.42	346190.2	83.16	388160.10	14.60	221105.7	56.96	125084.5
2006	448530.37	7.74	362820.5	80.89	431759.10	11.23	238917.1	55.34	123903.4
2007	486031.21	8.36	380013.1	78.19	472976.50	9.55	259000.6	54.76	121012.5
2008	524829.62	7.98	403584.5	76.90	507801.30	7.36	268475.6	52.87	135108.9
2009	381279.53	-27.35	282322.7	74.05	411729.20	-18.92	213128.4	51.76	69194.3
2010	461057.86	20.92	341077.8	73.98	499042.84	21.21	254268.8	50.95	86809
2011	531932.99	15.37	386797.2	72.72	569062.71	14.03	284229.7	49.95	102567.5
2012	533975.57	0.38	390567.8	73.14	581304.13	2.15	328993	56.60	61574.8

***Source**: www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_e.htm.*

*حسابات الباحث.

الملاحظة الرابعة: على الرغم ممّا ساهم فيه صافي الصادرات الكندية البينية مع الولايات المتحدة من نمو في الناتج الوطني سنوات الانتعاش الاقتصادي، إلاّ أنّ هذه الهبة شكّلت بوضوح نقطة ضعف في الاقتصاد الكندي، ومن الجدول نلاحظ أنّ صافي الصادرات الكندية قد تراجع بقيمة 65914.6 مليون دولار العام 2009، بمعدل نمو سالب تجاوز 48 ٪، وهو الأمر الذي يُفسّر تدهور نمو الاقتصاد الكندي المُشار إليه سابقا عند مناقشة نمو الناتج المحلي.

★. **ص إ ك:** الصادرات الإجمالية الكندية، **م النمو:** معدل نمو المؤشر السابق، **ص ك و م أ**: الصادرات الكندية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، **٪ ص ك و م**: الصادرات الكندية إلى الولايات المتحدة نسبة إلى الصادرات الكندية الإجمالية، **و ك إ** : الواردات الكندية الإجمالية، **وك و م أ** : الواردات الكندية من الولايات المتحدة الأمريكية، **٪ وك و م أ**: نسبة الواردات الكندية من الولايات المتحدة إلى إجمالي الواردات الكندية، **ص ت ب :** صافي التجارة البينية الكندية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

3.2 أثر الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر لكندا:

لقد ارتفعت استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى كندا بشكل ملحوظ بعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة، سواء من حيث مساهمتها في إجمالي الاستثمار الأجنبي أو من ناحية حجم التدفقات. والولايات المتحدة هي أكبر مستثمر في كندا بمخزون استثمار وصل إلى 326.527 مليار دولار العام 2012، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستثمارات الأجنبية 17.3 ٪ للفترة 1988 - 1999، وهو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال نفس الفترة. وتمثل حصة الولايات المتحدة ما يتجاوز نصف إجمالي المخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر في كندا[1].

الشكل 4 - 15

حجم تدفقات الاستثمارات المباشرة الأمريكية إلى كندا للفترة 1987-2000

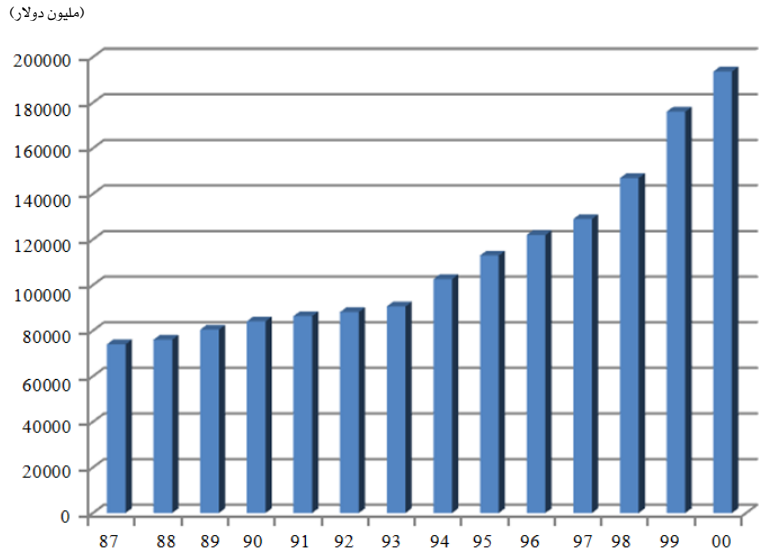

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على *Statistics Canada, Table 376-0051*

الملاحظ أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كندا قد شهدت ارتفاعا مطردا منذ إقامة النافتا وذلك واضح من الشكل أعلاه، وقد تجاوز معدل النمو 160٪ للفترة 1987-2000.

وهذا الارتفاع المسجل يعزوه البعض إلى الآثار الإيجابية لاتفاقية النافتا، كما تتداخل فيه مجموعة من العوامل الأخرى منها انخفاض قيمة الدولار الكندي في الفترة المُشار إليها، جنبا إلى جنب مع ارتفاع القروض المصرفية وأشكال أخرى من التمويل الأجنبي، التي مولت بناء آلاف المصانع في كندا لإنتاج السلع الموجهة للتصدير إلى الولايات المتحدة[2].

---

[1] . *M. Angeles Villarreal, **NAFTA at 20: Overview and Trade Effects,** Op.Cit, P 20 .*

[2] . *Robert E. Scott, NAFTA'S Hidden Costs Trade agreement results in job losses, growing inequality, and wage suppression for the United States, Jeff Faux, **NAFTA at Seven its impact on workers in all three nations**, Economic Policy Institute, Briefing Paper, Washington, 2001, P 5. (29-10-2014)*
www.policyalternatives.ca/sites/default/files/uploads/publications/National_Office_Pubs/nafta_at_7.pdf

الشكل 4 - 16

الاستثمار المباشر الأمريكي إلى كندا كنسبة من إجمالي تدفقات الاستثمارات إلى كندا للفترة 1987-2000

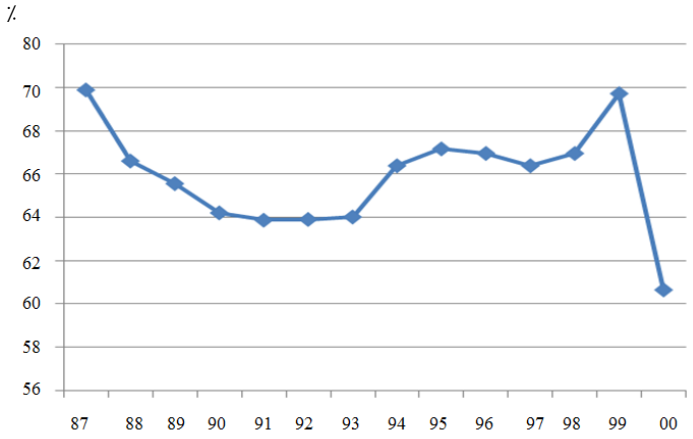

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على *Statistics Canada, Table 376-0051*

وتؤكّد مؤشرات الشكل أعلاه تربع الاستثمارات الأمريكية المباشرة على جزء مهم من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة لكندا، ومن المهم الإشارة أنّه ولمدة تتجاوز العقد من الزمن تراوحت نسبة الاستثمارات الأمريكية بكندا بين 70٪ كسقف أعلى و60٪ كحد أدنى، ومن جانب آخر فإنّ تدفقات الاستثمار الكندي إلى الولايات المتحدة تراوحت نسبه إلى إجمالي التدفقات الخارجة بين 50٪ إلى 66٪ لنفس الفترة. وهو ما يؤكّد حقيقة الترابط العميق بين الاقتصاد الأمريكي والكندي.

الجدول 4 - 15

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكندا للفترة 2000-2012*

(مليار دولار)

	إ أ إ د	٪ النمو*	إ و م أ	٪ النمو*	إ و م أ* ٪	إ خ ك	٪ النمو*	إ و م أ	إ ك و م أ* ٪
2000	319.116	/	193.651	/	60.68	356.506	/	177.943	49.91
2001	340.429	6.68	219.927	13.57	64.60	399.253	11.99	188.481	47.21
2002	356.819	4.81	231.566	5.29	64.90	435.494	9.08	199.992	45.92
2003	373.685	4.73	238.057	2.80	63.71	412.217	5.34 -	169.605	41.14
2004	379.450	1.54	243.328	2.21	64.13	448.546	8.81	198.460	44.25
2005	397.828	4.84	251.477	3.35	63.21	452.195	0.81	202.398	44.76
2006	437.171	9.89	265.096	5.42	60.64	518.839	14.74	224.020	43.18
2007	512.266	17.18	288.257	8.74	56.27	515.294	0.68-	226.116	43.88
2008	550.539	7.47	292.364	1.42	53.11	641.920	24.57	290.830	45.31
2009	573.901	4.24	299.260	2.36	52.14	630.818	1.73-	255.396	40.49
2010	592.406	3.22	317.746	6.18	53.64	637.285	1.03	251.342	39.44
2011	599.326	1.17	310.883	2.16-	51.87	674.622	5.86	274.128	40.63
2012	633.915	5.77	326.527	5.03	51.51	711.621	5.48	289.426	40.67

Source: *Statistics Canada, Table 376-0051*

* حسابات الباحث

★. **إ أ إ د:** الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي الداخل لكندا، ٪ **النمو:** معدل نمو المؤشر السابق، **إ و م أ** : الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي الداخل لكندا، ٪ **إ و م أ** : الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي الداخل لكندا نسبة إلى إجمالي الاستثمارات الداخلة، **إ خ ك** : الاستثمار المباشر الإجمالي الكندي المتدفق للخارج، **إ ك و م أ** : الاستثمار المباشر الكندي الداخل للولايات المتحدة الأمريكية، ٪ **إ ك و م أ** : الاستثمار المباشر الكندي الداخل للولايات المتحدة الأمريكية نسبة إلى إجمالي الاستثمارات الكندية الإجمالية الخارجة.

من الجدول أعلاه والشكل الموالي يمكن استخلاص مجموعة من النتائج نجملها في ما يلي:

- الملاحظ أنّ هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكندي سواء الداخلة أو الخارجة في ما تعلق بشقه المرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية، قد بقي عند مستويات قريبة من الفترة 1987-2000، حيث شكّلت استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية نسبة تتراوح بين 65 ٪ و 51 ٪ من إجمالي الاستثمارات المتدفقة إلى كندا، وتراوحت الاستثمارات الكندية بالولايات المتحدة بين 40 ٪ و 50 ٪ من إجمالي الاستثمارات الكندية المتدفقة إلى الخارج. وهو النمط السائد الذي يربط مؤشر الاستثمارات المباشرة البينية بين البلدين منذ عقود وإن كان هناك انخفاض يُسجل.
- المُؤشّر عليه أنّ معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى كندا ظل عند مستويات موجبة، حتى في غضون سنوات الأزمة 2008 و 2009، ونفس الملاحظة تُسجل بالنسبة لمعدلات نمو الاستثمارات الأمريكية إلى كندا، باستثناء التراجع المُشار إليه في العام 2011.

الشكل 4 - 17

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى كندا ارتباطا بالولايات المتحدة للفترة 2000-2012

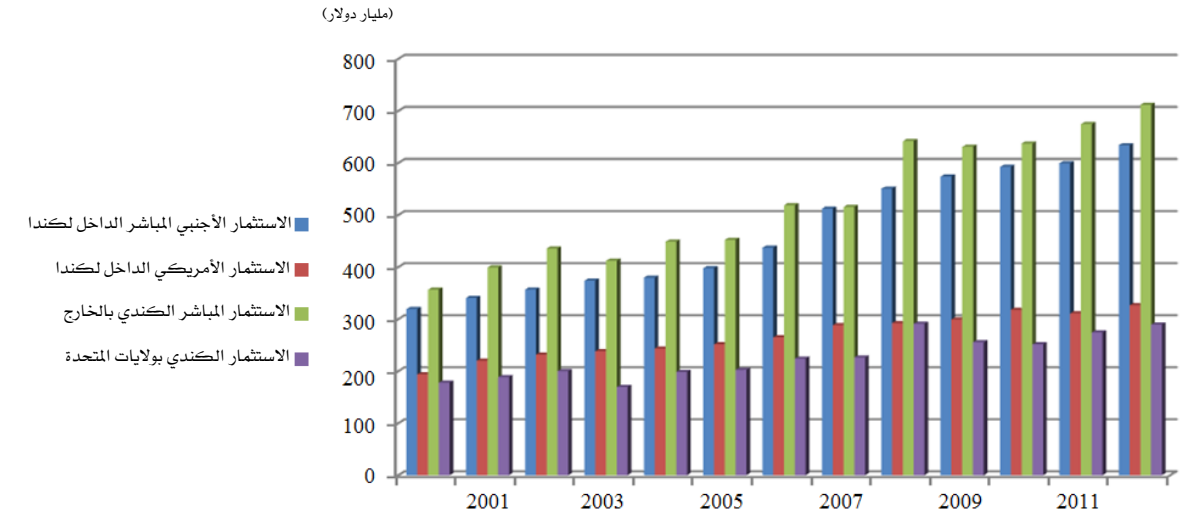

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على *Statistics Canada, Table 376-0051*

- كما تميزت صادرات الاستثمارات الكندية المباشرة بمستويات نمو موجبة باستثناء التعثرات المُسجلة عامي: 2003 و 2007، كما انخفضت الاستثمارات الكندية الإجمالية العام 2009 بمعدل 1.73٪. وعند النظر إلى تدفقات الاستثمار الكندي إلى الولايات المتحدة فالمسجل انخفاض بقيمة 35 مليار دولار العام 2009 بمعدل تراجع بلغ 12.18٪، وظلت معدلات نمو سالبة حتى نهاية العام 2010،وقد أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قدرة الشركات الكندية على الاستثمار نتيجة للإعسار التمويلي من جانب، إضافة إلى تشديد شروط الائتمان وانخفاض أرباح الشركات وتقلص الموارد المالية للشركات عبر الوطنية لإنشاء مشاريع جديدة في الخارج (فضلا عن تلك

المحلية) وانخفاض عمليات الدمج والاستحواذ. وفي الوقت نفسه، فتراجع الأسواق الأوراق المالية قد خفّض في جميع أنحاء العالم قدرة الشركات عبر الوطنية إلى اللجوء إلى أسواق الأوراق المالية لأغراض تمويل، والاستفادة من الأنشطة باستخدام أسهم البورصة. كما أنّ آفاق الأسواق القاتمة، بما في ذلك ما يلوح في الأفق من ركود اقتصادي حاد لأغلب اقتصاديات العالم وخاصة الولايات المتحدة، وتقديرات المخاطر العالية، قد خفّضت أيضا نزوع الشركات الكندية إلى التوسع محليا ودوليا ورفع قدرات الإنتاج.

المبحث الثالث

قياس أثر الأزمات على اقتصاديات دول تكتل النافتا

دراسة التغير الهيكلي قبل وبعد الاتفاق

من خلال هذا المبحث سنحاول قياس تأثير الأزمات على مسارات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في تكتل النافتا قبل وبعد الاتفاق، من أجل تحديد إن كان هناك تغير واضح ذو أثر بين الفترتين.

أولا: اختبار التغير الهيكلي لـ k متغير مستقل

اختبار شاو (*The Chow Test*) من الأساليب المعتمدة في الاقتصاد القياسي، صُمم في الأصل لتحليل نفس المتغيرات في فترتين زمنيتين مختلفتين أو أكثر، لتحديد ما إذا كانت متماثلة بما يكفي لتكون مجمعة معاً، بتعبير آخر فإنّ اختبار *Chow* يعنى قياس عدم تغير معالم النموذج خلال العينتين [1].

عمليا، ليكن لدينا النموذج الخطي العام كما يلي[2]:

$$Y = \beta X + U$$

حيث لدينا فترتين زمنيتين ونريد اختبار الفرضية H_0 والقائلة بعدم تغير معالم النموذج خلال العينتين n_1، n_2 وتكون :

$$H_0: \beta_1 = \text{ع}_1 , \ \beta_2 = \text{ع}_2 , \ldots\ldots , \beta_k = \text{ع}_k$$

ولنضع نموذج العينتين على الشكل التالي :

$$Y_1 = X_1 \beta_1 + U_1 \quad : \ i = 1, 2 , \ldots . n_1$$

$$Y_2 = X_2 \beta_2 + U_2 \quad : \ i = n1 + 1, \ldots . n_1 + n_2$$

حيث أنّ X_1 هي $n_1 \ x \ k$ و X_2 هي $n_2 \ x \ k$ ، لتكون الفرضية H_0 هي :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

ويكون النموذج غير المقيد على الشكل:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{pmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 & 0 \\ 0 & X_2 \end{bmatrix} \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \end{pmatrix} + U \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

---

[1]. *Howard B. Lee, Using the Chow Test to Analyze Regression Discontinuities,* ***Tutorials in Quantitative Methods for Psychology****, 2008, Vol. 4, N 2, P 46. (13-11-2014)*
http://www.tqmp.org/Content/vol04-2/p046/p046.pdf

2. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 162-163.

ولنجزّء المصفوفتين X_1, X_2 إلى الشكل الآتي:

$$X_1 = [i_1 : X_{01}] \ , \ X_2 = [i_2 : X_{02}]$$

حيث أن i_1 و i_2 معرفتين من قبل، بينما X_{01} هي $n_1 \times (k-1)$ و X_{02} هي $n_2 \times (k-1)$

وعليه تُكتب المعادلة 2 من الشكل:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{pmatrix} = \begin{bmatrix} i_1 & X_{01} & 0 & 0 \\ 0 & 0 & I_2 & X_{02} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} C_1 \\ \beta_{01} \\ C_2 \\ \beta_{02} \end{bmatrix} + U \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

حيث أنّ C_1 يمثل الحد الثابت الخاص بالعينة الأولى، C_1 كذلك حد ثابت خاص بالعينة الثانية. أمّا β_{01} فهي $(k-1) \times 1$ للعينة الأولى و β_{01} هي $1 \times (k-1)$ للعينة الثانية. أمّا النموذج المقيد $H_0 : \beta_1 = \beta_2$ فهو :

$$Y = \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \end{bmatrix} \beta + U$$

وبناء على تجزئة كل من X_1 و X_2 يُصبح النموذج أعلاه على الشكل:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i_1 & X_{01} \\ i_2 & X_{02} \end{bmatrix} \beta + U \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

ويكون اختبار فرضية تساوي معالم الإنحدارين للفترتين المخلفتين بواسطة تقدير المعادلة غير المقيدة 4 للحصول على URSS التي نرمز لها بـ$(s_1 + s_2)$ بدرجات حرية هي $n_1 + n_2 - 2k$. ومن ثمّ تقدير المعادلة المقيدة 4 للحصول على RRSS التي نرمز لها بالرمز (S) بدرجات حرية هي $n_1 + n_2 - 2k$. ثم نُكوِّن الاختبار الإحصائي الآتي:

$$F = \frac{[S - (s_1 + s_2)] / K}{(s_1 + s_2) / (n_1 + n_2 - 2K)}$$

وهو ما يُسمى باختبار (شاو) (*The Chow Test*) حيث:

S: مجموع مربعات البواقي في النموذج التجميعي المقدر باستخدام المشاهدات الكلية المتاحة للفترة قبل التكتل والفترة بعد التكتل معا.

S_1 : مجموع مربعات البواقي في النموذج المقدر للفترة قبل التكتل فقط.

S_2 : مجموع مربعات البواقي في النموذج المقدر للفترة بعد التكتل فقط .

n_1 : عدد المشاهدات للفترة قبل التكتل.

n_2 : عدد المشاهدات للفترة بعد التكتل.

k : عدد المعلمات الهيكلية المقدرة في كل النموذج.

ثانيا: إطار الدراسة

تطرقت العديد من الدراسات لقياس أثر الأزمات على الدول الأعضاء ضمن نطاق الأقاليم المتكاملة من ذلك دراسة كل من (*Klender Cortez , Jorge Castillo*)[1] في دراستهم إلى مستويات انتقال الأزمات بين الدول، وتأثيرات كل من الأزمة المكسيكية 1994، والأزمة الأرجنتينية 2001، والأزمة المالية الأمريكية 2008، على اقتصاديات الدول الثلاث، وقد خلص الباحثين إلى أنّ هناك مجموعة من المتغيرات التي تساهم في انتقال عدوى الأزمات، كما أكدوا تأثير الأزمة المكسيكية على الاقتصاد الأرجنتيني، ولم يتم تسجيل أثر واضح للأزمة الأرجنتينية على الاقتصاد المكسيكي وفقاً للنموذج الذي تم صياغته، في حين أنّه وعند اعتماد النموذج الذي صِيغ من طرف (*Bekaert*[2]) يُسّجل أثر الانتقال للأزمة على الاقتصاد المكسيكي، أمّا الأزمة التي عصفت باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية كان لها واضح الأثر على كل من الاقتصاد المكسيكي والأرجنتيني.

وفي هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء حول أثر الأزمات على الاقتصاد الحقيقي للدول ضمن نطاق نفس الإقليم المتكامل (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) قبل وبعد الاتفاق، ضمن الفترتين المرتسمة حدودها قبل سنة دخول الاتفاق حيّز التنفيذ العام 1994 وبعدها، أي منذ 1980 حتى العام 1993 ومنذ 1994 حتى العام 2012، مع التركيز على الآثار الاقتصادية للأزمة المؤثرة على الطلب الكلي ومن ثمّ على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وتضم هذه الفترة مجموعة من الأزمات الداخلية التي عصفت بإحدى دول التكتل والأزمات الخارجية التي مست أحد الدول خارج نطاق الإقليم المتكامل كما هو مبين في الجدول الموالي:

---

[1]. *Klender Cortez , Jorge Castillo, Martha Rodriguez, Gabriela Torres, FINANCIAL CRISIS OF USA AND THE THEORY OF TRANSMISSION: CASE OF MEXICO AND ARGENTINA, D. Ramirez, D. Ceballos; K. Cortez and M. Rodriguez,* ***Financial crisis: Theory and Practice****, Workshop IAFI at Financial Crisis 28/06/08, PP 57 - 96 . (15-11-2014)*
http://diposit.ub.edu/dspace/bitstream/2445/10023/1/financialcrisis-workshop.pdf

[2] . *Geert Bekaert, Campbell R. Harvey, Market Integration And Contagion,* ***Journal Of Business*** *,University Of Chicago,Vol 78, N1, 2005, PP 39-69. (15-11-2014)*
https://www.cass.city.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0006/29067/mark_int_cont.pdf

الجدول 4 - 16

الأزمات المالية والاقتصادية المدرجة ضمن النموذج

الفترة	شرح الأزمة	طبيعة الأزمة
1982	أزمة الديون العالمية التي نشأت إثر توسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث نتيجة تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال. وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بإعلان الدول النامية عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدماتها، وأول الدول كانت المكسيك	خارجية
1985	توقف نظام التشغيل في بنك نيويورك لمدة 28 ساعة أدى إلى التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية، وهو ما استدعى تدخل البنك المركزي سريعاً بـ20 مليار دولار. وتعرف بأزمة بنوك الادخار والقروض.	خارجية
1987	انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف وارتفاع أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل لغاية 400 نقطة، أديا إلى انهيار بورصة الأسهم في لندن وأمريكا، الأمر الذي استدعى تدخل البنك المركزي الأمريكي.	خارجية
1989-1991	بدأت آثار الأزمة في شهر سبتمبر 1989 عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع 5٪ من أسعار الجملة والتجزئة ، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي "البنك الاحتياطي الفدرالي" عن تخفيض أسعار الفائدة، وفي 13 أكتوبر 1989 انخفض مؤشر داوجونز بنسبة 190 نقطة، أي داو جونز بمقداره 7٪، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضاع مؤشر فايننشال تيمز 142 نقطة	خارجية
1992	تعرض الجنيه الإسترليني لموجة مضاربات أغرقته، وهو ما تسبب في تشويه النظام النقدي الأوربي.	خارجية
1994	وتُسمّى الأزمة الاقتصادية المكسيكية، وذلك لأنّ ارتباط عملة البلد بالدولار الأمريكي شكّل ضمانة وهمية شجعت على الاستدانة الأجنبية، ممّا سبّب عجزاً في ميزان المدفوعات واستدعى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الشريك التجاري الرئيسي للمكسيك ويربطهما اتفاق منطقة التجارة الحرة. وتُسمى هذه الأزمة بأزمة البيزو المكسيكي.	داخلية
1997	الأزمة الآسيوية، وتعرف بأزمة الباهت التايلندي، وقد أثرت الأزمة على أغلب دول الآسيان، كما أدخلت السياسات النقدية الانكماشية المتخذة اقتصاديات المنطقة في حالة من الركود الاقتصادي العميق.	خارجية
1999	1. عرفت روسيا أزمة مالية خانقة سنتي 1998 و 1999، نتيجة عجز حكومة روسيا عن سداد الديون الخارجية التراكمية جراء إصدارات سندات حكومية قصيرة الأجل. 2. الأزمة البرازيلية: بدأت العملة البرازيلية في الانخفاض بشكل كبير بين عامي 1996 و1998، كما انخفضت احتياطيات البرازيل من العملات الأجنبية وخاصة الدولار بنسبة 40٪. وقرر البنك المركزي خفض القيمة الحقيقية للعملة بنسبة 8٪ في جانفي عام 1999 وقبل نهاية الشهر، انخفضت قيمتها الحقيقية بنسبة 66٪ مقابل الدولار الأمريكي. ما أسفر على عجز كبير في الحساب الجاري، وكمحصلة لذلك أزمة في ميزان المدفوعات	خارجية
2000	أزمة فقاعة الأنترنت، أو ما تعرف بأزمة الدوت كوم (أزمة مُؤشر ناسداك)، وما نتج عنها من ضعف نمو الاقتصاد الأمريكي، ليبقى مدعوماً بالاستهلاك العائلي المرتبط بمعدلات الفائدة المنخفضة.	داخلية
2001	1. وقد بدت ملامح الأزمة المالية في الأرجنتين منذ بداية شهر جويلية 2001، بداية بانخفاض الودائع في البنوك التجارية بمقدار 6.1 مليار دولار، وبنسبة قدرها 7.1٪، ثمّ الانخفاض المستمر في الاحتياطيات الدولية من الدولار الأمريكي. ليدخل الاقتصاد الأرجنتيني في حالة من الركود. 2. ما عُرف بهجمات تنظيم القاعدة على برجي نيويورك، وما نتج عنها من انهيارات كبيرة في أسواق المال الأمريكية.	خارجية داخلية
2008	أزمة الرهون العقارية الأمريكية، أو ما يُعرف بالأزمة العالمية	داخلية
2009-2012	الأزمة اليونانية، وتحولها إلى أزمة منطقة اليورو.	خارجية

المصدر: شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48-49، القاهرة، خريف 2009، شتاء 2010، ص ص 47-48 .

*Mike Evangelist, Valerie Sathe, **BRAZIL'S 1998-1999 CURRENCY CRISIS**, BRAZIL, 2004, P4. (15-11-2014)*
http://www-personal.umich.edu/~kathrynd/Brazil.w06.pdf

ومن المفترض وبحسب ما تمّ بسطه من مفاهيم وارتباطا بمستويات انتقال الأزمات والقنوات الداعمة لانتشارها، أن يكون للأزمات وعلى وجه الخصوص الداخلية منها (أي التي تعصف بأحد دول التكتل) أثراً سلبيا على الاقتصاد الحقيقي للدول الأعضاء في التكتل. لكن الإشكال المراد قياسه في النموذج تتبع إذا ما كان هناك تغير هيكلي في تأثير الأزمة على اقتصاديات الدول قبل وبعد دخول اتفاق النافتا حيز التطبيق.

ثالثا: نموذج ومتغيرات الدراسة

1.نموذج الدراسة :

هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات[1] التي تناولت تحليل آليات انتقال عدوى الأزمات باختلاف أنواعها، فمن الدراسات ما تُركّز على عامل الأسواق المالية كآلية عدوى، وأخرى تُركّز على العملة كعامل رئيس في انتقال العدوى، وفي هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج خطي متعدد من عشر متغيرات، وتحديدا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP_R) كمتغير تابع، على افتراض أنّه دالة في كل من الأزمات (*Crisis*) كمتغير مستقل في شكل متغير وهمي (نوعي) (مع إعطاء القيم 1: أزمة الداخلية، 2: أزمة خارجية، 3: عدم وجود أزمة)، وباقي المتغيرات المستقلة ممثلة في: الصادرات (*EXP*)، والواردات (*IMP*)، والاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*)، وصافي عوائد المقيمين (*NR*)، واستهلاك القطاع العائلي (*HCE*)، وإنفاق القطاع الحكومي (*GFCE*)، وكذا تراكم رأس المال الثابت (*GCF*)، وسعر الصرف (*RERE*)، ومعدل التضخم (*Inf*) كمتغير مستقل كذلك.

بصفة عامة فإنّ الأدبيات المتعلقة بتطورات الناتج لم تقدم تبريرا فيما تعلق باختيار مجموعة محددة لمحددات تطور الناتج، إلاّ أنّ معظم الدراسات النظرية والتطبيقية المختلفة والمتعلقة بدراسة محددات نمو وتطور الناتج اشتملت على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يُتوقع أن تؤثر في الناتج. وتتمثل أهم هذه المتغيرات في الاستثمار المحلي، الاستهلاك المحلي، الصادرات وانحراف سعر الصرف الحقيقي، ومعدلات التضخم[2].

وقد تمّ صياغة النموذج بناء على محددات الطلب الكلي وفقا للتحليل الكينزي، ونظرية حسابات الناتج الوطني، وقد تمّ إدراج متغير الاستثمارات المتدفقة إلى الخارج *FDI* (في شكل استثمار أجنبي مباشر) لجانب من الاعتبار أنّ تدفقات رأس المال الوطنية عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعني تحويل للادخار عن الاستثمار المحلي وبالتالي سيكون لها أثر على الناتج، كما أنّ متغير التضخم ذو أثر على الناتج لجانب من الاعتبار أنّ هذا الأخير يُمثل حاصل ضرب مجموع

---

*1 . Barry Eichengreen, Andrew K. Rose, Charles Wyplosz, **Contagious Currency Crises**, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, MA 02138, July 1996, Paper Number 5681,PP 1-48. (17-11-2014)*
http://www.nber.org/papers/w5681.pdf

- *Kristin J. Forbes, Roberto Rigobon , No Contagion, Only Interdependence: Measuring Stock Market Co-Movements, **The Journal Of Finance**, October 2002, Vol 57,N5, PP 2223–2261. (17-11-2014)*
http://web.mit.edu/kjforbes/www/Papers/NoContagion-JOF.pdf
- *Rajan Ramkishen, **Financial Crisis, Capital Outflows, And Policy Responses: Examples From East Asia,** Centre for International Economic Studies, University of Adelaid, Australia, Discussion Paper No. 0311, April 2003 , PP 1-35. (17-11-2014)*
http://www.adelaide.edu.au/cies/papers/0311.pdf

2. عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 92.

الكميات المنتجة في مستوى الأسعار، بناء على طريقة المنتجات النهائية في حسابات الناتج. وعليه فإنّ الزيادة أو النقصان في الناتج قد تُعزى إلى الزيادة في الكميات المنتجة أوقد تربط بتغيرات مستويات الأسعار، أي بمستويات التضخم في البلد. في حين يُؤثّر متغير سعر الصرف الحقيقي وانحرافه عن مستويات التوازن على مستويات الناتج.

أمّا الأزمة فهي أوقات حرجة تمر بها اقتصاديات الدول، وتُؤثّر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية من أهمها الناتج المحلي عبر مداخل متعددة، وقد اعتبرنا متغير الأزمة متغيرا مستقلا نوعيا (وهمي)، مقسمين الأزمات إلى أزمة داخلية تعصف بأحد دول التكتل، وأخرى خارجية يكون منشؤها إقليم أو دولة من خارج النطاق المتكامل.

وقد منحنا درجة (1) للأزمات الداخلية، على اعتبار أنّ الأزمة التي تعصف بأحد دول التكتل يكون لها أثر على مجموعة من المتغيرات أهمها الصادرات والواردات التي تُساهم الاتفاقيات الإقليمية الجديدة في دعمها وتشجيعها في حالات الاستقرار الاقتصادي. ومنحنا درجة (2) للأزمات الخارجية، على اعتبار أنّ التشابكات الدولية بين الأقاليم والدول في الاقتصاد العالمي يُعزّز من أثر التغذية العكسية سواء في حالات الرخاء الاقتصادي، أو زمن الأزمات، ما يكون له أثر على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن أهمها الناتج. في حين اعتبرنا درجة (3) حالة عدم وجود أي أزمة.

وبذلك يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$Y_{it} = C + \alpha x_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$GDP_R = f(Crisis, EXP, IMP, FDI, NR, HCE, GFCE, GCF, RERE, Inf).$$

والنموذج المُشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$GDP_R = \beta_0 + \beta_1 Crisis + \beta_2 EXP + \beta_3 IMP + \beta_4 FDI + \beta_5 NR + \beta_6 HCE + \beta_7 GFCE + \beta_8 GCF + \beta_9 RERE + \beta_{10} Inf + U$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة *(error term)* والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (β_0 , β_1 , β_2 , β_3 , β_4, β_5 , β_6 , β_7 , β_8 , β_9, β_{10}). ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإنّنا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده.

2. المتغيرات ومصادر البيانات :

بيانات المتغيرات في قيمها الحقيقية، وقد تمّ الاعتماد على إحصائيات التقارير السنوي للمنظمات الدولية والإقليمية، وتغطي الإحصائيات المستخدمة الفترة 1980-2012 كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول 4 - 17

متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
GDP_R	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويُمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في الحيز الجغرافي للبلد في فترة زمنية عادة ما تكون سنة. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	*World Bank, World Development Indicators, http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators International Financial Statistics of the IMF, www.imf.org/external/data.htm*
EXP	الصادرات وهي تُمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً والموجهة لتلبية طلب العالم الخارجي. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	*www.wto.org*
IMP	قيمة السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والموجهة لتلبية الطلب المحلي. والبيانات مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	*www.wto.org*
FDI	يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنّه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويمكن أن يتخذ أشكالا متعددة كإنشاء مشروع جديد أو تملك أصول منشأة، أو من خلال الدمج والاستحواذ. والبيانات مقدرة بمليار دولار. (100 = 2000)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
HCE	ويمثل مجموع قيمة الإنفاق على السلع والخدمات المُعمرة وغير المعمرة من طرف القطاع العائلي. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
GFCE	ويُمثل إنفاق الدولة على السلع والخدمات والتجهيزات المختلفة بمرتجى تقديم خدمة للمجتمع، وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها، وينقسم إلى ثلاثة أقسام : الإنفاق الجاري؛ الإنفاق الاستهلاكي؛ الإنفاق الاستثماري. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
GCF	الإنفاق الاستثماري: ويشمل الإنفاق على التغير في حجم المخزون الإجمالي؛ والإنفاق التجهيزات الرأسمالية والمعدات والأدوات والآلات. البيانات مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
Inf	التضخم: ويمثل ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر. نسبة مئوية (100 = 2000)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
RERE	يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة. (100 = 2000)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
NR	صافي عوائد الملكية ويمثل عوائد المقيمين مطروحا منها عوائد غير المقيمين. مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
Crisis	الأزمة وتنقسم إلى أزمة داخلية أو خارجية، تم تقديرها بإعطاء الدرجات 1: أزمة الداخلية، 2: أزمة خارجية، 3: عدم وجود أزمة	الجدول 4 - 16

المصدر: من إعداد الباحث

رابعا: تقدير النموذج وتحليل النتائج

1.حالة الولايات المتحدة الأمريكية :

1.1 نتائج الانحدار وتفسير النموذج:

تم تقدير النموذج باستخدام برنامج *SPSS 21*، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (*OLS*) وباستخدام طريقة *STEPWISE* وقد كانت النتائج كما يلي:

$$GDP_R = 197.162 + 1{,}316EXP - 0{,}779IMP - 0{,}453FDI + 0{,}895HCE + 0{,}908GFCE + 1{,}077GCF - 16{,}965crisis - 18{,}266Inf$$
(5,574) (14,165) (13,076-) (3,672-) (22,676) (10,183) (18,359) (2,396-) (5,883-)

$$R^2 = 0.996 \quad , \quad \overline{R}^2 = 0.995 \quad , \quad F = 125255{,}704 \quad , \quad DW = 1{,}931$$

بخصوص التفسير المرتبط بإشارة المتغيرات نُسجل إيجابية الإشارة بالنسبة لكل من متغير الصادرات (EXP) و إنفاق القطاع العائلي (HCE) والإنفاق الحكومي (GFCE) وكذا الإنفاق الاستثماري (GCF)، على اعتبار أنّ هذه المتغيرات الاقتصادية ترفع من الطلب الكلي وكمحصلة لذلك ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج. في حين الإشارة السالبة المتعلقة بالواردات (IMP) ترتبط بالتأثير السلبي لهذا المتغير على الطلب الكلي، وبذلك يرتبط بعلاقة عكسية مع الناتج. أما بخصوص الإشارة السالبة لمتغير التضخم (Inf) فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار فإنّ ذلك بالضرورة يُؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج الحقيقي الذي يُمثل قيمة الناتج الاسمي على معدل التضخم. أمّا تدفقات الاستثمار الأجنبي فهي ترتبط بعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي وهو ما ظهر في النموذج بالإشارة السالبة على اعتبار حين يُنظر اقتصاديا إلى تدفقات رأس المال عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنها تحويل للادخار عن الاستثمار المحلي. في حين أنّ الإشارة السالبة للأزمات (crisis) تُدلل على الأثر السلبي للأزمات على الاقتصاد الحقيقي وتحديداً الناتج المحلي وفقا للدرجات المعطاة لهذا المتغير. وهذه العلاقات تتناسب مع تفسيرات النظرية الاقتصادية.

2.1 اختبار مدى مناسبة النموذج:

الفرضية الصفرية: النموذج غير مناسب

الفرضية البديلة: النموذج مناسب

قيمة $F = 125255{,}704$

قيمة $Sig = 0.000$

بما أنّ قيمة sig أقل من 5% إذاً النموذج مناسب وجيد للتنبؤ.

الجدول 4- 18

تحليل التباين الولايات المتحدة الأمريكية

ANOVA[a]

Model	*Sum of Squares*	*Df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
Regression	679735803,486	8	84966975,436	125255,704	,000[k]
Residual	16280,356	24	678,348		
Total	679752083,841	32			

a. Dependent Variable: GDP_R

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

3.1 قيمة *Adjusted R square* :

وتُبين قيمة *Adjusted R square* المبينة في الجدول 19 أنّ المتغيرات تفسر النموذج بدرجة عالية.

الجدول 4- 19

معامل التحديد المعدل الولايات المتحدة الأمريكية

Model Summary[k]

Model	*R*	*R Square*	*Adjusted R Square*	*Std. Error of the Estimate*	*Durbin-Watson*
10	,998	,996	,995	26,0451176	1,931

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

4.1 المعاملات :

وتُبيّن المعلمات قوة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، ونلاحظ من الجدول 20 أنّ المتغير الأكثر تأثيراً في المتغير التابع بالنسبة للنموذج الأمريكي يتمثل في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (HCE) ويليه بالترتيب متغير الإنفاق الحكومي (GCF) ومن ثمّ الصادرات (EXP) والواردات (IMP) والإنفاق الاستثماري (GFCE)، ونلاحظ أنّ متغير الأزمة (crisis) الأقل تأثيراً في النموذج.

ويرجع ذلك أساساً لطبيعة الاقتصاد الأمريكي الذي اعتمد في نموه ولعقود على تيار الطلب الاستهلاكي العائلي، إضافة إلى الإنفاق الحكومي والذي يُعتبر أداة من أدوات السياسة المالية تسعى الدولة من خلاله إلى تقوية تيار الطلب الكلي، في حين أثري الصادرات الإيجابي والواردات السلبي يُبرره حجم التبادلات التجارية للقطب الأمريكي الذي يستأثر بما يقارب ثلث التجارة العالمية.

الجدول 4- 20

معاملات النموذج الولايات المتحدة الأمريكية

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	197,162	35,373		5,574	,000		
HCE	,895	,039	,642	22,676	,000	,117	8,565
GCF	1,077	,059	,184	18,359	,000	,107	9,341
EXP	1,316	,093	,177	14,165	,000	,154	6,514
IMP	-,779	,060	-,142	-13,076	,000	,117	8,539
GFCE	,908	,089	,148	10,183	,000	,459	2,178
Inflation	-18,266	3,105	-,010	-5,883	,000	,353	2,837
FDI	-,453	,123	-,009	-3,672	,001	,166	6,027
crisis	-16,965	7,080	-,003	-2,396	,025	,719	1,390

a. Dependent Variable: GDP_R

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

والشكل الموالي يبين نصيب كل من مكونات الناتج في الاقتصاد الأمريكي

الشكل 4 - 18

تكوين الناتج الأمريكي وفقاً لطريقة الإنفاق

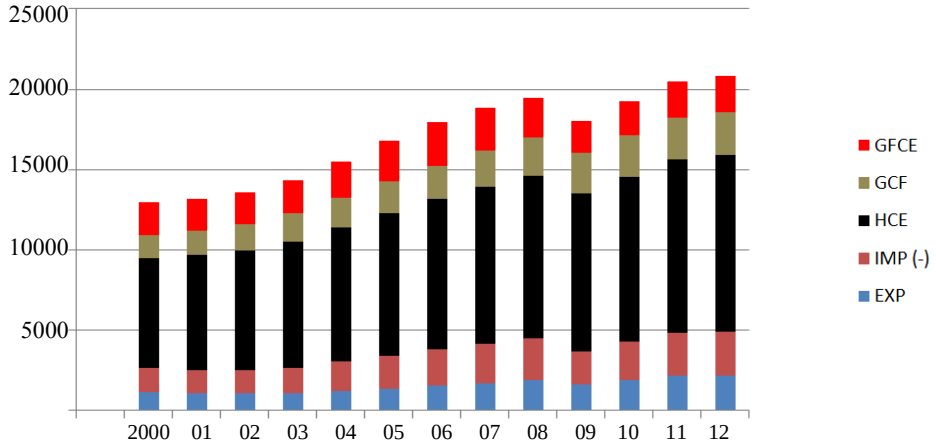

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على إحصائيات (*http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*)

وتجدر الإشارة إلى أنّ انخفاض قوة تفسير متغير الأزمة للمتغير التابع (الناتج) يرجع لمجموعة من العوامل أهمها تأثير متغير الأزمة المباشر في مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي بدورها تؤثر بصورة مباشرة على مستوى الناتج ومعدلات نموه من أهمها الإنفاق الاستهلاكي (HCE) لجانب من الاعتبار أنّ الأفراد يلجؤون عادة إلى خفض استهلاكهم زمن الأزمات، ويميلون إلى الادخار تحسباً لحالات الركود الاقتصادي وما ينتج عنه من انخفاض في التوظيف أو ارتفاع عمليات التسريح

للعمالة، وبذلك يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال عاطلة. كما تُؤثر الأزمة بصورة مباشرة على حجم التبادلات التجارية سواء المتدفقة إلى الخارج في شكل صادرات للدول الأعضاء ضمن نطاق الإقليم المتكامل، أو المتدفقة إلى الشركاء التجاريين خارج نطاق التكتل خاصةً في حالات الأزمات العالمية، التي تُؤدي إلى تباطؤ الاقتصاديات الخارجية وكمحصلة لذلك انخفاض الطلب على السلع الأمريكية. أو المتدفقة إلى الداخل في شكل واردات نتيجة لانخفاض الطلب الاستهلاكي للأسر الأمريكية.

5.1 مشكلات النموذج :

1.5.1 مشكلة الارتباط الذاتي : تمّ إجراء اختبار *Durbin-Watson* على البيانات، وكانت نتيجة الاختبار المحسوبة 1,931 وبما أنّ تلك القيمة تقع بين القيمة الجدولية (4-DU) والقيمة الجدولية (DU) وهو المجال الذي يُشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي، إذا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

2.5.1 مشكلة التعدد الخطي: استخدمنا المعامل *Variance Inflation Factor* (VIF) حيث أنّ (VIF= 1/Tolerance) . إنّ الحصول على قيمة معامل VIF لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن 5 أو 10 تُشير إلى أنّ تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي، وإنّ قيمة VIF أقل من ذلك لمتغيرات النموذج تُشير إلى عدم تأثر أي منها بمشكلة التعدد الخطي. وحسب النتائج في الجدول السابق فإنّها تُشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي كون كل VIF أقل من 10.

3.5.1 مشكلة عدم التجانس: وللتحقق من فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي، قمنا بتمثيل قيم (GDP_R) على المحور الأفقي والبواقي المعيارية (*standardized residual*) على المحور الرأسي ولاحظنا من خلال الشكل الموالي، الناتج من مخرجات برنامج SPSS 21 أنّ النقاط تتوزع بشكل شريط أفقي متساوٍ حول الصفر؛ ممّا يدل على توافر فرضيات التحليل بصورة عامة، حيث لا يعاني النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

الشكل 4 - 19

انتشار البواقي المعيارية لنموذج الولايات المتحدة

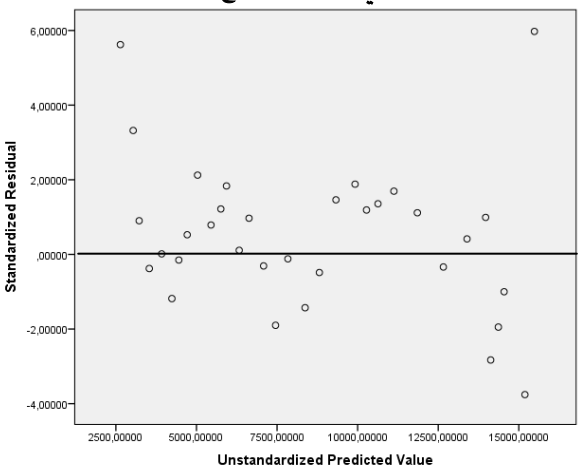

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

6.1 اختبارات التغير الهيكلي (اختبار CHOW):

تقدير اختبار Chow للوقوف على مدى تماثل العلاقات أو اختلافها هيكليا من خلال تقدير قيمة F لهذا الاختبار وفقاً للمعادلة:

$$F = \frac{[S-(s_1+s_2)]/K}{(s_1+s_2)/(N_1+N_2-2K)}$$

الجدول 4- 21

تقدير النموذج للولايات المتحدة قبل التكتل

ANOVA[a,b]

Model	*Sum of Squares*	*Df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
Regression	20587150,653	10	2058715,065	1686767361,375	,000[c]
Residual	,004	3	,001		
Total	20587150,657	13			

a. Dependent Variable: GDP_R
b. Selecting only cases for which VAR00001 = 0
c. Predictors: (Constant), crisis, REER, Inflation, FDI, Returns, EXP, GCF, GFCE, IMP, HCE

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

الجدول 4- 22

تقدير النموذج للولايات المتحدة بعد التكتل

ANOVA[a,b]

Model	*Sum of Squares*	*Df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
Regression	140945407,855	10	14094540,786	6123,919	,000[c]
Residual	18412,445	8	2301,556		
Total	140963820,300	18			

a. Dependent Variable: GDP_R
b. Selecting only cases for which VAR00001 =1
c. Predictors: (Constant), crisis, REER, FDI, Inflation, HCE, Returns, GCF, EXP, GFCE, IMP

$$F = \frac{[16280.356 - (0.04 + 18412.445)]/8}{(0.04 + 18412.445)/(14 + 19 - 16)} = -0.246$$

وبما أنّ القيمة المطلقة لـ F المحتسبة والبالغة 0.246 أصغر من F المجدولة عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (8 ، 17) والبالغة 2.55، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تغير هيكلي بين الفترتين .

وعليه فإنّ التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا لم يُحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي لا يوجد فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع. ويرجع ذلك إلى أنّ أغلب الأزمات المُسجلة عصفت بالاقتصاد الأمريكي أساساً، إضافة إلى ما تمّ الإشارة إليه سابقاً فيما تعلق ببقاء مسار وهيكل التجارة البينية بين دول التكتل على حالها نتيجة للاحتباس التجاري البيني الذي بلغ 80% في الحالة المكسيكية وما يتجاوز 70% في حالة كندا. إضافة إلى العلاقات الاقتصادية المتعددة والعميقة مع باقي الدول والأقاليم التي حدثت فيها الأزمات.

7.1 تحليل معاملات الارتباط

1.7.1 تحليل معاملات الارتباط بين متغير الأزمة وباقي المتغيرات

(Crisis BY GDP EXP IMP FDI RN HCE GFCE GCF Inflation REER)

حيث أنّ المتغير *Crisis* إسمي وبقية المتغيرات (*GDP EXP IMP FDI RN HCE GFCE GCF Inflation REER*) كمية *Nominal by Interval*، فإنّ المقياس المناسب هنا هو معامل «إيتا» (*Eta*) وهو من المقاييس الاتجاهية.

الجدول 4- 23

معامل ارتباط *GDP* * *Crisis* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		GDP Dependent	,259

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير GDP في الأزمة عالي جدا.

أمّا معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ GDP هي المتغير التابع (0,259) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) ضعيف، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في GDP منخفض.

الجدول 4- 24

معامل ارتباط *Crisis * EXP* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	1,000
		EXP Dependent	,339

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير الصادرات EXP في الأزمة تام. وهو ما يؤكّد التحليلات السابقة في الإطار النظري كون قناة الصفقات التجارية تحديدا من خلال معابر التصدير تُشكّل قناة عدوى اقتصادية تُساهم في تعميق حالات الركود الذي قد يصل إلى مستوى كساد، ليرتقي إلى سقف أزمة تعصف بالاقتصاد الحقيقي.

أمّا معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الصادرات EXP هي المتغير التابع (0,339) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الصادرات EXP منخفض.

الجدول 4- 25

معامل ارتباط *Crisis * IMP* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	1,000
		IMP Dependent	,285

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير الواردات IMP في الأزمة تام. وهذه النتيجة تُؤكّد ما أشرنا له سابقا في الشق النظري كون أنّ آثار التغذية العكسية يكون لها بالغ الأثر في تعميق حدّة الأزمات، نتيجة التشابكات الاقتصادية بين الدول، فانخفاض واردات كندا مثلاً لها أثر مسترجع مماثل على صادراتها. وهو الأمر الذي يزيد من حدة الأزمة وعمقها. والعكس بالعكس.

أمّا عند اعتبار الواردات IMP هي المتغير التابع فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,285) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الواردات منخفض.

الجدول 4- 26

معامل ارتباط *Crisis * FDI* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		FDI Dependent	,285

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) وهو دليل على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي في الأزمة مرتفع جدا.

أمّا عند اعتبار FDI المتغير التابع فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,285) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الواردات منخفض.

الجدول 4- 27

معامل ارتباط *Crisis * NR* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		NR Dependent	,338

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

تأثير صافي عوائد الملكية في الأزمة تام وهو ما يؤكّده معامل ارتباط «إيتا» في الجدول.

أمّا عند اعتبار صافي عوائد الملكية **NR** المتغير التابع، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,338) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيفة للأزمة على صافي عوائد الملكية.

الجدول 4- 28

معامل ارتباط *Crisis * HCE* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		HCE Dependent	,259

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

بحسب مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21 والمؤشّر عليها في الجدول أعلاه، فإنّ تأثير الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي *HCE* على الأزمة تام. وهو ما يتناسق مع تحليلات النظرية الاقتصادية الكلية. فإنّ لانخفاض الطلب العائلي على السلع والخدمات أثر على الطلب الكلي في الاقتصاد، وكنتيجة لذلك انخفاض أعمق في الدخل التوازني نتيجة لأثر المضاعف، وهو الأمر الذي يزيد من عمق المشكلات الاقتصادية، وحدة الأزمة.

أمّا عند اعتبار الاستهلاك *HCE* متغيراً تابعاً، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,259) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) منخفض للأزمة على متغير إنفاق القطاع العائلي.

الجدول 4- 29

معامل ارتباط *Crisis * GFCE* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		GFCE Dependent	,267

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

وعند تحليل علاقة الارتباط بين الأزمة كمتغير تابع والإنفاق الحكومي GFCE كمتغير مستقل، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» كما هو مبين في الجدول (1,000) يُؤشّر على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير انفاق القطاع الحكومي على الأزمة عال جدا. ويُعزى ذلك لتأثير تغيرات الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي والدخل التوازني. وعند حالات انخفاض هذا المتغير يكون ذلك مُعزِزا لتعميق الأزمة. كما أنّ الإنفاق الحكومي أحد مكونات الموازنة العامة المستخدم كأداة هامة ضمن آليات السياسة المالية لعلاج حالات التعثر الاقتصادي زمن الأزمات، وهو ما يُفسر قوة التأثير المسجل.

وفي حالة اعتبار الإنفاق الحكومي متغيرا تابعا، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,267) وهو ما يمكن تفسيره بعلاقة (تأثير) ضعيف للأزمة.

الجدول 4- 30

معامل ارتباط *Crisis * GCF* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		GCF Dependent	,208

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» كون الأزمة متغير تابع (1,000) وهو دليل على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تراكم رأس المال الثابت ذو تأثير تام في متغير الأزمة.

أمّا عند اعتبار GCF متغيرا تابعا فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,208) وهو ما يُفسر بوجود علاقة (تأثير) ضعيفة، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في متغير تراكم رأس المال منخفض.

الجدول 4- 31

معامل ارتباط *Crisis * Inflation* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	1,000
		Inflation Dependent	,196

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

لمتغير مستوى التضخم تأثير تام على متغير الأزمة كونها متغير مستقل، وهو ما تُدلل عليه قيمة معامل ارتباط «إيتا». وضمن أسس السياسة الاقتصادية، فإنّ معدلات التضخم المنخفض أو السالبة في الوقت الحالي، تُشكّل مصدر قلق للكثير من صانعي السياسات الاقتصادية في العالم، حيث تُصرّ البنوك المركزية في دول مثل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، على رفع معدلات التضخم إلى مستويات مستهدفة (التضخم المنخفض، عند مستوى 2 ٪) من خلال ضخّ السيولة في السوق النقدي. وغالبا ما تلجأ السلطات النقدية إلى ذلك في أوقات الأزمات، حيث ينحسر النشاط الاقتصادي على نحو مقلق ويتراجع معدل التضخم مسببا آثارا لا تَقِل خطورة عن تلك التي يسببها التضخم المرتفع، وهو ما يستوجب من الحكومات التدخل لمحاولة رفع التضخم لتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية.

فمستويات التضخم الأقل من المستويات المستهدفة تزامناً مع معدلات النمو الاقتصادي المتراجع، تُحدِث ما يُسمى بفجوة الإنتاج، وعندما يكون معدل النمو صفرا أو سالبا، فإنّ صانع السياسة لا بدّ أن يضطر إلى تحمّل قدر من التضخم لكي يواجه ضعف النمو من خلال تبني سياسات مالية أو نقدية توسعية. كما أنّه زمن الأزمات، غالبا ما تكون معدلات الفائدة في حدود دنيا (قريبة من الصفر)، فإذا كان معدل التضخم سالبا، فإنّ الاقتصاد يواجه مخاطر ما يسمى بمصيدة الانحسار السعري (*Deflationary trap*)، حيث يستمر تراجع معدل النمو مع كل انخفاض يحدث في معدل التضخم، بسبب ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي الناتج عن معدلات التضخم السالبة ($i_r = i_n$ -inf)، وهو ما يُؤثّر على قرارات الاستثمار. وبالتالي يبرز الدور الاقتصادي لرفع معدلات التضخم التي ترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد عاطل خاصة عندما يكون الاقتصاد واقع ضمن فخ السيولة الكينزية، وكمحصلة لذلك تنشيط آليات الائتمان عندما تكون السياسة النقدية غير فاعلة تماما في التأثير في النشاط الاقتصادي عند المجال الكينزي.

أمّا عند اعتبار التضخم متغيرا تابعا فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,196) وهو ما يُفسّر بوجود علاقة (تأثير) ضعيفة، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في متغير التضخم ضعيف.

الجدول 4- 32

معامل ارتباط *Crisis * REER* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	1,000
		REER Dependent	,170

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

بحسب مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21 والمؤشّر عليها في الجدول أعلاه، فإنّ تأثير سعر الصرف الحقيقي *REER* على الأزمة تام. ومن جانب التحليل الاقتصادي فإنّه عادة ما تلجأ الدولة لسياسة خفض سعر الصرف كآلية للحد من الأزمات، وذلك من خلال المداخل الآتية:

- تحسين تنافسية المنتج المحلي؛
- تنشيط القطاعات التصديرية ورفع قيمة الصادرات الوطنية؛
- تحسن وضعية الميزان التجاري؛
- تحسين وضعية الميزان الجاري وعلاج الاختلالات وخاصة العجز. (بحيث يكون لسياسة تخفيض العملة الأثر الواضح على الميزان التجاري للدولة من خلال زيادة الصادرات بمنحها ميزة تنافسية من خلال خفض سعرها مقابل السلع الأجنبية، والحد من السلع والخدمات المستوردة بعد ارتفاع أسعارها)؛
- الأثر على عبء القروض: فعندما يكون البلد دائنا، وعند استلام البلد ديونه والفوائد المترتبة عنها بالعملات الأجنبية، فإنّه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية. أمّا إذا استلم الديون والفوائد بالعملة الوطنية فسيحصل على نفس المقدار الذي أقرضه بدون تغيير. ويكون الأثر سلبي في حالة كون البلد مدينا.
- زيادة الدخل والرفع من التوظيف وخفض البطالة؛
- الأثر على تدفقات رؤوس الأموال: وفي هذا الصدد فإنّ لهذه السياسة أثرين مزدوجين: الأثر الأول احتمالية هروب رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في البلد عند استشعار قرب عملية خفض العملة (والتي تكون لها مقدمات سابقة) وتحويل أصولهم الموجودة في البلد إلى عملات أجنبية للحصول على مقدار أكبر منها قياسا لتلك التي يمكن الحصول عليها بعد التخفيض.

الأثر الثاني: بعد تخفيض قيمة العملة فإنّ ذلك يرفع من تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل سواء الهارب منها أو التدفقات الجديدة. بحيث يكون بمقدار أصحاب الأموال الحصول على كميات أكبر من العملة المحلية، وكمحصلة لذلك شراء أصول عينية بأسعار منخفضة بالعملة الأجنبية.

أمّا عند اعتبار سعر الصرف الحقيقي REER متغيراً تابعاً، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,170) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) منخفض جدا للأزمة على المتغير التابع.

2.7.1 تحليل معاملات الارتباط بين متغير الأزمة ومتغير التكتل

في هذا الجزء يتم تحليل معاملات الارتباط بين متغيرين وهميين (نوعيين) الأزمة ومتغير التكتل، لتحديد ما إذا كان هناك تأثير للتكتل على الأزمات، وتحديد إذا ما كان هناك أثر واضح للأزمة قبل وبعد التكتل.

الجدول 4- 33

الجدول التكراري المزدوج لدراسة العلاقة بين الأزمة والتكتل للولايات المتحدة

crisis * block Crosstabulation

Count

		block		***Total***
		0	**1**	
Crisis	**1**	4	3	7
	2	2	5	7
	3	8	11	19
Total		14	19	33

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

من الجدول نشير أنّ الأزمات التي شهدتها الولايات المتحدة قبل التكتل قد بلغ 4 أزمات، في حين بلغ عدد الأزمات الداخلية التي مست الولايات المتحدة أو أحد أعضاء التكتل 3. أمّا الأزمات الخارجية فقد بلغت 7 قبل التكتل وبعده.

الجدول 4- 34

نتائج معاملات الارتباطات الاتجاهية بين الأزمة والتكتل للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value	***Asymp. Std. Error[a]***	***Approx. T[b]***	***Approx. Sig.***
Nominal by Nominal	***Lambda***	***Symmetric***	,036	,092	,379	,705
		crisis Dependent	,000	,000	.[c]	.[c]
		Block Dependent	,071	,182	,379	,705
	Goodman and Kruskal tau	***crisis Dependent***	,013	,023		,659[d]
		Block Dependent	,036	,063		,567[d]
	Uncertainty Coefficient	***Symmetric***	,022	,039	,553	,552[e]
		crisis Dependent	,018	,033	,553	,552[e]
		Block Dependent	,026	,048	,553	,552[e]

a. Not assuming the null hypothesis.
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.
c. Cannot be computed because the asymptotic standard error equals zero.
d. Based on chi-square approximation
e. Likelihood ratio chi-square probability.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

❶ **بالنسبة لمعامل** *Lambda*:

◆ الحالة الأولى: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط المتماثلة *Symmetric* التي لا تفرق بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فنستطيع القول أنّه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0, 036)، إلاّ أنّها غير معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0,705) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

◆ الحالة الثانية: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه لا يوجد مطلقا تأثير للتكتل على الأزمة (0,000).

◆ الحالة الثالثة: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ التكتل هو المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0, 071)، إلاّ أنّها غير معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0,705) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

❷ **بالنسبة لمعامل** *Goodman and Kruskal tau*:

◆ الحالة الأولى: مع اعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للتكتل على الأزمة (0,013)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0,659) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

◆ الحالة الثانية: باعتبار التكتل متغيرا تابعا، نستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للأزمة على التكتل (0,036)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 567) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

❸ **بالنسبة لمعامل** *Uncertainty Coefficient*:

◆ الحالة الأولى: إذا اعتبار المعامل من معاملات الارتباط المتماثلة *Symmetric* التي لا تفرق بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فنستطيع القول أنّه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0,022)، إلاّ أنّها علاقة غير معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0,552) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

◆ الحالة الثانية: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار الأزمة هي المتغير التابع، فيمكننا القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للتكتل على الأزمة (0,018)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 552) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا.

◆ الحالة الثالثة: إذا اعتبار المعامل من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ التكتل هو المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للأزمة على التكتل (0,026)،

كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 552) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

الجدول 4- 35

نتائج معاملات الارتباط المتماثلة بين الأزمة والتكتل للولايات المتحدة

Symmetric Measures

		Value	*Approx. Sig.*
Nominal by Nominal	***Phi***	,188	,557
	Cramer's V	,188	,557
	Contingency Coefficient	,185	,557
N of Valid Cases		*33*	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

❶ **بالنسبة لمعامل** *Phi*: تدل قيمته (0,188) على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 557) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

❷ **بالنسبة لمعامل** *Cramer's V*: والذي تدل قيمته (0,188) على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 557) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

❸ **بالنسبة لمعامل التوافق** *Contingency Coefficient*: فتدل قيمته كذلك على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 557) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

ومن التحليل السابق يمكن استخلاص نتيجة مفادها أنّ تأثير الأزمات على التكتل ضعيفة في أغلب المعاملات التي تم قياسها. ونفس الشيء بالنسبة لتأثير التكتل على الأزمة. وكمحصلة لذلك فإنّ علاقة التأثير التبادلية بين المغيرين ضعيفة. وتجدر الإشارة أنّ الأزمات التي تمّ قياسها قبل التكتل وبعدها بلغ أربعة عشر أزمة، منها سبع أزمات خارجية، وهو الأمر الذي قد يُفسر ضعف تأثير هذه العلاقة التبادلية. كون نصف الأزمات كانت خارج نطاق الولايات المتحدة والإقليم المتكامل النافتا.

2.حالة المكسيك :

1.2 نتائج الانحدار وتفسير النموذج:

تمّ تقدير النموذج باستخدام برنامج *SPSS 21*، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وباستخدام طريقة *STEPWISE* وقد كانت النتائج كما يلي:

$$Y = 2{,}834 + 0{,}873EXP - 0{,}754IMP + 0{,}942HCE + 1{,}180GFCE + 0{,}908GCF - 0{,}409crisis$$

(8,973) (2,793) (-6,418) (30,144) (7,924) (16,992) (4,499-)

$$R^2 = 0.998 \ , \ \overline{R}^2 = 0.9976 \ , \ F = 66932{,}772 \ , \ DW = 1{,}724$$

ونلاحظ أنّ المتغيرات المستقلة التي تفسر المتغير التابع في حالة المكسيك هي: الصادرات (EXP) والواردات (IMP) والإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (HCE) وكذا إنفاق القطاع الحكومي (GFCE) والإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال (GCF)، وكذلك الأزمة (crisis). وإشارات المتغيرات المستقلة تتواءم مع النظرية الاقتصادية.

2.2 اختبار مدى مناسبة النموذج:

الفرضية الصفرية: النموذج غير مناسب

الفرضية البديلة: النموذج مناسب

قيمة $F = 66932{,}772$

قيمة $Sig = 0.000$

بما أنّ قيمة sig أقل من 5% إذا النموذج مناسب وجيد للتنبؤ.

الجدول 4- 36

تحليل التباين لنموذج المكسيك

ANOVA[a]

Model	*Sum of Squares*	*Df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
Regression	3462033,698	6	577005,616	66932,772	,000[b]
Residual	224,138	26	8,621		
Total	3462257,835	32			

a. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

3.2 قيمة *Adjusted R square* : وتُبين قيمة *Adjusted R square* المبينة في الجدول 22 أن المتغيرات تفسر النموذج بدرجة عالية.

الجدول 4- 37

معامل التحديد المعدل لنموذج المكسيك

Model Summary[b]

Model	*R*	*R Square*	*Adjusted R Square*	*Std. Error of the Estimate*	*Durbin-Watson*
1	,999[a]	,998	,9976	2,9360985	1,724

b. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

4.2 **المعاملات** :

وتُبيّن المعلمات قوة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، ونلاحظ من الجدول 38 أنّ المتغير الأكثر تأثيراً في المتغير التابع بالنسبة للنموذج المكسيكي يتمثل في الإنفاق الحكومي(GFCE)، ويليه الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (HCE) ثمّ الإنفاق الاستثماري(GCF)، ومتغير الصادرات (EXP) والواردات (IMP) بالترتيب. ونلاحظ أنّ متغير الأزمة (crisis) الأقل تأثيراً في النموذج، ويرجع ذلك لاعتبار متغير الأزمة متغير وهمي، إضافة إلى ما تمّ الإشارة إليه سابقاً فيما تعلق بتأثير الأزمة المباشر على مجموعة المتغيرات المستقلة الأخرى المؤثرة في المتغير التابع وخاصة الصادرات والواردات والطلب الاستهلاكي للقطاع العائلي.

وفي إطار مزيد من التحليل فإنّ تأثير المعاملات السابقة يرجع ذلك أساساً للعدد المرتفع لسكان المكسيك، الأمر الذي يرفع من قيمة الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، كما يرتبط الترتيب السابق بطبيعة الاقتصاد المكسيكي الذي بقي لعقود من الزمن سواء قبل اتفاق النافتا أو بعدها، معتمداً بشكل لافت للانتباه في نموه على الطلب الأمريكي على السلع والخدمات المكسيكية، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول للمكسيك، وبذلك ارتكز الاقتصاد المكسيكي في نموه ولعقود من الزمن على تيار الطلب الاستهلاكي العائلي.

ومن أجل فهم أعمق لآليات تأثير الأزمات وكذا التكامل الاقتصادي على الاقتصاد المكسيكي، وتحليل أدق، ننحى إلى محاولة تفكيك هذا الناتج إلى مكوناته: الاستهلاك الخاص، الإنفاق الحكومي، التغييرات في المخزون، الاستثمارات الثابتة، الصادرات والواردات، وصافي الصادرات. بما يسمح لنا دراسة مساهمة كل من القطاعات السابقة في تكوين ونمو الناتج المحلي الإجمالي. بحيث يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مجموع النمو لكل قطاع من القطاعات السابقة في كل عام.

الجدول 4- 38

معاملات النموذج للمكسيك

Coefficients[a]

Model	*Unstandardized Coefficients*		*Standardized Coefficients*	*t*	*Sig.*	*Collinearity Statistics*	
	B	*Std. Error*	*Beta*			*Tolerance*	*VIF*
(Constant)	2,834	2,911		2,973	,039		
EXP	,873	,089	,291	9,793	,000	,172	5,820
HCE	,942	,031	,617	30,144	,000	,121	8,235
GFCE	1,180	,149	,141	7,924	,000	,126	7,942
crisis	-,409	,819	,001	-4,499	,002	,794	1,260
IMP	-,754	,117	-,270	-6,418	,000	,115	8,668
GCF	,908	,053	,225	16,992	,000	,212	4,727

a. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

ومن الشكل 4-20 يتبين أنّه خلال السنة الأولى للاتفاق النافتا، يُعزى النمو المسجل في الاقتصاد المكسيكي بدرجة أولى إلى التوسع في الاستهلاك الخاص وبالتالي معدلات النمو المرتفعة لهذه الأخيرة. في حين أنّ الواردات تزداد بمعدلات أكبر من تزايد الصادرات وبالتالي فإنّ صافي الميزان التجاري سجّل معدل نمو سالب.

كما سُجّل انخفاض كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 وهي سنة الأزمة المكسيكية (أو أزمة البيزو)، هذا الانخفاض في النمو يرجع بدرجة أولى إلى انخفاض نمو الاستهلاك الخاص وكذا انخفاض معدلات نمو الاستثمارات والإنفاق الحكومي وكذا التغيرات في المخزون. في حين تم تسجيل ارتفاع مضطرد في معدل نمو الصادرات وذلك نتيجة لعملية تخفيض قيمة البيزو المكسيكي بعد الأزمة التي انفجرت في نهاية عام 1994، بدايات 1995. معطياً نتيجة موجبة في صافي الميزان التجاري.

لذا فإنّ مساهمة صافي التجارة الخارجية في الأداء الاقتصادي كانت مؤقتة، فيما لا يتعدّى سنتي (1995، 1996)، وأصبح صافي الصادرات أقل من أن يساهم في نمو GDP بل بدأ يساهم في تأخر النمو الاقتصادي، وهذه السمة ميزة السنوات 1997 ارتباطا بالأزمة الآسيوية وما نتج عنها من تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي وتقلص واردات الأقطاب الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا العام 2002 نتيجة لتباطؤ الاقتصاد الأمريكي جرّاء إفرازات أزمة فقاعة التكنولوجيا وتفجيرات 11 سبتمبر 2001 وما نتج عنها من تباطؤ في الاقتصاد الأمريكي.

الشكل 4-20

نمو الناتج المحلي حسب نمو القطاعات المساهمة في تكوينه الفترة 1994-2002

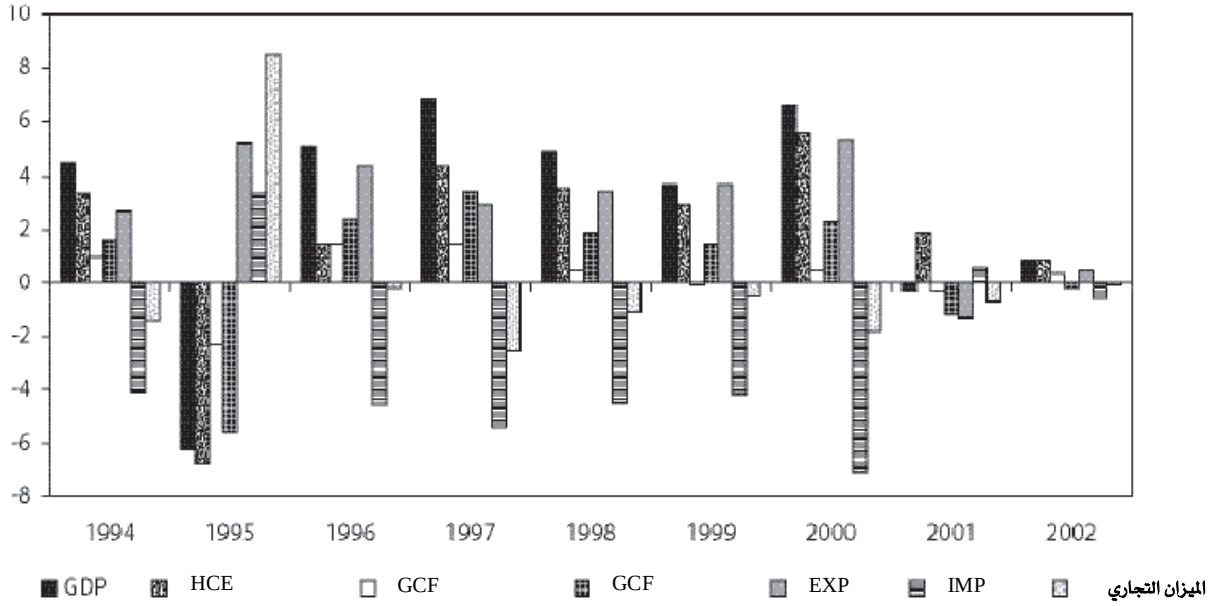

***Source**: CARLOS SALAS, **between unemployment And insecurity in Mexixo NAFTA enters its second decade** op cit, P37.*

في حين استندت الزيادة في نمو الناتج المحلي بفضل الطلب المحلي من خلال النمو في الاستهلاك الخاص بدرجة أولى والاستثمار الذي ساهم في استرجاع ديناميكية الاقتصاد وذلك خلال سنوات 1999 حتى سنة 2000، والذي يعتبر الدافع (أي الاستثمار) لتراكم المخزون وزيادة الإنفاق. أمّا خلال سنتي 2001 تمّ تسجيل معدل نمو سالب يرجع إلى تراجع نمو الاستثمارات وكذا الإنفاق والتغير في المخزون، مع صافي سالب دائما للصادرات.

5.2 مشكلات النموذج

1.5.2 مشكلة الارتباط الذاتي: تمّ إجراء اختبار *Durbin-Watson* على البيانات، وكانت نتيجة الاختبار المحسوبة 1,724 وبما أنّ تلك القيمة تقع بين القيمة الجدولية (4-DU) والقيمة الجدولية (DU)، وهو المجال الذي يُشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي، إذا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

2.5.2 مشكلة التعدد الخطي: استخدمنا المعامل *variance inflation factor (VIF)* حيث أنّ (*VIF= 1/Tolerance*). إنّ الحصول على قيمة معامل *VIF* لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن 5 أو 10 تُشير إلى أنّ تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي، وإنّ قيمة *VIF* أقل من ذلك لمتغيرات النموذج تُشير إلى عدم تأثر أي منها بمشكلة التعدد الخطي. وحسب النتائج في الجدول السابق، فإنّ ذلك يدل إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي كون كل*VIF* أقل من 10.

3.5.2 **مشكلة عدم التجانس**: للتحقق من فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي، قمنا بتمثيل قيم (GDP_R) على المحور الأفقي والبواقي المعيارية (*standardized residual*) على المحور الرأسي ولاحظنا من خلال الشكل الموالي، الناتج من مخرجات برنامج SPSS 21 أنّ النقاط تتوزع بشكل شريط أفقي متساوٍ حول الصفر؛ ممّا يدل على توافر فرضيات التحليل بصورة عامة، حيث لا يعاني النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

الشكل 4-21

انتشار البواقي المعيارية لنموذج المكسيك

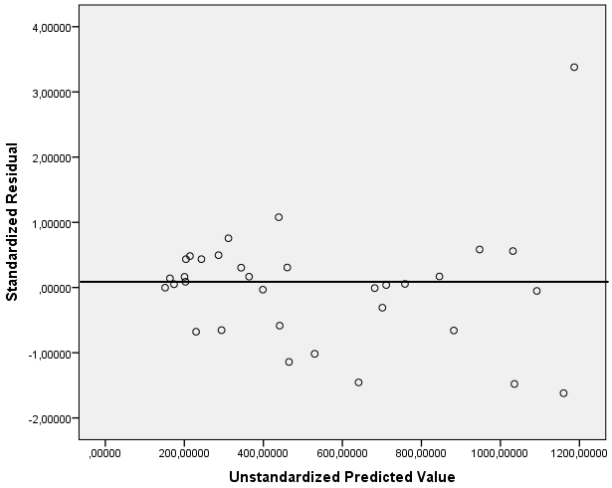

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

6.2 **اختبارات التغير الهيكلي** (**اختبار** CHOW):

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتقدير اختبار Chow للوقوف على مدى تماثل العلاقات أو اختلافها هيكليا من خلال تقدير قيمة F لهذا الاختبار وفقاً للمعادلة:

$$F = \frac{[S-(s_1+s_2)]/K}{(s_1+s_2)/(N_1+N_2-2K)}$$

الجدول 4- 39

تقدير النموذج للمكسيك قبل التكتل

ANOVA[a,b]

Model	*Sum of Squares*	*Df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
Regression	102222,028	6	17037,005	35210,337	,000[c]
Residual	3,387	7	,484		
Total	102225,415	13			

a. Dependent Variable: GDP

b. Selecting only cases for which VAR00001 = 0

c. Predictors: (Constant), GCF, crisis, EXP, GFCE, IMP, HCE

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

الجدول 4- 40

تقدير النموذج للمكسيك بعد التكتل

ANOVA[a,b]

Model	*Sum of Squares*	*df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
Regression	1378901,741	6	229816,957	15608,992	,000[c]
Residual	176,680	12	14,723		
Total	1379078,422	18			

a. Dependent Variable: GDP
b. Selecting only cases for which VAR00001 = 1
c. Predictors: (Constant), GCF, crisis, GFCE, EXP, HCE, IMP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

$$F = \frac{[224.138-(3.387+176.68)]/6}{(3.387+176.68)/(14+19-12)} = 0.856$$

وبما أنّ قيمة F المحتسبة والبالغة 0.856 أصغر من F المجدولة عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6 ، 21) والبالغة 2.49، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تغير هيكلي بين الفترتين.

وعليه فإنّ التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا لم يُحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي لا يوجد فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع. ويرجع ذلك أساساً إلى ما تمّ الإشارة إليه سابقاً فيما تعلق ببقاء مسار وهيكل التجارة البينية بين دول التكتل خاصة بين القطب الأمريكي والطرف النامي المكسيك على حالها، نتيجة للاحتباس التجاري البيني قبل وبعد الاتفاق. والجدول الموالي يبين نسبة الصادرات المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1987-2012.

وعلى الرغم من انضمام المكسيك للمنظمة العالمية للتجارة منذ 1995، وانضمامها لمجموعة من الترتيبات الإقليمية الأخرى منها منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين، لكن لم يُحدث ذلك تغيراً في مسارات التجارة الخارجية المكسيكية، وتحتل المكسيك المرتبة الرابعة في تشكيلة واردات الولايات المتحدة الأمريكية بعد الصين والاتحاد الأوربي وكندا.

الجدول 4-41

الصادرات المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نسبة إلى إجمالي الصادرات

السنوات	ص مكسيك إلى و م أ/ إجمالي الصادرات	السنوات	ص مكسيك إلى و م أ/ إجمالي الصادرات
1987	86.7	**2000**	88.02
1988	84.05	**2001**	85.93
1989	89.13	**2002**	88.11
1990	88.65	**2003**	87.57
1991	88.1	**2004**	87.51
1992	86.08	**2005**	85.68
1993	86.37	**2006**	84.75
1994	85.29	**2007**	82.07
1995	88.4	**2008**	80.15
1996	87.08	**2009**	80.59
1997	87.45	**2010**	79.97
1998	86.33	**2011**	78.55
1999	88.15	**2012**	77.60

المصدر: من احتساب الباحث ارتكازا على معطيات (*www.wto.org/english/res_e/statis_e/*)

الأمر الذي يُفسّر عدم حدوث تغيرات هيكلية قبل وبعد الاتفاق، لتبقى قناة الصفقات التجارية مدخلاً مهماً للتأثير على الناتج. ومعبراً لانتقال الأزمات وحالات الركود والانكماش التي تعصف خاصة بالطرف المتقدم الولايات المتحدة الأمريكية، عبر آثار التغذية العكسية.

7.1 تحليل معاملات الارتباط

1.7.1 تحليل معاملات الارتباط بين متغير الأزمة وباقي المتغيرات

(Crisis BY GDP EXP IMP FDI RN HCE GFCE GCF Inflation REER)

حيث أنّ المتغير *Crisis* إسمي وبقية المتغيرات (*GDP EXP IMP FDI RN HCE GFCE GCF Inflation REER*) كمية *Nominal by Interval*، فإنّ المقياس المناسب هنا هو معامل «إيتا» (*Eta*) وهو من المقاييس الاتجاهية.

الجدول 4- 42

معامل ارتباط *Crisis * GDP* للمكسيك

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		GDP Dependent	,060

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير GDP في الأزمة عالي جدا.

أمّا معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ GDP هي المتغير التابع (0,060) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) ضعيف جدا، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في GDP منخفض جدا.

الجدول 4- 43

معامل ارتباط *Crisis * IMP* للمكسيك

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	1,000
		IMP Dependent	,110

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير الواردات IMP في الأزمة تام. وهو ما يتوافق مع التحليل السابق للنموذج المرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية.

أمّا عند اعتبار الواردات IMP هي المتغير التابع فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,110) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيفة جدا ، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الواردات منخفض جدا.

الجدول 4- 44

معامل ارتباط *Crisis * FDI* للمكسيك

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	1,000
		FDI Dependent	,104

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) وهو دليل على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي في الأزمة مرتفع جدا. ومن جانب التحليل الاقتصادي فإنّ للاستثمار الأجنبي عديد من المزايا التي تُحقق الاستقرار الاقتصادي وتُقلل من حدة الازمات، بحيث تعتمد كثير من الدول وخاصة النامية منها في مصادر تمويلها للمشاريع على رؤوس الأموال الأجنبية كسبيل لدعم التنمية فيها باللجوء إلى الانفتاح على العالم الخارجي سواء في مجال التجارة الخارجية أو الاستثمار الأجنبي وذلك نتيجة للدور الذي يلعبه هذا الأخير في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية وكذا نقل التكنولوجيا ونقل المعرفة وتحقيق التوظيف والخفض من البطالة، وكمحصلة لذلك تحسين مستوى المعيشة للأفراد.

إلاّ أنّه قد يصبح أثر الاستثمارات سلبي ويعمّق من الأزمات، إذا كانت هذه الاستثمارات غير مباشرة، مرتكزة على الاستثمارات المالية، ورؤوس الأموال الساخنة وقصيرة الأجل، وسريعة التدفق إلى الخارج، ما يعني حدوث تدفقات معاكسة لهذه الأموال زمن الأزمات بما يُعمّق من شدتها وحدتها.

أمّا عند اعتبار FDI المتغير التابع فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,104) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف جدا، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الواردات منخفض جدا.

الجدول 4- 45

معامل ارتباط *Crisis * NR* للمكسيك

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		NR Dependent	,137

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

تأثير صافي عوائد الملكية في الأزمة تام وهو ما يؤكّده معامل ارتباط «إيتا» في الجدول. ويرجع قوة تأثير هذا المتغير ارتباطا بأهميته خاصة فيما تعلق بدولة كالمكسيك، فجزء كبير من عوائد المقيمين بالخارج تتدفق إلى البلد في شكل تحويلات من الأفراد إلى عائلاتهم، وقد بيّنا في تحليلات سابقة الوزن المهم لتحويلات المكسيكيين، وكيف أدى انخفاضها إلى تعميق الأزمة 2008 مثلا في المكسيك.

أمّا عند اعتبار صافي عوائد الملكية **NR** المتغير التابع، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,137) وهو ما يدل على وجود أثر ضعيف جدا للأزمة على صافي عوائد الملكية.

الجدول 4- 46

معامل ارتباط *Crisis * HCE* للمكسيك

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		HCE Dependent	,057

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

بحسب مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21 والمؤشّر عليها في الجدول أعلاه، فإنّ تأثير الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي *HCE* على الأزمة تام. وهو ما يتناسق مع تحليلات سابقة مرتبطة بدور تيار الاستهلاك في تحقيق النمو أوقات الاستقرار الاقتصادي، وفي المقابل الأثر السلبي أوقات الأزمات بما يعمّق من شدتها.

أمّا عند اعتبار الاستهلاك *HCE* متغيراً تابعاً، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,057) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) منخفض جدا للأزمة على متغير إنفاق القطاع العائلي.

الجدول 4- 47

معامل ارتباط *Crisis * GFCE* للمكسيك

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	1,000
		GFCE Dependent	,067

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

من خلال تحليل علاقة الارتباط بين الأزمة كمتغير تابع والإنفاق الحكومي GFCE كمتغير مستقل، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» كما هو مبين في الجدول (1,000) يُؤشّر على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير انفاق القطاع الحكومي على الأزمة عال جدا.

وفي حالة اعتبار الإنفاق الحكومي متغيرا تابعا، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,067) وهو ما يمكن تفسيره بعلاقة (تأثير) ضعيفة جدا للأزمة.

الجدول 4- 48

معامل ارتباط *Crisis * GCF* للمكسيك

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	1,000
		GCF Dependent	,076

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

وفقا لتحليل معامل ارتباط «إيتا» كون الأزمة متغير تابع يتبين وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تراكم رأس المال الثابت ذو تأثير تام في متغير الأزمة. ومن جهة التحليل الاقتصادي الكلي فإنّ لإنفاق قطاع الأعمال دور مهم في تقوية تيار الطلب الكلي ورفع مستوى الدخل، كما أنّ انخفاض الاستثمار زمن الأزمات يزيد من حدتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأزمات الاقتصادية.

أمّا عند اعتبار GCF متغيرا تابعا فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,076) وهو ما يُفسر بوجود علاقة (تأثير) ضعيفة جدا، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في متغير تراكم رأس المال منخفض.

الجدول 4- 49

معامل ارتباط *Crisis * Inflation* للمكسيك

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	1,000
		Inflation Dependent	,029

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

لمتغير مستوى التضخم تأثير تام على متغير الأزمة كونها متغير مستقل، وهو ما تُدلل عليه قيمة معامل ارتباط «إيتا».

أمّا عند اعتبار التضخم متغيرا تابعا فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,029) وهو ما يُفسّر بوجود علاقة (تأثير) ضعيفة جدا ، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في متغير التضخم ضعيف.

الجدول 4- 50

معامل ارتباط *Crisis * REER* للمكسيك

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		REER Dependent	,279

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

بحسب مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21 والمؤشّر عليها في الجدول أعلاه، فإنّ تأثير سعر الصرف الحقيقي *REER* على الأزمة تام.

أمّا عند اعتبار سعر الصرف الحقيقي REER متغيراً تابعاً، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,279) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) منخفضة للأزمة على المتغير التابع.

2.7.1 تحليل معاملات الارتباط بين متغير الأزمة ومتغير التكتل

في هذا الجزء يتم تحليل معاملات الارتباط بين متغيرين وهميين (نوعيين) الأزمة ومتغير التكتل، لتحديد ما إذا كان هناك تأثير للتكتل على الأزمات، وتحديد إذا ما كان هناك أثر واضح للأزمة قبل وبعد التكتل.

الجدول 4- 51

الجدول التكراري المزدوج لدراسة العلاقة بين الأزمة والتكتل للمكسيك

crisis * block Crosstabulation

Count

		Block		***Total***
		0	**1**	
Crisis	**1**	1	3	4
	2	5	5	10
	3	8	11	19
Total		14	19	33

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

من الجدول نشير أنّ الأزمات التي شهدت المكسيك قبل التكتل أزمة واحدة ممثلة في أزمة المديونية سنة 1982، في حين بلغ عدد الأزمات الداخلية بعد التكتل ثلاث أزمات ممثلة في أزمة البيزو المكسيكية وأزمة فقاعة الأنترنت وأزمة الرهون العقارية الأمريكية، أمّا الأزمات الخارجية فقد بلغت 10 أزمات قبل التكتل وبعده.

الجدول 4- 52

نتائج معاملات الارتباطات الاتجاهية بين الأزمة والتكتل للمكسيك

Directional Measures

			Value	*Asymp. Std. Error*[a]	*Approx. T*[b]	*Approx. Sig.*
Nominal by Nominal	*Lambda*	*Symmetric*	,057	,054	1,012	,312
		crisis Dependent	,000	,000	.[c]	.[c]
		Block Dependent	,105	,100	1,012	,312
	Goodman and Kruskal tau	*crisis Dependent*	,010	,018		,645[d]
		Block Dependent	,040	,054		,436[d]
	Uncertainty Coefficient	*Symmetric*	,026	,038	,678	,421[e]
		crisis Dependent	,023	,034	,678	,421[e]
		Block Dependent	,029	,043	,678	,421[e]

a. Not assuming the null hypothesis.
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.
c. Cannot be computed because the asymptotic standard error equals zero.
d. Based on chi-square approximation
e. Likelihood ratio chi-square probability.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

❶ **بالنسبة لمعامل** *Lambda*:

◆ الحالة الأولى: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط المتماثلة *Symmetric* التي لا تفرق بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فنستطيع القول أنّه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0, 057)، إلاّ أنّها غير معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*=0.312) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

◆ الحالة الثانية: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه لا يوجد مطلقا تأثير للتكتل على الأزمة (0,000).

◆ الحالة الثالثة: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ التكتل هو المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0, 105)، إلاّ أنّها غير معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 312) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

❷ **بالنسبة لمعامل** *Goodman and Kruskal tau*:

◆ الحالة الأولى: مع اعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للتكتل على الأزمة (0,010)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 645) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

◆ الحالة الثانية: باعتبار التكتل متغيرا تابعا، نستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للأزمة على التكتل (0,040)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 436) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

❸ **بالنسبة لمعامل** *Uncertainty Coefficient*:

◆ الحالة الأولى: إذا اعتبار المعامل من معاملات الارتباط المتماثلة *Symmetric* التي لا تفرق بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فنستطيع القول أنّه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0,026)، إلاّ أنّها علاقة غير معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 421) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

◆ الحالة الثانية: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار الأزمة هي المتغير التابع، فيمكننا القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للتكتل على الأزمة (0,023)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 421) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا.

◆ الحالة الثالثة: إذا اعتبار المعامل من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ التكتل هو المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للأزمة على التكتل (0,029)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 421) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

الجدول 4- 53

نتائج معاملات الارتباط المتماثلة بين الأزمة والتكتل للمكسيك

Symmetric Measures

		Value	***Approx. Sig.***
Nominal by Nominal	***Phi***	,199	,427
	Cramer's V	,199	,427
	Contingency Coefficient	,195	,427
N of Valid Cases		*33*	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

❶ **بالنسبة لمعامل** *Phi*: تدل قيمته (0,199) على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 427) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

❷ **بالنسبة لمعامل** *Cramer's V*: والذي تدل قيمته (0,199) على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 427) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

❸ **بالنسبة لمعامل التوافق** *Contingency Coefficient*: فتدل قيمته كذلك على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 427) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

ومن التحليل السابق يمكن استخلاص نتيجة مفادها أنّ تأثير الأزمات على التكتل ضعيفة في أغلب المعاملات التي تم قياسها. ونفس الشيء بالنسبة لتأثير التكتل على الأزمة. وكمحصلة لذلك فإنّ علاقة التأثير التبادلية بين المتغيرين ضعيفة.

3.**حالة كندا** :

1.3 **نتائج الانحدار وتفسير النموذج**:

تمّ تقدير النموذج باستخدام برنامج *SPSS 21*، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (*OLS*) وباستخدام طريقة *STEPWISE* وقد كانت النتائج كما يلي:

GDPR = 3,012 + ,988 EXP -1,237 IMP + 1,539 HCE +,885GCF -,316 crisis

(4.552) (9.209) (-7.292) (26.182) (10.554) (- 2.367)

$R^2 = 0.986$, $\overline{R}^2 = 0.982$, F = 28551,544 , DW = 1, 932

ونلاحظ أنّ المتغيرات المستقلة التي تُفسّر المتغير التابع في حالة كندا هي: الصادرات (EXP) والواردات (IMP) والإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (HCE) والإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال (GCF)، وكذلك الأزمة (crisis). وإشارات المتغيرات المستقلة تتناسب مع تفسيرات النظرية الاقتصادية.

2.3 **اختبار مدى مناسبة النموذج**:

الفرضية الصفرية: النموذج غير مناسب. الفرضية البديلة : النموذج مناسب

قيمة F = 28551,544

قيمة $Sig = 0.000$

بما أنّ قيمة sig أقل من 5% إذاً النموذج مناسب وجيد للتنبؤ.

الجدول 4-54

تحليل التباين للنموذج الكندي

ANOVA[a]

Model	*Sum of Squares*	*Df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
Regression	6253697,747	5	1250739,549	28551,544	,000[b]
Residual	1182,772	27	43,806		
Total	6254880,519	32			

a. Dependent Variable: GDP
b. Predictors: (Constant), crisis, IMP, GCF, HCE, EXP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

3.3 **قيمة** *Adjusted R square* : وتُبين قيمة *Adjusted R square* المبينة في الجدول 27 أن المتغيرات تفسّر النموذج بدرجة عالية.

الجدول 4- 55

معامل التحديد المعدل للنموذج الكندي

Model Summary[b]

Model	*R*	*R Square*	*Adjusted R Square*	*Std. Error of the Estimate*	*Durbin-Watson*
1	,993[a]	,986	,982	6,6186382	1, 932

b. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

4.3 **المعاملات** :

وتُبين المعلمات قوة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، ونلاحظ من الجدول 23 أنّ المتغير الأكثر تأثيراً في المتغير التابع بالنسبة للنموذج المكسيكي يتمثل في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (HCE) ويليه بالترتيب متغير الواردات (IMP) ومن ثمّ الصادرات (EXP) والإنفاق الاستثماري (GCF)، ونلاحظ أنّ متغير الأزمة (Crisis) الأقل تأثيراً في النموذج، ويرجع ذلك لاعتبار متغير الأزمة متغير وهمي، إضافة إلى ما تمّ الإشارة إليه سابقاً فيما تعلق بتأثير الأزمة المباشر على مجموعة المتغيرات المستقلة الأخرى المؤثرة في المتغير التابع وخاصة الصادرات والواردات والطلب الاستهلاكي للقطاع العائلي.

الجدول 4- 56

معاملات النموذج الكندي

Coefficients[a]

Model	*Unstandardized Coefficients*		*Standardized Coefficients*	*t*	*Sig.*	*Collinearity Statistics*	
	B	*Std. Error*	*Beta*			*Tolerance*	*VIF*
(Constant)	3,012	5,455		4,552	,005		
EXP	,988	,107	,343	9,209	,000	,146	6,828
IMP	-1,237	,170	-,430	-7,292	,000	,230	4,344
HCE	1,539	,059	,887	26,182	,000	,142	7,051
GCF	,885	,084	,209	10,554	,000	,123	8,147
crisis	-,316	1,594	,001	-2,367	,015	,867	1,153

a. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

5.3 مشكلات النموذج

1.5.3 مشكلة الارتباط الذاتي: تمّ إجراء اختبار *Durbin-Watson* على البيانات، وكانت نتيجة الاختبار المحسوبة 1, 932 وبما أنّ تلك القيمة تقع بين القيمة الجدولية (4-DU) والقيمة الجدولية (DU)، وهو المجال الذي يُشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي، إذا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

2.5.3 مشكلة التعدد الخطي: استخدمنا المعامل *variance inflation factor (VIF)* حيث أنّ (*VIF= 1/Tolerance*) . إنّ الحصول على قيمة معامل *VIF* لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن 5 أو 10 تشير إلى أنّ تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي، وإنّ قيمة *VIF* أقل من ذلك لمتغيرات النموذج تشير إلى عدم تأثر أي منها بمشكلة التعدد الخطي. وحسب النتائج في الجدول السابق فإنّها تشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي كون كل*VIF* أقل من 10.

3.5.3 مشكلة عدم التجانس: وللتحقق من فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي، قمنا بتمثيل قيم (GDP_R) على المحور الأفقي والبواقي المعيارية (*standardized residual*) على المحور الرأسي ولاحظنا من خلال الشكل الموالي الناتج من مخرجات برنامج SPSS 21، أنّ النقاط تتوزع بشكل شريط أفقي متساوٍ حول الصفر؛ ممّا يدل على توافر فرضيات التحليل بصورة عامة، حيث لا يعاني النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

الشكل 4-22

انتشار البواقي المعيارية لنموذج كندا

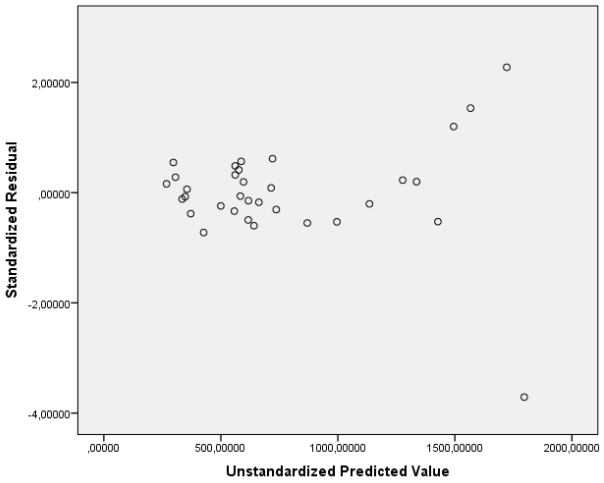

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

6.3 اختبارات التغير الهيكلي (اختبار CHOW)

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتقدير اختبار Chow للوقوف على مدى تماثل العلاقات أو اختلافها هيكليا من خلال تقدير قيمة F لهذا الاختبار وفقاً للمعادلة:

$$F = \frac{[S-(s_1+s_2)]/K}{(s_1+s_2)/(N_1+N_2-2K)}$$

الجدول 4- 57

تقدير النموذج قبل التكتل

ANOVA[a,b]

Model	*Sum of Squares*	*Df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
Regression	194966,287	5	38993,257	7528,425	,000[c]
Residual	41,436	8	5,179		
Total	195007,723	13			

a. Dependent Variable: GDP b. Selecting only cases for which VAR0001 = 0 c. Predictors: (Constant), crisis, IMP, GCF, HCE, EXP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

الجدول 4- 58

تقدير النموذج بعد التكتل

ANOVA[a,b]

Model	*Sum of Squares*	*df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
Regression	3245215,457	5	649043,091	7950,408	,000[c]
Residual	1061,274	13	81,636		
Total	3246276,731	18			

a. Dependent Variable: GDP b. Selecting only cases for which VAR0001 = 1 c. Predictors: (Constant), crisis, IMP, EXP, HCE, GCF

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21.

$$F = \frac{[1182.772-(41.436+1061.274)]/5}{(41.436+1061.274)/(14+19-10)} = 0.334$$

وبما أنّ قيمة F المحتسبة والبالغة 0.334 أصغر من F المجدولة عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (5 ، 23) والبالغة 2.64، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تغير هيكلي بين الفترتين.

وعليه فإنّ التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا لم يُحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي لا يوجد فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع.

7.3 تحليل معاملات الارتباط

1.7.3 تحليل معاملات الارتباط بين متغير الأزمة وباقي المتغيرات

(Crisis BY GDP EXP IMP FDI RN HCE GFCE GCF Inflation REER)

حيث أنّ المتغير *Crisis* إسمي وبقية المتغيرات (*GDP EXP IMP FDI RN HCE GFCE GCF Inflation REER*) كمية *Nominal by Interval*، فإنّ المقياس المناسب هنا هو معامل «إيتا» (*Eta*) وهو من المقاييس الاتجاهية.

الجدول 4- 59

معامل ارتباط *Crisis * GDP* لكندا

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		GDP Dependent	,230

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير GDP في الأزمة عالي جدا.

أمّا معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ GDP هي المتغير التابع (0,230) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) ضعيف، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في GDP منخفض.

الجدول 4- 60

معامل ارتباط *Crisis * EXP* لكندا

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		EXP Dependent	,183

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير الصادرات EXP في الأزمة تام. وهو ما يؤكّد ما تم الإشارة إليه فيم تعلق بأثر قناة الصفقات التجارية في تعميق الأزمة.

أمّا معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الصادرات EXP هي المتغير التابع (0,183) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف جدا، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الصادرات EXP منخفض.

الجدول 4- 61

معامل ارتباط *Crisis * IMP* لكندا

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	1,000
		IMP Dependent	,225

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير الواردات IMP في الأزمة تام. وفي هذا السياق تبرز آثار التغذية العكسية لانخفاض الواردات أو ارتفاعها في تعميق الاختلالات أو تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول المترابطة تجاريا.

أمّا عند اعتبار الواردات IMP متغيرا تابعا فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,225) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الواردات منخفض.

الجدول 4- 62

معامل ارتباط *Crisis * FDI* لكندا

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	*1,000*
		FDI Dependent	*,128*

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

يُشير معامل الارتباط «إيتا» عند اعتبار الأزمة متغيرا تابعا إلى وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي في الأزمة مرتفع جدا.

أمّا عند اعتبار FDI المتغير التابع فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,128) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف جدا، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الواردات منخفض جدا.

الجدول 4- 63

معامل ارتباط *Crisis * NR* لكندا

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	*Eta*	*crisis Dependent*	*1,000*
		NR Dependent	*,397*

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

تأثير صافي عوائد الملكية في الأزمة تام وهو ما يؤكّده معامل ارتباط «إيتا» في الجدول.

أمّا عند اعتبار صافي عوائد الملكية **NR** المتغير التابع، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,397) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) متوسط للأزمة على صافي عوائد الملكية.

الجدول 4- 64

معامل ارتباط *Crisis * HCE* لكندا

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	*1,000*
		HCE Dependent	*,246*

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

بحسب مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21 والمؤشّر عليها في الجدول أعلاه، فإنّ تأثير الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي *HCE* على الأزمة تام.

أمّا عند اعتبار الاستهلاك *HCE* متغيراً تابعاً، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,246) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) منخفض للأزمة على متغير إنفاق القطاع العائلي.

الجدول 4- 65

معامل ارتباط *Crisis * GFCE* لكندا

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	*1,000*
		GFCE Dependent	*,277*

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

وعند تحليل علاقة الارتباط بين الأزمة كمتغير تابع والإنفاق الحكومي GFCE كمتغير مستقل، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» كما هو مبين في الجدول (1,000) يُؤشّر على وجود علاقة (تأثير) تام، كون الإنفاق الحكومي يمكن استخدامه كأداة مالية توسعية أو انكماشية لتأثير على الأوضاع الاقتصادية بحسب طبيعة الأزمة.

وفي حالة اعتبار الإنفاق الحكومي متغيرا تابعا، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,277) وهو ما يمكن تفسيره بعلاقة (تأثير) ضعيف للأزمة.

الجدول 4- 66

معامل ارتباط *Crisis * GCF* لكندا

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	*1,000*
		GCF Dependent	*,232*

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» كون الأزمة متغير تابع (1,000) وهو دليل على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تراكم رأس المال الثابت ذو تأثير تام في متغير الأزمة.

أمّا عند اعتبار GCF متغيرا تابعا فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,232) وهو ما يُفسر بوجود علاقة (تأثير) ضعيفة، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في متغير تراكم رأس المال منخفض.

الجدول 4- 67

معامل ارتباط *Crisis * Inflation* لكندا

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	*1,000*
		Inflation Dependent	*,093*

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

لمتغير مستوى التضخم تأثير تام على متغير الأزمة كونها متغير مستقل، وهو ما تُدلل عليه قيمة معامل ارتباط «إيتا». أمّا عند اعتبار التضخم متغيرا تابعا فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,093) وهو ما يُفسّر بوجود علاقة (تأثير) ضعيفة جدا، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في متغير التضخم في أدنى المستويات.

الجدول 4- 68

معامل ارتباط *Crisis * REER* لكندا

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	*1,000*
		REER Dependent	*,168*

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

بحسب مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21 والمؤشّر عليها في الجدول أعلاه، فإنّ تأثير سعر الصرف الحقيقي *REER* على الأزمة تام.

أمّا عند اعتبار سعر الصرف الحقيقي REER متغيراً تابعاً، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,186) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) منخفض جدا للأزمة على المتغير التابع.

2.7.3 تحليل معاملات الارتباط بين متغير الأزمة ومتغير التكتل

في هذا الجزء يتم تحليل معاملات الارتباط بين متغيرين وهميين (نوعيين) الأزمة ومتغير التكتل، لتحديد ما إذا كان هناك تأثير للتكتل على الأزمات، وتحديد إذا ما كان هناك أثر واضح للأزمة قبل وبعد التكتل.

الجدول 4- 69

الجدول التكراري المزدوج لدراسة العلاقة بين الازمة والتكتل لكندا

crisis * block Crosstabulation

Count

		block		***Total***
		0	**1**	
Crisis	**1**	3	3	6
	2	3	5	8
	3	8	11	19
Total		14	19	33

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

من الجدول نشير أنّ الأزمات التي شهدتها كندا قبل التكتل قد بلغ 3 أزمات، في حين بلغ شهدت كندا ثلاث أزمات بعد دخول الاتفاق حيّز التنفيذ كان منشؤها المكسيك والولايات المتحدة. أمّا الأزمات الخارجية فقد بلغت 8 أزمات قبل التكتل وبعده.

الجدول 4- 70

نتائج معاملات الارتباطات الاتجاهية بين الأزمة والتكتل لكندا

Directional Measures

			Value	***Asymp. Std. Error[a]***	***Approx. T[b]***	***Approx. Sig.***
Nominal by Nominal	***Lambda***	***Symmetric***	,000	,087	,000	1,000
		crisis Dependent	,000	,000	.[c]	.[c]
		Block Dependent	,000	,175	,000	1,000
	Goodman and Kruskal tau	***crisis Dependent***	,002	,010		,927[d]
		Block Dependent	,007	,029		,898[d]
	Uncertainty Coefficient	***Symmetric***	,004	,017	,235	,896[e]
		crisis Dependent	,003	,015	,235	,896[e]
		Block Dependent	,005	,021	,235	,896[e]

a. Not assuming the null hypothesis.
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.
c. Cannot be computed because the asymptotic standard error equals zero.
d. Based on chi-square approximation
e. Likelihood ratio chi-square probability.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

❶ **بالنسبة لمعامل** *Lambda*:

◆ الحالة الأولى: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط المتماثلة *Symmetric* التي لا تفرق بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فنستطيع القول أنّه لا توجد علاقة على الاطلاق بين الأزمة والتكتل (0,000)، إلاّ أنّها غير معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 1,000) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

◆ الحالة الثانية: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه لا يوجد مطلقا تأثير للتكتل على الأزمة (0,000).

◆ الحالة الثالثة: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ التكتل هو المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه لا يوجد تأثير للأزمة على التكتل (0,000).

❷ **بالنسبة لمعامل** *Goodman and Kruskal tau*:

◆ الحالة الأولى: مع اعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للتكتل على الأزمة (0,002)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0,927) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

◆ الحالة الثانية: باعتبار التكتل متغيرا تابعا، نستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للأزمة على التكتل (0,007)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 898) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

❸ **بالنسبة لمعامل** *Uncertainty Coefficient*:

◆ الحالة الأولى: إذا اعتبار المعامل من معاملات الارتباط المتماثلة *Symmetric* التي لا تفرق بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فنستطيع القول أنّه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0,004)، إلاّ أنّها علاقة غير معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0,896) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

◆ الحالة الثانية: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار الأزمة هي المتغير التابع، فيمكننا القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للتكتل على الأزمة (0,003)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 896) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا.

◆ الحالة الثالثة: إذا اعتبار المعامل من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ التكتل هو المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للأزمة على التكتل (0,005)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأن قيمة *Approx. Sig.*= 0, 896) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

الجدول 4- 71

نتائج معاملات الارتباط المتماثلة بين الأزمة والتكتل لكندا

Symmetric Measures

		Value	***Approx. Sig.***
Nominal by Nominal	***Phi***	*,082*	*,895*
	Cramer's V	*,082*	*,895*
	Contingency Coefficient	*,082*	*,895*
N of Valid Cases		*33*	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

❶ **بالنسبة لمعامل** *Phi*: تدل قيمته (0,082) على وجود علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 895) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

❷ **بالنسبة لمعامل** *Cramer's V*: والذي تدل قيمته (0,082) على وجود علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 895) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

❸ **بالنسبة لمعامل التوافق** *Contingency Coefficient*: فتدل قيمته كذلك على وجود علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 895) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

خلاصة الفصل الرابع

ختاما لهذا الفصل، نُشير أنّ التكامل الاقتصادي المجسّد تطبيقيا في شكل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وما يُصطلح عليه اختصارا باتفاق النافتا، والتي تُشكل جزء الدراسة التطبيقية لهذه المذكرة، وعلى الرغم أنّه كان له دور (أي اتفاق النافتا) ـ بحسب دعاتها ـ في زيادة الصادرات البينية فيما تعلق بالولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكذا كندا، وعلى الرغم من الاتجاه التاريخي المثبت لهذه المبادلات حتى قبل الاتفاق. وقد شكّلت هذه الصادرات، وكذا الاستثمارات المباشرة الأمريكية لفترات القاطرة التي تجر نمو وتطور الناتج الوطني سواءً للدولة المتقدمة كندا، أو الطرف النامي المكسيك. إلاّ أنّ هذا الارتباط وخاصة ما تعلق بالاحتباس التجاري الحاصل والمدعم ببنود التحرير التجاري ضمن طيات اتفاق النافتا، والذي تتجاوز نسبته 80% موجهة للمسار الأمريكي سواء ما تعلق بالحالة المكسيكية أو الكندية، قد شكل قناة جعلت من الإقليمية الجديدة المجسدة قناة لانتقال الأزمة من المراكز إلى الأطراف.

فمع نهايات العام 2007 وبدايات الهزة التي شهدها الاقتصاد الأمريكي جرّاء أزمة الرهون العقارية والتي توسعت لتعصف بالأسواق المالية وكذا المنظومة المصرفية، مرتقية من شقها المالي إلى سقف أزمة اقتصادية ألقت بظلالها على الاقتصاد الأمريكي مُتسببة في حالة من الانكماش والركود، هذا الأخير (الانكماش والركود) لم يتمركز في حدود القطب الأمريكي، بل انتقلت عدواه لتعصف بالشريك التجاري، والطرف النامي المكسيك، الذي سجل تدهورا حادا في صادراته وكذا ميزانه التجاري، كما سجل انخفاضا في قيمة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في فترة الأزمة،الأمر الذي ألقى بظلاله على نمو الناتج الوطني للمكسيك، وانخفاض الدخل الوطني، وكذا أهم مكونات الاقتصاد الكلي سواء ما تعلق بالاستهلاك العائلي أو الاستثمار أو الإنفاق، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على معدلات النمو الاقتصادي وكذا معدلات البطالة في المكسيك.

وبذلك وبرغم الهبات التي منحتها الاتفاقية للمكسيك زمن الرخاء الاقتصادي الأمريكي، شكّلت الاتفاقية عبء وقناة لانتقال الاختلالات والاضطرابات زمن الأزمات التي تعصف بالقطب الأمريكي.

ومن أجل تحليلٍ أكثر عمقاً للموضوع قمنا باختبار النماذج قياسية المعتمدة وتقديرها، لفترة امتدت بين 1980 و2012 وقد شهدت الفترة المشار إليها ما يتجاوز 14 أزمة بين داخلية وخارجية، وعالمية وإقليمية. وقد وقفنا على أهم المتغيرات المؤثرة في مسار تطور الناتج للدول الثلاث، والتي

كانت الأزمة فيها من العوامل المؤثرة سلبا. ناهيك عن تأثيرها السلبي في مجموع المتغيرات المستقلة الأخرى.

وفيما تعلق بدور التكتلات ممانعة الأزمات المالية والاقتصادية فقد قمنا بدراسة اختبار التغير الهيكلي في محاولةٍ لتحديد إذا ما كان التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا أحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي إثبات وجود فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة، في تفسير المتغير التابع الممثل في الناتج المحلي الإجمالي. وقد خلصنا إلى أنّ التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا لم يُحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي لا يوجد فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع.

كما أنّ تأثير الأزمات على التكتل ضعيفة في أغلب المعاملات التي تم قياسها. ونفس الشيء بالنسبة لتأثير التكتل على الأزمة، وكمحصلة لذلك فإنّ علاقة التأثير التبادلية بين المتغيرين ضعيفة.

الخاتمة

الخاتمة

بشكلٍ عام، يُعتبر التناوب الزمني بين حالتي الاستقرار واللا استقرار مشهد طبيعي، صحي، وضروري للتحرك عبر ديناميكية واسعة للرقي الفكري والتطور الميداني، وهو مشهد يمكن إسقاطه بالمطلق على كافة مجالات الحياة البشرية فكراً وممارسةً ... الخ. وفي المقابل وتزامناً مع النزوع العالمي الحاد نحو التعولم والتكتل ... شهد العالم بشقيه المتقدم والنامي أزمات ـ حالةً لا استقرار استثنائية ـ تعددت سماتها، واختلفت آثارها و تجلياتها. والمشكل ليس في ذات الأزمة أو حالة اللااستقرار بل في ارتقائها من وضعها الاستثنائي قصير الأجل إلى حالتها النمطية ـ أو الدورية ـ طويلة الأجل، والأكثر من ذلك أنّ مشكلها لا يكمن في حالتها تلك أيضاً، بقدر ما يكمن في « أثرها السلبي الهيكلي متوسط وبعيد المدى»، أي أنّه لا يمكن موضوعياً اعتبار خلل ما أزمة إلاّ إذا أحدث اختلالات سلبية، وارتدادات هيكلية متوسطة وطويلة الأجل.

وقد شكّلت الاضطرابات المختلفة سواء في شكل مشكل، أو بصفة خلل بسقف أزمة الوصمة التي وصم بها الفكر الرأسمالي، واليوم أكثر من أي وقت مضى اتسمت الأزمات بالعالمية، وصارت أكثر انتشارا من ذي قبل، بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصاديات الدولية، ولعلّ الذي ساهم في امتداد بقع الأزمات لتتجاوز مراكز نشوئها، منتقلة لكثير من الدول وعاصفة بغير قليل من الاقتصاديات، ما يُصطلح بتسميته قنوات تدويل وتدوير الأزمات، والتي من أهمها، العولمة المالية «الأسواق المالية »، «الصفقات التجارية»، و«الدولار»، وقد تضافرت الجهود في محاولات مختلفة لأجل سدّ ما يُمكن من منافذها. وفي سياق المحاولات السالفة الذكر ينحى البعض إلى اعتبار التكتلات أحد المساهمات الجادة التي يمكن أن تُخفف من حدة الاختلالات، وتّفعل آليات الحماية والعلاج اللازم لتلاكم الأزمات. وفي هذا الصدد تعددت الأطروحات المفصِّلة لهذا الطرح، بين من يسانده، ومن يعتبر التكتلات لا تعدو كونها آلية وقناة تضاف إلى القنوات السابقة تدعم عملية انتشار العدوى.

وكخلاصة لأهم ما تُوصّل إليه في هذه الأطروحة، نطرح أهم النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج المتعلقة بالإطار النظري

1. «الإقليمية الجديدة» هي مستوى متقدم من صيغ «التكامل الإقليمي» تلتف (أو تُلفُ) فيها الدول النامية (الأطراف) حول الدول المتقدمة (المراكز) فراداً أو مجتمعةً. أي أنّها تجمعٌ بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم كما كان يطرح بالمعنى التقليدي؛ لتختلف بذلك عن «التكامل الإقليمي التقليدي» الواقع بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية، فالمعيار فيها أصبح هو:

تباين في مستويات النمو، أملاً (المرتجى النظري) في زيادة «القوة التبادلية البينية» (تصديراً واستيراداً). كون «التوجه التصديري» يساعد على تعجيل التنمية، وما تعنيه من رفع معدلات «التوظيف»، وتخفيف دوافع الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال. **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

2. إنّ التكتل في إطار «الإقليمية الجديدة» لا يستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظرًا لأنّها تجيز التمايز في مستويات التطور الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية ... الخ، كما أنّ «الأطراف المتقدمة» ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع «الأطراف الأقل نموا»، ولذلك فهي تقتصر على مرحلة واحدة وهي «منطقة التجارة الحرة»، كما تضع حدودا على عمليات انتقال البشر.

3. إنّ التحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من التقدم والتطور التكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية، كان سببا في أن يتخذ التكامل الاقتصادي بعدا قارياً من ناحية، وأن يتسبب في ارتباط الدول في أكثر من إقليم برغم عدم ترابطها بعوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي.

4. من شأن عقد عدد من الاتفاقات «الإقليمية الجديدة» أن يُشكّل أداة أفضل للمضي قدما في تنفيذ برامج «التحرير الاقتصادي»، والتنسيق بين مجموعة واسعة من السياسات والقوانين والمؤسسات بهدف تشجيع تدويل الاستثمار والإنتاج. فـ«الإقليمية الجديدة» تتجاوز المؤسسات والترتيبات المتعددة الأطراف، حيث تسعى الحكومات إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية بأدوات لم يتم التوصل بصددها إلى اتفاق على المستوى المتعدد الأطراف. كما أنّها تعكس في الوقت نفسه ميلا نحو تصور العولمة كعملية يشكّل فيها الوصول إلى أسواق الشمال واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من مستثمري البلدان المتقدمة مفتاح نجاح للاندماج في الاقتصاد العالمي.

5. نُشير إلى أنّ الأزمة هي حالة «اللا استقرار» التي يتم ارتقاؤها من وضعها الاستثنائي قصير الأجل إلى حالتها النمطية (أو الدورية) طويلة الأجل، مُخلفةً آثاراً سلبية اقتصادية وهيكلية ومالية واجتماعية. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

6. إنّ الفكر الاقتصادي الرأسمالي وعلى الرغم من الديناميكية التي شهدها في تجديد ذاته ومحاولات تصويب إخفاقاته الفكرية، منذ المدرسة الكلاسيكية التقليدية مرورا بالثورة الكينزية والنيوكلاسيك وكذا الكنزيون المحدثون وغيرهم من المدارس. إلاّ أنّ تنمط الأزمة قد شكل صفة لازمت النظام الرأسمالي. ويرجع ذلك لعدة أسباب لعل أهمها الاعتماد المطلق في التمويل على القروض الربوية المتربطة بمعدلات الفائدة، وكذا الأسواق المالية القائمة على المجازفة والمضاربة والتربح. ما

سبب اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الوهمي، وساهم في توالد الفقاعات غير المستديمة التي ما تلبث أن تنفجر متسببة في توالد الأزمات.

7. إنّ أسعار الفائدة المرتفعة التي يلتقي من خلالها أصحاب العجز والفائض المالي، اضافة إلى قلب قاعدة «الغرم بالغنم» بـ «الغنم بلا غرم»؛ وإلغاء معنى التملك والتمليك للاستثمارات وإفراغ معنى البيع المبني على التملك الحقيقي؛ وسيادة الربح للمجازفين في المشتقات المالية، ودفع كل المغارم والمخاطر بالتحوط والتأمين وإعادة التأمين. كانت سببا رئيسا في توالد أغلب الأزمات المالية والاقتصادية.

8. إنّ انتشار الأزمات يرتكز على قنواتِ عدوى اقتصادية دولية، تدعم توسعها عالمياً من خلال قناة «التدفق العالمي لرأس المال» من وإلى «مراكز نشوئها»، إلى تفشيها عبر معبر «صفقات التجارة الدولية» تصديرا واستيراد مع شركات الدول المتأزمة، ومن أهم ما يُعتقد أنّه ساهم بشكل أساس في تدويل الأزمات عالمياً، ما يُسمى بـ «الاحتباس الدولاري» لجانب من الاعتبار أنّ نظام النقد الدولي منذ اتفاقية بروتن وودز تحديداً ونظام النقد الدولي (بل والاقتصاد العالمي برمته وبشقيه المالي والاقتصادي) مُحتبس ضمن العملة الأمريكية الدولار. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

9. إنّ احتمال حدوث أزمات مالية معدية وتحركات مشتركة مرتفعة عبر الأسواق المالية العالمية في المستقبل يعززه دخول أدوات مالية جديدة، وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية وزيادة أهميتها.

10. هناك الكثير ممّا يمكن عمله على المستوى الإقليمي، خاصة من جانب الحكومات المتقاربة في وجهات النظر، والتي هي على استعداد لإنشاء آليات دفاع إقليمية ضد عدم الاستقرار العالمي وانتشار عدوى الأزمات المالية، سواء كانت أزمة حدثت خارج نطاق الإقليم المتكتل، أو داخلية عصفت باقتصاد أحد الدول الأعضاء.

11. تبرز التكتلات كقناة من قنوات التدويل خاصة عندما تكون مراكز الاتفاق منشأ الأزمة، فإذا كان أعضاء التكتل على درجة عالية من التكامل ومعامل الارتباط فيما بينها مرتفع عبر قنوات الصفقات التجارية والأسواق المالية، فتؤثر حالات اللا استقرار والأزمات في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء الأخرى. **وهو ما يُثبت خطأ الفرضية الرابعة.**

12. يمكن أن يكون لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي آثارا مدمرة على العلاقات التجارية في المنطقة المتكاملة اقتصاديا، وذلك من خلال مداخل التأثير على «سعر التجارة» (سعر الصرف الحقيقي)، ويُوسم هذا الأثر المخل بالتجارة الناجم عن عدم استقرار الاقتصاد الكلي بعامل «عدم التيقن» من الأسعار. وهو ما قد يؤدي إلى ردود أفعال عكسية مناهضة للتحرر والتكامل، وتسمى هذه الآلية غير المباشرة بـ «عامل الضغط» .

13. إنّ تزامن الدورات الاقتصادية (الأزمات) يكون أكثر وضوحا، إذا كان التبادل التجاري بين الصناعات يُمثل معظم تجارة في المنطقة المتكاملة، هذه النتيجة تُشير إلى أن التكامل التجاري الإقليمي بين صناعات مماثلة يمكن أن يضغط نحو إنشاء منطقة عملة موحدة من أجل الحد من الآثار السلبية للأزمات، والتقليل من الجو التنافسي السلبي بالمنطقة في أوقاتها.

14. هناك مأخذين رئيسين على المشاركة في الاتحاد النقدي، الأول هو فقدان إمكانية استخدام السياسة النقدية كأداة قطرية، والثاني هو عدم إمكان استخدام سعر الصرف كأداة لتكييف الأوضاع الاقتصادية.

15. تُشكّل الأطر المؤسساتية والشروط التنظيمية للاتحاد النقدي عقبة في بعض الأحوال، تحول دون اتخاذ إجراءات سريعة وحلول فاعلة للأزمات. كما أنه من الصعوبة بمكان تزامن وتحقيق الأهداف المزدوجة، من انتهاج سياسات لعلاج الأزمة، والمحافظة على الإطار المؤسسي والحيلولة دون اتخاذ نفس السياسات لأعضاء آخرين في المستقبل على حدٍ سواء.

16. يُمكن أن تُدار عوامل الاضطرابات الخارجية داخل المنطقة بكفاءة أكبر إذا تولى إدارتها وسيط مالي سيادي ذو نطاق إقليمي، وهو ما يُتيح للمؤسسة الاقتراض من الأسواق المالية بتكلفة أقل، وإعادة توجيه تلك الموارد نحو الأولويات الإقليمية. لكن الإشكالية في الترتيبات المالية الإقليمية هي محدودية القدرة على صياغة وإنفاذ الشرطية المُقررة على مستوى السياسات المُرتبطة بالإقراض أثناء الأزمات، ومن ثمّ فهي مُصممة بحيث تكون مصاحبة لبرنامج يدعمه صندوق النقد الدولي، ويرمز لهذه العلاقة بعبارة «الصلة بالصندوق».

17. غالبا ما يكون الترتيب المالي الإقليمي أكثر قدرة على توفير الإقراض أثناء الأزمات ذات النطاق الضيق دون مشاركة من صندوق النقد الدولي، أما في حالة الصدمات النظامية أو الأزمات التي تعصف بكامل المنطقة، يتعين أن تتكاتف جهود الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالإطار التطبيقي

1. إنّ الإقليمية الجديدة المجسّدة تطبيقيا في شكل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وما يُصطلح عليه اختصارا بـ اتفاق النافتا، والتي تُشكل جزء الدراسة التطبيقية لهذه الأطروحة، وعلى الرغم أنّه كان لها دور في زيادة الصادرات البينية، وعلى الرغم من الاتجاه التاريخي المثبت لهذه المبادلات حتى قبل الاتفاق، وقد شكلت الصادرات، وكذا الاستثمارات المباشرة الأمريكية لفترات القاطرة التي تجر نمو وتطور الناتج الوطني للمكسيك. إلاّ أن هذا الارتباط وخاصة ما تعلق بالاحتباس التجاري الحاصل الذي تصل نسبته إلى 80٪ من تجارة المكسيك الموجهة للمسار

الأمريكي، والمدعم ببنود التحرير التجاري ضمن طيات اتفاق النافتا قد شكّل قناة جعلت من الإقليمية الجديدة المجسدة قناة لانتقال الأزمة من المراكز إلى الأطراف.

2. مع نهايات العام 2007 وبدايات الهزة التي شهدها الاقتصاد الأمريكي مُتسببة في حالة من الانكماش والركود، هذا الأخير (الانكماش والركود) لم يتمركز في حدود القطب الأمريكي، بل انتقلت عدواه لتعصف بالشريك التجاري المتقدم كندا، والطرف النامي المكسيك.

3. سجلت المكسيك وكذا كندا تدهورا حادا في صادراتها وكذا ميزانها التجاري، وانخفاضا في قيمة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في فترة الأزمة.

4. أثّرت الأزمة الأمريكية على نمو الناتج المحلي للمكسيك وكندا، وقد ساهمت في انخفاض الدخل الوطني، وأهم متغيرات الاقتصاد الكلي سواء ما تعلق بالاستهلاك العائلي أو الاستثمار أو الإنفاق، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على معدلات النمو الاقتصادي وكذا معدلات البطالة في الدولتين.

5. إنّ تأثير الأزمات على التكتل ضعيفة في أغلب معاملات الارتباط التي تم قياسها للدول الأعضاء الثلاث في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ونفس الأمر بالنسبة لتأثير التكتل على الأزمة. وكمحصلة لذلك فإنّ علاقة التأثير التبادلية بين المتغيرين ضعيفة.

6. من خلال النماذج التي تمّ صياغتها للدول الأعضاء في تكتل النافتا وارتكازا على اختبار التغير الهيكلي فإنّ التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا لم يُحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي لا يوجد فرق في تأثير الأزمة وباقي المتغيرات المستقلة قبل وبعد الاتفاق في تفسير المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. **وهو ما يُثبت خطأ الفرضية الخامسة.**

ثالثا: التوصيات

بعد استعراض جملة من النتائج نخلص إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها:

1. على الدول النامية إعطاء الأهمية «للتكامل الاقتصادي» ذو الفاعلية اقتصادياً وسياسياً والاعتماد على التقارب الجغرافي والتجانس الاقتصادي للتأثير على قدرتها في جني المغانم وتحصيل المكاسب والمزايا الاقتصادية المستقبلية. مع ضرورة العمل على ترقية آليات الرقابة، وتنسيق السياسات، وتكوين الهيئات المالية الإقليمية من أجل العمل على أن تكون التكتلات من الآليات الفاعلة التي تُكسب الدول المناعة ويمنحها قدرة على مواجهة مختلف الآثار الناجمة عن الأزمات (اضطراب الأسواق، الإعسار التمويلي، انخفاض الطلب الكلي ...الخ) أو التقليل من إرهاصاتها.

2. العمل على الاندماج المتوازن في النظام الاقتصادي العالمي مع ما يتسق ويتناسب مع قدرات الاقتصادات القطرية والإقليمية، فيما تقدر عليه وما لا تقدر عليه، وبما يحقق لها أكثر المنافع وأقل الأضرار.

3. ضرورة التوجه الداخلي سواء على المستوى النطاق القطري أو الإقليمي، والعمل على تقوية قوى الطلب الداخلي، للتخفيف من حدة الاضطرابات والارتدادات الخارجية.

4. ضرورة تقديم الأولوية للاستثمارات الحقيقية سواء المحلية أو الأجنبية، التي تُسهم في رفع الإنتاجية وتحقق التنمية، وتضمن عدم وقوع تدفقات عكسية في حال الأزمات بعيدا عن الاستثمارات غير الحقيقية، وقصيرة المدى التي تكون أكثر عرضة للمضاربات والمقامرة، وسريعة الحركة نحو الخارج.

5. ضرورة توجيه اهتمام أكبر للدور الذي يُمكن أن تقوم به المؤسسات الإقليمية والفرعية لتكملة دور الترتيبات والسياسات الوطنية والدولية في علاج الاختلالات الناشئة زمن الأزمات.

رابعا: الأفاق البحثية

وفي الأخير ... وبعد ما تطرقنا له من خلال « البحث » وكآفاق بحثية نسجل ما يلي : أنه مهما قيل عن مزايا وعيوب تسعير التجارة بـ «الدولار»، إلا أن الأكيد أن الضرر من «الاحتباس الدولاري» قائم، كما أن هذا لا يعني أن قرار تحويل عملة التسعير من الدولار إلى الأورو متاحا أو مرغوبا به.

فهل عملية تحويل تسعير التبادلات التجارية بأطياف مختلفة «الدولار»، «الأورو»، «الين» تباعا للفضاءات الاقتصادية القارية سيخفف من حدة الأزمات ؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أ.ايلجوك، **الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة**، ترجمة على محمد تقي عبد الحسن القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
2. إبراهيم أبو العلا، أحمد مهدي بلوافي، وآخرون، **الأزمة المالية العالمية(أسباب و حلول من منظور إسلامي)**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، جدة، الطبعة الأولى، 2009.
3. إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
4. ابن منظور، **لسان العرب**، ج 10، دار صادر للنشر، لبنان، 2003
5. أحمد رضا نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
6. أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية «مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية»**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001 .
7. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي «العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة»**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
8. إيمانويل والترشتاين، **الرأسمالية التاريخية**، ترجمة محمد مستجير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
9. بلعزوز بن علي، محمد طيب أمحمد، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
10. بول أيه ساموبلسون، ويليام دي نوردهاوس، **علم الاقتصاد**، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان، 2006.
11. بول كروجمان، تحليل النظريات الاقتصادية، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2007.
12. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
13. جان زيغلر، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، **سادة العالم الجدد: العولمة ـ النهابون ـ المرتزقة ـ الفجر**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004.
14. جوزيف ستيغليتز، **خيبات العولمة**، ترجمة ميشال كرم، ط[1]، دار الفرابي، لبنان، 2003.
15. جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، **الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية**، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، ط1، مكتبة أفاق، الكويت، 2013.
16. جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، كتاب رقم 261، سبتمبر 2000.
17. جون ماينارد كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991.
18. جون هدسون، مارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، تعريب طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، الرياض: دار المريخ للنشر، 1987.
19. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي لتاريخ الفكر الاقتصادي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1995.
20. حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
21. حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً ومعاصراً**، الكتاب الثاني، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 1994.
22. حسين فتحي عثمان، **التوريق المصرفي للديون: الممارسة العلمية و الإطار القانوني**، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
23. خيسوس هوريتا دي سوتو، **المدرسة النمساوية: نظام السوق والإبداع التمهدي**، معهد الشؤون الاقتصادية، إسبانيا، 2008، ص 22.
24. رافي باترا، **الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينيات في ظل كلنتون والنظام العالمي الجديد**، ترجمة عدنان شومان، مؤسسة الصلحاني للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 1993.
25. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"**، عالم المعرفة، "سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 226، الكويت، أكتوبر 1998.
26. رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف "دراسة لأثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث"**، عالم المعرفة، "سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 118، الكويت، أكتوبر 1987.
27. روبرت . ب. رايتش، **اقتصاد الأمم ورأسمالية القرن الحادي والعشرين**، ترجمة سمية شعبان، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1999.
28. سامح نجيب، **الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع**، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر، مصر، 2008.

29. سامي حريز، **المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات « الأسس النظرية والتطبيقية »**، دار البداية، الأردن، ط1، 2007.

30. سامي خليل، **الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية**، ج2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

31. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية**، ج1، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.

32. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»**، القاهرة: الدار المصرية، 2005.

33. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «قضايا معاصرة في التجارة الدولية»**، ج3، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

34. السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

35. سمير أمين، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة سناء أبو شقرا، ط1، دار الفرابي، لبنان، 1991.

36. سمير أمين، **في موجهة أزمة عصرنا**، سينا للنشر، القاهرة، 1997.

37. سمير أمين، وفرانسوا أوتار، **مناهضة العولمة**، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

38. سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية والجات 94**، ط 2، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997.

39. السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2009.

40. شمعون شمعون، **بورصة الجزائر**، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999.

41. صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

42. ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

43. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

44. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

45. عاطف وليم أندراوس، **أسواق الأوراق المالية " بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها"**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.

46. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

47. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة وإمكانية التحكم فيها**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2003.

48. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

49. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكريز**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006.

50. عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

51. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، ط 1، مجموعة النيل العربية، 2003.

52. عرفات تقني الحسني، **التمويل الدولي**، دار المجلاوي للنشر، عمان، 1999.

53. علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، ط1، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2004.

54. علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، ط1، القاهرة، 2010.

55. علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989.

56. عماد الليثي ، **بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

57. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

58. فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية الجامعية، القاهرة، 2005.

59. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 147، الكويت، مارس 1990.

60. كريس هارمان، **الاقتصاد المجنون: الرأسمالية والسوق اليوم**، ترجمة مركز الدراسات الاشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية، ط1، مصر، 1999.

61. لستر ثارو، **الصراع على القمة**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 204، الكويت، ديسمبر 1995.

62. لستر ثرو، **المتناطحون**، ترجمة محمد فريد، ط 2، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات، 2006.

63. محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات**، مكتبة مدبولي، مصر، 2000.

64. محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 283.

65. محمد الشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي : نظريات التوازن واللاتوازن**، منشورات برتي، الجزائر.

66. محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية : الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع الحقيقي**،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية.

67. محمد الفنيش، **البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها** ، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين 17 ، البنك الإسلامى للتنمية ، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، جدة ، 2000.

68. محمد رشاد الحملاوي، **إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية**، ط2، مكتبة عين شمس ، القاهرة، 1995.

69. محمد عمر أبوعيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009.

70. محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية**، ج1 ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

71. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000.

72. محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، ط1، العربية للعلوم، ترجمة مركز التعريب والبرمجة ناجي حداد ، بيروت، 2004.

73. محمد نصر مهنا ، **إدارة الأزمات**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2004.

74. موردخاي كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض، 2007.

75. ميشيل البير، **الرأسمالية ضد الرأسمالية**، ترجمة حليم طوسون، مكتبة الشرق، القاهرة، 1995.

76. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

77. نبيل حشاد ، **العولمة ومستقبل الاقتصادي العربي: الفرص والتحديات**، ط 1 ، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، مصر، 2006.

78. نيال كامبيل فرغسن، ترجمة محمود عثمان حداد، **صعود المال "التاريخ المالي للعالم"**، ط1، دار كلمة، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

79. هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، **فخ العولمة**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، "سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 238، الكويت، أكتوبر 1998.

80. يوجين أ. ديوليو، **سلسلة ملخصات شوم: نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

81. يوهان نوربيرغ، **دفاعا عن الرأسمالية العالمية**، ترجمة نور قباعة، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

الرسائل والأطروحات الجامعية

82. أسيا الوافي، **التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولى «غير منشورة»، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.

83. حنان حسين رمضان نظير، **التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع**، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية «غير منشورة»، جامعة القاهرة، 2005.

84. سيد احمد عبد اللاوي، **دراسة تحليلية لتجارب إنشاء مناطق التجارة الحرة**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادى «غير منشورة»، الجزائر، 2003.

85. عبد الناصر طلب نزال، **النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد «غير منشورة»، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002.

86. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل في الدول النامية «دراسة نماذج مختلفة»**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط «غير منشورة »، الجزائر، 2007/2006.

87. عقبة عبداللاوي، الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، 2008-2009.

89. مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية «غير منشورة»، الجزائر، 2002/2001.

90. منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية «دراسة نظرية تحليلية »**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادى «غير منشورة»، الجزائر، 2006/2005.

91. نورالدين جوادي، **مأزق العولمة وخطاب النهايات**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية «غير منشورة»، تخصص اقتصاد العولمة والمعرفة جامعة عنابة، 2007/2006.

الدوريات والنشريات

92. أحمد عامر عامر، تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 48-49، القاهرة، خريف 2009 /شتاء 2010.

93. أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 256، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، جوان 2000.

94. أحمد مهدي بلوافي، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008.

95. إدواردو أنينات، التغلب على تحديات العولمة، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد 39، العدد1، مارس 2002.

96. أرفيند سوبرامانيان، المدافع العنيد عن العولمة، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد42، العدد3، سبتمبر 2005.

97. أسامة عبدالله، **المكسيك تكلفة الارتباط بالاقتصاد الأمريكي**، *www.ahram.org.eg* .

98. أشرف محمد دوابه، عدوى الأزمة المالية ..هجر الدولار يمنع الانتقال، *www.islamonline.net* .

99. إلياس سابا، «الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 360، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفرى 2009.

100. باسم عامر، **الإنفاق بين السر والعلانية: الآثار التربوية والاجتماعية والاقتصادية**، *www.saaid.net/book/12/4960.doc*

101. باولومارو وبيشاي يافه، أزمات المستقبل المالية، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 4، ديسمبر 2007.

102. بديعة لشهب، الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 52، القاهرة، خريف 2010.

103. براكاش لنجاني، رؤية الأزمة بوضوح، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد1، مارس 2009.

104. جاجديش بجواتي، التصدي للسياسة الحمائية للبلدان الغنية حركة يوبيل 2010 وغيرها، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد3، سبتمبر 2001.

105. جلال أمين، العولمة والدولة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 228، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري 1998.

106. خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ماى 2005.

107. رمزي زكي، **المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، دار الخلدونية، الجزائر، 2000.

108. ريتشارد دبليو. ران، **أزمة الرهن العقاري وأسبابها**، مركز « مصباح الحرية »، *2008/1/9 : www.misbahalhurriyya.org* .

109. سمير أمين، الانهيار المالي أزمة نظام، **ملف جريدة الأخبار اللبنانية**، 6 جانفي 2009. *https://al-akhbar.com/node/100496*

110. سمير أمين، الخروج من أزمة الرأسمالية أم الخروج من الرأسمالية المأزومة ؟ **مجلة سودانيال الإلكترونية**، السودان، 29 –12- 2009

111. السيد يسين، في مفهوم العولمة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 228، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري 1998.

112. سيرج لاتوش، **العولمة ضد الأخلاق**، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد 71، أفريل 1998.

113. شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48-49، القاهرة، خريف 2009، شتاء 2010.

114. عبد الأمير السعد، **العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، 2003، جامعة عنابة، الجزائر.

115. عبد الأمير السعد، قضايا القطاع العام والخاص والتنمية في البلاد العربية، **مجلة دراسات عربية**، العدد 9، بيروت، 1990.

116. عبد الأمير السعد، مقاربة نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 17، القاهرة، خريف 1999.

117. عبد الأمير السعد، مقاربة نظرية حول رأس المال والتجارة الدولية، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 32 -33، القاهرة، صيف 2004.

118. عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012

119. عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية**، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 46، القاهرة، ربيع 2009.

120. عدلي قندح، الأزمة المالية: الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة، **مجلة اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد 335، أكتوبر 2008.

121. عقبة عبداللاوي، التحرير التجاري وأطروحة النمو والرفاهية: عقد من اتفاق النافتا ... تجربة مخيبة للآمال، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، العدد 3، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعى بالوادى، الجزائر، 2010.

122. عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، الأزمة المالية العالمية الراهنة تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين عامى : 2007 إلى 2010، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 55 ـ 56، القاهرة، صيف خريف 2011.

123. عقبة عبداللاوي، نورالدين جوادي، عولمة «أسواق رأس المال» مقاربة نقدية بين : أوهام «خطاب التحرر» وأوهان «اقتصاد التربح»، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادى، الجزائر، سبتمبر 2011.

124. نور الدين جوادي، عقبة عبداللاوي، صلف سلطة العولمة الفاسدة "قراءة في ثالوث مؤسسات الاقتصاد العالمي الراهن: البنك العالمي، صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، عدد 1، 2010.

125. علة مراد، الأزمة العالمية تأمل ومراجعة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، عدد 48 -49، القاهرة، خريف 2009 /شتاء 2010.

126. علي همال، دوافع التركيز على حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقات التجارية الجهوية والثنائية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد4، جامعة سطيف، الجزائر، 2005.

127. عياشي قويدر، عبدالله ابراهيمي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، الجزائر، ماى 2005.

128. فرانشيسكو جيفاتسي، النمو بعد الأزمة، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، مجلد 46، عدد 3، سبتمبر 2009.

129. كيفين واتكنز، حتى تُصبح العولمة في خدمة الفقراء، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 1، مارس 2002.

130. مارتن شيهاك وسروبونا متيرا، أوربا تفقد هالتها، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، جويلية 2009.

131. مارتين بولار، انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2008.

132. ماريك بيلكا، أوربا في شدة، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، جويلية 2009.

133. ماسهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي، الإقليمية المالية، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 49، العدد3، سبتمبر 2012.

134. محمد الأطرش، تطور النظام الدولي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 171، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ماى 1993 .

135. محمد داواس، إفريقيا تواجه تحديات العولمة، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد 38، العدد4، ديسمبر 2001.

136. محمد سمير مصطفى، افتتاحية العدد 51 / صيف 2010 **لمجلة بحوث عربية اقتصادية**، تصدر عن : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (القاهرة) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت).

137. موله عبدالله، التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت والمتغير مع إشارة خاصة إلى الحالة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 279، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ماي، 2002.

138. موله عبدالله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 262، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر، 2000.

139. نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 48 - 49، القاهرة، خريف 2009 / شتاء 2010.

140. نور الدين جوادي، قراءة نقدية في أطروحتي القطع والتقاطع للدكتور أمير السعد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 356، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أكتوبر 2008.

141. نورالدين جوادي، «الأزمة المالية العالمية ... مقاربة نظرية»، **حوليات بشار**، بشار، الجزائر، العدد 8، 2010.

142. يوسف خليفة، «الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2008.

التقارير

143. الأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، **تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التعاون الإقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا): تأثير تغير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الإقليم**،0265-03، نيويورك 2003.

144. الأمم المتحدة، **حالة وآفاق الاقتصاد العالم** 2012، الملخص التنفيذي.

145. برانكو ميلانوفيتش، **توزيع الدخل العالمي** 1988-1998، البنك الدولي، واشنطن، 1999.

146. جون بلودورن، روبا دوتا غوبتا، وآخرون، التدفقات الرأسمالية الدولية: موثوقة أم متقلبة؟، آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولى، أبريل 2011.

147. منظمة العمل العربية، **الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي**،1996.

المؤتمرات والملتقيات والندوات

148. بهاز لويزة، بوعبدلي أحلام، الشراكة الأورو متوسطية كدعامة لتحقيق تكامل اقتصادي عربي، **الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادى العربى بين الواقع والأفاق**، جامعة عمار ثليجى، الأغواط 17-19 أفريل 2007.

149. الجوزي جميلة، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي**، **الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق**، جامعة عمار ثليجى، الأغواط، 17-19 أفريل 2007.

150. داودي الطيب، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، **الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 09/08 ماي 2004.

151. رمضاني محمد، كبداني سيدي أحمد، **ما** الذي يتعين على الدول العربية عمله للاستفادة من الشراكة الأورو -متوسطية، **الملتقى الدولى الثانى التكامل الاقتصادى العربى بين الواقع والأفاق**، جامعة عمار ثليجى، الأغواط 17-19 أفريل 2007.

152. زايري بلقاسم، بلحسن هواري، تحليل إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية والحديثة للتكامل الاقتصادى، **الملتقى الدولى الثانى التكامل الاقتصادى العربى الواقع والأفاق**، جامعة عمار ثليجى، الأغواط، 17-19 أفريل 2007 .

153. زايري بلقاسم، مهدي ميلود، الأزمة المالية الدولية: نظرية للأزمة أم أزمة نظرية، **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 20 – 21 أكتوبر 2009.

154. عبد الأمير السعد، الجدل الراهن حول الشراكة الأورو -متوسطية، **الندوة الدولية أثر التوسع الأوربي على المشروع الأورومتوسطى**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجى مختار، عنابة.

155. عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، **مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة بين وصمة انتكاس رأسمالي ووصفة طرح إسلامي**، ملتقى دولي حول : الأزمة المالية والبدائل المالية والمصرفية ... النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5 - 6 ماي 2009.

156. عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، التنمية المستدامة في خطاب مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي "قراءة تقييمية نقدية في العلاقة السببية المروجة بين التحرير التجاري والتنمية الاقتصادية"، **الملتقى الدولي حول : التنمية المستدامة**، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، يومي 08 -09 نوفمبر 2010.

157. عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، ظاهرة «الاحتباس الاقتصادي» كإحدى إشكاليات ملف انعكاسات «الأزمة المالية العالمية» الراهنة على اقتصاديات «المنطقة العربية». دول الخليج والجزائر نموذجاً، **المؤتمر الدولي الثاني حول الأزمة المالية العالمية دروس الأمس وتحديات المستقبل**، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، عمان، الأردن، 17 - 18 جويلية 2011.

158. عيه عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير على الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، **المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية**، بيروت، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009.

159. منير الحمش، الأزمة المالية ومصير النظام الرأسمالي، **ندوة الثلاثاء الاقتصادية حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009/03/17.

160. موله عبد الله، التعاون الأورو -متوسطين عهدين، **الندوة الدولية حول أثر التوسع الأوربي على المشروع الأورو متوسطي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجى مختار، عنابة.

161. ناصر بوثلجة، عطا الله بن مسعود، الدورات الاقتصادية ومدى تزامنها بين الدول العربية وشركائها الاقتصاديين، **الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات،** يومي 26-27 فيفري 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي.

162. همال علي، دوافع التركيز على حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقات التجارية الجهوية والثنائية،**الملتقى الدولي التكامل الاقتصادى العربى كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوربية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 مای 2004.

المراجع باللغة الأجنبية

BOOKS

163. *Ali .M. El-Agraa,* ***The European Union Economics and Policies****, 8 edition, Cambridge university press, London, 2007.*

164. *Bela Balassa,* ***the theory of economic integration****, RICHARD D. IRWIN, INC. HOMEWOOD, ILLINOIS, 1961.*

165. *CARL HAACKE,* ***Frenzy Bubbles, Busts, and how to come out Ahead****, Palgrave Macmillan, New York, United States, 2004.*

167. *Charles P. Kindleberger, Robert Z. Aliber,* ***Manias, Panics, and Crashes A History of Financial Crises****, Fifth Edition, John Wiley & Sons, New Jersey, Canada, 2005.*

168. *F. Machlup,* ***A History of Thought on Economic Integration****, Macmillan, London, 1977.*

169. *George A. Akerlof, Robert J. Shiller,* ***Animal Spirits: How Human Psychology Drives the Economy, and Why It Matters for Global Capitalism****, Princeton University Press, United Kingdom, 2009.*

170. *Hyman P. Minsky,* ***The Financial-Instability Hypothesis: Capitalist Processes and the Behaviour of the Economy in Financial Crises****, ed. by Charles P. Kindleberger and Jean-Pierre Laffargue, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 1982.*

178. *J. Viner****, The Customs Union Issue****, Endowment for International Peace , Cambridage, New York, 1950.*

179. *Jacques Attali,* ***LA CRISE ET APRES?****, Librairie Arrhème Fayard, Paris, 2009****.***

180. *John Kenneth Galbraith ,* ***The Age of Uncertainly*** *, Boston, Houghton Mifflin, 1977.*

181. *JOHN P. CALVERLEY,* ***WHEN BUBBLES BURST SURVIVING THE FINANCIAL FALLOUT****, second Edition, Nicholas Brealey, Boston, USA, 2009.*

182. *Laure Klein,* ***La crise des Subprime: Origines de l'excès de risque et mécanismes de propagation****, Revue Banque Edition, Paris, 2008.*

183. *Leijonhufvud, Axel,* ***On Keynesian Economics and the Economics of Keynes****, Oxford University Press,New York, 1968.*

184. *Michal Kalecki,* ***Theory of Economic Dynamics****, George Allen and Unwin, London, 1957.*

185. *Miroslav N. Jovanovic and Richard G. N Lipsey,* ***International Economic Integration "Limits and Prospects"****,second edition, London, Routledge,1998.*

186. *Oskar Morgenstern, International Financial Transactions and Business Cycles (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1959.*

187. *Patric Artus, Jean-Paul Betbèze et autres,* ***La crise des subprimes****, La documentation française, Conseil d'Analyse Économique, Paris, 2008.*

188. *Paul A. Baran, Paul M .Sweezy, Monopoly Capital :An Essay on the American Economic and Social Order, Monthly Review Press, New York,1966.*

189. *Peter M. Garber,* ***Famous First Bubbles The Fundamentals of Early Manias,*** *The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2000.*

190. *Ravi Batra,* ***The new golden age : the coming revolution against political corruption and economic chaos****, Palgrave Macmillan , New York, 2007*

191. *Sanket Mohapatra and Dilip Ratha, the Impact of the Global Financial Crisis on Migration and Remittances, Otaviano Canuto, Marcelo M. Giugale,* ***The Day After Tomorrow: A Handbook on the Future of Economic Policy in the Developing World****, World Bank, Washington, 2010*

192. *Tersen Denis, Bricout Jean-Luc,* ***l'Investissment International****, Paris: Armand colin, 1996, PP495-496.*

193. *THOMAS L. FRIEDMEN,* ***Understanding Globalization: The Lexus and the Olive Tree****, Farra, Straus Giroux, New York, 1999.*

194. *Ulrich Volz,* ***Prospects for Monetary Cooperation and Integration in East Asia****, MIT Press, Cambridge.*

195. *Barry Eichengreen, Secular stagnation: A review of the issues,* ***Secular Stagnation: Facts, Causes and Cures****, Edited by Coen Teulings and Richard Baldwin, Centre for Economic Policy Research (CEPR), CEPR Press, London, 2014.*

Articles and Seminars. Electronic Documents

196. *A.KHAZRI,* ***Rational Expectations And The Lucas Critique****, Lectures Notes, Econ 320.*

197. *Alan Greenspan , Testimony on Sources of Crisis,* ***Wall street Journal****, 23 October 2008.*

198. *Alexander Monge-Naranjo,****The Impact of NAFTA on Foreign Direct Investment flows in Mexico and the Excluded Countries,*** *Department of Economics, Northwestern University, August 2002.*

199. *Alfred Marshall,* ***The Pure theory of foreign trade : the pure theory of domestic values****, London School of Economics and Political Science, London, 1949.*

200. *Archana Kumar, Crisis Contained " Asian Voices Reflect On The Region's Fragile Rebound ",* ***Finance & Development,*** *A quarterly magazine of the IMF, December 2009, Volume 46, Number 4.*

201. *Banque de France,* ***DE LA CRISE FINANCIERE A LA CRISE ECONOMIQUE****, Documents et débats N° 3, JANVIER 2010.*

202. *Barbara Fritz, Laurissa Mühlich,* ***Regional Monetary Integration among Developing Countries: New Opportunities for Macroeconomic Stability beyond the Theory of Optimum Currency Areas?****, GIGA German Institute of Global and Area Studies, GIGA Research Programme: Transformation in the Process of Globalisation, GIGA WP 38/2006, December 2006.*

203. *Barry Eichengreen, Andrew K. Rose, Charles Wyplosz,* ***Contagious Currency Crises****, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, MA 02138, July 1996, Paper Number 5681.*

204. *Bruce Campbell, Backsliding the impact of NAFTA on Canadian Workers, Robert E . Scott, Carlos Salas, Bruce campbell,* ***Revisiting NAFTA Still not working for North America's workers,*** *EPI Briefing Paper 173, Washington, September 2006.*

205. *C. Randall Henning,* ***Economic Crises and Institutions for Regional Economic Cooperation,*** *Asian Development Bank, ADB Working Paper Series on Regional Economic Integration, No. 81/Hlsc2011, Japan, June 2011.*

206. *CARLOS SALAS,* ***between unemployment And insecurity in Mexico NAFTA enters its second decade,*** *Economic Policy institute, EPI Briefing Paper 173, 28-08-2006.*

207. *CARLOS SALAS,* ***between unemployment And insecurity in Mexixo NAFTA enters its second decade,*** *Institute of labor studies and el colegio de tlaxcala.*

208. *Carmen Reinhart, Vincent Reinhart, Capital Flow Bonanzas: An Encompassing View of the Past and Present, Jeffrey Frankel and Christopher Pissarides,* ***NBER International Seminar on Macroeconomics 2008****, University of Chicago Press, the National Bureau of Economic Research, Chicago, USA, 2009.*

209. *Chalongphob Sussangkarn,* ***The Chiang Mai Initiative Multilateralization: Origin, Development and Outlook****, Asian development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No 230, July 2010, Japan.*

210. *Charles Harvey,* ***Macroeconomic policy and trade integration in Southern Africa****, Presented at a Regional Research Workshop, 30-31 August 1999, Development Policy Research Unit, Working Paper 00/39, April 2000.*

211. *Daniel Gros****, Why Eurobonds are Un-American****, Project Syndicate, 3 Aug 2012.*

212. *David J .Robinson, Tamim Bayoumi,* ***Staff Report for the 2009 Article IV Consultation****, Western Hemisphere Department, IMF Country Report No/09 , May2009 .*

213. *David Sanz Bas, Hayek 's Critique of The General Theory: a New View of the Debate between Hayek and Keynes,* ***The Quarterly Journal of Austrian Economics****, Vol 14, N: 3, 2011.*

214. *David Vivas-Eugui,* ***Regional and bilateral agreements and a TRIPS-plus world: the Free Trade Area of the Americas (FTAA)****, Quaker United Nations Office (QUNO), Geneva, Switzerland.*

215. *Dean A. De Rosa,* ***Regional Integration Arrangements: Static Economic Theory, Quantitative Findings, and Policy Guidelines****.*

216. *Domenico lombardi,* ***Financial Regionalism :a Review of the issue****, the brookings institution, issues paper Global Economy and Development at brookings, Washington, November 2010.*

217. *Eichengreen Barry,* ***Does MERCOSUR need a single currency?****, Center for International and Development Economics Research, Working Paper C98-103, 1 October 1998.*

218. *Ferguson, Niall. "Wall Street Lays Another Egg,* ***Vanity Fair****, December 2008.*

219. *Fredric S. Mishkan ,* ***Financial Policies and the Prevention of Financial Crises in Emerging Market Countries****, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, Working Papers N°8087, January 2001.*

220. *Geert Bekaert, Campbell R. Harvey, Market Integration And Contagion,* ***Journal Of Business****, University Of Chicago, Vol 78, N1, 2005.*

221. *George S.Tavlas, Interpreting Keynes: Reflections on the Leijonhufvud-Yeager Discussion,* ***Cato Journal****, Cato Institute, Washington, vol 9, N: 1, Spring/Summer 1989.*

222. *Harry Magdoff, Paul M Sweezy, The Dynamics of U.S. capitalism,* ***Monthly Review Press****, New York, 1972.*

223. *Howard B. Lee, Using the Chow Test to Analyze Regression Discontinuities,* ***Tutorials in Quantitative Methods for Psychology****, 2008, Vol. 4, N 2*

224. *Iain Begg, Dermot Hodson , Imelda Maher,* ***Economic Policy Coordination in the European Union****, National Institute Economic Review, N: 183, January 2003.*

225. *Ingram, James C,* ***A Proposal for Financial Integration in the Atlantic Community****, Paper presented to the US Congress, 1962.*

226. *Jacob Funk Kirkegaard and C. Fred Bergsten,* ***The Coming Resolution of the European Crisis****, Petrson Institute for International Economics, policy Brief, Number Pb12 – 1 , Washington, January 2012.*

227. *Jacob A.Frankel, Morris Goldstein and Paul R.Masson, International Dimensions of Monetary Policy: Coordination Versus Autonomy,* ***Monetary Policy Issues in the 1990s*** *, Symposium Series ,Federal Reserve Bank of Kansas City, Jackson Hole, Wyoming, 30 August - 1 September 1989.*

228. *James Tobin,* ***On the Efficiency of the Financial System****, Lloyd's Bank Review, no.153, 1984.*

229. *Jean-Charles Bricongne, Jean-Marc Fournier,Vincent Lapègue et Olivier Monso****, De la crise financière à la crise économique L'impact des perturbations financières de 2007 et 2008 sur la croissance de sept pays industrialisés,*** *Institut National de la Statistique et des Études Économiques, Direction des Etudes et Synthèses Economiques, Document de travail G 2011 / 05, FÉVRIER 2011.*

230. *Jeffrey C. Fuhrer, Do Consumers behave as the Life-Cycle/Permanent-Income Theory of Consumption Predicts ?,* ***New England Economic Review****, Federal Reserve Bank of Boston, Boston, September/October I992.*

231. *Jeffrey M. Lacker, John A. Weinberg, Inflation and Unemployment: A Layperson's Guide to the Phillips Curve,* ***Richmond Economic Quarterly****, Federal Reserve Bank ,USA, Volume 93, Number 3, Summer 2007.*

232. *Jeffrey Parker,* ***Theories of Consumption and Saving****, Economics 314 Coursebook, 2010.*

233. *John Bellamy Foster and Fred Magdoff, Financial Implosion and Stagnation Back To The Real Economy,* ***Monthly Review, New York, December 2008.***

234. *José Sidaoui, Manuel Ramos-Francia and Gabriel Cuadra, **The global financial crisis and policy response in Mexico,** BIS Papers No 54.*

235. *Kennen P. B, **The Theory of Optimum Currency Area, In R. A. Mundell and A. K Swoboda (eds), Monetary Problems of International Economy**, Chicago University Press, 1969.*

236. *Klender Cortez , Jorge Castillo, Martha Rodriguez, Gabriela Torres, FINANCIAL CRISIS OF USA AND THE THEORY OF TRANSMISSION: CASE OF MEXICO AND ARGENTINA, D. Ramirez, D. Ceballos; K. Cortez and M. Rodriguez, **Financial crisis: Theory and Practice**, Workshop IAFI at Financial Crisis 28/06/08.*

237. *Kristin J. Forbes, Roberto Rigobon , No Contagion, Only Interdependence: Measuring Stock Market Co-Movements, **The Journal Of Finance**, October 2002, Vol 57,N5.*

238. *Lev Ratnovski, Rocco Huang, **Why Are Canadian Banks More Resilient ?**, IMF Working Paper, WP/09/152, July2009.*

239. *Ludovico Alcorta, Frederick Nixson, **The Global Financial Crisis and the Developing World: Impact on and Implications for the Manufacturing Sector**, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Development Policy and Strategic Research Branch, working paper 06/2010, Vienna, 2011.*

240. *M. Angeles Villarreal**, NAFTA at 20: Overview and Trade Effects,** Congressional Research Service,R42965, 21 February 2013.*

241. *M. Angeles Villarreal, **The Mexican Economy After the Global Financial Crisis**, Congressional Research Service, 7-5700, R41402, September 16, 2010.*

242. *M. Ayhan Kose, Eswar Prasad, and others, Financial Globalization: Beyond the Blame Game " A new way of looking at financial globalization reexamines its costs and benefits", **Finance & Development**, A quarterly magazine of the IMF, March 2007, Volume 44, Number .*

243. *Mary E. Burfishert ,Sherman Robinson, Regionalism :Old and New, Theory and Practice**, the International Conference Agricultural policy reform and the WTO**, where are we heading?Capri (Italy), June 23-26, 2003.*

244. *Masahiro Kawai, G-20 Financial Reforms and Emerging Asia's Challenges, Kemal Dervis, Domenico Lombardi, and Masahiro Kawai, **Asia and Policymaking for the Global Economy**, Brookings Institution Press, Washington, 2011.*

245. *Masahiro Kawai, Toward a Regional Exchange Rate Regime in East Asia, **Pacific Economic Review**, Volume 3, Issue 1, February 2008 .*

246. *Melisso Boschi, **International Financial Contagion:Evidence from the Argentine Crisis of 2002-2001**, MPRA Paper N: 28546, 5 February 2011 .*

247. *Mickey Kantor, Predicts Job Gain from Mexico Trade Pact, **The Wall Street Journal**, May 1993.*

248. *Mike Evangelist, Valerie Sathe, **BRAZIL'S 1998-1999 CURRENCY CRISIS**, BRAZIL, 2004.*

249. *MPI, **Mexican-Born Persons in the US Civilian Labor Force,** November 2006, No. 14.*

250. *N. Gregory Mankiw, **The Macroeconomist as Scientist and Engineer**, National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper Series 12349, Cambridge, Juan 2006.*

251. *Noltev Detlef, **How to Compare Regional Powers. Analytical Concepts and Research Topics**, Review of International Studies (2010), 36, 881–901, British International Studies Association, British.*

252. *Ogawa Eiji, Ito Takatoshi, On the Desirability of a Regional Basket Currency Arrangement, **Journal of the Japanese and International Economies**, Japan, Volume 16, Issue 3, September 2002.*

253. *Paolo Mauro and Yishay Yafeh, Financial Crises of the Future, **Finance & Development**, A quarterly magazine of the IMF, December 2007, Volume 44, Number 4.*

254. *Parthapratim Pal, **Regional Trade Agreements in a Multilateral Trade Regime: An Overview**,2004.*

255. *Paul Krugman, Desperately Seeking Seriousness, **New Yourk Times**, 25October 2008.*

256. *Paul R. Bergin, Ching-Yi Lin, Exchange Rate Regimes and the Extensive Margin of Trade, Jeffrey Frankel and Christopher Pissarides, **NBER International Seminar on Macroeconomics 2008**, University of Chicago Press, the National Bureau of Economic Research, Chicago, USA, 2009.*

257. *Pavel Hnát, Globalization, Multilateralism, Regionalism: from dilemma to multi-dimensionality, **Acta Oeconomica Pragensia**, Vol 16, N 2, 2008, Czech, 2008.*

258. *Peter Howitt, A Dictionary Article on Axel Leijonhufvud's On Keynesian Economics and the Economics of Keynes: A Study in Monetary Theory, **the Dictionary major economic works**.*

259. *Rajan Ramkishen, **Financial Crisis, Capital Outflows, And Policy Responses: Examples From East Asia**, Centre for International Economic Studies, University of Adelaid, Australia, Discussion Paper No. 0311, April 2003.*

260. *Richard E. Baldwin, **A Domino Theory of Regionalism**, Graduate Institue of International Studies, University of Geneva, September 1993; Revised: November 1994.*

261. *Robert E Scott , Carlos Salas, and Bruce Campbell, **Revisiting NAFTA still not working for north America's workers**, ECONOMIC POLICY INSTITUTE, EPI BRIEFING PAPER, September 2006.*

262. *Robert E. Scott**, NAFTA'S Hidden Costs Trade agreement results in job losses, growing inequality, and wage suppression** for the United States**,** Jeff Faux, **NAFTA at Seven its impact on workers in all three nations**, Economic Policy Institute, Briefing Paper, Washington, 2001.*

263. *Robert J. Gordon, The History of the Phillips Curve: Consensus and Bifurcation, **Economica**, The London School of Economics and Political Science, London, January 2011.*

264. *Robert Mundell, A Theory of Optimum Currency Areas, **American Economic Review**, USA, Vol 51, no 4, September 1961.*

265. *Robin Brooks, Kristin Forbes and others, Dancing in Unison, **Finance & Development**, A quarterly magazine of the IMF, Volume 40, Number 2, June 2003.*

266. *Sandra Polaski, **Mexican Employment, Productivity and Income a Decade after NAFTA,** BRIEF SUBMITTED TO THE CANADIAN STANDING SENATE COMMITTEE ON FOREIGN AFFAIRS, University Carnegie**,** 25-02-2004.*

267.	*Sebastian Krapohl, Daniel Rempe,* ***Financial Crises as Catalysts for Regional Integration? The Chances and Obstacles for Monetary Integration in ASEAN+3 and MERCOSUR,*** *University of Bamberg, Faculty of Social Sciences and Economics, Germany.*
268.	*Stephanie Pomboy,* ***The Great Bubble Transfer****, Macro Mavens, 3 April 2002.*
269.	*Susan George, Alternative Finances, Le Monde diplomatique (englishe edition), January 2007.*
270.	*Thomas I. Palley, The Economic Case for the Tobin Tax****,*** *James Weaver, Randall Dodd and Jamie Baker,* ***Debating The Tobin Tax New Rules for Global Finance,*** *Published by New Rules for Global Finance Coalition, Washington, November 2003.*
271.	*Ulrich Volz, On the Feasibility of a Regional Exchange Rate System for East Asia: Lessons of the 1992/1993 EMS Crisis,* ***Journal of Asian Economics****, Volume 17, Issue 6, December 2006.*
272.	*Ulrich Volz,* ***Lessons of the European Crisis for Regional Monetary and Financial Integration in East Asia****, Asian development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No 347, Japan, February 2012.*
273.	*Vernon M. Briggs Jr,* ***Mexican Workers in the United States Labour Market: A Contemporary Dilemma****, Faculty Publications - Human Resource Studies, Corenell University ILR School.*
274.	*Werner Baer, Tiago Cavalcanti, Peri Silvaa, Economic integration without policy coordination: the case of Mercosur,* ***Emerging Markets Review*** *, May 2002.*
275.	*William White, modern macroeconomics is on the Wrong track, FMI****, Finance & Development****, December 2009.*
276.	*Yung Chul Park, Chi-Young Song, The East Asian Financial Crisis: A Year Later,* ***East Asian Crisis Workshop at the IDS****, University of Sussex, United Kingdom, July 13 -14, 1998.*
277.	*Yung Chul Park, Kee- Hong Bae, Financial Liberalization and Economic Integration in East Asia,* ***PECC Finance Forum Conference Issues and Prospects for Regional Cooperation for Financial Stability and Development****, Hilton Hawaiian Village ,Honolulu, 11-13 August 2002.*

Reports

278.	*Craig K. Elwell,* ***The Depreciating Dollar: Economic Effects and Policy Response, CRS Report for Congress*** *Prepared for Members and Committees of Congress,* ***Congressional Research Service*** *5700-7, RL34582, 23 February 2012 .*
279.	*EUROPEAN UNION,* ***CONSOLIDATED VERSION OF THE TREATY ON THE FUNCTIONING OF THE EUROPEAN UNION****, Official Journal of the European Union, 30/03/2010.*
280.	***Human Development Report 2007/2008: Decarbonizing Growth in Mexico****, 21/2007.*
281.	*OECD,* ***INTERNATIONAL MIGRATION OUTLOOK****, SOPEMI EDITION, 2008.*
282.	*UNCTAD,* ***MULTILATERALISM AND REGIONALISM: The New Interface****, New York and Geneva, 2005.*
283.	*UNCTAD, world investment report 2002****, Transnational Corporations and Export Competitiveness****, United Nations, New York and Geneva, 2002.*
284.	*UNCTAD: TRADE AND DEVELOPMENT REPORT, 2007,* ***Regional cooperation for development,*** *United Nations, New York and Geneva, 2007.*
285.	*World Bank,* ***Global Economic Prospects and the Developing Countries,*** *Washington, 2002.*

Web sites

286.	*International Financial Statistics of the IMF ; www.imf.org/external/data.htm*
287.	*Statistics Canada: www.statcan.gc.ca/pub/11-626-x/2013023/c-g/desc/desc02-eng.htm*
288.	*World Bank, World Development Indicators: http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators*
289.	*www.ec.europa.eu*
290.	*www.fanniemae.com*
291.	*www.international.gc.ca/trade-agreements-accords-commerciaux/agr-acc/nafta-alena/texte/index.aspx?lang=en&menu_id=34&menu=R*
292.	*www.wharton.universia.net.*
293.	*www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_e.htm.*